

الجمهورية العراقية  
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية  
إحياء التراث الإسلامي  
٥٠

# الأيضاح في شرح المفصل

للشيخ

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق وتقديم

الدكتور موسى بناي العلي

الكتاب الخمسون

مطبعة العاني - بغداد

المكتبة المركزية  
جامعة تكريت

الجمهورية العراقية  
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية  
إحياء التراث الإسلامي

٥٠

# الأيضاح في شرح المفصل

للشيخ

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن العاجب النحوي

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق وتقديم

الدكتور موسى بناي العلي

الكتاب الخمسون

مطبعة العاني - بغداد

٩١	٢٣
٢٨	٢٣
٩١	٢٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## القسم الثاني في الأفعال<sup>(١)</sup>

قال صاحب الكتاب : الفصل ما دلَّ على اقتران حدث

بزمان .

قال الشيخ : فتوله ما دلَّ على اقتران حدث [ بزمان ]<sup>(٢)</sup> ليس بجيد ، لأنَّ الفعل يدلُّ على الحدث والزمان جميعاً ، وإذا قال : ما دلَّ على اقتران حدث ، فقد جُلَّ الاقتران نفسه هو المدلول ، وخرج الحدث والزمان عن الدلالة ، ولا يفهم كونهما متعلقين<sup>(٣)</sup> الاقتران لأنَّك تقول : أعجبتني اقتران زيد وعمرو دونهما فيثبت باعتبار الاقتران ولا تثبت باعتبار متعلقه ، وكذلك كل مضاف ، ومضاف إليه ، وإن كان متعلقاً له لا يلزم من إخبارك عن المضاف إخبارك عن المضاف إليه . فإن قيل المقصود من الحد تمييزه ، وهو يميز بذلك سواء كان الحدث والزمان من مدلوله أو لا فصل المقصود من الحد ، قلنا : الاقتران ليس من مدلوله

(١) في ل : ( الجزء الثاني من شرح المفصل وهو الشرح الكبير

تأليف الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد جمال العلماء مقهر الفضلاء جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله ورضي عنه ) ، وفي الأصل لم يشر إلى قسم ولا إلى البسملة ، وقد قسمناه إلى جزئين اعتماداً على هذه النسخة .

(٢) ( بزمان ) : زيادة عن ل ، ش ، س ، ب ، ت .

(٣) في ل : ( متعلقين ) ، وهو خطأ .

البينة ، وإنما جاء لازماً لأنه لما دلَّ على الحدث والزمان دلالة واحدة لثبوت إقترانهما ، إذ لا يعقل إلا كذلك فلم يكن لذكر الإقتران معنى ، ثم لو<sup>(١)</sup> سلمنا أن الإقتران مدلول الفعل<sup>(٢)</sup> ، فللمقصود من حدود هذه الألفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه ، ولا شك أن الحدث والزمان مدلول باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار صناعة حدود الألفاظ هو الوجه الالئق .

قوله : ولحق المتصل البارز من الضمائر .

قال الشيخ : أراد الضمير المرفوع وإلا ورد عليه غلامك وغلامي وشبهه ، فإنه ضمير متصل بارز ، وقد اتصل بالاسم ، وإذا أخذ المرفوع قيدا في ذلك استقام ، ولذلك مثل به دون غيره فدلَّ على أنه مقصود .

### [ ومن أصناف الفعل الماضي ]

قوله : [ وهو الدال على إقتران حدث بزمان قبل زمانك ]<sup>(٣)</sup> وهو مبني على الفتح إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه إلى آخره .

قال الشيخ : جرى في الحدث على المنهاج الأول ، ويرد عليه ما يرد في الأول . وإنما بُني على الفتح ، لأنه مشبه لأخيه المضارع ، وقد أعرب فجعل<sup>(٤)</sup> له حظ من الحركات التي هي

- 
- (١) ثم لو : ساقطة من ش .  
 (٢) في ل : ( أيضاً ، وفي س : ( لكن ) ، لكلاهما لا يتفق مع المعنى والسياق .  
 (٣) ما بين القوسين المعقولين : ساقط من الاصل ، ش .  
 (٤) في ل : ( للماضي ) .



آلَةُ الْأَعْرَابِ ، وَبَنِي بَنِي الْفَتْحِ (١) ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ وَشَبَهُ بِهِ مَنْ  
حَيْثُ إِنَّهُ يَقَعُ مَوْقَعُهُ .

قوله : والسكون عند الأعلال .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي : إِذَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً أَوْ وَاوًا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا  
فَإِنَّهَا تَقْلِبُ الْفَاءَ وَالْأَلِفَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً .

قوله : ولحق بعض الضمائر .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي : لِحَقِّ الضَّمِيرِ الْمُتَعَلِّقِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ  
[ ٩٩ و ] فَإِذَا وَجِدْتَ هَذِهِ السَّرَاطِطَ وَجِبَ سَكُونُهُ ، فَإِنْ فَقَدَ  
وَاحِدًا مِنْهَا رَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ فِي الْفَتْحِ ، وَمِثَالُ فَقْدَانِ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا  
قَوْلُكَ : ضَرْبًا ، وَمِثَالُ فَقْدَانِ كَوْنِهِ مَرْفُوعًا قَوْلُكَ : ضَرَبَنِي ،  
وَمِثَالُ فَقْدَانِ كَوْنِهِ مُتَصِلًا قَوْلُكَ : مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا ، وَالضَّمُّ مَعَ  
وَاوِ الضَّمِيرِ ظَاهِرٌ (٢) .

### وَمِنْ أَصْنَافِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

قَالَ الشَّيْخُ : ذَكَرَ الْمُضَارِعَ وَلَمْ يُضَفِّ الْحَالَ وَالْإِسْتِقْبَالَ مِنْ  
جِهَةٍ أَنْ لَفْظَهُمَا وَاحِدٌ فَيُؤَبِّ لُهُ وَحْدَهُ بِمَا بِهِ (٣) كَانَ كَذَلِكَ ،  
وَهُوَ حُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الْحَدِّ لِلْمَدْلُولِ لَذَلِكَ ،  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لِلْمَخَاطِبِ وَلِلْعَائِبَةِ تَفَعَّلَ ، يَرِيدُ مَجَرَّدًا عَنْ

---

(١) فِي ل : ( وَكَانَتْ فَتْحَةٌ لِأَنَّهَا أَخْفُ الْحَرَكَاتِ ) ، وَمَا اتَّبَعَهُ  
أَحْسَنَ .

(٢) فِي ل : ( نَحْوُ ضَرَبُوا وَخَرَجُوا ) ، وَمَا اتَّبَعَهُ أَحْسَنَ .

(٣) فِي ل : ( وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ ) .

الضمير المتصل والّا فهو للغائبين بالياء أيضاً ، كقولك : المرأتان  
تخرجان ، « وللغائب يَفْعَلُ » يريدُ مثلَ ذلك والّا ورد عليه  
يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ أيضاً فأنّه للغائب وهو بالياء فلا يمكن  
حمله على العموم لذلك ، وإن قصد تحقيق ذلك قيل التاء  
للمخاطب مطلقاً وللغائبة والغائبين ، والياء للغائب مطلقاً دون الغائبة  
والغائبين ، وأمّا الهمزة والنون فأمرهما ظاهرٌ فالهمزة للتكلم  
مفرداً مطلقاً ، والنون للمتكلم غير المفرد مطلقاً<sup>(١)</sup> وتُسمّى الزوائد  
الاربعة ، هذا اصطلاح النحويين « ويشترك فيه الحاضر  
والمستقبل » ، هذا هو المذهب المشهور ، ومنهم من زعم أنّه ظاهرٌ  
في الحال مجازٌ في الاستقبال ، ومنهم من عكس ، والصحيح أنّه  
مشترك ويُطْلَقُ عليهما إطلاقاً واحداً كإطلاق المشترك فوجب القول  
به كسائر المشتركات .

قوله : واللام في قولك : إن زيدا ليفعل مخصصة للحال .

قال الشيخ : هذا مذهب الكوفيين جعله هنا . قوله : « وإن  
كان يخالفه » وقد صرح بذلك في قوله : في الحرف<sup>(٢)</sup> ، « ويجوز  
عندنا إن زيدا لسوف يقوم » ولا يجيزه الكوفيون وإنما قال  
به<sup>(٣)</sup> وهنا يقوي أمر المضارعة ، وذلك إن اسم الجنس نحو رجل  
يقع على آحاد متعددة على البدل والمضارع كذلك ، ثم تميّز  
الاسم لكل<sup>(٤)</sup> واحد من آحاده إذا قصد إليه بحرف التعريف

(١) في ل : ( وللواحد المعظم نفسه ) ، وما أثبتناه أشمل .

(٢) في ل : ( لأنه صرح به في الحروف ) .

(٣) ( به ) : مناقضة من و ، ل ، ت ، ب ، ر ، س .

(٤) في ل : ( ثم تميز اسم كل واحد ) ، وما أثبتناه أحسن .

على البدل أيضاً ، وكذلك المضارع لم يتميز لكل واحد من مداوليه بحرف على البدل فتقوى المشابهة ، وإذا لم يذكر اللام فلا يصح أن يقال إنه يتميز بحرف لكل واحد من مدلولاته ، لأنه (١) لا يتميز إلا بحرف الاستقبال لأحد مدلوليه دون الآخر ، فلاجل ذلك اغتفر جعل اللام للحال ، ولا يصح أن يقال هو يتميز بقرينة تنضم إليه من نحو الآن والساعة فيكون للدلول الآخر بذلك ويستثنى عن كون اللام للحال ، لأن المشابهة إنما وقعت في شياعه وتخصيصه بالحرف ، لا في تعيين أحد مدلوليه بقرينة من الخارج على أن المضارع موضوع لكل واحد من مداوليه وهما مختلفان دالاً عليه كوضع المشتركات ، ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيها ، ودخول اللام في الرجل ، يجعله دالاً على ما لم يدل عليه قبل ذلك ، وهو الرجل المعين ، ودخول حرف الاستقبال ليس لذلك ، وإنما هو في التحقيق قرينة يصح بها مدوله في قصد المتكلم من غير زيادة إلا أن التسمية بينهما في أمر جامع لهما وهو أنهما جميعاً موضوعان لتعدد على البدل ثم يصير كل واحد منهما لمتعين بحرف يدخل عليه بعد أن كان شاملاً . فهذا هو الوجه الذي تشابه فيها والآن فهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصيص من وجه على ما تبين ولما أشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له في الأعراب حظ ، فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر على ما ذكر .

( فصل ) قوله : ( وهذا إذا كان فاعله ضمير اتين ) (٢) .

(١) في س : ( حيث شد ) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من نص .

قال الشيخ : الإشارة الى المضارع « اذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته » يعني : المضارع « معه » يعني : الضمير « في حال الرفع نون مكسورة » بعد الالف التي هي ضمير الاثنين ، ولم يُعَيَّنْهَا لذلك ، للعلم بها مفتوحة بعد أختيها ، يعني : الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المؤنث .

وقوله : « اذا كان فاعله ضمير اثنين » ، يعني : مخاطبين أو

غائبين ؛ لأن<sup>(١)</sup> الاثنين اذا كانا متكلمين وهو مضارع وفاعله ضمير اثنين لا يلحقه شيء مما ذكر [ ٩٩ ظ ] ، كقولك : نحن نفعل كذلك . قوله : « أو جماعة » إلا أنه يُسْتثنى من الجماعة جماعة المؤنث ؛ لأنه ليس كذلك وإنما تركه غير مُسْتثنى ؛ لأنه سيذكر بعد ذلك أنه مبني ، ثم مثل بقولك : هما يفعلان ، وأنتما تفعلان ، وهم يفعلون ، وأنتم تفعلون ، وأنت تفعلين ، فعلم أنه لم يقصد إلا الغائب والمخاطب .

قوله : وجعل في حال النصب كغير المتحرك .

قال الشيخ : يعني : المجزوم وإنما اختار هذا اللفظ لينبئه على أنه شبه حذفها بحذف الحركة في الجزم ؛ لأن الجزم بحذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب ، ولما كان ثبوت النون علامة للرفع جعل حذفها للجزم تشبيهاً لها بالحركة ، ولما حذفت بالجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحمل النصب على الجزم وكان في قوله : ( كغير المتحرك ) تبيينه على التشبيه بالحركات

(١) في ل : ( والا فالاثنين ) .

وحذفها ، وعلى تعدد علامة النصب حتى حُصِلَ على الجزم . وإنما  
أُعرِبَ ما لحقه ضمير الاثنين والجماعة بالنون تشبيهاً له بالثنية  
والجمع في الأسماء ، لأنه مثله في اللفظ فأُجري مجراه ولم  
يمكن أن تُجعل حروف العلة إعراباً ؛ لأنها ضمائر ، فلو  
جُعِلَتْ إعراباً والأعراب مختلف ، لأدّى الى اختلاف الاسم  
الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم ، فوجب أن  
يلحق ما به يكون الأعراب ، فالحق الحرف المشبه بحروف  
العلقة وهو النون ، وجُعِلَ الأعراب به مثبّثاً ومحدوفاً كما جُعِلَ  
إعراب المتحرّك منه على ما تقدّم في قوله : « كغير المتحرّك » .  
وإنما أُعرِبَ المخاطب المؤنث بالحرف ، لشبهه بهما من حيث  
اللقب آخره حرف علة ، هي ضمير فأُجري مجرى يفعلون ،  
ويمكن أن يقال أُعرِبَ هذا القسم بالحرف ، لتعذر الحركة  
لأنّها لو جُعِلَتْ على ما قبل الضمير لتعذر من غير وجه ؛ لأنّ  
الفاعل مع الفعل كالجزء منه ، فلا يليق بالأعراب أن يكون قبله ،  
ولأنّ الحركة قبل الألف لا يمكن اختلافها ، وقبل الواو لا يمكن  
مع السكون وقبل الياء كذلك <sup>(١)</sup> ، ولا يمكن أن تكون الحركة  
على الضمائر أنفسها لأنّها أسماء فكيف تُعرِبُ بأعراب الفعل ؟  
ولأنّها مبنية فكيف يصح إعرابها ؟ ولأنّها ما لا يقبل الحركة ،  
وهو الألف ، ومنها ما يُستقل ، وهو الواو والياء .

( فصل ) قوله : وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجح

مبنياً .

(١) في ل : ( ومع الضمير ) .

قال الشيخ : أي صار ، وإنما بُنيَ لِمَا ذكرناه من تمذّر  
 الأعراب بالحركات في باب يفعلان ، وتمذّر الأعراب بالحرف  
 أيضاً إذ لا حرف للأفعال <sup>(١)</sup> إلاّ النون ولا يمكن الجمع بينهما  
 وبين نون الضمير ، لأنّه كان يؤدي إلى الأعراب بحرف في كلمة  
 ليست على مثال (ضاربون) و (ضاربين) ؛ لأنّ إعراب الفعل  
 بالحروف إنّما كان حملاً على مشابهة من أسماء الفاعلين في قولك :  
 ضاربون وضاربين فتنزّم أن يكون آخره حرف علة كما كان  
 كذلك ثمّ كذلك ولما كان (يضرّبن) ليس آخره حرف علة  
 تمذّر إعرابه بالحروف لعدم المشابهة ، وقد قال سيّويه إنّما بُنيَ  
 لشيء يفعّلن ، ويردّ عليه أنّ (يفعّلن) مقتضي للأعراب  
 قثم ، و (فعلّن) المقتضي البناء <sup>(٢)</sup> قثم فكيف يشبه ما قام فيه  
 مقتضي الأعراب بما قام فيه مقتضي البناء ؟ ويردّ عليه أيضاً أنّه لو  
 صحّ أن يكون (يفعّلن) مشتبهاً (بفعلّن) أن يقال إنّ  
 (لم يفعّلا) مثبّه (بفعلّلا) (ولم يفعّلوا) مثبّه (بفعلّوا)  
 وذلك غير مانع وهو مشابهة لما هو أصل في البناء ، ووجه  
 المشابهة الحاق ضمير فاعل بارز ، وهو نون متحركة ، وأمّا  
 التقصّ بلم يفعلا ولم يفعلوا فيجّاب عنه بأنّ (لم يفعّلا) فرع  
 (ليفعلان) ، وما جاء صورة (لم يفعّلا) إلاّ بعد الأعراب ، فكيف  
 يستقيم تشبيهه بعد أن أعرّب في وجه من وجوهه بالبنّي لبني  
 هذا ممّا لا يستقيم ؟ وأيضاً فإنّ الأصل (يفعلان) وليس بين  
 (يفعلان) و (فعلا) مثل المشابهة التي ذكرناها .

قوله : ولأنّها منها .

(١) في ل : (للأعراب) ، وهو تحريف  
 (٢) في ل : (موجود) ، وما اثبتناه أحسن .

قال السخ: أي الضمائر وإنما بُنيت مع النون المؤكدة لِمَا  
ذكرناه من تمذّر الاعراب في نحو ( يَفْعَلْنَ ) •

### ذكر وجوه اعراب المضارع

قال السخ<sup>(١)</sup>: لأنّ الفعل يختلف صيغته لاختلاف معانيه  
فكان مستغنياً عن الاعراب [ ١٠٠ ، ١٠١ او ]<sup>(٢)</sup> بخلاف الاسماء فإنّها  
تصورها معانٍ مختلفة وهي على صيغتها ، وإنما أُعربتْ لثبته لفظي  
على ما تقدم ، وأُعرِبَ بالرفع والنصب والجزم . كان الجرّ ،  
وإنما لم ينجرّ لِمَا تقدم ، ودخل الرفع والنصب وإن كان  
مدلوله في الاسم الفاعلية والمفعولية وهما متعذران في الفعل ، ألا  
تري أنّ الفعل لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما صحّ دخولهما دون  
الجرّ لمسابهة عالمها لعالمها في الاسم ، ألا تری أنّ عامل الرفع<sup>(٣)</sup> في  
الفعل عامل معنوي نظير عامل المبتدأ ، والعامل للنصب في الفعل أصله  
( أن ) ، وعند قوم لا يكون إلاّ ( أن ) ، وأنّ الناصبة للفعل ،  
توافق أنّ الناصبة للاسم لفظاً ومعنى ، فلمّا اشتركا في عوامل  
النصب والرفع شَرَكَ بينهما فيه ، ولما تمذّر عامل الجرّ من كلّ  
وجه تمذّر الجرّ وعوّض عنه بالجزم وجعل الموال فيه أمراً  
مختصاً به دون الاسم •

(١) في ل : ( انما كان ذلك ) ، وهو سهو من الناسخ •

(٢) هنا تقدمت ورقة (١٠١) مكان (١٠٠) وهو خطأ في الترقيم

وقد بقى كما رُقي مع الإشارة اليه •

(٣) في ل : ( عامل الفعل في الرفع ) ، وهو خطأ •

وقوله : بل هو فيه •

قال الشيخ : هو ضمير الفعل وفيه ضمير الاعراب ومن الاسم  
المشبّه به « بمنزلة الالف والنون » يعني الفعل « من الالفين »  
يعني الاسم « في منع الصرف » يعني الاعراب •

قوله : وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب  
به الاعراب •

قال الشيخ : يعني : أن العامل غير مقتضي كما كان ذلك  
في الاسماء وإن اختلف المقتضي في نفسه • ثم ذكر العامل لكل  
واحد مرتباً فابتدأ بعامل المرفوع •

### [ المرفوع ]

( فعمل ) قوله : هو في الارتفاع بعامل معنوي •  
قال الشيخ : ثم قرّر ذلك المعنى بأنّه صحة وقوعه بحيث  
يصح وقوع الاسماء ، ثم أورد اعتراضاً وهو قولك : يضرب  
الزيدان وشبهه وأجاب عنه • ثم أورد في الفصل بعد ذلك  
اعتراضاً أشكل منه ، وهو الأفعال الواقعة خيراً في كاد وأخواتها  
وأجاب عنه بأن الأصل أن تكون أسماء ، وإنما عدل عن الاسماء  
إلى الأفعال لغرض ، والغرض الذي أرادّه أن هذه الأفعال لما كانت  
لمقاربة حصول الشيء والأخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال  
ليكون تقوية للمعنى المراد ، كما أن ( عسى ) لما كانت للرجاء  
وهو مستقبل جعل المرجو داخلاً في الشعر من قوله (١) :

---

(١) هذه قطعة من بيت لتابط شرا - ثابت بن جابر وتامه :  
فأبئت إلى فهمهم ومأكدت آتياً  
وكرر مثلها فارتقتها وهي تصغير =



### التصويب

قال صاحبُ الكتابِ : اتصابهُ بأن وأخواتها الى آخره .  
 قال الشيخ<sup>(١)</sup> : خصَّ ( أنْ ) لأنه متفقٌ عليها<sup>(٢)</sup> وفي غيرها  
 خلافٌ « فلنْ » منهم من يقول : أصلها لا أنْ ، و « إذنْ » من إذْ  
 وأنْ ، و « كيْ » ناصبةٌ بتقديرِ « أنْ » فيها ، وهؤلاء لا ناصبَ  
 عندهم إلاَّ أنْ ، وليسَ بمستقيمٌ ؛ لأنَّ « أنْ » وإذنْ ، لهما معنى  
 مستقلٌّ ، ولو وُضِعَ موضعهما ما ذكروه لم يستقمْ ، وأما « كيْ »  
 فهي ناعبةٌ بنفسها ( على ما ذكرَ بدليلِ الاتفاقِ على أنَّها ناعبةٌ  
 بنفسها )<sup>(٣)</sup> في قولهم : لكِيْ تَفعَلْ ، ويزعمُ هؤلاء أنَّ « كيْ » في  
 قولك : لكِي تَفعَلْ غيرها في قولك<sup>(٤)</sup> : جئتُكَ كيْ تَفعَلْ ، وأنَّها في  
 الأول مصدرية<sup>(٥)</sup> وفي الثاني حرفُ جرٍّ ، وهو بعيدٌ ، لأنه لم  
 يثبتْ كونها حرفَ جرٍّ إلاَّ في قولهم ( كيْمه )<sup>(٦)</sup> على احتمالٍ

= رواية الحماسة ( وكنم أكْ آيياً ) آب : رجع ، فهم :  
 قبيلة تابطة شرآ ، وهم بنو فهم بن عمرو ، الانصاف ٥٥٤/٢ ،  
 الخصائص ٣٩١/١ ، ابن يعيش ١٣/٧ ، شرح الجمل ٣٧/١ ،  
 شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣/١ ، ديوان الحماسة لابي  
 تمام شرح التبريزي ٤١/١ ، ابن عقيل ٢٧٨/١ ، الاشعري  
 ٢٥٩/١ ، العيني ١٦٥/٢ ، الخزائن ٥٤٠/٣ .

(١) في ل : ( صَدَّرَ بأنْ ) ، وهو خطأ .  
 (٢) في ل : ( على أنها ناصبةٌ بنفسها ) ، وهو حشو لا يضيف  
 معنىً جديداً .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٤) ( جئتُكَ ) : ساقطة من ر .

(٥) في ر : ( معربة ) .

(٦) في ل : ( وهو ) ، وما أثبتناه أحسن .

ظاهرٍ فلا ينبغي أن يُجملَ أصلاً ، ولأنَّ الماضي في جثت' لكَي' تفعل وكَي تفعل واحدٌ .

( فصل ) قوله : وَيُتَصَبُّ بِأَنْ مضمرةً بعد خمسة أحرف إلى آخره .

قَالَ الشَّيْخُ (١) : هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالكُوفِيُّونَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ مُتَصَبُّ بِنَسَبِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ مِنْ غَيْرِ إِضَارٍ (٢) ، وَالَّذِي حَمَلَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا اللَّامَ وَحَتَّى حَرْفِي جَرٍّ وَمَعْنَاهُمَا هَهُنَا كَمَعْنَاهُمَا [ هُنَاكَ ] (٣) ، ثُمَّ وَجِبَ أَنْ يُقَدَّرَ مَا دَخَلْنَا عَلَيْهِ اسْمًا وَلَا يُقَدَّرُ الْفِعْلُ اسْمًا إِلَّا بِحَرْفٍ مُصَدَّرٍ ، وَحَرْفُ الْمَصْدَرِ (٤) « أَنْ » وَمَا ، وَ ( كَي ) عَلَى اخْتِلَافٍ وَأَنْ لَا جَائِزَ أَنْ تَكُونَ « أَنْ » إِذَا دَخَلَ لَهَا عَلَى الْفِعْلِ وَلَا « مَا » ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مُنْصُوبٌ وَهِيَ لَا تَتَصَبُّ ظَاهِرَةً فَكَيْفَ تَتَصَبُّ مَضْمُورَةً ؟ وَلَا جَائِزَ أَنْ تَكُونَ « كَي » ، أَمَّا عِنْدَ مَنْ لَيْسَتْ عِنْدَهُ مُصَدَّرِيَّةٌ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : هِيَ مُصَدَّرِيَّةٌ فَلَأَنَّ تَقْدِيرَهَا هَهُنَا يُوْدِي إِلَى تَفْسِيرِ الْمَعْنَى مَعَ حَتَّى إِلَى التَّكْرِيرِ مَعَ اللَّامِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سَرَتْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَلَوْ قَدَرْتَ هَهُنَا ( كَي ) لَفَسَدَ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعَ تَعْلِيلٍ ، وَبَعْدَ اللَّامِ يُوْدِي إِلَى تَقْدِيرِ [ ١٠١ ظ ] حَرْفٍ بِمَعْنَاهَا مَعَ امْكَانٍ غَيْرِهِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ نَبَتْ أَظْهَارَهُمْ لِأَنَّ مَعَ

(١) فِي ل ، ر : ( وَهُوَ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) انْظُرِ الْإِنْصَافَ ٢/٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٧٥ ، ٥٩٧ .

(٣) ( هُنَاكَ ) : زِيَادَةٌ عَنْ ش .

(٤) فِي ل : ( وَالْحَرْفُ الَّذِي يُقَدَّرُ مَعَهُ الْفِعْلُ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، إِمَّا أَنْ ، وَإِمَّا مَا وَإِمَّا كَي ) ، وَنَسْخَةٌ (لِ) فِيهَا زِيَادَاتٌ مِنَ الْإِمَالِيِّ .

اللام فدلّ على أنّها هي المضمرّة فيها ، وفي غيرها لأنّه 'يرد' على القول بکراهة اضمّار 'کي' ، لثلا يؤدي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد ، إنّهم فعلوا ذلك مظهرأ في قولك : جئتُ لکي تکرمني ، واذا لم يکرهوه مظهرأ فكيف يکرهونه مقدراً ؟ فکأنّ ما ذکرناه ثانياً أوّلی . وأمّا 'الواو' والفاء ، فلأنّهما حرفا عطفٍ تذّر حملهما على وجه العطف هنا إلّاّ بأوّل الاول اسمأ ، واذا جعل اسمأ فلا يعطفُ عليه الفعلُ إلّاّ بـ'و'يل الاسم ، ثمّ يقالُ ما تقدّم ، وبيانُ تذّر العطف أنّک اذا قلت : أکرمتني فأکرمتک کان الثاني مخالفاً للاول ، ألا ترى أنّ الاول أمرٌ والثاني إخبارٌ ، فكيف يستقيم أنّ يكون الخبرُ مطوّفاً على الامر ؟ فوجب تقديرُ الاول بمعنى لیکن منک إکراماً واذا قدّر الاول إکراماً وعطفَ فاکرمتک عليه وجب تقديره بالاسم ، ولا یقدّرُ اسمأ إلّاّ بما تقدّم فتبینَ تقديرُ 'أن' ، وأمّا 'أو' ، فأتأ أنّ تُقدّر عاطفةً فالكلامُ فيها كالواو والفاء وأمّا أنّ تُقدّر بمعنى الى فالكلامُ فيها كالكلام في اللام وحتىّ ، وأمّا أنّ تُقدّر بمعنى إلّاّ منقطعةً فالأ منقطعة لا يقعُ بعدها إلّاّ الاسمُ فوجب حرفُ المصدرِ على ما ذکرَ ، و ذکرَ الواو ولم يذكرْ شرطها ، وهي مثلُ الفاء في أنّها لا یثبتُ النصبُ بعدها إلّاّ اذا وقعتْ بعدَ أحدِ الاشياء الستة كالفاء إلّاّ أنّها تفارقها في أنّ مضاهها الجمعیة ومعنی الفاء السببیة<sup>(١)</sup> .

( فصل ) قوله : ولقولک ما تأتينا فتحدثنا معیان الى آخره .

(١) في ل : زیادة ( وانما ذکر النفي مع هذه الاشياء وان لم یکن طلبا وانما هو خبر لانه يشبه النفي في اللفظ ونصب جوابه لأن الفاء قوت مع السببیة ولم یجز الجزم في زرني وأزورك اذ لا معنی له ) ، وهو من الزيادات التي نقلها الناسخ من الامالي .

قَالَ الشَّيْخُ : أَحَدُهُمَا جَاءَ عَلَى قِيَاسِ أَخَوَاتِهِ وَهُوَ الَّذِي إِتَدَأَ  
 بِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَبِيًّا لِلثَّانِي ، وَاتَّفَى السَّبَبُ فَيَتَّفَى السَّبَبُ  
 وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : « فَكَيْفَ نُحَدِّثُنَا ؟ » وَالْآخِرُ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى أَنْ  
 أَقْبَلَ الثَّانِي لَمْ يَحْصُلْ عَقِيبُ الْأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهُ نَفَى وَقَوْعُهُمَا بِصِفَةِ  
 أَنْ يَكُونَ الثَّانِي عَقِيبَ الْأَوَّلِ كَمَا تَقُولُ : مَا جَاءَ نِي<sup>(١)</sup> زَيْدٌ وَعَمْرُو  
 أَي : مَا جَاءَا بِصِفَةِ الْاجْتِمَاعِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا جَاءَ فَكَذَلِكَ  
 هُنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِتْيَانُ وَقَعَ دُونَ الْحَدِيثِ إِذَا لَمْ يَنْفِ إِلَّا  
 مَعْقِبَةَ الثَّانِي الْأَوَّلِ فَكَأَنَّهُ نَفَى الْأَوَّلَ بِصِفَةِ مَعْقِبَةِ الثَّانِي لَهُ ، لِأَنَّهُ  
 نَفَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا ذَكَرَ فِي مَسْأَلَةِ الْوَائِي فَلِذَلِكَ قَرَّرَ سَيَبُوه  
 الْمَسْأَلَةَ بِتَقْدِيرِ الْإِتْيَانِ عَلَى سَبِيلِ الْكُثْرَةِ وَاتِّفَاءِ الْحَدِيثِ لِيُوضَحَ أَنَّ  
 النَّفْيَ لَهُ<sup>(٢)</sup> لَمْ يَرُدْ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ<sup>(٣)</sup> ، وَلَسَمَ يَرُدُّ سَيَبُوه أَنْ  
 مَدَاوِلَ الْكَلَامِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ التَّمَثُّلَ لِبَعْضِ  
 صَوَرِهِ لِتَحَقُّقِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
 | لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ فَنَمَسَهُ النَّارُ إِلَّا تَحَلَّةً<sup>(٤)</sup> | الْقِسْمِ  
 وَهَذَا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّفْيِ نَفْيَ الْمَسِّ عَقِيبَ  
 الْمَوْتِ الْمَذْكُورِ كَمَا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ نَفْيِ الْحَدِيثِ عَقِيبَ الْإِتْيَانِ فَلَا  
 يَسْتَقِيمُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ إِذَا لَا يُقَدَّرُ مَوْتُ الْوَلَدِ سَبِيًّا لِلْمَسِّ  
 حَتَّى يَنْتَفِيَّ لَانْتِفَائِهِ ، بَلْ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُحْمَلَ  
 عَلَى تَفْسِيرِ سَيَبُوه بِالْكَثْرَةِ ، إِذَا لَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنْ يَمُوتَ ثَلَاثَةٌ مِنْ  
 الْوَلَدِ لِكُلِّ أَحَدٍ يَقَعُ كَثِيرًا ، وَلَكِنْ لَا يَحْصُلُ بَعْدَهُ مَسٌّ وَإِنَّمَا

(١) ( مَا جَاءَ نِي ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر

(٢) ( لَهُ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤١٩/١

(٤) الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحَلَّةُ الْقِسْمِ : بِقَدْرِ الْوُرُودِ . صَحِيحُ  
 الْبُخَارِيِّ ٤١/١١ ، أَمَّا ابْنُ الْحَاجِبِ ٣١٤ ظ

المقصود 'أن' مسَّ النار لا يكون 'مع' موت ثلاثة من الولد ، كما أن المقصود 'ثم' أن الحديث لا يكون بعد الاثنان ، وانفق أن من صور المسألة أن يقع الاول كثيراً ولا يقع الثاني فمثلاً سبويه ليتضح ويتبين الفصل بينه وبين المعنى الاول لأنه يخالفه في ذلك لا على أن ذلك ملازم له لما تبين من المعنى (١) .

(فصل) قوله : ويستع 'إظهار' أن مع هذه الأحرف .

قال الشيخ : يعني الخمسة المتقدمة إلا اللام وحدها ، فإن الإظهار جاء معها جائزاً مع غير لا ولازماً مع لا ، فصارت على ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه الإظهار ، وقسم يجب فيه الإظهار ، وقسم لا يجوز فيه الإظهار (٢) ، فالجائز فيه الإظهار [ ١٠٠ و ] لام 'كسي' بغير (٣) (لا) ، والواجب فيه الإظهار لا و'كي' مع لا ، والذي لا يجوز فيه الإظهار البواقي ، وإنما وجب الإظهار في مثل لثلا يعلم كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل لثلا ولأن ، لأن ذلك مع ما بعده في تأويل الاسم فكأنه لم يدخل إلا على الاسم ، وجاز مع اللام ليحصل الفرق بينهما وبين لام الجود إذا قصد من أول الأمر ، ووجب في البواقي الاضمار لأن أمرها ظاهر وهي كثيرة في الاستعمال فحذفت تخفيفاً ، ومما يجوز فيه إظهار (أن) حروف العطف إذا عطف بها فعل على اسم ، مثل يعجبني خروجك وتقوم وأن تقوم إلا أنه لم يذكرها ، لأنه لم يذكر حروف

(١) في ل : ( والحديث ) .

(٢) ( وقسم لا يجوز فيه الإظهار ) : ساقطة من ر .

(٣) في ل : ( إذا لم يكن معها لا ) . ولا يستقيم معها المعنى .

العطف الصريحة في العطف هنا وسيذكرها في بعض الفصول التي تأتي مخلوطة مع هذه الواو والفاء .

( فصل ) قال صاحب الكتاب : وليس بحتم أن يُنصب الفعل في هذه المواضع ، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الأعراب مُساعً .

قول الشيخ : يعني بالمواضع ما بعد حتى وأو والواو والفاء دون اللام ؛ لأن اللام لا يكون بعدها إلا المنصوب ولذلك لم يذكرها في تفصيل المواضع ، وقد وقع في بعض النسخ من معنى وجهة بإضافة معنى إلى جهة ، ووقع في بعضها من معنى وجهة بتووين معنى وعطف جهة عليه ، والصورة في الخط واحدة والأوجهان متقاربان ، وقد تمسك أكوفيون بأن الأفعال موضوع<sup>(١)</sup> إعرابها لمعان كوضع إعراب الأسماء به مثل ما أشار به هنا في أن المعنى يختلف باختلاف الأعراب<sup>(٢)</sup> ونحن لا ننكر أنك إذا رفعت الفعل كان ثمة معنى يخلفه إذا نصبت وكذلك إذا جزمت إلا أنا نقول : هذه المعاني هي معاني ما ينضم إلى الأفعال ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن تكرمني فمعناه إثبات الأكرام ، وإذا قلت : لن تكرمني فمعناه نفي الأكرام في المستقبل ، وإذا قلت : لم تكرمني فمعناه نفي الأكرام في الماضي ، فهذه المعاني ليست بمعاني معنوية على الفعل حتى تجعلها لها دلالة في الفعل كما فعل في معاني الأسماء<sup>(٣)</sup> وإنما هي معاني لما تنضم إلى الفعل فإن قلت : ما ذكرته من معاني

(١) في ل : ( إعرابها موضع ) ، وما ذكرناه أحسن .

(٢) الانصاف ٥٧٠/٢ .

(٣) في ل : ش : ( الاسم ) ، وهو تحريف .

الاسماء هي أيضاً لما ينضم إليها ، ألا ترى أَنَّكَ إذا قلت : قام زيدٌ  
 كان المعنى نسبة القيام الى زيدٍ ، وإذا قلت : ضربتُ زيداً كأنه  
 معناه وقوع الضرب على زيدٍ ، وكذلك الجرُ ، وقد جعلتُ  
 للاسماء بهذا الاعتبار معانٍ فليكن الافعالُ كذلك • قلتُ : ليس  
 المعاني في الاسماء كوزانها في الافعال ، ألا ترى أَنَّها لو لم تُعرَّبْ  
 لأدعى الى التباسها في مثل قولك : ما أحسن زيداً ! وشبهه وذلك  
 يحقق ما أُدعى من المعاني ، وليس كذلك الافعالُ فإنَّها لو لم  
 تُعرَّبْ لكان ما انضم إليها مِمَّا ذكرناه يُنسبُ عن المعاني فقد وضح  
 لك أَنَّ المعاني تتورُّ على الاسماء أنفسها وإن كانت تقوِّمُ بما  
 ينضمُّ إليها ، وأنَّ المعاني في الافعال لمجرد ما ينضمُّ إليها دون أنَّ  
 تتورُّ عليها ، فهذا معنى قوله : « بَلَّ للعدول به الى غير ذلك من  
 معنى وجهة من الاعراب مُسأغ » ، ثم ابتدأ به واحداً واحداً ويُن  
 الجهة التي يكونُ عندها منصوباً والجهة التي يكونُ بها مرفوعاً •

{ وقوله : « فله بعد ( حتى ) حالتان الى آخر الكلام •

قال الشيخ : ثم قال في تمثيله في التصب : كأنَّكَ قلتُ :  
 سرتُ كي أدخلها ، يومُ أَنَّ ( حتى ) لا تصبُ إلا بهذا المعنى ،  
 وليس الأمرُ كذلك ، بَلَّ تصبُ بهذا المعنى وبغيره ، وهو أَنَّ يكونَ  
 لمجرد الغاية من غير تعليل كقولك : أسيرُ حتى تَيبَ الشمسُ  
 وليس ههنا تعليل •

قوله : « أو كان متقضياً •

{ قال الشيخ : يريد ما بعد حتى ، ويومُ أَنَّ في هذا الوجه  
 لا بدَّ أَنَّ يكونَ مُتَقَضِّياً وَأَنَّ التعميرُ عبارةٌ عن التقضي ، وليس

الأمر كذلك فهما ، لأن قولك : كنت سرت أسس حتى أدخل  
 المدينة لا يلزم منه ، تقضي الدخول ، ولا الاخبار عنه ، بالتقضي لو  
 قدّر متقضيًا ، لأن المعنى [ إنَّما هو ]<sup>(١)</sup> الاخبار بوقوع الفعل قبلها  
 ويكون متعلقًا ( حتى ) كان حينئذ مترقبًا ، فأنت مخبر بالسير  
 ويدخول كلن مترقبًا عند السير مقصود في التقدير لا في الوقوع ،  
 ثم هذا الدخول المترقب قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ،  
 ولا يتغير ذلك المعنى ولا التعبير عنه عما كان عليه ، فذلك تقول  
 بعد وقوع الدخول أو تعذرّه ، كنت سرت أسس حتى أدخل  
 البلد [ ١٠٠ ظ ] فليجد المعنى في هذا الاخبار وعلى كلا التقديرين  
 واحداً لأنّه لا تعرض له في إثبات وقوع الدخول ولا نفيه وإنَّما  
 هو مخبر عن دخول كان مترقبًا ، ولا يختلف وقوع الدخول بعد  
 ذلك ولا بانقائه فهذان المعنيان هما موضع النصب .

قوله : وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال .

قال الشيخ : يعني أن الرفع يجب إذا قصد التعبير عن وقوع  
 الدخول حالاً فقد تكون الحال محققة وقد تكون مقدرة كما تقدّم  
 في الاستقبال في كلامه فمثال الحال تحقيقاً أن تكون قد سرت وأنت  
 داخل فتقول : كنت سرت حتى أدخل البلد معبراً عن الدخول الحاصل  
 حالاً تحقيقاً ومثل الحال تقديرًا أن يكون السير والدخول قد  
 وقعا جميعاً وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود إلا  
 أنك قصدت حكاية الحال وقت<sup>(٢)</sup> وجوده ، فتقول : كنت سرت أسس  
 حتى أدخل المدينة فتكون مخبراً عن سير حصل عنه دخول نفسي

(١) (إنَّما هو) : زيادة من ل

(٢) (وقت) : سلقطة من ل



الوجود حاكياً للحال وبهذا يتبين قوله في النصب \* أو كان متقصياً ، غير مستقيم ، لأنه إذا كان متقصياً وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع . الثاني ما بعد حتى في وجهي الرفع مخبر به حصولاً واجب أن يكون مسيئاً عما قبلها ولم يذكر السببية فيها وهو لازم ذكره <sup>(١)</sup> في الناصبة وهو غير لازم ، وإنما التزموا السببية هنا لما كان الكلام جملتين ، فكانت لهم قصدوا الى قوة الربط بينهما بمعنى السببية <sup>ههنا</sup> ، وفي الاول لم يلتزموها للربط الحاصل بالجزئية ، وذلك أن حتى في الوجه الاول جار ومجرور فهو جزء مما قبله ، وفي الوجه الثاني جملة مستقلة وليس جزء مما قبلها ولا يلزم من التزام السببية في الجملتين ليقوي الربط التزام السببية فيما الربط مقوًى فيه بالجزئية وإنما نصبوا في موضع النصب المذكور ، لأنه أمكن فيه تقدير الناصب ، ألا ترى أن الفعل مستقبل وأن تقدير ( أن ) فيه متحقق لأنها للاستقبال فيصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فإنه للحال ، وتقدير ( أن ) مع الحال متناقض لأنها للاستقبال ، فلا تجتمع الحال فلذلك جاء النصب في مواضع الاستقبال ، وفات في مواضع الحال ، ومثل صاحب الكتاب في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال كدخول الجنة ، وفي الرفع بما يتحقق فيه الحال كانتفاء الرجاء عند المرض <sup>(٢)</sup> ، فإنه لو قدر مستقبلاً فسد المعنى من جهة انتفاء الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ، ولا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء الرجاء حاصلًا ، وإذا كان حاصلًا وجب الرفع ، وكذلك ( شربت الابل حتى يجيء البعير يجربطه ) لو قدر

(١) ذكره : ساقطة من ل .

(٢) ههنا : ساقطة من ل .

(٣) في ل : ( حتى كأنه لو قدر ) .

منصوباً لم يستقم لأنَّ الغرضَ بذكرِ جرِّ البحرِ بطنه زيادةَ الارتواءِ  
ولا يحصلُ ذلكَ إلاَّ أنْ يكونَ حاصلًا ، فلذلكَ وجبَ الرفعُ ،  
ومثلاً بالآيةِ في الرفعِ والنصبِ ، فأما النصبُ فعلى أنَّ الأخبارَ  
بالزلازلِ والقولَ كانَ مترقياً عندَ الزلازلِ وليسَ فيه أخبارٌ بوقوعِ  
قولٍ ، وإنَّ كانَ الوقوعُ قد ثبتَ بأمرٍ آخرٍ ، وأما قراءةُ الرفعِ  
فعلى أنَّ الأخبارَ بالزلازلِ والقولِ الحاصلِ في الوجودِ على حكايةِ  
الحالِ سبباً عن الزلازلِ •

ثمَّ قالَ : كانَ سيري حتَّى أدخلها بالنصبِ ليسَ إلاَّ •

قالَ الشيخُ : هذا إذا جعلتَ كانَ ناقصةً وإليه أشارَ ، وإثماً  
كانَ ذلكَ من جهةِ أنَّها تحتاجُ إلى خبرٍ وليسَ معها ما يصلحُ خبراً  
إلاَّ قولكَ : حتَّى أدخلها ، ولا يصلحُ أنْ يكونَ خبراً إلاَّ أنْ  
يكونَ في تقديرِ الجارِّ والجورِ ، وإذا كانَ كذلكَ وجبَ النصبُ  
فمعينٌ لذلكَ ، ولو رفعتَ لم يكنْ لَكَنَ خبرٌ لأنَّ حتَّى أدخلها  
حينئذٍ جملةٌ مستقلةٌ بالأخبارِ (١) بها لا تصلحُ أنْ تكونَ خبراً  
لكانَ لفقدانِ الضميرِ العائدِ وفصلِ حتَّى بينَ الاسمِ وما وقعَ خبراً  
عنها (٢) •

قوله : فإنْ زدتَ أمسَ وعلَّقتهُ بكانَ •

قالَ الشيخُ : يعني جملةً خبراً ، أو قلتَ : سيراً متعباً ،  
وجملتهُ أيضاً خبراً ، أو أردتَ كانَ التامةَ جازِ الوجْهانِ ، (لأنَّكَ  
لم تضطرَّ ههنا إلى خبرٍ حتَّى يجبَ النصبُ فلذلكَ جازِ  
الوجْهانِ) (٣) •

(١) ( بالأخبارِ بها ) : ساقطة من ل

(٢) في ل : ( عنه ) ، وهو تحريف

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ر •

قال الشيخ : لأنَّ الرفعَ فاسدٌ ألا ترى أنَّه لا بدَّ أن يكون مُسبباً عن الاول محققاً فكيف يتميمُّ أن يكونَ المسببُ محققاً ثبتاً والسببُ مشكوكٌ فيه مسؤولٌ عن وقوعه فلذلك لم يجرْ إلاَّ النصبُ .

قوله : وتقولُ أيَّهم سارَ [ ١٠٢ و ] حتَّى يدخلها بالنصبِ والرفعِ .

قال الشيخ : لأنَّ السيرَ ههنا متحققٌ وإنَّما المسؤولُ عنه صاحبه ، ويجوزُ أن يتحققَ مسببُ السيرِ والسيرُ ويُجهلُ صاحبه فيُسئلُ عنه فلذلك جازَ الرفعُ ههنا دونَ اتِّى قبلها .

(فصل) قوله : وقريءَ قوله تعالى : { تَقَاتِلُونَهُمْ } أو يُسَلِّمُونَ } <sup>(١)</sup> بالنصبِ على اضمارٍ أن الرفعَ على الاشتراكِ الى آخره .

قال الشيخ : بالنصبِ ، انصبُ على اضمارٍ أن <sup>(٢)</sup> ظاهرٌ ، والرفعُ على الاشتراكِ بينِ يسلمونَ وتقاتلونهم على معنى التشريكِ بينهما في عاملٍ واحدٍ ، حتَّى كأنَّكَ نطقتَ خبراً على خبرٍ أو على الابتداءِ ، يعني بقوله : « أو على الابتداءِ ، على الاستئنافِ بجملةٍ معربةٍ اعرابَ نفسها غيرَ مشتركٍ بينها وبينَ ما قبلها في عاملٍ واحدٍ

(١) سورة الفتح الآية : ١٦ .

(٢) وفي إحدى القراءتين أو يسلموا ، والمعنى تقاتلونهم ابداً حتَّى يسلموا وإلاَّ أن يسلموا تقاتلونهم أو يكون منهم الاسلام ، مائني القرآن ٦٦/٣ . وقال ابن الانباري الرفع فيه وجهان : إما أن يكون معطوفاً على تقاتلونهم أو مستأنفاً . البيان في غريب القرآن ٣٧٧/٢ .

ومثلها بقوله : « أو هم يسلمون » ، ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله ، إذ الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك ، ولكن باعتبار الاستقلال ، ومثال التقدير الاول في غير الجملة الفعلية قولك : إن زيدا قائم وعمرأ منطلق عطفت عمرأ على زيد على التشريك معه في عامل واحد ولم تجعله مستقلاً ، ومثال التقدير الثاني قولك : إن زيدا قائم وعمرأ منطلق ، عطفت (وعمرأ منطلق) على أنه جملة مستقلة لا باعتبار التشريك في عامل .

قوله : هو قائلي أو أفندي منه وإن شئت ابتدأته على معنى أو أنا أفندي .

قال الشيخ : ولم يذكر للرفع إلا تقديرأ واحداً وهو الثاني ، لأن تقدير الاول متعذر لأنه عطف باعتبار تشريك في الاعراب وليس ههنا قبل أو أفندي ما يصلح أن يكون أفندي مشتركاً معه في الاعراب ، لأن الفعل لا مشاركة بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق إلا التقدير الثاني وهو الاستئناف ومثلها بأننا أيضاً ليتضح ، واستشهد بقول امرئ القيس<sup>(١)</sup> . وقال في الرفع وجهان ، وهذان الوجهان في الرفع مثلهما في قوله : ( أو هم يسلمون ) ، سواء تقدم فعل مضارع مرفوع يجوز التشريك معه ، واصححه استنافه فاستقام تقدير الوجهين .

(١) قول امرئ القيس هو :

فقلت له لا تبك عينك إنهما ..

نحاول ملئنا أو نموت فتعذرا

قال سيبويه : ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين إما على الاشتراك بين الاول والآخر وأما على أنه مبتدأ أو ونحن ممن يموت ، وهذا الذي ذكره الشيخ . الكتاب ٤٢٧/١ ، المتعصب ٢٨/٢ ، الجمل ص ١٩٧ ، المفصل ص ١٣١ ، الاسموني ٢٩٥/٣ ، الخزانة ٦٠٩/٣ ، الديوان ص ٧٢ .

(فصل) قوله : ويجوز في قوله تعالى : { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ } <sup>(١)</sup> أن يكون تكتُموا منصوباً ومجزوياً <sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ : وهما ظاهران ، أمّا النصب فعلى الجمعية على ما تقدّم ، وأمّا الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين في الجزم ، ولا يستقيم أن يقال هو عطف جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها ، وأمّا التشريك فغير مستقيم ؛ لأنّ الرفع للفعل الاول غير الرفع للفعل الثاني ، فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد مختلف ؟ فلا يستقيم أن تكون منقطعة ، لأنّه لا وجه للجزم حينئذ ، فلم يبق إلاّ العطف المذكور ، ثمّ مثل بالبيت <sup>(٣)</sup> الذي يعتذر فيه تقدير الجمعية ليتضح به وجه العطف جزماً .

قوله : وتقول : زُرْني وأزورك بالنصب .

قال الشيخ : على معنى الجمعية ولذلك فسره بقوله : « يعني لتجتمع الزيارتان » وقد وقع في الفصل لتجتمع بالنصب ، وهو غلط لأنّ المعنى على أنّه يفسر مدلول زُرْني وأزورك ولا يستقيم تفسيرها مع النصب لأمرين : أحدهما أنّها [ جملة ] <sup>(٤)</sup> مستقلة ولا تكون جملة إلاّ مع الجزم لا مع النصب ، والآخر أن معنى

(١) سورة البقرة الآية : ٤٢ .

(٢) انظر الكشاف ٥٣/١ .

(٣) البيت هو : وَلَا تَشْتَبِهْ الْمُؤَلَّى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ

فَاِنَّكَ إِن تَفْعَلْ تَسْقُطْ وَتَجْهَلْ

وقائله جرير . انظر الكتاب ٤٢٥/١ ، ابن يعيش ٣٤/٧ .

(٤) ( جملة ) : زيادة عن ر . وفي ل : ( إنّها مفسرة بجملة

مستقلة ) .

قولك : زُرْنِي وَأزوركَ لتجتمع الزيارتان وليس معناه 'ليجتمع الزيارتان' فصح أن يكون الأول تفسيراً دون اشئني ، وأيضاً فإن النصب مفسدٌ للمعنى من جهة أخرى ، وهو أنه 'يصير' تعليلاً للاول وهو هو فكأنه 'علل' اشئني بنفسه فكأنه قال : لتجتمع الزيارتان لتجتمع الزيارتان ، فكأنه 'مثل' قولك : ضربته 'لا ضربه' وهو فاسدٌ ، ومثل النصب بما لا يستقيم معه 'سواء' لأن الجزم والرفع في البيت غير مستقيم أمّا الجزم فقد ذكره ، وأمّا الرفع فيدل على الاستتاف والغرض الاجتماع بدليل قوله (١) :

١٩٨ أندى لصوت أن ينادي داعيان  
ولا ينهض هذا المعنى إلا بالنصب • ثم قال : « وبالرفع يعني ، في المثال لا في البيت ، لأن الرفع يضعف معناه » ، ثم مثل الرفع بما لا يستقيم معه 'سواء' وهو قوله : « دعني ولا أعود » ، لتعذر النصب والجزم على العطف ، وأمّا النصب فيفسد المعنى لأنه 'يُصير' المعنى ليجتمع تركك لي وتركي لما تهاني عنه وقد علم أن طلبه لتركه إنما هو في الحال بقرينة الأمر (٢) بتأديبه فيفوت مقصود طالب (٣) الأدب ، والغرض من هذا الكلام [ ١٠٢ ظ ] لمن أدب حصول

- (١) البيت مختلف في نسبه وصدره : ( فقلت أدعي وأدعو إن أندى ) والشاهد فيه نصب وأدعو باضمار أن حملاً على معنى ليكن مناً أن تدعى وأدعو ، وهو منسوب الى الاعشى في الكتاب ٤٢٦/١ ، ابن يعيش ٣٥/٧ ، العيني على الاشموني ٣٠٧/٣ والى ربيعة بن جشم المفضل ص ١٣١ ، وهو غير منسوب في الاشموني ٣٠٧/٣ ، المغني ٣٩٣/٢ ، ابن عقيل ٢٧٥/٢ ، ولم أعر عليه في ديوان الاعشى •  
(٢) في الاصل ( المنة ) وليس لها معنى •  
(٣) في ل : ( صاحب ) ، وهو تحريف •

مقصود مؤديه ولا يحصل مقصوده إلا بترك العود في المستقبل ، ولا يستقيم الجزم ؛ لأنه إن جزم نطقاً كان فاسداً على ما نذكر بعده ، وإن جزم بلاً على أنها المنهي وتكون جملة نهية معطوفة على جملة أمرية وهي قولك : دَعْنِي فكأنه قال : دَعْنِي ثم شرع في جملة أخرى ناهياً لنفسه عن العود كن فاسداً أيضاً من جهة المعنى ؛ لأنه لا ينهض الموجب لترك التأديب إلا بالخبر عن نفي العود ولا ينهي نفسه عن العود ، ولذلك لم يكن بين المنهي وبين الود تناقض ، ألا ترى أنك تقول : أنا أنهي نفسي عن كذا في كل وقت ثم أقبله ولو قلت : أنا لا أقبل كذا ثم أقبله كان تناقضاً ، والغرض نفي وقوع العود في المستقبل ، وهذا لا يحصل إلا بالخبر .

قوله : وإن أردت الأمر أدخلت اللام .

قال الشيخ : يريد أنه لا يستقيم الجمع بينه وبين زُرْنِي في الاعراب ، لأن زُرْنِي لا اعراب لها عند البصريين وأزورك معرب فكيف يشترك بين شيئين في الاعراب وهو منتف عن الاصل ، هذا تناقض . فان قيل أجمله مشتركاً على الموضع كما تقول : جاءني هذا وزيد وتشرك بين الاثنين في الاعراب ، وإن كان الاعراب متفياً عن الاول فهو غير مستقيم لأمرين : أحدهما أن من قال : زُرْنِي معرب فهو معرب لفظاً لا تقديرًا . والآخر هو إن التشريك باعتبار الموضع إنما يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض كما في الاسماء . وأما فعل الأمر فلا اعراب له البتة لا أصلاً ولا فرعاً فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه ، واستشهد بقول كعب القنوي ، وذكر النصب بالواو في هذا البيت

وإن لم يكن في الحقيقة مما هو فيه لأن الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وإنما هي واو العطف لمشاركتها لها<sup>(١)</sup> في اللفظ والمعنى الأصلي ، ولا يستقيم أن تكون ههنا واو الجمع لأن تلك إنما تنصب بعد الأشياء الستة على معنى الجمعية ، وليس ههنا منها سوى النفي ولو قدر الجمع بها بين النفي وبين ما بعدها لكان فاسداً لأن قوله<sup>(٢)</sup> :

لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ

١٩٩

إذا جعلتها ناعبةً بعد هذا النفي كان المعنى نفي النفع ونفي الغضب فيفسد المعنى إذ الغرض إن الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا عكسه وكذلك إذا جعلته في سياق « وما أنا للشيء » أدّى الى ذلك أيضاً ، وفساد آخر وهو تأخير ما ذكر منفاً وهو قوله : « بقوّل » ، وشرطه التقديم على واو الجمع فلم يبق إلا أن يكون واو العطف وتكون عاطفة « الغضب » على قوله « للشيء » وإذا عطف الفصل على الاسم وجب تقديره بتأويل الاسم ولا يُقدّر إلا بأن على ما تقدّم فيكون المعنى وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بقوّل ، ويحتاج في استقامة المعنى الى تقدير مضاف محذوف أي لقوّل الشيء لأن

(١) ( لها ) ساقطة من ش .

(٢) البيت لكعب الغنوي وتامه :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ

مسيبويه يرى نصب الفعل ( يغضب ) بتقدير أن أو رفعه على على أنه صلة ، والشيخ يوجب الرفع ، الكتاب ٤٢٦/١ ، ابن يعيش ٣٦/٧ ، المقتضب ١٩/٢ ، الفصل ص ١٣١ ، الخزائنة ٦١٩/٣ ، أمالي ابن الحاجب ٨٩ و .



الغضب لا يقال فيه مقول والتقدير<sup>(١)</sup> ولنضب صاحبي بقول  
فحذف المضاف لما كان معلوماً ، والرفع أظهر من وجهين : أحدهما  
أن عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف والآخر أنه لا تقدير  
يلزم فيه بخلاف النصب لأنه جملة معطوفة على ليس نافي فهي  
داخله في حكم الصلة ولذلك احتيج فيها<sup>(٢)</sup> إلى ضمير يرجع إلى  
الذي ، ووصلها بجملتين أحدهما منفية ولأخرى مثبتة ولا بعد في  
ذلك ثم مثل الرفع بما يتعدّر فيه النصب وهو قوله تعالى :  
{ وَنَقَرُ فِي الْأَرْحَامِ }<sup>(٣)</sup> ، وإن كانت أيضاً عاطفة بعد ما توهم  
المعطف<sup>(٤)</sup> فيها وهو قوله : { لِنُبَيِّنَ لَكُمْ } ، لأنه لو جعل  
معطوفاً عليه ضعف المعنى إذ اللام في لِنُبَيِّنَ للتعليل لما تقدم  
وهو قوله : { فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ } إلى قوله لِنُبَيِّنَ لَكُمْ { فالتقدم  
سبب للتبيين فلو جعل { وَنَقَرُ } معطوفاً عليه لكان داخلاً مع  
التبيين في سببه { فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ } وليس ما ذكر من قوله :  
{ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ } إلى آخره سبباً في الإقرار في الأرحام ما نشاء  
فضعف النصب ثم انتقل إلى ذكر الفاء الناصبة في جواب الأشياء  
السة •

( فصل ) قوله : ما تَأْتِينَا فتحدثنا •

قال الشيخ : النصب [ ١٠٣ و ] واضح على المعنيين المتقدمين  
ويجوز الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما أحدهما أن يكون عطفاً

(١) في ل : ( والسبب ) ، وهو خطأ •

(٢) ( فيها ) : ساقطة من ش •

(٣) سورة الحج الآية : ٥ •

(٤) في و : ( النصيب ) وهو وهم •

للحديث على الاتيان مشتركاً بينه وبينه في النفي مرفوعاً بما ارتفع كما تقدم بمثل قوله تعالى : { وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ } <sup>(١)</sup> ، لأن الظاهر فيه ذلك إذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهر قوله : { لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ } ، ولأنه نفي الاذن لهم والباهر نفي الاذن في الاعتذار فلا يتوى إثبات العذر منهم بعد ذلك ؛ لأنه في المعنى مخالفة ، ويجوز أن يكون مستأنفاً فيكون المعنى أنهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر لأن المواقف متعددة ، ويدل عليه قوله تعالى : { ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَتَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا } <sup>(٢)</sup> ، وأمثال ذلك ولكنه ضعيف فلاولى <sup>(٣)</sup> أن يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله : « وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ » ، وإن ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر . والثاني أن تكون مستأنفة بنفسها فرفها على غير التشريك ، والجملة الاولى منفية والثانية مثبتة ، ويكون المعنى على خلاف ما تقدم ؛ لأن فيما تقدم نفي الاتيان والحديث وفي هذا نفي الاتيان وأثبت <sup>(٤)</sup> الحديث . ثم مثله بما لا يستقيم معه إلا الاستقلال بنفسه والاثبات حتى ( يثبت كون الجملة الاولى نفيًا والثانية مثبتة وإن خالف التمثيل في المعنى وهو قوله ) <sup>(٥)</sup> : « مَه تَاتِينَا فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا » إذ لا يشك من قيل له ذلك إن قوله : « فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا » مثبت بخلاف ما تقدم ، فإنه

(١) سورة المرسلات الآية : ٣٦ .

(٢) سورة الانعام الآية : ٢٣ .

(٣) في ل : ( الأكثر ) ، وما اثبتناه احسن .

(٤) في ش : ( اثبات ) ، وهو تحريف .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من س .

محتمل<sup>١</sup> فمثلَ أحد الاحتمالين بما لا يحتمل 'سواء' لوضوحه 'نم' مثلَ بقولِ العبري<sup>(١)</sup> :

٢٠٠- غَيْرَ أَنَّا

في الرفع أيضاً وهو أيضاً لا يحتمل 'إلا' الرفع ، لأنّ المعنى على أن الآتي لم يأتِ بيمينٍ فنحن نرجو خلافَ ما أتى به لأتقاء اليقين عما أتى به ، ولا يستقيم على ذلك 'إلا' الرفع لأنه لو جزم لدخل مع الاتيان في انفي فيفسد المعنى إذ المعنى اثباته ولو نصب لنصب على الجمعية ، ويجب أن يكون أيضاً منفياً معه • فإن قلت : لم لا يستقيم 'انصب' على المعنى الثاني للفاء وهو إن هنا لا يكون 'عقب' هذا لأن معناها انهما لا يجتمعان ؟ قلت : يفسد المعنى أيضاً ؛ لأن ذلك المعنى<sup>(٢)</sup> على أن الأول لا يكون 'عقبه' الثاني حتى كأنه وصف له ، وأنت لو قدرت نفي الثاني على تقدير حملِ الاولِ فسد المعنى فيهما جميعاً إذ المعنى نفي الاولِ وإثبات الثاني وهذا عكسه ، نم استشهد بقوله<sup>(٣)</sup> :

٢٠١- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ

(١) هذه قطعة من بيتٍ نسبته الزمخشري للعبري ، وسيبويه وابن يعيش لبعض الحارثيين :

وهو : غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَمِينٍ  
فَنَرَجِي وَنَكْثِرُ التَّامِيلَا

الكتاب ٤١٩/١ ، المفضل ص ١٢٢ ، ابن يعيش ٣٧/٧ •

(٢) ( المعنى ) : ساقطة في و ، ل ، ت •

(٣) البيت لجميل بن معمر وتاماه :

فَيَنْطِقُ وَهَلْ تَخْبِيرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمَلَقُ  
ورواية الديوان : ( الخلاء ) بدلاً من القواء ، الربيع : المنزل ، القواء : الفقر ، والسملق : ليس فيها شيء ، الكتاب ٤٢٢/١ ، ابن يعيش ٣٧/٧ ، المغني ١٦٨/١ ، الجمل ص ٢٠٤ ،  
مع الهوامع ١١/٢ الديوان ص ٤٥ •

في الرفع ، وظاهره 'أيضاً الرفع' ؛ لأنه 'أرادَ أنْ النطقَ حاصلَ لها على سبيلِ التجوِزِ لما هي عليه من أحوالها ، ولم يقصدْ أنْ يدخلَ النفيَ إلاَّ على السؤالِ وعلى ذلكَ يكونُ الرفعُ وإنْ كانَ النصبُ والجزمُ غيرَ ممتنعينَ وذلكَ وقولُ سيويهِ : لم يجعلَ الاولَ سبباً للآخرِ ولكنهُ جعلهُ ينطبقُ على كلِّ حالٍ ،<sup>(١)</sup> . وقوله : « ولم يجعلَ الاولَ سبباً للآخرِ ، نفيٌ للنصب . وقوله : « جعلهُ ممّا ينطبقُ على كلِّ حالٍ ، نفيُ الجزمِ ، لأنه قُصِدَ الى الاستثافِ . قوله : ودَّ لو تَأَيَّبه فتحدَّته .

قالَ الشيخُ : يجوزُ النصبُ على جوابِ التمني ، ويجوزُ الرفعُ على وجهين : أحدهما الاشتراكُ ، والآخرُ الاستثافُ .

وقوله : قالَ ابنُ أَحْمَرَ<sup>(٢)</sup> :

قالَ الشيخُ : البيتُ بالرفعِ والنصبِ ، ( أمّا النصبُ فظاهرٌ عطفاً على ( ليلقحها ) وتكونُ الجملةُ واحدةً )<sup>(٣)</sup> ، وهذا وإنْ لم تكنِ الفاءُ فيه فاءَ الجوابِ ولكنها فاءُ العطفِ فوجهُ مجيئه بها كوجهِ مجيئه بواوِ العطفِ في [ فصلٍ ]<sup>(٤)</sup> ، واوِ الجمعِ .

قالَ الشيخُ رضي الله عنه : أخبرَ أنْ هذا المذمومُ يعالجُ العاقِرَ ليلقحها للنتاجِ ، وأخبرَ عن حالٍ من يصفه بقلّةِ العقلِ ،

(١) انظر الكتاب ٤٢٢/١ .

(٢) البيت هو : يَعْتَالِجُ عَاقِرًا أُعْيِيَتْ عَلَيْهِ لِيَلْقَحَهَا فَيَنْتِجَهَا حَوَارًا

الكتاب ٤٣١/١ ، ابن يعيش ٣٨/٧ ، المفضل ص ١٣٢ .

(٣) ما بين القوسين : متأخر بعدد واوِ الجمعِ .

(٤) ( فصل ) زيادة عن ل .

لأنَّه بهذه الصفة • فالتعليلُ باللحاقِ والتأجِ إنما هو في حقِ  
 المهجورِ ، لأنَّه يُفعلُ هذا لهذا الغرضِ ، فالجملةُ واحدةٌ وإذا رُفِعَ  
 فسدَ المعنى ظاهراً إذْ ليسَ للرفعِ إلاَّ وجهانِ : إمَّا العطفُ  
 وإمَّا الاستئنافُ فإذا عطفَ على يعالجُ صارَ مخبراً بالعلاجِ والتأجِ  
 فيصيرُ أسوأَ حالاً من المعالجِ وإذا كانَ قد ذمَّ معالِجاً يقصدُ إلى  
 اللحاقِ فذمُّ من يخبرُ بالتأجِ تحقيقاً عن هذهِ المعالجةِ أولى ، وكذلك  
 الاستئنافُ فوجبَ أنْ يكونَ مخبراً به فيفسدَ المعنى ، فكانَ (١)  
 النصبُ هو الوجهُ • ووجهُ الرفعِ أنْ يُحمَلَ على قصدِ الهزمِ  
 والتهكمِ (٢) بهذا المعالجِ ، وهذا بابٌ مستعملٌ يقصدُ المتكلمُ فيه إلى  
 ضدِّ ما هو موضوعٌ له بالأصالة ، فيقولُ : لمن ظهرَ منه فعلٌ منْ  
 ليسَ بعاقلٍ ما هذا إلاَّ فعلُ العقلاء ، وعلى ذلكَ حملَ بعضهم  
 [ ١٠٣ ظ ] قوله تعالى : { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّئِيسُ } (٣) ،  
 والمزيرُ الكريمُ وشبهه فيستقيمُ المعنى بهذا التقديرِ دونَ غيره •

( فصل ) قوله : 'أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثَنِي' •

قالَ الشيخُ : فَأَتَى بِشَمٍّ وَلَمْ (٤) ، يَسْقُ هذهِ الفصولُ إلاَّ لبيانِ  
 وجوهٍ غيرِ النصبِ في حَتَّى وواوِ الجمعِ وفاءِ الجوابِ وأَوْ ولكنَّه  
 كما جرَّ ذكرُ الواوِ والفاءِ ذكرَ الواوِ والفاءِ اللتينِ للعطفِ ذكرَ  
 ثُمَّ ؛ لأنَّهما مثلُهما فإذا نصبتَ فبالعطفِ على ما قبلها ، وإنْ رفعتَ  
 فعلى الاستئنافِ كما ذُكِرَ في واوِ العطفِ وفاءِ العطفِ على  
 ما تقدَّمَ •

(١) في ش : ( لَأَنَّ ) •

(٢) في ل : ( أَنْ يَكُونَ مَخْبِراً ) •

(٣) سورة هود الآية : ٨٧ •

(٤) في و : ( لَيْسَ ) وهو وهم •

قوله : وخيرَ الخليلِ في قولِ عُرْوَةَ العُدْرِي (١) :

٢٠٢- [ وما هو إلا أن أراها فجاءة ] (٢)

فإنَّ نصبَ فعلى العطف على أراها وإنَّ رفعَ فعلى الاستئناف كما تقدَّم ، وممَّا جاء منقطعاً « قول أبي اللُّحَامِ التَّغْلَبِي ، (٣) لأنَّ العطفَ على (يَجُور) غيرُ مستقيمٍ إذْ غرضه أن ينفى اجورَ ويثبت المقصدَ ليحصلَ المدحُ ، وإذا شُركَ بينهُ وبينَ الجورِ دخلَ في النفي فيصيرُ نفيّاً للجورِ ونفيّاً للعدلِ ولا يحصلُ مدحٌ ، بل يتناقضُ فوجبَ أنْ يُحمَلَ على أنَّه مُستأنفٌ لِيكونَ مثبتاً فيكونَ الجورُ منفيّاً والقصدُ مثبتاً فيحصلُ المتصودُّ ويرتفعُ التناقضُ . ومثَلُ بقوله « عليه أن لا يجورَ » وينبغي له كذا . وكذا كنايةٌ عما يناقضُ الجورَ فلا يستقيمُ أنْ يكونَ مشتركاً بينهُ وبينَ الجورِ لئلا يفسدَ المعنى ويحصلَ التناقضُ ، وإذا جُمِعَ مستأنفاً حصلَ الجورُ متنفياً وضدهُ مثبتاً فيستقيمُ المعنى ويزولُ التناقضُ ، وذكرَ في هذا الفصلِ الناءَ والواوَ جميعاً معَ ثمَّ وإنَّ كانَ قد تقدَّم ذكرهما ليونس (٤) بأنَّ ذكرَ ثمَّ كانَ لأجلهما وقدَّم ثمَّ لأنَّ الفصلَ لأجلهما لا لأجلهما .

(١) وقد نسبته سيبويه لبعض الحجازيين وعجزه : فَأَبْهَتْ

حَتَّى مَا أَكَادُ «عجيب» ، أبهت : لم أتحرك ، الكتاب

٤٣٠/١ ، وهو منسوب لعروة العُدْرِي في الفصل ص ١٣٢ ،

ابن يعيش ٣٩/٧ ، وغير منسوب في أساس البلاغة ٣٧/١ .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .

(٣) البيت هو : عَلَى الْحُكْمِ الْمَائِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضَيْتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

الكتاب ٤٣١/١ ، الفصل ص ١٣٢ ، ابن يعيش ٣٩/٧ .

(٤) انظر الكتاب ٤٣٠/١ .

## المجنزوم

قال صاحب الكتاب : يعمل فيه حروف وأسماء الى آخره .

قال الشيخ : فالحروف لم ولما ولأم الأمر ولا في النهي<sup>(١)</sup> ، وإن في الجزاء وإذا ما على المختار ، وهي عند بعضهم من الاسماء المكتسبة للشرط بما كحيثما فهي إذ الطرفية ضمت اليها ما ، وليس بالقوي لفوات معنى الطرفية فيها إذ معناها<sup>(٢)</sup> في الطرفية لِمَا مضى ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعاً ، فكيف يكون الطرف الواحد بالنسبة الى فعل واحد ماضياً ومستقبلاً ؟ هذا مما لا يستقيم ، وغاية ما يقدرونه أنه لا يبعد أن يزداد حرف فيغير بعض المعنى<sup>(٣)</sup> قبل دخوله كما في قولك : لم يخرج وإن خرج .

وأما الاسماء فقد تقدم ذكر جميعها في صنف المبني ، لأنها متصلة معنى الشرط وذكرت منها ، أي وإن لم تكن بنية على ما تقدم وهي من وما وهما وحيثما وأين<sup>(٤)</sup> ومتى وأين وأني وكيفما في قول<sup>(٥)</sup> بعض النحويين ، وإذا وإذا ما في لغة ضعيفة ، وهذه الاسماء العامل فيها شرطها على الصحيح ، وقيل جوابها وليس بشيء لجواز أي رجل تضرب فأنني أكرمه فهذا ليس له جواب يصح عمله في اسم الشرط ، فوجب أن يكون العامل الشرط فلا يرد على هذا أن الاسم عامل في الفعل فكيف يكون الفعل عاملاً

(١) انظر الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) ( معناها في ) : ساقطة من ر .

(٣) في ش : ( المعاني ) ، وما أثبتناه أحسن .

(٤) ( أين ومتى ) : ساقطة من ل .

(٥) ( قول ) : ساقطة من ش .

فيه ؟ لأننا نقول : عمل كل واحد منهما من جهة <sup>(١)</sup> ، ونيس عملهما من جهة واحدة ، والمتنع أن يكون من جهة واحدة كما في قولك : يوم القتال حسن فأنه لا يستقيم أن يكون العادل في يوم القتال ، لأنه معمول اليوم من الوجه الذي يعمل فيه لو قدر بخلاف ما نحن فيه فإن الفعل يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه ، واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط ، فالوجه الذي عمل [ الفعل ] <sup>(٢)</sup> به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه ، فثبت أن العامل في اسم الشرط الفعل الواقع بعده إذا كان متعلقاً له فإن وقع الفعل الذي بعده غير واقع عليه كان الشرط مبتدأ وما بعده خبره ، وإن دخل على اسم الشرط حرف جر أو اسم مضاف كان في موضع خفض ، ويكون الاسم الذي قبله معمولاً للفعل إن كان واقعاً عليه أو مبتدأ إن كان غير واقع عليه <sup>(٣)</sup> ، كقولك : بمن تمر أمر ، وغلام من ضرب أضربه ، وغلام من يخرج أخرج معه والله أعلم .

(فصل) قوله : ويجزأ بأن مضمرة الى آخره .

قال الشيخ <sup>(٤)</sup> : لأن هذه الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب ، والطلب لا يكون إلا لغرض ، فقد تضمنت في المعنى أنها سبب للسبب ، فإذا ذكر السبب علم أنها هي السبب وهذا معنى الشرط والجزاء ، فذلك « قال الخليل » : إن هذه الاوائل كلها فيها معنى إن <sup>(٥)</sup> ، نظراً الى المعنى المذكور هنا بخلاف الخبر فإن

(١) في ش : ( واحدة ) ، ولا يستقيم معها المعنى .

(٢) ( الفعل ) : زيادة عن ل ، س ، ش .

(٣) ( عليه ) : ساقطة في و ، ل ، ت .

(٤) في ل : ( وإنما جاز ذلك ) .

(٥) انظر الكتاب ٤٠٧/١ .



الخبر لا يلزم أن يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب فإنه لا يكون إلا لغرض خارج عنه وإلا كان عبثاً ، ومن ثم لم يتلأكر مني [ ١٠٤ و ] زيد فأكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تأتينا تجهل أمرنا لا للتليل الذي يذكره في الفصل الذي يأتي .

(فصل) قوله : وما فيه معنى الامر والنهي كذلك .

قال الشيخ : لأن الجزم إنما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين أن يكون بصيغة الأمر أو بغيرها لحصول المعنى المتضمن .

(فصل) قوله : وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر .

قول الشيخ : يعني أن الشرط المقدر إنما يكون من جنس الفعل المصرح به في الالبات والنفي والعرض [ ولذلك امتنع ] "مسألة" لا تدن من الاسد يأكلك ، ، اذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر ، وجب أن يكون نفياً فيكون التقدير أنك إن لا تدن منه يأكلك ، لأن الأول نفي ، ، واذا قدر كذلك فسد المعنى إذ اقتفاء الذئب ليس سبباً للأكل في العادة .

قال صاحب الكتاب : ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم يقل ما تأتينا نحدثنا .

قال الشيخ : وهذا الكلام غير مستقيم فإنه لم يمتنع الاضمار في النفي لما ذكره من تدوير تقدير النفي في المسألة التي فرضها من

(١) ( ولعنك امتنع ) : زيادة عن ل .

قولك : « ما تَتَيْنَا تُحَدِّثُنَا » ، فأنه ' لو ' كان كذلك لجاز ما تأتينا  
تجهل أمرنا لصحة تقدير النفي أو لكان الجواب بعد النهي متممًا  
لامتناع لا تدن من الأسد يأكلك لتعذر تقدير النفي في هذه المسألة ،  
وليس امتناع التقدير في المسألة يفسد المعنى فيها بذلك التقدير الذي  
يمنع أصل الباب مع استقامة المعنى ، فيجب التعليل بما ذكرنا آنفًا  
من قوat معنى الطلب من النفي لأنه خبر محض فكان كالإثبات ،  
وقد تقدم الكلام على النسب بإفاء عقيه ، وأجري به مجرى  
الطلب ، وقد أجاز الكسائي لا تدن من الأسد يأكلك <sup>(١)</sup> وشبهه  
وحجته أنه يُقدَّرُ الإثبات نظرًا إلى قوة المعنى ، فجعل القرينة  
المضوية حاكمة على القرينة اللفظية فجوزَ الجزم على معنى أن  
الدنو سبب له لا نفيه ، وإذا ثبت ذلك في كلام العرب فلا بعد  
فيه .

( فعمل ) قوله : وإن لم تقصد الجزاء .

قال الشيخ : يعني بعد هذه الأشياء الخمسة ، لأن وزانها في  
المجزوم وزان المنصوب بعد حتى وأخواته فكان جزمًا أن يعدل  
به إلى جهة أخرى من الأعراب ، وتلك الجهة الرفع على الصفة  
إن كان قبله ما يصلح وصفًا له أو على الحال إن كان كذلك أو  
على الاستئناف ، وقد يُقدَّرُ الثلاثة وقد يُقدَّرُ اثنان منها ، ومثّل  
بقوله تعالى : { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي } <sup>(٢)</sup> ، فهذا  
يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على الصفة والاستئناف <sup>(٣)</sup> ،

(١) انظر شرح الاشموني ٣/ ٣١١ .

(٢) سورة مريم الآية : ٥٥ .

(٣) ( يَرْثُنِي وَيُورِثُ ) قرأ أبو عمرو والكسائي بجزمهما فالاول  
على جواب المشاء أو جواب شرط مقدر ، والثاني عطف عليه =

ويقوله تعالى : { ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ } (١) ، وهذا ظاهرٌ في الحالِ لأنَّ المعنى ذَرَهُمْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا ، ولا يبعدُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً أَخْبَاراً لِمَعْنَاهُمْ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِثْنَاءِ ، وَمِثْلُ فِي النُّطْعِ بِقَوْلِهِ : « لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبْ عَلَيْهِ » ، وَهُوَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ لِأَنَّ الْجَزْمَ لَا يَسْتَقِيمُ إِذَا يَصِيرُ الْمَعْنَى فَاتِّكَ إِنَّ لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبْ عَلَيْهِ ، وَهُوَ عَكْسُ الْمَعْنَى فَيَصِيرُ مِثْلُ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، وَالرِّفْعُ عَلَى الْحَالِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ إِذَا يَصِيرُ الْمَعْنَى لَا تَذْهَبْ بِهِ فِي حَالٍ كَوْنِكَ مَغْلُوباً عَلَيْهِ ، وَالْغَرَضُ الْأَخْبَارُ بِالْغَلْبَةِ بَعْدَ الْإِذْهَابِ لَا النِّهْيَ عَنِ الذَّهَابِ فِي حَالِ الْغَلْبَةِ ، فَإِنْ قُلْتَ أَجْمَلُهُ حَالاً مَقْدَرَةً فَهُوَ أَيْضاً ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْغَرَضَ الْأَخْبَارُ بِأَنَّكَ تُغْلَبُ عَلَيْهِ إِذَا ذَهَبْتَ بِهِ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ حَالاً كَانَ نَهْيَاً عَنِ الذَّهَابِ فِي حَالٍ كَوْنِكَ مُقَدَّرَا غَلْبَتِكَ وَهُمَا مَعْنَايَا مُخْتَلِفَانِ .

قوله : قُمْ يَدْعُوكَ .

قَالَ الشَّيْخُ : أَيْضاً الْوَجْهُ الرِّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذِكْرِ يَدْعُوكَ تَمْلِيلُ الْأَمْرِ بِالْقِيَامِ فَلَا يَحْسُنُ جَعْلُهُ مَجْزُوماً لِثَلَا يَنْعَكِسُ الْمَعْنَى إِذَا يَصِيرُ الْقِيَامُ سَبَباً لِلدَّعَاءِ وَهُوَ عَكْسُ الْمَعْنَى ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ حَالاً لِثَلَا يَفُوتُ مَعْنَى التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ فَتَعَيَّنَ الْقَطْعُ لِيَحْتَمِلَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ ، وَمِنْهُ بَيْتُ الْكِتَابِ (٢) :

= وَوَاتَقِيَا لِيَزِيدِي وَالشَّيْبُودِي وَالْبَاقُونَ بِالرِّفْعِ فِيهِمَا الْأَوَّلُ صِفَةً (لَوْلَا) أَيْ وَارِثًا ، وَالثَّانِي عَطْفٌ عَلَيْهِ . اتِّحَافٌ فَضْلًا . الْبُشْرُ ص ٢٩٧ .

(١) سُورَةُ الْإِنْعَامِ آيَةُ : ٩١ .

(٢) الْبَيْتُ نَسْبُهُ ابْنُ يَعِيشَ لِلَاخْطَلِ وَلَمْ اعْشَرِ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِهِ ، وَتَمَامُهُ :

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْضُوا نَزَاوِلَهَا  
فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرِي يُقْضَى بِمِقْدَارٍ =

٢٠٣- أَرَسُوا نَزَاوِلَهَا

والكلام فيه كالكلام في « قُمْ يدعوك » ، إذ الغرض 'تعليل' الأمر بالارساء والمزاولة للخمر ، فلا يحسن 'جزمه' ولا جعله 'حالا' كما تقدم .

قوله : ذَرَهُ يقول ذلك ومَرَّهُ 'يَحْفِرُهَا' .

قال الشيخ : يجوز الأمران 'والحال' أظهر في « ذَرَهُ » يقول : ذلك ، إذ المعنى ذَرَهُ 'على هذه الحال' ، والقطع 'أظهر' في « مَرَّهُ 'يَحْفِرُهَا' » ، لأن المعنى لا يقوى إذا كان 'التقدير' مَرَّهُ 'حافزاً لها إلا على تأويل 'انتقدير' ، والجزم في هذين المثالين ظاهر .  
وقول الاخطل (١) :

٢٠٤- كُرُّوا الى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا

= والذي اعتقده أن هذا البيت يتعلق بحرب أو قتال ، وذلك من المعاني ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : رست قدماء في الحرب ، وقال : زاوله ساعة حتى صرعه ، فأرسوا : أثبتوا ، نزاولها : نصارعها ، وهذا لا يكون في الخمرة كما ذكر الشيخ تبعاً لشرح الكتاب ، ثم الجحف لا يأتي من الخمرة وإنما يأتي من القتال فدل على أن البيت في وصف الحرب . والبيت غير منسوب في الكتاب ٤٥٠/١ ، الفصل ص ١٣٣ ، وهو منسوب للاخطل في ابن يعيش ٥١/٧ ، وفي الخزانة ٦٥٩/٣ ، انكر نسبته للاخطل .

(١) وعجزه : ( كما تكثر إلى آوطانها البقر ) ، يقول : هذا لبني سليم في هجائه لهم ، الكر : الرجوع ، حَرَّتَيْكُمْ : لموضعين لهم ، الكتاب ٤٥١/١ ، الفصل ص ١٣٣ ، ابن يعيش ٥٢/٧ ، المقرب ٢٧٣/١ ، شرح الاشموني ٣٠٩/٣ ، والبيت من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ويهجو قيساً وبني كليب الديوان ص ١٠٨ .

يجوزُ فيه الجزمُ على أن يكونَ الكرُّ سبباً للعمارة ، ويجوزُ القطعُ على أن يكونَ المخبرُ به مستأنفاً بعدَ الأمرِ بالكرِّ ، وعلى أن تكونَ حالاً مقدرةً كما في مرّةٍ يَحْفَرُها • وقوله تعالى : { فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَافُ دَرَكاً } (١) • يجوزُ أن يكونَ مجزوماً على الجوابِ وعلى أن تكونَ لانهيةً ، ويجوزُ أن يكونَ [ ١٠٤ ظ ] مرفوعاً على الحالِ من المضمرِ في اضربْ ، وعلى الاستئنافِ (٢) •

( فصل ) قوله : وتقول : إن تَأْنِي تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ •

قال الشيخ : لأنَّ الفعلَ المتوسطَ لم يدخلْ عليه جازمٌ ولا ناصبٌ إذ ليس شرطاً ولا جزءاً ، بل واقعٌ موقعٌ الحالِ فيجبُ رفعه ، فإن كانَ الفعلُ صالحاً بدلهُ مما قبله ، أو صالحاً أن يبدلَ منه ما بعدهُ صحَّ جزمُ الجميعِ ، فمثالُ الاولِ ما ذكره من قوله (٣) :

- (١) سورة طه الآية : ٧٧ •  
(٢) اختلفَ في ( لا تخافُ ) فقرأ حمزة بالقصر والجزم على أنه جواب الأمر أو مجزوم بلا الناهية ، والباقون بالمد والرفع على الاستئناف فلا محل له أو محله نصب على الحال من فاعل اضرب غير خائف ، ولا تخشى عطف عليه • اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٦ •

- (٣) البيت لعبدالله بن الحر من قصيدة قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير ، وتماهه :  
( في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ) ،  
تلم : تنضم الينا اي تضيفنا ، والبيت يدل على كرم الشاعر ،  
والشاهد فيه تلمم بدل من تأتينا الكتاب ٤٤٦/١ ، الانصاف ٥٨٣/٢ ، ابن يعيش ٥٣/٧ ، المفصل ص ١٣٤ ، الخزانة ٦٦/٣ •

٢٠٥- مَتَى تَأْتِينَا تُلَمِّمُ بِنَا

قُولَا أَنْ الْإِلَامَ نَوْعٌ مِنَ الْإِتْيَانِ لَمْ يَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنْهُ وَلَمْ يَجْزِ  
الْجَزْمُ ، وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُكَ : إِنْ تَأْتِنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ أُعْطِيكَ  
دِينَاراً ، فَلَوْلَا أَنْ اعْطَاءَ الدِّينَارِ نَوْعٌ مِنَ الْإِحْسَانِ لَمْ يَصَحَّ الْجَزْمُ  
فِيهِمَا .

(فصل) قوله : وتقول : إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأُحَدِّثُكَ بِالْجَزْمِ

إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ (١) : ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَا وَقَعَ بَعْدَ حُرُوفِ  
الْعَطْفِ مَجْزُوماً عَلَى الْعَطْفِ وَمَقْطوعاً جَرِيماً عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَنْصُوبِ  
حَيْثُ ذَكَرَ بَعْدَ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الْمَنْصُوبَةِ حُرُوفَ الْعَطْفِ فَكَذَلِكَ فَعَلَ  
هَهُنَا ، فَيَجُوزُ هُنَا مَا جَازَ ، فَإِنْ جُزِمَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَعَلَى الْعَطْفِ  
وَإِنْ قُطِعَتْ (٢) فَعَلَى الِاسْتِثْنَاءِ ، وَإِذَا اسْتِثْنَيْتَ الْجُمْلَةَ كَانَ لَكَ فِي  
تَقْدِيرِهَا وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَجْعَلَهَا مُشْتَرَكاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِتْيَانِ فِي  
الْمُسَبِّبَةِ كَمَا فِي مَعْنَى الْمَجْزُومِ أَلَّا أَتُوكَ أَتَيْتَ بِحَدِّ الْمُسَبِّبِينَ بِالْفِعْلِ  
الْمُعْرِيجِ فَجُزِمَتْ وَأَتَيْتَ فِي الثَّانِي بِمَا مَقْصُودُكَ بِهِ الْجُمْلَةُ الْمُسْتَقْلِلَةُ  
لَا الْعَطْفُ عَلَى مَجْرَدِ الْفِعْلِ فَكَانَ مِثْلُ قَوْلِكَ : إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمُكَ  
وَمَا أَسِيءُ إِلَيْكَ . وَالثَّانِي أَنْ تَجْعَلَهُ مَقْطوعاً عَنِ الْمُسَبِّبَةِ وَإِنَّمَا أَتَيْتَ  
بِهِ مَخْبِراً بِوُقُوعِهِ بَعْدَ الْإِتْيَانِ تِلْكَ مَعْنَى التَّعْقِيبِ لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّه  
مُسَبِّبٌ ، فَهَذَانِ وَجْهَانِ مُسْتَقِيمَانِ فَأَجْرُهُمَا فِيمَا أَتَى مِثْلُهُ .

قوله : وكذلك الواو وثُمَّ .

(١) في ل : ( فائدة هذا الفصل أنه ) .

(٢) في و ، س : ( رفعت ) .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي فِي جَوَازِ الْجَزْمِ وَالرَّفْعِ ، ثُمَّ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ  
 تَعَالَى : { مَنْ يَضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ } (١) ، وَقَدْ  
 قَرِئَ جَزْماً وَرَفْعاً ، فَالْجَزْمُ (٢) عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَيَصَحُّ  
 الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ إِذَا قُصِدَ كَمَا يَصَحُّ عَلَى اللَّفْظِ فَيَكُونُ التَّنْزِيحُ  
 بَيْنَهُمَا فِي الْمُسَبِّبَةِ . وَمَنْ قَرَأَ وَيَذَرُهُم بِالرَّفْعِ كَانَ عَلَى وَجْهَيْنِ :  
 أَحَدُهُمَا أَنْ يَقْصِدَ إِلَى عَطْفِ الْجُمْلَةِ بِمَا هِيَ جُمْلَةٌ (٣) لَا بِاعْتِبَارِ  
 عَطْفِ مَجْرَدِ الْفِعْلِ عَلَى مَوْضِعِ الْجَزْمِ الْمُتَقَدِّمِ فَعَلَى ذَلِكَ يَكُونَانِ  
 أَيْضًا مُشْتَرَكَيْنِ فِي الْمُسَبِّبَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِخْبَارًا بِوُقُوعِ ذَلِكَ  
 لَا عَلَى تَنْزِيحٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ كَمَا ذَكَرَ فِي الْفَاءِ .

( فَمَثَل ) قَوْلُهُ : وَسَأَلُ سَيُيُوهِ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (٤) :  
 { فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ } (٥) .

قَالَ الشَّيْخُ : فَأَجَابَهُ بِمَثَلِ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَقَصَدَ إِلَى تَنْبِيهِهِ  
 بِمَثَلِهِ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ الْأَوَّلِ جَزْمٌ فَعَطْفُ الثَّانِي عَلَى الْمَوْضِعِ (٦) كَمَا  
 فِي قَوْلِهِ : { فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ } وَهُوَ شَائِعٌ فَمِصَحٌّ ، ثُمَّ

- 
- |     |                                |
|-----|--------------------------------|
| (١) | سورة الاعراف الآية : ١٨٦       |
| (٢) | ( فالجزم ) : ساقطة من ش .      |
| (٣) | ( بما هي جملة ) : ساقطة من ب . |
| (٤) | انظر الكتاب ١/ ٤٥٢ .           |
| (٥) | سورة المنافقون : الآية : ١٠ .  |

(٦) اِخْتِلَافٌ فِي ( وَأَصْدَقَ وَأَكْنَ ) فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِالْوَاوِ بَعْدَ  
 الْكَافِ وَنَصَبَ النُّونَ عَطْفًا عَلَى ( فَأَصْدَقَ ) الْمُنْصُوبَ بِأَنَّ بَعْدَ  
 جَوَابِ التَّمْنِي ، وَهُوَ ( لَوْلَا أَخْبَرْتَنِي ) ، وَالْبَاقُونَ يَحذفُ الْوَاوَ  
 لِانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَيَجْزِمُ النُّونَ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَطْفًا عَلَى مَجَلِ  
 فَاصْدَقَ كَأَنَّهُ قِيلَ ( إِنْ أَخْبَرْتَنِي أَصْدَقُ وَأَكْنَ ) اتِّحَافٌ  
 فَضْلًا الْبَشَرِ ص ٤١٧ ، غَيْثُ النِّفَعِ ص ٣٦٨ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ  
 ١٦٠/٣ .

مَثَلُهُ بِمَا هُوَ أَبَدٌ مِنْهُ فِي التَّقْدِيرِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ (١) :

وَلَا سَابِقَ شَيْئًا

-٢٠٦-

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ مُحَقَّقٌ مَوْضِعَ الْجَزْمِ فِيهِ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ قَاصِدَقٍ فَمَلًّا لَكَانَ مُجْزِئًا ، وَالثَّانِي غَيْرُ مُحَقَّقٍ فِيهِ مَوْضِعَ الْجَزْمِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى » إِلَّا بِتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ وَهُوَ تَقْدِيرُ الْمَعْدُومِ مَوْجُودًا فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَوَّلُ فَصِيحًا وَالثَّانِي ضَعِيفًا .

( فَعَمَلٌ ) قَوْلُهُ : وَتَقُولُ : وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ إِلَى آخِرِهِ .

قَوْلُ الشَّيْخِ : عَقْدَ هَذَا الْفَعْلِ فِي أَنَّهُ (٢) إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسْمُ فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ كَانَ الْحُكْمُ فِي الْجَوَابِ لَهُ ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ مَاضِيًا أَوْ فِي حُكْمِهِ كَسْأَلَةِ الْكِتَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ بِالرَّفْعِ » أَمَّا كَوْنُ الْجَوَابِ لِلْقَسْمِ

---

(١) الْبَيْتُ لَزْهَرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ فِي دِيْوَانِهِ وَنُسِيبًا إِلَى صَرْمَةِ الْأَنْصَارِيِّ وَتَمَامُهُ :

بَدَأَ إِلَيَّ أَتَيْتُ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى  
وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (

وَالشَّاهِدُ فِيهِ خَفَضُ ( سَابِقٍ ) بِالْعَطْفِ عَلَى خَبَرٍ لَيْسَ عَلَى تَوْهَمِ الْبَاءِ ، وَقَدْ نُسِبَهُ سَيِّبُوهُ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي الْأَوَّلِ لَزْهَرِ وَفِي الثَّانِي لَصَرْمَةِ الْأَنْصَارِيِّ الْكِتَابُ ٨٣/١ ، ١٥٤ ، الْأَنْصَافُ ١٩١/١ ، الْخَصَائِصُ ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، الْجَمَلُ ص ٩٦ ، ابْنُ يَعِيشَ ٥٦/٧ ، الْمَغْنَى ٩٦/١ ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ ١٤١/٢ ، شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ص ٢٤٧ ، الْخَزَانَةُ ٦٦٥/٣ ، رَوَايَةُ الدِّيْوَانِ ( وَلَا سَابِقِي شَيْءٌ ) ، الدِّيْوَانُ ص ٢٨٧ .

( فِي أَنَّهُ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ لِ ، ب (

(٢)



فَلَا تَنْتَه 'تَقْدَمَ' أَوَّلُ الْكَلَامِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّه 'الْمَقْصُودُ' عِنْدَ التَّكَلُّمِ  
فَجُعِلَ آخِرُ الْكَلَامِ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ أَوَّلَى ، وَأَمَّا كَوْنُ الْفِعْلِ  
مَاضِيًا أَوْ فِي حَكْمِهِ فَلَا تَنْتَه 'لَمَّا اِمْتَنَعَ عَمَلُ الشَّرْطِ فِي الْجُزْأِ لَجْعَلِهِ  
لِلْقِسْمِ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ غَيْرَ مَعْمُولٍ فِي الْمَنْظَرِ لِتَنَاسُبِ مَعِ  
أَخِيهِ ، فَإِنْ تَوَسَّطَ الْقِسْمُ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الشَّرْطِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ  
تَجْعَلَهُ مُعْتَرِضًا أَوْ تَجْعَلَهُ مُعْتَبَرًا ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَرِضًا كَانَ مَا بَعْدَهُ لِمَا  
قَبْلَهُ ( إِذْ وَجُودُ الْمُعْتَرِضِ وَعَدَمُهُ فِي أَحْكَامٍ مَا مَعَهُ ) (١) سَوَاءً ، وَهِيَ  
مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ كَقَوْلِكَ : « أَنَا وَاللَّهِ إِنَّ تَأْتِي لَأَتِيكَ » وَإِنْ جَعَلْتَ  
الْقِسْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُعْتَبَرًا كَانَ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عَلَى  
السَّوَاءِ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ عَلَى الْقِسْمِ كَانَ الْكَلَامُ فِي كَوْنِهِ  
مُعْتَرِضًا وَغَيْرَ مُعْتَرِضٍ كَذَلِكَ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَرِضًا قُلْتَ : إِنْ تَأْتِي  
وَاللَّهِ لَأَتِيكَ بِالْحِزْمِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَبَرًا قُلْتَ : إِنْ تَأْتِي فَوَاللَّهِ  
لَأَتِيكَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْقِسْمُ (٢) فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مُرَادًا أَوْ  
مَلْفُوظًا بِهِ (٣) أَوْ مَلْفُوظًا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَمِثَالُ الْمَلْفُوظِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ  
قَوْلُهُ تَعَالَى : { لَأَنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ } (٤) وَشَبْهَهُ . وَمِثَالُ  
مَا هُوَ مُرَادٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ  
تَعَالَى [ ١٠٥ و ] : { وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ كُفُّوا لِمَشْرِكِكُمْ } (٥) ،  
فَلَوْلَا تَقْدِيرُ الْقِسْمِ لَمْ يَجْزَ أَنْ يُقَالَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي إِنِّي أَكْرَمُكَ ،  
وَإِذَا قُدِّرَ الْقِسْمُ وَجَبَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَعَامِلَةَ لَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَقَوْلُ  
مَنْ قَالَ التَّقْدِيرُ فَإِنَّكُمْ فَحُذِفَتِ الْفَاءُ مُرَدُّودٌ بِأَنَّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ  
وَبِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ .

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ وَ .

(٢) الْقِسْمُ : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ .

(٣) ( أَوْ مَلْفُوظًا بِهِ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ س .

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ الْآيَةُ : ٦٠ .

(٥) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ : ١٢١ .

## ومن أصناف الفعل مثال الأمر

قال صاحب الكتاب : وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل للمخاطب الى آخره .

قال الشيخ : وقوله على طريقة المضارع للفاعل للمخاطب ، وهذا أحد صيغة الأمر ، ولما كان قوله على طريقة المضارع يحتاج الى تبيين بيته ، بد ذلك وكان ينبغي أن يثبت على كيفية آخر هذه الصيغة ، فأنه لا يبقى على ما كان في المضارع ، بل على ما كان في المضارع في حال الجزم صحيحه ومقتله ومذكره ومؤنثه وثنائه ومجموعته .

قوله : لا تخالف بصيغته صيغته إلا في حذف الزائدة .

قال الشيخ : فقد تحقق الحد أولاً وجاء في الثاني بتفسير بعض اللفظ الذي انتمل عليه الحد ولا يعني بصيغة الأمر في اصطلاح النحويين والاصوليين غير ذلك وإن كانت العبارات عن الأمر متعددة إلا أنهم خصوا هذا النوع بقولهم : صيغة الأمر ، وسره هو إن هذه الصيغة لا تكون ظاهرة إلا للأمر ولا تستعمل في غيره ظاهرة ، وهي صيغة مخصوصة وغيرها يستعمل في الأمر وفي غيره فكانت هذه أولى بأن تطلق عليها صيغة الأمر ، ولا يكون [ ذلك ] <sup>(١)</sup> إلا للمخاطب دون الغائب والمتكلم ، لأنهم لو جعلوها لهما معاً لأدّى الى الملبس فلم يعرف هل الأمور مخاطب أو غائب ؟ فإن قيل فلم خصوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلم [ قلت ] <sup>(٢)</sup> : لأنهم لو جعلوها للغائب أو للمتكلم لقل استعمالها <sup>(٣)</sup> ،

(١) ذلك ( زيادة من ش )

(٢) ( قلت ) : زيادة عن ب ، س ، ر .

(٣) في ش : ( استعمالها ) ، وهو تحريف .

لأنَّ المأمورَ المخاطبَ هو الواقعُ كثيراً ، وأدباً الغائبُ والمتكلمُ فقلَّ  
 أنْ يقعَ له أمرٌ ، وإذا كنْ كذلكَ كنْ استعمالها لما كثرَ ؛ لأنَّها  
 بابٌ من أبواب الاختصارِ أوَّلَى من استعمالها فيما لم يكثرْ إذا تعيَّنَ  
 جملها لأحدِ الأمرينِ خوفَ الملبسِ كما تقدَّم ، ثم بيَّن كيفية صوغِ  
 هذه الصيغة فقال : إذا حذفَ الزائدة فإنَّ ما بعدها متحركاً بقيتْه  
 على حاله ، وإن كنْ ما بعدها ساكناً « زدت هزة الوصل لثلاثي  
 بالماكن » مضمومة إنْ كنْ بعدَ الساكنِ ضمُّ مكسورة فيأعده ،  
 ثم أوردَ إعرافاً وهو الفعلُ المضارعُ من الرباعي بالهزة ، ومضمونه  
 أنَّه إذا حذفَ حرفَ المضارعة وبدهُ ساكنٌ وجب الاتيانُ  
 بهمزة الوصل ، وهذا كذلكَ وهمزته قطعٌ \* وأجابَ عن ذلك بما  
 معناه أنْ هذه الهزة في التقدير ثابتة ؛ لأنَّ حروفَ المضارعة هي  
 حروفُ الماضي بدليل دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ ، وجميعُ الأفعالِ  
 فوجبَ أنْ يكونَ الأصلُ يؤكِّرم ، وأنما حذفَتْ لئلا يرضى وهو  
 وجودُ حرفِ المضارعة ، فإذا قصدَ إلى بناءِ الصيغة وجب حذفُ  
 حرفِ المضارعة فيقولُ المانعُ لاثباتِ الهزة فيجبُ ردُّها لزوالِ  
 ما نصها ووجودِ سببها ، وإذا وجبَ ردُّها كانَ حكمها حكمَ الدالِ من  
 دَحْرَجَ فستغني عن اجتلابِ هزة وصلٍ ، فهذا معنى قوله :  
 « والأصلُ في يؤكِّرم يؤكِّرم » فلي ذلكَ خرجَ أكرم .

( فصل ) قوله : وأدباً ما ليسَ للفاعلِ .

قال الشيخُ : يعني إذا قصدتَ الأمرُ لغيرِ الفاعلِ المخاطبِ  
 فإنَّكَ لا تأمرُ بهذه الصيغة لما تقدَّم من وجوبِ (١) اختصاصها  
 بالفاعلِ المخاطبِ فإذا قصدتَ إلى أمرٍ من ليسَ بفاعلٍ ولا مخاطبٍ  
 أو [ إلى ] (٢) فاعلٍ وليسَ بمخاطبٍ أو مخاطبٍ وليسَ بفاعلٍ زدتَ

(١) في و : ( وجود ) ، وهو تحريف .

(٢) ( إلى ) : زيادة عن ل ، ش .

لام الأمر داخلة على المضارع ، وهو على صيغته كقولك : في الأول  
لِيُضْرَبَ زيدٌ ولأُضْرَبَ أنا ، وفي الثاني لِيُضْرَبَ زيدٌ  
ولأُضْرَبَ أنا ، وفي الثالث لِيُضْرَبَ أنت .

( فعمل ) قوله : وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل المخاطب

بِالسلام .

قال الشيخ : وسرُّ الامتناع ما ذكرناه من طلب الاختصار ،  
وحصوله بهذه الصيغة المفاعلة المخاطبة وجوازها لاتقاء اللبس  
لأنهم امتنعوا من إجراء صيغة الأمر للغائب والمتكلم خوف اللبس  
ولم يمتنعوا من أمر الفاعل المخاطب باللام لأنه لا يلبس ، لأن  
صيغة الفعل المضارع تُشعرُ بخصوصيتها بمن هي له بخلاف ما لو  
أجرى صيغة الأمر على الغائب فإنه يتحقق اللبس .

( فعمل ) قوله : وهو مبني على الوقف .

قال الشيخ : يريد صيغة الأمر التي ذكرها في الفصل الأول  
وبه استغنى عن أن يذكر حال آخرها ، على [ ٥٠١ ظ ] ما يسمّى  
إلا أن يبين أنه يجري مجرى المجزوم مطلقاً ، ألا ترى أن  
قولك : اضربا واضربوا وأضربي وأغز وادم وأخش ، ليس مبنيّاً  
على السكون فوجب الاحتياج إلى التبيين على ما تقدّم ، وقال  
الكوفيون وهو مجزوم بلام مقدرة<sup>(١)</sup> ، وهذا خلف من القول ،  
لأن حرف المضارعة وهو علّة الاعراب ، فإذا انتفى فيجب  
انتفاء الاعراب ، كما أن الاسم إذا انتفى سبب اعرابه وجب  
انتفاؤه ، فهذا أجدر ، فان زعموا أن حرف المضارعة مقدر فليس

(١) انظر الانصاف ٥٢٤/٢ .

بمستقيم ؟ لأنَّ حروفَ المضارعة من جملة صيغة الكلمة كاليمين في اسمِ الفاعل فكما لا يستقيم تقدير<sup>(١)</sup> الميم كذلك تقدير حرف المضارعة ، والله أعلم بالصواب .

### ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي

قال صاحب الكتاب : فالمتعدي على ثلاثة أضرب إلى آخره .

قال الشيخ : كل فعل توقف عقليته معناه على متعلق كقتل وعلم فإنه لا يعقل معنى مثل ذلك لا يستعلق ، لأنه من المعاني النسبية ، وكل معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه فمثل ذلك هو المعنى المتعدي وغير المتعدي ما لا توقف عقليته على متعلق له ولا يرد على ذلك أن غير المتعدي بهذا التفسير توقف عقليته على فاعله ، لأن فاعله محله وليس متعلقا له ، ومن زعم أن الفعل لا توقف عقليته من حيث كونه فعلا على من يقوم به لأننا نعقل العلم ولا يخطر ببالنا من يقوم به ولذلك نقول في حده صفة تتعلق بالشيء على ما هو عليه من غير أن يتعرض إلى ذكر الزائل ، ولو كان الفاعل مأخوذاً في عقليته لوجب التعرض له في حده كما يجب التعرض لمتعلقه ، وليس بمستقيم فإن المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل ، وإنما لم تذكر في حد العلم ونحوه للاستغناء بقولهم صيغة ؛ لأن ذلك من معقوليتها ، وأما الزمان والمكان فواضح فساد قول من يزعم أنهما ممتان توقف عقليته الفعل عليهما فأننا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان من عقليته لم يمكن عقليته حقيقة مع الذهول عن ذلك ، نعم لا يوجد (إلا)

(١) في ل : ( حذف ) ، وما ذكرناه أحسن .

كذلك كما أن الجسم لا يوجد<sup>(١)</sup> إلا في مكان وزمان ، ولم يكن ذلك من حقيقته ، فالمعدي على ثلاثة أضرب ؛ لأن المتعلقة لا تزيد على ثلاثة ، فلذلك لم تزد الأفعال التعدية على ذلك مما تروق عقلية على واحد فهو المعدي الى واحد ، وكذلك المعدي الى اثنين والى ثلاثة .

قوله : وغير المعدي ما تخمس بالفاعل .

قال الشيخ : قد تقدم في بيان غير المعدي ما هو أوضح من قوله : لأن تخمسه بفاعله إما هو أثر ما ذكرناه فكان التبيين به أولى .

( فصل ) قوله : وللتعدية أسباب ثلاثة .

قال الشيخ : يعني أن ثم أفاظ تزداد على الفعل فيصير بها في المعنى موقفاً عقلية على أثر لم يكن قبل ذلك لا أنه لا يكون التعدى إلا به ؛ لأن الفعل يكون بجعل معناه متعدياً من غير شيء من هذه الزوائد ، وليس يعني أيضاً أن هذه الألفاظ باعتبار لفظها توجب أن يكون الفعل متعدياً ، بل لا بد من اعتبار معنى التصير وغيره ، فالتى للتصير هي التي تكون للتعدية ، ألا ترى أنك تقول أكب زيد ولا يوجب ذلك تعدية ، ( وموت المال ولا يكون ذلك تعدية )<sup>(٢)</sup> ونجرت باقدوم ولا توجب الباء تعدية<sup>(٣)</sup> وأما اذا كان

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) في ل : ( وانما تكون للتعدية هذه الثلاث اذا كان معناها التصير كانت للتعدية ) .

مضاهي التصير كانت للتعدية ، ألا ترى أنك إذا قلت : في ذهب زيد أذهبت زيدا صار متعدياً بالهمزة بمد أن لم يكن ، لأنها أفادت التصير مع بقاء معنى الأول في أصله ، والتصير لا يعقل إلا بمتعلق هو بصير ، فهما (١) وجد معنى التصير أفضى ذلك ويبقى الفعل على ما كان عليه قبل ذلك فلذلك إذا لحق غير المتعدي حرف التصير صار متعدياً الى واحد ، والمتعدي الى واحد يصير الى اثنين والمتعدي الى اثنين يصير متعدياً الى ثلاثة .

قوله : وغصبت عليه الضيعة .

قال الشيخ : في المتعدي بحرف الجر غير مستقيم إذ معنى التصير فيه به فتود ، ألا ترى أنك تقول : غصبت الضيعة وغصبت عليه الضيعة فلا تجد على ، أفادت تصيراً فبطل أن يكون من قبل ما نحن فيه . نعم يصح أن يقال في كل جارٍ ومجرور أن الفعل [ ١٠٦ و ] نحن فيه كما نقول يتعدى الى الظرف وغيره ، ولنا نبي هذا التعدي ، فكان ذكر ' على ، المتعدي في هذا المكان غير مستقيم .

( فصل ) قوله : والافعال المتعدية الى ثلاثة على ثلاثة أضرب .

قال الشيخ : الأول متول بالهمزة وهو فعلان بالانفاق ، أعلمت وأريئت وبقية أفعال القلوب مختلف فيها فالصحيح أنها لا تجري هذا المجرى ، فإن التعدي بالحق الهمزة ليس بقياس فيما كان متعدياً الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ؟ ولا سيما إذا كان

(١) في ش : ( وجد ) ، وهو وهم .

بابه 'الفاظاً محصورة' ، وغاية ما مع القائل بذلك الحاقه ' بأعلمت ' وأريت ' وليس بالحيث فان الألحان في اللفظة انما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما كثر .

قوله : ' وضرب متعد الى مفعول واحد ' ، وقد أجري مجرى 'أعلمت' موافقته له في معناه 'فعددي' تعديته .

قال الشيخ : ' هذا الضرب ' متعد في الحقيقة الى واحد ؛ لأنه فعل ' لا يتوقف عقلية إلا على متعلق واحد فوجب أن يكون من ذلك ' ، فان ' زعم زاعم ' أن الثاني والثالث بالنسبة الى أنبأت ' وأخبرت ' كالثاني والثالث بالنسبة الى أعلمت ؛ لأنك تجد ' تعلق التبيين بهما تعلقاً واحداً فذلك شبهة ' ، ووجه التبيين في ذلك ، أن الأعلام منقول عن علمت ، وعلمت الداخل على النسب يتعلق باثنين فاذا عددي بالهمزة صار متعدياً الى ثلاثة فوجب أن يكون متعلقاً بثلاثة ، وأمّا المفعولان في باب أنبأت فهما نفس البناء والخبر والحديث ، وهو نفس الفعل وإنما ذكر ليان نوع ذلك الحديث والخبر ، ألا ترى أنك اذا قلت : رجع القهقري فانما يتصّب على المصدر ( لأنه رجوع ) وإن كان لنوع [مخصوص] (١) فكذلك هما المفعول الثاني والثالث حديث وخبر ، وإن كان لنوع مخصوص بخلاف قولك : أعلمت فانهما من متعلقاته لا من هذه الجهة والسر فيه أن الأعلام يتعلق بمصير وحديث هو مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شيء منهما نوعاً له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه وأمّا الانباء والأخبار فيطلق بالخبر ولا يتعلق بالخبر هذا التعلق ، لأنه نفس الخبر واذا

(١) (مخصوص) : زيادة عن ش .



ذَكَرَ نوعه ' كَانَ فِي الْمَعْنَى مُصَدِّراً لِيَانِ النَّوعِ ، يَبْقَى أَنْ يُقَالَ  
 كَيْفَ صَحَّ أَنْ يَتَعَ مَا لَيْسَ بِفَعْلٍ فِي الْمَعْنَى مُصَدِّراً وَهُوَ الْمُفْعُولُ  
 الثَّانِي وَالثَّالِثُ . وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنََّّهُ لَمْ يَكُنْ مُصَدِّراً بِاعْتِبَارِ  
 كَوْنِهِ زَيْدًا قَائِمًا وَلَكِنْ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ حَدِيثًا مُخْصِصًا فَالْوَجْهُ الَّذِي  
 صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ الْحَدِيثِ إِذَا قُلْتَ : حَدَّثَنِي زَيْدٌ عَمْرُوٌ مُنْطَلَقٌ ،  
 هُوَ الَّذِي صَحَّ وَقُوعُهُ مُصَدِّراً ، مِثْلُ ذَلِكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ <sup>(١)</sup> إِذَا  
 قُلْنَا : إِنَّ قَالٍ غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، فَالْحَدِيثُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْقَوْلِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ  
 كَالْمُفْعُولِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ فِي بَابِ أَنْبَأْتُ وَأَخْبَرْتُ . فَإِنْ قِيلَ فَإِذَا  
 كَانَ عِنْدَكُمْ بَشَابَةٌ مَا يَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ ، وَالتَّوَلَّى يَخْتَارُ فِيمَا بَعْدَهُ  
 الْحِكَايَةُ وَلَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ كَذَلِكَ قَوْلٌ عَلَى الْمُخَالَفَةِ . فَالْجَوَابُ  
 أَنَّ الْقَوْلَ أَكْثَرُ مَا يُوْثَّقُ بِهِ لِلْحِكَايَةِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فَجَاءَتْ  
 الْحِكَايَةُ فِيهِ تَعْلِيٌّ حَسَبِ الْقَصْدِ بِخِلَافِ أَنْبَأْتُ وَأَخْبَرْتُ فَإِنَّهُ لَيْسَ  
 بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ . ( فَإِنْ قَاتَ : فَقَدْ يَكُونُ الْقَوْلُ لَا عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ  
 كَقَوْلِكَ : عَنْ نَفْسِكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ <sup>(٢)</sup> ) . فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا  
 وَإِنْ قُدِّرَ قَلِيلٌ فَاجْرِي مَجْرَى أَصْلِ الْبَابِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ .

وقوله : وقد أجرى مجرى أعلمته .

قَالَ السَّيْحُ : يُرِيدُ بِالصُّورَةِ لَمَّا كَانَ الْمُفْعُولُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ  
 بِالنَّظَرِ إِلَى مَقْرَدِ يَهُمَا لِمُوَافَقَتِهِمَا لَهُ فِي الصُّورَةِ وَالتَّقْدِيرِ بِوَجْهِ . فَإِنْ  
 قِيلَ فَمَا الْمَنْعُ أَنْ يَكُونَ أَنْبَأْتُ كَأَعْلَمُ فَيَكُونُ مُتَعَلِّقَاتِهِ كَمُتَعَلِّقَاتِ  
 أَعْلَمُ فَتَكُونُ مَفْعُولَاتٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ . فَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَعْلَامَ هُوَ

(١) فِي ل : ( هُوَ الَّذِي صَحَّ وَقُوعُهُ مُصَدِّراً مِثْلُ ذَلِكَ قُلْتَ زَيْدٌ

مُنْطَلَقٌ ) .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ش .

تصير غيرك علماً ومتعلق العلم ليس علماً وإنما هو معلوم متعلق للعلم كمتعلق الضرب بالمضروب ثم يجعل في النفس حديث عن المعلوم وهي حقيقة أخرى غير المعلوم ، وإن واقفته في نسبة شيء [ فالحديث في نفسه هو نسبة شيء إلى شيء <sup>(١)</sup> ] فليس نسبة شيء إلى شيء من متعلق الحديث ، بل هي نفس <sup>(٢)</sup> الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فإنه متعلق العلم ، فدل ذلك على أن الحديث مع حدث والجبر مع أخبر ليس بمتعلق للفعل ، بل عو هو <sup>(٣)</sup> ، وإن المعلومات مع أثلثت [ ١٠٦ ظ ] ليست بالعلم وإنما هي متعلق العلم فثبت الفرق بين أعلمت وحدثت .

قوله : وضرب متعد إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه .

قال الشيخ : هذا الضرب إذا جعل فيه الظرف مفعولاً فهو على سبيل المجاز لا على التحقيق مثله في قولك : ضرب يوم الجمعة ولا يتحقق الاتساع في مثل ذلك إلا إذا بُني للمفعول أو أضمر من غير « في » وإلا فلا حاجة إلى إخراجهِ عن أصلهِ مع استقامته من غير ضرورة ولا استحسان ، ومن النحويين من أبى الاتساع في الظروف في الأفعال ذات المفعولين ، وسببه أن جعل الظرف متسعاً فيه إنما هو على الشيء بالمفعول به وإنما يحسن ذلك فيما كثر ، والمتعدي إلى ثلاثة لم يكثر كثرة المتعدي إلى اثنين وإلى واحد فذلك كره بعضهم الاتساع فيه إذ ليس من الأفعال ما يتعدى إلى أربعة فثبت هذا به .

(١) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .

(٢) في ب : ( نسبة ) ، وهو تعريف .

(٣) ( هو ) : ساقطة من و .

( فصل ) قوله : والمتعدي ، وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا  
المفعول به من المفاعيل الاربعة •

قول الشيخ : يعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له  
والمفعول معه ؛ لأن هذه كلها نسبة المتعدي وغير المتعدي اليها  
واحد<sup>(١)</sup> فكما انتصب بالمتعدي ينتصب بغير المتعدي ، وكذلك  
ما يلحق بالمفعول من الحال والتمييز وغيره حكم المتعدي وغير  
المتعدي في نصبه سواء •

### ومن اصناف الفعل المبني للمفعول

قول صاحب الكتاب : هو ما استغنى عن فاعله فقيم المفعول  
مقامه وأسند اليه معدولاً عن صيغة فعل الى فعل الى آخره •

قال الشيخ : قد أعترض على قوله : ما استغنى عن فاعله  
لأن المرفوع عنده<sup>(٢)</sup> هنا فاعل<sup>(٣)</sup> على ما تقدم من مذهبه في أن  
مفعول ما لم يسم فاعله فاعل وذلك حد الفاعل بما يدخله في  
حدّه واذا كان فاعلاً فكيف يستقيم أن يقول : ما استغنى عن  
فاعله ( وأقيم المفعول مقامه ؟ وهل هذا إلا تصريح منه بأن  
المرفوع هنا غير فاعل • وأجيب عنه بأنه أراد أن الفاعل على  
ضربين : فاعل قام به الفعل وفاعل أسند اليه الفعل من غير

(١) في و : ( فلماً ) وهو تحريف •

(٢) عنده : ساقطة من ش •

(٣) فاعل : ساقطة من ش •

قيام به ، فقوله : « ما استغنى عن فاعله »<sup>(١)</sup> أراد به فاعله الذي يقوم به الفعل ، فعلى هذا يصح أن يكون<sup>(٢)</sup> هذا فاعلاً أيضاً لأنه داخل تحت حد<sup>(٣)</sup> المفاعل الذي ذكره ولا يخرج به كونه فاعلاً بذلك الاعتبار عن أن يكون مفعولاً في المعنى لأن الجهة التي كان بها مفعولاً في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلاً . وقوله : « معدولاً عن صيغة فعل إلى صيغة فعل » يريد بصيغة فعل أسندت [ صيغته ]<sup>(٤)</sup> على جهة قيامها بمحملها . وبقوله : « فعل » كل صيغة أسندت لا على جهة قيامها ولم يرد وزن فعل الذي هو مقوَّح الفاء والعين ولا فعل الذي هو مضوم الفاء مكسور العين ، لأن علم واستخرج مندرج تحت فعل وإن لم يكن على وزنه ( واستخرج وانطلق مندرج تحت فعل وإن لم يكن على وزنه )<sup>(٥)</sup> لأن المقصود ما ذكرناه ، فاذن صيغة فعل علم على كل فعل أسند على جهة قيامه ، وفعل علم لكل صيغة أسندت لا على جهة قيامه ، فاندرج تحت كل واحد منهما ما كان على وزنه وما ليس على وزنه . قوله : « ويسمى » هذا الفعل الموضوع له صيغة فعل « فعل » ما لم يُسم فاعله .

قوله : والمفاعيل سواء في صحة بناءه لها .

قال الشيخ : يريد أنه يسمح أن يُسند الفعل الذي حذف فاعله باعتبار قيامه به إلى أي المفاعيل شئت إلا ما

- 
- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش .  
(٢) في ش : ( المعنى ) ، وهو خطأ .  
(٣) ( حد ) : ساقطة من ش .  
(٤) ( صيغته ) : زيادة عن ش .  
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ش .

استثناء ، وهو المفعول الثاني في باب علمت ، والثالث في باب  
أعلمت ، والمفعول له والمفعول معه ، فأما الأول والثاني ، فأنما  
امتنع أن يُسندَ إليه الفعل لأنه مسند في المعنى ، لأن قولك :  
علمت زيدا قائماً مسند فيه قائم إلى زيد فلو ذهب تسند علمت  
إلى قائم وهي جملة واحدة لجعلت قائماً مسنداً إليه فكرهوه لذلك  
مع الاستثناء منه لأنه إذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر ،  
وإذا لم يكن بد من ذلك الآخر فالتزموا الإسناد إليه حتى لا يلزمهم  
ما ذكروا ، والمفعول الثالث في باب أعلمت كذلك . وأما المفعول  
له فأنما لم يبين لما لم يُسم فاعله لأحد أمرين : أحدهما أنه في  
المعنى كأنه جواب لسائل سأل عن العلة فلو ذهب [ ١٠٧ و ] تقيمه  
مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه ، والثاني أنه مقدّر باللام وهي  
فيه غالباً واللام لها معنى غير ذلك فلو ذهب تقيمه هذا المقام لم  
يُعلم أنه من هذا القيل فترك لذلك . وأما المفعول معه فامتنع  
لأمرين أيضاً أحدهما أن حرف العطف يستدعي متديماً ، فلو  
حذفه لذهب ما يستدعيه ، والآخر أن أقمته هذا المقام يخرجهُ عن  
حقيقته ؛ لأن معنى كونه مفعولاً معه أنه مشترك بينه وبين فاعل  
في الفعل ، فلو حذف الفاعل ذهب المشاركة فزال كونه مفعولاً  
معه فلم يستقم لذلك .

( فصل ) قوله : وإذا كان للفعل غير مفعول فبني لواحد إلى  
آخره .

قال الشيخ : يريد أنه لا يقوم مقام الفاعل إلا واحد ،  
ويبقى ما كان على ما كان فلذلك تقول : أعلم زيد عمراً خير  
الناس ، برفع زيد ، ونصب ما عداه ؛ لأنه لم تدع ضرورة إلا

إلى المسند إليه ، والمسند إليه لا يكون إلاّ واحداً فوجب أن يبقى ما عده على حاله •

( فعمل ) قوله : والمفعول به الممدي إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بُني إلى آخره •

قول الشيخ : يريد أن المفعول به الصريح إذا وجد مع بقية المفاعيل لا يُقام مقام النال سواء • هذا مذهب البصريين ، والكوفون يختارونه ولا يوجبونه<sup>(١)</sup> ، والسر في وجوبه أنه إذا حذف الفاعل فلاولى أن يُقام مقامه ما كان أقرب إلى الفعل ، وليس في المفاعيل ما هو أقرب إلى الفعل من المفعول به ؛ لأنه من معقولته كما أن الفاعل من معقولته ، وإذا حذف أحدهما وجب إقامة الآخر مقامه ولا يرد على ذلك إلاّ المفعول المطلق فإنّنه أقرب إلى الفعل حيث كان واصلاً إليه بغير واسطة • فلجواب عنه أنه ليس فيه دلالة زائدة ، بل هو في المعنى نفس الفعل ، والغرض إقامة شيء تُسند إليه فلما أقمته أسندت الشيء إلى نفسه فكان متمتعاً من حيث المعنى بخلاف ما ذكرناه ، فإن قيل فقولك : ضرب ضرب شديد وأمثاله يستقيم مقام الفاعل وفيه معنى زائد<sup>(٢)</sup> على معنى الفعل فلم يكن أولى ؟ فلجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه لم يخرج عن كونه كأنك نسبت الشيء إلى نفسه ، لأنّ الضرب الشديد ضرب فكان غيره أولى إذا وجد ، والآخر هو أنك لم تسند إلى ضرب خاص ولذلك تحكم على شديد بأنه صفة وإنما تكون الصفة بعد تمة الاسم ، فمصار

(١) انظر شرح الاشمونى ٦٧/٢ •

(٢) في ش : خرم بمقدار ورقتين من الاصل •

قوله : ضَرِبَ ضَرِبَ وَضَرِبَ ضَرِبَ شَدِيدٌ<sup>(١)</sup> في أَنَّ الاسنادَ الى (ضرب) فيهما سواء ، فَإِنْ قِيلَ فَلَمَعَلْ بِهِ المتعدي اليه بحرف هو في المعنى مقتضى الفعل ، فَلِمَ كَانَ المفعولُ بِهِ بِغَيْرِ حَرْفٍ أَوَّلَى ، وَقَدْ قُلْتُ : إِنَّ الْأَوَّلِيَّةَ فِيهِ عَلَى بَقِيَةِ الْمَفَاعِيلِ لِأَجْلِ الْاِقْتِضَاءِ وَالْفِعْلُ يَتَضَمُّهَا جَمِيعاً اقْتِضَاءً وَاحِداً ؟ وَلِجَوَابِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا عَدَّتِ الْفِعْلَ إِلَى أَحَدِهِمَا بِنَفْسِهِ إِلَى الْآخِرِ بِوَسْطَةِ فَصَارَ فِي الصُّورَةِ كَأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ فَجَعَلُوهُ أَوَّلَى لَذَلِكَ ، فَإِنْ قُلْتَ فَهَبْ أَنَّ الْمَفْعُولَ بِغَيْرِ حَرْفٍ أَوَّلَى مِنْهُ فَلِمَ لَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ بِحَرْفٍ مُقَدِّماً عَلَى بَقِيَةِ الْمَفَاعِيلِ اتِّزَاماً ، لِأَنَّهُ مِنْ مَقْتَضَى الْفِعْلِ وَلَيْسَتْ تِلْكَ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِهِ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُتَعَدِّياً إِلَيْهِ بِحَرْفٍ أَجْرُوهُ مُجْرَى أَمْثَالِهِ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِحَرْفٍ جَرّاً لِيَكُونَ الْبَابُ كُلُّهُ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ ، فَأَجْرُوا قَوْلَهُمْ : اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ مِنَ الذَّنْبِ ، أَعْنِي مِنَ الذَّنْبِ مُجْرَى قَوْلَهُمْ : اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ فِي الدَّارِ ، أَعْنِي فِي الدَّارِ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الذَّنْبِ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِهِ وَلَيْسَ فِي الدَّارِ مِثْلُهُ فِي اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لَمَّا شَارَكَهُ فِي بَابِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فَجُعِلَ الْحُكْمُ فِي الْجَمِيعِ سَوَاءً ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَى وَلَكِنْ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّزَامِ •

قوله : وَأَمَّا سَائِرُ الْمَفَاعِيلِ فَمُسَوَّيَةٌ إِلَّا قَدَّامَ إِلَى آخِرِهِ •

(قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي أَنَّهَا سَوَاءٌ فِي صَحَّةِ بِنَسَاءِ الْفِعْلِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَمِثْلُ مَا « اسْتَخَذَ بَزِيدٌ » إِلَى آخِرِهِ وَبِئْسَ<sup>(٢)</sup> ) •

(فَصْلٌ) قَوْلُهُ : وَلَكَ فِي الْمَفْعُولَيْنِ التَّغَايُرَيْنِ أَنْ تَنْسَبَ إِلَى أَيِّهِمَا شِئْتَ •

(١) شَدِيدٌ : سَاقِطَةٌ مِنْ ر •

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر •

قال الشيخ : هذا الاطلاق 'يُوهَمُ' أَنَّهُ 'يجوز' مطلقاً وشرطه  
 أَنْ لَا يَقَعَ لِبَسٍّ ، فنو قلت : أعطيت العبدَ الجاريةَ لم يُفْهَمَ مقامُ  
 الفاعلِ إِلَّا الأولُ ؛ لِأَنَّكَ لو أَقَمْتَ كُلَّ واحدٍ لوقع اللبسُ فلا  
 يُعرَفُ الآخذُ من المأخوذِ ، وكذلك لو لم تبين للمفعول بهِ قلت :  
 أعطيت العبدَ الجاريةَ لكانَ تقديمُ الآخذِ معتبراً خوفاً للبسِ  
 وكذلك إذا قلت : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً فَلأَنَّهُ لَا يجوزُ تقديمُ  
 المفعول الثاني على الأولِ إِلَّا عندَ انتفاءِ [ ١٠٧ ظ ] اللبسِ ، لو  
 قلت : أعلمتُ عمراً زيداً قائماً ، وزيدٌ هو المُعْطَمُ لم يجوزْ لثلاثِ  
 يلبسٍ ، وكذلك إذا بنيتُ لما لم يُسمَّ فاعلهُ لم يَقُمْ مقامُ الفاعلِ  
 إِلَّا الأولُ لثلاثِ يلبسٍ إِلَّا أَنَّكَ إذا أَقَمْتَ الأولُ في البابينِ مقامُ  
 الفاعلِ جازَ التقديمُ والتأخيرُ لانتفاءِ اللبسِ ، أَلَا ترى أَنَّكَ إذا  
 قلت : أُعْطِيَ العبدُ الجاريةَ ، وأُعْطِيَ الجاريةَ العبدُ كَانَ اللبسُ  
 منتفياً بخلافِ حاله في المنصوبِ فَانْكَ لو قَدَّمْتَ وقعَ اللبسُ ، أَلَا  
 ترى أَنَّكَ إذا قلت : أعطيتُ العبدَ الجاريةَ فمفهومٌ أَنَّ العبدَ هو  
 الآخذُ ، فلو ذهبتَ تقولُ : أعطيتُ الجاريةَ العبدَ فتقدمُ ، وأنتَ  
 تقصدُ المعنى الأولُ وقعَ اللبسُ إِذِ الاعرابُ مخصوصٌ في أحدهما  
 يميزه فكذاكَ بابُ أعلمتُ عندَ تسميةِ الفاعلِ وعندَ حذفِ حكمه  
 ما ذكرناه من لزومِ تقديمِ المفعولِ الأولِ عندَ تسميةِ الفاعلِ خوفِ  
 اللبسِ ، ومن وجوبِ إقامةِ المفعولِ الأولِ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفهِ ،  
 فإذا قامتْ قرينةٌ تُبيِّنُ المرادَ فيهما جازَ التقديمُ فيهما جميعاً عندَ  
 تسميةِ الفاعلِ ، وجازَ إقامةُ أيَّهما شئتَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفِ  
 الفاعلِ وشألهُ قولك : أعطيتُ زيداً درهماً فجئتُ أَنْ تقولَ : أعطيتُ  
 درهماً زيداً لِأَنَّهُ لَا يُلْبَسُ إِذْ معلومٌ أَنَّ زيداً هو الآخذُ ، وجئتُ  
 أَنْ تقولَ : أُعْطِيَ درهمٌ إِذْ لَا يُلْبَسُ ، وكذلك إذا قلت : أعلمتُ  
 زيداً الكتابَ مستعاراً ، فيجوزُ أَنْ تقدمَ إِذْ لَا لِبَسٍ فِي أَنْ زيداً هو



المُعلمُ لاستحالة اعلام الكتاب ، وجائز أن تقول : "أعلم زيداً الكتاب مستعاراً لانتفاء اللبس إلا أن إقامة المفعول الاول وإن انتفى اللبس أحسن لأنه في المعنى ، وكان أقرب الى أفته مقام الفاعل وكذلك المفعول الاول في باب أعلمت ، لأنه في المعنى عالم فكان مثل زيد في الاعطاء والله أعلم بالصواب .

### ومن اصناف الفعل أفعال القلوب

قوله : وهي سبعة الى آخره .

قال الشيخ : هذه الافعال كلها اشتركت في أنها لحكم الذهن يتعلق بشيء على صفة ، فذلك اقتضت مفعولين ، وفقدتها الاعلام بأن النسبة حاصلة مما دل عليه الفعل من علم أو ظن ، فإن الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن ، فاذا قصد التعرض لعريف ما الخبر عنه أتى بالفعل الدال على ذلك وأدخل على المفعولين المذكورين .

قوله : اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة .

قال الشيخ : فيه مسامحة ؛ لأنها ليست كلها للعلم وإنما بعضها كذلك ، ثم لو قدر أنها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفة الشيء على صفة ؛ لأن لفظ المعرفة إنما وضع لأحد مدلولي العلم ، وهو المتعلق بالمفرد خاصة فإطلاقه على العلم بالاعتبار الآخر غير محقق ، ألا ترى أنك اذا قلت : عرفت زيداً قائماً فائماً تحكماً على القائم بالحال دون الخبر في المعنى ، واذا قلت : علمت زيداً قائماً احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر ، فقد ظهر لك الفرق بين معاني هذه الافعال وبين المعرفة من الوجهين المذكورين .

(فصل) قوله : وَيُسْتَعْمَلُ أُرَيْتُ اسْتِعْمَالُ ظَنَنْتُ •

قال الشيخ : وأعمالُ أُرَيْتُ ههنا أن يكونَ معديَّ بالهمزة عن رأيتُ التي بمعنى علمتُ<sup>(١)</sup> فاستُعملت بمعنى ظننتُ لما كثرتُ في كلامهم وكثرَ الخبرُ عن ظنٍّ فجرتُ للظنِّ ، وكذلك ما تصرفَ منها ، « ويتناولون في الاستفهام خاصةً : متى تقولُ زيداً منطلقاً ، ؟ بمعنى تظنُّ • يريدُ أنَّ فعلَ القولِ إذا كنَ مستقبلاً لم يخاطبِ مستفهماً عنه جرى مجرى الظنِّ على اللغة الفصيحة ، وسرَّهُ ما تقدَّمَ من أنَّ القولَ إنما حكيتُ الجملةَ بعدهُ لما كان أكثرَ ما يطلقُ على حكاية ما قيلَ لفظاً ومعنى ، فلما كنَ ههنا واقعاً بواقعٍ معنى ما لا يسمحُ أنَّ يكونَ حكايةً أو عملَ عمله ، وقولُ النحويين : إنَّهُ بمعنى الظنِّ تسامحٌ وإلاَّ فقدَ يُقالُ في هذه المسألة ومتى تقولُ زيداً منطلقاً ؟ بمعنى ما تعتقدُ أو ما تعلمُ أو ما تظنُّ ، ولو كانَ بمعنى الظنِّ لم يسمحَ الاستفهامُ بها شيئاً يعلمُ ولا الجوابُ بما يكونُ معلوماً ، ونحنُ نعلمُ خلافه • « وينوُّ سليمٌ يجملونَ بابَ قلتُ أجمعَ مثلَ ظننتُ ، يعني في عمله لما رآوه متعلقاً بجزئين كمتلني العلمَ والحسبانَ أجروهُ في نسبٍ متعلقه إذا ذكِرَ ، فالحقُّ إذنُ إنَّ القولَ على حاله في المعنى الأصلي ، وإنَّما حسنَ أجراؤه فيما ذكرناه لما كانَ موافقاً لأفعالِ القلوبِ في المتعلقِ وقد تقدَّمَ الفرقُ بينهما من جهة أنَّ متعلقَ [ ١٠٨ و ] الأولِ ليسَ كمتعلقِ الحسبانِ ؛ لأنَّ متعلقَ الحسبانِ مفعولٌ به محققٌ بمنزلة المفعولين في أعطيتُ زيداً درهماً ، ومتعلقُ القولِ في المعنى هو القولُ ، وإنَّما تكونُ فيه خصوصيةٌ بذكرِ خاصته فيتوهمُ أنَّه متعلقٌ له كذلك ( كما توهمُ أنَّ المنعولين الثَّاني والثالثَ في ( أنباتُ ) وأخراتها متعلقٌ لها كمتعلقِ

(١) في س : ( علمته ) ، وهو تحريف •

(أُعلتُ) (وليسَ كذلكَ) (١) ، فاذنْ ضَعْفَ نَصْبِ المفعولينِ في بابِ (قُلْتُ) وقَوِيَّ نَصْبِ المفعولينِ في بابِ (أُنْبِأتُ) ، وقَوِيَّ النَصْبِ (٢) في الاستفهامِ المذكورِ لِمَا كَانَ الأَمْرُ المَقْوِيَّ للحكايةِ مَفْقُوداً •

(فعل) قوله: ولها ما خلا حسبتُ وخلصتُ وزعمتُ معانٍ أخر لا يتجاوزُ عليها مفعولاً واحداً •

قالَ الشيخُ: لأنَّ تعديتها إلى مفعولينِ إِنَّمَا كَانَ بالنظرِ إلى اقتضاها الجزئينِ ، فإذا كانتْ قد وضعتْ معنى آخر لا يقتضي إلاَّ أَمراً واحداً وجبَ ألاَّ يتعدى إلاَّ إلى واحدٍ ؛ لأنَّ التعدِّيَ أمرٌ معنويٌّ فثبتَ تعددُ متعلقه ، وإفرادُه على حسبِ المعنى ، وكذلكْ ظننتُ إذا أردتُ بها التهمةَ ؛ لأنَّ الاتهامَ إِنَّمَا يقتضي متهماً ، وكذلكْ علمتُ إذا قصدتُ بها العلمَ الشيءِ في نفسه إِنَّمَا يقتضي واحداً ، وفترها بعرفته ، لأنَّ وضعَ عرفتهَ ذاكَ خادمةٌ ، وبهذا يتبينُ أنَّ تفسيرَ الجميعِ بالمعرفةِ أولاً غيرُ سديدٍ •

قوله: ورأيتُه بمعنى أبصرته •

قالَ الشيخُ: لأنَّ الإبصارَ إِنَّمَا يقتضي واحداً « ووجدتُ الضلالةَ » أصبتها في نفسها « وكذلكْ رأيتُ الشيءَ بمعنى بصرته أو عرفته » قوله: « أو عرفته » (فيه نظرٌ إذا لم يثبتْ رأيتُ الشيءَ في نفسه بمعنى عرفته وإنَّمَا يثبتُ رأيتُه بمعنى علمته على صفةٍ) (٣) وبمعنى أبصرته بعيني ، فاستعمالُ أريتُ على معنى

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) انتهى الخرم : في ش •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

عرفتُ على خلاف ذلك ، ولا يستقيم الاستدلال بقوله تعالى :  
 { وَآرِنَا مَنَاسِكَنَا } (١) ، [ فَإِنَّهُ غَيْرُ وَاضِحٍ فِي عَرَفَا ] (٢)  
 لظهوره في أبصرنا .

قوله : وأقولُ أنَّ زيدا منطلقاً ، أي : أقوهُ بذلك .

قول الشيخ : يوهمُ أنَّ المعنى في الكسر غيرُ المعنى في الفتح ،  
 والتحقيقُ أنَّ المعنى واحدٌ في الموضعين ، وكذلك إذا قلتُ : أقولُ  
 زيدٌ منطلقٌ ؟ وأقولُ زيدا منطلقاً ؟ في أنَّ المعنى واحدٌ ، وهو  
 السؤالُ عما قامَ به [ من ] (٣) القول الذي هو مختصٌ بهذه  
 النسبة ، ووجهُ النصب كوجهِ نصبِ مفعولي علمتُ كما تقدَّم ،  
 ووجهُ الرفع ما تقدَّم من قصدِ حكايةِ الجملة ، وإنما لم يذكرْ  
 أنَّ زعمتُ لها وجهانِ أيضاً مثلُ غيرها من الأفعالِ مع أنَّهم يقولون :  
 زعمتُ بمعنى كفلتُ وهو لفظُ زعمتُ المتعدية إلى مفعولين ، لأنَّه  
 قصدَ إلى استعمالِ هذه الألفاظِ معَ بقائها أفعالاً من أفعالِ القلوبِ .  
 فإنَّ قيلَ فرأيتُ إذا كانتُ من رؤيةِ العينِ فهي بمعنى أبصرتُ  
 وليستُ من أفعالِ القلوبِ . فلجوابُ أنَّها وإنَّ كانتُ للإبصارِ  
 فمعناها أيضاً علمٌ بالحاسة ، فلم يخرجْ عن معنى العلمِ وكذلك إذا  
 وردَ وجدتُ الضالةَ بمعنى أصبتها ، فإنَّ وجدتُ مثلهُ ثمَّ ، إلاَّ  
 أنَّه ثمَّ بمعنى أصبتها على صفةٍ وهما أصبتها في نفسها فكانتُ مثلها  
 وليسَ كذلكَ زعمتُ بمعنى كفلتُ معَ زعمتُ التي من هذا البابِ .

( فعمل ) قوله : ومن خصائصها أنَّ الإقتصارَ على أحدِ المفعولينِ

إلى آخره .

(١) سورة البقرة الآية : ١٢٨ .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، ب ، ش .

(٣) ( من ) : زيادة عن ل .

قال الشيخ : وإنما اختُصَّتْ بامتناع الاختصار على أحد  
مفعوليها لأنها في مفعولها بخلاف باب كسوت ، فإنه لا ربط بين  
مفعوليها فلذلك جاز ذكر أحدهما دون الآخر بخلاف هذا الباب .

قوله : فأما المفعولان معاً فلا عليك أن تسكت عنهما في  
البيان .

قال الشيخ : يعني هذا وباب كسوت ، وقد اختلف الناس في  
جواز قطعهما عن المفعولين من غير أن يقرن بها زيادة فائدة ، فمنه  
بعضهم نظراً إلى أنه لا يخلو أحد عن علم وحسبان ، ( فلو قيل  
علمت وحسبت لم تكن فيه فائدة فيكون امتناع لامتناع فائدته وهو  
وجه قوي في ذلك <sup>(١)</sup> ) ، ( أو لأن هذه الأفعال قد تلقيت بما يتلقى  
به القسم فكما لا بد للقسم من جواب ، فكذلك لا بد لهذه الأفعال  
من مفعولين <sup>(٢)</sup> ) . واستدل الآخرون بقولهم : { مَنْ يَسْمَعُ  
يَخِلُّ } <sup>(٣)</sup> ، فقد ذكر الفعل مقطوعاً عن المفعولين وعن الزيادة .  
وأجيب بأن هذا مثل <sup>(٤)</sup> قد طمّ معناه وكانت الزيادة معلومة  
لأن المفعولان محذوفان ، لأن مَنْ يَسْمَعُ يَخِلُّ المسموع  
صحيحاً إذ لا معنى من يسمع من يركن إلى الاستماع ، ( أو لأن  
هذا مثل والمثل غير مقيس [ ١٠٨ ظ ] عليه <sup>(٥)</sup> . وقد اعترض

(١) ما بين القوسين : في ش متأخر عما بعده .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) مثل يضرب في مجانبية أخبار الناس ، لأنه من يسمع أخبار  
الناس ربما يعني صحتها ، والشاهد فيه حذف مفعولي يخل ،  
فرائد اللال في مجمع الامثال ٢/٢٦٣ ، ابن يعيش ٨٣/٧ .

(٤) ( مثل ) : ساقطة من ب ، ت .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل .

يقولهم : ظننتُ ذاكَ ، وهو اقتصارٌ على أحدِ المفعولينِ وأَجِيبَ عنه  
بأنَّه 'إشارة' الى الظنِّ المدلولِ عليه بظننتُ والمفعولانِ محذورانِ ؛  
لأنَّ ذاكَ إِنَّمَا يُقَالُ بعدَ تقديمِ ذكرِ ما يَمُحُّ أنْ يَكُونَا مفعولينِ  
كقولِ قائلٍ ظننتُ زيدا قائماً فتقولُ : ظننتُ ذاكَ أي ظننتُ ذاكَ  
الظنَّ ، أي ظناً مثله ، وإذا أُشِيرَ الى ظنٍّ مخصوصٍ  
وجبَ أنْ يَكُونَ مفعولاً في المعنى مثلها في حذفِ للعلمِ  
الظنَّ ، أي ظناً مثله ، وإذا أُشِيرَ الى ظنٍّ مخصوصٍ بمتعلقٍ  
به ، ومن ثمَّ وهمُ بعضهم في أنَّ ذاكَ إشارةٌ الى المفعولينِ جميعاً  
وجوزَّ مثلَ ذلكَ لما كُنَّ عبارةً عنِ المفعولينِ كما جوزَّ أنبأتهُ ذاكَ  
وقلتُ له ذاكَ ، وهو في موضعِ الجملةِ فكذلكَ ههنا ، وهذا غلطٌ  
فإنَّ مفعولي أنبأتُ وأخواته وما يقعُ بعدَ القولِ ليسَ من مقتضياتِ  
الأنباءِ ، والقولُ وإنَّمَا هو أنبأ والقولُ بعينه ولكنَّه على وجهٍ من  
التخصيصِ ، ألا ترى أنَّ قِركَ : زيدٌ منطلقٌ نوعٌ مخصوصٌ من  
النبا ، وقولُك : زيدٌ منطلقٌ نوعٌ مخصوصٌ من القولِ فوضحَ أَنَّهُ  
مصدرٌ بحقِّقٍ وإنَّمَا وقعتْ صورةٌ هي صورةُ الجملةِ ؛ لأنَّ النوعَ  
المخصوصَ منه لا يَكُونُ إلاَّ كذلكَ ، فجاءتِ الجملةُ من ضرورةِ  
المخصوصِ فإذا عُدلَ عنِ الخصوصيةِ جاءَ المصدرُ فيه مفرداً ،  
فتقولُ أنبأتهُ الأنباءُ وأنبأتهُ ذلكَ تعني الأنباءَ ، وليسَ مفعولاً ظننتُ  
وحسبتُ كذلكَ فَتَنَّهُ من متعلقه ووضعه أنْ يتعلقَ بالشيءِ على  
صفةٍ فإذا عاقبه ههنا بالحديثِ بجمليته احتجَّتْ الى صفةٍ يَكُونُ  
الحديثُ عليها وإلاَّ خافتَ وضعه ، ولا يستقيمُ أنْ يُقَالَ إِنَّهُ لما  
تضمنَ الصفةَ والذاتَ جميعاً أغنى عن ذكرهما مفعولينِ فانك  
أوقعتَ الظنَّ على الجملةِ بلفظٍ واحدٍ على أَنَّهُ الأولُ ، وذلكَ  
يوجبُ ذكرَ الصفةِ ، ولو ذكرتَ الجملةَ مفصلةً وأنتَ تنمي بها  
الحديثَ ، وأَنَّهُ مضمونٌ بكماله أنْ تذكرَ صفةً أخرى يَكُونُ عليها

الحديث 'فهذا أجدر' ، فوضح بذلك أن ذلك في 'ظننت' ذلك ، لا يستقيم 'جعله' مفعولاً لا لحديث ولا لغيره ، ووجب جعله 'مصدراً' وتقول : 'ظننت' به إذا جعله مكان ظنك ، فيكون المفعولان أيضاً محذوفين ويكون به فضلة كما ظن ليان 'وضع الظن لا على أنه أحد' المفعولين كما تقول : 'ظننت' في الدار ، إلا أن الفرق بينهما أن الدار ظرف 'محقق' لوقوع الظن فيه ، والجورور [هنا] (١) ظرف 'مقدر' لمحل ما تعلق به الظن ، ولذلك لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيماً لقولك : 'ظننت' يزيد وجهه حسناً فوجهه حسن هما المفعولان ، ويزيد إننا ذكرنا لتيين به محل ما تعلق به الظن وهو مع حذف المفعولين أحسن لياحه بالفائدة ، ومع المفعولين 'قل' فؤده ، لأن المفعولين يحمل منهما ذلك ، وقول من قال : 'إنه' منقول بدليل قولهم : 'ظننت' به خيراً لا يستقيم لما تقدم من أنه خلاف وضعه ، ووجهه أنه 'مصدر' أيضاً أي ظن خيراً كما تقول : 'ظننت' سوء وظننت سوء بمعنى واحد ، الذي يدل على ذلك أيضاً أنك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيماً كقولك : 'ظننت' يزيد خيراً وده' بقاءً ، فذكرت المفعولين في قوله تعالى : { يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ } (٢) . فقوله غير الحق وظن الجاهلية مصدران أحدهما للتشبيه والآخر تأكيداً لغيره والمفعولان محذوفان أي إخلاف وعدم حاصل ، فهذا مما يبين به أن في قولك : 'ظننت' به ليس مفعولاً لظننت ، فإن جمعت الباء زائدة بمنزلتها في ألقى يده لم يجز السكوت عليه ، جعل الباء زائدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يثبت 'ظننت' يزيد قوئاً وإذا كان كذلك فلا معنى لقوله : 'فإن حلت الباء زائدة' ، فإنه يومهم صحة ذلك وليس بصحيح .

(١) (هنا) : زيادة عن ل ، ب .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٥٤ .

(فمسل) قوله: ومن خصائصها أنها إذا تقدمت أعملت  
إلى آخره .

قال الشيخ: أمّا إذا تقدمت فالوجه العمل وهو الثابت  
كثيراً ، وقد نُقِلَ جواز الالغاء ولا بُدَ فيه : لأنّ المضى في صحة  
الالغاء قائمٌ تقدمت أو تأخرت ، ( وهو أن متعلقها له إعرابٌ مستقلٌ  
قبل دخولها فجعل بعد دخولها على أصله وجعلت هي قيد  
معناها خاصة ، وهذا حاصل تقدمت أو تأخرت <sup>(١)</sup> ، وإنما كثر  
أعمالها مقدمة لأنّ مقتضى إذا قدّم كان أقوى منه إذا تأخرَ بدليل  
قولهم : لزيد [ ٩٠١ و ] ضربت و امتناع ضربت لزيد ، وإذا كان  
كذلك فلا بُدَ في التزام النصب عند التقديم إذ القوة ، وإذا  
توسّطت أو تأخرت حصل بعض الضعف فيقوى الرجوع إلى أصل  
مفعولها كما تقدّم فحصل من ذلك أنها إذا تقدمت قوى الأعمال أو  
التزم على قول ، وإذا توسّطت كان الالغاء أقوى منه إذا تقدمت ،  
وإذا تأخرت كان الالغاء أقوى منه إذا توسّطت .

قوله: ويُلغى المصدرُ الغاء الفعلِ .

قال الشيخ: لأنّ الفعل مرادٌ فيجوزُ الغاءُ وأعماله إذا  
الجميع سواء ولا يكون الالغاء في سائر الأفعال ، يعني: في بقية  
الأفعال من جهة أن متعلقاتها غير مرتبطة بانفسها حتى تبقى على  
حالتها ، ألا ترى أن قولك: أعطيت زيداً درهماً لو ألغيت لم يستقم  
أن يتنظم زيد مع الدرهم كلاماً إذ لا رابطَ بينهما قبل ذلك ولا  
بعد . بخلاف ما نحن فيه .

(١) ما بين القوسين: ساقط من ش .



(فصل) قوله : ومنها أنها تعلق •

قال الشيخ : والفرق بين التعليق والالغاء أن الغاء عبارة عن العمل مع جواز الأعمال لبقائها على أصلها ، والتعليق قطعها عن العمل لمنازع منع من إعمالها وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي لأنك لو أعملتها لجعلت ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معولاً لما قبله فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده • فوجب الغاء لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى ، لأنه متعلق الظن إلا أنه جملة مستقلة ، وكونه متعلقاً للظن باعتبار المعنى لا يخرجها عن أن يكون له صدر الكلام ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد ما ضربته أو زيد هل ضربته ؟ لم يخرج بوقوعه خبراً للمبتدأ عن أن يكون له صدر الكلام ؛ لأنه وقع في جملة في صدر الكلام ، فقد وفر عليه ما يقتضيه فكذلك هنا ، وإذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند إليه هو المفعول الأول والمسند هو المفعول الثاني ، وقد اختلف في علمت هل قلم زيد أم عمرو ؟ فجوزة قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت زيد عندكم أم عمرو ؟ فأما من أجازه فإنه نظر إلى صيغة الجملة وهي حاملة في الموضعين <sup>(١)</sup> مثلها في [ قولك <sup>(٢)</sup> ] : أزيد قثم أم عمرو ؟ والذي منع زعم أن مضمون الاستفهام لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل وهو أن يكون ما يقال في جواب الاستفهام مع أم أحد الشئيين منسوباً إليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشيء على صفة ، فإذا قلت علمت أزيد عندك أم

(١) ( مثلها ) : ساقطة من ش •

(٢) ( قولك ) : زيادة من ر •

عبروا<sup>(١)</sup> ، فمعناه ' علمت ' أحدهما معيًّا على صفةٍ وهو كونه ' عندك ' لأنَّ ذلك الذي يُقَالُ في جوابه ، وأمّا إذا قال : هل زيد قائم ؟ فليس جواب ' هذا نسبة القيّام إلى زيد أو نفيه حتّى يصحّ أن يُقال إنَّ العلم إذا دخل عليه تعلقٌ بذلك حسب ما تعلق مع أمّ وإنّما جوابه ' نعم ' أو ' لا فهو غير متعيّن ، فكيف يصحّ تعلق العلم بمثل ذلك ؟ ويُجَابُ بأنَّ معنى ( نعم ) ' زيد قائم ' ، ومعنى ( لا ) ' ما زيد قائم ' ، ولولا ذلك لم يستقم أن يكون ' نعم ' أو ' لا كلاماً ، فحصل المقصود من محكومٍ عليه ومحكومٍ به في الجواب ، وهو لصحح التعلّق ، ومثل الهزّة وأمّ علمت أي الرجلين جاءك وما أشبهه مما معناه طلب التّعيين فهو في الجواز سواء .

قوله : ولا يكون التعلّق في غيرها .

قال الشيخ : ليس بمستقيم على ظاهره فإنَّ عرفت ' وعلمت ' الذي بمعنى عرفت ' تعلق أيضاً وكذلك ما أشبهها من أفعال القلوب تعلق أيضاً مع الاستفهام ، نعم التعلّق مخصوص بأفعال القلوب دون سائر الأفعال وسببه مع النفي والابتداء ما تقدّم من أنّها جملةٌ مستقلةٌ دخل عليها ما يصدر من عمل الأول فيها فاستقام ذكرها مقطوعةً عن أعمال الفعل فيها ، وليس لتعلّق من متعلقات الأفعال هذا المعنى حتّى يستقيم تعلّقها كما أنّه لم يستقم الغاؤها لقوات ذلك المعنى وسببه مع الاستفهام في المتعديّة إلى مفعولين ما ذكرناه إلى واحد ، إنَّ المقصود علمت ' جواب ذلك وهذا إنّما يستقيم مع العلم دون غيره<sup>(٢)</sup> ، فإذْلك لم يتعلّق إلاّ أفعال القلوب .

(١) في س : ( كان ) ، ولا تستقيم معها المعنى .

(٢) ( غيره ) : ساقطة من س .

(فصل) قوله : ومنها أَتَكَ [ ١٠٩ ظ ] تجمع فيها بين ضميري  
الفاعل والمفعول الى آخره .

قول الشيخ : سببه أَنَّهُم إِنَّمَا كَرَهُوا ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا وَإِنْ كَانَ  
هُوَ الْأَصْلُ لِمَا نَبَتْ مِنْ أَنْ غَيْرَهَا قَدْ أَنْ يَكُونَ فِي الْوُجُودِ فاعلمه  
ومفعوله لشيء واحد فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَرَهُوا أَنْ يَأْتُوا بِالضَّمِيرِ لَهَا  
فَسَبَقَ إِلَى الْوَهْمِ إِلَى أَنَّهَا مَخْتَلِفَانِ قَضَاءً بِالْأَكْثَرِ فَيَقَعُ اللَّبْسُ فَعَدِلُوا  
إِلَى لَفْظِ النَّفْسِ لِيَكُونَ إِيْذَانًا بِاتِّحَادِهِمَا لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ اللَّفْظِ  
لَيْسَ فِي الْمَضْمَرِ ، وَأَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَانَّهَا كَثِيرًا مَا يَقَعُ فاعلمها  
ومفعولها لشيء واحد بَلْ هُوَ الْأَكْثَرُ ، لِأَنَّ عِلْمَ الْإِنْسَانِ وَظَنَّهُ  
بِأُمُورِ نَفْسِهِ أَكْثَرُ وَقَوْعًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ زَالَ الْمَعْنَى  
الْمُتَتَضِي لِغَيْرِ الْأَصْلِ فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِهَا وَحُمِلَ عَلَيْهَا قَوْلُهُمْ :  
« عَدِمْتَنِي وَفَقَدْتَنِي » ؛ لِأَنَّهَا ضِدُّ وَجِدَتْ مِنْهَا فَحُمِلَتْ عَلَى  
ضِدِّهَا وَلَا بَعْدَ فِي أَنْ يُحْمَلَ الشَّيْءُ عَلَى ضِدِّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
بِالصَّوَابِ .

### ومن اصنافِ الفعلِ الافعالُ الناقصةُ

قال صاحبُ الكتابِ : وهي كَانَ وَصَارَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى  
إلى آخرها .

قال الشيخ : هذه الافعالُ كلها اشتركتْ فِي أَنَّهَا لِتَقْرِيرِ  
الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ وَمِنْ ثَمَّ احْتِجَاجُ فِيهَا إِلَى الْجَزْئَيْنِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :  
« يَدْخُلَنَّ دَخُولَ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ » ، وَإِنْ اخْتَلَتْ جِهَاتُ الْإِحْتِجَاجِ إِذَا  
جَهَةُ الْإِحْتِجَاجِ تَبَيَّنَ مَعْلَقَ الْخَبَرِ أَبَالْظَنِّ هُوَ أَمْ بِالْعِلْمِ ؟ وَجَهَةُ  
الْإِحْتِجَاجِ هُنَا كَوْنُهَا لِتَقْرِيرِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ فَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ  
الشَّيْءِ وَصِفَتِهِ ثَمَّ أَنَّهَا تَخْتَلِفُ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَعَانِيهَا .

قوله : وَيُسَمَّى المرفوعُ اسماً والمنصوبُ خبراً •

قال الشيخ : يعني اسماً مضافاً الى ما ذكر معه ، وكذلك الخبر ، فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها ، وإنما نسبه الى كان إشعاراً بأنه معموله ومتعلقه ، والا فليس هو اسماً لكان ولا خبراً عنهما في الحقيقة وقد يضاف الشيء الى الشيء بأدنى سبب ، ولم يقولوا : في مثل ضرب زيد عمراً اسم وخبر بل فاعل ومفعول ، ليفرقوا بين البابين في أسماء متعلقاتها في الاعراب ، فجعلوا الاسم والخبر متعلقات الافعال الناقصة المذكورة ، فاذا قالوا : اسم وخبر علم أنهم قصدوا الى هذا النوع من الافعال ، وأيضاً فان المرفوع والمنصوب ليس كبحو المرفوع والمنصوب في ضربت إذ منصوب ضربت مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك • ثم بين كونهن نواقص من حيث إنهن لو اقتصر على المرفوع لم يستقيم فكانت ناقصة أي عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصة بخلاف غيرها من الافعال ، فانك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيماً ولم تكن ناقصة وسيب ما تقدم من أن وضعها لتقرير الشيء على صفة فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غير موضعها فلم يستقيم لذلك •

(فصل) قوله : ولم يذكر مبيوه منها إلا كان وصار وما دام

وليس<sup>(١)</sup> الى آخره •

قال الشيخ : أمّا ما دام فكثرت بها ، وأمّا الآخر فلائها لم تستعمل إلا كذلك واستغنى عن البواقي بما بينه من المعنى وهو قوله : وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ، يريد

---

(١) انظر الكتاب ٢١/١ •

ما وُضِعَ لما ذكرناه من تقرير الشيء على صفة ( فهذا معنى قوله :  
 • مما لا يستغني عن الخبر ) (١) •

قوله : وما يجوز أن يلحقَ بهنَّ آءَ وآضَ وغدا وراح •

قال الشيخ : ( لأنَّ أحدَ وجهي استعمالها لتقرير الشيء على  
 صفة (٢) ) فوجبَ عندَ ذلكَ أنْ يكونَ منها لِمُتَارَكِهَا لها في المعنى  
 الذي كانت ناقصةً به •

قوله : وقد جاءَ ، جاءَ بمعنى صارَ في قولهم : { مَا جَاءَتْ  
 حَاجَتُكَ } (٣) •

قال الشيخ : وهل يقتصرُ في ذلكَ على هذا المحلِّ أو يتعدى  
 إلى غيره ، فيه نظرٌ والاولى أنْ يُعدى لأنَّهم يقولون : جاءَ البرُّ  
 قفيزين وصاعين تلى أنه قد قيلَ إنَّ قفيزين حالٌ وهو ضعيفٌ  
 لأنَّهم لم يقصدوا الاخبارَ عن « البرِّ » بالجيءِ في نفسه وإنما قصدوا  
 حصوله على هذه الصفة فوجبَ أنْ يكونَ مما نحن فيه وإذا ثبتَ  
 ذلكَ صحَّ استعماله في غيرِ الموضعِ المذكورِ وأمَّا قولهم : { حتَّى  
 قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرَبٌ } (٤) ، والظاهرُ أنَّه مضمومٌ بمحلِّ قائمه

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش •

(٣) ( مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ) : قيل أول من قاله : الخوارج لابن

عباس حينما أرسله الإمامُ عليّ ( ع ) ، انظر مع الهوامع

١١٢/١ ، الكتاب ٢٤/١ ، الاشموني ١٢٩/١ ، شرح الكافية

لابن الحاجب ص ١١٢ •

(٤) أرهفَ شفرته حتَّى قَعَدَتْ • الخ من كلام العرب ،

انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢ ، شرح الاشموني

٢٢٩/١ ، مع الهوامع ١١٢/١ ، حاشية الصبان ١٢٩/١ •

يُعرفُ في غيره إِذْ لَا يُقَالُ قَعْدَ كَاتِبًا عَلَى نَحْوِ صَارَ كَاتِبًا وَلَكِنْ لَا يَمُودُ أَنْ يُقَالَ قَعْدَ زَيْدٍ كَنَتْهُ سُلْطَانٌ عَلَى نَحْوِ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ إِرَادَةِ ثَبُوتِهِ عَلَى هَذِهِ النَّمْفَةِ فَيَكُونُ بِمِثْلِ ذَلِكَ •

(فصل) قوله : وحالُ الاسمِ والخبرِ مثلهما في بابِ الابتداءِ إلى آخره •

قَالَ الشَّيْخُ : مِثْلُهَا ضَمِيرُ الْحَالِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ جَمِيعًا ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ حَالُ الْأِسْمِ كَحَالِ الْمَبْتَدَأِ وَحَالُ الْخَبَرِ كَحَالِ الْخَبَرِ فِي مَرَادِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْحَالَ إِلَيْهِمَا وَأَخْبَرَ عَنْهَا بِإِضَافَةِ الْمَثَلِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثُمَّ خَصَّصَ الْمَثَلِيَّةَ <sup>(١)</sup> الَّتِي أَرَادَهَا بِكَوْنِ الْأِسْمِ مَعْرِفَةً ، وَالْخَبَرِ نَكْرَةً ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تُجْعَلَ الْمَثَلِيَّةُ فِي ذَلِكَ خَاصَّةً بَلْ الْمَثَلِيَّةُ [ ١١٠ وَ ] فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَانًا ، نَائِمَةً مِنْهُ ، فَيَمَازِلُ الْبَيَانَ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمَبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً بِشَرْطِهِ وَيَكُونُ الْخَبَرُ مُفْرَدًا وَجُمْلَةً ، بِالتَّاقِصِ وَالتَّشْرُوطِ الَّتِي دَخَلَتْ وَمَا خُصَّصَ بِهِ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ ، وَنَحْوُ قَوْلِ الْقَطَّاعِيِّ <sup>(٢)</sup> :

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا ٢٠٧

- وَمَا أَتَشَدُّ بَعْدَهُ - مِنَ الْقَلْبِ الَّذِي يُشْجَعُ عَلَيْهِ أَمِنْ الْإِلْبَاسِ •

(١) فِي ش : ( فِيهِ ) •

(٢) وَهُوَ عُمَرُ بْنُ شَيْبَةَ الْتَغْلِبِيُّ وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ يَمْدَحُ بِهَا زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ الْكَلَابِيِّ وَصَدْرُهُ : ( قِفَيْي قَبِيلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ) ضُبَاعَا : تَرْخِيمُ ضُبَاعَةَ بِنْتِ زُفَرِ بْنِ الْحَارِثِ الْكَلَابِيِّ ، الْكِتَابُ ٣٣١/١ ، الْمُقْتَضَبُ ٩٤/٤ ابْنُ يَعِيشَ ٩١/٧ ، الْمُغْنِي ٤٥٣/٢ ، الْخَزَانَةُ ٣٩١/١ ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ ١١٩/١ ، الْعَيْنِي ٢٩٤/٤ •

قول الشيخ : يريد ' أن القياس على خلاف ما جاؤا به وهو رفع المعرفة ونصب النكرة فخافوا ذلك للضرورة لما كان غير ملبس وقوله (١) :

أَظَبِّي كَانَ أُمِّكَ أَمْ حِمَارُ ٨٠٢

وجه كونه من هذا الباب أن الاستفهام الواقع بعده ' ظَبِّي ' بالفعل ، فتقديره ' أَكَانَ ظَبِّي أُمِّكَ ؟ ' لأن تقدير الاستفهام بالفعل أولى ، وإذا قُدِّرَ بالفعل فيجب أن يكون على حسب المُفسَّر ، والمُفسَّر ( كان ) فوجب أن يكون التقدير ' أَكَانَ ظَبِّي أُمِّكَ ؟ ' وهو عين ما قُيِّدَ في الآيات الأخرى . فهذا وجه تقدير كون اسم كان نكرة هنا وخبرها معرفة ، وقد ظنَّ بعض الناس أن الضمير في كان ضمير ظَبِّي وضمير النكرة وقد أخبر عنه بالمعرفة فكان من هذا الباب لذلك وهذا (٢) غير مستقيم ، فأنك لو قلت : جاءني رجل وكان راكباً لكان مستقيماً ولم يعد الاسم خارجاً عن القياس لكونه ضميراً (٣) نكرة فإن قيل ليست هذه من قبيل ما نحن فيه ، فإن الذي نحن فيه أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وما مثل به

(١) البيت نسبته سيبويه الى خدّاش وتبعه المبرد والزمخشري وابن

يعيش ونسبه أبو تمام في كتاب مختار اشعار القبائل لثروان بن

فزارة العامري ، وذكره ضمن عدة ابيات له والصحيح كما ذكره

أبو تمام وصدره : ( فَا تَنَكَّ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ) الأم :

انقصود به الاصل ، وهو في تقلبات الزمان أي إن الانسان اذا

اعتمد على نفسه لا يهمة أكان أصله شريفاً أو وضيعاً ، الكتاب

٢٣/١ ، المتنضب ٩٤/٤ ، المفصل ص ١٤٠ ، التوجيه ص ٢٣٩ ،

ابن يعيش ٩٤/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ المغني

٥٩٠/٢ ، الخزائن ٢٣٠/٣ .

(٢) في س : ( هذا الظن غير مستقيم ) ، وفي ل : ( هو ) مكان

( هذا ) ، وما أثبتناه أحسن .

( ضمير ) : ساقطة من ب . (٣)

نكرتان ، لأن ضمير الرجل نكرة <sup>(١)</sup> وراكباً نكرة <sup>(٢)</sup> ، فالجواب  
كما يستمع أن يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة فيسمع أن يكون  
اسمها نكرة <sup>(٣)</sup> من غير مصحح ، ولو لم يكن الضمير معرفة لما  
صح بدليل امتناع كان رجل قائماً ثم لو قدّر ضارب مبهود  
بينك وبين مخاطبك لصح أن تقول : جاني اليوم رجل ، وافق  
بينك وبين مخاطبك لصح أن تقول : جاني اليوم رجل وافق أن  
كان ذلك الضارب وهذا عين ما أنكره ، وليست مثل قولك : كان رجل  
الضارب وهذا ما لا يشك فيه ، والنحويون وإن اختلفوا في أن  
ضمير النكرة [ هل هو نكرة <sup>(٤)</sup> أو ] معرفة ؟ فلم يختلفوا في صحة  
وقوعها محل المعرفة ، وإنما الخلاف في أن المعرفة راجعة إلى  
ما تبين مدلوله وجوداً أو على أي وجه كان لديك ولذلك يقال  
بالاجماع ضربت رجلاً ، وهو راكب ، ولولا أن الضمير في حكم  
المعرفة لم يصح وقوعه مبتدأ ، وقد أورد على التقدير الاول أن  
الداخل عليه همزة الاستنهام المعادلة لأم يجب أن يكون الواقع  
بعد أم معادلاً له ، وإذا جعل الراجع بعد الهمزة مكان <sup>(٥)</sup>  
المقدرة لم يكن الواقع بعد أم المعادلة كذلك ، ألا ترى أنك لو  
قلت : أضربت زيداً أم عمراً ؟ لم يستقيم حتى تقول : آ زيداً  
ضربت أم عمراً ؟ • لأن الغرض بدخول الهمزة وأم المساواة بين  
شيئين نسبتها باعتبار ما جعل لهما عند التكلم على حال واحدة  
فقصّد ذكر أحدهما بعد الهمزة والآخر بعد أم لذلك الغرض  
وإذا كان لذلك فقد أوقعت بعد الهمزة ههنا كان المقدرة ، وأوقعت

- 
- (١) ( نكرة ) : ساقطة من و .  
(٢) في ر : ( وخبرها نكرة ) .  
(٣) في ش : إعادة ثلاثة أسطر سهواً .  
(٤) ( هل هو نكرة أو ) : زيادة عن ر .  
(٥) ( مكان المقدرة ) : ساقطة من ش .



بعد أم الفعلة حمار فلم نعد بين الأمرين اللذين جيء بالهمزة وأم  
لهما . والجواب من وجهين : أحدهما أنه لما كانت كان المقدرة  
واجبة حذفها لما وقع مفسر لها كلن حكما لذلك حكم العدم وقد  
وقع بعد الهمزة الاستفهام ما قصد به المعادلة بينه وبين ما بعد  
أم وهو حمار ، فهنا وجه يسوغ ذلك ، والآخر أن كان  
المقدرة لما تكن مقصودة كان تقديرها وجودها كالعلم فلم يذكر  
بعد الهمزة ظيا مبتدأ وكان أمك خبرا له وحمار عطف على  
فلي وجع الابتداء بالنكرة لما كانت بعد الهمزة المعادلة لأم كما  
صح أو جل في السدار أم امرأة ؟ إلا أنه يخرج عن مقصود  
التشبيه لما تقدم أولا من أبطال كون الضمير نكرة ولو قال قائل :  
لأن كان ههنا لا ضمير فيها ، وإن أصل الكلام  
أليس كان أمك أم حمارا ؟ فظيا الخبر في الأصل  
وحمارا مطوف عليه فدلنا قصد إلى القلب قلب مع بقاء كل  
شيء في موضعه والمعنى على ما كان عليه (١) . فان قيل فهذا يؤدي  
إلى جواز تقديم اسم كان عليها ؛ لأنها لما رُفِعَ ظيا على تقدير كم  
جعله اسما وهو مقدم . فالجواب أنه لم يقصد إلى جعله اسما  
تحقيقا ( وإنما قصد إلى جعله اسما صورة ) ألا ترى أنه في المعنى  
خبر على ما كان عليه لو كان منصوبا (٢) فيكون ذلك هو الذي  
يسوغ بقاءه مقبلا وهنا لا بعد فيه إلا حذف التاء من كانت فإنه  
إذا بقي الأمر على ما كان عليه في الأصل ، فالأصل آ ظيا كانت  
أمك ؟ [ ١١٠ ظ ] وقد حذف التاء ، وحذف التاء مشعر بجعل  
الضمير فيها مستورا لا على أنه اسما فيطل هذا ذلك التقدير ،

(١) ( لكان قريبا ) : في و ، وهو حشو في الكلام .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

وجوابه 'أَنْ يُقَالَ هَذَا كُلُّهُ مِنْ قِيلِ الشُّذُوزِ' ، وحذف 'الناء' من قِيلِ الشُّذُوزِ أيضاً إِلَّا أَنَّهُ شُذُوزٌ يَلْتَزِمُ عَنْهُ شُذُوزٌ ثَانٍ ، ويمكن 'أَنْ يَقْوَى ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ لَمَّا جَعَلَ الظَّيِّ فِي وَالْحُورَةِ مخبراً<sup>(١)</sup> عنه 'صَارَ كَانَ كَأَنَّهُ' في الصورة راجعاً إليه 'وصارَ أَمَّا كَأَنَّهُ' في الصورة غيرُ الاسمِ فَسُبَّهَ بِمَا فِيهِ ضَمِيرُ الْمَذْكَرِ<sup>(٢)</sup> وبما لم يقع منسوباً إلى مؤنثٍ ، ومثل ذلك يفصله عن قولهم : 'كَانَ هَنْدٌ' قائمةً فَاتَهُ 'يناسب' حذفُ النَّاءِ المذكورة ...

(فصل) قوله : 'وكانَ على أربعةٍ أضربٍ ناقصةٍ كما ذُكِرَ' ، وتامةٍ بمعنى وقعَ ووجدَ .

قالَ الشيخُ : 'وقد تقدَّم أَنَّ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا مَوْضُوعَةٌ لَتَقْرِيرِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ ، وقد تبيَّنَ بِذَلِكَ نَقْصَانَهَا ، وقد استعملَ كَانَ بِمَعْنَى حَصَلَ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ فَعَلَى ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي إِلَّا مَرْفُوعاً لَا غَيْرَ' ، مثلُ قَدْ جَلَسَ وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ تامةً في هذا الوجه ، لانْتِفَاءَ الْمَعْنَى الَّذِي سُمِّيَتْ بِهِ ناقصةً ، ومثَّلَ بقولهم : « كَانَتْ أَكَاثِنَةٌ » أي حَصَلَتْ ، وكذلك « الْمَقْدُورُ كَاثِنٌ » ، و { وَكُنْ فَيَكُونُ<sup>(٣)</sup> } ، وزائدةٌ تعرفُهَا بِأَنْ يَكُونَ وجودُهَا كَلَدَمٍ ، وهذا معنى الزائد<sup>(٤)</sup> في كُلِّ مَوْضِعٍ ، وهو الَّذِي يَبْقَى الْكَلَامُ بَعْدَ حَذْفِهِ عَلَى مَعْنَاهُ 'قَبْلَهُ'<sup>(٥)</sup> ، إِلَّا فِي التَّأَكُّدِ ، ومثَّلَ « بقولهم : إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا » ، يعني أَنَّ

- 
- (١) في ل ت ( خبراً ) وهو تحريف .  
 (٢) في ت ، س : ( المتكلم ) ، وهو خطأ .  
 (٣) سورة غافر الآية : ٦٨ .  
 (٤) في ر : ( الزيادة ) .  
 (٥) قبله ) : ساقطة من ش .

من أفضلهم زياداً وكذلك البيت<sup>(١)</sup> وكذلك لم يوجد<sup>(٢)</sup> كان مثلهم ،<sup>(٣)</sup>  
وأما التي فيها ضمير النأن فهي وإن جعلت قسماً داخله في أقسام  
الناقصة ؛ لأنها لقرير الشيء على صفة ولا بد لها ( من اسم وخبر  
إلا أنها لما كانت تختص بأحكام لا يشاركها فيه بقية أقسام الناقصة )<sup>(٤)</sup>  
جعلت قسماً برأسه تنيهاً على تلك الأحكام ، منها أن اسمها لا  
يكون إلا ضميراً ، ومنها أنها لا تكون إلا للحديث ، ومنها أنه لا يكون  
إلا مبهماً ومنها أنه لا يكون خبرها إلا جملة ، ومنها أنه لا يكون  
فيه ضمير يعود على اسمها ، وقوله عز وجل : { لِمَنْ كَانَ لَهُ  
قَلْبٌ }<sup>(٥)</sup> ، يتوجه على أربعة ، ، فإذا كانت ناقصة كان قلب  
اسمها وله خبرها فن كان قلب فاعلها وله متعلق بها وإن كنت  
زائدة كان له قلب مبتدأ وخبراً ، ( والمعنى لمن له قلب ، وإذا كانت  
لضمير الشأن كان فيها ضمير الحديث هو اسمها وله قلب

(١) البيت هو : جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى  
عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ  
الشاهد فيه زيادة ( كان ) والمراد على المسومة . الفصل ١٤١ ،  
ابن يعيش ٩٨/٧ شرح الأشموني ٢٤١/١ ، العيني على  
الأشموني ٢٤١/١ ، لم يعرف قائله ، الهداية في علم النحو لأبي  
حيان ص ٧٣ .

(٢) هذا قول لبعض العرب : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشَبِ  
الكلمة من بني عبيس ( لم يوجد كان مثلهم ) ، هي فاطمة بنت  
الخرشب الانمارية ولدت لزياد العبيسي ربيعا الكامل ، وقيسا  
الحافظ ، وعمارة الوهاب وآتس الفوارس ، ف قيل لها : أي  
بنيك أفضل ، فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم  
ان كنت اعلم أيهما أفضل ، ابن يعيش ٧٧/٧ ، الأشموني  
٢٤١/١ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢٤١/١ ، التوطئة  
للشلوين ٩١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) سورة ق الآية : ٣٧ .

مبتدأ<sup>(١)</sup> وخبر<sup>(٢)</sup> في موضع خبرها فقد تحقق توجيهها على الوجه  
الاربعة . وقوله<sup>(٣)</sup> :

٢٠٩ بَيْتُهَا قَفَرٌ ..... البيت

« أَنْ كَانَ فِيهِ بِمَعْنَى صَارَ » لَتَعَذَّرَ حَمْلُهَا عَلَى أَحَدِ الْأَوْجِهِ  
الاربعة ، فالثالثة والزائدة والتي فيها ضميرُ الشَّانِ امتناعها واضحٌ ،  
وَأَمَّا التَّامَّةُ فَلأنَّه يُجِبُّ أَنْ يَكُونَ « فَرَاخًا » حَالًا فِلِزْمٍ أَنْ يَكُونَ  
الْبَيْضُ فِي حَالِ كَوْنِهِ فَرَاخًا وَهُوَ فَاسِدٌ ، وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَيُفْسِدُ مِنْ  
حَيْثُ الْمَلْفُظُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، أَمَّا الْمَلْفُظُ فَلنَصْبِ فَرَاخًا ، وَأَمَّا الْمَعْنَى  
فَلِإِخْبَارٍ عَنِ الْبَيْضِ بِأَنَّهُ فَرَاخٌ . وَأَمَّا الَّتِي فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ  
فَلِلْأَمْرَيْنِ بَيْنَهُمَا ، وَالنَّاقِصَةُ إِنَّمَا لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى عَكْسِ  
الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ يُشْعِرُ هَهُنَا بِأَنَّ الْفَرَاخَ سَابِقَةٌ عَلَى الْبَيْضِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى  
يَصِيرُ كَانَ الْبَيْضُ فَرَاخًا وَهُوَ عَكْسُهُ ، لِأَنَّهُ كَانَ الْفَرَاخُ بَيْضًا فَلَمَّا  
كَانَ مُؤَدِيًا إِلَى عَكْسِ الْمَعْنَى تَعَذَّرَ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ فَحُمِلَ عَلَى  
صَارَ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ .

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَائِلَةٌ مِنْ ر

(٢) الْبَيْتُ لِابْنِ أَحْمَرَ وَتَمَامُهُ : وَالْمَطْيِيُّ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا بَيُوضُهَا

تَيْهَاءُ : أَرْضٌ يَتِيهُ فِيهَا السَّائِرُ ، الْحَزْنَ : مَا صَعِبَ وَغَلِظَ  
مِنْ الْأَرْضِ ، وَهِيَ عَادَةٌ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَاءِ وَالْعَشِيبِ ، فَالْقَطَا تَسْرِعُ  
كَيْ تَوْصِلَ الْمَاءَ وَالْأَكْلَ لِلْفَرَاخِ ، مَنْسُوبٌ لِابْنِ أَحْمَرَ فِي الْخَزَانَةِ  
٣١/٤ ، اللَّسَانُ مَادَّةُ (عَرْض) ٤٩/٩ ، تَاجُ الْعُرُوسِ مَادَّةُ  
(عَرْض) ٤٦/٥ ، وَنَسَبُهُ ابْنُ يَعِيشَ لِابْنِ كَنْزٍ ١٠٢/٧ ، وَهُوَ  
غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْأَشْمُونِيِّ ٢٣٠/١ .

( فصل ) قوله : ومعنى صار الانتقال •

قال الشيخ : قد تقدم أن هذه الأفعال الناقصة كلها لتقرير الشيء على صفة وبه احتاجت إلى الخبر وكانت ناقصة ثم كلها مشتركة في أنها تثبت للخبر حكم معناها ولما كان معنى صار الانتقال وجب أن يكون ذلك الحكم ثابتاً للخبر ، فإذا قلت : صار زيد عالماً ففي عالم حكم الانتقال ، لأنه الحال التي انتقل إليها ، وهذا الانتقال قد يكون إلى صفة حقيقية كقولك : صار زيد عالماً ، وصار الطين خزفاً ، وقد يكون لمجرد نسبة كقولك : صار زيد مني قريباً وصار زيد فقيراً وغنياً ، وقد يكون باعتبار المواضع كقولك : صار زيد إلى عمرو ، وكل ذلك سواء لصحة معنى الانتقال •

( فصل ) قوله : وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان أحدها أن يقرن مضمون الجملة بالآوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان •

قول الشيخ : يعني أنها تكون ناقصة ، وإذا كانت ناقصة وجب أن يعطى الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على الدخول في هذه الآوقات فوجب أن يكون الخبر داخلاً في هذه الآوقات في حال نسبته لمن هو له ، فإذا قلت : أصبح زيد عالماً فقد أعطيت أصبح ( لعلماً ) حكم الاصبح حتى صار المعنى أنه منسوب إلى صاحبه في وقت الصباح دون غيره ، وكذلك أمسى وأضحى « وإثاني أن قيد معنى الدخول في هذه الآوقات [ ١١١ و ] : أظهرنا وأعتما فهي في هذا الباب ككان التامة ومن ذلك « قوله » (١) :

---

(١) البيت لعبد الواسع بن أسامة كما نسبته الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه ، الليلة المشبهة : التي ليس فيها غيم =

٢١٠- وَبَيْنَ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقِرَى

إذا أَلَمَلَا الْمَهْمَبَةُ أَضْحَى جَلِيدُهَا ،

فقوله 'أضحى جليدها أي دخل في وقت الضحى' • « والثالث (ن) تكون بمعنى صار » والكلام فيه كالكلام في صار منه ' قوله (١) :

٢١١- ثُمَّ أَضَحُوا كَأَنَّهُمْ ،

لأنَّ لا يستقيم اعتبار الوقت ؛ لأنَّهم على هذه الصفة في هذا الوقت وغيره وليس المقصود أنَّهم في الضحى على هذه الصفة إذ ليس وجهه وإنما المنى ثم صاروا •

( فصل ) قوله : وظلَّ وبات على معنيين أحدهما اقتران

مضمون الجملة بالوقتین الخاصین •

قال الشيخ : ويعني بالرقين الخاصين الليل والنهار ، فالنهار

لظلَّ والليل لبات والمعنى بالنسبة الى الوقتين كمعنى أصبح في الوجه الاول ، والوجه الثاني ظاهر •

( فصل ) قوله : والتي في أوائلها الحرف الثاني في معنى واحد

وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه •

---

= أضحى جليدها : دخل الضحى والجلید باق ، والشاهد تمام

أضحى ، المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ١٠٤/٧ ، الاشمونى

٢٣٦/١ ، أمالي بن الحاجب ٨٦ ظ •

(١) البيت من قصيدة لعدي بن زيد وتماهه : وَرَقَّ جَدَّ

سَفَّ قَالَوْتَ بِهِ الصَّبَا والدُّبُورُ ،

الوت به : أطارته ، الصَّبَا والدُّبُورُ : ریحان متقابلتان ،

المفصل ، ١٤١ ، ابن يعيش ١٠٥/٧ ، الاشمونى ٢٣٠/١ ،

الهمع ١١٤/١ •

قول الشيخ : يعني ما زال وما برح وما فتى وما انضك دون  
 ما دام فإنها ليست للنفي . وقوله : « وهو استمرار الفعل بقاءه »  
 يعني : استمرار الخبر ، وقوله : « بقاءه » يعني من نُسب إليه ،  
 وقوله : « في زمنه » يعني من حين صلح له ، وفي عبارته بعض  
 التفسير لأنهم جعل الخبر فعلاً وجعل المنسوب إليه فاعلاً له ،  
 وكل ذلك على غير الاصطلاح ، والاولى أن يقول : استمرار  
 الخبر بمن نُسب إليه من حين صلح له ويحتمل أن يريد  
 باستمرار الفعل نفس هذه الأفعال التي هي ما زال <sup>(١)</sup> « وبقاءه »  
 يعني بأسمائها لأنها فعلات في التحقيق فيكون المعنى أن ثبوت هذه  
 الأفعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعانيها ثبوت أخبارها على  
 الدقة المأداة بها وهو معنى الاستمرار من حين صلح له ، وهذا  
 أشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول .

قوله : « وادخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان » .

قال الشيخ : لأن زال منها النفي وما منها النفي فاذن صار  
 المعنى انتفى النفي وإذا انتفى النفي وجب الإثبات فصارت بمعنى ثبت  
 مستمراً ، وإذا كان كذلك لم يجز أن تقول : ما زال زيد إلا  
 علماً ؛ لأن إلا لا يستقيم أن يكون للاخراج فلا يكون إلا للتفريغ ،  
 وإذا كان كذلك فشرط التفريغ أن يكون في مثل ذلك بعد نفي ،  
 ولا نفي هنا لما ثبت من أن ما زال للإثبات ، ثم لو سلم أنها تكون  
 بعد الإثبات ، لوجب أن يكون المخرج منفياً ، وإذا كان منفياً بالآلة  
 لكونه بعد الإثبات تناقض مع ما زال ، لأن ما زال للإثبات ، ولا  
 يكون لنفيه فيصير مثبتاً منفياً في حال واحدة وهو محال .

(١) في ر : ( واخواتها ) ، وهو خطأ .

قوله : وخطي ذو الرمة في قوله :

٢١٢- جرّ أجيج ما تنفك إلا مناخة<sup>(١)</sup>

قال الشيخ : كما ذكرناه من الوجهين ، وقد قيل إن قوله :  
« على الخسف » خبر ما ينفك : كأنه قال : ما ينفك مهانة ثم  
استثنى إلا مناخة بعد أن أكمل اسمها وخبرها على أنه حال  
مستثنى من أحوال عامة مقدرة أي ما ينفك على الخسف في حال  
من الأحوال إلا في حال الاناخة فإنه تحصل لها راحة ويكون  
المراد بالاناخة اناخة البعير وهو جملة باركاً فإنه حيثئذ له راحة  
ويكون المعنى لمناخة في وجه الفساد ، أي مقصور على الخسف أي  
الذل لا يفارقه حتى يحصل بها الغرض إلا أن هذا التقرير  
المصحح ضعيف من وجهين أحدهما أنه استثناء مفرغ ، والاستثناء  
المفرغ قل أن يأتي في مثبت وإنما يأتي في النفي ، والآخر أن  
الاستثناء المفرغ إنما يكون المستثنى منه مقدراً قبله ، وهذا إنما  
يقدر المستثنى منه بعده ؛ لأنه مستثنى من الأحوال للضمير  
المستقر في على الخسف ؛ لأن التقدير ما ينفك مهانة في جميع  
الأحوال إلا في حال الاناخة فكان المستثنى منه مقدراً بعده وذلك  
لم يعمد في الاستثناء المفرغ .

(١) البيت لنبي الرمة وعجزه : ( على الخسف أو ترمي بها  
بلداً قفراً ) ، حراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة  
الهزيلة ، الخسف : الجوع ، أو حبسها عن المرعى ، قال  
الشنتمري : وكان الأصمعي يخطأ ذا الرمة لادخاله حرف الإيجاب  
على ما تنفك ومعناها إيجاب الخبر ، الكتاب ٤٢٨/١ ، الانصاف  
١٥٦/١ ، المغني ٧٣/١ ، ابن يعيش ١٠٦/٧ ، الأشموني  
٢٤٦/١ ، الخزانة ٤٩/٤ ، معاني القرآن ٢٨١/٣ ، لسان العرب  
مادة ( فلك ) ٤٧٧/١٠ ، الصحاح مادة ( فلك ) ١٦٠٣/٤ ،  
جمع الهوامع ٢٣٠/١ .



قوله : ويجيء 'محذوفاً منها حرف النفي' .

قال الشيخ : وذلك مع القسم لأنه قد علم أنه مراد كما  
تقول : والله يقوم زيد وذلك جارٍ في حرف النفي في هذه الأفعال  
وفي غيرها على ما سيأتي في القسم .

(فصل) قوله : وما دام توقيت للفعل إلى آخره .

قال الشيخ : إن أراد بقوله : « الفعل » دام نفسها أو خبرها  
فليس ذلك بمستقيم إذ ليس توقيتاً لنفسها ولا خبرها ، وإن أراد  
للفعل الذي يصحبها فلم يتبين لها خصوصية ، وهي مقصودة إذ  
ذلك معنى لفظه ما في كل [ ١١١ ظ ] موضع إذا كانت للظرفية ،  
كقولك : أجلس ما جلست وما كتبت وشبه ذلك ، والغرض تبين  
معناها المتميزة به باعتبار حاجتها إلى الخبر لا يتبين معنى لفظه « ما »  
التي للظرفية فإن ذلك يعم « ما » الظرفية أينما وقعت ، والأولى أن  
يقال : وما دام توقيت لأمرٍ بمدة ثبوت خبرها لاسمها ، فقوله :  
« توقيت » لأمرٍ يعني به ما يصحبها من فعلٍ أو مشبه به ، وقوله :  
« مدة ثبوت خبرها لاسمها مما تتميز به ما دام دون غيرها مما يكون  
ظرفاً » فإن ذلك توقيت لأمرٍ بمدة ثبوت ذلك الفعل ، الواقع  
معها لئلا يخل ، فإذا قلت : أجلس ما دمت قائماً فتقولك : ما دمت قائماً  
توقيت للجلوس بمدة ثبوت القيام منسوباً إلى المخاطب ، فهذا هو  
المتعرض لبيان أهم من التعرض لبيان الأمر العام الذي لا خصوصية  
المعنى الذي يتميز به عن سائر الأفعال التي تصحبها « ما » الظرفية فكان  
لها فيه ، ( ثم يبين كونها ظرفية بتسميها بالمصادر التي وقعت ظرفاً  
إيضاحاً بأنها المصدرية استعملت ظرفاً .

قوله : ' : ولذلك كان منتقراً الى أن يُشفعَ بكلامٍ لأنه ظرفٌ  
لا بدَّ له مما يقع فيه (١) .

قال الشيخ : وهذا واضح لأن المنعول فيه ما فعل فيه فعلٌ  
مذكورٌ اذا كان ذلك مفعولاً فيه وجب أن يكون معه فعلٌ مذكورٌ  
أو شبهه مما يكرن الظرف به (٢) ، فضلاً ، إذ الظرف لا يكون  
أحد جزئي الجملة ، ومن ثم لم يكن بدٌّ من كلام يشفع به حتى  
تستقيم ظرفيته .

(فعل) قوله : ' وليس معناها نفي مضمون الجملة في الحال .  
قال الشيخ : هذا مذهب الأكثرين ، وقد ذهب بعضهم الى أنه  
للفني مطلقاً حالاً كان أو غيره ، ولا بعد في ذلك ، قال الله تعالى :  
{ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } (٣) ، وهذا نفيٌ  
لكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، فهو نفي في المستقبل  
وهو عين ما زعموا خلافه لأنهم يقولون لو قلت : ليس زيد قائماً  
غداً لم يستقم وهذا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، وقد  
صرّح في قوله : ' فلا تقول ليس زيد قائماً غداً ، وهو خلاف  
الوارد .

قوله : ' والذي يصدق أنه فعلٌ لحقوق الضمائر وتاء التانيث .  
قال الشيخ : يعني بالحقوق لحقوق الضمائر البارزة المتصلة على  
ما تقدّم لأنها من خواص الأفعال ، وقد تقدّم في حدّ الفعل (٥)

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٢) في ش : ( عَن ) ، وما ذكرناه افضل .

(٣) سورة هود الآية : ٨ .

(٤) في : ساقطة من ب .

(٥) في ل : ( الاسم ) وهو وهم .

ما يرشدُ الى فعليتها ودحولها تحتَ حدِّ الفعلِ وعلتهُ تجردها عن  
الدلالة على الزمانِ الماضيِ وسيأتي في المشتركِ بينُ إعلالها على هذهِ  
الزنةِ •

(فصل) قوله: وهذهِ الافعالُ في تقديمِ خبرها على ضربينِ  
الى آخره •

قولَ الشيخِ: كلُّها مشتركةٌ في صحةِ تقديمِ أخبارها على  
أسمائها، لأنَّها أفعالٌ من حيثِ الجملةُ فيتصرفُ في معموليها بتقديمِ  
أحدهما على الآخرِ، وأمَّا تقديمُ أخبارها عليها فقد انقسمت باعتبارهِ  
الى ثلاثةِ أقسامٍ جائزٍ اتفاقاً وهو ما عدا ما أوله ما، وما عدا ليسَ،  
وقسم لا يجوزُ تقديمُ أخبارها عليها وهو ما أوله ما خلافاً، لأبنِ  
كيسان<sup>(١)</sup> فإنَّه أجازَ ذلكَ في غيرِ ما دام<sup>(٢)</sup>، وقسم اختلفَ فيه  
اختلافاً ظاهراً وهو ليسَ، فأما ما جازَ تقديمُ الخبرِ فيه وفقاً فواضحٌ  
أمره: لأنَّها أفعالٌ متصرفةٌ لم يمنعُ من التقديمِ عليها مانعٌ فجازَ،  
وهو كثيرٌ في كلامهم، وأمَّا امتناعُ التقديمِ فيما أوله «ما» وهي  
نافيةٌ فلأنَّه لا يتقدمُ على النفي ما في حيزه<sup>(٣)</sup> مع أنَّه لم يُسمعَ  
عنهم، وأمَّا ما دامَ فمحلُّ اتفاقٍ في الامتناعِ وعلتهُ واضحةٌ وهو أنَّها  
مصدريةٌ ولا يتقدمُ على المصدرِ ما في حيزه وهو في ما دامَ أولى  
وشبهه ابنُ كيسان فيما أوله «ما» النافية أنَّها لما دخلتْ على النفي  
صارَ معناه اثباتاً فتوهم أنَّ حكمَ النفي يزولُ لزوالِ معنى النفي،

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم ابن كيسان النحوي

أخذَ عن المبرد وثعلب مات سنة ٢٩٩ هـ وقيل ٣٢٠ هـ والارجح

الاول، نزهة الالباء ص ١٦٢ بغية الوعاة ١٨/١ •

(٢) انظر ابن يعيش ١١٣/٧، الاشموني ٢٣٣/١ •

(٣) في ر: ( خبره )، وهو تصحيف •

وليس ~~المتقدم~~ ~~فلسفة~~ ~~المتقدم~~ ~~على~~ ~~أبي~~ ~~زيد~~ ~~فلا~~ ~~يكون~~ ~~أكلاً~~ ~~لأن~~ ~~معناه~~ ~~إثباتاً~~  
للأكل ، ولو قيل ~~أكلاً~~ ما أبي زيد لم يجوز ؛ لأن حكم النفي ثابت  
وإنما اتفق أنه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالآخرة  
إثباتاً ، ولولا أن معنى النفي حاصل لم يرجع الإثبات الذي دخل عليه  
نفيًا فكيف يزول معنى النفي ؟ وباعتباره حصل المعنى مثبتًا فالوجه  
ما عليه العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعًا في كلامهم وأما  
ليس فقد زعم بعضهم أنه يتقدم خبرها عليها مثل كان ، واستدل  
على ذلك بقوله : { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا  
عَنْهُمْ } (١) ، ويوم يأتيهم معمول لمصروفًا وإذا تقدم المعمول دل على  
جواز تقدم العامل لأنه فرع تقدمه ، وإلى ذلك ذهب الرمخسري ،  
فإنه قال : « وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الاول » ،  
يعني من الذي لا يجوز تقديم خبرها عليها . ثم قال : « والاول هو  
الصحيح » ، يعني بالاول دخولها فيما يتقدم الخبر عليها ، لأنه قال :  
« وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها ، ولم يتقدم إلا حكم  
ما أوله » ما « فتد دخلت ليس في قوله « وما عداها » فإذا قال  
[ ١١٢ و ] بعد ذلك « والاول هو الصحيح » فهو حكم على هذا  
القول بالمتحة وهو تقديم خبرها عليها ، وقد منع قوم تقديم خبرها  
عليها وعلته أنه لم يثبت مصراعًا تقديمه ولأنها فعل غير منصرف  
معناه نفي فكان كالحرف في امتناع تقديم ما في حيزه عليه .

( فصل ) قوله : وفصل سيويه في تقديم الظرف وتأخيرهِ بين  
اللغو منه والمستقر (٢) الى آخره .

(١) سورة هود الآية : ٨ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧/١ .

قال الشيخ : يريد بالمستقر ما كان خبراً محتاجاً إليه وجمله مستقراً لأنه يتعلق بالاستقرار فلا استقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصاراً ، ويريد بقوله « لغوا » ما كان فضلة وسماه فضلة لأنك لو حذفته لكن الكلام مستغنياً عنه لا حاجة به إليه . ووجه استحسانه لذلك أنه محتاج إليه فكان في تقديمه إشعار من أول الأمر بأنه خبر لا فضلة وفي تأخير إيدان بأنه لغو لا خبر فليماً أول هذه الافادة بتقديمه وتأخير حسم ذلك فيه على حسب المعنيين ، ومثل المستقر بقوله « ما كان فيها أحد خير منك » ، واللغو بقوله : « ما كان أحد خيراً منك فيها » . ثم قال - يعني سيويه - : « وأهل الجفاء يقرؤون <sup>(١)</sup> : { ولم يكن كفواً له أحد } <sup>(٢)</sup> » ، وهذا الكلام غير سديد ، فإنه إن كان اعتراضاً صحيحاً فلا يندفع بأن أهل الجفاء يقرؤون خلافه ، لأن أهل الاجماع يقرؤنه <sup>(٣)</sup> على خلاف ذلك ، والمعتمد عليه لا على ما نقل إحاداً إن صح النقل فيه وإن لم يكن اعتراضاً لازماً . فيجاب بما يدفعه ويثبت به أنه غير لازم ، وأولى ما يقال فيه بعد تسليم القاعدة الأولى أنه عرض ههنا مانع يمنع من حكم القاعدة المتقدمة وهو الاهتمام بتناسب النواصل ، لأنه لو أخسر لتغيرت الفواصل وأمرها أهم من تأخير اللغو فوجب لأجل صحة الفواصل تقديمه وإن كان لغواً فإن ورد أنه يمكن أن يقدم على ما يصحح القوافي لا عليها جميعاً فيحتاج الى جواب في تقديمه عليهما جميعاً ، وإذا كان أصله التأخير ، وإنما قدم ليصحح الفواصل فما وجب لأمره يُندَر بقدره كان تقديمه على الاسم

(١) الكتاب ٢٧/١ .

(٢) سورة الاخلاص الآية : ٤ وهي : ( ولم يكن له كفواً أحد ) .

(٣) في ب ، س : ( يقرؤون ) ، وما ذكرناه افضل .

يُغْنِي عن تقديمه عليهما جميعاً ولعلَّ سيويه إنَّما قصدَ عن الإجابةِ  
إلى هذا الاعتراضِ خاصةً ، والذي يدلُّ عليه أنَّه 'مقدم' أيضاً تلى  
ما ذُكِرَ أنَّه قِراءةُ أهلِ الجفاءِ وكانَ أمرُ افغوا عملَ ظهراً في تلكَ  
تقديمه على أحدٍ ، ولو قد دَرَّ أنَّه 'قصدَ' ذلكَ . فالجوابُ أيضاً  
غيرُ سديدٍ لما تقدَّم ، والجوابُ السديدُ أنْ يُقالَ إنَّما تقدَّم  
عليهما جميعاً<sup>(١)</sup> لأنَّه لما وجبَ تقديمه على أحدٍ كرهَ الفصلُ بينَ  
الجزئَيْنِ اللذينِ هما مسندٌ ومسندٌ إليه فقدَّمَ عليهما جميعاً لذلكَ ،  
فهذا أوَّلُ ما ذكره من قِراءةِ أهلِ الجفاءِ ، فإنَّ قِراءةِ أهلِ الجفاءِ  
لا تنفعُ في دفعِ اعتراضِ وقعَ تلى قِراءةِ أهلِ الاجماعِ ، واللهُ  
أَعْلَمُ بالصوابِ .

### ومن أصنافِ الفعلِ أفعالُ المقاربةِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : منها عسىَ ولها مذهبانِ إلى آخره .  
قولَ الشيخِ : هي أفعالٌ وُضِعَتْ لدنو الخبرِ رجاءُ أو حصولاً  
أو أخذاً فيه ، فلاولُ عسى والثاني كادَ وأوشَكَ والثالثُ بقيتها ،  
ولمَّا كانتْ ( عسى ) للرجاءِ دخلها معنى الانشاءِ فلمَ تصرفْ ، بل  
لِزمتْ معنى واحداً ، لأنَّ تصرفها يناهِي معنى الانشاءِ لأنَّها إذا تصرَّفتْ  
دلَّتْ على الخبرِ فيما مضى وفي الحالِ وفي المستقبلِ وذلكَ مناقضٌ  
لمعنى الانشاءِ ، إذ لا يستقيمُ أنْ يكونَ لماضٍ ولا لمستقبلٍ ، وأيضاً  
فإنَّ الخبرَ ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، والانشاءُ بخلافه فلا يستقيمُ  
الجمعُ بينهما . قوله : « ولها مذهبانِ » يعني في الاستعمالِ باعتبارِ  
الظاهرِ ، أحدهما أنْ يأتيَ لها اسمٌ وخبرٌ ، وخبرها بشرطٍ أنْ

(١) ( جميعاً ) : ساقطة في و ، ت ، ب ، س .

يَكُونُ إِنْ مَعَ الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ عَنْهُمْ الْأِسْمَ وَإِنَّمَا عُدِلَ إِلَى الْفِعْلِ تَبِيْهًا عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ فِي الرَّجَاءِ ، وَأَتَى بِأَنْ قُوَّةَ لِمَا يَفِيدُ الرَّجَاءُ مِنَ الْأَسْتِقْبَالِ فِي مُتَعَلِّقِهِ فَلِذَلِكَ عُدِلُوا عَنِ الْأِسْمِ إِلَى الْفِعْلِ وَشَبَّهَ فِي هَذَا الْأِسْتِعْمَالِ بِقَوْلِهِمْ : قَارِبَ زَيْدٍ الْخُرُوجَ تَحْقِيقًا لِقَضِيَةِ الْأَعْرَابِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي قَارِبَ زَيْدٍ الْخُرُوجَ مَعْنَى رَجَاءٍ وَلَا إِنْشَاءٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَمْثِيلٌ تَقْدِيرٌ التَّحْقِيقِ بِالْأَعْرَابِ اللَّفْظِيِّ كَمَا أَنَّ أَصْلَهَا ذَلِكَ نَمَّ دَخَلَهَا مَعْنَى الْإِنْشَاءِ وَالرَّجَاءِ كَمَا يُقَالُ فِي مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَنْ مِنْهُ فِي الْأَصْلِ شَيْءٌ حَسَنٌ زَيْدًا ، وَالْمَذْهَبُ الْثَانِي أَنَّ تَسْمِعًا دَاخِلَةً عَلَى أَنْ وَالْفِعْلُ خَاصَّةٌ مُسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنْ إِسْمٍ قَبْلَهَا ، وَهَذَا الْأِسْتِعْمَالُ فِي الْأَسْتِقْنَاءِ بِأَنْ وَالْفِعْلِ عَنِ الْجَزْئَيْنِ كَأَسْتَقْنَاهُم فِي ظَنَّتْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ عَنِ الْجَزْئَيْنِ جَمِيعًا وَسَرَّهُ اسْتِمَالٌ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى وَمُسْتَدٍّ إِلَيْهِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُوجُودًا اسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِ الْجُمْلَةِ مُحَقَّقَةً ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : ظَنَّتْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ظَنَّتْ زَيْدًا يَقُومُ ، وَمَعْنَى قَوْلِكَ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ عَسَى [ ١١٢ ظ ] زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ فَلَمَّا كَانَ بِمَعْنَاهُ اسْتَعْنَى عَنِ الْأَصْلِ لِذَلِكَ •

### ( فَصْلٌ ) قَوْلُهُ : وَمِنْهَا كَادَ •

قَالَ السَّيْخُ : وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِمُقَابَرَةِ الْخَبَرِ عَلَى سَبِيلِ حَصُولِ الْقُرْبِ لَا عَلَى رَجَائِهِ ، وَهُوَ خَبَرٌ مُحَضَّرٌ بِقُرْبِ خَبَرِهَا فَلِذَلِكَ جَاءَتْ مُتَصَرِّفَةً تَتَصَرَّفُ الْأَفْعَالُ ، « وَخَبَرُهَا مُشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مُضَارِعًا » تَبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْقُرْبِ ، وَدَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ عَلَى وَجْهِهِ تَأْكِيدُ الْقُرْبِ ، وَيُقَالُ : « كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ » ، لِذَلِكَ • « وَقَدْ شَبَّهَ عَسَى بِكَادَ ، وَلَمَّا كَانَتْ كَادَ وَعَسَى مُشْتَرَكَيْنِ فَسَيَّ أَصْلُ مَعْنَى الْمُتَابَرَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وَجْهِهِ الْمُقَابَرَةِ حُمِلَتْ كُلُّ

واحدة منهما على صاحبها تشبيهاً بها ومشاركتها لها في أصل معناها  
كما قالوا : لا أبا لزيد لمشاركته للمضاف في أصل معناه ، فدخلت  
لذلك أن في كاد وحذفت من عسى .

( فصل ) قوله : وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب .

قال الشيخ : ثم ذكر أحد المذهبين الأولين ودخلها على  
المضمر باعتبار المذهب الأول في احتياجها إلى اسم وخبر ، فإن  
قصد إلى استعمالها بالنسبة إلى المضمر والظاهر جميعاً ، فهي أربعة :  
عسيت وعساني أن أفعل ، فهذان وجهان في المضمر باعتبار الوجه  
الأول للظاهر ، والوجهان الآخران عسى زيد أن يفعل ، وعسى  
أن يفعل زيد ، وإن قصد إلى استعمالها بالنسبة إلى المضمر فهو  
وجهان : أحدهما عسيت إلى آخرها ، والآخر عسالك إلى آخرها ،  
ويسقط الوجهان الأولان ، لأن أحدهما هو الذي وقع هذا المضمر  
موقعه ، والآخر لا يستقيم أن يكون مضمرًا لأنه أن والفعل لفظاً  
فلا يستقيم تغييره ، والظاهر هو أنه قصد استعمالها مع الضمير  
خاصةً باعتبار الوجهين الأولين فجعل في الوجه الأول وجهين  
عسيت وعساني إلى آخرهما على ما ذكر في المضمرات ، وجعل في  
الثاني وجهاً واحداً باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد أن وليس ذلك  
من أحكام عسى ، وإنما ذلك قياس ضمائر الأسماء فلم يكن لذكره  
مع عسى وجه ، وأما كاد فلم يأت إلا على نحو واحد وهو قياس  
الأفعال في الظاهر والمضمر وقد ضم بعضهم فاءها مع المضمر ، كأنه  
جعلها من الواو وليس بالقوي ، « والفصل بين عسى وكاد » واضح  
من قوله : وقد تقدم ما يرشد إليه .



(فصل) قوله : وقوله تعالى : { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا } <sup>(١)</sup> الى آخره .

قال النسخ : اختلف الناس في كاد ، فقال بعضهم هي في الاثبات نفى وفي النفي اثبات ( وتمسكوا في الاثبات بأنك اذا قلت : كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفياً فسي الاثبات ) <sup>(٢)</sup> ، وتمسكو في النفي بمثل ( قوله تعالى : { وَمَا كَادُوا يَنْتَحِلُونَ } ) <sup>(٣)</sup> ، ومعلوم أنهم فعلوا ، وبقوله : « اذا غيّر النأي المحيين ، على ما سيأتي ، وهذا معنى الاثبات في النفي ، وهذا مذهب فاسد » فان قوله كاد زيد يخرج معناه اثبات مقارنة الخروج ، وهذا معنى مثبت وأخذ النفي للخروج ليس من موضوعه ، وإنما هو من قضية عقلية ، وهو أن الشيء إذا كان محكوماً عليه بقرب الوجود علم أنه غير موجود ، وأما مدلول ( كاد ) فمثبت ، وهو قرب الخروج ، ولو صح أن يقال في قولك : قرب خروج زيد أنه موضوع للنفي ، وهذا غير مستقيم معلوم فساد ، وأما الكلام على النفي فسيأتي في الفريقين الآخر ، والمذهب الثاني أنه في الاثبات اثبات وفي النفي نفى <sup>(٤)</sup> ، ( والمذهب الثالث أنه في الاثبات اثبات ، وفي النفي للماضي اثبات <sup>(٥)</sup> ) ، وفي المستقبل على قياس الافعال ، وتمسك هؤلاء في النفي بقوله <sup>(٦)</sup> ) تعالى : ( وما كادوا

- 
- (١) سورة النور الآية : ٤٠ .  
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .  
(٣) سورة البقرة الآية : ٧١ .  
(٤) في ل : ( وفي النفي للماضي إثبات ) ، وفي ب : ( وفي النفي ينفي للماضي ) ، وما أثبتناه احسن .  
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ب .  
(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش وهو وهم من الناسخ بين ذكر الآية أولاً وذكرها ثانياً .

يَفْعَلُونَ<sup>(١)</sup> ، وقد فعلوا ولم يستمر لهم أن يقولوا : مثله في انفي على المستقبل لما رآوه من قوله تعالى : { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا<sup>(٢)</sup> } ، والمعنى فيه نفي مقارنة الرؤية ، فلو قالوا : بآيات الرؤية لفسد المعنى ، وما ذكروه في نفي الماضي غير مستقيم ؛ لأننا نعلم من قياس لغتهم أن المثلث إذا دخل عليه النفي انفي ، فإذا قلت : قرب خروج زيد كن معناه إثبات قرب الخروج فإذا قلت : ما قرب<sup>(٣)</sup> خروج زيد كن معناه نفي قرب الخروج هذا معلوم من لغتهم فيجب رد قوله : وما كادوا يَفْعَلُونَ إليه ، فيكون المعنى وما قاروا الفعل قبل أن يفعلوا لما دل عليه سياق الآية من تمتهم واستفمارهم فيما لا يحتاج فيه إلى التفسير ولا يؤخذ من قوله : فذبجوها ، هذا هو الوجه الذي ينبغي حمل الآية عليه ، وما كان مثلها جرياً على القاعدة المعلومة من كلامهم وقد وافقوا في دخول النفي [ ١١٣ و ] على المستقبل أن يكون معناه نفي القرب على قياس الأفعال ، ولا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي ، أو على المستقبل فثبت أن المذهب الصحيح جري كاد مجرى الأفعال في الإثبات والنفي ، فإذا قيل كاد زيد يفعل كان معناه إثبات قرب ذلك الفعل ، وإذا قيل ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب ذلك الفعل ، فصار في كاد ثلاثة مذاهب ، المذهب الحق جريه على قياس الأفعال ، والمذهب الثاني مخالفته للأفعال في الإثبات والنفي جميعاً ، والمذهب الثالث مخالفته في انفي الماضي<sup>(٤)</sup> وجريه على قياس الأفعال في غير ذلك ،

(١) سورة البقرة الآية : ٧١ •

(٢) سورة النور الآية : ٤٠ •

(٣) ( ما ) : ساقطة من ش •

(٤) في ش : ( في الماضي ) ، وما اثبتناه أحسن •

وبيت ' ذي الرمة الذي هو <sup>(١)</sup> :

٢١٣ إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحَيَّنَ لَمْ يَكْدُ  
رَسَيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَبَّةٍ يَبْرَحُ

على نفي مقاربة الزوال ، وهو أبلغ من نفي الزوال كقوله تعالى :  
( إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ ) سواء على ما ذكرنا والتمسك به في أن <sup>(٢)</sup>  
معناه ' الإنبات ضعيف ' ومستنده ' ما رواه ' بعض ' الرواة من أن ' ذا الرمة  
لمّا أنشد هذا البيت قيل له ' أقررت زوال الحبّ وذلك إنّما  
أخذوه ' من قوله : ' لَمْ يَكْدُ ' ، فلو لا أن ' معناها في ألفي اثبات ' لَمْ  
يَكْدُ ' لأخذهم عليه معنى ، والصواب ' ما تقدمناه ' ، وهذا غير ' دروي  
عَنْ يُؤْبَهُ ' له ' بوجه صحيح ثم ولو قد رَوَاهُ ' بوجه صحيح  
فهو عمّن يرى هذا المذهب الفاسد ، والردّ عليهم كالردّ على من  
يراه ' الآن .

( فعمل ) قوله : ' ومنها أوشك ' يُسْتَعْمَلُ استعمالَ عسى في  
مذهبيها واستعمالَ كادَ .

قول الشيخ : ' ولم يُرد أنّها بمعنى عسى وبمعنى كادَ ، لأنّ  
أَوْشَكَ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى رَجَاءٍ وَلَا <sup>(٣)</sup> إِنْتِئَاءٍ وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا مَعْنَى كَادَ فِي

(١) ذكر المرتضى في أماليه أن ' ذا الرمة لمّا أنشده مرفوعاً اعترض  
عليه ابن شبرمة فصححه منصوباً ، وورد في اللسان منصوباً  
والرواية فيه ( لَمْ أَجِدْ رَسَيْسُ ) ورواية الديوان : ( النأي )  
بدلاً من الهجر وكذلك في اللسان وشواهد التوضيح والاشموني  
رسييس : أول الحمة أو أصلها ، يبرح : يذهب ، أمالي المرتضى  
٣٣٢/١ ، ابن يعيش ١٢٤/٧ ، شواهد التوضيح ص ٨٠ ،  
الاشموني ٢٦٨/١ ، لسان العرب مادة ( رسس ) ٩٧/٦ ،  
الديوان ص ٢٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٤ .

(٢) ( أن ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٣) في ش : ( معنى ) .

أثبت قرب الحصول وإنما استعملت لفظاً استعمال البابين لمشاركتها  
لها في أصل الباب فأُجريت مجراها جميعاً في الاستعمال ، والقياس  
استعمالها استعمال كاد لموافقتها لها في المعنى .

( فعل ) ومنها جعل وأخواتها . وهذه معناها دنو خبرها على  
معنى الأخذ فيه والنروع ، فهي مخالفة لـ « لعل » لانتفاء معنى الانشاء  
والرجاء ، ومخالفة كاد لحصول الشروع فيما أُخبرت به معها  
وليس في كاد شروع والجميع من باب واحد باعتبار أصل المقاربة  
فلم تستعمل هذه إلا بالفعل المضارع مجرداً عن أن ؛ لأن خبرها  
محقق في الحال أكثر من الخبر في كاد وإذا كان استعمال كاد بفعل  
الحال فهذه أجدر ، ومن ثم لم يجز الاثنان بأن على حال بخلاف  
كاد ، لأنه في كاد يصح تقديره مستقبلاً على وجه فصَح دخول  
أن لذلك ، وهما لا وجه لتقديره مستقبلاً لكونه مشروعاً فيه وقد  
تحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول أن وجه ، والله  
أعلم بالصواب .

#### ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم

قال صاحب الكتاب : « وضعاً للمدح والذم العام .  
قال الشيخ : المراد بأفعال المدح والذم عند التحوين أفعال  
وُضعت لانشاء مدح أو ذم لا كل فعل قصد به مدح أو ذم  
وإن صح إطلاق المدح والذم عليها إلا أن التوبيخ<sup>(١)</sup> لما ذكرناه من  
الانشاء ولذلك لم يكن شرف وفخر وعظم وما أشبهها من أفعال  
المدح المرادة هنا إذ لا انشاء فيها . وقوله : « للمدح العام » يعني  
لمدح<sup>(٢)</sup> لا خصوصية فيه لأنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فقد

(١) في و : ( يما ) وهو تصحييف .

(٢) في ل : ( مدحاً ) .

مدحته' مطلقاً من غير تعيين خصلة معينة مدحته' لها" فهذا معنى قوله . للمدح العام وكذلك الذم .

قوله : وفيهما أربع لغات .

قال الشيخ : فالظاهر أنه أراد فيهما في الأصل قبل نقلهما الى معنى الانشاء إذ لم يُسمع نعم الرجل زيد ، فان قيل فقد جاء نعماً ونعماً وهي التي للانشاء . فالجواب أنه عرض ثم عارض أو جب تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من العدول الى الأصل في الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المنتقل اليه العدول في الموضع الذي لا تعذر فيه ، والذي يدل على ذلك أن أصل (٢) جَدَا حَبَّ وَحُبَّ بالفتح والضم جميعاً قبل النقل وبعد النقل الزم بالفتح ولم يجر الضم وهذا كذلك ، وهذه الأفعال امتازت بأمور : منها أن فاعلها لا يكون إلا أحد ثلاثة أشياء ، إما معرف باللام وإما مضمّر مميّز بنكرة منصوبة ، وإما كان كذلك من جهة أنهم قصدوا إبهام المدوح أولاً ثم فسروه ، فلذلك اتوا به على هذه الصفة ، ووجه الإبهام فيما فيه الالف واللام أنه قصد الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك : أدخل السوق وإن لم يكن بينك [ ١١٣ ظ ] وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ، وهذا التعريف باللام ونحو التعريف الذي ذكرناه في باب أسامة وإن اختلفت جهات التعريف ، وإذا كان كذلك ثبت فيه إبهام باعتبار الوجود ، والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بإبهامه ووزانه في الإبهام والتعريف قولك : قتل فلاناً أسامة ، فان

(١) في ل ، س ، ت : ( بها ) ، وما استثناه احسن .

(٢) في ل : ( ان جبدنا أصله ) ، وهو وهم .

أُسامة ههنا وإن كان معرفة باعتبار الذهن إلا أنه نكرة باعتبار الوجود ، ولهذا المعنى ظن بعض النحويين أنه موضوع للجنس بكماله يعني المعرفة باللام كما ظن بعضهم أن أسامة موضوع للجنس بكامله وهو خطأ محض في البابين جميعاً ، ألا ترى أنك إذا قلت : نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد التكلم ولذلك وجب أن يكون المفسر له مطابقاً ، ووجب إذا قصد الشبهة أن يشتكى ولو كان على ما زعموا لوجب أن يتطابق بجميع الجنس وأن لا يشتكى ولا يجمع ؛ لأن أسماء الاجناس لا تشتكى ولا تجمع إذا قصد بها الجنس فإن زعموا أن المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره ، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد من ضمير يعود عليه أو ما يقوم مقامه ، ولما لم يُقدَّر هذا الفاعل اسم جنس لم يمتنع لعدم الضمير أو ما يقوم مقامه . فالجواب أن هذه الشبهة لا تعارض الامور القطعية ، وما ذكرناه متطوع به ، وأيضاً فما ذكرتموه إنما هو أحد الاحتمالين في الاعراب فإن تميز أحدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وأيضاً فأنما يتفقون على صحة نعم رجلاً زيد ، وزيد يُحتَمَل أن يكون مبتدأ كما زعمتهم وخبره نعم ولا يصح أن يقل الضمير عائداً على زيد ؛ لأنه يجب أن لا يكون عائداً وإلا ورد [ عليه ] (٢) نعم رجلين الزيدان ونعم رجلاً الزيدون ، وأيضاً فإنه كان يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب . فإن زعموا أن الاصل كان كذلك لما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهماً ثم فُسِّر فلا بعد أن يقال فيما نحن فيه كذلك فأنما لا ننكره أن يكون الأصل كذلك ثم غيّر وإنما الكلام في مدلوله في حال استعماله للانشاء ،

(١) في و ، س ، ت ، ب : ( ومهما ) ، وهو خطأ .

(٢) ( عليه ) : زيادة عن ش .

والتحقيق في جواب شبهتهم أمران : أحدهما أن الأصل أن يكون الرجل لزيد المذكور مضراً عائداً عليه فاستعمل تارة مضراً وتارة مظهراً وحصل الإبهام بتأخير المفسر عنه ، والآخر أنهم لما قصدوا إلى مقصود<sup>(١)</sup> مهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى ، فكما يصح أن يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح أن يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لأنه مندرج تحته ما يقدر من أحاده في المعنى ، فان قصدوا بقولهم : اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم ، وإن قصدوا تحقيق وضعه للجمل على التفصيل ، فهو مردود كما تقدم ، والكلام في المضاف إلى ما فيه الالاب واللام في المضمر كذلك ، وقد ألحق بعضهم الموصول كمن وما في صحة وقوعه فاعلاً لهذه الأفعال بما فيه الالف واللام ، وحمل عليه قوله تعالى : { بَشَرًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ }<sup>(٢)</sup> ونظائره ولا بعد في ذلك ، ويجوز أن يكون الفاعل في مثل ذلك مضراً ويكون ما هي التمييز موصوفة باشتروا ، وإن يكفروا المخصوص على القولين ، ولا بعد في الآخر ، ومنها أنه لا بد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع وهو المخصوص بالمدح والذم لأن وضعها على الإبهام أولاً ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص ، لأنه تفسير المبهم أولاً ، فلو قطع عنه لكان خروجاً بها عن موضوعها وهو غير مستقيم ، وفائدة الإبهام ثم التفسير إن الشيء إذا أبهم ثم فسر كان في النفس أوقع بما جبل الله النفوس عليه من التثوق إلى معرفة ما قصد إبهامه لأنه إذا ذكر كذلك كان مذكوراً مرتين أبلغ من المذكور مرة واحدة .

والتحقيق في جواب شبهتهم أمران : أحدهما أن الأصل أن يكون الرجل لزيد المذكور مضراً عائداً عليه فاستعمل تارة مضراً وتارة مظهراً وحصل الإبهام بتأخير المفسر عنه ، والآخر أنهم لما قصدوا إلى مقصود<sup>(١)</sup> مهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى ، فكما يصح أن يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح أن يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لأنه مندرج تحته ما يقدر من أحاده في المعنى ، فان قصدوا بقولهم : اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم ، وإن قصدوا تحقيق وضعه للجمل على التفصيل ، فهو مردود كما تقدم ، والكلام في المضاف إلى ما فيه الالاب واللام في المضمر كذلك ، وقد ألحق بعضهم الموصول كمن وما في صحة وقوعه فاعلاً لهذه الأفعال بما فيه الالف واللام ، وحمل عليه قوله تعالى : { بَشَرًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ }<sup>(٢)</sup> ونظائره ولا بعد في ذلك ، ويجوز أن يكون الفاعل في مثل ذلك مضراً ويكون ما هي التمييز موصوفة باشتروا ، وإن يكفروا المخصوص على القولين ، ولا بعد في الآخر ، ومنها أنه لا بد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع وهو المخصوص بالمدح والذم لأن وضعها على الإبهام أولاً ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص ، لأنه تفسير المبهم أولاً ، فلو قطع عنه لكان خروجاً بها عن موضوعها وهو غير مستقيم ، وفائدة الإبهام ثم التفسير إن الشيء إذا أبهم ثم فسر كان في النفس أوقع بما جبل الله النفوس عليه من التثوق إلى معرفة ما قصد إبهامه لأنه إذا ذكر كذلك كان مذكوراً مرتين أبلغ من المذكور مرة واحدة .

(١) في ب : ( قصد ) ، وما ذكرناه أفضل .

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٠ .

(فصل) قوله: [وَأِنَّمَا كَانَ تَأْكِدًا] <sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسْتَفْنَى عَنْهُ  
فَلِذَلِكَ كَانَ تَأْكِدًا وَلَا بَعْدَ فِي الْإِتْيَانِ بِالْتَّمِيزِ <sup>(٢)</sup> وَإِنْ كَانَ فِى  
الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا} <sup>(٣)</sup>،  
وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ التَّمِيزَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَعِيدٌ، لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ  
بِقَوْلِكَ: عِنْدِي قَمْحٌ قَمْحًا لِأَنَّ قَوْلَكَ: نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا كَذَلِكَ  
بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى {ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا} فَإِنَّ ذِرَاعًا هُنَا  
تَمِيزٌ [٤١١ و] لِمَا لَيْسَتْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ذِرَاعٍ وَإِنَّمَا أُخِذَتْ  
مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ بِخِلَافِ قَوْلِكَ نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ  
مَنْعَهُ بَعْضُهُمْ وَجَعَلَ «زَادًا» فِي الْبَيْتِ <sup>(٤)</sup> مَفْعُولًا لِتَزْوَدَ كَأَنَّهُ  
قَالَ: تَزَوَّدَ زَادًا مِثْلَ زَادِ أَيْكَ، وَلَكِنَّهُ قَدَّمَ وَأَخَّرَ.

(فصل) وقوله تعالى: {فَنِعِمَّا هِيَ} <sup>(٥)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ: أُوْرِدَهَا لِأَشْكَالِهَا وَإِلَّا فَهِيَ مَنْدَرَجَةٌ فِي عُمومِ  
مَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْفَاعِلَ مَضْمُرٌ وَمَا مُمَيِّزٌ وَهِيَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ،

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ الْمُعْقُوفِينَ: زِيَادَةٌ عَنْ ل

(٢) فِي ش: (بِالْضَّمِيرِ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) سُورَةُ الْحَاقَّةِ الْآيَةُ: ٣٢.

(٤) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ وَهُوَ مِنْ الْقَصِيدَةِ يَمْدَحُ بِهَا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
وَهُوَ بِكَمَالِهِ:

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ أَفِينَا

فَنِعِمَّ الزَّادُ زَادَ أَيْبِكَ زَادًا

الْإِبْضَاحُ ص ٨٨، الْخَصَائِصُ ٨٩/١، الْمَقْتَضِبُ ١٥٠/٢، ابْنُ

يَعِيشَ ١٣٢/٧، الْمُقَرَّبُ ٦٩/١، الْأَشْمُونِي ٢٠٣/٢، دِيوَانُ

جَرِيرٍ ط ٠ دَارُ صَادِرٍ ص ١٠٧.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ: ٢٧٨.



وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : { إِنْ اللَّهُ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ } <sup>(١)</sup> ، فَهَذِهِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِثْلَهَا إِلَّا أَنَّ مَا تَكُونُ مَوْصُوفَةً فَكَانَ التَّقْدِيرُ : إِنْ اللَّهُ نِعِمَّ الشَّيْءُ شَيْئًا يَعِظُكُمْ بِهِ ، فَتَكُونُ مَا تَمَيِّزُ وَيُعِظُكُمْ بِهِ صِفَةً لَهُ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونُ مَا مَوْصُولَةٌ فَاعْلَاً عَلَى قَوْلٍ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ فِي مِثْلِ : { بِشَيْءٍ اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ } <sup>(٢)</sup> ، فَيَجْرِي فِيهِ الْقَوْلَانِ ( الْجَارِيَانِ ) فِي بِشَيْءٍ اشْتَرَوْا بِهِ <sup>(٣)</sup> ، لَا أَنْ الْمَخْصُوصَ فِي بِشَيْءٍ اشْتَرَوْا بِهِ مَذْكُورٌ وَهُوَ أَنْ يَكْفُرُوا ، وَلِمَخْصُوصٍ هَهُنَا مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ وَتَقْدِيرُهُ : « أَنْ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ » ، ذَلِكَ وَهُوَ أَدَاءُ الْأَمَانَةِ وَالْحُكْمُ بِالْعَدْلِ .

( فَعَمَلٌ ) قَوْلُهُ : وَفِي ارْتِفَاعِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَبْدَأُ خَبَرٍ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْجُمْلَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ الْحَاصِلُ لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ اسْمٌ جَنْسٌ وَابْتِدَاءٌ . وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مَبْدَأٌ كَأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْفَاعِلِ مَبْهَمًا قُدِّرَ سَوْأَلٌ عَنْهُ ، وَأُجِيبَ بِقَوْلِهِ : « هُوَ زَيْدٌ » ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ عَلَى هَذَا التَّحْوِيلِ فِي هَذَا الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ فَصَارَتْ فِي حُكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ لِعَرُوضِ هَذَا الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ فِيهَا ، وَهَذَا الثَّانِي أَوَّلِي مِنْ وَجْهَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّ الْمَبْدَأَ إِذَا كَانَ خَبَرٌ فَعَلًا فَلَوْجُهُ الْأَلَّا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَفِي جَعْلِ ذَلِكَ كَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَهُوَ بَيِّنٌ ، وَالْآخِرُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ خَبَرُ الْمَبْدَأِ جُمْلَةً فَلَا يَدَّ مِنْ ضَمِيرٍ وَلَا ضَمِيرٍ ، وَمَا تَوْهَمُوهُ

(١) سورة النساء الآية : ٥٨ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٠ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

من أن الرجل للجنس فقد تقدم فسادهُ ، ولو جَوِّزَ لكان وقوع الجنس موقع الضمير شاذاً قليلاً أيضاً ومن حيث المعنى هو أن الإبهام يناسب التفسير ، وإذا جعل زيد خبر مبتداء كان التفسير فيه محققاً وهو المفهوم منه ، وإذا جعل مبتداء لم يكن ذلك محققاً فظهر أن الوجه هو الثاني ، وأما ما يلزم من أن فيه حذفاً للمبتداء فذلك كثير شائع لا شذوذ فيه ولا بُعد فلم يقابله أمر مما تقدم .

(فصل) قوله : وقد يُحذفُ المخصوص إذا كان معلوماً كقوله تعالى : { نِعَمَ الْعَبْدُ } <sup>(١)</sup> أي : نعم العبد هو .

قال الشيخ : وهو ضمير أيوب ، وهو على الوجه الثاني خبر مبتداء محذوف أي : هو هو وكذلك كل ما أتى من نحوه كقوله تعالى : { نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ } ، وليس ذلك من نحوه أنا ، وه شعري شعري ، وإنما ذلك من نحوه زيد أخوك وأشباهه ، ألا ترى أن الضمير الأول في قولك : هو هو يعود على العبد الموضوع مبهماً وهو الثاني المخصوص بالمدح يعود على أيوب فكأنك قلت : العبد المذكور أيوب فظهر أنه من قولك : زيد أخوك وشبهه وهذا واضح .

(فصل) قوله : ويؤنثُ الفعل ويؤنثى الاسمان ويجمعان إلى آخره .

قال الشيخ : إنما ذكر ذلك <sup>(٢)</sup> ليعلم أن هذا الفعل يجوز فيه ما يجوز في الأفعال من الحاق العلامة في المؤنث وإمثاره بجوار

(١) سورة ص الآية : ٣٠ .

(٢) في ش : ( الفصل ) .

حذفها ، وإن كان مؤثراً حقيقياً بخلاف غيره من الفعل لأنه غير متصرف فأشبه الحروف فجري مجراها في ترك الحاق العلامة ، وكل ذلك شائع وما ذكره [ من ] <sup>(١)</sup> التثنية والجمع فلرفع إبهام عمّن يظن أنه اسم جنس فيتوهم أنه لا يشتى ولا يجمع أو عمّن يظن أنه لما كان للانثناء في المدح يلزم فاعله طريقة واحدة كما في حبذا وكما في الضمير في <sup>(٢)</sup> نفسه .

قوله : وهذه الدار نِعِمَّتِ البلدُ •

قال الشيخ : فالحقوا العلامة بنعم وإن كان الفاعل البلد ؛ لأنه قد عُلِمَ أنه قصد إلى تفسيرها بالدار إذ التقدير نِعِمَّتِ البلدُ هي ، فلما كان كذلك جاز الحاق العلامة وشبهه ، بقوله : « من كانت أُمُّكَ » في كونه أنث الضمير في كانت مع كونه لمذكّر وهو من لما كان في المعنى هو الأم ، فالتأنيث في كانت وإن كان الفاعل مذكراً لما كان لمؤنث مذكور في المعنى كالتأنيث فسي نِعِمَّتِ وإن كان لمذكراً لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وكذلك البيت في قوله <sup>(٣)</sup> :

(١) ( من ) : زيادة عن ل •

(٢) في الاصل : ( فيه ) وهو تحريف •

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بركة والبيت بكماله :

أَوْ 'حَرَّة' عَيْطَلُ 'نَبَجَاء' مَجْفِرَةٌ

دَعَائِمُ الزَّوَرِ نِعِمَّتْ زَوْرُقُ الْبَلَكَةِ

الحرة : الكريمة ، العيطل : الطويل العنق ، مجفرة : الواسعة الجوف ، الزور : أعلى الصدر ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١ ، المقرب ٦٨/١ ، الخزانة ١١٩/٤ ، الصحاح مادة ( نعم ) ٢٠٤١/٥ ، لم أعثر عليه في الديوان •

أَنْتَ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مَذْكُراً لَمَّا كَانَ لِمَوْثُ مَذْكُورٍ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ قَوْلُهُ : « أَوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ » .

(فصل) قَوْلُهُ : وَمِنْ حَقِّ الْمَخْصُوصِ أَنْ يُجَانَسَ الْفَاعِلُ .

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى تَفْسِيراً ، وَإِذَا كَانَ تَفْسِيراً لَهُ وَجِبَتْ [ ١١٤ ظ ] مُطَابَقَتُهُ لَهُ ، وَهَذَا يُوَضِّحُ لَكَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّهُ لِلْجِنْسِ . ثُمَّ أوردَ إِعْتِرَاضاً عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا } (١) ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ هَهُنَا مُضْمَرٌ مُفسَّرٌ بِمَثَلًا ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ 'سَاءَ الْمَثَلُ' وَقَدْ ذَكَرَ الْقَوْمَ وَلَيْسَ هُوَ مُطَابِقاً لِلْمَثَلِ فِي الْمَعْنَى ، وَأُجَابَ عَنْهُ 'بِأَنَّهُ' عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ 'سَاءَ مَثَلًا' مِثْلَ الْقَوْمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ مُطَابِقاً وَذَلِكَ أوردَ قَوْلُهُ بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَتَقْدِيرُ الْإِعْتِرَاضِ مِثْلُ الْأَوَّلِ سِوَاهُ ، وَأُجَابَ عَنْهُ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ كَأَنَّهُ قَالَ : بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ مِثْلَ الَّذِينَ كَذَبُوا ، وَالْآخَرُ أَنَّ يَكُونُ الَّذِينَ كَذَبُوا صِفَةً لِلْقَوْمِ وَيَكُونُ الْمَخْصُوصُ مَحذُوفاً أَيْ بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الْمَكْذِبِينَ هُوَ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمَثَلِ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَ بِئْسَ وَهُوَ قَوْلُهُ : { مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ } (٢) ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ بِئْسَ الرَّجُلُ أَيْ : بِئْسَ الرَّجُلُ هُوَ بِهِذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ يَكُونُ الْمَخْصُوصُ مُطَابِقاً فَيَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى بِهِ .

(فصل) قَوْلُهُ : وَحَبَّذا مِمَّا يُنَاسِبُ هَذَا الْبَابُ .

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٧ .

(٢) سورة الجمعة الآية : ٥ .

قال الشيخ : لأنه 'إنشاء' للمدح فهو من الباب في التحقيق وإنما ذكرت على حدة لما خصت به من أحكام لفظية ، وهو إن فاعلها لا يكون إلا لفظ (ذا) بخلاف نعم وبش فإن فاعلها على ما تقدم ، وإنما خصموا (ذا) لأنه من الاسماء المهمة والغرض الإيهام فكان مناسباً للمعنى المقصود ، واختصت دون أخواتها ؛ لأنها اللفظ السابق ، لأنه 'مذكر' مفرد ، والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه على ما تقدم في ذكر علل منع الصرف ، وعدل عن ضم الفعل وإن كان جائزاً في الأصل على قول وواجباً على قول لأنه لما نقل إلى معنى الانشاء جعل على صيغة مخصوصة تنيهاً على قصد النقل عما كان عليه فيه . ومنها أن تمييزها غير واجب ذكره ، بل يجوز أن تقول : حبذا زيد ، وحبذا رجلاً زيد . ومنها أن المخصوص إذا لم يكن مفرداً مذكراً كان غير مطابق للفاعل في اللفظ كقولك : حبذا الزيدان ، فلذلك جعلت على حدة ، وأصلها حبب ، وأما مثل قولهم (١) :

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ - ٢١٥ -

فيجوز أن يكون من حُب الذي أصله 'حبب' وهو الظاهر لموافقة له في اللفظ ، ويجوز أن يكون من حُب الذي أصله 'حبب' ثم غير وهذا لما فيه من التغيير من غير حاجة ، وهذا الاسم في نحو

---

(١) البيت للاختلاف من قصيدة يمدح بها خالد بن عبد الله بن سليمان ، الديوان ص ٤ ، صدره : ( فقلت اقتتلوها عنكم بهزاجها ) ، قتل الخمرة : مزجها فأزال بذلك حديثها ، ابن يعيش ١٢٩/٧ ، شرح شواهد الشافية ١٤/٤ ، همع الهوامع ٨٩/٢ ، الخزانة ١٢٢/٤ ، لسان العرب مادة ( قتل ) ٥٥١/١١ ، الاشموني ٤٢/٣ ، العيني على الاشموني ٤٢/٣ .

إيهام الضمير في نعم ، يعني أنه مبهم غير مراد به مثل إيهام الضمير في نعم ، ثم قال : « ومن ثم فُسِّرَ بما فُسِّرَ به ، يعني : أنه مميز بكرة تبيين جنسه كما ميز الضمير في نعم بذلك ، « فتقول : حبذا رجلاً زيد » ، كما تقول : نعم رجلاً زيد » ، ثم قال : « إلا أن الظاهر فضّل على الضمير بأن استغنوا معه عن المفسر ف قيل حبذا زيد ولم يقولوا : نعم زيد » ، يعني بالظاهر لفظ ذا في قولك : حبذا بخلاف نعم ، إذا كان الفاعل مضمراً فإنه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان الفاعل ههنا لفظاً يختص به استغنى عن المفسر ، ولما لم يكن في نعم لفظ مختص احتج إلى المفسر .

قوله : ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم و ينفصل في حبذا .

قال الشيخ : هذا وجه آخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا ، يعني : أنه لو لم يفعل ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا ، يريد أنه كان يلبس في كثير من المواضع لا في كل المواضع ، وبيان موضع الالتباس أنك لو قلت : نعم السلطان ، وأنت تريد نعم رجلاً السلطان لم يعرف<sup>(١)</sup> هل السلطان فاعل أو مخصص والفاعل مضر ؟ وفي التصريح تقول : نعم رجلاً السلطان ما يتعين به الفاعل من المخصوص فهذا وشبهه يعين موضع اللبس بخلاف حبذا فإنه معلوم أن فاعله « إذا » فإذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين لذلك ولم يلبس بالفاعل أبداً والله أعلم بالصواب .

(١) في ل : ( يعلم ) ، وما أثبتناه أحسن .

## ومن أصناف الفعل فعلا التعجب

قال الشيخ : التعجب الذي يعنيه النحويون هي الالفاظ التي تدل على انشاء التعجب لا ما يدل على التعجب ، ألا ترى أنك لو قلت : تعجبت من زيد وأتبعه لم يكن من باب التعجب الذي يوجب له النحويون ، ولم يحدث استثناء بذكر الصيغة وحصرها فيما أفعله وأفعل به إذ المقصود إنما هو الصيغة ، فإذا انحصرت حصل المقصود إلا أن ذكرها باعتبار المعنى [ ١١٥ و ] أولاً هو الأولي ثم بعد ذلك ذكر ما هو شرط لها باعتبار اللفظ كما يفعل في سائر الحدود النحوية .

قوله : وهما صيغتان ما أفعله وأفعل به .

قال الشيخ : فكنتي بأفعل وأفعل عن كل ما يصح أن يبنى عليهما ، وكنتي بالضميرين في التالين عن كل ما ينسب اليه فعل التعجب .

قوله : ولا بيان إلا ما يبنى منه أفعل التفضيل .

قال الشيخ : قد تقدم ذكر ذلك بوجوهه وعمله فلا حاجة إلى اعادته .

قوله : إلا ما شذ من قولهم : ما أشهاها وما أمتعته .

قال الشيخ : فالشذوذ فيها جميعاً أنه من المفعول دون الفاعل والقياس أن يكون من الفاعل لأنه يقال شهيت الطعام ومعت الرجل فلا شذوذ فيه من هذه الجهة فلم يكن شذوذه إلا

بما ذكرناه ، وأما « ما أولاه » ، فشذوذه ' أَنَّهُ ' استعملَ من الرباعي بالهمزة من قولك : أوليته خيراً وأعطيته كذا ولا يُقالُ في هذا المعنى وكلى ولا عطا ، ولذلك قال : « للمعروف » ، ليبيّن أَنَّهُ من قولك : أوليته المعروف ، لا من قولك : ولى لَأَنَّ ذلك : بمعنى آخر ، واستغنى في أعطى بما يفهم من قولهم : ما أعطاه ، لأنَّ المضى على الاعطاء وبما تقدّم في مثله في أفضل التفضيل من قوله : « أعطاهم للدينار وللدرهم » ، وذلك إِنَّمَا يكون من الاعطاء .

قوله : وذكرَ سيبويه أَنَّهُم لا يقولون : ما أقيله استغناءً عنه بما أشدَّ قائلته <sup>(١)</sup> .

قال الشيخ : ووجه ذلك أَنَّهُ كثر وقوع هذا المعنى والتعبير عنه بما أكثرَ قائله ، فلو كان ما أقيله جارياً في كلامهم على القياس في هذا الباب لكان واقعاً في لغتهم ولمّا لم يقع في لغتهم دلّ على أَنَّهُ مُستثنى عندهم ، فهذه طريقة سيبويه في استثناء ما أقيله من الباب ، وهذا جارٍ في كلّ ما يأتي مثله .

(فصل) قوله : ومعنى ما أكرم زيداً شيء جعله كريماً الى آخره .

قال الشيخ : يريد أن ذلك أصله قبل نقله الى التعجب وإلاّ فليس معناه بعد النقل ذلك ، وهو الذي أراد بقوله بعد ذلك « إلاّ أن هذا النقل من كلّ قبل خلا ما استثنى منه » <sup>(٢)</sup> مختص باب التعجب ، يريد أن ذلك وإن كان أصله لتصحيح الاعراب

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٥١ .

(٢) خلا ما استثنى منه : ساقطة من ر .



فهو بمعنى التعجب ، ثم شبهه في أصله بقولهم : « أمرٌ أقعدُ » عن الخروج ، ؛ لأنه من باب « شرُّ أمرٍ ذا نابٍ » فالمصحح للابتداء بالنكرة (١) وهنا كونه في معنى كلامٍ هو فيه فاعلٌ فذلك احتاج أن يشبهه بأمرٍ في قولهم : « أمرٌ أقعدُ » ( عن الخروج ) ليصح الابتداء بالنكرة (٢) فكان الأولى أن يذكر بقية المذاهب في الاعراب في ما أكرم زيداً هنا ويستقضى عن الفصل الذي بعد ذلك لأنه في الحقيقة تسمية له وما ذكره هنا أحد المذاهب الثلاثة وهو مذهب سيويه ، لأن سيويه يجعل ما مبتداءً وما بعده جملةً في موضع الخبر (٣) ، وهو عين ما ذكره هنا ، ثم أعاد ذلك المعنى في الفصل الذي يليه ، وذكر معه المذهبين الآخرين وليس لفصله معنى . فإن زعم زاعم أنه تكلم هنا في المعنى وثم في الاعراب ، فليس بمستقيم لأن المقصود إنما هو الاعراب والمعنى الأصلي أمرٌ تقديري ، والاعراب مبني عليه فهو المقصود ، والآخر أنه قد ذكر بعده أفعِلَ به واستوفى عند ذكره الأصل والاعراب جميعاً ، والكلام على الجميع سواء .

قوله : « إلا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى منه » .

قال الشيخ : يريد بنا استثنى منه ما تقدم ذكره في أفعِلَ التفضيل على ذلك التفصيل . وأما قولهم : أكرم زيد فقل أصله أكرم زيد على التفصيل الذي ذكره ، ولا يكون على ذلك فيه ضمير ، لأن فاعله مذكور بعده .

(١) ( النكرة ) : ساقطة من ل

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، الكتاب ٢ / ٢٥١ .

قوله : وفي هذا الكلام ضرب من التصغير .

قال الشيخ : لما فيه من مخالفة القياس من وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا في أكرم ، ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر . ومنها زيادة الباء على الفاعل وكل ذلك خروج على القياس ثم (١) ذكر وجهين ليس فيهما ما في ذلك وإنما فيهما استعمال الهمزة للتعدي أو للتصغير ، وتقدير ذلك أن يقال إنه أمر في الأصل من أكرمه أي جعلته كريماً ، والباء مزية على المفعول فيه على هذا ضمير فاستعمل الهمزة للتعدي وهو كثير واستعمال الباء زائدة على المفعول وهو كثير واستعمل صيغة الأمر للأمر وهو القياس ، ثم نُقل على التقدير الأول فلم يلزم فيه ذلك التصغير الذي [ ١١٥ ظ ] في التقدير الأول وإنما يلزم فيه الإضمار الذي لا يتغير وليس بمستبعد ، ألا ترى أن مثل هذه الصيغة في الإنشاء للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى فلم يُغَيَّرَ عن لفظ الوحدة في قولك : نعم رجلاً ونعم رجلين ونعم رجلاً فكذلك هنا . وقد أجاب بقوله : إنه جرى مجرى المثل فلم يُغَيَّرَ عن لفظ الوحدة ، والوجه الثاني أن تجعل الهمزة لما جعلت له في الوجه الأول ، وهو على الأمر أيضاً كأن أصله أكرم أي صرّ ذا كرم ثم عُدِّي بالباء فصار الفاعل فيه مُصَيِّراً غيره صائراً ذا كرم كما تقول : قمت فنكون أنت القائم ، ثم تقول : قمت بزيد فتأتي بالباء للتعدي فيصير انداخلة هي عليه هو الفاعل لذلك قبل دخولها فصار معنى أكرم بزيد في الأصل على هذا التأويل صيرّ زيدا صائراً ذا كرم فإفاد التصغير فيه مجيء

(١) ( ثم ) : ساقطة في و ، ش ، ل ، ت ، ب ، س .

الباء للتمدي ؛ لأنَّ هذا المعنى مُستفادٌ من باء (١) التمدي ، وأمَّا كونه صائراً ذا كذا فمُستفادٌ من الصيغة التي هي أَكْرَمُ •

( فصل ) قوله : واختلفوا في ما فهمي عند سيويه الى آخره •

قال الشيخ : يريدُ في الأصل ، فقل سيويه : إنَّها « مبتدأ ما بعده خبره » (٢) ، كما تقدَّم في أول لفصل الذي قبله وهو الوجه إذ لا يلزم في غيره « وقال الاخفش هي موصولة ما بعدها » (٣) وفيه تصنف لأنَّه يحتاجُ فيه الى تقدير خبر محذوف ، ونحن نقطع باستقلاله كلاماً من غير نظر الى محذوف • وقول قوم : إنَّها استنهامٌ مبتدأ وما بعده خبر (٤) ، كأنَّ الأصل شيءٌ حسنٌ زيداً ، وليس بجيد ، لأنَّ صيغ الاستنهام لم يثبت فيها نقل الى انشاء آخر بخلاف صيغ الاخبار فإنَّها تُنقل الى الانشاءات كثيراً ، فثبت أنَّ الوجه ما صار اليه سيويه •

( فصل ) قوله : ولا يتصرف في الجملة التعجبية الى آخره •

قال الشيخ : لأنَّها جرت كالمثل والامثال لا تغيَّر ، أو لأنَّها بمجوعها تدل على انشاء التعجب فلزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم وبش طريقة واحدة لذلك • ثم قال : وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره ، نظراً الى [ ما ورد ] (٥) قولهم : « يا أحسنَ بارجلٍ

(١) في ر : ( باب ) ، وهو تحريف •

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، الكتاب ٢/٢٥١ ،

شرح الاشموني ١٧/٣ •

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ •

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ •

الاشموني ١٨/٣ •

(٥) ( ما ورد من ) : زيادة عن ل ، ب •

أَنْ يَصْدُقَ<sup>(١)</sup>، ووجهه أَنْ الظروفَ اتَّسَعَتْ فيها فُجِرَى فيها ما لم  
يجرَ في غيرها •

(فصل) قوله: ويقالُ ما كانَ أحسنَ زيداً للدلالةِ على الماضي •

قالَ الشيخُ: كأنَّهم لما قصدوا إلى التعجبِ بما مضى أتوا  
بالفعلِ الدالِّ على الزمانِ الماضي معَ فعلِ التعجبِ مُشْعِراً بذلكَ ،  
ولكَ أَنْ تقولَ: ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ ، ولكَ أَنْ تجمعَ بينهما  
فتقولَ: ما كانَ أحسنَ زيدٌ ، والأوَّلَى هي الصيغةُ الأولى إذْ لا حاجة  
إلى التكرارِ والاتبانِ بها معَ الفعلِ الذي جيءَ بهِ للمعنى المتعجبِ منه  
هو القياسُ ، لأنَّه هو المتصوِّدُ بالماضي ، « وقد حُكيَ ما أصبحَ  
أُبردها وما أمسى أدفأها » ، وادخلَ أصبحَ وأمسى ههنا في الدلالةِ  
على الوقتِ الذي حصلَ فيهِ المتعجبُ منه كادخلَ كنَ في الدلالةِ  
على الوقتِ المتعجبِ منه وإنْ اختلفتْ جهاتُ الأزمانِ •

قوله: والضميرُ للفداةِ •

قالَ الشيخُ: إنّما يعني بهِ فيما أصبحَ والأفَّ فهو في قوله:  
« ما أمسى أدفأها » للعشيةِ وإنَّما استغنى بتبيينه على ضميرِ الفداةِ  
لأنَّه يعلمُ أنَّ قوله ما أمسى أدفأها يكونُ للعشيةِ والله أعلمُ  
بالصوابِ •

---

(١) انظر ابن يعيش ٧/١٥٠ ، الاشموني ٣/٢٥ •

## ومن أصناف الفعل الثلاثي

قال صاحب الكتاب : للمجرد منه 'ثلاثة' أبنية فَعَلَ وفَعَّل وفَعَّلَ الى آخره .

قال الشيخ : لا يكون 'الثلاثي' على أكثر من ذلك ؛ لأنَّ أوله ملترم فيه الفتح وآخره لا اعتداد به في البنية لآثفه محل' التغيير فلم يبق إلاّ وسطه ولم يجيء ساكناً أصلاً ، والحركات 'ثلاث' فوجب أن لا يزيد على 'ثلاثة' أبنية فَعَلَ وفَعَّلَ وفَعَّلَ ، وأمّا الكسر في الفاء فليس باصل أيضاً فلذلك 'حكيم' على شَهِدَ إذا قيل شَهِدَ أو شَهِدَ أو شَهِدَ أنّها فروع على شَهِدَ ، ولذلك 'حكيم' على نعم وبس بذلك و'حكيم' على ليس أيضاً وسيأتي ذلك .

قوله : فكل واحد من الأولين .

قال الشيخ : يعني فَعَلَ وفَعَّلَ على وجهين متعدٍ وغير متعدٍ ، قد تقدّم معنى التعدّي ، وهو كونه 'توقّف' عقليته على متعلقٍ ، ( وغير المتعدّي ما لا توقّف عقليته على متعلق<sup>(١)</sup> ) ، وقد تقدّم مبيناً .

قوله : ومضارعه على يَفْعَلُ ويَفْعُلُ .

قال الشيخ : يعني مضارعه على اختلاف وجهيه [ ١١٦ و ] فيكون 'أربعة' أقسام يَفْعُلُ متعدٍ وغير متعدٍ فذلك مثل 'أربعة' .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

أمثلة ، فَضَرَبَهُ ' يَضْرِبُهُ ' للاول ، وَجَلَسَ ' يَجْلُسُ ' للثاني ،  
وَقَتَلَهُ ' يَقْتُلُهُ ' للثالث وَقَعَدَ ' يَقْعُدُ ' للرابع ومثالُ فَعَلَ  
والكلامُ في مضارعِ فَعَلَ في تقسيمه الى أربعة أمثلة كالكلامِ في  
مضارعِ فَعَلَ إِلَّا أَنَّ مَوْضِعَ يَفْعُلُ ' ثُمَّ يَفْعُلُ ههنا فيكونُ  
يَفْعُلُ ههنا متعدياً وغير متعدٍ وَيَفْعُلُ متعدياً وغير متعدٍ ، فمثالُ  
الاول شَرِبَهُ ' يَشْرِبُهُ ' ، ومثال الثاني قَرِحَ ' يَقْرِحُ ' ومثال الثالث  
وَمَقَهُ ' يَمَقُّهُ ' ، ومثال الرابع وَثِقَ ' يَثِقُ ' ، والثالثُ بَنَى ' يَبْنِي ' واحدٌ  
غير متعدٍ ومضارعه على بناءٍ واحدٍ وهو يَفْعُلُ وذلك لم يجبي  
إِلَّا على بنية واحدة وهو يَفْعُلُ .

قوله : وَأَمَّا فَعَلَ يَفْعُلُ فليس بأصل .

قال الشيخ : كأنهم قصدوا الى مخالفة عين الماضي للمضارع<sup>(١)</sup>  
لذلك كَانَ فَعَلَ يَفْعُلُ هو القياس ، والكسر لم يجبي لمضارعه  
إِلَّا في ألفاظٍ محصورة في الصحيح لا تريد على خمسة ويجوز فيها  
الوجهان وفي معتل الفاء أكثر من ذلك ، وأمّا يجبي مضارع فَعَلَ  
على وفق عين الماضي فكأنهم كرهوا ما رآكناه عين المعتدي في الماضي  
والمستقبل فخصوه بالضممة لذلك قوله : « ومن ثم لم يجبي إِلَّا  
مشروطاً » يعني لم يجبي مضارع فَعَلَ المفتوح العين مفتوحاً عنه إِلَّا  
أن تكون عين الفعل أو لابه أحد حروف الحلق لما بينها وبين  
الفتح من المناسبة فكأنهم أرادوا مجيئها مناسبة لحركاتها واعتدوا باللام  
وإن كانت بعدها لما يلزم من انتقال الى علو ولم يعتدوا بحرف الحلق  
إذا كان فاءً لأَنَّهُ لا يلزم منه الانتقال الى علو كما منعوا في اللفظة  
الفصيحة الامالة بالعين الواقعة في بالغ ولم يمنعوا بالعين الواقعة في  
غلاب نظراً الى ذلك .

(١) في ل : ( المضارع للماضي ) ، وهو خطأ .

قوله : 'إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ أَبِي يَأْبَى وَرَكْنِ يَرْكُنُ' .

قال الشيخ : 'أَمَّا أَبِي يَأْبَى فَكَأَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّهُمْ إِذَا فَتَحُوا انْقَلَبَتِ الْبَاءُ أَلْفًا ، وَالْألفُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ فَصَارَ الْفَتْحُ وَجْهًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ دَوْرًا وَذَلِكَ أَنَّ الْفَتْحَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَرْفِ الْحَلْقِ فَيَتَوَقَّفُ الْفَتْحُ عَلَى حَرْفِ الْحَلْقِ وَيَتَوَقَّفُ كَوْنُهُ حَرْفَ حَلْقٍ عَلَى الْفَتْحِ ، وَأَمَّا « رَكْنٌ يَرْكُنُ » فَقَدْ جُمِلَهُ شَذَاذًا وَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ يُقَالُ رَكْنٌ يَرْكُنُ ، وَرَكْنٌ يَرْكُنُ ، فَلِأُولَى عَلَى ذَلِكَ <sup>(١)</sup> أَنْ يُقَالَ هُوَ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّفْتَيْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْ مِخَالَفَةِ الْقِيَاسِ وَلِذَلِكَ حَكِمَ عَلَى فَضْلِ يَفْضُلُ أَنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّفْتَيْنِ « وَأَمَّا فَعِلٌ يَفْعُلُ نَحْوُ : فَضُلٌ يَفْضُلُ وَمِتَّ تَمَوَّتُ فَمِنْ تَدَاخُلِ اللَّفْتَيْنِ ، وَمَعْنَى تَدَاخُلِ اللَّفْتَيْنِ أَنْ يَثْبِتَ لِلْمَاضِي جِهَانِ <sup>(٢)</sup> نِزَاعَانِ ، وَالْمُضَارِعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنَاءً [وَاحِدٌ] <sup>(٣)</sup> ثُمَّ يَتَكَلَّمُ الْعَرَبِيُّ بِأَحَدِ بِنَائِي الْمَاضِي مَعَ بِنَاءِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَمِثَالُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي فَضْلٍ يَفْضُلُ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ : فَضُلٌ بِالْفَتْحِ وَفَضُلٌ بِالْكَسْرِ وَمُضَارِعُ فَضْلٍ بِالْفَتْحِ يَفْضُلُ بِالضَمِّ ، وَمُضَارِعُ فَضْلٍ بِالْكَسْرِ يَفْضُلُ بِالْفَتْحِ فَإِذَا سَمِعَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلًا يَفْضُلُ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّفْتَيْنِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ مَعْنَاهُ مِنَ الْفَضْلَةِ لَا مِنْ قَوْلِكَ : فَضْلَتُهُ إِذَا غَلَبَتْهُ فِي الْفَضْلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي رَأْيِهِ إِلَّا الْفَتْحُ وَلَيْسَ فِي مُضَارِعِهِ إِلَّا الضَّمُّ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ فَعَعَلَنِي فَعَعَلْتُهُ أَفْعَلَهُ' .

(١) ( أَنْ ) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .

(٢) ( جهتان ) : ساقطة من ب ، س ، ت ، ر .

(٣) ( واحد ) : زيادة من ر .

قوله : وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء •

قال الشيخ : يعني وللثلاثي المزيد فيه لأنَّ الرباعي سيأتي بعد ذلك وإنما كلامه في الثلاثي • وقوله : « في الزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها ، وللإلحاق وغير الإلحاق ، وقد تقدم بيان ذلك كله في الأسماء •

(فصل) قوله : وأية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق ، وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له ، فالأول على ثلاثة أوجه ملحق بدخرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى •

قال الشيخ : فهذه كلها ملحقه بدخرج لأنهم زادوا في كل واحد منها زيادة ليوافق دخرج في وزنه على الوجه الذي قدمناه في الأسماء وعلى ما سيأتي آخر هذا الفصل ، « وملحق بتدخرج ، على ما ذكره » [ ١١٦ ظ ] « وملحق » [ ١١٦ ظ ] « وملحق بتدخرج ، على ما ذكره » أيضاً • والثاني وهو الموازن على غير سبيل الإلحاق « نحو أخرج وجرب وقاتل ، فهذه الثلاثة وإن وافقت دخرج في وزنه بما زيد فيها فليست للإلحاق لما ذكرناه من أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة به له • وأما الهمزة في أفعل فموضوعة لمعان كالمتمدي وغيره وكذلك تضعف العين في مثل جرب ، وأما الالف في قاتل فموضوعة ؛ لأن يكون (١) من غيرك اليك ما كان منك إليه وهذا كله بخلاف حروف الإلحاق ، وهما وجه آخر يشعر بالإلحاق في الأول دون الثاني وهو موافقة المصدر منه لمصدر الملحق بخلاف مصادر غير الملحق ، واعتمد صاحب

(١) ( يكون ) : ساقطة من س



الكتاب على ذلك لشموله ، والتحقيق ما بدأنا به لأنه جار في الاسماء والافعال ، وما ذكره 'يتبّد' بالافعال دون الاسماء ؛ لأن الاسماء لا يمكن معرفة الملحق فيها من غيره بمصدر إذ ليس لها مصادر ، والثالث غير موازن نحو انطلق واقتدر الى آخره ، فهذه غير موازنة للرباعي بوجه من الوجوه ، وليس استخرج موازناً لأخر نجم ، لأننا لم نمن بالموازنة صورة حركات وسكنات وإنما عينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع . وقعها في الاصل الملحق به والزيادة إن كانت ثم زيادة لغير اللاحق فلا يد من مماثلة في الملحق واستخرج بالنسبة الى آخر نجم على خلاف ما ذكرناه في الاصلية ، والزيادة جميعاً ، أمّا الاصلية فهو أن الخاء وهي فاء وقت موقع النون الزائدة في الاصل وليس ذلك في مثل الملحق ، وأنّا باعتبار الزائد فهو أن النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها ولا في غيره .

(فصل) قوله : فما كان على (فعل) فهو على معانٍ لا تضبط

كثرة وسعة .

قال الشيخ : لأنه أخذ أبنتهم في الافعال فتمسروا فيه في معان كثيرة لحقه ، فقل أن تجد فعلاً من أبنتهم غيره له معنى إلا وقد استعمل فصل فيه فهذا وجه كثره معانيه ، وغيره ليس مثله في الخفة فلم تكثر معانيه ، فتمرض النحويون لذكره لحرصها وقتها وإن كان ذلك كله أمراً لغوياً في التحقيق .

قوله : وباب المطابقة مختص بفعل يفعل منه .

قال الشيخ : لما كان باب 'المغالبة' مختصاً بماضٍ مخصوصٍ ومضارعٍ مخصوصٍ فأمكن ضبطه ذكره ، وهذا أولى بقواعد النحو فإنها راجعة إلى ضوابط كلية تعرف بها تفصيل أنواعها إلا ما كان معتلاً الفاء كوعدت أو معتلاً العين أو اللام من بنات الياء كعبت ورميت فإنه لم يأت فيه الضم وإنما أتى فيه الكسر لأنهم لو بنوه على الضم في العين لأدّى إلى ما ليس من أبنية كلامهم في مثله ، ألا ترى أنهم لم يقولوا : في باب وعد وعد مضموماً ، ولا في باب باع يبيع ، ولا في باب رمى يرمو ، وإنما أتوا بذلك كله مكسوراً أو مفتوحاً في باب وعد خاصة لأجل حرف الحلق كقولهم : في وضع يضع ، وإنما لم يبنوا يفعل من باب وعد استقلاً له ، ولم يبنوا يتفعل من باب باع ورمى لما يؤدي من انقلاب الياء التي هي عين 'ولام' وأو لا لانضمام ما قبلها فيختلف حروف الكلمة ، لأنه يؤدي إلى إبدال الالف بالالف مع الغنية عنه بالبناء الآخر الذي هو أصل أيضاً فلمّا كن كذلك لم يستعملوه أيضاً في هذا الباب (١) إلا ما كان من جنس كلامهم .

قوله : وعن الكسائي أنه استثنى أيضاً ما فيه أحد حروف الحلق ، وأنه يقال فيه أفعله بالفتح .

قول الشيخ : يعني أن يكون عنه أو لاه أحد حروف الحلق دون الفاء ، وإنما أبهم لأنه قد تقدّم ما يشعر بذلك ، واستثناء الكسائي غير مستقيم (٢) لا في القل ولا في المعنى أصلاً النقل فقد نقل

(١) ( الباب ) : صاقطة من ل .

(٢) قد وافق الرضي ابن الحاجب في زده على الكسائي بقوله :  
والحق ما ذهب إليه غيره شرح الشافية ٧١/١ .

الثقات 'فَأَخَّرَنِي فَنَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ' ، وهو عين ما خالف فيه ،  
وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّ مَا فِيهِ أَحَدُ حُرُوفِ الْحَلْقِ لَمْ يَلْزَمْ فِي قِيَاسِ  
كَلَامِهِمُ الْفَتْحُ دُونَ الضَّمِّ حَتَّى لَا يَكُونَ الضَّمُّ مَخْرَجًا لَهُ عَنْ قِيَاسِ  
لَهُمْ ، بَلْ اسْتَعْمِلَ فِيهِ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ جَمِيعًا ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ :  
دَخَلَ يَدْخُلُ وَنَحَتَ يَنْحَتُ فَهُوَ مِمَّا لِبَابِ فَعَلَ الَّذِي لَيْسَ  
فِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ فِي كَوْنِهِمْ يَقُولُونَ : يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ بِالضَّمِّ  
وَالْكَسْرِ ، فَإِذَا اسْتَعْمَلُوا [ ١١٧ و ] الضَّمَّ فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلُوا أَحَدَ الْبَابَيْنِ  
الْمَذْنُونِ هُمَا قِيَاسُهُ فَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَعْمَلُوا يَفْعُلُ مِمَّا فِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ  
فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلُوا أَحَدَ الْبَابَيْنِ الَّتِي هِيَ قِيَاسُهُ فَوَضَحَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى  
أَنَّهُ لَيْسَ كَبَابٍ وَعَدَّ وَرَمَى فِي اسْتِنَاعِ يَفْعُلُ فِيهِ .

قوله : وقال سيبويه (١) : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا  
تراه لا يقولون : نازعني فنزعته استغني عنه بقلبه .

قول الشيخ : وما ذكره سيبويه في ذلك لا يخرجهُ عن أن  
يكون قياساً كما أنه لم يخرج باب التمجيد عن القياس لانتاعهم في  
ما أقيسه ، وإنما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل الخاص  
هو أنه كثر استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه مثل ذلك ،  
وإنما ورد عنهم في موضعه غلبته ، فدل ذلك على أنه في هذا  
الموضع الخاص مطروح ، وتقرير دليله أن يقال لو كان ذلك  
جائزاً لورد ولم يرد فدل على أنه غير جائز .

قوله : وفعل يكثر فيه الاعراض من العلل إلى آخره .  
قال الشيخ : لما لم يكن حصره لانتشار معانيه ذكر الكثرة  
« في العلل ، والأحزان وأضدادها » ثم مثل لكل واحد من الأقسام ،

وقد يكون (فعل) لغير ذلك كعلمَ وسمعَ ورَكِبَ وأشباه ذلك . وقوله : « يكثرُ فيه الاعراضُ من العلل والأحزان ، تيسره على أن هذه المعاني تكونُ فيه كثيراً لا على معنى أنه يكونُ فيها أكثرُ منه في غيرها فان (فعل) في غير ذلك أكثرُ منه في ذلك ولكنَّ العللَ والأحزانَ فيه أكثرُ منها في غيره فذلك قول : « يكثرُ فيه ، ولم يقلْ يكثرُ فيها وهو تيسره دقيق » .

قوله : وفعلٌ للخصال التي تكونُ في الأشياء .

قال الشيخ : ولذلك لم يأت متعدياً ، لأنَّ الخصال التي وُضع لها لم يأت شيءٌ منها متعلقاً فلذلك كان غير متعدي كحسن وقبح .

( فصل ) قوله : وتفعَّلَ يجيء مطاوع فَعَلَّلَ .

قال الشيخ : الغرض منه أن يذكر معنى فَعَلَّلَ للملحق ، لأنَّ المذكور بعد فعل في ترتيبه ؛ لأنَّ كلامه في الثلاثي ، ولكن لما كان الملحق والاصل مشتركين جميعهما وجعل الفعل لتفعَّلَ وإن كان غرضه فَعَلَّلَ لئلا يطول الكلام ومعنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدي به ، كقولك : كَسَرْتُهُ فأنكسر فتوَلَّك : أنكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدي وهو الكسر به أي بهذا الذي قام به أثر الكسر وهو الانكسار هذا الذي يعني بالمطاوع ، وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه ما هو مطاوع له ، كقولك : انكسر الاناء ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وإنما يلزم ما ذكرناه ، وهو أن يكون له فعل متعدي المطاوع أثره ثم لما تكلم على تفعَّلَ باعتبار مطاوعه لِغَعْلَل صار الفعل في الظاهر لتفعَّلَ فكمَّله

باعتباره ، « قوله : وبناء مقتضياً ، يعني تَفَعَّلَ » كَتَسَهَّوكَ  
وَتَرَهَّوكَ ، « أمّا » تَسَهَّوكَ ، فقد نُقِلَ سَهَّوكُهُ  
فَتَسَهَّوكَ أي أهلكته فهلك فهو جارٍ على المطاوعة ، وأمّا  
« تَرَهَّوكَ » فعلى ما ذكره من كونه مقتضياً غير جارٍ على مطاوع  
له ، يُقالُ تَرَهَّوكَ في مشيته إذا ماج .

( فصل ) قوله : وَتَفَعَّلَ يَجِيءُ مطاوع فَعَّلَ الى آخره .

قال الشيخ : قد تقدّم معنى المطاوعة نحو : كَسَرْتُهُ  
فَتَكَسَّرَ ، قوله « وبمعنى التكلّف ، والتكلفُ معناه أن يتعاني  
ذلك الفعل ليحصل بمعاناته والقصد ما يقصد »<sup>(١)</sup> تحصيله  
كتشجيع معناه استعمال الشجاعة ، وكلف نفسه إيّاها لتحصل ،  
وكذلك الحلم والمروءة . ثم لما كان هذا المعنى ملتبساً بتفاعل من  
حيث إن كل واحد منهما غير ثابت في الأصل لمن نسب اليه  
ففرّق بينهما بما<sup>(٢)</sup> يختلفان فيه ، وهو أن تَفَعَّلَ المقصود فيه  
ممارسة ذلك الفعل ليحصل فلذلك قال : لأنّ هذا يطلب أن  
يمير حليماً ، وأمّا تفاعل فهو أن يظهر الفعل وهو على  
خلافه لا ليحصله ، بل أنّه عليه وليس به فقد حصل  
الفرق بينهما بما ذكر . قوله : « ومنه تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ ، وإنّما  
فعله من ذلك ، لأنّه مخالف له من وجه آخر وذلك أن  
المعاني الأولى كلها يمكن أن يتمرّن عليها لتحصل بعد أن لم  
تكن ؛ لأنّ الإنسان قد يمرّن نفسه على الحلم [ ١١٧ ظ ]  
والمروءة والصبر حتّى يحصل ذلك له ولا يمكن ذلك في مثل

(١) ( ما يقصد ) : ساقطة من ت ، وفي ل : ( لمعاناته قصداً في

تحصيله ) .

(٢) في ل : ( هما ) ، وهو تحريف .

« تَقْيَسَ وَتَنَزَّرَ » ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ لَا يَكُونُ  
أَبْدًا وَإِنَّمَا أُدْخِلَ فِيهِ لِأَنَّ الْغَرَضَ اسْتَعْمَلُ ذَلِكَ لِیَحْصَلَ عِنْدَ  
النَّاسِ اسْتِقْصَادُ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ حَصُولَ ذَلِكَ  
مُعْتَقِدًا أَجْرَاهُمَا مَجْرَى وَاحِدًا فَقَدْ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا •

قوله : « وَبِمَعْنَى اسْتَنْعَلَ » الظاهر أَنَّهُ أَرَادَ بِمَعْنَى  
الاسْتَفْعَلَ أَصْلَ مَعْنَى اسْتَفْعَلَ ، وَأَصْلُ مَعْنَاهُ طَلَبُ ذَلِكَ الْفِعْلِ  
كَقَوْلِكَ : اسْتَعْلَمَ وَاسْتَعَطَى ، أَي : طَلَبَ الْعِلْمَ وَالْعَطَاءَ ، ثُمَّ  
مَثَلَ بِتَكْبِيرٍ وَتَعْظُمٍ وَتَعْجَلٍ الشَّيْءَ وَتَيَقَّنَهُ ، كَنَّهُ طَلَبُ  
الْكِبَرِ مِنْ نَفْسِهِ وَالْعِظْمَةِ كَقَوْلِهِمْ : فِي اسْتَفْعَلَ اسْتَخْرَجَهُ أَي  
لَمْ أَزَلْ أَطْلُبُ خُرُوجَهُ مِنْ نَفْسِي حَتَّى خَرَجَ ، وَأَمَّا تَعْجَلُ  
فَظَاهِرٌ ، « وَيَقْنَهُ » كَكَبَّرَ كَنَّهُ طَلَبُ الْيَقِينِ مِنْ نَفْسِهِ حَتَّى  
حَصَلَ وَلِذَلِكَ يُطْلَقُ تَيَقَّنَ فِي مَوْضِعِ عِلْمٍ ، « وَتَقْصَاهُ »  
وَتَبَيَّنَهُ ، مَثَلُ تَيَقَّنَهُ ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ مِنْ نَفْسِهِ [ بَعْدَ أَعْمَلٍ ] (١)  
وَيَجْزُو أَنْ يَكُونَ وَتَقْصَاهُ وَاسْتَقْصَاهُ بِمَعْنَى طَلَبَ غَايَتِهِ  
وَأَقْصَاهُ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيَكُونُ عَلَى الْأَصْلِ فِي مَعْنَى اسْتَفْعَلَ مِنْ  
غَيْرِ تَأْوِيلٍ •

قوله : « وَالْمَعْمَلِ بَعْدَ الْعَمَلِ فِي مَهَلَةٍ نَحْوَ تَجَرَّعَهُ » •

قال الأَمِيخُ : أَي شَرِبَهُ جُرْعَةً بَعْدَ جُرْعَةٍ ، « وَتَحَسَّاهُ » ،  
أَي حَسَّوَةً بَعْدَ حَسَّوَةٍ « وَتَمَرَّقَهُ » أَي أَخَذَ مَا عَلَيْهِ مِنْ  
اللَّحْمِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، « وَتَنَوَّقَهُ » إِذَا شَرِبَهُ فَوَاقًا بَعْدَ فَوَاقٍ •  
« وَمِنْهُ تَفْهَمَ وَتَبَصَّرَ وَتَسْمَعُ » كَأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ فَهْمُهُ شَيْئًا

(١) ( بَعْدَ الْعَمَلِ ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل •

بمعنى شيء « وبمعنى اتخذ الشيء نحو : تَدَيَّرْتُ الْمَكَانَ ، أي اتخذته داراً « وَتَوَسَّدْتُ التَّرَابَ ، أي اتخذته وسادة ، ومنه تَبَنَّا ، أي اتخذناه ابناً ، وإِنَّمَا فَصَّلَهُ ؛ لِأَنَّ اتِّخَاذَهُ ابْنًا لَا يَسِيرُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَوْجُودًا فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْحَسِّي ، كَأَنَّهُ (١) قَصَدَ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْأُمُورِ الْحَسِّيَّةِ وَالْأُمُورِ الْمُعْوِيَّةِ . قَوْلُهُ : « وَبِمَعْنَى التَّجَنُّبِ ، وَهُوَ فِي هَذَا الْبِنَاءِ كَمَعْنَى هَمْزَةِ السَّلْبِ فِي قَوْلِكَ : أُنْجِمْتُ أَكْثَابَ أَيِّ قِ أَزَلْتُ عِجْمَتَهُ كَذَلِكَ هُنَا تَحَوَّبَ ، أي أزال الحوبَ عَنْ نَفْسِهِ (٢) .

(فعل) قوله : وَتَفَاعَلَ لِمَا يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ إِلَى آخِرِهِ .

قَوْلُ التَّمْخِجِ : تَفَاعَلَ فَرَعَ فَاعَلَ الَّذِي يَكُونُ لِاثْنَيْنِ فَسَاعَدًا مَعْنَاهُ نِسْبَةُ الْفَعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ مُتَعَلِّقًا بِمَنْ شَارَكَهُ فِيهِ نَحْنُ ذَلِكَ النَحْوِ فَلِذَلِكَ كَانَ بِنَاؤُهُ يَقْتَضِي التَّعْدِي ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَعْلُ مُتَعَدِّيًا ؛ لِأَنَّ الشَّارَكَ يَكُونُ هُوَ الْمَفْعُولُ فَهُوَ بِمِثَابَةِ هَمْزَةِ التَّعْدِي وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ سَاقَهُ بَعْضُهُمْ فِي أَسْبَابِ التَّعْدِي وَجَعَلَهُ مَعَ الْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ ، وَحَرَفِ الْجَرِّ وَلَمْ يَعِدَّهُ أَكْثَرُ ، أَمَّا لِأَنَّهُ مُثَلَّ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ تِلْكَ بِمَعْنَى التَّمْخِجِ وَإِمَّا لِأَنَّ هَذَا قَدْ بُنِيَ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرٍ مِمَّا كُنْ مُتَعَدِّيًا إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : ضَارِبَتُهُ وَذَلِكَ فِي كُلِّ فَعْلٍ كُنْ مَفْعُولُهُ الْأَصْلِيُّ هُوَ الَّذِي اشْتَرَكَ مَعَهُ فِي مَعْنَى فَاعَلَ فَمَارَ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ الْأَصْلِيُّ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ هَذَا الْبِنَاءُ فَلَمَّا اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهُمَا لَمْ يَزِدْ مَفْعُولًا آخَرَ ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَاءَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ غَيْرُ زَائِدٍ مَفْعُولًا لِأَجْلِ هَذَا الْبِنَاءِ فَأُسْقِطَ مِنْ بَابِ أَسْبَابِ

(١) فِي وَ : ( لِأَنَّهُ ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَحْسَنَ .

(٢) فِي ل : ( تَحَجَّرَجَ ) أَي أزال الحرجَ عَنْ نَفْسِهِ .

التعدي لذلك وَتَفَاعَلْتُ<sup>(١)</sup> مثله في المعنى وإنما نقص عنه مفعول من حيث إن وضعه الى المشتركين فيه من جهة واحدة ، فوجب أن يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلاً له فوجب نقصه عنه مفعولاً فلذلك تقول : جاذبت زيداً الثوب ، فاذا عَبَرْتُ بِتَفَاعَلٍ قلت : تجاذبنا الثوب فيصير الفاعل والمفعول اللذان في فاعل فاعلاً لِتَفَاعَلٍ وسره ما ذكرناه من أن وضع الاول على معنى نسبه الى فاعل مع تعلقه بغيره في أنه فَعَلَ مثل ذلك ، ووضع الثاني نسبه الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له فإذ ذلك جاء الاول زائداً على الثاني بمفعول أبداً فهذا معنى قوله : ولا يخلو من أن يكون من فاعل الى آخره .

قوله : ويجيء ليريك الفاعل أنه في حال ليس فيها الى آخره .

قال الشيخ : وهذا معنى ثانٍ لِتَفَاعَلٍ وهو كثير وحاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بأنه على المعنى المشتق منه تَفَاعَلٍ وهو في الحقيقة على غيرها ، فاذا قلت تَجَاهَلُ زيداً فمعناه أنه على حال الجهل في الصورة وليس عليها في الحقيقة ووضع<sup>(٢)</sup> لفظ الكتاب . « ويجيء ليريك الفاعل » بالرفع في الناعل ، وفي بعض النسخ « ليريك الفاعل » بالنصب وكلاهما ضعيف ، أمّا الرفع فلائنه يلزم منه أن يكون اللفظ جاء ليري غير الفاعل أن

(٢) في ب : ( تفاعل ) ، وهو تحريف .

(١) في ل : ( أيضاً لأنه يصير المعنى ويجيء تفاعل ليعلم اللفظ على حال ليس فيها وهو مجاز بعيد ومع ذلك ) . وهذا الكلام لا يتفق وكلام الشيخ .



الفاعل جاء على حال ليس فيها كقولك : للمخاطب تجاهلت  
وتعانيت ، فأنه لا يصلح [ ١١٨ و ] ههنا أن يقال جيء باللفظ  
ليُرى الفاعل أنه في حال ليس فيها ، فإن الفاعل ههنا قد يكون  
غير قاصد الى إرادة ذلك بل قاصداً الى أن لا يطلع عليه أحد ،  
وأما النصب فضعيف على خلاف ما يعبر به عن معاني الالفاظ ،  
وهو غيره <sup>(١)</sup> والوجه أن يكون وليس فيها بالواو ليكون من كلام  
المخبر بمعنى لا صفة لحال ، فيلزم دخولها في حكم إرادة الفاعل  
فيجيء التناقض ويكون المعنى حيثئذ ، ويجيء لمعنى إرادة الفاعل  
أنه في حال ، ثم قال : المفسر « وليس فيها » أي وتلك الحال في  
الحقيقة متفية عنه لأن الفاعل يرى أنه في حال متفية فيستقيم  
المعنى ، لأنه لا ينفك معناه عن أن الفاعل أرى من نفسه ذلك وأنه  
في الحقيقة ليس كذلك ، وإنما جاء الخلل من مجيء ( ليس )  
فيها صفة لحال ، فاذا جعلت بالواو خرجت عن ذلك فاستقام .

قوله : وبمنزلة فعلت الى آخره .

قال الشيخ : لأن المعنى أن ذلك حصل لفاعله كقولك : قام  
وقعد ولا يلزم أن يكون للصيغة التي بمعنى فعلت وهي على  
غير صيغة فعلت .

قوله : ومطأوع فاعل الى آخره .

(١) في ل : ( فان قلت فاحمله على الرفع واجعل معنى قوله :  
ليريك أي معنى أنه الفاعل أنه على حال ليس فيها فيكون  
كقولك : يجيء هذا اللفظ لمطأوعته فاعلت ويندفع السؤال فانه  
لازم ان يكون الفاعل هو الذي يرى ألا ترى انك اذا قلت :  
للمخاطب تجاهلت فهو بمعنى أن الفاعل رأى من نفسه ذلك ،  
فالجواب عن ذلك كانه هو الذي قصد وانما )

قال الشيخ : وقد تقدّم معنى المطاوعة في فصل تَفَعَّلَ ،  
لَفَعَّلَ ، وهذا مثله لَفَاعَلَ فلا حاجة الى اعادته •

(فصل) قوله : وأَفْعَلَ للتعدية في الأكثر نحو : أَجْلَسْتَهُ  
وَأَمَكَّنْتَهُ الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدّم معنى التعدية وهو أَنْ يُجْعَلَ الفعل  
لفاعل مُصَيَّرٍ لمن كَانَ فاعله له قبل التعدية منسوباً اليه وذلك  
الفعل ، فذلك يصير غير المتعدي متعدياً ، والمتعدي الى واحد يتعدى  
الى اثنين > وللمعدي <<sup>(١)</sup> الى اثنين يتعدى الى ثلاثة كقولك :  
أَخْرَجْتَهُ وَأَشْمَمْتَهُ الطيب ، وَأَعْلَمْتُ زيدا عمراً مثلاً •  
ويكون أَفْعَلَ أيضاً « للتعريض للشيء وَأَنْ يُجْعَلَ بسبب  
منه » يعني تعريضاً للاسم المشتق هو منه كقولك : أَفْتَلْتَهُ اذا  
عَرَضْتَهُ للمقتل ، وَأَبَعْتَهُ اذا عَرَضْتَهُ للبيع وهو قليل  
« ومنه أَقْبَرْتَهُ » يعني ومن أَفْعَلَ الذي للتعريض ، وإدائه نوعه ،  
لأنَّ الاول تعريض لفعل منسوب اليه يتعلق بالمفعول من بيع  
وقتل ، والثاني تعريض لما ليس كذلك ، ألا ترى أَنَّ جعله ذا  
قبر ليس مثل جعله معروضاً للبيع والقتل ، لأنَّ القبر ليس فصلاً  
له يتعلق بالمفعول فأراد أَنْ يُبَيَّنَّ أَنَّ البابين سواء في أَنَّهُ تعريض  
للشيء سواء كان ذلك الشيء فعلاً لفاعل الفعل علي الصفة المذكورة  
أو غير ذلك ، « ولضرورة الشيء ذا كذا » أي لضرورة منسوبة اليه  
المعنى المشتق هو منه على وجه ما « كَأَغْدَ البعير أي صار ذا غدة  
وَأَجْرَبَ أي صار ذا جرب » وكان ينبغي أَنْ يفصل بين أَغْدَ وبين  
أَجْرَبَ وَأَنْحَزَ وأحال ، لأنَّ أَغْدَ معناه أَنَّهُ صار منسوباً اليه

(١) ( وامتعدي ) : زيادة للسياق بدليل ما سبق •

ما اشتقَّ منه على جهة قيامه به وهذا على جهة قيامه بما له منه ألام ، يعني أَفْعَلَ الصيرورة ، وإنَّما فصلَّه 'لأنَّه' مخصوصٌ بما كان الاعمَلُ آتياً بذلك الشيء المشتقَّ هو منه إذْ معنى ألام آتى بما يُلام عليه فهو مشاركٌ له فيما ذكرناه ، إلاَّ أنَّ الفاعلَ ههنا آتٍ به وليس الاولُ كذلك ، وكان ينبغي أنْ يفصلَ بين ألام وأرابَ وبين أَصْرَمَ وأجزَّ ؛ لأنَّ هذا ليس مثله في أنَّه آتٍ بذلك المعنى وبين الاولِ أيضاً ، لأنَّه ليس مثله في المعنى قد حصل ، وإنَّما المعنى قاربَ وقت حصوله فنزَّلتْ مقاربتَه له منزلةَ حصوله ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : أَصْرَمَ النخلُ وأجزَّ الزرعُ وهو لم يُصْرَمْ ولم يُجزَّ بخلافِ ما تدم فأنَّه على معنى حصول ذلك الشيء ودخوله في الوجود ، « ومنه » يعني أَفْعَلَ الصيرورة « أبشَرَ وأفطَرَ » أي صارَ ذا فطرٍ وذا بشرٍ ، وإنَّما فصلَّه 'لأنَّه' مطاوعٌ ، فأفطَرَ وأبشَرَ مطاوعٌ<sup>(١)</sup> ، فعَمَلٌ ، قالوا : بَشَّرْتُهُ فَأَبشَرَ وفطَرْتُهُ فَأَفطَرَ ، وأفشَعَ مطاوعٌ قَشَعَ ، يُقالُ : قَشَعَ الرِّيحُ السحابَ<sup>(٢)</sup> ، فَنَقَشَعَ ، وأَمَّا أَلَبَّ<sup>(٣)</sup> ، فليس لدخوله مع ما توسطَ ، معنى ؛ لأنَّ أَلَبَّ بالمكن أقامَ به وليس مطاوعاً لشيءٍ ، وأظُنُّهُ أَكَبَّ ففُصِحَّتْ ، لأنَّه يُقالُ : كَبَبْتُهُ فَأَكَبَّ وأنكَبَّ كما يُقالُ : قَشَعَتِ الرِّيحُ السحابَ فَأَقَشَعَ وأنْقَشَعَ فيستقيم حيثُ ، « وأوجود الشيء على صفة معناه » لوجود مفعول الفعل على النصفة المشتقَّ الفعل منها كنولك : أحمَدْتُ الرجلَ أي وجدته

(١) فأفطَرَ وأبشَرَ مطاوعٌ : ساقطة من ل

(٢) يُقالُ : قَشَعَ الرِّيحُ السحابَ : ساقطة من ر

(٣) في المفصل وابن يعيش وردت هذه الكلمة (أكَبَّ) وليس أَلَبَّ ، وقد أشار الشارح بأنها مصحفة من أكَبَّ وهو الصحيح . المفصل ص ١٥١ ، ابن يعيش ٧/٢٥٩ .

موصوفاً بالحمد<sup>(١)</sup> ومنه ما ذكره في الحكاية « وللسلب » يعني  
وللسلب المعنى المشتق أفعل منه عمن تعلق به الفعل كقولك :  
« أعجبت الكتاب » أي أزلت العجمة « وأشكيت » أي أزلت  
شكايته [ ١١٨ ظ ] ، وقد يجيء ذلك سلباً عمن نسب إليه الفعل ،  
وذلك إذا لم يكن الفعل متعدياً كقولهم أقسط أي أزال عنه  
القسط ، وهو الجور ولذلك كان معنى أقسط عدل ، وقسط جار  
فهو من هذا الباب فكان ينبغي أن يقول : ومنه أقسط ، « ويجيء  
بمعنى فعلت » وهو واضح فإنه مثل بما جاء فيه فعل .

#### ( فصل ) قوله ' وفعل ' يؤاخي أفعل في التعدية .

قول الشيخ : وقد تقدم معنى التعدية ، « ومنها خطأته » ،  
وإنما فعل قوله : « خطأته » إلى آخره ، ؛ لأنه مخالف في أنه  
لم يصير في الحقيقة فعلاً للفعل المشتق هو منه وإنما جعله  
منسوباً إلى ذلك الفعل ، ألا ترى أن معنى خطأته قلت : له  
أخطأت أو نسبته إلى الخطأ ، وكذلك « فسقته » أي قلت ، له  
يا فاسق أو نسبته إلى الفسق ، وإن المعنى صيرته فاسقاً أي فعلاً  
لفعل الفسق كما في قولك : غرمته وفرحته وكذلك  
« جدعته » أي قلت : له جدعاً ، « وعقرته » أي قلت : له  
عقراً . وقوله : « وفي السلب » أي يؤاخي أفعل فيه وقد تقدم معنى  
السلب . وقوله : « فزعته » أي أزلت الفرع عنه وكذلك  
البواقي على ما ذكر . وقوله : « وفي كونه بمعنى فعل » يعني أن  
فعل يؤاخي أفعل في كونه بمعنى فعل « كقولك : زلته  
زيلة وميزته وميزته » وهما بمعنى واحد كما كان قلت  
وأقلت بمعنى واحد .

(١) في و ، ت ، ش ، ( محموداً ) وما اثبتناه يتفق مع السياق  
والمعنى .

قوله : ومجيئه' للتكثير هو الغالب عليه .

قال الشيخ : يضي أن ذلك هو أصله' والأكثر' في استعمالهم فكان الأولى تقديمه' ولكنه' قدّم غيره' لمواخاته لأفعل' ، وقد جاء عتيبه' وشرطه' التكثير' في الفعل أو في الفاعل أو في المفعول ، فمثال' الأول' « جَوَّلَ وَطَوَّفَ » ، ومثال' الثاني مَوَّتَتِ الأبل' ، ومثال' الثالث غَلَقَتِ الأبوابَ فإن' فقدَ ذلك لم يتسع' استعماله' فلذلك كان قولك : مَوَّتَتِ الشاةُ خطأً لانتفاء جميع' ذلك ؛ لأنّ هذا الفعل لا يستقيم' تكثيره' بالنسبة إلى الشاةِ إذ لا يستقيم' تكثيرها وهي واحدة' ، وليس ثمّ مفعول' فيكون' التكثير' له فلذلك قال : في هذه المسألة ، « ولا يُقال' للواحد » بخلاف قولك : قَطَعْتُ الثوبَ فإنّ ذلك سائغ' وإنّ كان الفاعل' واحداً ، وظاهر' كلامه يومهم أنّ هذا البناء لا يُقال' للواحد' ولكنه' أطلقه' لتقدّم' قوله : « وهو يُجَوَّلُ وَيُطَوَّفُ » أي يكثر' الجولان [ والطواف ]<sup>(١)</sup> ، فعلم أنّ التكثير قد يكون' في الفعل نفسه وقد يكون' في الفاعل ، فقوله : « ولا يُقال' للواحد » لم يرِدْ به إلاّ ما لم يستقم' فيه تكثير' الفعل وإنّما يكون' التكثير' في الفاعل هو المصحح' .

( فصل ) قوله : وفاعل' لأنّ يكون' من غيرك اليك ما كان منك إليه .

قال الشيخ : أرادَ لأنّ يكونَ من غيرِ الفاعلِ إلى الفاعلِ ما كان من الفاعلِ إليه فتدّرّ الفاعلُ مخاطباً وكان الأولى أن يقول : إنّ يكونَ منك إلى غيرك ما كان منه اليك فإنّه المفهوم' أولاً من

(١) ( الطواف ) : زيادة عن و ، ش .

قولك : خاضعتُ زيداً ، ألا ترى أَنَّكَ مُسْنِدٌ الى نفسك أولاً  
 الخصامُ وتوقعهُ على زيدٍ ، فكانَ الأولى من التعريضِ أولاً للمفعولِ  
 دونَ الفاعلِ ، ألا ترى أَنَّ معنى فاعلِ نسبةِ الفعلِ الى الفاعلِ واقعاً  
 على من يشاركهُ في أصلِ الفعلِ المشتقِّ هو منه وقد تقدّمَ تحقيقُ  
 ذلكَ في فيعلٍ تَفَاعَلَ .

قوله : فاذا كنتَ الغالبَ قلتَ فَعَالَنِي ففعلتُهُ .

قال النسخ : وقد تقدّمَ ذكرُ فعلتَ في المغالبةِ وتفصيلُ  
 مضارعه ، ، ويجيءُ مجيءَ فعلتُ ، يعني أَنَّهُ يأتي بمعنى نسبةِ فعلٍ  
 الى فاعلٍ لا غيرَ كما يأتي فعلٌ كقولك : سافرتُ ، بمعنى نسبةِ  
 السفرِ الى المسافرِ وليس ثمَّ فعلٌ ثلاثي من لفظِ سافرتُ بمعنى  
 فيمثلُ به كما في شغلتهُ وأشغلتُهُ وميزتُهُ وميزتُهُ ولذلكَ يجيءُ  
 فيه بضمِّ اللبسِ على القاصرِ ، ، وبمعنى أَفَعَلْتُ كقولك : ( عافاك  
 اللهُ ، يعني بمعنى أَفَعَلْتُ في التعديةِ ، لأنَّ معنى أَجَلَسْتُهُ صيرتُهُ  
 ذا جلوسٍ ، ومعنى (١) عافاك اللهُ أي صبرَكَ ذا عافيةٍ فُسبَّهَ به في  
 ذلكَ وخصَّ أَفَعَلَ وإنَّ كانَ فَعَلَ قد يأتي لذلكَ لكثرةِ أَفَعَلَ  
 فيه ، ولو كانَ له عافاك فعلٌ ثلاثي من معناه لازمٌ وعافاك بتعدُّ له  
 لأُتِّصَحَّ أمرُ التعديةِ [ فيه ] (٢) مثلُ بَعَدَ وباعدتُهُ فكانَ تمثيلُهُ  
 بباعدتُهُ أولى لأنَّهُ حينئذٍ مثلُ جَلَسَ وأَجَلَسْتُهُ ولكنَّهُ جاءَ  
 ملتبساً لأنَّهُ موضوعٌ في أصلهِ لما ذكرناه ، ولا يُقالُ عفا زيدٌ  
 بمعنى قامتْ به عافيةٌ وعافيتُهُ بمعنى صيرتُهُ قائمةً به العافيةُ  
 كما في بَعُدَ وباعدتُهُ ولكنَّهُ واضحٌ بما ذكرناه وكذلكَ طارقتُ

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) ( فيه ) : زيادة عن ل .

التعليل ، أي صَيَّرْتَهُ ذَا طِرَاقٍ وَهَرِيرَةٍ عَلَى نَحْوِ مَا قَرَّرَ فِي عَافَاكَ [ ١١٩ ] وَاللَّهُ وَاشْكَاكَ كَأَشْكَلِهِ ، « وَبِمَعْنَى فَعَلْتُ » ، يَضَعِي التَّكْثِيرَ لِأَنَّهُ هُوَ بَابُ فَعَلْتُ أَكْثَرُ وَهُوَ وَاضِحٌ فِي ضَاعَفْتُ وَنَاعَمْتُ لِأَنَّ فِي مَعْنَاهُ ضَعَفْتُ وَنَعَمْتُ فَيُتَضَحُّ الْأَمْرُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ .

( فصل ) قَوْلُهُ : أَنْفَعَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوَعٌ فَعَلَ .

قَوْلَ الشَّيْخِ : وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهَا وَقَدْ اخْتَصَّ بِنَاءُ الْفِعْلِ بِهَا وَلَكِنَّهُ فِي الْأَكْثَرِ يَكُونُ الْمُطَاوَعُ عَلَى فَعَلَ كَقَوْلِكَ : كَسَّرْتَهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ مُطَاوَعًا لِغَيْرِهِ قَلِيلًا ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ عِلَاجٌ وَتَثِيرٌ ، يَضِي أَنَّهُمْ خَصُّوا هَذَا الْبِنَاءَ بِالْمَعْنَى الْوَاضِحَةِ لِلْحَسَنِ دُونَ الْمَعْنَى الْمَجْرُودَةِ عَنْهُ مُخْتَصَّةً بِالْمَعْنَى خَاصَّةً دُونَهُ كَأَنَّهُمْ لَمَّا خَصُّوهُ بِالْمُطَاوَعَةِ التَّزَمُوا أَنْ تَكُونَ جَلِيَّةً وَاضِحَةً فَذَلِكَ لَا يَقُولُ : عَلِمْتُهُ فَأَنْعَلِمَ وَلَا عَرَفْتُهُ فَأَنْعَرَفَ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ ، وَلِذَلِكَ كَانَ قَوْلُهُمْ : انْعَدَمَ لَيْسَ بِجِدٍّ وَقَانُوا قَوْلُهُ فَتَنَالُ لِأَنَّ الْقَوْلَ مَعَاجِزٌ بِتَحْرِيكِ اللَّسَانِ وَالشَّقَتَيْنِ وَاجْرَاجِ الصَّوْتِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَحْسُوسِ لِلْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبِ ، فَإِنْ أُطْلِقَ قَوْلُهُ فَأَنْقَلَّ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَفْهُومِ مِنَ الْقَوْلِ وَذَلِكَ لَيْسَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ إِلَى الْفَاعِلِ مُحَقَّقَةً أَوْ مُقَدَّرَةً كَانَتْ فِي الْإِمْتِنَاعِ نَظِيرُ انْعَدَمَ .

( فصل ) قَوْلُهُ : وَافْتَعَلَ يُشَارِكُ اتْفَعَلَ فِي الْمُطَاوَعَةِ كَقَوْلِكَ : غَمَمْتُهُ فَأَغْتَمَّ .

قَالَ الشَّيْخُ : إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ لِغَيْرِ الْمُطَاوَعَةِ بِخِلَافِ اتْفَعَلَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوَعًا وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ . « وَبِمَعْنَى تَفَاعَلَ ، يَعْنِي أَصْلُ مَعْنَى تَفَاعَلَ وَهُوَ لِمَوْضُوعٍ لِمُعْتَدِّينَ

مشتريين في أصل الفعل المشتق هو منه 'كقولك : تضاربوا وتخاصموا  
كما تقدم فجاء أفتعل أيضاً كذلك قليلاً كقولك : « اخصموا »  
بمعنى تخاصموا ، « واجتورا » بمعنى تجاوروا . وبمعنى  
الأنخاذ ، « وقد تقدم معنى الانخاذ ، وإنه بمعنى جعل الفاعل  
ما اشتق منه الفعل له ، كقولك : توسدت التراب أي جعلت التراب  
وسادة ، وقد استعملت أفتعل كذلك كقولك : « أذبح إذا  
اتخذ ذبيحة » ، وكذلك « أطبخ وانشوى » وفصل بينهما ؛ لأن  
لهذا مطاوعاً في المعنى ، كقولهم : وزنت له فاترن ، وكت له كأكثال  
يُقال كال البائع فأكثال المشتري أي أخذه مكبلاً وأخذه موزوناً  
كما فصل ، قوله : أبشر وأفطر وأقشع عما قبله لذلك لينبه  
على أن منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك ، « وبمنزلة فعل »  
كقولهم : « خطف وأختطف » ، وليس يعني فعل بفتح العين  
وإنما أراد فعل الذي لا زيادة فيه ، ولذلك يُقال فعل على  
ثلاثة أضرب : بفتح العين وكسرها وضمها وهو واضح ؛ لأنه  
جاء أفتعل فيما جاء فيه فعل على ما تقدم ، وأنه أوضح مما  
يأتي بمعنى فعل وليس منه فعل « وللزيادة على معناه » ، يعني على  
معنى فعل كأنه من باب التكرير في ذلك الفعل كما جاء فعل  
للتكرير .

قوله : قال سيويه أمّا كسبت فإنه يقول أصبت ، وأمّا  
إكسبت فهو التصرف والطلب (١) .

قال الشيخ : يريد أن معنى كسبت حصول الكسب على أي  
وجه كان ، ومعنى اكسبت تكثر لمعنى أصل الكسب ومن ذلك  
قوله تعالى : { لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت } (٢) ، وفيه

(١) الكتاب ٢/ ٢٤١ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ .



تبيينه على لطف الله تعالى بخلقه ورحمته لهم ، فأنبت لهم ثواب  
الفعل على أي صفة كان ، ولم ينبت عليهم عذاب الفعل إلا على  
وجه مبالغة واعتمال فيه .

### ( فصل ) قوله : « استَفْعَلَ لطلب الفعل » .

قال الشيخ : ومعناه ' نسبة الفعل الى فاعله لارادته تحصيل  
الفعل المشتق هو منه ' كما ذكر في الامثلة ، ثم قال : « ومر  
مستعجلاً » ، كالانقراض على الباب ، ويُنَّ أَنْ معناه ' أنه ' طالب  
ذلك من نفسه ، فصار جارياً على قياس الباب بهذا التأويل ، ومنه  
استخرجته ' ، يعني استَفْعَلَ الذي هو لطلب الفعل ، وإنما  
فصله ' لأنه ' استعمل بمعنى أخرجه ' ، لأن الطالب للشيء قد  
يحصله فيصير بمثابة الفعل المتعدي فلما أطلق « استخرجته »  
على الطالب المحصل للخروج صار بمعنى أخرجه ' إلا أن في  
استخرجته ' معنى الطلب <sup>(١)</sup> فنبه على أنه ' منه ' وإن وافق أخرجه  
في معنى الحصول . « لتجول » عن معناه يعني وانسبته الفعل الى  
فاعل لاثبات صفات الأمر المشتق هو منه بعد أن لم يكن كذلك  
كقولهم : « استيسست الشاة » أي صارت صفاتها كصفات التيس ،  
« استنوق الجمل » أي [ ١١٩ ظ ] صارت صفته صفة الناقة  
وكذلك « استنسر البغاث » أي صارت صفته صفة النسر ،  
« وللإصابة على صفة » وقد تقدم ذلك في باب أفعل ، ومنه  
قولهم : « استعظمتته » أي وجدته كذلك كما تقول : أحمدته  
أي وجدته محموداً « وبمنزلة فَمَل » كقولهم : قر واستقر  
وهو واضح .

(١) ( فنبه ) : ساقطة من ر ، ش .

( فصل ) قوله : ' وَأَقْمَوْا عَلَ بَنَاءُ مَبَالِغَةٍ وَتَوَكَّدِ ' .  
 قال الشيخ : لما في أصل فَعَّلَ في تكثير ما اشتق منه  
 ولذلك كان ' أَعْمَسُو شَبَتِ الْأَرْضُ ' مبالغة في كثرة العشب ،  
 وكذلك ' أَخْشَسُو شَنَ وَأَحْمَلُو كَى ' وبذلك فسره الخليل على  
 ما ذكر (١) .

### ومن أصناف الفعل الترباعي

قال صاحب الكتاب : للمجرد منه ' بناء واحد ' وهو فَعَّلَلْ  
 وللمزيد فيه بناءان ' أَفْعَلَّلَلْ وَأَفْعَلَّلَ ' .

قال الشيخ : ذكر للمزيد فيه بناءين ' وأسقط الثالث وهو  
 أكثر ' من البناءين اللذين ذكرهما وهو تَفَعَّلَلْ كنولك : تَدَحَّرَجْ  
 وهو وهم منه ' وقد ذكر تَفَعَّلَلْ في تقاسيم الابنية المقدمة إلا أنه  
 باعتبار زيادة التاء واللام جميعاً وتَدَحَّرَجْ ليس من ذلك لأن  
 لاميته أصليتان وإن افتقا في أنهما يوزنان جميعاً بتفعَّلَلْ  
 وأفْعَلَّلَلْ كقَشَمَرَّ لا يأتي إلا مضاعفاً بلاميه الأخيرتين كقَشَمَعَرَّ  
 وأطمأن ولذلك يقول بعضهم : أفْعَلَّلَلْ نظراً إلى ما يسمي إليه بعد  
 ادغام ، ومنهم من يقول : أفْعَلْ نظراً إلى ما هو أصله قبل الادغام  
 وهذا أولى ؛ لأنه لو جاء منه ' مَعَلْ ' اللام لوجب أن يكون غير  
 مدغم لوجب إعلال الثاني كما في قولهم : إَحْوَاوِي في بابِ أَفْعَالِ  
 وهو باب لا يجيء إلا مضاعفاً فلما جاء في المَعَلْ لم يكن ادغامه  
 لقوات المماثلة بالإعلال وكذلك ارْعَوَى في بابِ أَفْعَلْ فظهر أن  
 الوجه أن يُقال أَفْعَلَّلَلْ لا أَفْعَلَّلَ .

(١) قال الخليل : ( كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ) الكتاب  
 ٢٤١/٢ .

(فصل) قوله: وكلا بنائي المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي  
نظير أنفَعَلَ وأفَعَلَ وأفَعَلَ .

قُلَ السَّيْخُ : يعني أَنَّهُمْ لَمَّا خَصَّوْا مِنَ الثَّلَاثِي مَا زَادُوا فِيهِ أَلْفًا  
وَنُونًا الَّتِي هِيَ <sup>(١)</sup> غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ ( خَصَّوْا مَا زَادُوا فِيهِ أَلْفًا وَنُونًا مِنْ  
الرَّبَاعِي بِمِثْلِ ذَلِكَ فَكَمَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا <sup>(٢)</sup> أَنْفَعَلَ فِي الثَّلَاثِي غَيْرَ  
مُتَعَدٍّ <sup>(٣)</sup> ) لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَكَذَلِكَ أُحِرَّ نَجَمٌ فِي الرَّبَاعِي ، قَالَ  
سَيُويهِ : زَادُوا أَلْفًا وَنُونًا فِي هَذَا كَمَا زَادُوهُمَا فِي الثَّلَاثِي وَكَذَلِكَ لَمَّا  
خَصَّوْا بَابَ أَفَعَلَ فِي الثَّلَاثِي وَهُوَ مُزِيدٌ فِيهِ هَمْزَةٌ وَصَلٍ قَبْلَ  
الْفَاءِ مُضَاعَفًا لَامَهُ سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا فَلِذَلِكَ جَعَلُوا مِثْلَهُ فِي الرَّبَاعِي ؛ لِأَنَّ  
أَقْسَمَرَ زِيدَتْ فِيهِ هَمْزَةٌ . وَهُوَ مُضَاعَفٌ اللَّامِ سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا  
فَنَسَبَهُوهُ بِهِ كَمَا شَبَّهُوا أَفَلَلَ بِأَنْفَعَلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

(١) ( غير ) : ساقطة من ر .

(٢) في ل : ( فعلوا ) ، وفي ب ، ت : ( خصَّوْا ) ، وما اثبتناه  
أفضل .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

قال صاحب الكتاب : الحرف ما دلَّ على معنى في غيره .  
الى آخره .

قال الشيخ : رضي الله عنه : معنى قولهم : « في غيره » أي أن  
المعنى الذي دلَّ عليه الحرف يتعلق بمتعلق لا بدَّ من ذكره من حيث  
الوضع بخلاف الاسم والفعل لأنَّهما يدلان على المعنى من غير أن  
يتوقف معناها على متعلق من حيث الوضع [ و ] (١) بيان ذلك إنَّ  
( من ) في قولك : سرت من البصرة ، ومعناه أن ابتداء سيري  
من البصرة فلم يكن بدَّ من ذكر المتعلق الذي هو البصرة بخلاف  
ما لو قلت : ابتداء سيري حسن فأنَّ يصح من غير أن تذكر  
متعلقه فهذا معنى قولهم : في نفسه في الاسم والفعل ، وقد ورد نلبي  
قول النحويين الحرف لا يُخبر عنه ولا يُخبر به أنَّهُ قد أُخبر  
بقولكم : لا يُخبر فأنَّهُ أُخبر عنه وهذا بعينه يُورد على الفعل ،  
إذا قيل لا يُخبر عنه ويُخبر به ، فإنَّ ذلك خبر عنه . وجوابه  
أنَّ المحكوم بكونه لا يُخبر به ولا يُخبر عنه إنما هو ألفاظ  
الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها . فأما قوله « الحرف »  
فليس من ذلك وكذلك قولهم : من حرف جر فأنَّهُ قد أُخبر عن  
الحرف ، ولولا أنَّه خبر عن الحرف لم يصدق قولنا : حرف

---

(١) ( و ) : زيادة عن ل .

جرٍ ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم : فان هذا لم يُخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وإنما أُخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم ، ألا ترى أنك تقول : من مبتدأ وحرف خبر المبتدأ ولا يقع مبتدأ إلا الأسماء ، فان قيل كيف يصح أن يكون اسماً وقد أُخبر عنه بأنه حرف ؟ وهل هذا [ ١٢٠ و ] إلا تناقض ؟ فالجواب أن الوجه الذي كان به اسماً غير الوجه الذي أُخبر عنه بأنه حرف ، ألا ترى أنك تقول : في « من » ، وشبهها هذه الكلمة ولا يملك ذو عقل أن يقول : هذه اسم ومع هذا فقد أُخبرت عنه بأنه حرف لأن لفظ الكلمة صالح لإطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعاً ، فإذا قلت : هذه الكلمة حرف وأنت تعني « من » ، حرف [ جر ] (١) لأنك لم تقصد إلا نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه يجاب به عن الفعل فإنهم لم ينعوا بقولهم : لا يُخبر عنه إلا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك : ضَرَبَ زيدٌ ، فمَّا إذا قلت : الفعل يُخبر به استعملت اسمه كما استعملت اسم الحرف في قولك : الحرف ، فليس هو المراد لأنك لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه وإنما الفعل وبيانه أنه إذا قيل أزيد قام ؟ فقلت : نعم كن المحذوف وكذلك إذا قلت : ضَرَبَ فعل ماضٍ فأنك وإن استعملت اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له ألا ترى أنك لا تعني بقولك : ضَرَبَ (٢) إلا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له ، وإنما قصدت إلى حكاية اللفظ الواقعة في كلام غير ذلك ، فهما هو الوجه في صحة قولهم : الحرف لا يُخبر به ولا عنه ، والفعل لا يُخبر عنه .

(١) ( جر ) : زيادة عن ل

(٢) ( ضرب ) : ساقطة من ت

قوله : « ومن ثمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه » .

قال الشيخ : يعني وكونه موضوعاً لمعنى في غيره محتاجاً إليه في الاستعمال ، وجب أن يذكر معه غيره ووجب أن يكون فعلاً أو اسماً لئلا يؤدي الى تسلسل فلم يكن بد من اسم أو فعل يصحبه .

قوله : « إلا في مواضع مخصوصة حذفت فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب » .

قال الشيخ : قوله : « إلا في مواضع ليس بسديد » ، لأنه توهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق وليس بصحيح ، فإن المحذوف إذا كان مراداً فهو في حكم الوجود ، ألا ترى أنه لا بد لكل فاعل من رافع ولم يصح أن يقال إلا في بعض المواضع ، وإن كان الرفع قد يكون محذوفاً فكذلك الناصب وغيره مما يجوز فيه الحذف وهو محتاج إليه . فان قيل يصح جملة استثناء منقطعة تيناً لجواز حذف المتعلق ، قيل ليست هذه عبارة الاستثناء المنقطع ، فإن الاستثناء المنقطع بمثابة لكن ولا يقع بعده إلا الاسم أو ما في معناه فلو قال : « إلا أنه يكون كذا وكذا كان مستقيماً وأما مثل هذه العبارة فلا يحمل على الاستثناء المفرغ كأنه قال : « لم ينفك في كل موضع إلا في مواضع مخصوصة » .

قوله : « حذفت فيها الفعل واقتصر على الحرف » .

قال الشيخ : ليس بسديد أيضاً ، لأنه يوهم أن الحذف إنما يكون في الفعل دون الاسم ، لأنه وقع إنباتاً بعد نفي ، ولأنه

في محلّ التعليم فاذا ذكرَ حكماً وخصمه 'بقسم' أشعرَ ذلك أن غير 'ليس' مثله 'وقد يُحذف' الاسمُ أيضاً فلا معنى لخصوصية ذكرِ الفعل وبيانه 'أنه' إذا قيلَ 'أزيد' قام؟ فقلت: نعم كان المحذوفُ الفعلَ وكذلك قولك: بلى في قولك: أما زيد قائم؟ وأما قام زيد؟ فقد تبين أن الفعلَ والاسمَ سيان في صحة حذفهما مع الحرف إلا أن بعض ما مثله 'مختص' بالفعل لتعذر معناه في الاسم مثل قوله 'يا زيد' وكأن قد<sup>(١)</sup>.

### ومن أصنافِ الحروفِ حروفُ الإضافةِ

قال صاحبُ الكتاب: سُمّتْ بذلكَ لأنَّ وضعها على أن تُفْضِيَ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ •

قال الشيخ: أي توصلُ معنى الأفعالِ إلى الأسماءِ سُمّتْ باعتبار معناها كما قيلَ حروفُ النفي وحروفُ الإضافةِ وحروفُ الجرِّ، لأنها تضيفُ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ أي توصلُها، وكذلك 'تجرّة' ويكونُ المرادُ به نفسَ الأعرابِ فكأنَّها أُضيفتْ إلى الأعرابِ الذي هو معمولها كما يُقالُ حروفُ النصبِ وحروفُ الجزمِ وكلها اشتركت في أنها وُصلتْ على ذلك وإن اختلفتْ معانيها وراءَ ذلك على ما يُفسَّرُ •

قوله: وهي فَوْضَى في ذلك •

(١) هذه قطعة من بيت للناطقة الديباني وهو بتمامه:

أفِدَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أنْ رَكابُنَا

لَمَّا تَزَلْ بِرِحالِهَا وَكَانَ قَدْ

وهذا البيت رابع بيت من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر،

وكانَ قَدْ: أي وكان قد زالت، ديوان الناطقة الديباني

صنعة ابن السكيت (مطبعة دار الفكر بيروت ١٩٦٨) ص ٣٠



قال الشيخ : أي مستوية \* وإن اختلفت بها وجوه الافضاء ،  
إلى الاضافة ولايصال .

قوله : وهي على ثلاثة أضرب إلى آخره .

قال الشيخ : فإن قيل لم لم نجعل \* من ، من قبيل  
ما استعمل حرفاً وفعلاً لأنه أمرٌ من مان يمين ، و هـ إلى ، من قبيل  
ما استعمل حرفاً واسماً لأن \* إلى ، معناه نعمة وجمعه آلاء وغيرها  
كذلك . والجواب [ ١٢٠ ظ ] أنه لا يصير من فعلاً إلا باعلال  
وتغيير ولم يرد إلا أنه يكون على ذلك بأصل وضعه من غير  
إعلال وإلا وجب أن يقول : اللام حرف وفعل في قولك \* ل ،  
عمرأ من قولك ولي يلي ، وهذا بينه يجاب به إذا قيل إن  
\* على ، يكون حرفاً وفعلاً ولم يذكرها إلا اسماً وحرفاً ، وكان يجب  
أن يجعلها قسماً برأسه ، فيقول إنها لا تكون فعلاً إلا باعلال ، ألا  
ترى أنك تقول عند تصحيحها لانتفاء موجب الاعلال علوت وعلون  
فترجع إلى لفظ آخر غير ذلك ، فلذلك لم يذكرها مستعملة  
فعلاً ، فإن قيل فاستعمالها اسماً كاستعمال \* إلى ، التي هي النعمة  
اسماً وقد ذكرتم أنه ترك ذكرها لمسا كانت ، إنما تكون كذلك  
باعلال فلم لم تقولوا في على إذا كانت اسماً أنها لا تكون كذلك  
إلا بالاعلال فتركوا ذكرها مستعملة اسماً فالجواب أن \* على ،  
الاسمية ليست كالي التي هي للنعمة ، لأن إلى بمعنى النعمة اسم  
متمكن وألفه منقلبة عن ياء قطعاً فلم تُصِرْ كذلك إلا باعلال وأما  
\* على ، الاسمية فبنية غير متكنة والمبنيات بالاصالة لا تُقدَّرُ  
لألفاتها أصول ، بل هي كالألف الحروف فلذلك حُكِمَ باستعمالها

حرفاً أو اسماً كذلك في أصل وضعها حرفاً واسماً من غير اعتلال لها ،  
 فإن قيل فقد ذكر خلاً وأخواته حرفاً وفلاً ، وخلاً الفعل  
 تقول : فيه خلاً يخلو وخلوت فلا يصير كذلك إلا بالاعتلال فهو  
 مثل على في الفعلية ولم ذكره في الفعلية ولم يذكر على ؟ فاجواب  
 أن خلاً وأخواتها التي ذكرها في الفعلية ليست خلاً التي تقول فيها  
 خلوت وإنما هي خلاً الراقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة  
 بمثابة على في الاسماء ، وألفات الأفعال التي لا تصرف لها (1) يلجئ  
 إلى تغييرها كألفات غير الممكن من الاسماء فهذا وجه ذكرها في  
 الفعلية دون ذكر على .

(فصل) قوله : فمن متناها ابتداء الغاية إلى آخره .

قول الشيخ : وتعرفها بأن يصح معها إلى الانتهاء لفظاً وتقديراً  
 كقولك : سرت من البصرة إلى بغداد ، وقد يأتي انفراد الإبتداء  
 دون أن يقدح إلى انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضي إلا  
 المبتدأ منه (2) كقولك : أعود بالله من الشيطان الرجيم ، وزيد  
 أفضل من عمر وأشباه ذلك فتكون «مبغضة» وتعرفها بأن يصح  
 وضعها ببعض كقولك : «أخذت من الدرهم» ، وقد تكرر «بينة»  
 وتعرفها بأن تكون كالصفة لما قبلها كقوله تعالى : { فاجتنبوا  
 الرجس من الأوثان } (3) ، أي الذي هو الوثن ، وقد قيل إن  
 البعضية ما يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مما بعدها ، والتي

(١) ( لها ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) في و : ( مثله ) .

(٣) سورة الحج الآية : ٣٠ .

للتين عكس ذلك فعلى هذا اذا<sup>(١)</sup> قلت أخذت درهماً من الدراهم فهي مبعضة على التفسير الثاني مبيئة على التفسير الاول .  
« وزيدة » وتعرفها بأن تسقطها فيبقى الكلام على أصل معناه كنولك :  
ما جاءني من أحد .

قوله : ولا تزد عند سيويه إلا في النفي<sup>(٢)</sup> .

قول الشيخ : ليس<sup>(٣)</sup> بمستقيم لأنها تزد في قولك : هل جاءك من أحد باتفاق ، فلو<sup>(٤)</sup> قل في غير الواجب كان أسد .  
« والاخفش يجوز زيادة في الواجب<sup>(٥)</sup> ويستشهد بقوله تعالى : { يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ }<sup>(٦)</sup> ، ووجه استشاده أنه قد جاء : { إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً }<sup>(٧)</sup> ، وقد جاء « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » ، فإن لم تحمل على الزيادة تناقض ، وليس بمستقيم ، لأنه ثبت أصلاً في العربية بماليس ثبت لكونه محتملاً لا غير ما ذكره وذلك أن قوله : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » إنما ورد في قوم نوح ، ويجوز أن يكون قوم نوح إنما يغفر لهم البعض ، ويغفر الذنوب جميعاً إنما ورد في هذه الأمة فصح حمل تلك على البعض فزل وهم التناقض ، ثم ولو سلم أن الآيتين لأحدى الأمتين لجاز أن يكرن يغفر الذنوب

(١) في ب ، ت ، س : ( لو ) ، وهي خطأ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ١٣٦/٤ .

(٣) في ل : ( غير ) .

(٤) ( باتفاق فلو ) : ساقطة من و .

(٥) في شرح الكافية وقد خالف الاخفش والكوفيون فقالوا تجوز زيادتها في الموجب واستدلوا بالآية ص ١١٩ .

(٦) سورة الاحقاف الآية : ٣١ .

(٧) سورة الزخرف الآية : ٥٣ .

جميعاً لبعضهم ويفقر لكم من ذنوبكم لبعضهم فصيحاً أن يُحمَلَ على التبعيض ويَزُولُ وهمُ التناقض ، وإذا ثبت ذلك سقط الاستدلال ، فاذا الوجه ما ذكره سيويه<sup>(١)</sup> ، ومن استقرأ كلام العرب أدنى استقراء علم انتفاء صحة مات من رجل وضرب من رجل وشبهه ، فإن قيل فقد ثبت قولهم : قد كان من مطر ومعناه قد كان مطر ، أُجيب عن ذلك بأن قيل هو على الحكاية ، كأن قائله قال : هل كان من مطر ؟ فأجيب بقوله : قد كان من مطر ، وأسد من ذلك أنه على معنى التبعيض كقولك : أخذت من الدراهم كأنك قلت [ ١٢١ و ] : قد كان شيء من مطر ، ولا بعد في مثل ذلك فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه كقوله تعالى { وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ }<sup>(٢)</sup> .

(فصل) قوله : والى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية الى آخره .

قال الشيخ : والكلام في الانتهاء كالكلام في من في الابتداء ، وقد يكون معنى المصاحبة ، وقد جاءت الى وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل ، فمنهم من حكم بظهور الدخول ، ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه النحويون ووجب دخول المرافق في وجوب الفصل ليس من ظاهر الآية ، وإنما حمِلَ على ذلك من السنة بدليل فلم يُصرر إليه إلا بدليل .

(١) رأى سيويه أنها لا تزداد الا في النفي ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٢) سورة النحل الآية : ٦٧ .

(فصل) قوله: 'وحتى في معناها' .

قال الشيخ: 'يعني في الانتهاء' . 'إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه' ؛ لأن الفعل المتعدي بها الغرض فيه أن يقتضي ما يتعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه إلى آخره . . لما كان وضعها لهذا الغرض وجب أن لا يكون بعدها إلا ذلك وإلا انتفى الغرض المقصود ، وإذا كانت عاطفة فأمرها (١) كذلك فيما كان آخر جزء دون ما يلاقيه كان أصلها أن تكون جارة ، وإنما استعملت عاطفة لما اشتركت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الأمرين فاستعملت على خلاف أصلها فسي أظهر معنيها لما أشبهته وهو الواو فلذلك تقول: 'أكلت السمكة حتى رأسها خفصاً ونصباً ولا تقول: 'نمت البارحة حتى الصباح ذكرناه' .

قوله: 'ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها' .

قال الشيخ: 'بخلاف إلى تلي الأظهر عند النحويين' . ثم قال: 'ولا تدخل على مضمير فتقول حناه كما تقول إليه ، لأنهم لو قالوا: حناه لايتوا مع المضمير ألفاً فيما غيّرت ألف أمثاله إلى الياء كقولك: عليه وإليه ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصل به مضمير فلو قبلوها ياء لغيروا ألفاً وتغيرها على قياس أصل كلامهم من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالي وهذا ظاهر في التعليل فيمن قال: 'إن إلى كحتى ودونه فيمن قال بالاشتراك ودونه فيمن قال: 'لمخالفتها في الظهور إلا أنه يصح استعمالها بمعناها على كل حال فاستغنى عنها لما أدّى أمرها إلى ما ذكرناه' .

(١) في ل: (فانه كذلك)



يميزُ بينَ موقعيهما أنَّ كلَّ ما كان فيه معنى الاحتواءِ أو ما تُترتَّلْ  
 مترلتهُ فهو موضعٌ ( في ) وكلُّ ما كان فيه معنى الاستعلاءِ دونَ  
 الظرفيةِ فهو موضعٌ ( على ) ، وكلُّ ما كان فيه معنى الاستقرارِ ومعنى  
 الاستعلاءِ فهو صالحٌ لكلِّ واحدٍ منهما فلذلكَ حملَ صاحبُ الكتابِ  
 قوله : « في جذوعِ النخلِ » على بابها في الظرفيةِ [ ١٢٩ ظ ] ولم  
 يقدِّرْ بقولٍ من قال : إنَّها بمعنى على ، وقد تبيَّن وجهُ القولينِ •

( فصل ) قوله : والباءُ منها الالصاقُ إلى آخره •

قال الشيخُ : هذا منها العام ، وقد قيلَ إنَّها تكونُ على ما ذكره  
 من الاستعانةِ والمصاحبةِ ، قوله : « وتكونُ مزيدةٌ في المنصوبِ »  
 كقوله تعالى : { وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } (١) ، وهذا  
 وإنَّ كان كثيراً فليسَ بقياسٍ وإنَّما القياسُ في قولك : ليسَ زيدٌ  
 بقائمٍ • وقوله تعالى : { بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْتُونَ } (٢) ، أوردها على أنَّها  
 مزيدةٌ ، ولا تكونُ مزيدةٌ إلاَّ على أنْ يكونَ المفتونُ اسمَ مفعولٍ  
 على ظاهره ، وتقدمُ في المصادرِ قوله : أنَ المفتونَ مصدرٌ ، وإذا  
 كانَ مصدرًا لم تكنِ الباءُ مزيدةً ، وبيانُ ذلكَ أنَّنا إذا جعلناها زائدةً  
 وجعلنا المفتونَ مصدرًا صارَ التقديرُ أَيْكُمْ المقتةُ وليسَ بسديدٍ فثبتَ  
 أنَّه لا يستقيمُ بتقديرِ الباءِ زائدةٍ معَ كونِ المفتونَ مصدرًا ، وكذلكَ  
 لا يستقيمُ أنْ تكونَ الباءُ غيرَ مزيدةٍ والمفتونُ غيرَ مصدرٍ إذْ يصيرُ  
 [ المعنى ] (٣) فستبصرُ ويبصرونَ بأَيْكُمْ صاحبُ المقتةِ والاولى جعلها  
 غيرَ زائدةٍ والمفتونُ مصدرًا على ما تقدمَ في المصادرِ ، فيكونُ المعنى  
 فستبصرُ ويبصرونَ بأَيْكُمْ المفتونُ جواباً لقولهم : إنَّه لمجنونُ أي

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٥ •

(٢) سورة القلم الآية : ٦ •

(٣) ( المعنى ) : زيادة عن ل •

بأيكم الجنون<sup>(١)</sup> ويضف جملها غير زائدة على معنى ( في ) ،  
والمفتون صاحب الفتنة إذ يصير المعنى بأيكم صاحب الفتنة والخطاب  
له ولهم ، ولا يستقيم أن يقال لجماعة واحد بأيكم زيد فلا بد  
من التعدد في الفرقين فإن قيل فهذا بعينه يقال إذا جعل المفتون  
بمعنى الفتنة أيضاً ، فالجواب أنه ليس مثله ، ألا ترى أنه يصح  
أن يقال لأثنين بأيهما الفتنة ، ولا يصح أن يقال بأيهما صاحب  
الفتنة على بقاء الباء غير زائدة ، وسببه أن الفتنة مضي يصح قيامه  
بمحل واحد منهما فصح الاستفهام عن محله بقولك : بأيهما الفتنة ،  
وصاحب الفتنة ليس بمستقيم أن يجعل محلاً لنفسه يقال بأي  
الرجلين صاحب الفتنة فظهر الفرق بين المسألتين ، وقوله<sup>(٢)</sup> :

سود المحاجر لا يقرأ بالسوَر - ٢١٦ -

الكلام فيه كالكلام في قوله : « ولا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » ،  
وفي المرفوع في قوله تعالى : { كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا }<sup>(٣)</sup> فهذا نادر وهو  
في كتاب الله كثير ، وقد زيدت في مفعول كفى كثيراً أيضاً كقولك :  
كفى به فضلاً علمه ، ومنه<sup>(٤)</sup> :

(١) قال الفراء المفتون ههنا بمعنى المجنون معاني القرآن ١٧٣/٣ .

(٢) البيت للراعي النميري وصدره : ( تَلْكَ الْحَرَّائِرُ لَا

رَبَاتٍ أَحْمَرَةٍ ) ويروي أحمره بالحاء ، الخمار ما تستتر به

المرأة ، وربات أحمره : الاماء اللاتي يعملن على الاحمره ،

والحرائر الكريمات ، مجاز القرآن ٤/١ ، اعراب ثلاثين سورة

ص ١٣٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ ، المعنى ٢٩/١ ،

أدب الكاتب ص ٤١٦ ، الديوان ص ٨٧ ، اللسان مادة ( قتل )

٥٤٧/٨١

(٣) سورة الرعد الآية : ٤٣ .

(٤) البيت لكعب بن مالك الانصاري من قصيدة في ديوانه ص ٢٨٩

وتماهه : ( حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانًا ) ورواية الديوان

( فَكْفَى ) مكان ( وَكْفَى ) ، والشاهد الباء في ( بنا ) زائدة

مؤكددة والمعنى كفانا ، الكتاب ٣٦٩/١ ، منازل الحروف



٢١٧ وَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

وقد جاءت الباء للتعديّة كقولك : قمتُ يزيدٍ ، وجاءت بمعنى « في » كقولك : ظننتُ يزيدٍ ، وقد قيل إنها في قولهم : بعثُ هذا بهذا للمقابلة .

(فصل) قوله : واللام للاختصاص الى آخره .

قال الشيخ : لتؤذن بأن الاول والثاني نسبتُهُ باعتبار ما دل عليه متعلقة وقوله : « وقد تكونُ زائدة » في مثل قوله تعالى : { رَدِّفَ لَكُمْ } <sup>(١)</sup> ، وهو قليل ، وقد تكونُ بمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله : <sup>(٢)</sup>

٢١٨ اللَّهُ يَسْتَقِي عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ

(فصل) قوله : وربَّ للتقليل ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرّة .

للرمانى ص ٦٠ ، المغني ١/١٠٩ ، الجمل ص ٣١١ ، تاج

العروس مادة ( كفى ) ٣٥٢/٩ .

(١) سورة النمل الآية : ٧٢ .

(٢) البيت لامية بن أبي عائد وتمامه : ( بِمَشْمُخِرٍ بِهِ الطَّيَّانُ )

والآس ( المشمخر : العالي من الجبال وغيرها ، الطيان : شجر

وهو ياسمين البر ، الآس : الريحان ، وباقي العسل في موضع

النحل ، الحيدة : العقدة في قرن الوعل ، الكتاب ٢/١٤٤ .

اقتضب ٢/٣٢٤ ، الجمل ص ٨٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب

ص ١٢٠ ، المغني ١/٢١٤ ، الصاحبى ص ٨٦ ، المعجم في بقية

الاشياء للمسكرى ص ٤٥ ، الجهرة ١/١٨٠ ، الخزانة

٢/٣٦١ ، صمغ الهوامع ٢/٣٢ .

قال الشيخ : لأنَّ وضعها للتليل نوعٌ من جنسٍ فوجب وقوعُ  
 النكوة دونَ المعرفة لِحَمُولِ مَعْنَى الجنسِ بها دونَ التعريفِ ، فلو  
 عُرِّفَتْ لَوَقَعَ التعريفُ زيادةً ضُمَّةً كما في قولك : كَرُّ رجلٍ  
 ووجبَ وصفها تحصيلُ الأفادة <sup>(١)</sup> بالنوعِ ؛ لأنَّ النصفة تخصُّ  
 الجنسُ المذكورُ أولاً فيفسرُ بها نوعاً « والمضمرُ حقها أن تفسرَ  
 بخصوبِ كقولك : ربُّه رجلاً ، وهذا المضمرُ عند البصريين  
 مجهولٌ يرمى به من غيرِ قصدٍ إلى ظاهرٍ يُقصدُ قصدهُ ، ثم تميزُ  
 لايهامه كما في قولك : نعم رجلاً زيدٌ ، ولذلك لا يكونُ عندهم إلا  
 مفرداً مذكراً ، وإن تبيَّ ميزه وجُمع <sup>(٢)</sup> ، وعند الكوفيين ضميرٌ  
 واجعُ إلى المذكورِ كأنَّ قائلًا قال : هل من رجلٍ كريمٍ ؟ فقيلَ له  
 ربُّه رجلاً ولذلك يُنتهى ويجمعُ ويذكرُ ويؤنثُ ذلِى حسبِ  
 مميِّه <sup>(٣)</sup> ، فيُقَالُ : ربُّها رجلينِ وربُّهم رجلاً ، وكلا القولينِ  
 مشكوكٌ . أمَّا قولُ البصريينِ فيلزمهم جوازُ ربِّ رجلٍ كما جازَ  
 ربُّه إذْ لا فرقَ بينهما على ما تقرر . وأما الكوفيون فيلزمهم أنْ  
 يجزوا ربُّه وربُّهما وحدها ولا حاجةَ إلى هذا التمييزِ [ ١٢٢ ] فأنَّه  
 مضمرٌ لقدمِ الذكرِ ، ويلزمهم أيضاً جوازُ ربِّ الرجلِ من طريقِ  
 الأولى لأنَّ المضمرَ أعمُّ فإذا جازَ هذا جازَ معَ المعرِّفِ بالآلِ  
 واللامِ ، والأولى ما قاله البصريون ، ويُجَابُ عن ذلك الأشكالُ بأنَّها  
 وإنْ كانَ مضمرًا يرمى به من غيرِ قصدٍ فلا بدَّ من أنْ يتقدمَ  
 ما يرشدُ إلى المفسرِ له ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : جاءني زيدٌ فقيلَ  
 نعم رجلاً كانَ كلاماً مستقيماً وإنْ حُكِمَ بأنَّ التسميرَ الذي في نعم

(١) في ت : ( الإضافة ) وهو تحريف .

(٢) انظر الانصاف مسألة ١٢١ ، ٨٣٢/٢ - ٨٣٣ ، ابن يعيش

٢٨/٨ ، الصبان على الاشموني ٢٠٨/٢ .

(٣) انظر الانصاف ٨٣٢/٢ - ٨٣٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب

ص ١٢٠ ، الصبان على الاشموني ٢٠٨/٢ .

غير مقصود قصد زيد بل من غير قصد الى مذكور ومع هذا قصد  
أرشد المذكور الى حذف المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى ،  
وكذلك اذا قلت : ربّه رجلاً كن الضمير فيه كالضمير في نعم  
بعد تندم الذكر وكان المذكور المتقدم يرشد الى تخصيص في المعنى  
كما أرشد الى مخصوص بالمدح في قولك : نعم رجلاً ، وتقديره أن  
يقول قائل : هل من رجل كريم ؟ فيقال ربّه رجلاً ، فلتراد  
هنا برجل رجلاً كريماً ، وأرشد اليه ما تقدم ذكره ولا يلزم من  
ارشاده الى مثل ذلك أن يكون المضمّر في ربّه له على ما تقرر  
نعم رجلاً بعد تقدم زيد « ونها » يعني من خصائصها « أن الفعل الذي  
تسلطه على الاسم يجب تأخيرها عنها وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر  
الى آخره » • أمّا وجوب تأخره فلأنّها لأنشاء التلليل ، وكل ما وضع  
للإنشاء فموضعه صدر الكلام أما وجوب تأخر الفعل • وأمّا حذفه  
فلأن المعنى فيه معلوم وما كان هذا وضعه من الأفعال في مواضع  
معلومة كان محذوفاً كما في قولك : زيد في الدار ، وقيل : إنّها إنّما  
حذف متعاقبها ؛ لأنّها لا تقع إلاّ جواباً فكان متعلقها معلوماً  
فاستغني عنه بقرينة ما تقدم <sup>(١)</sup> كما استغني عن متعلق بسم الله  
بقرائن الحال ولعل المصنف أشار الى ذلك بقوله : « كما حذف  
مع الباء في بسم الله » ولذلك لما قدره مافوظاً به قدره بليق  
فدل ذلك على أن عرضه تسميه بسم الله ، قال الاعشى <sup>(٢)</sup> :

- (١) في ل : ( ذلك فقد ) ، وما اثبتناه احسن .  
(٢) في و : ( تقدر ) ، وهو تحريف .  
(٣) من قصيدة يخاطب بها الاسود بن المنذر وتامه : ( وآثرني  
من ممشير آقيال ) ، رقد : القدح ، الضخم ، آقيال :  
جمع قيل الملك ويروى آقتال : وهو النظير أو العدو المقاتل .  
الايضاح للغارسي ص ٢٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور  
٣٥٧/١ ، ابن يعيش ٢٩/٨ ، المغني ٥٨٧/٢ ، مجاز القرآن  
٢٩٩/١ ، الخزنة ١٧٦/٤ ، العيني ٢٥١/٣ ، الديوان ص ١٣٠

٢١٩ رُبَّ رَقْدٍ مَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ ،

قَالَ الشَّيْخُ : فَحُكْمُ عَلَى أَنْ مَرَقَتْهُ لَيْسَ بِمُتَعَلِّقٍ لِرُبِّ الْبَقَاءِ  
الْجُرُورِ بِغَيْرِ صِفَةٍ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فَوَجِبَ جَعْلُهُ صِفَةً ، وَإِذَا وَجِبَ  
جَعْلُهُ صِفَةً لَمْ يَبْقَ الْمُتَعَلِّقُ إِلَّا مُحْذُوفًا •

قوله : ومنها أَنْ فعلها يجب أَنْ يكون ماضياً •

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِتَقْلِيلِ مَا ثَبَتَ فَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمِ  
الْفِعْلُ إِلَّا مَاضِيًا ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : رُبَّ رَجُلٍ  
يَسَافِرُ غَدًا فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ الْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
{ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ } <sup>(١)</sup> ، فَإِنَّهُ لَيْسَ الْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ •

قوله : وَلَا يَجُوزُ سَأَلُ قِيٍّ أَوْ لِأَلْقِيْنَ •

قَالَ الشَّيْخُ : أَمَّا لِأَلْقِيْنَ مَظَاهِرُ لِتَعَذُّرِ كَوْنِهَا صِفَةً فِي وَأَمَّا  
سَأَلُ قِيٍّ فَلَا بُعْدَ فِيهِ ، وَيَكُونُ صِفَةً وَإِنَّمَا الَّذِي مِنْهُ هُوَ أَنْ يَجْعَلَهُ  
أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا • قَوْلُهُ : وَتَكُنْ بِمَا تَدْخُلُ حَيْثُ دَخَلَ عَلَى الْأَسْمِ  
وَالْفِعْلِ • يَعْنِي فَتَكُونُ دَاخِلَةً عَلَى الْجُمْلَةِ خَاصَّةً لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَصَدُوا إِلَى  
تَقْلِيلِ النَّسَبِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ أَتَوْا بِصُورَةِ الْجُمْلَةِ مَفِيدَةً مَعْنَاهَا ،  
وَأَدْخَلُوا رُبَّ <sup>(٢)</sup> كَقُوفَةٍ بِمَا يَذَانًا بِذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ : رَبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ،  
فَاتَّمَا قُلْتَ النِّسْبَةَ الْمَفْهُومَةَ مِنْ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ أَبِي  
دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> :

(١) سورة الحجر الآية : ٢ •

(٢) فِي ل : ( رَبَّمَا ) •

(٣) أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْإِيَادِي ، وَالْبَيْتُ بِكَمَالِهِ :  
رُبَّمَا الْجَامِلُ الثَّوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيحٌ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ =

٢٢٠ رَبَّنَا الْجَامِل ..... الى آخره .

ومعنى البيت يقول 'إِنَّ هَؤُلَاءِ ذَوُوْ اِبْلِ كَثِيرَةٍ وَخِيْلٍ مُتَوَالِدَةٍ ،  
وَلَيْسُوا فُقَرَاءَ وَلَيْسَتْ رَبٌّ فِيْ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ قَوْلِهِ :  
'رَبَّمَا يُوْدُ' ، وَمِنْ قَوْلِهِ : 'رَبٌّ رَفْدٍ' ، لِتَحْقِيقِ التَّقْلِيلِ وَلَكِنَّهَا  
لِتَحْقِيقِ الشَّيْءِ خَاصَّةً كَأَنَّهُمْ نَقَلُوهَا مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ إِلَى التَّحْقِيقِ كَمَا  
كَمَا نَقَلُوهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ إِلَى التَّحْقِيقِ دُونَهُ  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ } <sup>(١)</sup> ، فَهَذَا كَذَلِكَ  
قَوْلُهُ : 'وَفِيهَا لَفَاتٌ' ، لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ .

ي (فصل) قوله : 'وَإِوُ الْقِسْمِ أَبْدَلْتُ عَنْ الْبَاءِ الْإِلصَاقِ  
إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَشَرَطُ 'إِبْدَالِهَا حَذْفُ الْفَعْلِ' ، وَلَذَلِكَ قِيلَ هِيَ  
عَوَضٌ مِنَ الْفَعْلِ بِخِلَافِ الْبَاءِ فَإِنَّ الْفَعْلَ مَحْذُوفٌ مَعَهَا حَذْفًا مِنْ غَيْرِ  
عَوَضٍ . وَمِنْ ثَمَّ جَازَ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ وَلَمْ يَجْزِ أَقْسَمْتُ وَاللَّهُ ، وَمِنْ ثَمَّ  
أُجَابَ مِنْ مَنَعَ الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَاللَّيْلُ إِذَا  
يَغْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى } <sup>(٢)</sup> ، لَمَّا أُعْتَرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَدْ  
عُطِفَ [ ١٢٢ ظ ] بِالْوَاوِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ 'وَالنَّهَارُ' ، وَهِيَ وَإِوُ الْعَطْفِ .

---

= الشاهد وقوع المبتدأ والخبر بعد رب بعد أن كفت بما ،  
الجامل : التقطيع من الإبل المؤبل : مسعد للقنية ، العناجيح : الخيل  
الطويلة الاعناق ، المغني ٢٣٧/١ ، ابن يعيش ٣٠/٨ ، ابن  
عقيل ٢٨/٢ ، الأشموني ٢٣٠/٢ ، العيني على الأشموني  
٢٣٠/٢ .

(١) سورة النور الآية : ٦٤ .

(٢) سورة الليل الآية : ١ ، ٢ .

على عملين أحدهما الفعل المحذوف والآخر الواو التي حرف جر خافضة الميل بأن هذه الواو جعلت بدلاً من الفعل وهي حرف جر • فمادت عاملة للعملين جميعاً فأجريت مجرى عمل واحد عمل عملين ، وذلك جئز باتصاف كتواك : ضرب زيد عمراً وخاد بكراً ، وهذا وإن كان ظاهراً حسناً لو لم يكن شئ -

قوله : { وَالْقَسْرُ إِذَا انْتَسَقَ } <sup>(١)</sup> ، فنه قد عطف على من غير أن يكون أحدهما عوضاً عن العامل الآخر وهو قوله : { فَلَا أَقْسَمُ بِالْإِنْفِقِ } - وكذلك قوله : { وَالْمَدَّيْلُ إِذَا عَسَسَ وَالصَّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ } <sup>(٢)</sup> ، ثم الماء بدلة عن الواو في تالله خاصة ، وهي عوض مثل الواو وإنما حكم بأن إباء أصل ؛ لأنها هي الثابتة للالفاظ في غير هذا الباب ، ولم توجد انة والواو إلا في هذا الباب ، ولأنها هي المصرح بها مع الفعل ولأنها أعم ولما كثر تصرفهم في القسم وخففوا بحذف الفعل قصدوا إلى أن وضعوا حرفاً يشعر به وبحرف الجر جميعاً وهو الواو وخصوه بالمظهر لأن القسم بالمضمر قليل وعلة ذلك الكثرة فخصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا إلى تخفيف أكثر من ذلك فموضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفاً صحيحاً وهو انة ، وما روام الأختس من قولهم : « تَرَبَّ الكُتُبَةِ » <sup>(٣)</sup> شاذ ، وقولهم : « م الله ، قيل أصله ( من ) ، ، •

(١) سورة الانشقاق الآية : ١٨ •

(٢) سورة التكوير الآية : ١٧ •

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٢١ •

قال الشيخ : اختلف الناس ، فقال بعضهم هي ( مِنْ ) من قولهم : من ربّي لأفعلن فحذفت النون تخفيفاً ؛ لأنه محل تخفيف وخس الحذف عند دخولها على الله ملزماً لما فيه من الاستتقال لو بقيت ( من ) [ لزِم ] التحريك لالتقاء الساكنين وإنما جاز ضمها لأنها متقولة عن ( مِنْ ) في قولهم من ربّي ، وتلك يجوز ضمها ، وإنما جاز ضمها ايذاناً بأنها اقسمة لا التي المتبين وغيرها ولم يأت الفتح لأنه يومهم بالاستفهاية والشرطية ومنهم من قال أصله أيمن <sup>(١)</sup> فحذفت يائها وتونها تخفيفاً بقي م الله ثم أجازوا الكسر لأنه أخف واستدل على ذلك بجواز الضم ، ومنهم من قل : هو حرف برأسه مبدل من الواو في قولك : والله إلا أنه خُصَّ باسم الله كما خُصَّ الاء بذاك ، وكل ذلك محتمل ، إلا أنه يلزم من قال : إنها حرف برأسه أن يعدّها في حروف الجر كما عدّ الواو والياء ، فقول : <sup>(٢)</sup> واو القسم وتأوّه وميمه .

( فصل ) قوله : وعلى الاستعلاء الى آخره .

قل الشيخ : ونشئ بالاستعلاء المعنوي في قوله : « عليه دين » وبالسعي في قوله تعالى : { فإذا أَسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ } <sup>(٣)</sup> ، وهو اسم بمعنى فوق في مثل قوله : « أخذت من على زيد » أي من فوقه ، والدليل على أنه اسم دخول حرف الجر عليه ، فإذا لم يدخل عليه حرف الجر فهو حرف لا غير

(١) ( لزِم ) : زيادة عن ل

(٢) في ل : ( أيمن الله )

(٣) ( واو القسم ) : ساقطة من ل

(٤) سورة المؤمنون الآية : ٢٨

ويجب أن يكون مبنياً أيضاً في حال الأسمية لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه ، والدليل على صحة ذلك العلم ببناء عن إذا وقعت اسماً ، فلو كانت (على) معربة لوجب أن تكون (عن) <sup>(١)</sup> معربة عند وقوعها اسماً ، وأيضاً فلو كانت معربة في الاسم لوجب أن تبقى ألفها في قولك : من عليه فتقول : من علاه كما تقول : من رجاه ، وإنما يقلبون الألف ياء <sup>(٢)</sup> في الآخر مع المضمر فيما ثبت أنه غير متمكن كقولك : لديه وعليه وإليه ، وأما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء في مثل قولك : من رجاه ومن عصاه •

(فصل) قوله : وعن اللبد والمجازة الى آخره •

قال الشيخ : وهي توصل معنى الفعل الى الاسم على طريق مجازة ، وأورد « جلست عن يمينه » كافتراض ، وأجاب بتقدير المجازة بقوله : « متراحياً عن بدنه » كأنه يجاوز عن موضعه الى الموضع الذي يحيط يمينه ، وقد يكون اسماً بمعنى جانب « كقولهم : جلست من عن يمينه » والكلام في اسميتها وبنائها كالللام في على •

(فصل) قوله : والكاف للتشبيه •

قال الشيخ : فهي توصل معنى الفعل الى الاسم على سبيل التشبيه كقولك : « الذي كزيد أخوك » فالكاف أوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه ، ومثّل بما يتعين

(١) (عن) : ساقطة من و •

(٢) (ياء) : ساقطة من و ، ب ، ت ، س •



أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَرْفًا وَمَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اسْمًا ، فَقَوْلُهُ : الَّذِي كَرِّدَ تَتَعَيَّنُ فِيهِ الْحَرْفِيَّةُ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ صَلَةً ، وَلَا يَقَعُ الْاسْمُ الْمَفْرَدُ صَلَةً • وَقَوْلُهُ (١) :

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ ٢٢١-

تَتَعَيَّنُ لِلْإِسْمِيَّةِ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ •

[ ١٢٣ و ] قَوْلُهُ : وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ •

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّهُمْ كَرَّهُوا دُخُولَهَا عَلَى الضَّمِيرِ فَيُؤَدِّي إِلَى مِثْلِ قَوْلِهِمْ : كَلَّكَ ، وَلَا يَخْفَى تَهْنِئَتُهُ فَرَفَضُوا دُخُولَهَا عَلَى الضَّمِيرَاتِ بِأَسْرِهَا لِأَنَّهُ بَابٌ وَاحِدٌ أَدَّى إِلَى مَا يَسْتَهْجَنُ مَعَ الْاسْتِفْهَامِ ثَنَّهُ بِمِثْلِ فَاسْتَعْمَلُوا مِثْلَ مَعَ الضَّمِيرِ وَالْمُظْهَرِ جَمِيعًا وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْكَافَ إِلَّا مَعَ الْمُظْهَرِ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ مَا رَوَى (٢) :

(١) الْبَيْتُ لِلْعَجَاجِ وَصَلَدُ : ( بَيْضٌ ثَلَاثٌ كَنَعَاجٍ جَم ) الشَّاهِدُ فِيهِ اسْمِيَّةٌ كَافُ التَّشْبِيهِ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ ، نَعَاجٌ : جَمْعُ نَعْجَةٍ وَهِيَ ائْتَى الضَّأْنُ وَقَدْ تَطْلُقُ عَلَى الْبَقَرَةِ شَمِيَّةٌ ، جَمْعٌ : الَّتِي لَيْسَ لَهَا قُرُونٌ ، الْمُنْهَمُ : الذَّائِبُ شَرَحَ الْكَافِيَةُ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١٢٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٤٤/٨ ، الْمَفْصَلُ ص ١٥٧ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢٢٥/٢ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣١/٢ ، الْعَيْنِيُّ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ٢٢٥/٢ •

(٢) الْبَيْتُ مِنْ أَرْجُوزَةِ الْعَجَاجِ يَصِفُ حِمَارًا وَحَشِيًّا هَرَبَ مِنَ الصَّيَادِ ، وَصَلَدُهُ : ( تَحْتَى الذَّنَابَاتُ شِمَالًا كَتَبًا ) ، الشَّاهِدُ فِيهِ شَفْوَ دُخُولِ الْكَافِ عَلَى الضَّمِيرِ ، الذَّنَابَاتُ : اسْمُ مَوْضِعٍ أَمٍّ أَوْ عَالٍ : هَضْبَةٌ ، الْكِتَابُ ٣٩٢/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ١٦/٨ ، ٤٤ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٣١/٧ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢٠٨/٢ ، ابْنُ عَقِيلٍ ١١/٢ ، الْخَزَانَةُ ٢٧٧/٤ ، الْعَيْنِيُّ ٢٥٣/٣ •

وَأَمَّ أَوْ عَلَّ كَهَا أَوْ اقْرَبَا

(فعل) قوله : وَمُنْذُ وَمُنْذُ لابتداء الغاية في الزمان

الى آخره .

قال الشيخ : لا خلاف في أن مُنْذُ وَمُنْذُ تختص بالزمان ، وإنما الخلاف في من هل هي لغير الزمان أو عامة في الزمان وغيره ، فالبصريون يخشونها بغير زمان<sup>(١)</sup> واكوفون يعمونها<sup>(٢)</sup> ويستدلون بقوله تعالى : { مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ }<sup>(٣)</sup> ، ويقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ

-٢٢٣-

فإذا كانت حرفاً كان معناها الابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر ، فمثال الماضي كقولك : « ما رأيته منذ يوم الجمعة » ، يعني أن ابتداء انتفاء الرؤية ، وابتداء ذلك اليوم<sup>(٥)</sup> ، ومثل الحاضر كقولك : « ما رأيته منذ شهرنا » ، يعني أن انتفاء الرؤية في شهر جميعه وقد تقدم ذكر كونهما اسمين .

(٢-١) الانصاف ٣٨٢/١ . شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢ .

(٣) سورة التوبة الآية : ١٠٨ .

(٤) البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها هرم بن سنان الديوان ص ٦٠ وتام البيت :

لَمَنْ اتَّدَيَّرَ بِقِنَّةِ الْحَجَرِ  
أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

الحجر : بفتح الحاء قصبة اليمامة ، وبالكسر حجر ثمود ،

أقوين : اقفرن القنة : أعلى الجبل ، الانصاف ٣٧١/١ ، المغني

٣٣٥/١ ، الخزانة ١٢٦/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١

(٥) في ر : ( والظرفية في ) .

(فصل) قوله: وحاشا معناها: انتزيعه الى آخره •

قال الشيخ: واستعملت للاستثناء فيما ينزه عن المستثنى منه كقولك: ضربت اقوم حاشا زيد، ولذلك لا يحسن صلي الناس حاشا زيد لغوات معنى التزيع فيه، وقد جاء النصب بها على أن تكون فعلاً استعمل في الاستثناء كما استعمل خلا وعدا واس ولا يكون كنه، نقول من حاشا يحاشي أي جانب كانه قال: «جانب بعضهم زيدا»، وأما قوله: {حاش الله} (١) الى آخره • ففسره بمقدر، والاولى أن يقال إنه اسم من أسماء الافعال كانه «بمعنى بريء الله من الموء»، ودخول اللام في فاعله لدخول اللام في فاعل هيات كونه تعالى: {هيات هيات كونه لما وعدون} (٢)، والهاء لم يقصد إلا اسم الفعل وفسره بالمقدر كونه اسماً فقصد الى تفسيره باسم، ولذلك نصب براءة، ولا ينسب إلا بفعل مقدر، فكان المعنى بريء الله وصارحاً صلة التفسير بالفعل، وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل •

(فصل) قوله: وكفي في قولهم كيمة من حروف الجر •

قال الشيخ: ولم يذكرها في الحروف المتقدمة، وكان الاولى ذكرها ثم لانه إنما فصل ما أجابه أول الباب ولذلك ذكرها ذكر حاصر لها فقسمها وذكر أعداد كل قسم منها، وإنما أهمل ذكرها لقلة استعمالها أو لوقوع الخلاف فيها، فإن الكوفيين يجعلونها حرفاً ناصباً للفعل بمعنى السببية، ويأولون قولهم: كيمة بمعنى كسي •

(١) سورة يوسف الآية: ٣١ • اختلف في (حاشا) فابو عمرو

بالف بعد الشين وصلاً فقط على اصل الكلمة، والباقون

بالحذف، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٤ •

(٢) سورة المؤمنون الآية: ٣٦ •

تفعل ماذا<sup>(١)</sup> ، والذي يدل على أنه إنما تركها لذلك أنه ذكر هذا التأويل عنهم في فصل ميأتي في هذا القسم ، وقال : وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب فتصويبه إياه هو الذي حسن عنده إسقاطه ، وكونه عند البصريين حرف جر<sup>(٢)</sup> حسن عنده ذكره في الفعل .

( فصل ) قوله : وتُحذف حروف الجر إلى آخره .

قال الشيخ : حذف حروف الجر يجيء تارة سماعاً في موضع وقياساً في موضع ، فللسماعي طريقة النقل بمواضعه كقولك : استغفرت الله الذنب وأمرت زيدا الخير ، وقولهم : الله لأفعلن ، وإذا حذف حرف الجر وجب النصب ؛ لأنه مفعول ولا وجه إلا النصب . والقياسي حذف حرف الجر مع أن وأن على اختلاف ألفاظها ، تقول : عجبت أنك قائم ، وجئت أنك أكرمتني أي من أنك ولأنك ، وإذا حذف حروف الجر عن أن وأن فالصحيح أنها في موضع نصب اجراء لها مجرى ما حذف منه أولاً<sup>(٣)</sup> حرف الجر فيما تقدم على الوجه المذكور . وقد زعم الخليل أنها في موضع خفض وهذا يدل على أنه قد رها مضرة مثلها في قولهم : الله لأفعلن بالخفض فيبقى النظر في الأولوية الحذف ، هو أم الاضمار ، والأولى الحذف ، لأنه الكثير الشائع ، والاضمار قليل نادر فكان حمل هذا الملبس على ما هو كثير في كلامهم أولى من حمله على النادر لذلك .

(١) انظر الانصاف ٥٧٠/٢

(٢) انظر الانصاف ٥٧٠/٢

(٣) ( أولاً ) : ساقطة من ل

(فعل) قوله: وتُضمَرُ قليلاً •

قلّ الشيخ: وذلك هو إضمار ربّ في مثل قولهم<sup>(١)</sup>:

٢٢٤- وقانم الأعماقِ خاوي المخترقِ

أي وربّ قانم على أنه قد اختلف هل الخافض ربّ مضمرة أو الواو النابتة عنها كناية الواو عن الباء في قولهم والله؟ وقوى ذلك بأنها يؤتى بها أول الكلام ولو كانت ربّ مضمرة بعدها لكانت عاطفة [١٢٣ ظ] ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفاً عليه، ووقعها أول الكلام يدفع كونها عاطفة فثبت أنها بمعنى ربّ وهو الذي أشار إليه المصنف في قوله: «وواو ربّ» ولم يردّ ههنا بإضمار ربّ إضمارها بعد الواو لما ثبت<sup>(٢)</sup> من مذهبه أنّ الواو هي الخافضة لعدّه إياها في حروف الخفض وإنّما أراد إضمارها في مثل قولهم<sup>(٣)</sup>:

(١) البيت لرؤبة من ارجوزة يصف بها مفازة وتامه: (مُشْتَبِهَ  
الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفَقِ) ، قانم: المكان المظلم المغبر من  
الغبار، لاعماق: الابعاد، خاوي: الخالي من السكن، المخترق:  
الممر الواسع المتخلل للرياح، الاعلام: البال، الكتاب ٣٠١/٢،  
الايضاح للفراسي ص ٢٥٤، المغني ٣٤٢/٢، الاشعموني  
٣٢/١، ابن عقيل ١٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/٢،  
الخرزانه ٣٨/١، العيني على الاشعموني ٣٢/١، همع الهوامع  
٣٦/٢، الديوان ص ١٠٤، العين للخليل ٢١٢/١ •  
انتهى الخرم في نسخة ش •

(٢) نسبه ابن الانباري في الانصاف لرؤبة ولم اعثر عليه في ديوانه  
وتامه: (لَا يَشْتَرَى كِتَانَهُ وَجَهْرَمَهُ) ، والشاهد  
فيه حذف حرف الجر، (بَلْ رَبِّ بَلَدِ) الانصاف ٥٢٩/٢، المغني  
١١٢/١، تسهيل نيل الاماني في شرح عوامل الجرجاني ص ٩،  
همع الهوامع ٣٦/٢، الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع،  
جهرم: بلدة في ايران •

٢٢٥- بَلْ بَلَدٍ مِثْلِهِ أَفْجَا جِ قَتَمَهُ

فهذا الذي قصدَ إليه والذكَ جمعٌ قليلٌ ، « وقولُ رؤية خَيْرٍ » (١) شاذٌّ لا يُعَمَلُ عليه « واللامُ في قولهم : لامُ أبوك » حذفتُ لكثرته في كلامهم وجريه مجرى المثلِ وذلك لم يقتضروا على إضمارِ لامِ الجرِّ وحدها ، بَلْ حذفوا معها لامَ التعريفِ وهي مرادةٌ أيضاً ، لأنَّ الأصلَ لله أبوك فاللامُ الأولى المكسورة هي لامُ الجرِّ ، والسلامُ الثانيةُ الساكنةُ هي لامُ التعريفِ ، واللامُ الثالثةُ المفتوحةُ هي أولُ الاسمِ الداخلِ عليه حرفُ التعريفِ ، وهكُلهي عينٌ والفاءُ محذوفةٌ أو هي فاءٌ ؟ اختلفَ فيه ، وإس هذا موضع ذكره ، فحذفتُ لامُ الجرِّ ولامُ التعريفِ وبقي الاسمُ مجرداً عنهما مقصوداً فيه منها ما لَمَّا ذكرناه من جريه مجرى المثلِ وكثرة وقوعه في الكلام .

### ومن أصنافِ الحرفِ الحروفُ المشبهةُ بالفعلِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي إنَّ وأنَّ إلى آخره .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّم وجهُ تشبيهها بالفعلِ في المرفوعاتِ ، قوله : « وتلحقُها ما الكافةُ » فتترلها عن العملِ ، ، لأنَّها (٢) لا تدخلُ على الفعلِ فلمَّا دخلتْ على هذه الحروفِ أخرجتها عن التشبيهِ أو لأنَّها لمَّا اتصلتْ به صارتْ كالجزءِ منه فأخرجته عن شبهه الذي هو بناءُ آخره على الفتحِ ، واتصالُ الضمائرِ به كاتصالها بالفعلِ فلذلك

(١) يروى أنه إذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : ( خير عافاك

الله ) أي بخير الانصاف ٥٣٠/٢ .

(٢) في له : ( مما ) ، وما اثبتناه أفضل .

ابْتَدَى بِمَدِّهَا الْكَلَامَ ، وَلَمَّا بَطَلَ عَمَلُهَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ صَحَّ وَقُوعُ  
الْجُمْلَتَيْنِ بِمَدِّهَا لِأَنَّهَا إِنَّمَا اقْتَضَتْ الْأَسْمِيَّةَ لِمِثَابَتِهَا الْفَعْلَ وَإِذَا  
أُخْرِجَتْ عَنْ مِثَابَةِ الْفَعْلِ صَحَّ وَقُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ بِمَدِّهَا ، وَشَبَّهَ  
لَوْ قُوعَ الْأَسْمِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ } (١) ،  
وقوله (٢) :

لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ ٢٢٦-

ولوقوع القطعة بقوله تعالى : { إِنَّمَا يَتَمَنَّاهُمْ اللَّهُ } (٣) ، وقوله (٤) :

لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ ٢٢٧-

« ومنهم من يجعل ما مزيده » وهو ضعيف ، ولم يُسَمَّعْ إعمال هذه  
الحروف مع إلا في قول الشاعر (٥) :

(١) سورة الكهف الآية : ١١٠ .

(٢) البيت منسوب لسويد بن كراع العكلي والبيت بكماله :

تَحَلَّلْ وَعَالَجْ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ

أَبَا جَعْلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

والشاهد فيه الفاء لعل لكفها بما ، الشاعر يهزأ برجل توعده ،

الكتاب ٢٨٣/١ ، ابن يعيش ٥٨/٨ ، الفصل ص ١٥٨ ،

الخرزانه ٢٩٧/٤ .

(٣) سورة الممتحنة الآية : ٩ .

(٤) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا والبيت بكماله :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارُ الْمُقَيَّدُ

ودرواية الديوان ص ٢١٢ ( فَرُبَّمَا ) وبذلك يسقط عن

الاستدلال ، عبد قيس : هو عدي بن جندب بن العنبر ، ايضاح

الفارسي ص ١٢ ، ابن يعيش ٥٥/٨ ، المغني ٢٨٧/١ ، شرح

الجميل ٢٦٧/١ ، الاشموني ٢٨٤/١ .

(٥) البيت للنايفة الذبياني في ديوانه ص ١٦ وتامه :

( أَلَيْسَ حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ ) وهو من قصيدة يخاطب

بها النعمان بن المنذر ويمتنع إليه ، الشاهد فيه جواز الاعمال =

٢٢٨- قَالَتْ: أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

وَقَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِلَّا أَنْ الْأَعْمَالُ فِي لَيْتَنَا وَكَأَنَّمَا وَلَعَلَّمَا أَكْثَرَ مِنْهُ فِي أَنْتَمَا، وَإِنَّمَا وَلَكُنَّمَا، شَيْءٌ اخْتَارَهُ مِنْ طَرِيقٍ قِيَاسِيٍّ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ مَوْضِعُ قَوْلِهِ: «أَكْثَرُ»، أَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ فِيهِ نَسَبٌ، وَوَجْهُ الْقِيَاسِ الْإِبْتِدَاءُ فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا أُخْتَاهَا فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا «إِنَّمَا وَأَنْتَمَا وَلَكُنَّمَا» وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَصْلِ الْبَابِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُغَيَّرْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ فِيمَا كَانَتْ لَهُ فَلَمْ تَقْوِ قُوَّةَ الْبَوَاقِي.

(فصل) قوله: «إِنَّ وَأَنْ» هُمَا يُوَكِّدَانِ مضمونَ الجملة ويتحققانه إِلَّا إِنَّ الْمَكْسُورَةَ الْجُمْلَةُ مَعَهَا عَلَى اسْتِقْلَالِهَا بِفَائِدَتِهَا.

قال النسخ: «لأنَّ وضعَ إِنَّ تَأْكِيدُ الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِمَعْنَاهَا فَوَجِبَ أَنْ تَسْتَقِلَّ بِالنَّائِدَةِ بَعْدَ دَخُولِهَا كَمَا تَسْتَقِلُّ قَبْلَ دَخُولِهَا، وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ فَوْضَعُهَا وَضَعُ الْمَوْصُولَاتِ فِي أَنَّ الْجُمْلَةَ مَعَهَا كَالْجُمْلَةِ مَعَ الْمَوْصُولِ فَإِذْكَ صَارَتْ مَعَ جُمْلَتِهَا كَالْجُزْءِ فَاحْتَاجَتْ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ يَسْتَقِلُّ مَعَهَا الْكَلَامُ فَقَوْلُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَتَسَكَّتْ، وَقَوْلُ: «أَعْجِبْنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ» فَلَا تَجِدُ بُدْءًا مِنْ هَذَا الْجُزْءِ الَّذِي مَعَهَا لِكُونِهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الْجُزْءِ الْوَاحِدِ إِذَا مَعْنَى قَوْلِكَ: «أَعْجِبْنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ» أَعْجِبْنِي قَائِمٌ زَيْدٌ، فَكَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: «قَائِمٌ زَيْدٌ» لَا يَسْتَقِلُّ بِالنَّائِدَةِ مَا لَمْ يَنْضَمْ إِلَيْهِ جُزْءٌ آخَرٌ فَكَذَلِكَ الْمَفْتُوحَةُ مَعَ جُمْلَتِهَا، وَلِذَلِكَ وَقَعَتْ فَاعِلَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُضَافًا إِلَيْهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا تَقَعُ فِيهِ الْمَفْرَدَاتُ».

= والاعمال ، الكتاب ٢٨٢/١ ، مجاز القرآن ٥٨/٢ ، الانصاف

٤٧٩/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩/١ ، المغني ٦٣/١ ،

ابن يعين ٥٨/٨ ، الاشموني ٢٨٤/٢ ، الخصائص ١٤٢/٢ ،

٢٩٧/٤ ، العيني ٢٥٤/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢.



قوله : ولا تُصَدَّرُ بها الجملة كما تُصَدَّرُ بأختها •

قال الشيخ : لأحد أمرين : أحدهما أَنَّها لو صَدَّرَتْ بها لوقعتُ مبتدأةً ، والمبتدأُ معرَّضٌ لدخولِ ( إنَّ ) فيؤدي إلى اجتماعهما ، ومثله مسكره ففرُّوا من تصديرها حتَّى لا يؤدي إلى اجتماع ما يستكرهون اجتماعه ، والثاني أنَّ أنَّ قد تكون بمعنى لعلَّ في قولهم : أَيْتَ السوقَ أَنتَ تَشْتَرِي لِحِمًا ، وفي قوله تعالى : { أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ } (١) ، وتلك لها صدرُ الكلام فقصِّدوا إلى أنَّ تكونَ هذه مخالفةً لِمَكَّ في الموضعِ لِيُعْلَمَ مَنْ أَوَّلُ الأمرِ الفصلُ بينهما فإذا قُدِّمَتْ عُلِمَ أَنَّها بمعنى ( لعلَّ ) وإذا أُخِّرَتْ عُلِمَ أَنَّها المصدرية ولم يعكسوا لأنَّه كانَ [ ١٢٤ و ] يؤدي إلى أنَّ تقعَ التي بمعنى ( لعلَّ ) متأخرةً وتلك لا يستقيم تأخيرها كما لا يستقيم لعلَّ وهذه إذا أخروها فإنَّما أخرُوا ما يسوغ تأخيرهُ ، وإنَّما التزوُّدُ فيه أحدَ الجائزين لغرضٍ فكانَ وزانهُ وزانُ تقديم الاستفهامية إذا وقعَ خبراً في مثل قولهم : متى التَّالِ سِوَاءُ ؟

(فصل) قوله : والذي يُمَيِّزُ بينَ موقعيهما إنَّ ما كانَ مظهرهُ للجملة وقعت فيه المكسورة •

قال الشيخ : التمييزُ بما ذكرهُ أوَّلَى من التمييزِ بما ذكرهُ غيره ، فقلَّ الفارسي : كلُّ ما صحَّ فيه وقوعُ الفعلِ والاسمِ فإنَّ

---

(١) سورة الانعام الآية : ١٠٩

فيه مكسورة ، وما لم يقع فيه إلا أحدهما فإن فيه مفتوحة<sup>(١)</sup> ، وأما صاحب الجمل فقد وضع المكسورة تعديداً ثم قال : والمفتوحة فيما سوى ذلك<sup>(٢)</sup> ، وما ذكره هذا أولى مما ذكره الفارسي ، لأنه ذكر المعنى الذي لأجله اتبع في المكسورة الفتح وفي المفتوحة الكسر فذكر الحكم<sup>(٣)</sup> بعينه ، وذلك أن المكسورة وضمتها كيد الجملة مع بقائها على استقلالها فوجب أن لا يقع إلا في موضع الجملة المستقلة ، والمفتوحة تصير الجملة معها بتأويل المصدر والمصدر مفرد فوجب أن لا يقع إلا في موضع المفرد ، وهذا مستقيم واضح التعليل ، وما ذكره الفارسي ليس فيه ما يشعر بمثل ذلك ، ولأنه لا يتقضى ما ذكره لأنه مبني على أمر محقق معلوم<sup>(٤)</sup> ، وما ذكره أبو علي منتقض ، أما بيان أن هذا لا يتقضى أنه قد علم أن وضع المكسورة لما ذكرناه ، فعلم أنها لا تقع إلا في موضع الجمل ، وعلم أن وضع المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد ، فوجب أن لا تقع في موضع المفرد . وأما بيان انتقاض ما ذكره أبو علي ففي نحو قولك : من يكرمني فإني أكرمه ، فهذا وضع يصح فيه وقوع الاسم والفعل جميعاً ولم يتعين الكسر ، بل جائز الفتح والكسر على تأويلين يرجعان إلى الضابط الأول وإذا رجع إلى ضابط أبي علي وجب الكسر ، لأنه موضع يقع فيه الاسم والفعل ، ألا ترى أنك تقول : من يكرمني فأكرمه ، ومن يكرمني فزيد يكرممه ، فقد

(١) قال الفارسي : كل وضع يشترك فيه الابتداء والفعل تقع فيه ( إن ) المكسورة ، وأما المفتوحة في تأويل اسم . الإيضاح المضطرب ص ١٢٩ .

(٢) الجمل ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣) ( الحكم ) : ساقطة من ت .

(٤) ( معلوم ) : ساقطة من ش ، س ، ب ، ت .

وَقَعَ بَعْدَ فاءِ الجِزَاءِ الاسمُ والفعلُ ولم يَتِمَّنِ الكسرُ ، فَإِنْ زَعِمَ زاعِمٌ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ يَكْرِمُنِي فَأَكْرَمُهُ فَأَتَوِيلُهُ فَأَنَا أَكْرَمُهُ فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الفاءِ إِلَّا الاسمُ فهو فُسَدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّكَ تَقُولُ : مَنْ يَكْرِمُنِي فَلْيَكْرِمْ زَيْدًا ، وَلَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ الاسمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، وَالْآخَرُ أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكِنْ حَاصِلُهُ أَنَّهُ مُوَضَّعٌ يَتِمَّنِ [ فِيهِ ] <sup>(١)</sup> لاسمٌ دُونَ افْعَلٍ فَيَتِمَّنِ الْفَتْحُ وَهُوَ غَيْرُ مَتَمِّنٍ فَصَارَ تَقْضًا عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ سِوَاكَ كُنْ مَوْضِعًا لِلْفِعْلِ أَوْ مَوْضِعًا لِلْاسْمِ أَوْ مَوْضِعًا لِهَما ، فَإِنْ زَعِمَ زاعِمٌ أَنَّ الكسرَ بِتَأْوِيلٍ مَعْنَى يَصِحُّ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، وَالْفَتْحُ بِتَأْوِيلٍ أَمْرٍ لَا يَصِحُّ فِيهِ إِلَّا أَحَدُهُمَا فَقَدَّرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَمْرًا خَاصًّا بِهِ أَبْطَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : زَيْدٌ إِنَّ أَبَاهُ أَبُوكَ ، وَلَوْ قَدَّرَ هَهُنَا بِإِعْتِبَارِ أَمْرِهِ الْخَاصِّ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا الاسمُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ الْخَاصِّ لَا اعْتِدَادَ بِهِ وَلِذَلِكَ كُسِرَ فِي قَوْلِكَ : إِنَّ أَبَاكَ أَبُو زَيْدٍ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup> :

٢٢٩

إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ اتَّقَا وَالْمُهَازِمِ  
يَجُوزُ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعٌ لَا يَتَعُ فِيهِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ -  
وَمِثْلُ بِمَا يَقْدَرُ ضَابِطُهُ الْمَذْكُورُ فَاتِي بِتَشْبِيلِ الْكَسْرِ فِي مَوَاضِعِ  
الْجَمْلِ وَالْفَتْحِ فِي مَوَاضِعِ الْإِسْرَادِ ، ثُمَّ أورد ما هو كالاغراض على

(١) ( فِيهِ ) : زِيَادَةٌ عَنْ ش .

(٢) الْبَيْتُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ وَتَمَامُهُ : ( وَكُنْتُ أَزَى زَيْدًا كَمَا

قِيلَ سَيْدًا ) قَالَ سَيِّبِيهِ : سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْشُدُ

هَذَا الْبَيْتَ ، الْمُهَازِمُ : جَمْعٌ لِهَزْمَةٍ وَهِيَ عَظْمٌ نَاتِيءٌ فِي أَصْلِ

الْحَنَكِ ، اتَّقَا مَوْضِعُ الصَّفْعِ ، أَيِ آتَتْهُ ذَلِيلٌ ، الْكِتَابُ

٤٧٢/١ ، الْمُقْتَضِبُ ٣٥١/٢ ، الْخَصَائِصُ ٣٩٩/٢ ، ابْنُ يَعِيشَ

٦١/٨ ، شَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٢٠/١ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢٧٦/١ .

ابْنُ عَقِيلٍ ٣٠٥/١ ، الْخَزَانَةُ ٣٠٣/٤ ، الْعَيْنِيُّ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ

٢٧٦/١ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ص ١٢٣ ، شَرْحُ أَبِياتِ

كِتَابِ سَيِّبِيهِ لِلنَّحَّاسِ ( تَحْقِيقُ زُهَيْرٍ زَاهِدٍ مَطْبَعَةُ الْغُرَيِّ

النَّجَفِ ) ص ٢٣٣ .

القاعدة المذكورة وهو الفتح 'بعد' لولا إنا كان لأنه 'وضع' لا يذكر فيه خبر 'المبدأ' ، فإذا لم تقع ( أن ) وما عملت فيه إلا في موضع 'الابتداء خاصة' فوجب الفتح 'لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيماً لأنه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد أطرَح ذكره في الاستعمال وليس هذا الموضع كموقعها 'بد' إذا ؛ لأن خبر مبتدأ إذا جائز ذكره وحذفه فان كسرت كانت الجملة هي الأصلية ولم يُقدَّر حذف ودخلت أن عليها بكمالها وإن فتحت لم تقع إلا في موضع 'الابتداء خاصة' وقدّر الخبر محذوفاً فجاز الكسر على تأويل إثبات الخبر 'بعد' إذا ، وذلك سماعٌ ولو كسرت بعد لولا لكان فيه إثبات الخبر للاسم 'بعد' لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد بقوله : كل ما كان مظنةً للجملة وقعت فيه المكسورة إلا وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة <sup>(١)</sup> ، بكالها دلى استلالها بفائدتها وهي هذا الم [ ١٢٤ ظ ] تقع موضع <sup>(٢)</sup> الجملة بكمالها لما تقدم من أنه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع 'بعد' لولا وهو باطل 'فوجب أن لا يصح وقوعها إلا موقع' <sup>(٣)</sup> الاسم المفرد ليتوفر على لولا ما تقتضيه من وجوب حذف الاسم الواقع بعدها ، وأجاب عن الفتح في أن الواقعة 'بعد' لو في قولك : لو أنك منطلقاً لأنطلقت ، وهو موضع ظاهره وقوع الجملة ، ألا ترى أن لو في قولك : لو قام زيد لقلت لا يقع بعدها إلا الجملة بأن قال : التثدير <sup>(٤)</sup> ، لو وقع أنك منطلق ، أي لو وقع انطلاقك فلم تقع ( أن ) موضع الجملة ، وإنما وقعت موقع الفاعل كما في قوله تعالى : { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ } <sup>(٥)</sup> ، فوجب الفتح ولم يجز

(١) في ل : ( المقدرة ) .

(٢) في ر : ( موقع ) ، وهو تحريف .

(٣) في و : ( موضع ) ، وهو تحريف .

(٤) ( التثدير ) : ساقطة من ر .

(٥) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ .

الكسر 'لأنه' كان يؤدي الى تحقيق الجملة الاسمية بعد حرف الشرط وهو فاسد "ألا ترى أنك لو قلت : لو زيد قائم لقيت لم يجز ؛ لأن هذه الجملة اسمية لا مساغ بها لتقدير الفعل وإنما جاز لو زيد قام لقيت على أن يكون زيد فاعلاً لفعل مقدّر دل عليه ما بعده فكأنك قلت : لو قام زيد ، فاذا وقعت ( أن ) وجب تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم يقع إلا في موضع المفرد فذلك وجب الفتح •

وقوله في التمثيل : « لأن تقدير لو أنك منطلق لانطلقت ، لوقع أنك منطلق خطأ ، ولعلته في التصنيف لو أنك تنطلق ؛ لأن من شرط ( لو ) إذا وقع أن بعدها ( أن ) يكون الخبر فعلاً إذا أمكن ليكون في الصورة عوضاً من الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَاوُوا } <sup>(١)</sup> ، { وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ } <sup>(٢)</sup> ، { وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ } <sup>(٣)</sup> ، فقوله في التمثيل لأن تقدير لو <sup>(٤)</sup> أنك منطلق وإيقاعه الاسم خبراً عن أن الواقعة بعد لو مخالفة لهذه القاعدة ، وقد صرح بذلك عند ذكره حرف الشرط ، فقال : « ولذلك وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً ، كقولاك : لو أن زيدا جاني لأكرمه ، ولو قلت : لو أن زيدا حاصري لأكرمه لم يجز • وقوله : ههنا لو أنك منطلق مثل لو أن زيدا حاصري وقد صرح بأنه ممنوع على أنه قد أطلق أيضاً ثم ما يجب تقيده <sup>(٥)</sup> وهو قوله : وجب في أن

(١) سورة النساء الآية : ٦٦ •

(٢) سورة النساء الآية : ٦٤ •

(٣) سورة النساء الآية : ٦٦ •

(٤) ( لو ) : ساقطة من و ، ش ، ل ، ت ، ب •

(٥) في ل : ( تقديره ) ، وما اثبتناه افضل •

الواقعة بعدَ لَوْ أَنَّ يكونَ خبرها فعلاً ، وهذا ليس على إطلاقه إلا إذا لم يتنذر الفعلُ باعتبارِ المعنى المتصوّر ، ألا ترى الى قوله تعالى : { وَلَوْ اِنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } <sup>(١)</sup> ، وأقلامٌ خبرٌ عن أَنَّ المفتوحة الواقعة بعدَ ( لو ) بلا خلافٍ لِمَا لم يمكن أن يقع موضعه فعلٌ بمعناه ثم أورد الغاء الواقعة بعدَ ظننت وأخواتها اعتراضاً على فتح ( أَنَّ ) في موضع الجمل <sup>(٢)</sup> ، وتقديرُ الاعتراضِ أَنَّ زيداً قائمٌ بعدَ قولك : ظننت أَنَّ زيداً قائمٌ في معنى الجملة على استقلالها بفئتها ، ألا ترى أَنَّها سدت مسدَّ المفعولين ، وأولا ذلك لم تسدَّ مسدَّهما لوضعها متعلقةً بمسندٍ ومسندٍ اليه فأجاب عن ذلك بما ليس بمذهبِ الجماعة وإنَّما هو مذهبُ بعضِ النحويين <sup>(٣)</sup> ، وإنَّما اختاره لما استصحب السؤال ، وظنَّ أَنَّهُ لا يندفعُ إلا بارتكابه ، ولعمري أَنَّ دفعه بارتكابه واضحٌ لأنَّه إذا جعل المفتوحة إنَّما وقتاً في موضع المفعول الأول خاصةً والثاني مقدَّر لم يقع إلا في موضع المفرد فوجب الفتح كما وجب في لولا ولَوْ ، ويلزمه على ذلك أمورٌ : [ أحدها <sup>(٤)</sup> ] وجوبُ الرفعِ فيهما إذا أسقطت أَنَّ وذكر الخبر لأنَّه عنده موضعُ الجملة ، والآخرُ يجبُ عليه أنْ يكسرَ أَنَّ إذا لم يقصدُ الى حذفِ الخبر ، والآخرُ أَنَّهُ يجبُ عليه جوازُ ذكرِ المفعول الثاني لأنَّ حذفَ المفعول الثاني أقلُّ أموره أَنَّ يكونَ غيرَ واجبٍ إنْ لم يقلْ ذكره وجب ، فالأولى أَنَّ

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ •

(٢) في ب : ( في أن ) •

(٣) هو الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة ، يقول : ( أن )

وما بعدها في موضع المفعول الأول ، والثاني محذوف تقديره

( كأنَّما أو حاضراً ) ابن يعيش ٨/٦٠ ، ٦١ •

( أحدها ) : زيادة عن ل

يجاب على مذهب الجماعة الذي لا محذوف عندهم ، فيقال ' ليس  
الموضع موضع جملة وإنما هو موضع المفرد ، ألا ترى أنه منصوب  
يظنت والجمل المستقلة لا تعمل فيها الأفعال ، والمفعول فضلة  
فكيف يكرن جملة وهو فضلة ؟ فاذن لم تقع أن موضع مفرد •  
فإن زعم زاعم أنه كان الكلام محتاجاً الى مفعول ثانٍ ، وهو بعد  
دخول أن غير محتاج • فليجواب أن ذلك الاحتياج إنما كان من  
جهة أن الظن إنما وُضع ليمتلق بالشئ على صفة فحتيج الى  
ذكر الاثنين لهذا الغرض فلما دخلت أن ولزم فيها أن يكون لها  
اسم وخبر حصل المقصود منها من متعلق [ ١٥٢ و ] الظن فلم يحتج  
الى مفعول ثانٍ وسد ذلك مسد المفعولين فاستقام الجواب على  
مذهب الجماعة وانقضى الاعتراض اللازم على ارتكابه المذهب الاول  
وظهر أن المذهب هو مذهب الجماعة •

( فمل ) قوله : ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة  
الى آخره •

قال الشيخ : على حسب ما قصدتم مثلاً بمسألة الايضاح  
للفارسي وهي أول ما أقول ' إني أحمد الله <sup>(١)</sup> وذكر فيها تأويل  
الفتح والكسر مثل ما ذكره الفارسي ، فأما وجه الفتح فمستقيم  
واضح وأما ما ذكره من وجه الكسر فباطل مستقيم وذلك أنهم  
جعلوا <sup>(٢)</sup> الخير محذوفاً والكسر محكياً بعد القول فكأنه قول :  
أول ما أقول ' إني أحمد الله ثابت أو موجود ، وإذا جعل  
الكسر محكياً متعلقاً لأقول كان عن المتول وكذلك كل ما يحكى

(١) انظر الايضاح للفارسي ص ١٣٠ •

(٢) ( جعلوا ) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، س ، ب •

بعد القول ، ألا ترى الى قولك : أعجبتني قول زيد إن عمراً منطلقاً  
وكذلك كر ما يحكى بعد القول ، واذا وجب أن يكون القول  
هو في المعنى متعلقة كان التقدير أول أني أحمد الله ، واذا كان  
التقدير أول أني أحمد الله كان المبتدأ أول ، وأول من باب أفعلي  
التفضيل ولا يضاف أفعلي التفضيل إلا لشيء هو بعضه على حسب  
معناه فيجب أن يكون الاخبار بقولك ثابت أو موجود ، وإنما  
عن أول اني أحمد الله ، وأول أني أحمد الله باعتبار الحروف  
الهمزة وباعتبار الكلمات أني فيكون الاخبار بموجود في المعنى عن  
الهمزة أو أني وهو فاسد إذ لم يقصد ذلك ولم يرد ولو أريد لم  
يكن له معنى فطال تأويل الكسر على ذلك وللکسر وجه (١)  
مستقيم غير ما ذكرناه وهو أن يكون القول عاماً في الحمد وغيره  
فيكون أول مضاف الى أقوال متعددة منها أني أحمد الله ، ومنها غيره ،  
ثم أخبر بما هو أولها وهو قولك : أني أحمد الله وحكاه بأنه قول  
وبعض الأقوال قول كما تقول : أول الأقوال التي تكلمت بها اليوم  
زيد منطوق ولا حاجة الى خبر محذوف بلك يكون قولك : اني  
أحمد الله هو الخبر ووجب أن يكون جملة ، لأنك أخبرت به  
عمماً معناه جملة لأنه قول ، لأن أول الأقوال قول كما لو (٢)  
قلت : قلبي زيد قائم فثبت أن تأويل الكسر الصحيح هو هذا  
الأول ، وإن ما ذكرناه لم يصدر عن فطنة بلك صدر عن ذهول  
فكان خطأ لما ذكرناه ، ومن المواضع المحتملة أيضاً ما ذكره وهو  
مثل ما أنشده في الفتح والكسر بعد إذا فإذا فتحت فأنما قصدت  
الى وقوع أن واسمها وخبرها في موضع المبتدأ خاصة فيكون  
الموضوع موضوع مفرد ، لأنك لم تقمدي إلا اليه ولذلك وجب

(١) في ت : ( وحده ) وهو تحريف

(٢) ( لو ) : ساقطة من ر



تقدير ' حذف الخبر لتكمل الجملة ' واذا كسرت فأنما قصدت الى إدخال (١) أن على المبتدأ والخبر على استقلالهما بفائدتهما فلم تقع أن إلا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تقدير محذوف ، لأن الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة وقد تقدم ذلك .

( فصل ) قوله : وتكسرهما بعد حتى التي يتبدأ بعدها الكلام الى آخره .

قال الشيخ : وإنما كُسِرَتْ بعد حتى الابتدائية لأنه موضوع جملة ، فاذا قصد إليها بكمالها وجب الكسر وإن قصد الى المبتدأ خاصة في الموضع الذي يصح قصده ووجب تقدير الخبر عند من جوز حذفه ، مثاله قولك : عرفت أموراً زيد حتى أن أكله بالليل ، إن قصدت الى كونها جملة مستقلة كسرت وإن قصدت الى كونها في معنى المفرد فتحت وقدرت الخبر محذوفاً كأنك قلت : حتى كرن كله بالليل معروف ، كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها مأكول .

قوله : وإن كانت العاطفة أو الجارة فتحت .

قال الشيخ : هذا لا اشكال فيه لأن العاطفة للاسم المفرد والجارة لا يقع بعدها إلا المفرد فلا يصح بعدها إلا المفتوحة كما تقدم .

( فصل ) قوله : ولكون المكسورة للابتداء لم تجتمع لامة إلا إليها الى آخره .

(١) ( إلى إدخال ) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .

قال الشيخ : يعني أنَّ لامَ الابتداء<sup>(١)</sup> لم تدخل إلاَّ معَ إنَّ من بين سائر هذه الحروف لكونها لازمة فلم تكن بينهما مخالفة تمنع من اجتماعهما ، ألا ترى أن معنى قولك : لزيد منطلق مثله في أنَّ زيدا [ ١٢٥ ظ ] منطلق فصيح أن يكون في جملة واحدة إذا لا منافاة بينهما بخلاف غيرها من أخواتها لما بينهما من المنافاة ، ألا ترى أنَّ قولك : لزيد منطلق منفي لولك : لعلَّ زيدا منطلق فتعذر حصولهما في كلمة واحدة لأدائه إلى المنافاة ، ثمَّ أورد استراضاً بقوله :

ولكنني من حبها لعميد<sup>١٦٠</sup>

فقد دخلت اللام مع غير أنَّ ، وأجاب عن ذلك ولا بدَّ من تقدير المنافاة بين اللام وبين لكنَّ ليثبت الامتناع حتى يصح التأويل ، وليس المنافاة بينهما في الهمز كمنافاة التي في لعلَّ وليت . ووجه المنافاة هو أنَّ وضع لكنَّ للمخافة بين ما بعدها وما قبلها فهي لا تأتي إلاَّ متوسطة بين كلامين متغايرين واللام منتطع ما بعدها عما قبلها فجاءت المنافاة لذلك إذ لا يمكن اجتماع حرفين أحدهما يقتضي الاتصال والآخر يقتضي الانفصال لأنَّهما يؤديان إلى كون الشيء متصلاً غير متصل ومنفصلاً غير منفصل وذلك باطل ، وإذا قررت المنافاة وورد ظاهر<sup>(٢)</sup> وجب تأويله إذا أمكن ، وتأويله ما ذكره أنَّ تُقدَّر الأصل ولكنَّ إنَّني فنقلت حركة الهمزة إلى النون من لكنَّ فحذفت على ما يقتضيه قياس النقل فبقى ولكنَّ نني فاجتمعت التونات فحذفت الأولى تخفيفاً . ثمَّ مثله في

(١) في ر : ( في قولك إنَّ زيدا منطلق ) .

(٢) في ر : ( مخالفة ) .

التقل والتخفيف بقوله تعالى : { لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي } (١) ، وهو بالاتفاق أصله ' لكن ' أننا فنقلت حركة الهمزة الى انون من لكن فبقى لكن نأتم ادغمت النون الاولى في الثانية فبقى لكن ولذلك وجب اوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف على أنا وهو في مثل ذلك أولى لذهاب الهمزة فيه ، ولذلك وصله ابن عار بالالف (٢) فقرأ لکننا هو الله ربِّي إعراب هو مبتدأ والله بدل منه أو عطب بيان وربِّي خبر المبتدأ والجملة خبر عن أنا في قولك : لکننا والضمير العائد عليه هو الضمير في ربِّي ، لأن المبتدأ للمتكلم فوجب أن يكون الضمير للمتكلم أيضاً ، ثم أخذ يبين مواضع دخرن هذه اللام مع إن •

قوله : ولها اذا جامعتها ثلاثة مداخل •

قال الشيخ : الضمير في قوله « ولها ، للام ، وفي جامعتها ضميران لأته خبر عن قوله : « ثلاثة مداخل ، وثلاثة المداخل إنما هي اللام فوجب أن يكون الضمير في « لها ، للام ، وإلا فسد المعنى ، وأصل هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ولكنهم لما أدخلوا إن كرهوا أن يجمعوا بينهما لاتفاقهما في المعنى ففصلوا بينهما في اللفظ فاذا فصلوا بين إن وبين الاسم دخلت عليه لزوال المانع ، وإن لم يفصل بينهما وبينه دخلت على الخبر أو على ما يتعلق بالخبر بشرط تقديمه على

(١) سورة الكهف الآية : ٣٨ •

(٢) قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس باثبات الالف بعد النون وصلاً ووقفاً ، والأصل ( لكن أنا ) فنقل حركة همزة ( أنا ) الى نون ( لكن ) ، وحذفت الهمزة وأدغم أحد المثليين في الآخر • اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ص ٢٩٠

الخبر . فمثال الاول قولك<sup>(١)</sup> : **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا** ، ومثال الثاني **إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ** ، ومثال الثالث **إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ أَكِيلٌ** وما أنشده من قوله<sup>(٢)</sup> :

-٢٣٠-

**لَعِنْدِي غَيْرٌ مَكْفُورٌ**  
ولو قيل **أَكَلَ طَعَامُكَ** أو **غَيْرٌ مَكْفُورٌ لَعِنْدِي** لم يجز **لِمَا ذَكَرْنَاهُ** من أن الأصل دخولها على المبتدأ ، وإنما وجب الفصل بينهما لانتفاء ما ذكرناه من اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وما وجب لضرورة **تَقْدَرُ**<sup>(٣)</sup> بقدرها ، فإذا قلت : **إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ** فقد حصل الفصل بينهما وبين **أَكَلَ** وهو أحد جزئي جملة **فلا وجه لتأخيرها** الى الفصلة مع زوال مانع الدخول فلذلك امتنع تأخيرها الى ما ذكرناه ، وقد ظن بعضهم أن لها مدخلا غير ذلك ، وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر كقولك : **إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ الظريف** ، وكقوله تعالى : **{ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ }**<sup>(٤)</sup> ، وهذا لا يخلو

(١) ( قولك ) : ساقطة من ر .

(٢) البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي يمدح بها الوليد بن عقبة وتتمام البيت :

**إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ**  
**عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرٌ مَكْفُورٌ**

والشاهد فيه دخول اللام على الظرف ولم يدخلها على خبر أن ، غير مكفور : غير مجعود ، التَّنَائِي : البعيد . الكتاب ٢٨١/١ ، الانصاف ٤٠٤/١ ، ابن يعيش ٦٥/٨ ، المغني ٦٧٦/٢ ، الاشموني ٢٨٠/٢ ، المفصل ص ١٦٠ ، مع الهوامع ١٣٩/١ ، شرح شواهد المغني ص ٩٥٣ ، حاشية الامير على المغني ١٨٩/٢ ، لسان العرب مادة ( خصص ) ٢٥/٧ ، شرح شواهد سيبويه للدجاس ص ١٦٥ .

في ل : ( يفيد تقررها ) ، وما اثبتناه أحسن :

(٣) سورة الصافات الآية : ١٧٢ .

إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً ، أَوْ يَجْعَلُهُ فَصِيلاً ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْأَوَّلِ فَهِيَ لَمْ الْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الثَّانِي فَلَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ لِفَصْلٍ بَيْنَ كَوْنِهِ خَبَرًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ نَعْتًا ، إِلَّا أَنْ تَمَثِيلُهُ فِي مَتَعَلِّقِ الْخَبَرِ بِمَعْمُولَانِهِ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ سِوَاهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « إِذَا تَقَدَّمَ » ، فَإِنْ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَقَدِّمًا عَلَى الْخَبَرِ فَلِذَلِكَ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْمُدْخَلِ الزَّائِدِ ، وَإِذَا حُمِلَ مَتَعَلِّقُ الْخَبَرِ عَلَى عَمُومِهِ دَخَلَ هَذَا الْمُدْخَلُ فِيهِ وَلَا يَضُرُّ . وَقَوْلُهُ : « إِذَا تَقَدَّمَ » ، لِأَنَّ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ مَا يَتَأَخَّرُ فَيَمْتَنِعُ دُخُولُ اللَّامِ [ بَعْدَهَا ] <sup>(١)</sup> .

(فصل) قوله : « وتقول : علمت » أن زيداً قائمٌ فإذا جئت باللام كسرت وعلقت الفعل إلى آخره .

قال الشيخ : فالفتح على ما تقدّم من تأويله وتأويل غيره ، فإذا جئت باللام وجب الكسر على كل تأويل ، أمّا على تأويله ، فلأنّه لا يمكن تقدير مفعول آخر لبطان أن يكون اللام [ ٢٦١ ] مع المفرد ، وعلى تأويل الجماعة ظاهر وهو أنّه لما جاءت اللام علم أنّه لا عمل لعلمت فيما دخلت فيه فصارت جملة على حالها مستقلة ، فإذا دخلت إنّ مع الجملة المستقلة ، وهي استقلالها وجب الكسر ولذلك لم يقع اللام مع المفتوحة لتناقض مئاهما .

قوله : « ومِمَّا يُحْكِي مِنْ جَرَاءِ الْحِجَاجِ <sup>(٢)</sup> عَلَى اللَّهِ أَنْ لِسَانَهُ سَبَقَ فِي مَقْطَعِ وَالْعَادِيَاتِ إِلَى فَتْحَةِ إِنْ » .

(١) (بعدها) : زيادة من ال

(٢) الحجاج : هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقييل بن مسعود الثقفي ، ولأهـ عبد الملك بن مروان قياد لجيش النبي =

قال الشيخ : ووقع في بعض النسخ الى فتحة إن وليس  
 بجيد ، لأن « إن » في التلاوة مكسورة فلا وجه لاضافة فتحة اليها  
 على سبيل الالبات ، فوجه « إذن » أن يُقَالَ الى فتحة « إن » ،  
 فيضاف اليه ؛ لأنه هو الناطق به وثبت « إن » على حالها مكسورة  
 والحكم على الحجاج بأنه أسقط اللام تعمداً لا يثبت لأنه يجوز  
 أن يكون أسقط اللام غلطاً كما فتح « إن » في أول الأمر غلطاً ،  
 وقد ثبت أنه فتحها غلطاً وسهواً بقوله « إن لسانه سبق » وهذا  
 معنى الغلط ، ثم حكم عليه باسمط اللام تعمداً وهذا أمر يؤدي الى  
 الكفر فلا معنى لآبائه من غير ثبوت ، فإن ذلك لا يفعله مسلم .

( فعمل ) قوله : ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع  
 جاز في قولك : إن زيدا ظريف وعمرأ الى آخره .

قال الشيخ : فقدّم التعليل لجواز العطف على المحل قبل  
 ذكر الحكم وذلك سائغ ، وهو مثل قوله : « ولكون المكسورة  
 للابتداء » ، والغرض في تقديم مثل ذلك أن يكون الحكم اذا  
 ذكر ثبت من أول الأمر معللاً ، واذا ثبت من أول أمره معللاً  
 في النفس كان له استقرار ليس لغيره ، وإن ثبت تعليله بعد  
 ذلك ، ووجه العطف على المحل أن موضع « إن » وما عملت فيه  
 رفع لكون المنى لم يتقرر فجاء العطف لذلك ، ولو قيل إن  
 العطف على محل زيد على تقدير زيادة « إن » ، لكان حسناً ، لأن

---

حارب ابن الزبير ، فلما انتصر عليه ولاءه على مكة والمدينة  
 والعراق ، ومن صفاته أنه كان سفاكا للدماء . ولد سنة ٤٠هـ  
 توفي سنة ٩٥هـ .

ترجمته في ابن خلكان ١/٣٤١ ، معجم البلدان ٨/٣٨٢ ، شذرات  
 الذهب ٢/١٠٦ ، الاعلام ٢/١٧٥ .

هذا مُشَبَّهٌ بقولهم : ليس زيدٌ بقمٍ ولا قاعدًا ، ، ولنا بالجبال ولا الحديد ، والأوران مستقيمان فإنه لو قيل في قولهم (١) :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ ٢٣١-

إِنَّ الْعُطْفَ عَلَى مَحَلِّ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ كَنْ سَدِيداً فَكَذَلِكَ هُنَا .

قوله : وفيه وجهٌ آخرٌ ضعيفٌ وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير .

قال الشيخ : وهذا إنما يكرن في الموضع الذي يكون الخبر فيه له عملٌ رفوعٌ حتَّى يمسحَ العطفُ على مرفوعه ، فأمّا اذا كان جامداً تَمَذَّرَ أَنْ يُقَدَّرَ ذَلِكَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا مَرْفُوعٌ لَهُ يُعْطَفُ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا غُلَامُكَ وَعَمْرٌ ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ ضَعِيفًا ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْعُطْفِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالتَّنْفِصِلِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِيمَا ارْتَفَعَ بِالفعلِ فَلَا أَنْ يَكُونَ فِيمَا ارْتَفَعَ بِالاسْمِ أَجْدَرُ ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ لَيْسَ بِضَعِيفٍ وَهُوَ أَنَّ تَقْدِيرَ مَبْدَأٍ مُسْتَقِلًا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْرِيكِ بَيْنَهُ رَيْنٌ مَا قَبْلَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ رَفُوعٌ عَمْرُو بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى حُكْمِ

(١) البيت لعقبة بن هبيرة الاسدي من أبيات يخاطب بها معاوية وصدره : ( مَعَاوِيَ إِنَّمَا بَشَّرَ فَأَسْتَجِجْ ) وقد روى الاعلام وجماعة أن البيت من قصيدة مخفوضة ولكن ابن الأنباري أكد رواية سيبويه بالنصب وذكر بيتاً بعد البيت الشاهد منصوباً ، وهو جواز العطف على موضع الباء ، اسجح : ارفق . الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، المقنضب ٢/٣٣٨ . الانصاف ١/٣٣٢ ، التوجيه ص ٩ ، الجمل ٦٨ ، شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٧ ، الازمنة والامكنة ٢/٣١٧ ، المغني ٢/٤٧٧ ، الخزانة ١/٣٤٣ .

الاستقلال كذلك اذا قلت : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ فَيُجْعَلُ عَمْرُوٌ مرفوعاً على الاستقلال وخبره 'محذوف' دلَّ عليه ما قبله .

قوله : ولكن تشايِعُ ، إِنَّ ، في ذلك دون سائر أخواتها ، وقد أجرى الزجاجُ الى آخره .

قال الشيخ : وإنَّما شايعتها لكونها لم تُغَيَّرْ معنى الجملة التي بعدها كما لا يتغيره 'إِنَّ' ، فَإِنْ قِيلَ فَكَيْفَ ثَبَتَ مُخَالَفَتُهَا لِأَنَّ بَاعْتِبَارِ اللام وثبتَ مشايعتها لها باعتبارِ العطف ( على المحلِّ ) ، قلت : أمَّا مُخَالَفَتُهَا لَهَا بِاعْتِبَارِ اللام فقد ذُكِرَ بِأَمْرِ وَاضِحٍ ، وَأَمَّا مُشَايَعَتُهَا لَهَا بِاعْتِبَارِ (١) العطفِ فَلأنَّ العطفَ لم يكن متعلقاً بأمرٍ تقدمها حتَّى تحصلَ المخالفةُ بينها وبينَ إِنَّ بِذلك كما حصلتُ في اللام لذلك ، وإنَّما العطفُ باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغيرُ حكمه ومعناه بدخولها كما لا يتغيرُ بَأَنَّ ، فَلَمَّا تَشَايَعَا (٢) في المعنى الذي من أجله صحَّ العطفُ في 'إِنَّ' ، صحَّ العطفُ فيها أيضاً لموافقتها في ذلك ، وأمَّا سائرُ أخواتها فمخالفةٌ لها في المعنى الذي من أجله صحَّ العطفُ لمخالفةِ المعنى بدخولها ما كانَ عليه قبلَ دخولها ، ألا ترى أن قولك : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ لَيْسَ بِمَعْنَى (زَيْدٌ قَائِمٌ) فلذلك تَمَذَّرَ العطفُ عليها إذ لا يمكنُ تقديرها كالعدم كما أمكنَ تقديرُ 'إِنَّ' ، فظهرَ الفرقُ بينَ البابينِ في المعنى الذي لأجله صحَّ العطفُ ، وقد أجرى الزجاجُ الصفةَ مجرى العطفِ (٣) وحملَ عليه قوله تعالى : { قُلْ [ ١٢٦ ظ ] إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ } (٤) يعني أَنَّهُ جعلَ ارتفاعَ

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر

(٢) في ل : ( شايعتها ) ، وهو تحريف

(٣) انظر ابن يعيش ٦٨/٨

(٤) سورة سبا الآية : ٤٨



(عَلَامُ الْغُيُوبِ) على أن يكونَ صفةً لِرَبِّي المنصوبِ بِإِنَّ باعتبارِ  
 التأويلين المذكورين أولاً ، وهذا الذي صارَ إليه الزجاجُ ليسَ  
 بشيءٍ ، فإنَّه يمكنُ حملُ الآيةِ على غيرِ ما ذكره ، وهو أن يكونَ  
 عَلَامُ الْغُيُوبِ خبراً بعدَ خبرٍ أو خبرَ مبتداءٍ محذوفٍ أو بدلاً من  
 الضميرِ في يقدفُ أو فاعلاً ليتذفَّ على أن لا ضميرَ فيه واستغنى عن  
 العائدِ لظاهرِ فوافقَ للاول في المعنى مثلهُ في قوله تعالى : { إِنَّا لَا  
 نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصَاحِينَ } <sup>(١)</sup> ، وإذا احتملَ غيرَ ما ذكره احتمالاً  
 ظاهراً فحملهُ على وجهٍ لم يثبتْ إلاَّ بتقديرٍ ليسَ بمستقيمٍ ، لأنَّ  
 الاصولَ لا تثبتُ إلاَّ بثبتِ ثبوتِ أن قولَ الزجاجِ ليسَ بشيءٍ .

قوله : وإنما يسمحُ الحِملُ على المحلِّ بعدَ مضي الجملةِ .

قال النسخ : هذا مذهبُ البصريين وهو الصحيح ، والكوفيون  
 يجيزون العطفَ مطلقاً مضى الجملةُ ، أو لم تمضِ فيجوزون أن  
 زيداً وعمرو قائلان <sup>(٢)</sup> ، والمبرد والكسائي يجيزان العطفَ قبلَ  
 مضي الجملة بشرطِ أن يكونَ الاسمُ الاولُ غيرَ معربٍ ، مثلُ  
 قولك : أنتَ وزيدٌ ذاهبان <sup>(٣)</sup> ، والذي غرَّ الجميعَ ما جاء عن بعضِ  
 العربِ أنتَ وزيدٌ ذاهبانِ وليسَ بمستقيمٍ ولا يثبتُ لثله حجةٌ  
 لأنَّه على خلافِ القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ والوجهُ ما قاله  
 البصريون ، وبينَ أنَّه لا يستقيمُ في المعنى إلاَّ ذلكَ إنَّه لو عطفَ  
 قبلَ مضي الجملةِ فقلَّ إَّ زيداً وعمرو ذاهبان ، لأدَّى الى أن يعملَ  
 عاملانِ مختلفانِ في معمولٍ واحدٍ <sup>(٤)</sup> ، وذلكَ أنَّ زيداً منصوبٌ بأنَّ

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٠ .

(٢) انظر الانصاف ١٨٦/١ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ .

(٤) انظر الانصاف ١٨٧/١ .

وخبره ' لا يكون ' إلا معمولاً لأن ' ، لأنه ' ، لا بد لها من مرفوع وهو خبر ' ، وارتفاع عمرو إنما هو بتقدير عطنه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من ' إن ' ، أو جعلها مع معمولها كابتداء المجرد ، وخبره ' يجب ' أن يكون مرفوعاً بمثل ما ارتفع به ، فإذا قيل قائمان وجعل خبراً لهما انتهى إلى أن يكون معمولاً لأن ' ومعمولاً للابتداء وهو باطل ' ، ولا يمكن تقدير عليلين فيه حتى يقال إنه مرفوع ' رفعين رفع ' بأن ' ورفع ' بالابتداء للقطع بأن اسماً واحداً لا يكون فيه رفعان ، ولأنه لا علامة إلا الألف ' ، والألف لا يكون إلا رفعاً واحداً فهذا ظاهر ' في ثبوت مذهب البصريين وبطلان ما سواه ' ، وليس قول من قال : ' إن زيدا وعمرو قائم ' من قبيل المنوع لأن قائم ' إما أن يتقدر خبراً عن عمرو فيكون خبر زيد مقدماً تحقيقاً فلم يعطف إلا بد مضي الجملة ' ، وإما أن يجعل قائم ' خبراً عن الاسم الأول وخبر الثاني محذوف ' فيكون ' على التقديم والتأخير كأنك قلت : ' إن زيدا قائم ' وعمرو فلم يعطف إلا بد مضي الجملة تقديرأ بخلاف أن زيدا وعمرو قائمان ، فإن ذلك غير ممكن تقديره فيه وسره زوال المعنى الذي ذكرناه في الفساد في مثل هذه المسائل ، لأن الفساد إنما جاء من جهة شريكهما جميعاً في خبر واحد ، فأما إذا جعل لكل واحد خبر فقد انتفى المعنى الذي كان من أجله الامتناع .

قوله : ' وزعم سيويه أن ناساً من العرب يظنون (١) إلى آخره .  
 قال الشيخ : فجعله ' من باب الخلط لأنه ' على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وبين وجه الوهم لهم في ذلك ومثله بقوله :  
 ولا ما يبق شيئاً إذا كان جائياً ٢٠٦

وهو في الحقيقة عكسه ؛ لأن هؤلاء قد رَوَوا الثابتَ محذوفاً ، والقائل :  
« ولا سابقٍ شيئاً » قد رَوَ المحذوفَ ثابتاً لأنَّ قبله « بدا لي أنني لست  
مدركٌ ما مضى » فوهم أن الباءَ ثابتةٌ لكونِ الموضعِ موضعاً يصحُّ  
دخولها فيه فتوهمَ ثبوتها فقال : « ولا سابقٍ » وجمعَ بينهما من جهةِ  
أنَّ الجميعَ اشتركوا في أنَّهم توهوا شيئاً ، والأمرُ على خلافه وإنَّ  
اختلفَ تفصيلُ التوهمِ . قوله : « وأمَّا قوله تعالى :  
{ والصَّابِثُونَ } <sup>(١)</sup> » ، فعلى التقديمِ والتأخيرِ يحتملُ أمرين <sup>(٢)</sup> :  
أحدهما أن يُريدَ أنَّ الخبرَ المذكورَ بعدَ قوله : « والصَّابِثُونَ » ،  
خبرٌ عن الذين آمنوا مقدراً تقديمه ، والصَّابِثُونَ لَمْ يُعْطَ إلاَّ  
بعدَ تمامِ الجملةِ تقديراً وهو أحدُ الوجهين اللذين تقدمَا في  
قولك : إنَّ زيدا قائمٌ وعمرٌ ، والآخرُ أن يكونَ قوله : « فعلى  
تقديرِ » أي فعلى تقديرِ الخبرِ متقدماً على « الصَّابِثُونَ » وتقديرِ  
« الصَّابِثُونَ » مؤخراً عنه ويكونُ العطفُ إنمّا وردَ بعدَ مضيِ  
جملةٍ مقدّمةٍ على المعطوفِ [ ١٢٧ و ] أي تحقيقاً والاولُ تقديمُ الخبرِ  
تقديراً <sup>(٣)</sup> ، ويمتجُ التعبيرُ بالتقديمِ والتأخيرِ عن ذلك ، لأنَّ الكلامَ  
في أنَّ العطفَ إنمّا يكونُ بعدَ مضيِ الجملةِ فاذا قدّرَ مضيها بتأويلِ  
تقديمِ خبرٍ محذوفٍ وتأخيرِ المعطوفِ عنه صحَّ أن يُقالَ على

#### (١) سورة المائدة الآية : ٦٩ .

هذا مذهب ابن الأنباري ، قال : إنمّا رُفِعَ الصَّابِثُونَ  
لوجهين : أحدهما أن يكونَ في الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ ، والتقديرُ  
( إنَّ الذين آمنوا ٠٠ الخ ولا همُ يحزنون ) والصَّابِثُونَ  
والنصارى كذلك . والثاني أن تجعلَ قوله تعالى : ( من آمن  
بالله واليوم الآخر ) خبراً ( للذين آمنوا والذين هادوا ) .  
البيان في غريبِ أعرابِ القرآن ( طبعة وزارة الثقافة المصرية  
١٩٧٠ ) ٢ / ٢٩٩ .

(٢) ( أي تحقيقاً والاولُ تقديمِ الخبرِ تقديراً ) : ساقطة في و .

ل ، ت ، س .

(٣) ( أن ) : ساقطة من ر .

التقديم والتأخير ، وإذا صحَّ التعبيرُ عن ذلك بمثل هذه العبارة فهو أولى من أوجه<sup>(١)</sup> : أحدهما<sup>(٢)</sup> أن هذا ليس فيه إلا الحذف ، وذلك الوجه فيه الحذف وتغيير الموضع مخالفة أمرٍ أولى من مخالفة أمرين ، والآخر أن قوله بعد ذلك كأنه ابتداء « والصَّابِثُونَ » بعد ما مضى الخبر تفسيراً فأنه لا يكون متعدياً بعد مضي الخبر إلا<sup>(٣)</sup> والخبر مراد ، والآخر هو أن مذهب سيويه في قولك : زيد وعمرو قثم أن الخبرَ للثاني وخبرُ الأولِ محذوف<sup>(٤)</sup> وهذا مثله ، واستدل على ذلك بقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا  
عِنْدَكَ رَاضٍ ، والرأيُ مُخْتَلِفٌ ٥١  
ووجه الاستدلال أنه لو كان خبراً عن نحن لوجب أن يقول :  
راضون ، ولما قل : راضٍ دلَّ على أنه خبر لأنَّ هذا مثله  
وأثبتوا<sup>(٥)</sup> :

٢٣٣- وَإِلَّا فَعَلِمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ  
بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقٍ

- 
- (١) ( وجه ) : ساقطة من ت ، وفي ل : ( وجه ) .  
(٢) في ل : ( منها ) .  
(٣) في ر : ( الأول ) ، وهو تحريف .  
(٤) الكتاب ٨٧٣/١ .  
(٥) البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدة في ديوانه ص ١٦٥ ،  
الباغي : المفسد ، الشقاق : الخلاف ، الكتاب ٢٩٠/١ ، شرح  
الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ ، ابن يعيش ٧٠/٨ ، المفصل  
ص ١٦١ ، مشاهد الأنصاف ص ٨٣ ، ورواية الديوان ( ما حيننا )  
مكان ( ما بقينا ) .

وهذا مماثل لما نحن فيه من جهة أنه يومهم أنه عطف على موضع « أن » قبل تمام الجملة كما في و « الصَّابِثُونَ » والتقدير فيه كالقدير فيما تقدم ، وهو أن يُقدَّرَ خبرٌ محذوفٌ تمَّ الجملة باعتبارِه ، وقوله : « وأنتم بُعَاة » ( بعد مضي الجملة أو بُعَاة )<sup>(١)</sup> الذي بعد أنتم خبراً عن « أن » مقدراً تقديمه فلم يُعطَفَ إلا بعد تمام الجملة على كل تقدير كما تقدم سواء في إيراد هذا البيت دليل على أن المفتوحة اذا وقعت في الموضع الذي كان يصلح لجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة ، ألا ترى أن « أن » ههنا مفتوحة وقد تقدم من قوله : إنَّ العطفَ على المحلِّ إنّما يكون في المكسورة ، فأما نحو أتجنبي أنَّ زيداً قُتِمَ وعمرُو فهذا لا يجيزه أحدٌ على العطف على المحلِّ ، ويجوز أن يكون إيراد البيت ليس للعطف على الموضع ولكن للدلالة على حذف الخبر من الأول استثناءً منه بأنَّ أو على تقدير تقديم خبر جاء في اللفظ مؤخراً على التأويلين المتقدمين ويكون إعرابُ وأنتم في البيت ليس على العطف على الموضع ولكن مبتدأ مستلَّ بجملة والعطف لم يقع إلا باعتبار الجملة لا باعتبار تشريك في عامل كما في قولك : ليت زيداً قائمٌ وعمرُو منطلقٌ ، وقد ذكر في تفسيره سرّاً في تأخير الخبر عن الأول وترك ذكره أولاً ( في مثل ذلك بأنَّ قال : ما معناه أنك اذا قلت : إنَّ زيداً مشنوءٌ وعمرأ )<sup>(٢)</sup> يومهم أنَّ لزيدٍ مزية في الاخبار عنه بالشئاء على عمرُو ولثبوت الحكم له أولاً وما ثبت في النفس أولاً أقوى مما ثبت ثانياً وأما كان غرضُ المتكلم التسمية بينهما ترك ذكر الخبر أولاً ليأتي بالحكم بالشئاء عنهما دفعة

(١) ( بعد مضي الجملة أو بُعَاة ) ساقطة من ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

واحدة حتى لا يكون لأحدهما مزية على الآخر في ذلك الحكم وهو منى حسن •

(فصل) قوله : ولا يجوز إدخال إن على أن •

قول الشيخ : وقد تقدم غلّة ذلك لأنّ قد بيّنا أن « أن » في كلامهم لا يكون أولاً لهائين : أحدهما أنّه يؤدي الى مجابعتها لأختها فلا بدّ من الفصل وإذا جاء الفصل صحّ أن يقال إن عندنا أن زيدا في الدار ، وقول الذويّن لا تصدّر الجملة بأنّ المفتوحة ليس على ظاهرهم ، وإنّما يعزّن إذا وقعت في الموضع الذي يتعرض فيه لإدخال المكسورة عليها أو في الموضع الذي تدخل فيه لعمل على الوجهين المتقدمين في غلّة ذلك ، فمن ذلك قولهم : لولا أن زيدا فهذا أول الجملة والخبر مقدّر بعد ذلك وكأنّه جاز لأنّه موضع لا تقع فيه المكسورة ولا لعل ، وكذلك قولهم :

إذا أنّه عبّد القفّ واللّهازم (٢٢٩)

فإنّه عبّد القفّ مقدّر بالمبتدأ والخبر مقدّر بعد ذلك ، ولذلك أوله بقوله : « فإذا العبودية حاصلة وهذا يقدح في تعليل من غلّ بأنّها إنّما اتّبع تصديرها لادائها الى إدخال إن عليها » (١) إذ لو كان ذلك صحيحاً لم يجوز وقوعها متقدمة مفتوحة بعد إذا لأنّه يؤدي الى إدخال إن عليها ، ألا ترى أن المكسورة يصح وقوعها أيضاً بعد إذا فلو كان [ ١٢٧ أ ] هذا التعليل صحيحاً لا اتّبع وقوعها مصدرة بها الجملة بعد إذا لما يؤدي الى دخول « أن » عليها كما أن يقولوا : في التصدير بها في قولك : إن زيدا منطلق عندي وإنّه إنّما اتّبع لما

(١) في ب : ( ألا ترى أن المكسورة لا يصح ) ، ولا يتفق مع المعنى •

يؤدي اليه من ادخال « إِنَّ » ، عليها فاذن التعليل المستقيم هو إرادة الفرق بينهما وبين « إِنَّ » التي بمعنى لعل لأنه أمر محقق في جميع مواقعها وطرده غير منتقض ( والتعليل بذلك إنما هو لأمر يؤدي الى مستكره لا لأمر محقق وهو مع ذلك منتقض )<sup>(١)</sup> تلمس ما قرّر •

( فعمل ) قوله : وتخففان فيطل عملهما ومن العرب من يعملهما الى آخره •

قال الشيخ : قوله : « وتخففان فيطل عملهما » لا يخلو إما أن يريد فيما وقع بعدهما ملفوظاً به أو فيما يُقدّر ، فإن أراد فيما يلفظ به وهو الظاهر ، لأن المكسورة لا يُقدّر بعدها شيء محذوف كن غير مستقيم من وجهين : أحدهما أن المفتوحة لم يكن لها عمل في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك : « علمت أن زيد منطلق » ؛ لأن التقدير علمت أنه زيد منطلق كما صرح به أخيراً ، فقال « وتقول : علمت أن زيد منطلق » ، والتقدير أنه زيد منطلق فكيف يبطل عملهما بعد التخفيف فيما لم يكن لهما عمل فيه ؟ والآخر هو أنه قال « ومن العرب من يعملهما » وجعل أعمالهما جديماً سئفاً وأعمال المفتوحة في الظاهر الذي بعدها شاذاً وإن أراد فيما يُقدّر فهو غير مستقيم ، لأنه ذكر المكسورة معها ولا مُقدّر مع المكسورة ، لأنه ذكر أعمال المفتوحة وأنشد<sup>(٢)</sup> :

٣٣٣ - قلدو أنك في يوم الرخاء سألني  
جعل أعمالها في الظاهر ، والاولى أن يقول : ويخففان فيلغيان فيما

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) البيت لم يعرف قائله : وتماهه : ( فیراقتک لم تبخل •  
وآنت صدیق ) الشاهد في البيت ( أعمال لأن ) المخففة ،  
وهو شاذ ، الانصاف ٢٠٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب =

يذكرُ بعدهما ومن العربِ من يعملُ المكسورةَ وهو كثيرٌ وإعمالُ المفتوحةِ في الملفوظِ بعدها ضرورةٌ يلزمُ تقديرُ اسمها ضميرَ ثَمَانٍ محذوفٌ وتكونُ الجملةُ التي بعدها في موضعِ خبرها ، وإنَّما قدَّرَ التحويرونَ ضميرَ الثَمَانِ في المفتوحةِ المخففةِ كيفَ ما وقعتْ ولِسمِ يقدروهُ في المكسورةِ البتَّةَ لأمرينِ : أحدهما أنَّهم وجدوها داخلةً على الفعلِ الذي لا يدخلُ على المبتدأ والخبرِ ، فلو لم يُقدَّرِ الضميرُ لخرجتْ عن حقيقةِ وضعها بخلافِ المكسورةِ فإنَّها لا تدخلُ إذا دخلتْ على فعلٍ إلَّا وهو من الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ فكانَ في ذلكَ ترفيةٌ بما يقتضيه ، وهذا التعليلُ مستقيمٌ على مذهبِ البصريينَ (١) فذلكَ لم يجيزوا إنَّ قامَ لزيد (٢) • والثاني أنَّهم وجدوا « إنَّ » المكسورةَ عاملةً وهي مخففةٌ في الفصححِ من الكلامِ والقرآنِ • قالَ تعالى : { وإنَّ كلاًّ لَمَّا لَؤِفَتَهُمْ } (٣) فجاءَ منصوباً في قراءةٍ كلٌّ من خفَّ (٤) ولم تجيءَ « أنَّ » المخففةُ (٥) المفتوحةُ عاملةً في الملفوظِ بعدها إلَّا ما ذكرناه من الضرورةِ وهي أوَّلَى في الملِّ بعدَ الخفيفِ من المكسورةِ بدليلِ جِوازِ العطفِ على المكسورةِ بالرفعِ ، وتقديرُ وجودها كلِّدم ، فإذا جاءَ الأفعالُ فيها معَ ذلكَ فاعملُ المفتوحةَ أجدرُ ، فلذلكَ قدَّروا معها (٦) ضميرَ الثَمَانِ ، والذي يدلُّكَ على ذلكَ إنَّ العربَ تقدَّمهُ قولُ الثمَّارِ (٧) :

= ص ١٢٥ ، الفصل ص ١٦٢ ، ابن يعيش ٧٣/٨ ، الأشموني ٢٩٠/١ ، ابن عقيل ١١١/١ ، المغني ٣١/١ ، العيني على الأشموني ٢٩٠/١ ، الخزانة ٤٦٥/٢ •

(١) انظر الانصاف ١٩٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥

(٢) ( الوجه ) : في و ، ت ، ب ، ل •

(٣) سورة هود الآية : ١١١ •

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير ، الانصاف ١٩٦/١ •

(٥) ( الخففة ) : ساقطة من ر •

(٦) البيت لاعشى ميمون في ديوانه ص ٥٩ وتماه : ( في فِتْيَةٍ

كَسِيُوفٍ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُو ) وصفَ به شباباً يشربون =



أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فلولا أَنَّ الضميرَ مقدرٌ لم يستقمَ تقديمُ الخبرِ ههنا ، فالذي يسوغُ التقديمَ كونها جملةً واقعةً خبراً ، وقالَ سيويه : لم يحذفوا ، يعني في أَنَّ المفتوحة ، لأنَّ يكونَ الحذفُ يدخله في حروفِ الابتداءِ بنزلةٍ إِنَّ وَلكنَّهُم حذفوا يعني النونَ من المفتوحة كما حذفوا الاضمارَ يعني ضميرَ الشأنِ الذي هو اسمها وجملوهُ علماً لحذفِ الاضمارِ يعني حذفَ النونِ ففهمَ من ذلكَ أَنَّ اسمها لا بدَّ من تقديره مضمراً<sup>(١)</sup> ، وقالَ : أيضاً لا تخففها في الكلامِ أبداً وبعدها الاسماءُ إلاَّ وأنتَ تريدُ ( الثقلية مضمراً فيها اسمٌ معلومٌ ، وقالَ : أيضاً )<sup>(٢)</sup> في هذا البابِ والدليلُ على أنَّهم إنما يخففون اِضمارَ الهاءِ أنَّكَ تستبجحُ قدَّ عرفتَ أَنَّ يقولَ ذلكَ حتَّى تقولَ ألاَّ تقولَ ذلكَ أو تدخلَ السينَ أو قدَّ وهذا كلهُ تصريحٌ بوجوبِ الاضمارِ على ما ذكرناه ، وإنَّ زعمَ زاعمٍ أَنَّ التقديمَ إنما جازَ لبطلانِ عملِ « أَنَّ » فصارَ مبتداءً وخبراً والمبتدأُ<sup>(٣)</sup> والخبرُ يسوغُ التقديمَ فيه فهو باطلٌ بامتناعِ أَنَّ منطلقٍ لزيدٍ ، فدلَّ ذلكَ على أنَّهم يعتبرونَ بعد تخفيفها في امتناعِ تقديمِ الخبرِ ما يعتبرونه مع التشديدِ .

قوله : ويقعُ بعدهما الاسمُ والفعلُ الى آخره .

الخبرَ ونادهمهم ، والشاهدُ فيه إعمالُ أَنَّ المخففة الكتاب ٢٨٢/١ ، الانصاف ١٩٩/١ ، منازل الحروف للرماني ص ٦٦ ، ابن يعيش ٧٤/٨ ، الخزانة ٥٤٧/٣ ، التوطئة ٩٨ .

(١) انظر الكتاب ٢٨٢/١ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) ( المبتدأ ) : ساقطة من ر .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ أَصْلَ  
وَضْعَهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَيَّنَ أَنَّهُ  
لَا يُقَدَّرُ فِيهَا ضَمِيرٌ شَأْنٌ [ ١٢٨ و ] يَكُونُ اسْمًا لَهَا بِدَلِيلٍ ، وَإِنْ  
كَلَامًا ، فَاعْتَبِرْ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لِيُفَسَّرَ  
بِهَا مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّونَ <sup>(١)</sup> غَيْرَهُ وَقَدْ  
وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ نَادِرًا عَلَى مَا أَشَدَّهُ مِنْ قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> :

٢٣٥-      إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

وَلَيْسَ بِالْجَيِّدِ ، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ ، أَمَّا  
مُخَالَفَتُهُ لَاسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي كَلَامِ  
فَصِيحٍ <sup>(٣)</sup> . وَوَجَّهَ مَذْهَبُ <sup>(٤)</sup> الْكُوفِيِّينَ إِذَا صَحَّ التَّمَسُّكُ بِمَا رَوَوْهُ  
تَقْدِيرُ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَوْ تَنْزِيلُ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الْفَعْلِيَّةِ مُجْرَى  
الْأَسْمِيَّةِ كَمَا أَجْرُوا إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ مُجْرَى إِنَّمَا زَيْدٌ قَتَلَ ، وَكَمَا

(١) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَعَمَّ الْكُوفِيُّونَ جَوَّزَ دَخْلَهَا عَلَى الْإِفْعَالِ .  
شرح الكافية ص ١٢٥ .

(٢) الْبَيْتُ لِعَاتِكَةَ بِنْتِ زَيْدِ الْعَدَوِيَّةِ مِنْ أُبَيَّاتٍ تَرَّثِي بِهَا زَوْجَهَا  
الزَّيْبِرَ بْنَ الْعَوَامِ الَّذِي قَتَلَهُ بَنُ جَرْمُوزَ ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

بِإِلَهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا  
وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وَرَوَايَةُ الْأَنْصَافِ ( شَلَّتْ يَمِينُكَ ) مَكَانَ ( بِإِلَهِ رَبِّكَ )  
وَرَوَايَةُ الْأَضْدَادِ ( هَبَلَتْكَ أُمُكَ ) ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ  
الْحَاجِبِ ص ١٢٥ ، الْأَنْصَافِ ٦٤١/٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٧٠/٨ ،  
الْأَضْدَادُ فِي الْلُغَةِ ص ٦٤ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٠٠/١ ،  
الْمُقَرَّبُ ١١٢/١ ، الْمَغْنِي ٢٤/١ ، ابْنُ عَقِيلٍ ٣٢٧/١ ، الْأَشْمُونِيُّ  
٢٩٠/١ ، الْخِرَازَنَةُ ٣٤٨/٤ ، الْعَيْنِيُّ ٢٧٨/٢ ، التَّوْطِئَةُ  
لِلشَّالُوبِيِّينَ ٩٨ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ص ١٢٥ .

(٤) ( مِنْهُبٌ ) : سَاقِطَةٌ فِي ل

أَجْرُوا عَلِمْتُ مَا قَامَ زَيْدٌ مَجْرَى عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَتْمًا فَلَا يَمُودُ فِي  
مِثْلِ ذَلِكَ •

قوله : وَيَلْزَمُ الْمَكْسُورَةُ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا •

قَالَ الشَّيْخُ : سَوَاءٌ أَعْمِلْتُ أَوْ لَمْ تَعْمَلْ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلُوا  
اللَّامَ لَاتَّبَعَتْ بِالْذَّاقَةِ مَعَ الْجَمَلَيْنِ جَمِيعًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :  
إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ جَزَأَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مَا زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ  
وَمَا قَامَ زَيْدٌ وَجَزَأَ أَنْ تَكُونَ الْمَخْفَفَةُ فَيَكُونَ الْمَعْنَى زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ  
وَقَامَ زَيْدٌ ، فَوَذا جِئْتَ بِاللَّامِ تَمِيزْتَ الْمَخْفَفَةَ وَسُمِّيَتْ هَذِهِ اللَّامُ  
الْفَارِقَةُ لِذَلِكَ •

قوله : وَالْمَفْتُوحَةُ تُعَوِّضُ عَمَّا ذَهَبَ مِنْهَا أَحَدُ الْأَحْرَفِ  
الْأَرْبَعَةِ حَرْفُ النُّونِ وَقَدْ وَسُوفَ وَالسَّيْنُ •

قَالَ الشَّيْخُ : وَأَرَادَ أَنَّهَا تُعَوِّضُ مَعَ الْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ اسْتَعْنَى  
عَنْهُ لِأَنَّ « قَدْ وَسُوفَ وَالسَّيْنُ » لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ فَعَلِمَ  
أَنَّ التَّعْوِيزَ فِيهِ ، وَلَمَّا أَدْخَلَ حَرْفَ النُّونِ مَعَهَا اغْتَفِرَ أَمْرَهُ وَكَانَ  
الْأَوَّلَى أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ • ثُمَّ أَخَذَ يُمَثِّلُ قَلَمٌ يُمَثِّلُ عَلَى تَرْتِيبِ  
مُسْتَقِيمٍ لَا عَلَى مَا قَدِمَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَلَا عَلَى تَرْتِيبِ آخِرِ ذَلِكَ  
أَنَّ الَّذِي رَتَّبَهُ هُوَ تَقْدِيمُ تَخْفِيفِهَا وَإِبْطَالُ الْعَمَلِ فِيهِمَا ثُمَّ إِعْمَالُهَا  
ثُمَّ وَقُوعُ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَتَمَثِيلُهُ أَوَّلًا مُسْتَقِيمٌ فِي الْمَكْسُورَةِ  
مُلْفَاةً ثُمَّ مَعْمَلَةٌ ، ثُمَّ مِثْلُ (١) بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَفْتُوحَةِ الْمُعْمَلَةِ وَكَانَ  
الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ الْمَفْتُوحَةَ الْمُلْفَاةَ ، لِأَنَّهُ الْوَجْهُ ، وَإِعْمَالُهَا شَاذٌ فَتَرَكَ

(١) ( مِثْلُ ) : سَاقِطَةٌ فِي و ، ل ، ت ، ب ، م •

تمثيله ههنا بالكلية ثم ذكره في آخر الفصل ، ثم مثل بدخول  
المكسورة على الفعل وهو مستقيم ، لو كان قدّم تمثيل المفتوحة  
ملغاة . ثم مثل <sup>(١)</sup> بمذهب الكوفيين في دخولها على الفعل غير  
الداخل على المبتدأ والخبر ، ثم مثل بما ذكرنا أنه ينبغي تقديمه  
وهو أن المفتوحة الملغاة . فقال وتقول : علمت أن زيد منطلق ،  
والتقدير أنه زيد منطلق ، قل تعالى : { وأخبر دعواهم أن  
الحمد لله رب العالمين } <sup>(٢)</sup> ، وكان ينبغي أن يمثل بالمفتوحة  
الداخلية على الفعل حسب ترتيبه وقد تقدّم الكلام على جميع  
ذلك ، وأشدّ اليت :

في فتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كل من يحفى ويتعمل ٢٣٤

والتقدير أنه هالك على ما تقدّم ، ثم مثل بدخول المفتوحة على  
الفعل . فقال وتقول : « علمت أن لا يخرج زيد وأن قد خرج  
وأن سيخرج وأن سوف يخرج » ، والتقدير عندنا أنه في الجميع  
لما تقدّم ذكره ، والزمو تعويض هذه الحروف تنبيهاً على أنها  
ليست الناصبة للفعل من أول الأمر ، ولم يمكنهم التعويض بها مع  
حرف النفي لتعذر اجتماعها معها فاستغنوا بحرف النفي لما كان  
زيادةً مضاداً لها ، ألا ترى أنه لا يصح أن يجمع بينه وبين السين  
وأختها ولا بينه وبين قد لأن تلك حروف إثبات فلا <sup>(٣)</sup> يصح  
جمعها مع حروف النفي .

(١) ( ثم مثل ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) سورة يونس الآية : ١٠ .

(٣) في ل : ( فكيف ) .

(فعل) قوله: والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق إلى آخره .

قال الشيخ: كأنهم قصدوا إلى المشاكلة بين أن والفعل الذي يدخل عليها وذلك لأنهم لو أدخلوا عليها غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضاد ، ألا ترى أنك لو قلت: أتمنى أنك تقوم لكان أنك دالاً على نبوت<sup>(١)</sup> ما في خبره وتحقيقه ، وأتمنى دالاً على توقعه ، والشيء الواحد لا يكون متوقفاً حاصلًا فلذلك لم يدخلوا عليها إلا هذه الأفعال وما قاربها فلمّا ثبت امتناع دخول أفعال الرجاء والطمع على المشددة في كلا وجهيها التزموا أن لا يدخلوا أفعال التحقيق إلا على المشددة لتحصل المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما ، قوله: « وما فيه وجهان » يعني وما له وجهان شبه بكل واحد منهما فأدخل عليها جميعاً كظنت لانتفاء ما ذكرناه بالنسبة [ ١٢٨ ظ ] اليهما فإذا أدخلته على المخففة أو المشددة فلائك قصدت نبوة ، والأشياء ثبتت بالظن بخلاف تبيينها والطمع فيها ، وإذا أدخلته على الناصبة للفعل استقام أيضاً لأنه بمعنى المصدر فصيح أن يقع مظهرًا وقد علم بذلك مواضع الناصبة ومواضع المشتبهة والمخففة منها ، وذلك أن لفظ « أن » إما أن يذكر بفعل قبلها مسلطاً عليها أو لا ، فإن كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو إما أن يكون فعل تحقيق أو ظن أو غيرهما والاولى يمين المشددة والمخففة منها والمثاني يمين الناصبة ، والثالث يجوز فيه الأمران ، وإن لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو إما أن يكون مصدرًا بها الجملة أو لا ، فإن صدر بها الجملة فعميت الناصبة للفعل مثل قوله

(١) في ر : ( ما في نبوته ) .

تعالى : { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ } <sup>(١)</sup> ، وإن لم يُصدَّر بها ،  
جزئتا جميعاً كنواك : حسن أن توم وحسن أنك تقوم ، وبهذا  
الضابط يُعلم موضع تعيين الناصبة وتعيين غيرها ، وبوضع جواز  
الأمرين منشأ كنت أو سامعاً •

( فعمل ) قوله : وتخرج ( إن ) المكسورة الى معنى أجل •

قال الشيخ : هذا قول كثير من النحويين ، وقد رده بعضهم  
وحمل البيت الذي هو <sup>(٢)</sup> :

٢٣٦- بَكَرَ الْعَوَازِلُ

على أنه أراد أن المؤكدة [ المكسورة ] <sup>(٣)</sup> وأدخلها على اسمها  
وحذف الخبر للعلم به ، يعني أن الأمر كذلك وليس بعيد عن  
الصواب ، بل هو الظاهر ، والذي يجعلها بمعنى نعم تجعل هذه  
الهاء هاء السكت كأنه قول : إن والحق هاء السكت للوقف ،  
وما ورد في كلام ابن الزبير <sup>(٤)</sup> جواباً للقول له : ( لعن الله ناقة

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٤ •

(٢) البيت نسبته ابن يعيش لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في  
ديوانه ص ١٤١ والبيت بتمامه :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ ح يَلْمُنُنِي وَالْوَمُئُهُ

الصُّبُوح ، الشرب صباحا ، الكتاب ١/٤٧٤ ، ٢/٢٧٩ ، ابن  
يعيش ٦/٨ ، ٧٨/٨ • ورواية الديوان :

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَازِلِي يَلْمُنُنِي وَالْوَمُئُهُ

( المكسورة ) : زيادة عن ل •

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي ، بويح بالخلافة  
سنة ٦٤ هـ • ومدة خلافته ٩ سنوات توفي سنة ٧٣ هـ • غاية

النهاية ١/٤١٩ ، صفوة الصفوة ١/٣٣٢ •

حملتني اليك (إن وراكبها) ليس له وجه إلا معنى نعم ولولا ذلك  
 لكان القول بأنها الناصبة في البيت متعيناً ، وإذا ثبت في غيره احتسب  
 البيت أوجهين إلا أن حملته على الناصبة أولى ، لأنه الأكثر  
 فإن عورض بحذف الخبر فحذف الخبر شائع كثير عند قيام  
 اقترينة أكثر من استعمال إن بمعنى نعم فكان أولى لذلك ، وتخرج  
 المفتوحة الى معنى لعل كقولك : إيت السوق أنك تشتري لحماً  
 أي لعلك ، ومنه قوله تعالى : { وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ  
 لَا يُؤْمِنُونَ } <sup>(١)</sup> في قراءة من قرأ بالفتح ، لأنها لو جعلت  
 متصلة <sup>(٢)</sup> بما قبلها تغيرت المعنى الى خلافه وصار عذراً لهم ، والآية  
 سبقت رداً عليهم في قوله : { نَسِ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا } <sup>(٣)</sup> ،  
 فقيل : « ما يُشْعِرُكُمْ » رداً عليهم في المعنى كما جاء هذا المعنى في  
 غير موضع ، ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله تعالى : { كَمَا لَمْ  
 يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ } <sup>(٤)</sup>  
 فهذا يعلمك أن الكلام جاء رداً عليهم لا تصديقاً لهم فاذا حمل  
 أنها على الاتصال يشعركم على أنه فاعل يشعركم صار المعنى  
 توبيخ من يزعم أنهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المتقدم ، لأنه في  
 المعنى تحقيق لما قصده وقد علم أنه رداً عليهم فكيف يرد  
 عليهم قولهم تحقيقه ؟ وقد حمل به بعضهم على أن تكون لا زائدة  
 فيسقيم المعنى لأنه يسمي توبيخاً لمن يزعم أنهم يؤمنون ، وفيه رد  
 لتولهم ، ويجوز أنها على ظاهرها غير لعل على معنى التعليل  
 لتوبيخهم على ذلك ، وجواباً لسؤال متدر كأنه قيل لم وجهاً  
 على ذلك ؟ فقيل لأنها إذا جاءت لا يؤمنون .

(١) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .

(٢) في ر : ( متعلقة ) .

(٣) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .

(٤) سورة الانعام الآية : ١١٠ .

(فصل) قوله : ولكن للاستدراك الى آخره .

قال الشيخ : وَضَحَ لَكِنْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفًا لِمَا قَبْلَهَا عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَعِنْدَ ذِكْرِ دُخُولِ السَّلَامِ مَعَ « إِنْ » ، فَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا نَفْيًا كَانَ مَا بَعْدَهَا إِثْبَاتًا وَبِالْعَكْسِ وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ صَوْدُ النِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَأَمَّا الْمُصْبِرُ الْمَعْنَى فَلَوْ قُلْتَ : سَافِرٌ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا أَقَامَ ، اسْتِقَامَ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى لَكِنْ عَمْرًا مَا سَافَرَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : مَا سَافَرَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا أَمْ يَقُمْ كَانَ مُسْتَقِيمًا لِأَنَّ الْمَعْنَى لَكِنْ عَمْرًا سَافَرَ فَاسْتِقَامَ فِي الْجَمِيعِ لِحُصُولِ الْغَرَضِ فِي الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَمَا قَبْلَهَا ، وَهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا مَنَّا لَقَسَيْتُمْ دُونَكُمْ دُونَ الْغَايَةِ } وَلَكِنْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنْ اللَّهُ سَلَّمَ { (١) } ، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَلَكِنْ اللَّهُ مَا أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا فَلَسْتُمْ لَهَا الْمَعْنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلِنَمَّا فَهِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَكِنْ اللَّهُ سَلَّمَ لَكُونَهُ جَاءَ فِي سِيَاقِ لَوْ ، وَلَوْ تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لِمُتَنَاعِ غَيْرِهِ فَجِدَلٌ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ مُتَمَتَّةٌ فِي الْمَعْنَى فَلَمَّا قِيلَ [ ١٢٩ و ] وَلَكِنْ اللَّهُ سَلَّمَ عَلِيمٌ إِثْبَاتٌ مَا فَهِمَ إِثْبَاتُهُ [ أَوَّلًا وَهُوَ سَبَبُ السَّلَامِ وَهُوَ نَفْيُ الرُّؤْيَا فَجُلِلَ أَنَّ الْمَعْنَى وَلَكِنْ اللَّهُ مَا أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا (٢) ] لَيْسَ لَكُمْ فَخْذٌ فِي السَّبَبِ وَأَقِيمَ الْمُسَبَّبُ مَقَامَهُ (٣) .

(فصل) قوله : وَتُخَفَّفُ فَيُطْلَقُ عَلَيْهَا كَمَا يُطْلَقُ عَمَلٌ إِنْ وَأَنَّ .

قال الشيخ : لَمْ يَرَوْهُ تَنْصِيحًا بِنَهْيٍ فِي جَوَارِ الْأَعْمَالِ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِذَا خَفَّتْ بِخِلَافِ إِنْ وَأَنَّ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْلُوكَهَا لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ

(١) سورة الانفال الآية : ٤٣ .

(٢) ما بين المعقوفين : سابق في الاصل .

(٣) في غير الاصل : ( فُخْذٌ فِي السَّبَبِ وَأَقِيمَ الْمُسَبَّبُ مَقَامَهُ ) .



بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجزئها في ترك  
العمل بخلاف إن وأن فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع  
العمل ، ويقع في ظروف العطف على ما سيحيي بيانه إن شاء  
الله تعالى •

(فصل) قوله : كأن للتشبيه ، رُكبت الكاف مع أن  
الى آخره •

قال الشيخ نجهل كأن مركبة من كاف التشبيه وأن ، ولا  
دليل يدل على ذلك لاحتمال أن تكون كلمة برأسها للتشبيه كما  
أن ليت كلمة برأسها للتمني فهو الاولى لاوجه : أحدهما أن  
التركيب على خلاف الاصل ، والآخر أن أخواتها غير مركبة لأدى  
الى أن تكون جاراً ومجروراً ولا يستقيم من الجار والمجرور  
الكلام ، ونحن نقطع بأنه كلام مستقل ، ولا يفيد أن الاصل  
« إن زيدا كالأسد » وإنه لما أدخل حرف الجر وجب أن  
تكون مفتوحة صار جاراً ومجروراً ، والذي أوقع من قال بالتركيب  
ما رأى من صورة الكاف في قوله : إن زيدا كالأسد واستقامة (١)  
تقديمها صورة لتدل من أول الأمر على التشبيه لو سأم من الوجه  
الثالث لكان جيداً ولكنه غير مستقيم لما ذكرناه •

(فصل) قوله : وتُخَفَّفُ فيُبَطِّلُ عملها الى آخره •

قال الشيخ : كأن اذا خُفِّفَتْ جازَ إعمالها والغاؤها (٢) إلا أن  
الانفاء أكثر وهذا مما يدل على أنها ليست مركبة لأنها لو كانت

(١) في ل : ( تقدير ) ، وما اثبتناه احسن •

(٢) في ل : ( كما في أن ) ، وما اثبتناه احسن •

مركبةً لكانَ حكمُ المفتوحةِ والمفتوحةِ لا تعملُ على ما تقرر ،  
وهذه إنما تعملُ في الظاهرِ وأما قوله (١) :

٢٣٧ كانَ ظَبْيَةٌ تَمْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ ،  
فإنَّما جاءَ الخفضُ على أنْ تكونَ « أنْ » ، زائدةٌ ، وأما النصبُ  
والرفعُ فعلى أنْ تكونَ مخففةً من الثبيلةِ فاذن ليسَ الخفضُ إلاَّ  
بتأويلِ الجرِّ بالكافِ وأنْ حرفٌ زائدٌ كما يَزَادُ بعدَ لَمَّا في قوله  
تعالى : { وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا } (٢) ، وشبهه ' إلاَّ أنْ زيادتها مع  
الكافِ قليلٌ .

( فصل ) قوله : ليت معناها التمني .

قَالَ السَّيِّحُ : وَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَةً وَيَجُوزُ عِنْدَ  
الْقَرَاءِ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى أَتَمْنَى فَيُنْسَبُ بِهَا الْجَزَانُ تَبْهِيهَا لَهَا  
بِفعلِ التَّمْنَى (٣) لَمَّا وافقتهُ في معناه ' « فَيَقُولُ : ليتَ زَيْدًا قَائِمًا كَمَا

(١) الْخْتِلَافُ فِي نَسْبَةِ هَذَا الْبَيْتِ فَنَسَبَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ إِلَى زَيْدِ بْنِ  
أَرْقَمَ وَنَسَبَهُ ابْنُ يَعِيشَ إِلَى بَاغَثِ بْنِ صَرِيمِ الْيَشْكُرِيِّ وَكَذَلِكَ  
ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ ثُمَّ قَالَ : وَيُقَالُ كَعْبُ بْنُ أَرْقَمَ وَالصَّحِيحُ  
لِبَاغَثٍ يَصِفُ امْرَأَةً حَسَنَاءَ وَصَدْرَهُ :  
« وَيَوْمًا تَوَافَيْتُنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ » وَرَوَايَةُ سَيِّبِيهِ وَابْنُ  
يَعِيشَ وَالْأَشْمُونِيُّ وَالْأَنْصَافُ وَالْقُرْبُ (وَارِقٍ) مَكَانَ (نَاضِرٍ) ،  
الْكِتَابُ ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، الْأَنْصَافُ ٢٠٢/١ ، الْمُغْنَى ٣٣/١ ،  
الْقُرْبُ ١١١/١ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢٩٣/١ ، الْخَزَانَةُ ٣٦٤/٤ مَعَاهِدُ  
الْأَنْصَافِ ص ٢٢ ، اللِّسَانُ هَادِي ( قِسْم ) الْعَيْنِي عَلَى الْأَشْمُونِيِّ  
٢٩٣/١ ، التَّوْبَةُ لِلشُّلُوبِيِّ ١٠٠ .

(٢) سُورَةُ الْفَتَكِبُوتِ آيَةُ : ٣٣ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ص ١٢٦ .

تقول 'أُتِمْنِي زَيْدًا قَائِمًا ، والكسائي يجيز ذلك على تقدير 'كن' (١)  
فقول 'لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا على معنى لَيْتَ زَيْدًا كَانْ قَائِمًا ، وما ذكروه  
لا دليل عليه إلا ما توهموه من قوله :

٦٨

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وهذا محتمل أن يوجه على ما ثبت من لغتهم فلا ينبغي أن يُحمَلَ  
على وجه لم يثبت مع احتمال ما ثبت عنهم ، والوجه أن يُحمَلَ  
على أن خبر ( لَيْتَ ) محذوفٌ ورواجا حال من الضمير المرفوع  
المقدَّر فيه فكونُ التقدير ' يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعًا ،  
فروَّاجِعًا حال من الضمير المرفوع المستتر في أنا الراجع إلى أَيَّام  
مثل قولك : زَيْدٌ في الدار قائمًا وهذا سائغٌ في لغتهم ثبت حملُه  
عليه أولى من حمْلِه على ما لم يثبت في لغتهم مثله والكلام عليه وعلى  
الكسائي واحد وإن كان ما ذكره الكسائي قد ثبت أيضًا مثله في  
إضمام كان أنه قليل ليس بقياس ، وهذا كثير جارٍ على طريق  
القياس فيما دلَّت عليه القرينة فكان المصير إليه أولى .

( فصل ) قوله : تقول : لَيْتَ أَنْ زَيْدًا خَارِجٌ وتسكت  
إلى آخره .

قال الشيخ : فتدخلها على أن المفتوحة تسد مسدًا ما يحتاج  
إليه من اسمها وخبرها كما سُدَّتْ في قولك : ظننت أن زَيْدًا خَارِجٌ ،  
ومن زعم أن ثمَّ خبرًا محذوفًا فيلزمه أن يُقدَّر ههنا مثله إذ  
لا فرق بين البابين في ذلك .

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ .

( فصل ) قوله : لعلّ معناها التّرجي مرجو أو مخوف .

قال الشيخ : معناه التّوقع ، وقد يكون للمرجو والمخوف ولكنّه كثر في المرجو حتى صار غالباً عليها ، ومنه قوله تعالى : { لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ } <sup>(١)</sup> ، فهذا التّوقع المخوف ، وقوله تعالى : { وَاعْلَمَكُمْ تَفْلِحُونَ } <sup>(٢)</sup> ، ترجع للعباد ، هذا أوردته اعتراضاً لأنّ الكلام [ ١٢٩ ظ ] وارد على غير الحكاية والتّوقع من الباري سبحانه مستحيل ، لأنّه إنّما يكون فيما جهلت عاقبته فهو مستحيل في حقّ العالم بالملوكات كلها ، فأجيب عن ذلك بأنّه <sup>(٣)</sup> على طريق <sup>(٤)</sup> ردّ معناه الى المخاطب كأنّ التّوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون ومثله قوله تعالى : { وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ } <sup>(٥)</sup> في أنّه شكّ ممن يُقدّر رأياً لهم ، أي لو رآهم [ راء ] <sup>(٦)</sup> لكنت هذه حاله ، وكذلك قوله تعالى : { فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً } <sup>(٧)</sup> وأمثاله ، ومنهم من يزعم أنّ لعلّ معناها في مثل ذلك التّليل وهو يقف عليه في مثل « لعلّ الساعة قريب » ، ومنهم من يزعم أنّها في حقّ الله تعالى لتحقيق ما تعلّقت به ويقف عليه في قوله تعالى : { لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى } <sup>(٨)</sup> ، <sup>(٩)</sup> ولم يذكّر ولم يخش ، ولو كان لتحقيقه لوجب حصوله . وأجيب عن ذلك بأنّه قد تذكّر بقوله :

(١) سورة الشورى الآية : ١٧

(٢) سورة البقرة الآية : ١٨٩

(٣) في ل : ( وارد )

(٤) في ل : ( يرد )

(٥) سورة الصافات الآية : ١٤٧

(٦) ( راء ) : زيادة عن ل

(٧) سورة البقرة الآية : ٧٤

(٨) سورة طه الآية : ٤٤

(٩) في ل : ( فانه )

{ آمَنْتَ }<sup>(١)</sup> ، وهو غير متقيم لأنه لم يرسل إليه لذلك الذكر ، وإنما أرسل للذكر النافع .

قوله : وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فأطلع<sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ : وذلك لأنها كثرت في الاستعمال لتوقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني ، أجزيت مجرى التمني فأجيب كما يجاب التمني .

( فصل ) قوله : وقد أجز الأخفش 'لعل' أن زيدا قائم .

قال الشيخ : وليس بالجد إذ ليس معه إلا مجرد القياس ، واللغة لا تثبت قديماً ، فنزعم أنها مثلها فليجز لكن أن زيدا قائم ولا مجيز له ، وقد جاء في الشعر<sup>(٣)</sup> :

(١) سورة الانعام الآية : ١٥٨ ، وهي ( لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ ) .

(٢) سورة الصافات الآية ٥٥ ، وتامها ( فأطلع فرآه في سواد الجحيم ) ، قال السدي : كان ابن عباس يقرأها ( هل أنتم مطلعوني فأطلع ) وهذه القراءة من شواذ الحروف . جامع البيان في تفسير القرآن ( طبعة بولاق ١٣٢٨ هـ ) للطبري ، ٣٩/٢٣ .

(٣) البيت لثمام بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه وهي في المفصليات والبيت بتمامه :

لعلك يوماً أن تلّم ملمة

عليك من الثلاثي يدعئك آجدة

الشاهد فيه مجيء خبر لعل فعل مضارع مقروناً بأن حملاً لها على عسى ، تلّم : من الالام وهو النزول ، الملّة : المصيبة ، الاجدع : المقطوع الانف أو الاذن ، المقتضب ٧٤/٣ ، المفصليات ص ٢٧٠ ، ابن يعيش ٨/٨٦ ، المغني ١/٢٨٨ ، الخزائن ٤٣٣/٢ .

٢٣٨ لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنْلِمَ مُلِحَّةً

لَمَّا رَأَاهَا لِلتَّوَقُّعِ كَعَسَى وَكَانَ اسْتِعْمَالُ عَسَى بِأَنْ وَافِعِلِ اسْتِعْمَالُهَا  
كَذَلِكَ فَقَالَ : « لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنْلِمَ » ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ لِمُخَالَفَتِهِ  
لِقِيَاسِ اسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ وَوَجْهَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ •

### وَمِنْ أَصْنَافِ الْحُرُوفِ حُرُوفُ الْعُطْفِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : الْعُطْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ عُطْفٌ مُفْرَدٍ عَلَى  
مُفْرَدٍ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : حُرُوفُ الْعُطْفِ هِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي يُشْرِكُ بِهَا  
بَيْنَ الْمَتْبُوعِ وَالْمَتَّبِعِ فِي الْأَعْرَابِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمَتْبُوعِ بِهَا ،  
وَكَلَامُهُ الْآنَ فِيهَا نَفْسُهَا ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَفْرَدَاتُ فَلَا إِسْكَالَ ، وَإِذَا  
وَقَعَتِ الْجُمْلُ بَعْدَهَا ، فَتَنْ كَانَتْ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي هِيَ صَالِحَةٌ لِمَعْمُولٍ  
مَا تَقَدَّمَ كَنْ حَكْمًا حَكْمَ الْمَفْرَدِ فِي التَّشْرِيكِ كَقَوْلِكَ : أَصْبَحَ  
زَيْدٌ قَائِمًا وَعَمْرُو قَائِدًا وَشَبِيهُ ، وَإِنْ كُنْتَ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَخْلُصُ  
إِلَّا أَنْ تَكُونَ فَلْيَتَّهَمُ تَقَدَّمَ قَبْلَهَا مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَعْطُوفًا  
عَلَيْهِ بِإِعْتِبَارِ عَامِلِهِ أَوْ لَا فَنَ كَانَ كَذَلِكَ عُطْفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ  
بِإِعْتِبَارِهِ دُونَ مَعْمُولِهِ مِنْ فَاعِلٍ وَمَنْعُولٍ لِتَخَالُفِهِمَا فِي ذَلِكَ كَقَوْلِكَ :  
أُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَيَكْرُمَ بَكْرٌ خَالِدًا ، فَعُطِفَتْ يَكْرُمُ  
خَاصَّةً (١) دُونَ مَعْمُولِهِ (٢) عَلَى يَضْرِبُ خَاصَّةً وَبَقِيَ كُلُّ وَاحِدٍ  
عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يُعْطَفْ لَتَذَرَّ عَالِفُهُ لِأَنَّ فَاعِلَ الثَّانِي  
وَمَنْعُولَهُ مُتَعَذِّرٌ تَطْنُهُمَا عَلَى فَاعِلِ الْأَوَّلِ وَمَنْعُولِهِ لِاسْتِثْلَالِ كُلِّ

(١) فِي ر : ( نَفْي ) ، وَهُوَ وَهْمٌ •  
(٢) فِي ل : ( مُتَعَلِّقَةٌ ) ، وَهُوَ خَطَأٌ •

واحد منهما بالعمل في ذلك بخلاف الفعلين فإن معنى التشريك فيهما حاصل مراد يصح فيهما ما لا يصح في معمولهما وإن كانت الجملة معطوفة على غير ذلك كقولك : قام زيد وخرج عمرو فمثل ذلك المراد به حصول مضمون الجملتين حتى كأنه قول : حصل قيام زيد وخرج عمرو ، وهذا أولى مما قلناه في الامم<sup>(١)</sup> في البرهان « من أن مجيء حروف العطف في الجمل إنما هو دلي سبيل الكلام لا لمعنى غير ذلك »<sup>(٢)</sup> فأننا على قطع تعلم<sup>(٣)</sup> الفرق بين قول القائل قام زيد وخرج عمرو وبين قوله : قام زيد ثم خرج عمر ، ولو كان الأمر على ما ذكره لوجب أن يكون الجميع سواء ، أو تقول : بانتاع ثم لأنه لا حاجة إليها ، وبهذا تبين أن معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الأخرين ، ألا ترى أن أن أفادت انتراخي فيهما فلذي فهمت فيه التراخي مع ثم هو الذي يُقدَّر فيه الحصول مع الواو وإنما أشكل مع الواو ولما كان ذلك يحصل لو أسقطت وليس ذلك يخرج الواو عما ذكرناه .

قوله : وبين الفعلين في استنادهما الى زيد .

(١) هو ابو المعالي عبد الملك بن أبي عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني الشافعي العراقي أخذ عنه الغزالي ، وهو أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي توفي سنة ٤٧٨ هـ ، ابن خلكان ٢/٣٤١ - ٣٤٣ ، الاعلام ٤/٣٠٦ .

(٢) قال امام الحرمين : فانا باضطرار تعلم من لغتهم أو لسانها أن من قال : رأيت زيدا وعمراً لم ينقض ذلك تقديم رؤية زيد ، وقد يعلم الناطق والمخاطب أن رؤية عمرو كانت متقدمة ويحسن نظم الكلام كذلك . البرهان للإمام الجويني ورقة ٢٩ مخطوطة بدار الكتب برقم ٢٥٨٧٥ ، اصول الفقه .

(٣) في ر : ( فاعلم ) .

قال الشيخ : ليس بالجيّد لأنّه هنا في تبين معنى العطف ،  
وليس العطف هنا بالمصير الفعلين يزيد وإثما صرّهما لزيد نسبة  
الأول الى ظاهره والثاني الى مضمرة دون حرف العطف ، ألا ترى  
أنّك إذا قلت : إن يكرمني زيد يكرّم أخى فقد أسندت الفعلين  
الى زيد [ ١٣٠ ] وليس ثم عطف وإثما جاء التشريك في الفاعل  
مما ذكرناه فثبت أنّ العطف في زيد يقوم ويقعده ليس على  
معنى (١) ما ذكره ، وإثما هو على أحد أمرين إمّا أن يراد التشريك  
بين الثاني والأول في عامل الأول وإن كان معنوياً فيكون بمثابة  
قولك : لن يقوم زيد ويخرج في العامل اللفظي ، لأن حكم  
التشريك في العامل المنوي كحكمه في العامل اللفظي ، وإثما أن يكون  
الغرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد الى تشريك  
المفردات ، فيكون بمثابة قولك : قام زيد وخرج عمرو على  
ما تقدّم .

( فصل ) قوله : فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون  
المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر الى آخره .

قال الشيخ : حروف العطف على ثلاثة أقسام كما ذكرنا ،  
قسم يشترك بين المتبوع والتابع في الحكم وهي الواو والفاء وثم  
وحتى من غير تعيين (٢) وقسم ثبت الحكم به لأحدهما بعينه .  
فالاول قد ذكرنا ، والثاني أو وإثما وأم ، والثالث لا وبَلْ ولكن  
ثم كل واحد من الأقسام تفرق أحاده بمعان يختص كل واحد  
بمعناها بمعنى ، فالواو للجمع المطلق بينهما من غير تعرض لتقديم ولا

(١) ( معنى ) : ساقطة من ر .

(٢) في و : ( من غير تعيين ) ساقطة .



تأخير ولا مية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي  
أجنبية عن ذلك ، وأما المعبر عنه في الوجود لا يخرج عن ذلك ،  
فأنت إذا قلت : قام زيد وعمرو فجائز [ أن يكون قيامهما معاً  
وجائز أن يكون زيد قبل عمرو وجائز أن يكون بالعكس  
ووزان ]<sup>(١)</sup> الواو في ذلك وزان رجل في أن مدلوله في قولك :  
جاءني رجل يجوز أن يكون علماً ويجوز أن يكون جاهلاً وليس  
لرجل دلالة على واحد منهما فكما أن رجلاً لا دلالة له على ذلك  
فكذلك الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ، ويقع الغلط  
كثيراً في الفرق بين ما يحتمله المدلول في الوجود وما يحتمله اللفظ  
من حيث الوضع فلينبه لذلك ، واستدل صاحب الكتاب على فساد  
قول من قال بالمعية بقولهم : « جاءني زيد اليوم وعمرو أمس »  
وعلى فساد قول من قل بأن الأول قبل الثاني أو بالعكس بقولهم :  
« اختصم بكر وخالد » من جهة أن اختصم لا يُعقل إلا بفاعلين  
في وقت واحد فلو ذهب جعلها للترتيب لأدى إلى أن لا يكون  
لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال ، وكذلك  
قوله : « سيان قعودك وقامك » ، لأنك لو ذهب جعلها للترتيب  
لفسد المعنى لأنه يؤدي إلى الأخبار عن الواحد ، بالمشاواة وهو محال .

قوله : وقول سيبويه ولم تجعل للرجل منزلة يكون بها أولى  
من الحمار وكأنك قلت : مرت بهما .

قول الشيخ : يعني إذا قلت : مرت يزيد وحماري ، ولم يرد  
بشيء المنزلة إلا باعتبار نسبة المرور إليه وإلا فلا يشك ذو أرب  
أن تقديم زيد على الحمار لمنزله وشرفه وذلك جارٍ في كلامهم

(١) ما بين المعقوفين ساقطة في الاصل وإثباتها يستقيم معه الكلام .

كثيراً لأنهم يقدمون الأشرفَ ولكن لبسَ للغرض الذي نحن فيه  
من أن التقديم لا يوجب له 'زياة' (١) على الحمار بالنسبة إلى  
المرور .

[ (فصل) قوله : والفاء وثمَّ وحَتَّى إلى آخره ] (٢) .

قول الشيخ : وأما الفاء فمنها أن الثاني عقيب الأول من غير  
مهلة ، كقولك : جاء زيد فعمرو ، فقد قرئت [ الفاء (٣) ] الواو  
لماً فيها من الترتيب والتعقيب فيها على حسب ما يُعَدُّ في العادة  
تقريباً لا على سبيل المضائق قرباً شين بعد الثاني عقيب الأول في  
العادة وإن كان بينهما أزمان كثيرة كقوله تعالى : { ثُمَّ خَلَقْنَا  
النُّطْقَةَ عِلْقَةً فَبَخَلَقْنَا الْمَلَكَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا  
الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا } (٤) .

وتمَّ منها الترتيب إلا أن بينهما مهلة ، وقد فارقت الواو  
بالترتيب وفارقت الفاء المهلة ، وقول سيويه في قولهم : مرت  
رجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران ، لأنه لما دلت ثم على المهلة  
وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة ، فيكون  
المرور بالمرأة مروراً ثانياً (٥) ، وأورد الآيتين اعتراضاً على القول في  
معنى الفاء وثمَّ ، فأما الفاء فهي في ظاهر الآية تدل على أن الثاني  
قبل الأول وهو تكس ما تقدم ، وأما ثمَّ في الآية فكذلك . وأجاب

(١) انظر ابن يعيش ٩٣/٨ .

(٢) ما بين الحقوفين : زيادة عن س .

(٣) ( الفاء ) : زيادة عن و ، ر .

(٤) سورة المؤمنون الآية : ١٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ٩٥/٨ .

عن إلقاء بقوله : محمولٌ على أَنَّهُ لَمَّا أَهْلَكَهَا حَكَمَ النَّاسَ جَزَاءَهَا  
فَكَتَبَهُ قَالَ : أَهْلَكْنَاهَا فَمَحَكَمَ عَقِيبَ الْإِهْلَاكِ أَنَّ النَّاسَ جَزَاءَهَا وَهُوَ  
ظَاهِرٌ فِي الْجَوَابِ • وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَهْلَاكِنَاهَا [ ١٣٠ ظ ]  
حَكَمْنَا بِأَهْلَاكِنَاهَا بِأَسْنَا عَقِيبَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا ، وَمَعْنَى الْحُكْمِ تَلِيمُهَا  
إِرَادَةُ وَقَوَاهُ بِهِمْ • وَأَجَابَ عَنْ ثَمَّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : { ثُمَّ  
اهْتَدَى } <sup>(١)</sup> ، ثُمَّ دَامَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغُرَانَ مَتَوَقَّفٌ عَلَى الْعُقْبَةِ ،  
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْجَوَابِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : ثُمَّ  
اهْتَدَى إِلَى سُلُوكِ سَبِيلِ الْإِسْقَامَةِ فِيمَا يَقَعُ لَهُ مِنَ الْوَقَائِعِ  
بَعْدَ ذَلِكَ •

{ وَحَتَّى : مَعْنَاهَا الْغَايَةُ وَالْإِنْتِهَاءُ وَإِنْ مَا قَبْلُهَا يُقَضِّي شَيْئًا فَشَيْئًا  
أَلَى يُبْلَغُ إِلَيْهِ فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جُزْءٌ مِنَ الْمَنْطُوفِ عَلَيْهِ وَهِيَ  
مَحْمُولَةٌ عَنْهُمْ تَلَى الْجَارَةَ فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتْ فِيهَا مَا يَلَاقِي آخِرَ جُزْءِ  
كَقَوْلِكَ : نَمَتْ الْبَارِحَةُ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَجَاءَ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ فِي الْجَارَةِ جَعَلُوا  
لِلْأَصْلِ تَلَى الْفَرْعِ مَزِيَّةً بِمَعْنَاهَا الْمَذْكُورُ يَفَارِقُ أَخَوَاتِهَا الثَّلَاثَ •

قوله : وَأَوْ وَأَمَّا وَأُمُّ الثَّلَاثَةُ لَأَثْبَاتِ الْحُكْمِ لِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ •

قَالَ الشَّيْخُ : [ مَعْطُوفٌ وَمَنْطُوفٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> ] مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ،  
وَهُوَ فِي أَوْ وَأَمَّا ظَاهِرٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ  
عَمْرُو فَادَّتْ مَثَبَ الْمَجِيءِ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا لَا بَعِيْنَهُ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ  
الْمُتَكَلِّمُ شَاكَاكَ قَدْ يُبْهَمُ ذَلِكَ عَلَى السَّامِعِ وَقَدْ يَكُونُ شَاكَاً ، وَأَمَّا  
تَحْقِيقُهُ فِي أَمْ فَاتَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ تَنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَاتَّتْ عَالَمٌ

(١) سورة طه الآية : ٨٢ •

(٢) فِي ر : ( جَازَ ) •

(٣) ( مَعْطُوفٌ وَمَنْطُوفٌ عَلَيْهِ ) : زِيَادَةُ عَنْ وَ ، ر •

يَأْنٍ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ ، وَكَتَبَكَ لَا نَعَامُ تَعِينُهُ فَقَدْ تَضَمَّنَ كَلَامَكَ أَتَيْتَ  
 الْحَكِيمَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ فِي (١) لِأَنَّ وَضْمَهَا  
 لِلِاسْتِفْهَامِ فَضَادَتِ الْأَمْرَ لَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَكُونُ أَمْرًا  
 اسْتِفْهَامًا وَإِنَّمَا وَقَعَتْ فِي الْخَيْرِ إِذَا كُنْتُ (٢) مُنْقَطِعَةً ، لِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ  
 بِجُمْلَتَيْنِ مُخْبِرَةٍ فِي الْأَوَّلَى أَوَّلًا ، ثُمَّ أُوْرِدَ الشُّكُّ بَعْدَ ذَلِكَ فَجِيءَ  
 بِالْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي إِعْرَابِ قَوْلِكَ : أُمُّ شَاءَ خَيْرٌ  
 مُبْتَدَأٌ وَتَقْدِيرُهُ أُمُّ هِيَ شَاءَ ، بِهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَالْمُنْقَطِعَةُ تَقَعُ فِي الْخَيْرِ  
 أَيْضًا ، وَإِلَّا فَلْتَحْقِيقُ أَنَّ أُمُّ لَا تَقَعُ فِي الْخَيْرِ أَصْلًا لِلْمُلَازِمَتِهَا  
 الْاسْتِفْهَامِ ، ثُمَّ مَثَّلَ بِالْمُنْقَطِعَةِ خَاصَةً وَوَقَّوعَهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَيْرِ  
 جَمِيعًا عَلَى مَا فُسِّرَ .

قَوْلُهُ : تَقُولُ فِي الْاسْتِفْهَامِ أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمُّ عِنْدَكَ عَمْرُو ؟

قَالَ الشَّيْخُ : فَكَّرَرْتُ عِنْدَكَ لِتَحْقِيقِ أَنَّهَا الْمُنْقَطِعَةُ ، لِأَنَّ الْمُتَصْلَةَ  
 لَا تَكُونُ كَذَلِكَ بَلْ يَلْزِمُ أَنَّ يَقَعَ الْمُشْكُوكُ فِيهِ (٣) بَعْدَ الْهَمْزَةِ  
 وَالْآخِرَ بَعْدَ أُمُّ (٤) ، إِنْ كُنْتَ الْقَضِيَّةُ فِي أَحَدِ جُزْئِي الْجُمْلَةِ كَقَوْلِكَ :  
 زَيْدٌ عِنْدَكَ أُمُّ عَمْرُو ؟ ، وَأَقَاتِمُ زَيْدٌ أُمُّ قَاعِدٌ ؟ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَزِيدُ  
 عِنْدَكَ أُمُّ فِي الدَّارِ ؟ أَوْ أَتَعْنِدُكَ زَيْدٌ أُمُّ عَمْرُو ؟ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِيمًا (٥)  
 فَإِنَّ كَانَ الشُّكُّ فِي الْجُمْلَتَيْنِ وَلَمْ يَشْرَكَ فِي أَحَدِ الْجُزْئَيْنِ وَجِبَ  
 ذِكْرُهُمَا جَمِيعًا كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ مَوْضِعَ الْمَفْرُودِ ،  
 كَقَوْلِكَ : أَقَامَ زَيْدٌ أُمُّ قَعْدَ عَمْرُو ؟ وَلِذَلِكَ لَا تُعْزِزُ هَذِهِ عَنْ  
 الْمُنْقَطِعَةِ إِلَّا بِالْقَصْدِ لِاحْتِمَالِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا ، وَأَمَّا

(١) فِي ل : ( أُمُّ ) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي ل : ( خَبَرِيَّة ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٣) فِي ل : ( فِيهَا ) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) فِي ل : ( مَعَ وَجُوبِ حَنْفِ الْخَيْرِ ) .

(٥) فِي ل : ( وَكَذَلِكَ أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمُّ عَمْرُو عِنْدَكَ ؟ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ) .

المنقطعة' فوضعها على أن تأتي كالاضراب عن الجملة المقدمة استفهامية كانت أو خبرية وقد مثلها جميعاً •

( فصل ) قوله : والفعل بين أو وأم في قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدم أن وضع ( أم ) للعلم بأحد الامرين ، وأما ( أو ) فليست كذلك فإذا علم الفرق بينهما فأنت مع ( أم ) عالم بأن أحدهما عنده مستفهم عن التعيين ومع ( أو ) مستفهم عن واحد منهما عندك ؟ ومن ثم كان جوابه بنعم أو لا مستقيماً ، ولم يكن ذلك مستقيماً في ( أم ) لأن السؤال عن التعيين ، ولا إشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسائل وإنما الاشكال في استعمالهما على غير ذلك ، وهو أنهم استعملوا الهمزة وأم في معنى التسوية من غير استفهام كقولك : سواء علي أقمت أم قصدت ؟ واستعملوا الجملتين وإنشائية معطوفة بأو في معنى الحال ، كقولك : أنا أضرب زيداً أقام أو قعد ؟ فمثل ذلك يلتبس فيه موضع أم بموضع أو ، وأورد سيبويه قوله (١) :

٢٣٩ ما أبالي أنبأ بالحزن تيس

أم لحناني بظهر غيب لئيم

(١) البيت لحسان بن ثابت من قصيدة قالها في يوم أحد يفتخر بها على ابن الزبير ، آتب : من نبيب التيس صوته عند هياجه • الحزن : الحزن بفتح الحاء ما غلط من الأرض ، الكتاب ٤٨٨/١ ، المقتضب ٢٩٨/٣ ، مجاز للقرآن ١٥٨/٢ ، أمالي ابن الحاجب ٢٩٩ ، الخزنة ٤٦١/٤ ، الحجة للفارسي ٢٠٣/١ ، في الديوان ( آتب ) مكان ( آتب ) ، الديوان ط • تونس ١٢٨١ هـ ص ٨٩

على أنه مختص بأم ، وأورد سيبويه قوله :

٢٤٠ وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ يَوْمٍ مُطَّرَفٍ

حَتُوفَ الْمَنَآيَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ<sup>(١)</sup>

على أنه من مواضع أو والفرق بينهما أن قوله : أُنَبَّ بالحزن  
يس « وقع مفعولاً لأبالي فوجب أن يكون من مواضع أم<sup>(٢)</sup> »  
إذ لا معنى للحال فيه ، وإنما المراد ههنا المبالي به . وأيضاً فإنه  
لا ضمير في أنت فيكون كصاحب [ ١٣١ و ] الحال فيكون حالاً ،  
وأما قوله : « حتوف المنايا أكثرت » فقد ذكر مفعول أبالي وهو  
قوله : « حتوف المنايا » فلم يبق إلا الحال في كل واحد من الفعلين  
ضمير صاحبه ، وأورد قوله<sup>(٣)</sup> :

٢٤١ - إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ

أَطَالَ فَأَمَلْتِي أَوْ تَنَاهَيْتُ فَأَقْصَرْتُ

على أنه من مواضع أو وقد ظهر الأمر فيه بما تقدم فهذه هي  
المواضع التي ياتبس فيها موضع أم بموضع أو وكثيراً ما يقع فيها

---

(١) البيت لم يُعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه ، الحتوف :  
مفردتها حتف وهو قضاء الموت ، فالشاعر بين أن رزية المفقود  
عظيمة ولا يبالي بعدها بكثرة الرزايا أو قلتها ، الكتاب  
٢٩٠/١ .

(٢) ( إذ ) : ساقطة من ل .

(٣) البيت لزياد بن زيد العذري - شاعر إسلامي من بادية الحجاز ،  
أملى : من الملى وهو الزمن الطويل ، تناهى : انتهى إلى أمد  
محلود . الكتاب ١/٤٩٠ ، المقتضب ٣/٣٠٢ ، أمالي ابن  
الحاجب ٣٠٠ ، الخزانة ٤/٤٦٩ .

المتأخرون في كلامهم وأنصارهم فلا يفرقون بينهما ، وشرط استعمال  
 أم في هذه المواضع أيضاً أن تسبقها الهمزة ، وشرط استعمال أو  
 أن لا تسبقها همزة على نحو ما تقدم في الأمثلة .

( فعمل ) قوله : ويُقال في أو وإمّا أنّهما للشك .

قال الشيخ : وإنّما قال ويُقال تنبيهاً على أن ذلك ليس  
 بلازم إذ قد يكون التكلم غير شك ، بل يكون مبهماً ، وأمّا في  
 الأمر فيقال للتخير والاباحة على أن وضعها ما تقدم من إبان  
 الحكم لأحد الأمرين إلاّ أنّه إن جعلت قرينة يفهم منها أن  
 الأمر غير حاجر عن (١) الآخر ، مثل قوله : « جالس الحسن » (٢) أو  
 ابن سيرين (٣) وتعلّم إمّا الفقه وإمّا النحو ، سُمّي إباحة ولا  
 يُسمى تخيراً ، وهو لأحد أمرين في الموضعين أمّا في التخير فلا  
 إشكال ، وأمّا في الإباحة فإنك إذا قلت : تعلّم الفقه أو النحو  
 فتعلّم المأمور أحدهما فإنّه ممثّل لا محالة وإنّما أخذت نفي  
 الحجر عن الآخرين من أمر خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم  
 وقوع ( أو ) في النهي في مثل قوله تعالى : { ولا تطع مِنْهُمْ آيماً

(١) في ل : ( في ) ، وهو تحريف .

(٢) الحسن : هو الحسن بن أبي الحسن يسار الشيد الامام أبو  
 سعيد البصري امام زمانه قرأ على حطان بن عبدالله الرقاشي  
 عن أبي موسى الأشعري ، روى عنه أبو عمرو بن العلاء توفي  
 سنة ١٢٠هـ غاية النهاية ٢٣٥/١ ، القاموس الاسلامي ٣٠/١ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن سيرين بن أبي عمرة البصري مولى أنس  
 ابن مالك روى عن أنس بن مالك وعن زيد بن ثابت وأبي  
 هريرة توفي سنة ١١٠هـ . غاية النهاية ١٥١/٢ ، ابن خلكان  
 ٣٢١/٣ .

أَوْ كَفُوراً<sup>(١)</sup> ، وهما لو انتهى عن أحدهما لم يَسْتَلْ ولم يعدْ  
 ممثلاً إلا بالانتهاء عنهما جميعاً ومن ثم حملها بعضهم على أنها  
 بمعنى الواو<sup>(٢)</sup> وقال : التقدير آئماً وكفوراً والاولى أن تبقى على  
 بابها وإنما جاء التعميم فيهما من أمر وراء ذلك ، وهو النهي الذي  
 فيه معنى النفي ، لأن المعنى قبل وجود الهي تطيع آئماً أو كفوراً  
 أي واحداً منهما فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتاً في المعنى فيصير  
 المعنى تطيع واحداً منهما فيجوز التعميم فيهما من جهة النهي الداخل  
 وهي على بابها فيما ذكرناه لأنه لا يحصل الانتهاء من أحدهما حتى  
 ينتهي عنهما بخلاف الإثبات فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر فهذا  
 معنى دقيق "يُعلم به أن أو في الآية على بابها وأن التعميم لا يجيء  
 منهما وإنما جاء من جهة المضموم اليها على ما ذكرناه .

(فصل) قوله : وبين أو وإماً من الفصل الى آخره .

قال الشيخ : أمّا الفصل بين أم وأختها فواضح في الاستفهام  
 وغيره ، وأمّا الفصل بين أو وإماً فليس إلا باعتبار أدرك لفظي ،  
 وهو أنه يشترط في إماً أن تكون مقدمة قبل المعطوف عليه إتماً  
 أخرى كقولك : جاءني إماً زيد وإماً عمرو وقد بين إفادة التقديم ،  
 وهذا التقديم واجب في إماً وجائز في أو بشرط أن يكون المتقدم  
 إماً أيضاً كقولك : جاءني إماً زيد أو عمرو ، « ولم يعد الشيخ  
 أبو علي الفارسي « إماً » في حروف العطف لدخول العاطف عليها

(١) سورة الانسان الآية : ٢٤ .

(٢) قال الفراء : فيكون في المعنى في أو أو قريباً من معنى الواو .

معاني القرآن ٢١٩/٣ .



ووقعها قبل المعطوف عليه <sup>(١)</sup> ، وكلا الأمرين محتمل لما صار إليه ، أما الأول فاما ثبت من أنهم لا يجمعون بين حرفي تطب ، وأما الثاني فلما ثبت عن أن حرف العطف شرطه المتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه ، والجواب أننا نقول : لا نسلم أولاً أن الواو في وأما حرف عطف دخل على إبتا بل قولنا : وإما حرف عطف ولا يبعد في أن تكون حمورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع ، ثم ولو سلم ذلك فلا بعد في أن يكون دخل على إبتا لغرض الجمع بينه وبين إبتا المتقدمة ، وتكون إبتا نفسها لغرض الجمع بين ما بعد إبتا المتقدمة وهذا هو الصحيح ، والذي يحققه أنهم يقولون : جاءني إبتا زيد أو عمرو فيوقعون (أو) موقع قولهم وإبتا فلولا أنها حرف عطف لم يقع حرف العطف بعدها من كل وجه ، وأو عطف باتفاق وتحقق ما قدمناه أنهم لما أوقعوا (أو) موقع قولهم وإبتا استغفروا عن الواو قبلها لما ذكرناه من أن الغرض بالواو في (وإبتا) تلي أختها فلما انتفى ما جاء بها لأجله حذفها ، وأما وقوعها قبل المطرف عليه فنقول : ليست المقدمة حرف عطف باتفاق فلا معنى لقول القائل إن حرف العطف متقدم ، وإنما قدّم [ ١٣١ ظ ] ما بعده لآ فيه من معنى التثنية فيما يأتي بعده ، وقصد أن يكون تلي لفظ ما بعده لآ فيه من معنى التثنية فثبت أن الأولى للتثنية المحض من غير عطف والثاني لهما جميعاً .

قوله : ولا ويل ولكن .

(١) انظر الايضاح للفراسي ص ٢٨٥ ، ٢٩٥ .

قَالَ الشَّيْخُ : «ثَلَاثَتُهَا يَحْصُلُ مِنْهَا» (١) ثُبُوتُ الْحُكْمِ الرَّاحِسِ  
بَعِيْثِهِ ثُمَّ تَفْتَرِقُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا تَتَارَقُهُمَا فِي أَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَوَّلِ دُونَ  
الثَّانِي لِقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو . وَأَمَّا افْتِرَاقُ بَيْنَ بَلٍّ وَكَيْنٍ  
وَإِنْ اتَّفَقَا فِي أَنَّ الْحُكْمَ لِلثَّانِي ، فَهُوَ إِنْ ( لَكِنَّ ) وَضَعَهَا عَلَى  
مُخَالَفَةٍ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلُهَا ، وَاتِّكَلَامُ هَهُنَا فِي عَطْفِ الْمَفْرَدِ بِهَا وَلَا  
يَسْتَقِيمُ تَقْدِيرُهُ إِلَّا مُشْتَبَأً لِمَتَّاعِ تَقْدِيرِ النَّفْيِ فِي الْمَفْرَدِ ، وَإِذَا وَجِبَ  
أَنْ يَكُونَ مُشْتَبَأً وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلُهَا نَفْيًا كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي زَيْدٌ  
لَكِنَّ عَمْرُو ، وَلَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرُو لَمْ يَجْزِ لِمَا  
ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَّا « بَلٌّ » فَلَا ضَرْبَ مَطَقًا مُشْتَبَأً كَنَ الْأَوَّلِ أَوْ مَنفِيًّا ،  
فَإِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ بَلٌّ عَمْرُو فَقَدْ أَضْرَبْتَ عَنْ نِسْبَةِ الْمَجْيئِ إِلَى  
زَيْدٍ وَأَثْبَتَهُ لِعَمْرُو ، فَهُوَ أَذْنٌ مِنْ بَابِ الْغَلَطِ فَيَكُونُ عَمْرُو غَيْرَ  
جَاءٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا جَاءَنِي عَمْرُو ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَبَأً لِعَمْرُو  
الْمَجْيئِ فَلَا يَكُونُ غَلَطًا .

### وَمِنْ أَصْنَافِ الْحُرُوفِ حُرُوفُ النَّفْيِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : وَهِيَ مَا وَلَا وَلَمْ وَلَمَّا وَلَنْ وَإِنْ .

قَالَ الشَّيْخُ : فَمَا لَنَفْيِ الْحَالِ كَقَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَوْ  
مُنْطَلَقًا عَلَى الْبَاقِينَ ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لِحَالٍ أَنَّ الْمَنْهُومَ مِنْ قَوْلِكَ :  
مَا زَيْدٌ قَوْمًا نَفْيِ الْقِيَامِ فِي الزَّمَنِ الَّذِي أَخْبَرْتَ فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ  
أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الْإِخْبَارِ عَنِ الشَّيْءِ كَمَا فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ،  
فَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَتْ لِلْمَجْرَدِ النَّفْيِ ، وَلَوْ  
كَانَتْ لِلْمَجْرَدِ النَّفْيِ لَجَازَ أَنْ تَكْرُرَنِي مَا أَكْرَمَكَ ، وَأُرِيدُ أَنْ  
مَا تَقُومُ كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي ( لَا ) ، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : إِنْ تَكْرُرَنِي

لَا أُكْرِمَكَ ، لَمَّا كَانَتْ مَا لِلْحَالِ كَرَهُو أَنْ يَدْخُلُوا عَلَيْهَا حَرْفَ  
الاسْتِقْبَالِ كَمَا امْتَنَعَ فِي الْإِثْبَاتِ إِنْ تَكْرَمَنِي قَدْ أَكْرَمَكَ وَلَا يُعَدُّ  
فِي اسْتِعْمَالِهَا لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ عِنْدَ قِيَامِ اقْرَأْنِ ، قُلَ اللَّهُ تَعَالَى  
حِكَايَةً عَنِ الْكَفَرِ : { وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَسْرِنِينَ } <sup>(١)</sup> ، { وَمَا نَحْنُ  
بِمُبْعُوثِينَ } <sup>(٢)</sup> ، وَفِي الْمَاضِي حِكَايَةً قَوْلُهُمْ : { مَا جَاءَنَا مِنْ  
بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ } <sup>(٣)</sup> ، فَتَنَّهُ وَرَدَّ التَّحْلِيلُ عَلَى مَعْنَى كَرَاهَةِ أَنْ  
يَقُولُوا : عِنْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ مَا جَاءَنَا فِي الدُّنْيَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ،  
وَهَذَا لِلْمَاضِي الْمَحْقُوقِ ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَقَدْ أُورِدَ قَوْلُ سَيُوهِ  
مَقْرَرًا لِمَعْنَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ جُعِلَ فِي النَّفْيِ جَوَابًا لِقَدْ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَلَا  
رَيْبَ أَنَّ قَدْ لِلتَّقْرِيبِ مِنَ الْحَالِ فَلِذَلِكَ جُعِلَ جَوَابًا لَهَا فِي النَّفْيِ ثُمَّ  
جُعِلَ سَيُوهِ فِيهَا مَعْنَى التَّأَكُّدِ ، لِأَنَّهَا جَرَتْ مُوَضَّعٌ قَدْ فِي النَّفْسِ  
فَكَمَا أَنَّ ( قَدْ ) فِيهَا مَعْنَى التَّوَكُّدِ فَكَذَلِكَ مَا جُعِلَ جَوَابًا لَهَا <sup>(٤)</sup> .

فصل قوله : وَلَا لَنَفِي الْمُسْتَقْبَلِ فِي قَوْلِكَ : لَا يَفْعَلُ .

قَالَ الشَّيْخُ : فَمَوْضُوعُ ( لَا ) النَّفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا قُلْتَ لَا يَقُومُ زَيْدٌ  
فَمَعْنَاهُ نَفْيُ الْقَامِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا فِي ( لَنْ ) وَإِنْ كَانَتْ ( لَنْ ) <sup>(٥)</sup>  
أَكْدَ مِنْهَا ثُمَّ قَرَّرَهُ بِقَوْلِ سَيُوهِ « نَفْيًا لِقَوْلِ الْقَوْلِ هُوَ يَفْعَلُ وَلَمْ  
يَقْعِ الْفَعْلُ » <sup>(٦)</sup> ، وَإِذَا لَمْ يَقْعِ فَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ .

- 
- |     |                           |
|-----|---------------------------|
| (١) | سورة الدخان الآية : ٣٥ .  |
| (٢) | سورة الانعام الآية : ٢٩ . |
| (٣) | سورة المائدة الآية : ١٩ . |
| (٤) | انظر الكتاب ٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ . |
| (٥) | في ب : ( إِنْ ) .         |
| (٦) | الكتاب ٢/٣٠٦ .            |

قوله : وتنفى بها نفياً عاماً في قولك : لا رجل في الدار .

قال الشيخ : مستقيم ، وأما قوله « وغير عام في قولك : لا رجل في الدار ولا امرأة » ، فهذا غير مستقيم ولا خلاف عند أصحاب العموم أنه مستفاد منه العموم كما في لا رجل في الدار ، وإن كان لا رجل في الدار أقوى في الدلالة عليه إما لكونه نهماً ، أو لكونه أقوى ظهوراً ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي ، والنكرة في سياق النفي تعم فلم يصح قوله وغير عام في قولك : لا رجل في الدار ، ولا امرأة لما تبين أنه عام ، والظاهر منه التخصيف . وتنفى به نفياً عاماً في قولك : لا رجل في الدار ، ولا رجل في الدار ولا امرأة وغير عام في قولك : « لا زيد في الدار ولا عمرو » فنقل مغلطاً . قوله : « ولنفي الأمر غير مستقيم في ظاهره ؛ لأنه إن أراد الأمر الذي هو ضد النهي ( فليس صيغة النهي موضوعة لنفيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا تزني )<sup>(١)</sup> فليس المقصود نفي الأمر بالزنا ، لأنه لو كان كذلك فزنا النهي لم يعص ، لأنه لم يجعل سوى نفي [ ١٣٢ و ] الأمر به ، ونفي الأمر به لا يجعله محرماً كما في جميع المباحات ، وإن أراد به الأمر الذي هو واحد الأمور لم يكن مستقيماً لأن ما تقدم قبله لنفي الأمر أيضاً ، ألا ترى أن قولك : لا رجل ولا زيد نفي لأمر ، وكما لموضع يقع فيه كذلك فلم يكن لتخصيص النهي بذلك على هذا التفسير معنى ، والظاهر أنه لم يقصد إلا الوجه الأول وأراد أن لا يخرج لا عن معنى النفي ولكنه كان يحتاج إلى أن يبين مع ذلك أنها لطلب الترك وعلته استغنى عنه بقوله : « ويسمى النهي » ، وأما قال : وهو النهي كان أقرب إلى المقصود قوله :

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ر .

« والدعاء في قولهم لا رَعاهُ اللهُ » فالظاهر أَنَّهُ عطفَ قوله والدعاء على الأمرِ كأنَّه قال : ولنفي الدَّاءِ وذلكَ يُفهمُ من غرضه في أنْ مَقصوده جعلها للنفي في كلِّ موضعٍ ، وإذا جُعِلَتِ التَّأْيِيدَةُ كذلكَ فهي ههنا أقربُ ، والكلامُ عليه كما كُلامٍ عليه في النهي<sup>(١)</sup> فإنَّ حُمِلَ قوله : « والدعاءُ معطوفاً » على قوله : « ولنفي » كان معناه والدعاءُ أي ويكونُ للدَّاءِ كانَ مستقيماً ولا يردُّ عليه ما تقدَّمَ إلاَّ أنَّ الظاهرَ من سياقِ كلامه خلافه على ما تقدَّمَ .

( فصل ) قوله : وَلَمْ وَلَمَّا لقابِ معنى المضارعِ الى الماضي

ونفيه .

قَالَ الشَّيْخُ : لَمْ وَلَمَّا تدخلُ تلي المضارعِ فيقلبُ معناه الى الماضي ، ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَمْ يَقُمْ وَلَمَّا يَقْعُدُ فمعناه نفي الماضي حتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا قَامَ وَمَا قَعَدَ فيقومُ ويقعدُ وبغيرهما في مثل ذلكَ الْأَنَاطُ « مضارعة » بلا خلافٍ ومعناها الماضي بقريضة دخلتُ عليهما وهي لَمْ وَلَمَّا ، فهذا لا يخالِفُ أَحَدٌ فيه ، وقد عبَّرَ بعضهم عن ذلكَ بِأَنْ قُلْ : لَمْ وَلَمَّا تَقْلِبْ لَفْظَ الْمَاضِي إِلَى الْمَضَارِعِ ، [ وهؤلاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْآخَرِينَ خِلَافٌ فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ بِجَيِّدَةٍ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ : تَلْبُ لَفْظَ الْمَاضِي إِلَى الْمَضَارِعِ ]<sup>(٢)</sup> مما يوهمُ صحَّةَ دخولِ لَمْ على الماضي وليسَ كذلكَ . وأيضاً فإنَّه يوهمُ أَنَّ الْمَضَارِعَ على معناه لأنَّه لم يقلْ إِلَّا أَنَّهُ تَقْلِبْ ذَلِكَ الْمَفْظَ إِلَى لَفْظِ الْمَضَارِعِ ، وَلَمْ يَعْرِضْ أَنَّ مَعْنَى<sup>(٣)</sup>

(١) في و ، رس : ( النفي ) .

(٢) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .

(٣) في ل : ( لفظ ) .

المضي مراد" وكن الاول' أولى لذلك وبينهما من الفرق ما ذكره  
وليس في بقية الفصل إشكال\* .

(فصل) قوله : وَلَنْ لَتَأْكِدَ مَا تَعْلِيهِ (لا) مِنْ نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ •

قال الشيخ : ومثله بالمالين لما في قوله تعالى : لَمَّا قُلْنَا  
أَبْرَحَ الْأَرْضَ { (١) ، من اقرئن اتي تدل على قصد المبالغة فني  
النفي فذلك عبر بما يدل على تأكيد النفي • وقال الخليل :  
أصلها لا أن (٢) ، وقول افراء : أصلها لا قُلِبَتَ أَلْفَهَا نُونًا (٣) ، وكلا  
القولين غير جيد ، أمّا قول الخليل فغير مستقيم ، لأنه لا يجوز  
أن يقول لا أن تقوم ويجوز أن يقوم ولو كان أصلًا لكان  
الظاهر جوازه ، فإن زعم أنها غيّرت لفظًا ومعنى فليس بمستقيم  
لما يلزم من مخالفة القياس من غير حاجة ، ومخالفة القياس فيها  
من أوجه : منها أن قياس الهمزة أن لا تحذف • ومنها أن قياس  
ما بعد (أن) لا يقدم عليها ، وهما يجوز أن تقول : زيدًا لأن  
أضرب ، فلو كانت (لا أن) لم يجوز • وأمّا قول الفراء فيرد  
عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس من أن أصل الحروف  
ألاّ يبدل فيها ومن أن تقديم الممحول على (لا) غير سائر ، لا تقول :  
عمرًا لا يضرب زيد فثبت أن القول ما قاله سيبويه ، وهو  
الصحيح (٤) •

(١) سورة يوسف الآية : ٨٠ •

(٢) انظر الكتاب ١/٤٠٧ •

(٣) انظر ابن يعيش ٨/١١٢ •

(٤) قوله سيبويه هو : ليس في (لن) زيادة ولكنها بمنزلة شيء  
على حرفين فهي بمنزلة لم في حروف الجزم • الكتاب ١/٤٠٧ •

( فصل ) قوله : ' وإن ' بمنزلة ما في نفي الحال .

قال الشيخ : يعني في معناها وقد تقدم ، وتدخل على الجمل كما تدخل ، ومثّل بالجملة الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية ، واختلف في العمل وأكثر أناس لا يجيزونه وأجازه المبرد حملاً لها على اختها « ما » (١) وهو مجرد قياس ، واللغة لا تثبت قياساً . والدليل على أن اللغة لا تثبت قياساً الالحاق على أن البيت والبحر لا تسمى قرورة وإن كان مستقراً فيهما والركن (٢) بقياس المسمى ذلك كله قارورة (٣) ، وليس رفع الفاعل في مثل قام زيد وإن لم يسمع من العرب غير هذا اللفظ بقياس ، بل داخل بطريق عام عنهم وهو علمنا من استقراء كلامهم بأن كل من نسب إليه النعل فهو مرفوع فدخل قام زيد ونظائره في هذا العموم ، ووزائه أن يقول الشيخ : كل مسكر حرام ، فإذا حرّمنا المزور (٤) لم تحرّمه بالقياس وإنما حرّمناه بطريق العموم ، وإن لم يكن للمزور بخصوصيته ذكر كما في قوله : قام زيد . فإن زعم المبرد أنه من باب رفع الفاعل فليس بمستقيم فإنه لا يلزم من العلم بأعمالهم ( ما ) العلم بأعمالهم ( إن ) ، وأيضاً فإن أعمال ( ما ) على خلاف القياس [ ١٣٢ ظ ] عند الذين يعملونها ، وما خرج عن القياس لا يقاس عليه .

(١) قال المبرد : وتكون ( أن ) بمعنى ( ما ) ، تقول : إن زيد منطلق ، أي ما زيد منطلق . المقتضب ٣٦١/٢ .

(٢) في ل : ( ولو ثبتت اللغة بالقياس ) .

(٣) الدليل والمثال لأبي البركات ابن الأنباري ، ذكره ابن العاجب ولم يشر إلى المصدر ولا إلى صاحب المصدر . انظر لمع الأدلة ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٤) المزور : ضرب من الاشربة ، قال ابن عمر ( رضى الله عنه ) : هو من النرة . ( مختار الصحاح لعبدالقادر الرازي المطبعة الاميرية القاهرة ١٩٢٢ ) مادة ( مزور ) ص ٦٢٣ .

## ومن أصنافِ الحروفِ حروفُ التنبيهِ

قال صاحبُ الكتابِ : وهي ( هَا ) و ( أَلَا ) و ( أَمَّا ) •

قوله الشيخُ : تدخلُ على الجملِ كلها لتنبيهِ المخاطبِ على ما يُذكرُ بعدها خفيةً أنْ يفوتهُ لغفلةٍ شيءٌ منها إلا أنْ ( هَا ) اختُصَّتْ بدخولها أيضاً تنبيهاً على المفرداتِ من أسماءِ الإشارةِ والضمائرِ على ما مثَّلَهُ فيه فاذنْ لا تدخلُ ( أَلَا وَأَمَّا ) إلاَّ أولَ الكلامِ على الجملِ وأمثاً ( هَا ) فتدخلُ كما يدخلانِ ، وتدخلُ تلي الضمائرِ وأسماءِ الإشارةِ أيضاً وإنْ لم تكنْ أولَ الكلامِ •

## ومن أصنافِ الحروفِ حروفُ النداءِ

قال الشيخُ : وعددها وسان ( وا ) من حروفِ النداءِ لأنَّهُ جملُ المندوبِ بِنادى وليسَ بِنَماذى في التحقيقِ لأنَّ النَماذى هو المطاوبُ إقباهُ والمندوبُ ليسَ كذلكَ وذلكَ لم يدخلْ ( وا ) إلاَّ في الندبةِ خاصةً ، ولو قلتُ : وا زيدُ وأنتَ تقصدُ النداءَ لم يجزْ ، وأمثاً ( يا ) فمُشتركةٌ في المادى والمندوبِ جميعاً ، وأمثاً بقتيتها فمُختصةٌ بالمَناذى فاذنْ هذه الحروفُ على ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ للمنادى ، وقسمٌ للمندوبِ ، وقسمٌ مشتركٌ بينهما ، وقسمٌ أيضاً على ثلاثة أقسامٍ المتريبِ واللبعيدِ والتوسطِ ، فوجبَ إخراجُ « وا » من هذه القِسمَةِ ولذلك جعلها قسماً برأسه ، فقال ووا للندبةِ خاصةً ، وأوردَ قولهم : يا الله إنقراضاً على قولهم : إنَّ ( يا ) للبعيدِ ، فأجابَ عنه بأنَّ البعدَ بالنسبةِ إلى الله تعالى إنما هو بالنسبةِ إلى البعدِ من أحسانه واستجابةِ دعائه ، وإذا استقرَّ الإنسانُ نفسهُ في ذلكَ فهو بعيدٌ بهذه النسبةِ فمُحَّ استعمالُ حرفِ البعدِ لذلكَ •



## ومن أصناف الحروف حروف التصديق والایجاب

قوله : وهي نعم وبلى الى آخره .

قول الشيخ : سُمِّيَتْ حروف تصديق ؛ لأنَّكَ تصدِّقُ بها ما يقوله المتكلم ، وذلك في غير ( بلى ) واضمح ، وقد يكون ( بلى ) تصديقاً في مثل قول القائل : أَلَمْ أَحْسِنَ إِلَيْكَ ؟ فقول : بلى ، فهذا تصديق لقوله ؛ لأنَّ معنى قوله : أَلَمْ أَحْسِنَ إِلَيْكَ ؟ إِنِّي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ ، وَلَكِنَّهُ لَوْ قَالَ : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ فَقَالَ : بلى لم يجز ، لأنَّ شرطها أَنْ يكون النفي في كلام من توجيهه ليثبت بها ما دخل عليه النفي في كلام المجاب على ما سيأتي . فأما ( نعم ) فتصدق بها ما يقوله المتكلم ، فإنَّ كَانَ استفهاماً أثبت بها ما بعد الاستفهام من إثبات أو نفي ، فإذا قلَّ القائل : أقوم زيد ؟ فقلت : نعم فقد أثبت القيام ، وإذا قال : أَلَمْ يَقُمْ زيد ؟ فقلت : نعم قد نفيت القيام لأنها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب ، وبعد الاستفهام ههنا النفي فيكون إثباتاً للنفي المذكور . وأما ( بلى ) فلا تستعمل إلا بعد النفي لإثبات النفي ، فإذا قال القائل : أَلَمْ يَقُمْ زيد ؟ فقلت : بلى فمعناه قام كقوله تعالى : { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ } قالوا بلى <sup>(١)</sup> ، ولذلك قال المفسرون لو قالوا : نعم لكان كفرأ لما ذكرناه ، وأما قوله تعالى بعد قوله : { لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي } <sup>(٢)</sup> فلأنَّ معنى لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ، ما هَدَانِي فجيء ببلى لإثبات النفي في المعنى ولذلك حقه بقوله <sup>(٣)</sup> : { قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي } <sup>(٤)</sup> ، وهي

- (١) سورة الاعراف الآية : ١٧٢
- (٢) سورة الزمر الآية : ٥٧
- (٣) ( بقوله ) : ساقطة من ت
- (٤) سورة الزمر الآية : ٥٩

مِنْ أَعْظَمِ الْهَدَايَاتِ فَصَحَّ أَنْ تَرِدَ بَلَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَعْنَى  
النَّفْيِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَأْتِ بَلَى <sup>(١)</sup> . « وَأَجَلَ لَا يُصَدَّقُ بِهَا إِلَّا  
فِي الْخَبَرِ خَاصَةً » هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ  
يَجْزِي أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ أَيْضًا وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ . « وَإِنْ  
كَذَلِكَ » يَعْنِي يُجَابُ بِهَا فِي الْخَبَرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اسْتِعْمَالَ أَنْ فِي  
ذَلِكَ قَلِيلٌ وَأَنَّ الْبَيْتَ <sup>(٢)</sup> :

٢٤٢- « وَيَقْلُنَ شَيْبٌ »

يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ <sup>(٣)</sup> هِيَ النَّاصِبَةُ مَحْذُوفَةٌ الْخَبَرِ ، أَيْ أَنَّهُ  
كَذَلِكَ . « وَجَيْرٌ » نَحْوُهَا أَيْ نَحْوُ أَجَلَ أَوْ نَحْوِ إِنَّ ، وَالْكَسْرُ  
أَكْثَرُ فِيهَا ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى حَتَّى وَإِذَا جَاءَتْ كَذَلِكَ فَعَلُهُ بِهِنَّ  
إِمَّا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى حَقٌّ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ فِي تَفْسِيرِ  
هَيْهَاتَ لَذَلِكَ بُعْدًا لَهُ وَكَثِيرًا مَا تُفَسِّرُ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ بِالْمَعَادِرِ ،  
وَأَمَّا لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لَجَيْرِ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ فِي لَفْظِهِ وَأَصْلُ مَعْنَاهُ فَيُ

(١) فِي ل : زِيَادَةٌ عَلَى بَقِيَّةِ النِّسْخِ وَهِيَ : ( قَالَ الْجَوْهَرِيُّ بَلَى  
تُوجِبُ بِهَا مَا يُقَالُ لَكَ لِأَنَّهُا تَتْرَكَ لِلنَّفْيِ ، وَأَجَلَ لَا يُصَدَّقُ بِهَا إِلَّا  
فِي الْخَبَرِ خَاصَةً ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الْكَثِيرُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَقَالَ  
الْجَوْهَرِيُّ يُجَابُ بِهَا ، يُقَالُ أَنْتَ سَتُخْرَجُ فَتَقُولُ : أَجَلَ إِلَّا أَنْ  
نَعَمْ أَحْسَنَ مِنْهَا فِي الْاسْتِخْبَارِ وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْهَا فِي الْخَبَرِ وَإِنْ كَذَلِكَ  
يُجَابُ بِهَا فِي الْخَبَرِ ) .

(٢) الْبَيْتُ نَسَبَهُ ابْنُ يَعِيشَ لِابْنِ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ  
ص ١٤٢ وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ  
قَالَ سَيَبُوه : إِنَّهُ : بِمَعْنَى نَعَمْ ، وَقَالَ الشَّيْخُ : إِنَّهُ كَذَلِكَ  
بِحَذْفِ الْخَبَرِ ، الْكِتَابُ ٤٧٤/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ٢٥/٨ ، الْمَغْنِي  
٣٨/١ .

(٣) ( إِنْ ) : سَائِقَةٌ فِي وَ ، ت ، ش ، س .

الحرية التحقيق والاثبات كما قلناه في على اذا كانت اسماً ، ومعنى البيت في قوله (١) :

٢٤٣- وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ  
أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كُنْتَ أَبِيحَتْ دَعَائِرُهُ  
[ ١٣٣ و ] والفردوس الظاهر أنه أراد به مكاناً معروفاً ولذلك  
أجاب بقوله : « أَجَلَ جَيْرٍ » الى آخره ، ووقع في المفصل  
« أَنْ » كُنْتَ بِالْفَتْحِ وفي غيره « إِنْ » بالكسر وكل معنى ، فالفتح  
على معنى أَنْ ذلك قد تحقق لأجل اباحة حيضانه وما تهدم منه ،  
واكسر على معنى أَنْ ذلك قد تحقق إِنْ كُنْتَ قَدْ حَبَسْتَ الْإِبَاحَةَ  
لدعائره ، فظهر أَنْ الفتح في المني المراد أتوى من الكسر . « وَأَيُّ  
لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْقِسْمِ » يعني بعدها وم يستعمل (٢) ذلك إِلَّا  
مَعَ غَيْرِ الْفَعْلِ فَلَا يَقُولُ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ وَإِسْمًا (٣) يَقُولُ أَيُّ وَلِلَّهِ وَأَيُّ  
لِعَمْرِي ، وذلك راجع الى الاستقراء في كونه لم يستعمل إِلَّا كَذَلِكَ  
وإِلَّا فِيهِ وَغَيْرِهَا فِي تَخْصِيصِهِمْ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ « وَفِي أَيُّ وَاللَّهِ ثَلَاثَةٌ  
أَوْجُهُ » أَحَدُهَا أَنْ تَفْتَحَ الْبَاءَ لِمُتَقَاءِ السَّاكِنِينَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ  
فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ قِيَاسَ السَّاكِنِينَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَلِيْنٍ  
أَنْ يُحْذَفَ الْأَوَّلُ كَمَا جَاءَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ ، وَلَكِنْهُمْ كَرِهُوا هَهُنَا ثَلَاثَةً

(١) البيت لمخرس بن ربعي الاسدي من قصيد له في الاصمعيات  
أوردتها ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل كما ذكر البغدادي ،  
الفردوس اسم مكان قرب اليمامة ودعائره : جمع الدعثور وهو  
الحوض المتثلثم ، 'أَبِيحَتْ' : انتَهَكْتُ ، ابن يعيش ١٢٤/٨ ،  
المغني ١٢٠/١ ، لسان العرب مادة ( دعر ) ٢٨٧/٤ ، الخزائنة  
٢٣٥/٤ .

(٢) كذا في ل ، وفي بقية النسخ ( يُسْمَعُ ) .  
(٣) في ل : ( وَلَكِنْ ) ، وما اثبتناه احسن .

يجيء لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورة هيزته فلا يعرف  
معناه ، ففتحوا ليظهر أمرها بالفتح • والثاني أن يجمع بينهما وبين  
الساكين الذي بعدها ، وهو على خلاف القياس أيضاً ولكنه شبهه  
بمثل قواهم : ضالين وجان ؛ لأن الثاني مشدد تشبيهاً للمنفصل  
بالمتميل كراهة إدائه لما ذكرناه ، والوجه الثالث وهو الجاري على  
القياس ، وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين فيكون لفظه الله •

### ومن أصناف الحروف الحروف الاستثناء

قال صاحب الكتاب : وهي إلا وحاشا وعدا وخلا في بعض  
اللغات •

قال الشيخ : قوله : « في بعض اللغات » راجع إلى عدا وخلا  
في الظاهر لأن جعلهما حرفين إنما هو في بعض اللغات ولا ينبغي  
أن تكون حاشا معهما في ذلك ؛ لأن كونها حرفاً هو اللغة المعروفة ،  
فهي على العكس من عدا وخلا فلا ينبغي أن تشرك معهما في قوله :  
« في بعض اللغات » فيوهم التسوية وهو خلاف ما عليه أمرهما •

### ومن أصناف الحروف حرفا الخطاب

قال صاحب الكتاب : وهما الكف والتاء اللاحقتان علامة  
للخطاب إلى آخره •

قال الشيخ : والفرق بينهما وبين أسماء الخطاب أن تلك  
موضوعة لمن تصاطبه كما وضعت الأسماء كلها مسندة أو مسنداً إليها  
كقولك : ضربت فهذا قال نسيب إليه الفعل كما تقول : ضرب  
زيد ، وإن كانت فيه دلالة على الخطاب ، لأن وضعه على أنه

اسم للمخاطب وهذه موضوعة علامة مع استقلال الكلام واستغنائه عنها باعتبار المسند والمسند إليه [ للخطاب ]<sup>(١)</sup> فوزانها وزان التثنية وباء النسب إلا أنها انقسمت قسمين : قسم "يتين" به الخطاب بالجملة كقولك : أرايتكم وشبهه ، ( وقسم "يتين" به الخطاب بالمفرد وذلك على ضربين ، قسم<sup>(٢)</sup> "يتين" صاحب الاسم لابهامه كقولك : إياك وأنت ، (٣) وقسم "يتين" غير صاحب الاسم الملحق به لاستغنائه عن بيانها ، كقولك : ذاك وذلك وشبهه ، فأما كونها حرفاً في ذلك وبابه فمتفق عليه ، وأما كونها حرفاً في مثل إياك فمختلف فيه وقد تقدم في المضمرات ما يغني فيه عن الاعداد ، وأما كونها حرفاً في أرايتكم أعني الكاف والميم فلأنها لو كانت الكاف اسماً لكانت مفعولاً لأرايت ، وكان يجب أن يقول : أرايتموكم لأن الخطاب لجماعة ، وإذا كان لجماعة وجب أن يكون بالتاء والميم كما لو قال : علمتوكم قائمين ، فلمّا جاء غير ذلك علم أنه على غير هذا الوجه . فإن قلت فهذا يلزمك أيضاً فإن التاء عندك للجماعة وهي اسم فينبغي أن يكون أرايتوكم ، قلت : لما كانت الكاف والميم لمجرد الخطاب ، اختصرت التاء وحدها للعلم بأنهم جماعة بقولك كم ، ألا ترى أن الميم لم يؤت بها مع التاء إلا لتجعلها للجماعة فالكاف والميم أجدر . فإن قلت : فأجعلها على ما ذكرت والكاف والميم اسمين ، قلت : لا يستقيم لأمر : منها جواز أرايتك زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولاً لا يستقيم المعنى ، لأنّه يصير المفعول الأول هو المخاطب ويصير مخبراً عنه بقولك ما صنع ، وليس فيه ضمير يرجع إليه ، والمعنى

(١) ( للخطاب ) : زيادة عن له .

(٢) في ل : ( ضرب ) ، ووه وهم

(٣) ما بين القوسين : ساقط من رتبة

على خلافه • ومنها لزوم مثل علمتكم<sup>(١)</sup> قاضين ، والسر فيه أن كل واحد من الاء والميم والكاف مستقل في الاسم فوجب أن يعطى لكل واحد منهما [ ١٣٣ ظ ] ما يستحقه في وضعه لأنه اسم مستقل بخلاف رأيكم فإن الاء أتبت الكاف ، والميم بيانا لها<sup>(٢)</sup> وعلامة للمخاطب فاستغنى عن الميم التي هي بعض مدلولات الكاف والميم فذلك استغنى عنها في رأيكم ولم يستغن عنها في مثل علمتكم قاضين •

( فمل ) قوله : وتلحقها الشية والجمع اني آخره •

قول الشيخ : يعني أن كـ الخطاب تلحقها الميم والالف التي تدل على أنه معها للنية والميم وحدها تدل معها على أنه للجمع والنون تدل على أنه للمجمع المؤنث ، وتكسر تدل على أنه للمخاطب المؤنث فصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء ، وليس يعني أنها تثنى وتجمع وذلك قول : « كما تلحق التماثر » ومثل بذلك في بقية الفصل •

( فمل ) قوله : ونظير الكاف الاء والياء وتثنيها وجعها الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدم الكلام فيما يلحق بآيا وأنه إن كان كافا فللمخاطب وإن كان غيرها فللمتكلم والغائب ، والخلاف فيها بيان ما هو الأصح فلا وجه لاعادته •

(١) في ل : ( علمتكم ) •

(٢) ( في وضعه لأنه اسم ) : في و •

## ومن أصناف الحروف حروف الصلة

قال صاحب الكتاب : وهي إن وأن وما ولا ومن والباء  
إلى آخره .

قل الشيخ : يعني بحروف الصلة حروف الزيادة ، وسُميت  
حروف الصلة ، لأنه يتوصل بها إلى زنة أو اعراب لم يكن تنشد  
حذفها ، فأما إن فتزاد بعد ما النافية قياساً كثيراً ( وبعد ما المسدريه  
قليلاً ) (١) ، وبعد ما في قواك : إن جاء زيد أكرمه قليلاً  
أيضاً ، وقول الفراء : إنهما حرفا نفي ترادفاً كترادف حرفي التوكيد  
في قولك : إن زيدا لثام (٢) ليس بانجيد ، لأنه لم يعمد اجتماع  
حرفين بمعنى واحد ، ومثل إن زيدا لثام قد فعل بهما لذلك ،  
وأما أن فتزاد بعد ما موقب أو بعد أقسم كثيراً وقلت في مثل  
قولهم : كأن ظبية ، وأما مثل قوله تعالى : { وأن عسى أن  
يكون } (٣) ، { وأن لو استقاموا } (٤) ، { وأن أقم } (٥) اختلفوا  
فيه فأجاز بعضهم أن تكون زائدة في الجميع وجعلها بعضهم مصدرية  
في قوله : « وأن أقم » مخففة من الثقيلة في قوله : { وأن عسى  
أن يكون } (٦) ، { وأن لو استقاموا } (٧) ، وأما ( ما ) فتزاد  
بعد إن الشرطية ومتى وأين وإذا وأي ، وكيفما عند البصريين ،

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر
- (٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ .
- (٣) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .
- (٤) سورة الجن الآية : ١٦ .
- (٥) وأن أقم وجهك للدين حنيفاً ولا تكن من المشركين
- (٦) سورة يونس الآية : ١٠٥ .
- (٧) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .
- (٨) سورة الجن الآية : ١٦ .

ولست في إذ ما على القول بأنها اسم ، وحينما زائدة لافادتها ما لم يكن استفاداً دونها وقد عدت زائدة في مثل إسماعيل زيد منطلقاً ، والاولى أن لا يحكم زيادتها لأنها مفيدة ما لم يستفد عند حذفها من أوجه : منها كفتحها لأن عن العمل ، ومنها تهئية وقسوع الجمل الفعلية [ بعدها ] <sup>(١)</sup> ، ومنها أنها تفيد الحصر ، فإذا قلت : إسماعيل زيد قائم فإنياء ما زيد إلا قائم وليس ذلك معنى إن زيدا قائم ويظهر لك ذلك يقولهم : إسماعيل ضرب زيد ، ألا ترى أنك لو قلنا ضارباً غيره لكن خلفاً كما لو قلت : ما ضرب إلا زيد ، فثبت أنها غير زائدة ، وتزاد بين غير ومضافها وبين مثل ومضيفها ، وتزاد لتأكيد النكرة في شياعها كقولك : جئت لأمرماً ، ومنهم من يجعلها في مثل ذلك صفة ، وتزاد بعد بعض حروف الجر كقولهم تعالى { فبما رحمة من الله } <sup>(٢)</sup> ، وليست في مثل حينما واذ ما زائدة لكونها هي التي صححت الشرطية والعمل ألا ترى أنك لو قلت : حيث تكن أكن لم يجر ، ولو قلت : حيثما تكن أكن لكن الجزم واجباً وأفادت الشرط ، وما ذاك إلا بدخول ( ما ) فدل على أنها غير زائدة ، وكذلك ( إذ ما ) على النحو المذكور في حيث ، وهي زائدة في مثل لا سيما زيد ولكنهم كثير استعملهم لها ، حتى صارت كالواجب . وأما « لا » <sup>(٣)</sup> فتزاد بعد أن المصدرية وطلقاً كقوله تعالى { لئلا يعلم } <sup>(٤)</sup> ، و { ما منعك ألا تسجد } <sup>(٥)</sup> وشبهه ، وبد حرف العطف

- (١) ( بعدها ) في زيادة عن ال .  
 (٢) سورة آل عمران الآية : ٥٩ .  
 (٣) ( لا ) : ساقطة من ر .  
 (٤) سورة الحديد الآية : ٢٩ . قرأ ورش ( لئلا ) بياء مفتوحة بين اللامين والباءون بهمزة مفتوحة . غيب النفع في القراءات السبع ٣٦٥ .  
 (٥) سورة الاعراف الآية : ٢٠ .



المتقدم عليه النفي كقوله تعالى : { وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا  
السَّيِّئَةُ } (١) ، وقوله تعالى : { وَلَا اضْطَلَيْنِ } (٢) ، وقوله :  
« مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو » ، في مثل هذا نظر فأنه يفيد نفي  
المجيء عن كل واحد منهما نعماً ولو لم يأت بلا لجاز أن يكون نفي  
المجيء عنهما على جهة الاجتماع وكنته خلاف الظاهر ، فلذلك  
كان القول بالزيادة أولى لبقاء الكلام باثباتها على حاله عند ديدها ،  
وإن كانت دلالة عند مجيئها أقوى وهو من باب التأكيد والزيادات  
فيها معنى التوكيد فلا يخرج بقوة دلالة الكلام بها عن أن تكون  
زائدة ، لأن دلالة الكلام المؤكد أقوى من دلالة غير المؤكد ،  
ولذلك لو تعارض خبران أحدهما مؤكد والآخر غير مؤكد قدّم  
المؤكد [ ١٣٤ و ] ما لم يعارض التأكيد بوجه آخر مثله ولا يخرج  
ذلك عن أن يكون زائداً ، وقبل أقسم قليلاً ، وشذت في مثل  
قوله تعالى { فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُومِ } (٣) وشبهه ، وشذت  
في مثل قوله (٤) :

(١) سورة فصلت الآية : ٣٤ .

(٢) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

(٣) سورة الواقعة الآية : ٧٥ . قرأ الكسائي ( بموقع ) باسكان

الواو وبالقصر الى ترك الالف ، والباقون بفتح الواو والفتحة بعدها .  
سراج القاري المبتدى ص ٣٦٣ . اتخاف فضلاء البشر ص ٤٠٩ .

(٤) البيت من ارجوزة للعجاج في ديوانه ٢٠/١ وصدره :

(وَعَبْرًا قَتَمًا فَيَجَابُ الْغُبْرُ)

في بئر لا حور : أي بشر نقص ، سرى الحروري وما شعر لأنه  
سار في أمره لا يرجع عليه بخير . مجاز القرآن ٢٥/١ ، شرح  
الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ، الخصائص ٤٧٧/٢ ، الصاحبي  
ص ١٢٨ ، لسان العرب مادة ( غير ) ٣٩/٥ ، الجمهرة ١٤٦/٢ ،  
الخرزانة ٩٥/٢ ، ابن يعيش ١٣٨/٨ .

٢٤٤- في بئرٍ لا حورٍ سرى وما شعرٌ

وأما « من » « فترادُ في غيرِ الوجِبِ قياماً كقولك : ما جاءني من أحد لأفدّة تأكيد التعميم فيما يدخل عليه ، ولذلك جاز ما جاءني من أحد وما من رجلٍ عدي ، ولم يجر ما من زيد ولا ما زيد من قوئمٍ لعذرٍ معنى العومِ فيهما ، لأنَّ اتعميمٍ قد يكونُ في كلامٍ يُقصدُ بهِ الحكمُ على جملةِ الجنسِ مما يتعلقُ بهِ كقولك : ما من رجلٍ عالمٍ وما جاءني من رجلٍ لأنَّ القصدَ ههنا نفى العلمِ والمجيءِ عن جملةِ الجنسِ وقد يكونُ في كلامٍ يُقصدُ بهِ واحدٌ غيرِ مختصٍ من جملةِ الجنسِ أيضاً وذلك في مثلِ هل جاءك من رجلٍ ، ألا ترى أنّه لم يردِ الاستفهامُ عن مجيء جميع الرجال ، وإنّما استفهم من مجيء واحدٍ منهم أيّ رجلٍ كان ففترادُ العمومان فيهما ، وقد أجاز الأختشُ والكرفونُ زيادتها في الواجب (١) ، وقد تقدّم الكلامُ عليهم في ذلك . وأما الباءُ فترادُ في النفي (٢) في الخبرِ في مثلِ ما زيدٌ بقائهم قياساً وتزادُ في نفيهم سماعاً كقولك : بحسبك زيدٌ وبحسبك يزيدٌ ، وقوله تعالى : { وكفى بالله شهيداً } (٣) ، والقي بيده وقد تقدّم ذلك .

### ومن أصنافِ الحروفِ حرفا التفسيرِ

قوله : وهما أي وأن .

قال الشيخ : إلا أن أي أعم من أحتمها لوقوعها في كل موضع ولا تقع أن إلا بعد فعلٍ فيه معنى القول كقوله تعالى : لم وذاد يئنه

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ ، ابن يعيش ٨/١٣٨ .

(٢) ( في النفي ) : ساقطة من ر .

(٣) سورة النساء الآية : ٧٩ .

أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ {<sup>(١)</sup> ، وَهَلْ يَقَعُ بَعْدَ لَفْظِ الْقَوْلِ نَفْسَهُ ؟ كَقَوْلِكَ :  
 قَالَ زَيْدٌ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ : { أَنْ أَعْبَدُوا  
 اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ } {<sup>(٢)</sup> عَلَى ذَلِكَ ، وَقَبْلَهُ فَعَلَ بِلَفْظِ الْقَوْلِ ،  
 وَمَنْعَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ كَرْنَهَا عِنْدَهُ لَا تَكُونُ بَعْدَ لَفْظِ الْقَوْلِ .

### ومن أصناف الحروف الحرفان المصدريان

قوله : وهما ما وأن .

قَالَ الشَّيْخُ : وَاسْتَقَطَ أَنْ وَهِيَ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ إِذْ لَا  
 فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ : أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ ، وَأَعْجَبَنِي  
 أَنَّكَ قَائِمٌ وَإِنْ اسْتَفِيدَ أَنَّ الْاِسْتِقْبَالَ فَلَا يَضُرُّ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَصَحَّةِ  
 تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ فِيهِمَا جَمِيعاً ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَا لَتَقْسِمَ ذِكْرَهَا فِي  
 غَيْرِ مَوْضِعٍ ، وَتَحْتَ سِ أَنْ ، بَأْنَ صِلَهَا لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً اسْمِيَّةً ،  
 وَأَخَاهَا\* لَا تَكُونُ جُمْلَةً إِلَّا جُمْلَةً فُلَّةً ، تَقُولُ : أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا  
 قَائِمٌ ، وَأَعْجَبَنِي أَنْ تَقْرَمَ ، وَأَعْجَبَنِي مَا قَمْتُ ، وَتُقَدَّرُ أَنْ وَمَا  
 مَصْدَرًا<sup>(٣)</sup> بَانْتِبَاهِ أَفْأَلِهِمَا ، وَتُقَدَّرُ أَنْ مَصْدَرًا بِاعْتِبَارِ فِعْلِ خَبَرِهَا  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ قُدِّرَ بِالْكَوْنِ كَقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا  
 أَخُوكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِفِعْلِ مَا وَأَنْ مَصْدَرٌ قُدِّرَ بِهِمَا ، كَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى : { وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ } {<sup>(٤)</sup> ، فَيُقَدَّرُ بِالتَّوَقُّعِ ، أَيْ فِي  
 تَوَقُّعِ قَرَبِ أَجْلِهِمْ ، وَشَرْطُ ( مَا ) إِذَا كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً أَنْ لَا يَعُودَ

(١) سورة الصافات الآية : ١٠٤ .

(٢) سورة المائدة الآية : ١١٧ ، قرأ بكسر توت ( أن اعبدوا )

أبو عمرو وعاصم ويعقوب ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٤ .

(٣) في ل : ( مصدرية ) ، وفي ب ، س : ( مصدرين ) .

(٤) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .

\* اختاها هما : ( آن ) ، و ( ما ) .

عليها ضمير" وإلا رجعت موصولة أو موصوفة ، لأنها ههنا حرف  
والحروف لا تضمّر ، وأما أن وأن فلا يقعان إلا حرفين فلا  
يجري فيهما لبس ، فإذا قلت : أعجبتني ما صنعت فلا يخلو إمّا أن  
تقدّر ضميراً يعود على ما وإمّا أن تقدّر المفعول غير ذلك ،  
فإن قدرت الأول كانت موصولة وإلا فهي مصدرية فعلى الأول  
المعنى يكون الذي أعجبتك ما تعلقت به الصناعة كباب أو حصير أو  
ما أشبه ذلك ، وعلى الثاني يكون ما أعجبتك نفس الصناعة لا المصنوع  
من حركاته المخصوصة بتلك الصناعة ، لأنّ التقدير في الأول  
أعجبتني المصنوع وفي الثاني أعجبتني الصناعة ، وهذا إنّما يجيء مثله  
في الأفعال المتعدية المدخول بفولها وغير المتعدية إذا احتمل أن  
يكون الفعل له ولغيره كقوّك : أعجبتني ما سارّ بعد تقدّم ذكر  
ما يصلح أن يكون سراً فيمكن تقدير الضمير لما فيكون موصولاً  
ويمكن تقديره لما تقدّم فيكون مصدرًا ، فيكون التقدير في الأول  
أعجبتني السائر ، وفي الثاني أعجبتني السير ، فأما غير ما ذكر فيعين  
لأحدهما كقولك : أعجبتني ما قبت وما قعدت فهذا تعيّن للمصدر  
إذ لا يمكن تقدير ضمير راجع إلى الأول ليكون موصولاً ولذلك  
تعين قوله تعالى : ﴿ وَضَعْتُ [ ١٣٤ ظ ] عَلَيْكُمُ الْأَرْضَ بِمَا  
رَحَبَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، المصدر <sup>(٢)</sup> ، وكذلك تعيّن قوله تعالى :  
﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأن تكون مصدرية ، لأنّ الفعل  
ذكر دفعواه راجعاً إلى غير ما وضمير الناعل إلى غيرها ولا يمكن  
تقدير ضمير آخر لها فتعيّنت للمصدرية ، فأما من جعلها على

(١) سورة التوبة الآية : ٢٥ .

(٢) في ر : (ذلك لا يمكن تقديره ضمير راجع للأول ليكون موصولاً) .

(٣) سورة الشمس الآية : ٥ .

الموصولة فذلك بأوّل جعل (مأ) لمن يعقل فيكون إذن الضمير  
راجعاً لها فتعين للموصولة وكذلك قوله (١) :

٢٥٤- يَسُرُّ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي «٣»

البيت متعين للمصدرية لكون الفعل غير متدد وفاعله مطهر  
فقدّر تقدير ضمير يعود إليه .

(فعل) قوله : وبعض العرب يرفع الفعل بمد أن تشبيهه  
بِمَا .

قال الشيخ : وهذا شاذ ، وعليه ما روي شاذاً (٢) في قوله  
تعالى : { أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ } (٣) ، وكذلك ما أنشده في قوله (٤) :

٢٤٦- أَنْ تَقْرَأَ [ تَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا  
مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَ أَحَدًا ] (٥)

(١) البيت لم يعرف قائله وتماهه : (وكان ذهابهن له ذهاباً)  
والشاهد فيه أن ، ما والفعل في موضع المصدر المرفوع على أنه  
فاعل ، أي يسر المرء ذهاب الليالي ، الفصل ص ١٧٣ ، ابن  
يعيش ١٤٣/٨ .

(٢) هي قراءة مجاهد (أَنْ يُتِمَّ) بالرفع ، الانصاف ٥٦٣/٢ .  
سمورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٣) البيت ذكره ابن الأنباري وابن يعيش ضمن ثلاثة أبيات

وكذلك ابن جني ولم ينسبه أحد منهم ولا غيرهم ، ورواية ابن  
جني (تَمْلِيماً) مكان تَشْعِرَ والشاهد رفع (تقرآن) بعد  
(أَنْ) تشبيهاً لها بما . الانصاف ٥٦٣/٢ ، الفصل ص ١٧٣ ،  
المنصف على التصريف ٢٧٨/١ ، ابن يعيش ١٤٣/٨ ، الغني  
٣٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٩/١ ، الخزانة ٥٥٩/٣ ،  
شرح الكافية للرضي ٢١٧/٢ ، العيني ٣٨٠/٤ .

(٥) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .

لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا مَا ذُكِرَ ، فَأَمَّا تَشْبِيهِ مَا بَأْنُ فِي الْعَمَلِ فَأَبْعَدُ وَتَذِيهِ  
حُصْلَ مَا يُرَوَى | كَمَا تَكُونُوا يُسَوِّى عَيْنَيْكُمْ <sup>(١)</sup> ، فَجَاءَ  
« تَكُونُوا » مُحَذِّراً نُونَهُ وَالْوَجْهَ إِثْبَاتَهُ .

### وَمِنْ أَصْنَافِ الْعَرَفِ حُرُوفُ التَّحْذِيفِ

قَالَ صَاحِبُ الْكَابِرِ : وَهِيَ لَوْ لَا وَلَوْ مَا وَهَلَاءَ وَأَلَا .

قَالَ الشَّيْخُ : هَذِهِ الْحُرُوفُ بِمَعْنَاهَا الْأَدْرُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا  
الْمُنْتَارِعُ ، وَاتَّوْبِخُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَاضِي ، فَذَا قُلْتَ : هَلَا تُضْرَبُ  
زَيْدًا وَهَلَا تُسَلِّمُ فَأَنْتَ حَاضٍ عَلَى مَا وَقَعَ بَعْدَهَا طَالِبٌ لَهُ ، وَذَا  
قُلْتَ : هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا فَأَنْتَ مُوَبِّخٌ لَهُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ وَلَمَّا كَانَ  
بِمَعْنَاهُ فِي وَجْهِهَا ذَلِكَ أَفْقَرْتُ إِلَى وَقُوعِ الْفَعْلِ بِبَعْدِهَا كَحُرُوفِ  
الْأَشْرَطِ ، لِأَنَّ التَّحْذِيفَ وَالتَّوْبِخَ إِنَّمَا يَكُونَانِ بِأَفْعَلٍ كَمَا أَنَّ  
الْأَشْرَطَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ بِرَفْعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ كَانَ  
بِاضْمَارٍ رَافِعٍ أَوْ نَاصِبٍ كَقَوْلِكَ : لِمَنْ يَضْرِبُ قَوْماً هَلَا زَيْدًا أَوْ هَلَا  
تَضْرِبُ زَيْدًا ، وَقَوْلُ : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ وَلِزِمَ النَّاصِبُ ، لِأَنَّ  
الْفَعْلَ الَّذِي تَقْدَرُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ جِنْسِ الدَّالِّ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ  
التَّقْدِيرُ هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا . فَأَمَّا قَوْلُهُ : « هَلَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ » لِمَنْ  
يَفْعَلُ فَعَلًا غَيْرَ مَرَضٍ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَدَّرَ فَعْلٌ مُتَعَدٍ وَفَعْلٌ غَيْرُ  
مُتَعَدٍ فَلِذَلِكَ جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ ، فَالْنَّاصِبُ دَلَى تَقْدِيرِ هَلَا فَعَلْتُ ،  
الرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى هَلَا يَكُونُ أَوْ هَلَا كَانَ ، وَوَجِبَ النَّصَبُ فِي الْبَيْتِ  
الَّذِي هُوَ <sup>(٢)</sup> :

(١) الْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ ، قَالَ وَالْمَعْرُوفُ بِإِثْبَاتِ  
النُّونِ فِي كَمَا تَكُونُونَ وَقَالَ الْأَمِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَغْنِيِّ  
الْأَوَّلَى حَذْفَ النُّونِ تَخْفِيفًا . الْمَغْنِيُّ بِحَاشِيَةِ الْأَمِيرِ ٢٠١/٢ .

(٢) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا رَدًّا عَلَى الْفَرَزْدَقِ وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :  
تَعْلُدُونَ عَقَرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ مِنْ جَدِّكُمْ  
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْ لَا الْكَمِّي اسْتَقْنَعَا =

لأن القرينة المصححة المحذوف تعدون فيجب أن تُقدَّر (تعدون) فيكون التقدير هـلاً تعدون ، فوجب النصب لذلك .

( فصل ) قوله : ولولا ولو ما معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره .

قل الشيخ : أي يستخرج جوابها لوجود مبتدأها ، فلذلك تعين حذف خبرها على ما تقدم في مبتدأ كذا : لولا زيد لكن كذا ولو ما زيد لكن كذا ، وأما هذه التي لم تحضض لاختلاف معنى البابين ، ألا ترى أن تلك منها تضيض على الفعل الذي وقع بعدها فلذلك أجزم الفل فيها وهذه معانها ارتباط الجملتين على معنى أن الثانية تتبع بضمونها لضمول بضمون الأولى .

### ومن أصناف الحرف الحرف التقريب

قل الشيخ : قد يسمى تقريباً ويسمى حرف توكيد [ ويسمى حرف توقع ]<sup>(١)</sup> ويسمى حرف تحقيق كذا ذلك باعتبار معناه وهو يزيد ذلك . ومما معنى التقريب فيه فهو أنك إذا قلت : قد قام زيد كن<sup>(٢)</sup> دالاً على أن قيامه قريب من اخبارك بخلاف قولك : قام زيد فإنه ليس فيه هذه الدلالة<sup>(٣)</sup> فثبت أنها

= النيب : الناقة المسنة ، الضوطة : الرجل الضخم اللثيم ، الكمى : الشجاع المتكلم بسلحه ، الخصائص ٤٣٩/١ ، مجاز القرآن ٥٣/١ ، ابن يعيش ١٤٥/٨ ، المغني ٢٧٤/١ ، ابن عقيل ٣١٠/٢ ، شرح الكافية للرضي ٤٢٩/٢ ، اصلاح الخلل في كتاب الجمل ورقة ١٣٨ صاحب ص ١٣٥ .

(١) ( ويسمى حرف توقع ) : زيادة عن ل .

(٢) في ل : ( فهو دال ) ، وما ذكرناه أفضل .

(٣) في ر : ( الثلاثة ) ، وهو خطأ .

مستفادة من قد ومن ثمَّ اشتُرِطَتْ في الماضي إذا وقعَ حالاً لفظياً  
أو تقديرأ كقولك : جازَ زيدٌ وقد ضربَ غلامه ، ولو قلت : جاءَ  
زيدٌ وضربَ غلامه من غيرِ تقديرٍ قد لم يجزْ لأنَّ الماضي لا يسلخُ  
أنَّ يكونَ حالاً لتضادهما في المعنى وقد تقدَّم ذلك ، ولذلك قال :  
في بيانه وتقرَّبُ الماضي من الحال وقرَّره بقولهم : قد قامت الصلاة ،  
وأما كونها للتوكيد فدلَّها ذكره سبويه من أنَّه جوابٌ لقولك :  
هل فعلٌ ولمَّا يفعلُ (١) ؟ وفيها معنى التوكيد ، فإذا كانَ جوابُ  
المؤكد كانَ توكيداً ، ولَمَّا كُتِبَها بمعنى اتوقع فلَمَّا ذكره الخليلُ  
من قوله هذا الكلامُ لزومُ ينظرون الخبر (٢) ، ومعنى ذلك أنَّك  
إنما تجيزُ بذلك من ينتظرُ الأخبارَ به في ظنِّك ، أو علمك . وبنه  
قولهم : قد قامت الصلاة (٣) ، ولذلك قول لا بدَّ فيه من معنى التوقع ،  
وهذا كله إذا دخلَ على الماضي ، فأما إذا دخلَ على المضارع فهو  
للتقليلِ على ما ذكره كقولهم : إنَّ الكذوبَ قد يصدقُ ، وألفاظُ  
التقليلِ قد استُعملتْ لتحقيق [ ١٣٥ و ] كقوله تعالى : { رَبِّمَا  
يَوَدُّ (٤) ، وقوله : { قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ (٥) ، وقد جعلها بعضهم  
على بابها في التقليلِ بأوَّيلٍ قد تقدَّم ذكره في رُبَّ .

(فعل) قوله : ويجوزُ الفصلُ بينها وبين الفعلِ بالقسم .

(١) قال سبويه : وأما قد فجواب لقوله لمَّا يفعل فتقول له قد  
يفعل الكتاب ٣٠٦/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٦/٢ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ .

(٤) سورة الحجر الآية : ٢ .

(٥) سورة النور الآية : ٦٣ .



قال الشيخ : لكررة استعمالهم لها مع كون الجملة مقترضة ، فإن الجملة القسمية قد تعرض بين الجزئين كقولك : قام - والله - زيد ، وإذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظي ولكن يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو اجواب فيقدر ، بخلاف ، أو يستغنى عنه ، ويجوز حذف الفعل بعدها اجراء لها مجرى ما هو جوابها وهي لما ، فلما جوزوا حذف الفعل في لما لما تقدم حملوا ما هو جوابها عليها في جواز الحذف أيضاً وشرطه حصول قرينة دالة عليه وإلا فلا يجوز حذفه .

### ومن اصناف الحرف حرف الاستقبال

قول الشيخ : هي الحروف التي تدخل في المضارع للاستقبال الذي هو أحد بدوليه بعد أن كان شائعاً ، وهي ما ذكره ، وحرف الشرط أيضاً ، وإن كان الشرط<sup>(١)</sup> مفيداً ذلك ، إلا أنه لم يذكره هنا لتقدم ذكره لهذا المعنى ولغيره ، وذلك أنه قل في ذلك الفصل خلا أن إن تجعله للاستقبال وإن كان ماضياً ، وقول الخليل إن سيفعل جواب لن يفعل<sup>(٢)</sup> كما أن ليفعلن جواب لا يفعل يريد أن سيفعل لا يجاب بها القسم في الإثبات ، كما أن لن لا يجاب بها القسم في النفي وعكسهما ليفعان ولا يفعل ، وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس ، كأنهم لما زادوا على السمين غيرها جعلوها أفسح منها ، وقالوا : سوفته فوضعوا فعلاً موافقاً لسوف في اللفظ والمعنى وإن كان حرفاً كما قالوا من آمين آمين ، وإن كان اسماً من أسماء الأفعال . وقوله : « وأن تدخل على المضارع والماضي فيكون مما يتأويل المصدر » ، وقد تقدم ذلك إلا أنها إذا دخلت

(١) (الشرط) : ساقطة من ل .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٤/٢ .

على الماضي لم تكن للاستقبال ، بَلْ يكون الماضي على معناه في  
 المعنى ، فلو قلت : يسجني أن قام غداً لم يجز بخلات « إن » التي  
 للشرط فانها قلب الماضي الى معنى المستقبل • وقوله : « ون ثم  
 لم يكن بد منها في خبر عسى » • قد تقدم ذكر ذلك ، ولما  
 انحرف الشاعر في قوله (١) :

٢٤٨- عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ ...

جاء بالسین توفيراً لما يقتضيه عسى من معنى الاستقبال إلا أن وضع  
 السین موضع « أن » ثم اذُ وسميه إِمَّا لِأَنَّ أَنْ أَكْثَرَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ  
 فَخُصِّمُوهَا لكَثْرَتِهَا ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا مُقَدَّرٌ بِالْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ عَسَى  
 زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ قَارِبَ زَيْدٍ الْخُرُوجَ وَالسَّيْنَ لَيْسَتْ مَصْدَرِيَّةٌ  
 فَخُصِّمَتْ « أَنْ » ، لِذَلِكَ •

### ومن اصناف الحرف حرفا الاستفهام

قال صاحب الكتاب : وهما الهمزة وهل •  
 قول الشيخ : وتدخلان على الجملين الفلية والاسمية  
 فيصير معناهما السؤال عن مضمونهما بعد أن كان خبراً كنولك :  
 أزيد قائم ؟ وأقام زيد ؟ ، وهل زيد قائم ؟ ، وهل قام زيد ؟  
 إلا أن الهمزة أعم تصرفاً ، إمَّا لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَهَلْ مَحْدُولَةٌ لَهَا

(١) قائله قَسَامُ بْنُ رَوَاحَةَ مِنْ شعراء الجاهلية والبيت بتمامه :

عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ

سَتُطْفِئُ غُلَاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ

غلات : جمع غلة وهي حرارة العطش ، والكلى : جمع كلية ،  
 يريد بذلك أن طي تقتص بعضها من بعض فتبرد حرارة الحقد  
 والغيط ، ابن يعيش ١١٨/٧ ، ١٤٩/٨ ، المغني ١٥٣/١ ، شرح  
 شواهد المغني ص ٤٤٥ •

كما يقول سيويوه<sup>(١)</sup> ، وإمّا لأنّها أخصر منها في اللفظ. فتمسّروا فيها  
 لسهولة اللفظ بها<sup>(٢)</sup> أكثر من أختها فمن خصائصها أنّها تقع 'مع'  
 (أم) المتصلة ولا تقع معها هل ، على ما تقدّم . وأمّا المنقطعة  
 فيقع فيها جميعاً ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهذا الموضع  
 لا يقع فيه (هل) ما لم يقصد إلى الانقطعة ، ومنها أنّها يقع الاسم  
 بعدها منصوباً بتقدير ناسب ومرفوعاً بتقدير رافع يفسره ما بعده  
 كقولك : أزيداً ضربت ؟ وأزيداً قام ؟ ولا تقول : هل ريداً  
 ضربت ؟ ولا هل زيد قام ؟ إلا نلتى ضعف ، وهو قوله في فصل  
 تقدّم ، والمرفوع في قوهم : هل زيد خرج ؟ فاعل فعل مضمّر  
 يفسره الظاهر لم يقصد به إلا توجيه الوجه الضعيف لا على أن  
 ذلك سئف في السمة ، وهذا مما يتوحي قول سيويوه في أن أصلها أن  
 تكون بمعنى قد ، فقتضت وقوع الفعل وكما يقال قد زيداً ضربت  
 لا يقبل هل زيداً ضربت ؟ . ومنها أنّها تستعمل لاكار اثبات  
 ما يقع بعدها كقولك : أتضرب زيداً ، وهو أخوك ؟ ، وقوله تعالى :  
 { أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }<sup>(٣)</sup> ، ولا تقع (هل) هذا  
 الموضع ، وليس مثله قوله تعالى : { هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا  
 الْإِحْسَانُ }<sup>(٤)</sup> ، من ذلك لأنّ ذلك إنكار لاثبات ما وقع بعدها ،  
 وهذا نفي له من أصله . ومنها أنّها تقع قبل الواو والفاء وثم ،  
 على ما مرّ ، ولا تقع (هل) ، وإذا اتبع هل زيداً ضربت ؟  
 فاستناع هذا [ ١٣٥ ] ظ [ أجدر على ما تقدّم .

(١) انظر الكتاب ٥١/٢ .

(٢) (بها) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، ب ، س .

(٣) سورة الاعراف الآية : ٢٨ .

(٤) سورة الرحمن الآية : ٦٠ .

(فَمَلَّ) قوله : «وَعِنْدَ سَيِّوِيهِ أَنْ (هَلَّ) بِمَعْنَى (قَدْ) إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : فَأَصْلُ قَوْلِكَ : هَلَّ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ أَهَلَّ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ إِلَّا أَنَّهُمُ الزَّمُوا حَذْفَ الْآلِفِ لِكَثْرَةِ وَقْعِهَا فِي الاسْتِفْهَامِ .  
وَالذَّكَاءُ جَاءَتْ بِمَعْنَى (قَدْ) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : { هَلَّ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ } (١) ، وَدُخُولُ الْهَمْزَةِ عَلَيْهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : « أَهَلَّ رَأَوْنَا » (٢) شَذَّ .

(فَمَلَّ) قوله : «وَتُحْذَفُ الْهَمْزَةُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا الدَّلِيلُ» .

قَالَ الشَّيْخُ : حَذْفُ الْهَمْزَةِ شَذُّ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ الْمَضْرُورَةُ وَسِرَّةً أَنْ الْحُرُوفَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْإِنْشَاءِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، فَلَوْ جَازَ حَذْفُهَا لَجَازَ تَأْخِيرُهَا ، وَلَمْ يَجْزُ تَأْخِيرُهَا فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُهَا « وَلِلْاسْتِفْهَامِ صَدْرُ الْكَلَامِ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

---

(١) سورة الانسان الآية : ١ .

(٢) هذه قطعة من بيت لزيد الخيل وهو :

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا

هَلَّ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ دُخُولُ الْهَمْزَةِ عَلَى (هَلَّ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (هَلَّ) بِمَعْنَى (قَدْ) . وَهُوَ عِنْدَ الشَّيْخِ شَذُّ ، ابْنُ يَعِيشَ ١٥٣/٨ ، الْمُغْنِي ٣٥٢/٢ ، الْمُقْتَضِبُ ٢٩١/٣ ، مُشَاهِدُ الْإِنْصَافِ ص ١٢٠ .

## ومن أصناف الحرف حرف الشرط

قوله : وهما إن ولو إلى آخره .

قال الشيخ : وهو كل حرف دخل على جملتين فملتيتين فجعل الأولى سبباً للثانية ولم يقع من الحروف كذلك إلا إن ولو وفي « إذ ما » خلاف إلا أن « إن » يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يربطان بها في الماضي على سبيل التقدير كقولك في : إن أكرمتني أكرمك فمعناه الاستقبال فهما ، وفي « لو » لو أكرمتني أكرمك فمعناه الماضي على سبيل التقدير ، لأنهما إذا دللت على ارتباط كان معدوماً ، وأما الثاني فلأنه إذا كان الأول معدوماً فالأول فيها مرتبط بالثاني على سبيل تقدير الأول وظاهرها الدلالة على أن الثاني متب فلزم منه انتفاء الأول ضرورة أن انتفاء السبب يدل على انتفاء السبب ، وظاهر كلام المحققين في قولهم : حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، أنهم بذلك يعنون امتناع الجواب لامتناع الشرط لأنهم يذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهذا الممتنع هو الثاني باتفاق ، ويقولون في ( لو ) : حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، وما ذكرناه أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب لجواز أن تكون ثم أسباب أخر ، وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب ، فمعنى أن يقال إنما امتنع فيها الأول لامتناع الثاني ، لأن [ امتناع <sup>(١)</sup> الثاني هو السبب فدل انتفائه على انتفاء السبب ، ألا ترى إلى قوله تعالى : { لَئِنْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتِ } <sup>(٢)</sup> ، فإنما سبقت الدلالة على انتفاء

(١) امتناع : زيادة من ل .

(٢) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .

اتعبد في الآلهة بانتاع الفساد فدل امتناع الفساد على انتناع  
 الآلهة ؛ لأن انتناع الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بمتناع  
 الفساد ، لأن انتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين : أحدهما أنه  
 خلاف ما يؤمن به من سيك أمثال هذه الدلالة ، والآخر أنه لا يلزم  
 من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن  
 تعدد في الآلهة ، لأن المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود  
 في السماوات والأرض عن حاله التي هو جار عليها في العادة وذلك  
 جائز أن يفعله الله تعالى وإن انتفى تعدد الآلهة ، وإذا تحقق أن  
 معناه في الظاهر على أن الثاني متفق فلزم منه نفي الأول ، ثبت  
 أن معناها انتفاء الأول لانتهاء الثاني وقد يأتي على معنى أن الأول  
 مرتبط بالثاني على سبيل التدبير كما تقدم ، إلا أنه لا يكون  
 الثاني متفقاً وذلك في مثل قوله في الحديث : نعم العبد صهيب  
 لو لم يخف الله لم يعصه <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : { ولو أننا في  
 الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة  
 أبحر ما نفدت كلمات الله } <sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أن الشرط ههنا

(٢) هذا ليس حديثاً ، وإنما من أقوال الخليفة عمر (رضي الله عنه) ،  
 وإنما حديثه صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو نعيم في الحلية في  
 سالم مولى أبي حذيفة : ( أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف  
 الله ما عصاه ) ، وعلى هذا ليس فيه دلالة .  
 ورواية الاشموني ، ( نعم المرء ) مكان العبد ، الاشموني ٣٦/٤ ،  
 صمغ الهوامع للسيوطي ٦٥/٢ ، حاشية الصبان على الاشموني  
 ٣٦/٤ ، شرح الكافية للرضي ٤٣٢/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب  
 ص ١٣١ .

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ ، اختلف في ( البحر ) فقرأ أبو عمرو  
 ويعقوب بالنصب عطفًا على اسم أن وهو ما ويمده الخبر  
 والباقون بالرفع عطفًا على محل أن ومعمولها . اتحاف فضلاء  
 البشر ص ٣٥٠ .

نفي 'الخوف' ، والمشرط 'نفي' العصيان ، فسياق الكلام على أن بين  
نفي 'الخوف' ونفي العصيان ارتباطاً على سبيل التقدير ، فلو قدّر  
نفي 'العصيان' منفياً على ما تقدّم فيما هو ظاهرها لوجب ثبوت  
العصيان ، إذ نفي 'نفي الشيء' إثبات له فيكون قد ثبت له 'العصيان'  
وهو نقيض المعنى الذي سبق له الحديث ، لأنه سبق للدسح  
فكيف يمدحه بالعصيان ؟ وكذلك الآية سبقت على أن بين ثبوت  
كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً وكون البحر مداداً وبين نفي  
النفاذ عن كلماته ارتباطاً ، فلو قدّر نفي النفاذ متنفياً على ما ذكرناه  
من ظاهر كلامهم في (لَوْ) لأدّى إلى أن يكون النفاذ حاصلاً إذ  
نفي 'النفي إثبات' ، فيلزم منه خلاف ما علم أن سياق الآية على  
خلافه وخلاف المعقول [ ١٣٦ و ] ، ولكن مثل ذلك إنما يأتي عند  
قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وذلك قد يكون من خارج ،  
وقد يكون معلوماً من نفس سياق الكلام الذي تضمنته (لَوْ) ،  
فمثال الأول قوله : « نعم العبد صهيب » ، لأنه قد علم أن  
العصيان عن مثله منتف ، فإذا قل : لَوْ لَمْ يخف الله لم يعصه ،  
علم بهذه القرينة أنه لم يرد نفي ما وقع جواباً ، وإشني كقول  
تعالى : { وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } الآية ، ألا ترى  
أن ذكر أشجار الأرض وتعداد البحار على أنها أقلام ومداد مما  
يفهم منه أن المراد نفي النفاذ لا حصوله فعلم من سياق الآية  
نفي النفاذ ، وبقي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير اثبتت ،  
وكذلك إذا قلت لمن جاءك تأثيت عليه وَلَوْ لَمْ تجئني لأثيت  
عليك فمثل ذلك يعلم أنه لم يقصد إلى نفي الثاني ، وإنما قصد  
إلى الربط بين الأول والثاني على سبيل الإثبات تقديراً وقد نقل  
إن الانتفاء في الجمع مقدّر ويكرن قولك : لمن أثيت عليه لمّا  
جاءك وَلَوْ لَمْ تجئني لأثيت عليك ، إن الثناء المرتبط بنفي

المجيء منتفٍ ، والثناء <sup>(١)</sup> الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لما كانا جميعاً ثناءً نوههم أنه يتعذر تقدير استغفه ، وهذا وإن استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات فإنه يعسر فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي ، وسببه أنه هما الاكرامان خاصان فأمكن أن يقرر ما أثبت غير ما انتفى ، فأما في النفي فينتفي كل ما يشمله لعموم النفي ، فاذا قُدِّرَ نفي النفي لزم الاثبات فيناقض المعين المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقاً ، والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب (لو) ، فوجب أن يتمسك [في النفي] <sup>(٢)</sup> بما تقدم من القرينة ، وسببه أن دلالة لو على انتفاء جوابها دلالة ظهور ، وما ذكرناه من اقراء مفيدة للعلم فلذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الامثلة .

(فصل) قوله : ولا يخلو الفعلان في باب (إن) من أن يكونا مضارعين الى آخره .

قال الشيخ : اذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم ، وهذا واضح وكذلك في الاول ، فأما اذا كان الثاني مضارعاً فجئز فيه الجزم والرفع ، وأما الجزم فواضح وهو الكثير ، وأما الرفع فلأنه لما بطل عمل (إن) لفظاً في الشرط الذي هو أقرب اليها جعلت غير عالة في الجواب الذي هو أبعد عنها ، ويشبه ذلك قولهم : والله إن أكرممتي لأكرمك ، وانتاع والله إن تكرممتي لأكرمك ، كذلك إن زيداً ضربته ضربته ، وضعف إن زيداً تضربه أضربه ، لأنه لما ألغى الشرط باعتبار الجواب لفظاً كره

(١) في ر : ( او ) .

(٢) ( في النفي ) : ساقطة في الأصل .



أَنْ يَعْدَلَ لَفْظًا فِي الشَّرْطِ مَعَ الْغَايَةِ أَمْرَهُ اللَّفْظِي فِي الْجَوَابِ وَجَبِيءٌ  
بِمَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ فَوْضِعَ مَوْضِعَ الْمَضَارِعِ لِيَكُونَ كَأَنَّهُ  
مُلَغًى بِاعْتِبَارِهِمَا جَمِيعًا وَلَمَّا حُذِفَ فَعْلُ الشَّرْطِ فِي قَوْلِكَ : إِنْ زِيدَ  
ضَرْبُهُ ضَرْبَتُهُ كُرِّرَ أَنْ يُؤْتَى بِالْمُفْسَّرِ مَجْزُومًا مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْعَامِلِ لَضَعْفِهِ عَنِ الْعَمَلِ مَعَ الْفَصْلِ فَخَمَسَ بِالْمَاضِي لِيَكُونَ  
كَأَنَّهُ مُلَغًى مِنْ حَيْثُ الْمَلْفُظُ لِحَصُولِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمَلِهِ ،  
وَقَدْ زَعَمَ الْمَبْرِدُ أَنَّ رَفْعَهُ وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ مَاضِيًا كَرَفَعَهُ إِذَا كَانَ  
الشَّرْطُ مُضَارِعًا عَلَى وَجْهِ الشَّدُوذِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْفَاءِ (١)  
كَقَوْلِهِ (٢) :

٢٤٩      إِنَّكَ إِنْ يُمْسِرَ عَ أَخُوكَ تُصْرَعُ  
فَجَعَلَهُ شَاذًا عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ عَلَى مَا هُوَ أَصْلٌ فِي مَذْهَبِهِ كَمَا يَقُولُ :  
هُوَ وَغَيْرُهُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ (٣) :

(١) قال المبرد : هو عندي على إرادة الفاء ، المقتضب ٧٢/٢ .  
(٢) البيت لعمر بن خثارم البجلي من قصيدة يخاطب بها الأقرع

ابن حابس التيمي وصدده : ( يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ  
يَا أَقْرَعُ ) ، وأراد بأخيه جرير بن عبدالله البجلي ، وكان قد  
تنافر هو وخالد بن ارضاة الكلبي ، ومنسوب إلى جرير البجلي  
في الكتاب ٤٣٦/١ ، الصحاح مادة ( بجل ) ١٦٣٠/٤ ،  
ومنسوب لعمر بن الخزانة ٣٩٦/٣ ، العين ٤٣٠/٤ ، وغير  
منسوب في الانصاف ٦٢٣/٢ ، ابن يعيش ١٥٨/٨ ، شرح  
الجمال لابن عصفور ٢٩٣/٢ ، الأشموني ٢٠/٤ ، المقرب ٢٧٥/١ ،  
شواهد التوضيح ص ١٧٦ ، أمالي ابن الحاجب ٣٥٥ و ،  
شرح الكافية للرضي ٤٣٥/٢ ، التوطئة ٣٨ .

(٣) البيت لعبد الرحمن بن حسان ، وعجزه : ( وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ  
عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ ) قال الشنتمري : وزعم الاصمعي أن  
النجوين غيروا ، والرواية : ( مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالْرَحْمَنُ  
يُشْكِرُهُ ) ، ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية ، في الكتاب  
٤٣٥/١ ، منسوب إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه ، وهو =

وأما وقوع المضارع شرطاً والجزاء ماضياً فقليل ، ويجب في الأول الجزم كقولك إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمْتُكَ وَإِنَّمَا قَلَّ اسْتِعْمَالُهُ ، لأنَّ الجزاء في المعنى بعد الشرط فإذا جاء الشرط الذي هو أسبق في المعنى بصفة المستقبل فالجزاء بذلك أجدرُ والعامل في فعلي الشرط [ والجزاء <sup>(١)</sup> ] في التحقيق هو حرف الشرط أو ما تضمن حرف الشرط لأنَّه هو الذي اقتضاهما جميعاً فوجب أن يكون العمل فيهما له فالذي أوجب عمله في الأول يوجب عمله في الثاني ، ومن قال : إِنْ العامل حرف الشرط والفعل جميعاً ، فليس بمستقيم لما ذكرناه ولأنَّه لم يثبت كون الفعل داملاً لا مستقلاً ولا مشتركاً وما ذكرناه على حرف في فعل ، وذلك ثابت باتفاق وهذا القول أبعد من قول من زعم أنَّ الفعل والفاعل هما العاملان في المفعول [ ١٣٦ ظ ] ، لأنَّ ذلك ثمَّ توهم أنَّ المفعولية إِنَّمَا كَانَتْ مقتضاهُ بالفعل والفاعل جميعاً فيتوهم أنَّ الفاعل مع الفعل هما اللذان تقومَت بهما المفعولية وليس كذلك ههنا فإنَّ الشرط متضمنٌ لهما جميعاً اقتضاء واحداً فليس عمله في أحدهما بأولى من الآخر وليس جعل الشرط عاملاً في المشروط ، بأولى من العكس ، فإنَّ زعيم أنَّ المتقدم أثراً في ذلك فهو فاسدٌ ، لأنَّه إِنَّمَا

= منسوب لعبد الرحمن في المقتضب ٧٢/٢ ، الخزانة ٦٤٤/٣ ،  
العيني ٤٣٣/٤ ، وغير منسوب في امالي بن الحاجب ٣٥٥ ،  
الخصائص ٢٨١/٢ شرح الجمل لابن عصفور ١٥٦/٢ ، ابن  
يعيش ٣/٩ ، منازل الحروف ص ٦٣ ، المقرب ٢٧٦/١ ، المنصف  
١١٨/٣ ، الصحاح ١٦٣١/٤ ، الاشموني ٢٠/٤ ، التوطئة في  
الدجو للشلويين ٣٩ .

(١) (الجزاء) : زيادة عن س :

تقدّم لكونه شرطاً لا لأمرٍ يتعلق بالعمل ، ولذلك لم يجز تأخير ما لم يكن فيه مانع ، ولذلك وجب تقديم قولك من ضربت ؟ وإن كان العامل ضربت لأمرٍ عرض في وجوب تقديم المفعول وتأخير العامل فثبت أن تقديم شرط على الجزاء لا يقتضي عملاً فيه وأنه ليس تقدير عمله فيه بأولى من عمل الجزاء فيه ، وأما أسماء الشرط اذا وقعت مبتدأة على الشرط المتقدم كقراك : من يكرمني أكرمه ، وأشباهه فقد قيل الخبر الجملة التي هي الجزاء • وقول قوم مبتدأ لا خبر له ، والمصحح أن الخبر الجملة التي هي شرط ، وبيانه من وجوه : منها أنه قد تدخل الفاء في الخبر مستمع كقولك : من يكرمني فاني <sup>(١)</sup> أكرمه ، فن قلت : دخول الفاء هنا على الخبر كدخولها على الخبر في قولك : الذي يكرمني فاني أكرمه ، واذا جاز دخولها على الخبر المشبه بالشرط فدخولها على الشرط أجدر • قلت إنما دخلت في هذه المسألة تشبيهاً له بما ليس بخبر وإلا كان مستعاً ، ولو ذهبت تدخل الفاء في الشرط على الشبه بدخولها في الذي لأدنى إلى الدور فثبت أنها إنما دخلت في الجزاء ، لأنه ليس بقبر ، وإن دخولها في خبر الذي لشبهها بما ليس بخبر ، الآخر أنه يؤدي إلى جعل الجملتين جملة واحدة بمشابة قوالك : زيد قام أبوه ، ونحن نقطع بأنهما جملتان ربط بينهما الشرط مع بقائهما على الجملتين ، والآخر أنه قد ثبت أنهم يقولون : ما أنسه لا أنسه لا أنس زيدا ، ولو كان الجزاء هو الخبر لوجب فيه الضمير فلما وجب في الأول دون الثاني دل على أنه هو الخبر • والآخر هو أنه اسم بانتر جملة لمعنى ليست صلة له فوجب أن يكون ما بعده الخبر قيماً على من يكرمني فإن الاتفاق على أنه ثم مبتدأ ما بعده خبره ، وشبهه من

(١) في و ، ت ، ش ، ر : ( فانا ) •

قال إنَّ الجزءَ هو الخبرُ ما يلحقه من معنى أنَّ المتكلمَ بذلك قاصداً إلى الأخبارِ بأنَّه يكرمُ من يكرمه ، والفعلُ في المعنى خبرٌ عن المفعولِ بدليلِ صحة قولك : ضربَ (١) زيدٌ فتجعلهُ لأجلِ ذلك هو الخبرُ وهذا فاسدٌ لما تقدّمَ ، ولأنَّه إذا لمَحَ ذلك في الجزء فمثله في الشرطِ حاصلٌ ، لأنَّه مسندٌ (٢) الأكرامِ الأولِ إلى الضميرِ العائدِ إلى المبهمةِ وجعلَ الفعلُ المسندَ إلى الضميرِ المبتدأَ خبراً عن المبتدأِ أولى من جعلِ الواقعِ على المضمرِ ، لأنَّ ذلك هو الخبرُ على الحقيقةِ ، وأما من قول : إنَّه مبتدأٌ لا خبرَ له فخرجَ عن المعنى وقياسِ العربيةِ ، وهذا لما رأى قولهم : أ قائمُ الزيدانِ ؟ يُسئى مبتدأٌ ولا خبرَ له ظنَّ أنَّ ذلك يمكنُ اطراده وليسَ بمستقيمٍ وإنَّما صحَّ أ قائمُ الزيدانِ ؟ لأنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى الفعلِ فكأنَّه قال : أ يقومُ الزيدانِ ؟ بخلافِ قولك : من يكرمني فأنَّك حاكمٌ عليه بالفعلِ فلا بدَّ أنْ يكونَ متعلقاً له أو مبتدأً هو خبره .

( فصل ) قوله : وإنَّ كانَ الجزءُ أمراً أو نهياً إلى آخره .

قال الشيخُ : فالجزءُ يجبُ مجيئها في موضعٍ ويمتنعُ في موضعٍ ويجوزُ في موضعٍ فلا بدَّ من التعرُّضِ لبيانِ ذلك ليُعرفَ الواجبُ والممتنعُ والجائزُ . فأما الموضعُ الذي يمتنعُ دخولُ الناءِ فيه فإنَّ يكونَ ماضياً لفظاً أو معنى متصرفاً قاصداً (٣) به الاستقبالَ بحرفِ الشرطِ كقولك : إنَّ أكرمتني أكرمتك وإنَّ أسأمت لم تدخلِ النارَ ، فإنَّ هذينِ جزاءينِ ، أحدهما ماضٍ لفظاً والآخرُ ماضٍ معنى ولكن قاصداً بهما الاستقبالَ بقرينةِ إنَّ لأنَّها قلبٌ معنى

(١) ( ضربَ زيدٌ ) : ساقطة من ر .

(٢) في ب : ( مبتدأُ لأكرامِ ) .

(٣) في ل : ( مقصوداً ) .

الماضي مستقبلاً سواء كان بلفظ الماضي أو بمعنى الماضي قبل دخولها  
وقولنا مقصراً احترازاً من مثل قوله تعالى : { فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ  
فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا }<sup>(١)</sup> ، ومثل قولهم : إِنَّ أَكْرَمَنِي  
فليس زيدٌ مكرمك ، فإنه ماضٍ يؤهم أنه قصد به الاستقبال  
بقريئة إنَّ ويجب دخول الفاء فيه . وأما الجائز فكل موضع  
وقع فيه [ ١٣٧ و ] الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا كقولك : إنَّ  
أكرممتني أكرمك ، وإنَّ أكرمتني فأكرمك ، وإنَّ أكرمتني  
لا أكرمك ، وإنَّ أكرمتني فلا أكرمك إلا أن حذف الفاء أكثر ،  
وهو في المثلث أولى . ومنه قوله تعالى : { إِنَّ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا  
فَتَذَكَّرْ }<sup>(٢)</sup> ، على قراءة حمزة<sup>(٣)</sup> ، وهو قليل ، وأما في النفي  
فحذف الفاء والجزم ، وهو الأكثر ، وجاء أيضاً إثباتها والرفع  
كثيراً كقوله تعالى : { وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا  
يَخَافُ }<sup>(٤)</sup> ، في قراءة غير ابن كثير<sup>(٥)</sup> . وأما الواجب دخولها  
ففيما عدا ما ذكرناه في المنع ، والجائز<sup>(٦)</sup> ، كقولك : إنَّ أكرمتني

(١) سورة النساء الآية : ١٩ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

(٣) قرأ حمزة بكسر همزة ( إن ) على أنها شرطية وتضلل جزم  
به ، وجواب الشرط ( فتذكر ) اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ .

(٤) سورة طه الآية : ١١٢ ، قراءة ابن كثير بالقصر والجزم على  
النهج ٠٠ اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٧ .

(٥) هو عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله الامام ابو معبد المكي  
الداري امام أهل مكة في القراءة ، روى القراءة عن انس بن مالك  
ومجاهد ، ولد سنة ٤٥هـ ، وتوفي سنة ١٢٠هـ ابن خلكان  
٢/ ٢٤٥ ، غاية النهاية ١/ ٤٤٣ ، الاعلام ٤/ ٢٥٥ .

(٦) في ل : زيادة ( وهو مع الجملة الفعلية الطلبية والجملة الاسمية  
مطلقاً ومع الفعل المعروف بحرف التنفيس أو مع الفعل الماضي  
لفظاً ومعنى ، وتلزم معه قد ظاهرة أو مقدرة وذلك ) .

فأكرم زيداً ، أو فلا تكرم زيداً ، أو فقد أكرمك أمس ، أو فزيد منطلق ، أو فمسي أن تكرم عمرواً ، أو فليس زيد منطلقاً ، أو فما زيد منطلقاً ، أو فلن يقوم زيد ، وكذلك ما أشبهه وسبب وجوب الفاء قسدهم الى الايدان بأن المذكور مفهوم منه الجواب لكونه في اظاهر غير صالح له ، وأما الأثر وانهي وأشبههما من الانشاءات فلأن الجزاء قضية خبرية معلنة على اشرط فاذا وقعت انشائية كانت في اظاهر غير صالحة فجبيء بالفاء للايدان بأنها مؤولة بما يسمح أن تكون جزاء ، فكن المعنى في قولك : إن تكرمني فأكرم عمرواً ، إن تكرمني فهو سبب لتجنيز طابى اكرام عمرو منك ، فكانت [ انفاء ] <sup>(١)</sup> ، مؤذنة بالقصد الى هذا الاول <sup>(٢)</sup> ، وأما في الاخبار في مثل قولك : إن أكرمتني فزيد منطلق <sup>(٣)</sup> ، فإن الجزاء أصله الفعل فجبيء بالفاء ايذاناً بأنها مؤولة بأن الجزاء مشتمل على ما اشتمل من مشتق الجزاء <sup>(٤)</sup> ، أو تحقيقه إن لم يكن مشتقاً كقولك لأيك : إن أكرمتني فأنت أبي ، أي هو سبب تحقيق ذلك ، وأما في الماضي المحقق كقولك : إن تكرمني فقد أكرمك أمس ، فلأن الجزاء في المعنى إنما يكون في الاستقبال فجبيء بالفاء ايذاناً بتأويل ما يسمح ذلك بمعنى قولك : إن تكرمني فسيبه اكرامي لك أمس على معنى تحقق ذلك • وأما وجوبها مع حرف التنفيس فكقولك : إن يقيم زيد فسيقوم عمرو ، وكقوله تعالى : { وإن

(١) ( انفاء ) : زيادة عن ل •

(٢) في ل : ( وكذلك الانشاءات كلها تأولها على حسب ما يقتضيه معناها والجملة الاسمية نحو قولك ان تكرمني فزيد منطلق ) •

(٣) في ل : ( فعل زيداً منطلق وجب ههنا أيضاً فلأن ) •

(٤) في ل : ( الجزاء ) •

خَفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ { (١) } ، ومع ما ينفيه كقولك : إن يقيم زيد فلن يقوم عمرو ، ومع ما كقولك : إن يقيم زيد فما يقوم عمرو ، ومع ليس كقولك : إن يقيم زيد فليس عمرو ، منطقاً ، ومع عسى كقولك : إن يقيم زيد فعسى أن يكرم عمرو ، فأماً وجوبها مع حرف التنفيس وما ينفيه ، فلأنه مفيد للاستقبال وحرف الشرط المسلط عليه مفيد للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي الاستقبال كما كرهوه في قولك : إن سوف تقوم أقم وهو غير جائز ، فكذلك ههنا فأتوا بالقاء القاطعة ، لأن عن إفادة الاستقبال فيما بعدها ليصح الاتيان بما يدل على الاستقبال ، فوجب لذلك أن تقول إن تكرمني فسوف أكرمك وفلن أكرمك ، وأماً وجوبها مع ما فلما ذكرناه من كونها للحال فينا في حرف الاستقبال ، وإذا كرهوا الجمع بين حرفين لمنى واحد فالجمع بين حرفين مختلفين أبعد . وأماً وجوبها مع الافعال غير المتمرفة فلأمور : أحدها أنها أشبهت الحروف ولذلك لم تتصرف فأجريت مجراها في وجوب القاء . والثاني أن الماضي عوض عن المستقبل في الشرط وجوابه ، وهذه لا مستقبل لها فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء . والآخر أن وضعها على أن لا تبطل (٢) دلالة الزمان المستقبل ، وإن تفيد الاستقبال فيما يقع جواباً لها فكرهوا الجمع بينهما فيؤدي الى التناقض . والآخر أنها لا تعدو أن تكون اسمائية كعسى أو حالية كليس وكلاهما مذهب لما تقدم في الانشاء ، وما تقدم في ما وإذا وجب في الانشاء وما على ما تقدم وجب في عسى وليس ، وأماً انتاع القاء مع ما ذكرناه فلأنه فعل مالح ؛

(١) سورة التوبة الآية ٢٨ •

(٢) ( لا ) : ساقطة من ت ، س ، والاصل •

لأنَّ يكونَ جزءاً من غيرِ تأويلٍ ، فلمَ تَمَحَّ فيه <sup>(١)</sup> فاءً فتخرجهُ عن مقصوده فلمَ حذفُ الفاءَ فيه • وأمّا جوازُ الأمرينِ في المضارعِ المثبتِ والمنفي ، فلأنَّه إذا كانَ يسوغُ أنْ يكونَ نفسهُ جزءاً فلمَ يحتجُ الى الفاءِ ( ويسوغُ أنْ يُقدَّرَ في المثبتِ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ فيسوغُ دخولُ الفاءِ ، وفي المنفي يسوغُ ) <sup>(٢)</sup> أنْ تُقدَّرَ لا نافيةٌ على معناها في الاستقبالِ فيدخلُ مثلها حينئذٍ في قولك : إنْ تَكْرَمْنِي فلنْ أَكْرَمَكَ • فإنْ قلتَ فهذا يقتضي وجوبها فإنَّ وضعها للاستقبالِ • قلتُ : وضعها للاستقبالِ [ ١٣٧ ظ ] ما لم يكنْ حرفَ استقبالٍ ، ألا ترى الى صحة قولك : أريدُ أنْ لا تقومَ ولو كانتْ ههنا للاستقبالِ لم يستقمْ فدلَّ ذلكَ على صحة تجريدها عن معنى الاستقبالِ فجازَ الأمرانِ لذلكَ ، فإنْ قلتَ : فلمَ لمْ يجرِ الأمرانِ في ما ؟ ويُقَلَّ إنْ أَكْرَمْتَنِي ما أَكْرَمَكَ ، وإنْ أَكْرَمْتَنِي فما أَكْرَمَكَ ولمْ يَتَّعِنْ وجوبُ الفاءِ • قلتُ : الذي منعَ أنْ تقولَ : أريدُ أنْ ما تقومَ في موضعِ أنْ لا تقومَ هو الذي منعَ ذلكَ ، وهو إنَّ ما معناها الحالُ فلمْ يستقمْ أنْ تجامعَ ما يناقضها فلمْ يقلْ إنْ ما تقومَ لأنَّ ( أنْ ) للاستقبالِ ، والحالُ يناقضه فذلكَ لم يقلْ إنْ تَكْرَمْنِي ما أَكْرَمَكَ لأنَّ الشرطَ والجزاءَ للاستقبالِ والحالُ يناقضه ، فلمْ يجرْ في ما ، ما جازَ في ( لا ) • فإنْ قلتَ : فلمضارعُ في الإثباتِ صالحٌ ؛ لأنَّ يكونَ نئسَ الجوابِ فكانَ قياسه أنْ يمنعَ دخولُ الفاءِ فيه كلامي • قلتُ : كذلكَ كانَ قياسه ولذلكَ كانَ الأكثرُ على ذلكَ ، ولكنَّه لما كانَ يمكنَ تقديرُ المبتدأِ محذوفاً صحَّ دخولُ الفاءِ على هذا التأويلِ فيميرُ بمثابة ما ذكرَ فيه المبتدأُ • فإنْ قلتَ : فلمَ لمْ يُقدَّرْ ذلكَ في الماضي وحينئذٍ يجوزُ إدخالُ الفاءِ ؟ قلتُ : لا

(١) فيه : ساقطة من و ، ش • وفي ل : ( فلمَ يحتجُ الى الفاءِ ) •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت •



يمكن ذلك في الماضي لأنه إذا قُدِّرَ ذلك صَارَ الفعلُ في سياقِ خبرِ المبتدأ فيلزمُ منه معناه وهو الماضي وتبطلُ إفادةُ الاستقبالِ فيه لانقطاعه عن الشرطِ فيختلُ معنى الجزاءِ ، لأنه حينئذٍ يصيرُ ماضياً من جهةِ الفعلِ مستقبلاً من جهةِ الجزاءِ وذلك غيرُ مستقيمٍ • فإن قلتَ : فقد جاءَ الماضي مسموحاً به في قولك : إن أكرمتني اليومَ فقد أكرمتك أمسٍ ، فكيفَ يكونُ تقديرُ كونه ماضياً في المعنى (١) مفسداً ؟ قلتُ : صحَّ ثم ، لأنَّ الماضي مقصودٌ ليسَ إلاَّ ولجزاءُ تلي التأويلِ المتقدمِ ، وأما هنا فلمَ يقصدُ من حيثِ المعنى إلاَّ الاستقبالُ والفعلُ غيرُ صالحٍ له لا بنفسه ولا بالشرطِ فلذلكَ اختلفَ هنا ولم يختلُ ثم ، فثبتَ أنَّه لا يلزمُ من جوازِ دخولِ الفاءِ في المضارعِ جوازُ دخولها في الماضي وامتناعُ دخولها في [ قولك ] (٢) : إن أكرمتني لم أكرمكَ بامتئائها في الماضي سواء •

قوله : وقد تجيءُ محذوفةٌ في الشذوذِ كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ٢٥٠

قول الشيخ : ومثل ذلك متفقٌ على تأويله ، وإنَّما الخلافُ في مثل قولك : إن تكرمتني أكرمتك ، فالبردُ يقولُ : على حذفِ الفاءِ (١) ، وسيبويه يقولُ : على التقديمِ (٢) كأنَّه قالَ : أكرمتك إن تكرمتني وهو قريبٌ • قوله : « وتقامُ إذا مقامُ الفاءِ » يعني إذا كانَ الموضعُ للابتداءِ والنبرِ لا في خبره ، كقولك : إن تكرمتني إذا زيد

(١) في ل : ( معنى مستقبل ) •

(٢) ( قولك ) : زيادة عن ل •

(٣) انظر المقتضب ٧٢/٢ •

(٤) انظر الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ •

يَكْرِمُكَ • فَمَّا فِي غَيْرِهِ لَوْ قُلْتَ : إِنَّ تَكْرِمَنِي إِذَا أَكْرَمَكَ زَيْدٌ  
 لَمْ يَجْزْ لِأَنَّهَا الَّتِي (١) لِلْمُفَاجَأَةِ فَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ  
 لِأَنَّ وَضْعَهَا لِلْمُفَاجَأَةِ أَمْرٌ مُحْكُومٌ عَلَيْهِ بِحُكْمٍ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ  
 فِي الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ فَلَا يَسْتَتِمُ فِي الْأَسْرِ وَالنَّهْيِ وَلَا فِي جَمِيعِ  
 الْأَنْشَاءَاتِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ كِرَاهَةً  
 أَنْ تَلْبَسَ بِأَذَا الَّتِي لِلشَّرْطِ لِأَنَّ وَضْعَ تِلْكَ عَلَى وَقُوعِ الْفِعْلِ  
 بَعْدَهَا لِاقْتِضَائِهَا الشَّرْطَ فَخَفِضُوا هَذِهِ بِالْأَسْمَةِ لِجُمْلَةِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا •

( فِعْلٌ ) قَوْلُهُ : وَلَا تُسْتَعْمَلُ ( إِنَّ ) إِلَّا فِي الْمَعْنَايِ الْمُحْتَمَلَةِ  
 لِلْمَشْكُوكِ فِي كَوْنِهَا إِلَى آخِرِهِ •

قَوْلَ الشَّيْخِ : هَذَا رَاجِعٌ إِلَى الْمَوْضِعِ لِهَذَا الْمَعْنَى وَلِذَلِكَ اسْتَقْبَحُوهُ  
 فِي مِثْلِ : « إِنَّ أَحْمَرَ الْبُسْرِ أَتَكَ » ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَصْدُقْ (٢) إِنَّ  
 بَعْثُنَا كَانَ كَذَا إِلَّا مِنْ شَأْنِكَ أَوْ مُقَدَّرٍ لِلشَّكِّ كَمَا يُقَدَّرُ الْأَشْيَاءُ  
 الثَّابِتَةُ وَهِيَ فِي الْحُرُوفِ بِمِثَابَةِ مَتَى فِي الْأَسْمَاءِ بِخِلَافِ ( إِذَا ) فَإِنَّهَا  
 ظَاهِرَةٌ فِي الثَّابِتِ ، فَتَقُولُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَتَيْكَ ، وَتَمَتَّى أَكْرَمْتَنِي  
 أَكْرَمْتُكَ وَإِنْ كُنْتُ إِذَا قَدْ اسْتَعْمَلْتُ كَثِيرًا فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ بِخِلَافِ  
 مَتَى وَإِنْ فِي الثَّابِتِ ، فَتَقُولُ : إِذَا أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ وَلَا تَقُولُ : مَتَى  
 مَاتَ زَيْدٌ كَانَ كَذَا ، وَلَكِنْ مَتَى دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ •

( فِعْلٌ ) قَوْلُهُ : وَتَجِيءُ مَعَ زِيَادَةِ مَا فِي آخِرِهَا لِلتَّكْيِيدِ •

(١) ( الَّتِي ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر •

(٢) فِي ل : ( يَصْدُرُ ) •

قال الشيخ : ولأحسنُ حينئذٍ أن يكونَ فعلها مستقبلاً مؤكداً بالنون كقولهِ تعالى : { فَأَمَّا تَذَاهِبُنَّ بِكَ } <sup>(١)</sup> ، وأمثاله كثيرة في القرآن وقد تقدّم ذلك .

(فصل) قوله : والشرطُ كالاستفهام ولم يُستثنَ من ذلك إلا بابُ زیداً أكرمَ وزیداً لا تُكرمَ . أمّا زیداً أكرمَ [ ١٣٨ و ] ، فأمّا أن يكونَ كثرته في كلامهم جعلوا له في التقديمِ وتأخيرِ شيئاً ليسَ بغيرهِ ، وإما لكونهِ مجرداً عن الحرفِ الدالِّ على الانشاء . فانْ أَعْرِضَ بقولهم زیداً ليضربَ عمروٌ فهو قليلٌ ثمَّ التحقيقُ فيه أنَّه 'محمولٌ' على زیداً اضربَ ، لأنَّه 'مثله' في المعنى ، أمّا زیداً لا تضربَ 'فمحمولٌ' على الأمرِ ، (فانَّهما أخوانٌ في الكثرة والطلبِ فأمّا جازَ ما تقدّمَ في الأمرِ جازَ مثله في النهي) <sup>(٢)</sup> ، ومثلاً كان الشرطُ كالاستفهامِ في الانشاءِ ووجودِ الحرفِ الدالِّ على ذلك وجبَ له صدرُ الكلامِ الذي هو فيه فام يجرُ عمرواً إنْ تضربَ . اضربَ ولا أشباهَ ذلك ، فأمّا إذا تقدّمَ مثلُ قولك : أنتِ طلقِ إنْ دخلتِ الدارَ فإذا ممّا أُخْتُلتِ فيه ، فمنهم من يقولُ : هو الجزاءُ ومنهم من يقولُ : هي جملةٌ مستقلةٌ دلتُ على الجزاءِ ، وليسَ هذا الخلافُ بالمسوغِ زیداً إنْ تضربَ تضربَ ؟ لأنَّ القائلَ بأنَّ الذي تقدّمَ هو الجزاءُ ملزِمٌ بأنَّ جملةَ الشرطِ ( التي هي الانشاءُ لا يتقدّمُ شيءٌ ممّا في حيّزها ، وما تقدّمَ جملةٌ أخرى ليستَ جزاءً من جملةِ الشرطِ ) <sup>(٣)</sup> فلم يكنْ مثلُ قولك : زیداً إنْ تضربَ . اضربَ ، والوجهُ أنَّ الجزاءَ مقدّمٌ مثله إلاَّ أنَّه حذفَ للعلمِ به .

(١) سورة الزخرف الآية : ٤١ . قرأ رويس بتخفيف النون في ( تذهبن ) على الاصل في نون التوكيد الخفيفة اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٦ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

فَيَتَمَسَّكُ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الْمَتَقَدِّمَ لَوْ كَانَ إِخْبَارًا  
مُطْلَقًا وَلَيْسَ مُعْلَقًا عَلَى الشَّرْطِ لَوَجِبَ أَنْ تُطْلَقَ وَإِنْ لَمْ تَدْخُلِ  
الدَّارَ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَكَانَ بِمِثَابَةِ مَا لَوْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ  
فَأَنْتَ طَالِقٌ بِالْإِجْمَاعِ وَجِبَ أَنْ يَقْضَى عَلَيْهِ بِالْجَوَابِ ، إِذْ لَا مَعْنَى  
لِلْجَوَابِ إِلَّا مَا عُلِقَ عَلَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَعْنَى قَوِيٌّ إِلَّا أَنْ الْأَحْكَامَ  
الْلَّغْظِيَّةَ تَعَارَضُ ، فَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ (١) كَانَ هُوَ الْجَوَابُ لَوَجِبَ دُخُولُ  
الْفَاءِ مِنْ طَرِيقٍ أَوْلى عَلَى الْجُزْأِ (٢) ، وَيَبْدَأُ الْأَوَّلِيَّةُ  
هَرِ أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ فَالْإِجْمَاعُ عَلَى وَجَرِ الْفَاءِ مَعَ  
تَقَدُّمِ مَا يَشْعُرُ بِالْجُزْأِ وَهُوَ الشَّرْطُ فَلَأَنْ يَأْزِمَ إِذَا تَقَدَّمَ  
عَلَى الشَّرْطِ أَوْلى ، وَمِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ جُزْمُهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَقْبَلُ  
الْجُزْمَ كَقَوْلِكَ : تُكْرِمُنِي إِنْ أَكْرَمَكَ فَوْجُوبُ الرِّفْعِ دَلِيلٌ عَلَى  
أَنَّهُ لَيْسَ بِالْجُزْأِ . فَإِنْ زَعِمَ أَنْ رَفَعَهُ إِنَّمَا كَانَ لَتَقْدِمِهِ عَلَى  
عَامِلِهِ ، لَزِمَ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُ كُلِّ مَعْمُولٍ إِذَا تَقَدَّمَ وَهُوَ خِلَافُ  
الْإِجْمَاعِ . وَمِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَجْزِيَ عَمْرًا إِنْ نَضَرَ زَيْدًا  
أَضْرَبَ ، فَيَكُونُ عَمْرًا مَعْمُولًا لِلْجُزْأِ ، لِأَنَّ الْجُزْأَ يَصَحُّ تَقْدِيمُهُ  
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَلْيَصَحِّ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ . وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ :  
زَيْدًا أَضْرَبُ إِنْ نَقِمَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ نَقِمَ زَيْدًا أَضْرَبُ ،  
وَلَوْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ جُزْأً لَكَانَ حَكْمُ الْجُزْأِ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ  
عَلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فَلَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلًّا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ  
بِالْجُزْأِ . وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَضْرَبُ غُلَامَهُ إِنْ نَضَرَ  
زَيْدًا وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْجُزْأُ لَجَازَ الْأَضْمَارُ ، لِأَنَّهُ فِي النِّتَةِ مُؤَخَّرٌ  
عَنْ زَيْدٍ فَيَكُونُ مِثْلَ ضَرْبِ غُلَامِهِ زَيْدٌ فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ دَلًّا عَلَى  
أَنَّهُ لَيْسَ بِالْجُزْأِ (٣) ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْمَعْنَى لَا يَنْفِي تَقْدِيرَ الْجَوَابِ

(١) ( لَوْ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

(٢) ( عَلَى الْجُزْأِ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س .

(٣) فِي وَ : ( مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ) ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ مَعَ  
هَذِهِ الْجُمْلَةِ .

[و] (١) تعلق هذا الخبر ، والذي يدل عليه إنَّ القائل لو شرع في قوله : أنت طالق ولم يخطر بباله شرط ثم خطر له قبل تمام اللفظ أن يعلقه على شرط صحَّ تعليقه بذلك ولو كان جواباً للشرط لم يستقم أن يجعله له بعد أن لفظ بأكثره (٢) من غير خطورة ، ألا ترى أنه لو قال : زيدا فنصبه بما بعده لم يكن بداً قبل ذكره زيدا أن يكون قاصداً الى ما ذكره بعده ، كقولك : زيدا ضربت وشبهه ، فلاماً صحَّ أن يذكر الشرط بعد أن ذكر ما قبله من غير خطور الشرط دلَّ على أنه ليس جواباً له . والسر فيه هو أنه لا يحكم على الكلام بالخبرية مطلقاً إلا بعد تمامه ، وإذا لم يتم صحَّ تعليقه كما في غير ذلك من الكلام كقولك : جاء القوم إلا زيدا على ما تقدم في الاستثناء . فإن قلت : فإذا صحَّ تعليقه قبل التمام في المعنى ، فلم لا يصحَّ جعله جزاء في المعنى وإنَّ شرع فيه وهو غير جزاء ؟ قلت : لا يستقيم أن يكون جزاء بعد أن شرع فيه وهو غير جزاء ، لأنه بمثابة الجزء من الجملة بخلاف مضمونات الجمل فانها ليست مأخوذة من أحد الأجزاء ، ألا ترى أنك لو قلت : قائم وأنت تعتمد به الأخبار عن زيد فتقول : قائم زيد لم يجز أن تجعله بعد ذلك غير خبر ولا خبراً عن غير زيد . فإن قلت لو قال القائل : قائم قاصداً الأخبار عن زيد ثم بدا له في الأخبار عنه وتمادى الأخبار عن عمرو لجاز أن يقول : عمرو ، ولا ينهم إلا الأخبار عن عمرو ، فدل ذلك على أن حكم الفرد حكم [ ١٣٨ ظ ] ما ذكرت من النسب . قلت هذا المثال تخيل لأن السامع لو علم غلطه في باطنه لحكم

(١) ( و ) : ساقطة من الاصل ، و .

(٢) في ت : ( بالكثرة ) ، وهو تحريف .

بالفساد<sup>(١)</sup> عليه ولكنه لم يعلم وكانت حاله حال المخبر عن عمرو ، ولم يحكم بالخطأ فظهر الفرق بينهما •

(فصل) قوله : ولا بدّ من أن يليهما الفعل •

قول الشيخ : يعني إن ولو لأنهما حرفا شرط ، والشرط إنما يعقّ بالفعل فلتزموا فيهما وقوع الفعل لفظاً أو تقديرًا ، ونحو قوله تعالى : { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ }<sup>(٢)</sup> الآية ، لا بدّ فيه من تقدير الفعل ليوفرّ على ( لو ) ما ذكر من<sup>(٣)</sup> مقتضاها ، فأنتم إذن فاعل تملك المندّر ، وهو الذي كان المفظ به لو ذكر الفعل ووا لأنه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك : يضربون ويأكلون وكذلك تملكون ، فلمّا حذف الفعل تعذر الاتصال فعُدل إلى المنفصل المرفوع لأنه فاعل وضمير المنفصل المرفوع للخطّطين المذكورين لا يكرن إلا أنتم ، فوجب الاتيان بها موضع تلك الواو التي كنت عند ذكر الفعل فتيل لو أنتم ، ولو قال قائم : إن أنتم تأكيد المضمير المرفوع في قولك : يملكون المحذوف ، والفعل والفاعل جميعاً محذوفان لم يكن بعيداً ولكن الأول أولى •

قوله : ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا إن عمرو خرج •

(١) لحكم بالفساد عليه ) : سناقطة من ر

(٢) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ •

(٣) في ل : ( ما يقتضيه ) ، وما اثبتناه افضل •

قال الشيخ : لأنه ليس بعده فعل يكون تفسيراً للفعل  
المتدّر ، ولا يقيم أيضاً تقدير الفعل ، لأن زيداً ذاهب مبتدأ  
وخبر ، ولا يكون المبتدأ فاعلاً<sup>(١)</sup> ، فامتنع ذلك .

قوله : ولطلبهما الفعل الى آخره .

قال الشيخ : وقد أطلق ذلك ، والصواب أن يقال : إن  
كان أخبر مما يسمح بالتعير عنه بالفعل ، فامّا اذا لم يكن كذلك  
لم يقع إلا الاسم كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ  
شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وليس علة وجوب الفعل ههنا كملة وجوبه  
في لو زيد ذاهب لأنه في قولك : لو زيد ذاهب لأمرين معنويين  
كما تقدّم ، وهو ههنا لأمر استحساني لفظي ، ألا ترى أنهم لو  
قالوا : لو أن زيداً ذاهب لأكرمك لكان المعنى مستقيماً كما  
يقولون : لو زيداً أخوك ولكنهم التزموا وقوع الفعل اذا أكن  
ليكون في السورة موافقاً لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَمْراً هَلِكاً ﴾<sup>(٣)</sup>  
فإنه عوض من اللفظ بالفعل المحذوف ، والفرق بينهما أن في  
لو أن ما يدل على الفعل المحذوف ، وهو قولك : إن لأن معنيها  
اثبت فكأنك قلت : لو ثبت أن فاستغنى عن مفسره بعد ذلك من  
حيث المعنى بخلاف إن أمرؤ ، فإنه ليس ثم ما يدل على الفعل  
المحذوف فاحتيج الى تفسيره بفعل مثله في المعنى فقيل إن أمرؤ  
هلك وقد تقدّم في مثل ذلك .

(١) ( فاعلاً ) : ساقطة من ر .

(٢) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٧٦ .

( فصل ) قوله : « ويجيء لو بمعنى التمني الى آخره . »

قال الشيخ : وهذه يلزم أن يابها الفعل لأنّها كالشرط في اقتضاء الفعل فالمقتضي للفعل<sup>(١)</sup> فيها ثابت في معنيها ولذلك حمل « لو ذات سوّار لطمّنتني » لمى كلّ واحد من معنيها فلا يجوز أن تقول لو زيد مكرمي ، ولو قلت : لو زيد يكرمني لكان زيد فعلاً بفعل مقدر كما قيل في الشرط سواء مثل في التي للتمني بقوله : « لو تأتيني » آتياً بها في أول الكلام لينفي وهم من يزعم أنّها مصدرية في مثل قوله تعالى : { ودّوا لو يدّهن }<sup>(٢)</sup> ، وأشباهه كأنّه قيل ودّوا ادهانكم فإذا مثل يقولهم : « لو تأتيني » بطل هذا [ الوهم ]<sup>(٣)</sup> ، وقد تقدّم ذلك ، والكلام على النصب والرفع قد تقدّم في بابهِ .

( فصل ) قوله : وأما فيها معنى الشرط الى آخره .

قال الشيخ : أمّا فيها معنى الشرط لتفصيل غير لازم أن يذكر أقساماً متعددة بل قد يُذكر بها قسم واحد ولا ينافي ذلك أن يكون للتفصيل لِمَا في نفس المتكلم فيذكر قسماً ويترك الباقي ، كقوله تعالى : { فأَمّا الذين في قلوبهم زيغ }<sup>(٤)</sup> ، ولم يكرر بعد ذلك إلا أنّهم اتّزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبراً ، لأن المعنى مهماً يكن من شيء أو مهماً تذكّر من شيء فحذف

(١) فالمقتضي للفعل ) : ساقطة من و .

(٢) سورة القلم الآية : ٩ .

(٣) ( الوهم ) : زيادة عن ل .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٧ .



ذلكَ لِمَا ذكرناه ، ثم التزموا أن يقعَ بينهما جوابها ما يكون  
 كالعوضِ من الفعلِ المحذوفِ ثم اختلفَ في ذلكِ الواقعِ ، فمنهم من  
 يقولُ هو أحدُ أجزاءِ الجملةِ الواقعةِ بعدَ الفاءِ قدَّم عليها لذلكِ  
 الغرضِ ، ومنهم من يقولُ : هو متعلقُ الفعلِ المحذوفِ ، وما بعدَ  
 الفاءِ جملةٌ مستقلةٌ وليس ما تقدَّم بجزءٍ لها لا فضلةٌ ولا غيره .  
 ومنهم من يقولُ : لا يخلو إمَّا أن كانَ ما تقدَّم [ ١٣٩ و ] الأولُ  
 فهو كالقائلِ الأولِ ، وإن كانَ الثاني فهو كالقائلِ الثاني ، فعلى هذا  
 إذا قيلَ أدباً عمراً فني أضربُ ، فمن زعمَ أنَّه جزءٌ مما بعدَ الفاءِ  
 حكمَ عليه بأنَّه مفعولٌ لأضربُ ، ومن زعمَ أنَّه معمولٌ للفعلِ  
 المحذوفِ قدَّرَ مهما تذكرُ زيداً ومهما يذكرُ أحدُ زيداً فيكونُ  
 جزءً من أجزاءِ الجملةِ المحذوفةِ ، وفي هذه المسألةِ وأشباهها يقولُ  
 القائلُ بالتفصيلِ أنَّ الاسمَ الرَّقْعَ بعدَ أمَّا من معمولِ الفعلِ المقدَّرِ ،  
 والصحيحُ أنَّ كلَّ اسمٍ ذُكِرَ بعدها فجزءٌ من الجملةِ الواقعةِ بعدَ  
 الفاءِ والذي يدلُّ على ذلكِ أنَّ وضعها للتفصيلِ أنواعٌ ما ذُكِرَ  
 بعدها أحدُ الأنواعِ المرادةِ وذُكِرَ باعتبارُ ما يعلقُ به من الجملةِ  
 الواقعةِ بعدَ الفاءِ ، وإنَّما قدَّروا تذييرهَ تنبيهاً على أنَّه هو النوعُ  
 المرادُ تفصيلِ جنسِهِ وكانَ قياسه أن يكونَ مرفوعاً على الابتداءِ  
 ولذلكَ كانَ قولهم : قامَ زيدٌ وأدباً عمروٌ فقد ضربتهُ بالرفعِ أقوى ،  
 ولولا أمَّا لكانَ انسبُ أقوى ، لأنَّ العرضَ الحكمُ على هذا المذكورِ  
 على حسبِ الجملةِ الواقعةِ بعدَ الفاءِ ، وكذلكَ خالفوا الابتداءَ إيداناً  
 من أولِ الأمرِ بأنَّ تفصيلهَ باعتبارُ صفةٍ اتى هو عليها في الجملةِ  
 الواقعةِ بعدَ الفاءِ ، ألا ترى أنَّكَ تفرِّقُ بينَ يومِ الجمعةِ في قولك :  
 يومَ الجمعةِ ضربتُ فيه ، وضربتُ يومَ الجمعةِ وإن كانَ يومُ  
 الجمعةِ في الموضعينِ مضروباً فيه إلا أنَّه في الأولِ ذكرَ الحكمِ  
 عليه فلمَّا حكمَ عليه بقولهم : ضربتُ فيه وضميرهُ في المعنى هو هو

عُلِمَ أَنَّ الضَرْبَ وَاقِعٌ فِيهِ وَلَيْسَ ذِكْرُهُ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ ، وَفِي الثَّانِي ذِكْرُ دَالٍ عَلَى أَنَّهُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قَصِدَ إِلَى أَنَّ يَوْقَعُ الْأَسْمَاءُ الْمُرَادُ بَعْدَ أَمَّا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى حَسَبِ مَا هُوَ فِي جُمْلِهِ كَمَا يَقَعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضَرَبَتْ كَذَلِكَ فَهَذَا هُوَ الْغَرَضُ فِي وَقُوعِ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ أَمَّا عَلَى حَسَبِ مَعْنَاهَا وَإِعْرَابِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ وَيُطْلَقُ مَذْهَبُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْعَامِلَ الْفِعْلَ مُطْلَقًا لَوْجُوبِ نَسَبِ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ } (١) ، وَوَجُوبِ رَفْعِ أَمَّا الْيَتِيمَ فَحَرَامُ قَهْرُهُ ، وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ هُوَ الْعَامِلُ لَكَانَ نَسَبُهُ إِلَى هَذَا نَسَبًا وَاحِدَةً فَكَانَ يَجُوزُ الْأَمْرَانِ فِي الْجَمِيعِ . وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ بِالتَّفْصِيلِ فَفَاسِدٌ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ إِذَا سَلِمَ الْمَعْنَى فِي أَمَّا وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيمُ لَغَرَضِ التَّفْصِيلِ وَإِبْقَاءِ عَلَى حَالِهِ تَنْبِيهًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَجِبَ أَنْ يَعْلَمَ وَإِلَّا خَالَفَ بِهَا مَوْضُوعَهَا فِي مِثْلِ أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرِيدٌ مُنْطَلِقٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِذَا نَبَتْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَشْبَاهِهَا وَجِبَ فِيمَا عَدَاهُ وَإِلَّا خَالَفَ الْمَوْضُوعَ فِيهَا أَوْ رَجَعَ إِلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْعَامِلَ الْفِعْلَ مُطْلَقًا ، وَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ ، ثُمَّ مَا فُسِّرَ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي جَمِيعِهَا ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ فَأَ الْجُزْءِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : إِنْ تَكْرَمْنِي زَيْدًا فَأَكْرِمْ لَمْ يَجْزِ ، فَإِذَا نَبَتْ الْمَنْعُ مِنَ التَّقْدِيمِ فِي الْمَسَائِلِ عِنْدَهُ حَامِلٌ فَتَخَصُّمُهُ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ تَحْكُمُ . وَوَجِبَ صَحَّةُ التَّقْدِيمِ فِي هَذَا الْبَابِ دُونَ غَيْرِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلِ الْغَرَضِ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَهَا هُوَ الْقَصْدُ بِالتَّفْصِيلِ عَلَى حَالِهِ فَخَوْلِفَ الْإِيَّاسُ فِي امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ الْقَصْدِ إِلَى حَمُولِ هَذَا الْغَرَضِ وَلِذَلِكَ انْفَقْنَا نَحْنُ وَمَنْ قَوْلَ بِالتَّفْصِيلِ عَلَى التَّقْدِيمِ عَلَى

الفاء ، وأمّا القائل ' الآخر فقد أبطلنا مذهبه ' من أصله فصَحَّ أنَّ  
الوجهَ ما ذكرناه ' وأنَّ ما عده ' بطل ' .

( فصل ) قوله : وإذنْ جوابٌ وجزاء الى آخره .

قال الشيخ : لَسْنَا نعني بالجوابِ جوابَ متكلمٍ على التحقيق ،  
بل قد يكون جواباً لتكلمٍ وقد يكون جواباً لتقديرٍ ثبوتِ أمرٍ  
فمثل الاول ما ذكره ' ومثالُ الثاني قولك : لو أكرمتني إذنْ  
أكرمك ' وأشباهه ' لأنَّه في تقديرِ جوابِ متكلمٍ سألَ ماذا يكون  
مرتبطاً بالأكرام ؟ فأجابهُ برباطِ إكراهه به ، وأمّا معنى الجزاءِ  
فيها فواضحٌ ، « وقال الزجاج ' تأويلها إنْ كَانَ الأمرُ كما ذكرت  
فإنِّي أكرمك » ، تنبيهاً على أنْ فيها معنى الجزاءِ حتَّى صحَّ تقديره  
مصرحاً به وقد تقدّمَ الكلامُ عليه باعتبار [ ١٣٩ ظ ] العملِ وإنْ  
لها أحوالاً ثلاثاً : أحدها العملُ لزوماً وهو إنْ لم يعتمدَ ما بعدها على  
ما قبلها وكنَ الفعلُ مستقبلاً وليسَ معها واوٌ أو فاءٌ . والثاني العملُ  
جوازاً وهو إذا كانتْ كذلكَ ومعها واوٌ وفاءٌ لا لتشريكٍ مفردٍ .  
والثالثُ الانفاءُ وهو ما إذا فُقدَ بعضُ شرائطها أو كلها ، فإذا أُلغيتْ  
وجبَ أنْ يكونَ حكمُ الفعلِ بعدها في اللفظِ حكمه ' لو كانتْ  
معدومةً كظننتُ إذا أُلغيتْ ، فتقولُ : إنْ أكرمتني إذنْ أكرمك  
بالجزمِ ، ولأنْ أكرمتني إذنْ لأكرمك بالرفعِ ، وكذلك ما  
أشبهه ، ومنه قولُ الشاعر (١) :

٢٥١- لَسْنِ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَسْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

(١) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عبدالعزيز بن مروان  
الكتاب ٤١٢/١ ، الجمل ص ٢٠٥ ، ابن يعيش ١٣/٩ ، المغني  
٢١/١ ، شرح شواهد المغني ص ٦٣ ، الخزائن ٥٨٠/٣ ، الديوان  
طبعة الجزائر ٧٨/٢ .

فلا يجوزُ في « أَقِيلُهَا » إلاَّ الرفعُ لَأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَهِيَ كَالْعَدَمِ وَإِذَا كُنْتَ مُعْتَمِداً فَقَدْ سَبَقَ الْقِسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ قَبْلَ الشَّرْطِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ، فَكَانَتْ كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَا « أَقِيلُهَا » لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا تَقَدَّمَ الْقِسْمُ كَانَ أَيْضاً مَالِئاً <sup>(١)</sup> بِإِعْتِبَارِ جَوَابِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَى النَوَاصِبِ كُلِّهَا وَلِذَلِكَ ظَنَّ أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ إِذْ وَأَنَّ وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ وَالنَّصَبُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ بِأَنْ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِنَّمَا لَمْ تَعْمَلْ مُعْتَمِداً مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا لَأَنَّهُ لَمَّا قَبْلُهَا قَبْلَ مَجِيئِهَا وَجِيئُهَا فِي مِثْلِهِ الْغَرَضُ مَعْنَى يَحْصُلُ بِلَفْظِهَا مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَيَقْبَى كَمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ مَجِيئِهَا إِذَا نَاءً بَقَاءُ الْمَعْنَى ، وَكَرَاهَةٌ أَنْ يَتَوَهَّمَ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى فِيهِ بِسَبَبِهَا بِخِلَافِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ لَنْ أَكْرَمَهُ وَشَبَّهَهَا فَاتَّهَ لَيْسَ كَذَلِكَ وَلِذَلِكَ شَبَّهَتْ بِظَنْتِ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ لِأَنَّ الْجَزَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي ظَنْتِ أَيْضاً عِنْدَ تَوَسُّطِهَا عَلَى حَالِهَا فِي الْمَعْنَى قَبْلَ دَخُولِهَا ، وَإِذَا أَلْغِيَتْ ظَنْتِ مَعَ تَعَلُّقِهَا بِتَعْلُقِ الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي لَا يَنْفَكُ عَنْهُ لِاسْتِقْلَالِ الْجَزَيْنِ فَلَا يَلْغِي إِذَنْ أَوَّلَى لِأَنَّهَا لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَا بَعْدَهَا تَعْلُقًا يَقْتَضِي الْعَمَلُ وَلَوْ كَانَ لَهَا تَعْلُقٌ فَلَيْسَ كَتَعْلُقِ عَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْنَوِيٌّ ، وَذَا لَفْظِيٌّ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْإِلْغَاءُ فِي ظَنْتِ جَائِزاً وَهُوَ هُنَا وَاجِبٌ وَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ إِنْ تَأْتِي آتُكَ وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : فَالْجَزْمُ عَلَى أَنْ مَا بَعْدَهَا مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا قَبْلُهَا وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْإِشْتِرَاكِ ، وَكَأَنَّهُ قَوْلٌ : إِنْ تَأْتِي آتُكَ وَأَكْرَمَكَ كَمَا يَقْبُولُ : إِنْ تَأْتِي إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً غَيْرَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا عَطْفَ الْجُزْأِ ، وَجَازَ الرَّفْعُ لَوُقُوعِ الْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ . وَالنَّصَبُ عَلَى أَنْ تَكُونَ أَيْضاً جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً ، وَجَازَ النَّصَبُ عَلَى تَقْدِيرِ الْوَاوِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِتَشْرِيكَ مَفْرُودٍ ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لِتَشْرِيكَ

مفردٍ فجائزٌ معها الرفعُ والنصبُ فقد ثبت جوازُ الأوجهِ الثلاثةِ في مثلِ ذلكَ واللهُ أعلمُ •

### ومن اصنافِ الحرفِ حرفُ تعليلٍ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي كَيّ ، يقولُ انقلُ : قصدتُ فلانةً ، فقولُ : كَيِّمَهُ الى آخره •

قالَ الشيخُ : وقع في المفصلِ حرفُ التعديلِ بالدالِ فيجوزُ أن يكونَ أصلُ التصنيفِ حرفُ التعليلِ فإنَّ معناهُ اتعليلُ إذْ هو سؤالٌ عنه ، ويجوزُ أن يكونَ على ذلكَ لأنَّ تعديلَ الشيءِ إجراؤه على ما ينبغي ، وإذا كنَّ ذلكَ سؤالاً عن اللمة واللمة فيها تقويةٌ للحكم وثباتٌ على أنَّه على ما ينبغي صحَّ أن يُسمَّى حرفُ التعديلِ ، وقد ذكرها في حروفِ الجرِّ ، وهي عند البصريين<sup>(١)</sup> على ما ذكره ، لأنَّها حرفٌ جرٌّ دخلتْ على ما الاستفهامية كدخولِ اللامِ التي بمعناها والهاءُ ها السكتُ كما تلحقُ في مثلِ لِمَهُ إِلَّا أَنَّهُ لا يُعرفُ حذفُها منها بخلافِ « لِمَ وعم » وأشباههما ، وأما حذفُ الالاب من عند دخولِ عاملِ الجرِّ عليها فمطردٌ في اللغةِ الفصحى اسماً كان الداخلُ عليها أو حرفاً وسببُاتي ذلكَ معالاً في موضعه • وعند الكوفيين إنَّها ليستْ حرفٌ جرٌّ وإنَّما هي كَيّ الداخلةُ تلي الفعلَ<sup>(٢)</sup> ، والفعلُ مقدَّرٌ ههنا كأنَّه قيلَ « كَيّ تفلَ ماذا » • قالَ المصنفُ : « وما أرى هذا القولَ بعيداً من الصوابِ » وبترينة من الصوابِ يتوقَّفُ على ثبوتِ أمرينِ ولم يشبها فنهما تقدَّمْ فعلٌ عاملٌ في الاستفهامِ لأنَّهم يقدرونه بكَيّ تفعلَ ماذا فيكونَ ماذا في موضع

(١) انظر الانصاف ٥٧٠/٢ •

(٢) انظر الانصاف ٥٧٠/٢ •

نصب معمولاً للفعل المقدم ، ومثل ذلك لا يعرف في لغة العرب  
ولذلك لا يجوز أن يقول فعلت ماذا باتفاق ، وهو مثله ، والثاني  
أن يكون ناعباً حذف فعله ولم يثبت مثل ذلك<sup>(١)</sup> ، ولو قلت :  
لقائل قول أضرب زيدا لن زيدا لم يجز ذلك فثبت أنه بعيد  
بذلك من الصواب ، فذن الوجه ما أخاره البصريون وأما الرد  
بأن ماذا كانت استنهامية [ ١٤٠ و ] غير متصلة بجز لا يحذف  
ألفها فليس بالقوي فأنه قد جاء حذف ألفها في الوقف على إبدال  
الهاء منه كقول المستفهم مه ، وما نقل من قول أبي الدرداء<sup>(٢)</sup>  
عند قدومه المدينة وسمع صريخ الناس مه ، فلا وجه الرد به  
فإنه سائغ .

( فـ ل ) قوله : واتت باب الفعل بعد كي يجوز أن يكون  
بها نفسها أو باضمار إن .

قال الشيخ : والذي يدل عليه قولهم : لكي تفعل ، ويجوز  
أن يكون بتقدير إن ، ويدل عليه أمران : أحدهما ما ثبت من  
كونها حرف جر فكون كالكلام ، فكما وجب في السلام أن يكون  
النصب فيها باضمار أن فكذاك هذه . والثاني ما ثبت من إظهارها<sup>(٣)</sup>  
بعدها ، ولولا أنها بقدرة لم يسغ إظهارها ، ألا ترى أنك لو قلت :  
كي أن أضرب زيدا لم يجز ، والمذهب فيها ثلاثة : منهم من يقول

(١) ( ذلك ) : ساقطة من ت .

(٢) هو عويمر بن مالك بن قيس الانصاري ، كان قبل البعثة  
تاجراً وبعدما انقطع للعبادة ولي القضاء في الشام ، وتوفي في  
دمشق سنة ٣٢ هـ ترجمته في غاية النهاية ١/٦٠٦ ، صفوة  
الصفوة ١/٢٥٧ ، سيرة أعلام النبلاء ٢/٢٤١ ، الاعلام ٥/٢٨١ .

(٣) في ل : ( اظهاره ) .

النصب' بكي نفسها ويستدل' بما ذكره أولاً' ويجب' اذا عورض' بوجهي المذهب الآخر بمنع كونها حرف جر' أو بأن ذلك شاذ' نادر' فلا يعارض' المستعمل' المانع' ، وبأن إظهار أن بعدها قليل' أيضاً' مشروط' بما فلا يعارض' ما ذكره' . والمذهب' الثاني أن' النصيب' باضمار أن' . ويجب' عن وجه المذهب الاول بأن السلام زائدة' للتأكيد' وحين دخولها على كسي وإن كانت' بمعناها لاختلاف' اللفظين' . والمذهب' الثالث أن' لها حالين' فهي في مثل' لكي هي العامل' وفيما عداه' جائز' فيه الامران' .

### ومن أصناف الحرفِ حرفُ الردعِ

قال صاحبُ الكتابِ : وهو كَلَاً ، قال سيويه وهو ردع' وزجر' (١) الى آخره .

قال الشيخ' : شرطه أن' يقدم ما يرد' بها في غرض' التكلم' سواء كان من كلام' المتكلم' على سبيل' الحكاية أو الاكر أو من كلام' غيره ، فمثل الاول قوله تعالى كَلَاً بعد قوله : { يقول' الانسان' يَوْمَئِذٍ اَيْنَ الْمُنْزِلُ } (٢) ، وبعد قوله يود' المجرم' ، وما ذكره من الآية . ومثال' الثاني قوله كَلَاً بعد قوله : { قال' اصحاب' موسى' اِنَّا لَمُدْرِكُونَ } (٣) ، قال كَلَاً ؛ لأن قوله قال كَلَاً حكاية' ما يقال' بعد تقدم القول الاول من الغير ، ومثال' الثالث قولك أنا أهين' العالم' كَلَاً ، وقد يكون' بمعنى حقاً وعليه حمل' مواضع في القرآن .

- (١) قال ابن هشام : هي عند سيويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم  
 لا ذلك مغنى لليبب ١/ ١٨٨ .  
 (٢) سورة القيامة الآية : ١٠ .  
 (٣) سورة الشعراء الآية : ٦١ .

## ومن أصناف الحرف اللامات

قال صاحب الكتاب : وهي لام التعريف ، ولام جواب القسم إلى آخره .

قال الشيخ : لام التعريف هي اللام التي تدخل على الاسم فيجعله معنياً بوجه ما بعد أن كان لواحد من الجنس وتستعمل على وجهين : أحدهما أن يراد بها تعريف ما كان منكراً باعتبار حقيقته ، وهو على وجهين : أحدهما أن يراد بها كلية ذلك المعنى فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك : الرجل خير من المرأة . والثاني أن يراد بها الحقيقة باعتبار قيمها بإحدى فيقال دخلت السوق في بلد كذا وإن لم يكن بينك وبين المخاطب<sup>(١)</sup> سوق معهود وإنما هو على ما ذكرت وقد تقدم بيان ذلك في باب أسامة وإنه مثله في وجه التعريف ، ولهذا المعنى قال المحققون إن مثل ذلك قد يجري مجرى المنكر فقالوا في مثل قوله<sup>(٢)</sup> :

٢٥٢- وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي

إن قوله يَسْبُنِي صفة لكونه<sup>(٣)</sup> لم يقصد لئماً معهوداً فجري في ذلك مجرى المنكر لما كان باعتبار الوجود مثله . والوجه الثاني تعريف معهود متميز بينك وبين مخاطبك ، ( كقولك : ما فعل

(١) في و ، ش ، س : ( مخاطبك ) .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من بني سلول وكذلك في الخزانة ، وتامه : ( فَمَضِيَّتْ نُمْتُ قُلْتُ لَا يُعْنِينِي ) ، الكتاب ٤١٦/١ ، الخصائص ٣٣٠/٣ . الكامل ٢٨٠/٣ ، الخزانة ١٧٣/١ .

(٣) ( لكونه ) : ساقطة من ل .



الرجل' ، لرجل متميز بينك وبين مخاطبك<sup>(١)</sup> ، وقد اختلف في لفظها ف قيل هي وحدها التعريف ، والهمزة همزة وصل مجتنبية للنطق بالساكن وهو مذهب سيويه<sup>(٢)</sup> واستدل له بأنها همزة وصل فوجب أن يحكم بأن الحرف هو اللام قياساً على ما تلحقه همزة الوصل من نحو اضرب واعلم ، وقيل أنها مع الهمزة معاً للتعريف وأصلها أل كهل وبَل واستدل له بأن حروف المعني ليس فيها ما وُضع على حرف مفرد ساكن فوجب أن يحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت فإذا عورض بما تقدم قال : خُفِضَت الهمزة بطرحها في الوصل لكثرة الاستعمال ، وإذا عورض الأولون بما ذكر الخليل<sup>(٣)</sup> ، أجابوا بأنها لو كانت أصلية لم يجز تخفيفها لذلك كما لم يجز تخفيف أم وأن وأشباههما ولو جاز تخفيفها لكان على الوجه المعروف في تخفيف الهمزة لا بالطرح ولمّا جاءت كذلك دلّ على أنها ليست أصلية ، وكلا القولين سائغ<sup>٥</sup> .

(فصل) قوله : ولا م' جواب القسم كقولك : والله لأفعلن .  
 قول الشيخ : هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المثبتة اسمية [ ١٤٠ ظ ] كانت أو فلية لذلك على أن ما بعدها هو المقسم عليه كقولك : لزيد منطلق ولتخرجن ولقد خرج وقد جاء حذفها نادراً مع الماضي دون غيره والافصح لزوم النون لهما مع

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) انظر ابن يعيش ١٧/٩ ، حاشية الصبان ١٧٧/١ .

(٣) الخليل يقول : حرف التعريف ( أل ) بمنزلة ( قد ) فهي

كلمة مركبة من الهمزة واللام كتركيب بَل ، هَل ، ابن

يعيش ١٧/٩ ، انظر حاشية الصبان ١٧٧/١ .

المضارع وقد مع الماضي ، لأنه فعل مؤكد في المعنى وله ما يخصه في التأكيد فكان ذكره أولى ، ولذلك اختص المضارع بالنون والماضي بقدم ، لأنهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما والسدي يحقق ذلك قولهم : والله إن زيدا لمنطلق فأتين بن التي هي أيضاً لتوكيد الاسم ويلزمون معها اللام في الأكر لذك ، ولو أمكن تقديم اللام وتأخير أن لكان قياسه أن يأتي ، وكنتهم لما كان وضع إن عندهم صدر الأكرم تعذر عليهم ذلك ولم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بين حرفين للمعنى واحد ولم يورخوا أن لأنها أقوى من اللام في اللفظ والمعنى والعمل فكان بفأزها على أصلها أولى •

( فصل ) قوله : والموطئة للقسم •

قال الشيخ : هذه اللام هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقديم القسم لفظاً وتقديراً ليؤذن بأن الجواب له لا للشرط ، فهذا معنى توطئتها وليست جواب القسم وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط كقولك : والله لأن أكرمتني لأكرمتك ، ولو قلت : لأن أكرمتني أكرمتك أو فأتني أكرمتك ، أو ما أنشبه مما يجاب به الشرط لم يجز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله ، وقد وقع الجواب للشرط في كلام المتأخرين من الشعراء والمصنفين كثيراً ، وكله خطأ لا يوجد مثله في القرآن مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح •

( فصل ) قوله : ولأم جواب ( لَر ) و ( لو ) •

قال الشيخ : هي اللام التي تدخل لتؤذن بأن ما دخلت عليه هو لازم لما دخل عليه ( لو ) ( ١ ) كقولك : لو جئتني لأكرمتك ،

( ١ ) في ل ، س ، ش ، ب : ( الاول ) ، وهو خطأ •

فاللام مؤذنة "بأن المدخول عليه هو اللازم للمجيء وما يتعلق بمعنى لو قد تقدم ، ويجوز حذفها ويكدر الربط بينهما بدلالة لو لأنها شرط كان في كونها شرطاً كما جاز أن نقول : إن أتيتي آتيتك ، جاز لو أتيتني آتيتك ، ولهذا المعنى جعلها توكيداً ، ويجوز حذف الجواب أيضاً ووضع ذكر ذلك موضع ذكر لو ، لأن الجواب من مقضاها ، والكلام ههنا على مجرد اللام ، وقد تقدم أن ذلك جائز عند قيام قرينة تدل عليه ، كقوله تعالى : { لو أن قرآناً سيّرت به الجبال } (١) ، { ولو أن لي بكم قوة } (٢) ، وما أشبه ذلك .

#### ( فـ ) قوله : ولام الأمر .

قال الشيخ : هي [ اللام ] (٣) التي تدخل على الفعل المضارع لتؤذن بأنه مطلوب المتكلم كقولك : ليضرب زيد ، وشرطها أن يكون الفعل لغير الناعل المخاطب ، كقولك : ليضرب عمرو وليضرب أنت ، ولأضرب أنا إلا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل ، وإن كان المفاعل المخاطب فيقولون : لتضرب أنت ، ومنه قراءة شاذة وهي قوله تعالى : { بذلك فلتفرحوا } (٤) ، ومنه ما روي في الصحيح من قوله عليه السلام : | لتأخذوا

(١) سورة الرعد الرعد الآية : ٣١ .

(٢) سورة هود الآية : ٨٠ .

(٣) ( اللام ) : زيادة عن ل .

(٤) سورة يونس الآية : ٥٨ . القراءة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق أبي . الانصاف ٥٢٤/٢ .

مَصَافِكُمْ<sup>(١)</sup> ، ووضعها على الكسر لانتها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجرور ، فكما أن تلك لا تكون إلا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه ، والفعل لا مضمّر له فتعين أن تكون مكسورة مطلقاً ، وإذا اتصل بها واو أو فاء أو ثم جاز تسكينها لقوله تعالى : { وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ }<sup>(٢)</sup> ، واسكانها مع الفاء أكثر منهما ومع الواو أكثر من ثم . ووجه أن الفاء اتصلت بها اتصالاً معنوياً وصورياً ، وهي على حرف واحد ( فصارت كالجزء منها لفظاً ومعنى فثبته قولك فلي من قولك : فَلْتَضْرِبْ بِكَتْفِ ونقصت الواو عما ذكرناه صورة الاتصال لأنها تكتب معها متصلة بخلاف الفاء ، وكانت أضعف في الاتصال منها ، ونقصت ثم عنها من حيث أنها كلمة مستقلة على حرف واحد<sup>(٣)</sup> ) ، ألا ترى أنها يوق عليها ويبتدأ بها بعدها بخلاف الواو والفاء فإنه لا يصح الوقف عليهما لأنها كالجزء مما اتصل به لكونهما على حرف واحد ، ويجوز حذفها في ضرورة الشعر وهو شاذ بمشابهة حذف حرف الجر في الاسماء وإلا فصح رفع الفعل ، وإن كان القصد الطلب به فإنه يصح أن يقال يضرب زيد ، وإن كان الغرض طلب الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل

(١) في الانصاف قال صلى الله عليه وسلم : في بعض مغازيه وذكر الحديث ، وقال صلى الله عليه وسلم : مرة أخرى ( لتقوموا الى مصافكم ) أي قوموا . الانصاف ٥٢٥/٢ ، الاشموني ٣/٤ . شرح التصريح ٥٥/١ ، شرح المقدمة لابن بابشاذ ١٧٦ ، [ رسالة دكتوراه تحقيق محمد ابو الفتوح ] .

(٢) سورة الحج الآية : ٢٩ . قرأ ابن ذكوان بكسر اللام في ( وليطوفوا ) على الاصل ، والباقون بالسكون على التخفيف . اتحاف فضلاء البشر ص ٣١٤ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قولهم : غفرَ الله له ، وهو في المضارع أجدرُ من حيث اللفظُ والمعنى جميعاً ، ومنه قوله تعالى : { يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ } (١) ، ويدلُّ على أنَّه للطلبِ قوله بعد ذلك : « يَغْفِرْ لَكُمْ » مجزوماً فلولاً ، لأنه طلبٌ لم يصحَّ الجزمُ لأنَّه ليسَ ثمَّ وجهٌ سواه ، وما ذَكَرَ من غيره غيرُ مستقيم .

(فعل) قوله : ولامُ الابتداءِ هي اللامُ المفتوحةُ في قولك : لزيدٌ منطلقٌ .

قال الشيخ : هي التي تدخلُ على الابتداءِ لتؤدِّنَ بأنَّه المحكومُ عليه ، وقوله : « والفعلُ المضارع » وتمثيله بقوله تعالى : { وَإِنَّ رَبَّنَا لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ } (٢) غيرُ مستقيم ، لأنَّ هذه هي لامُ الابتداءِ [ ١٤١ و ] أَخَّرَتْ لِأَجْلِ إِنَّ ، فإنَّ زعمَ زاعمٍ أنَّه ذكرها في أنَّها قد دخلتْ على المضارع فليقلَّ أيضاً تدخلُ على احرفٍ وعلى كلِّ ما يصلحُ أن يكونَ خبراً كقولك : إنَّ زيداً لفي الدارِ ، وإنَّ زيداً لطعامك آكلٌ وأشباهُ ذلكَ واتَّشبهُ في ذلكَ بقوله تعالى : { لَأَقْسِمُ } (٣) على قراءةِ ابن كثيرٍ (٤) أولى .

قوله : ويجوزُ عندنا أنَّ زيداً لسوفَ يقومُ ولا يجوزُ الكوفيون (٥) .

- 
- (١) سورة النور الآية : ٦٢ .  
 (٢) سورة اليعنل الآية : ١٢٤ .  
 (٣) سورة القيامة الآية : ١ .  
 (٤) وقرأ الحسن وابن كثير في رواية عنه ، والزهرى وابن هرمز (لأقسيم) بضم الف على أن للام لام الابتداء . فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ( للشوكاني الطبعة الأولى مطبعة الحلبي مصر ) ٣٢٥/٥ .  
 (٥) انظر حاشية الصبان على الاشمونى ٢٧٩/١ .

قال الشيخ: وإنما جازَ عندَ البصريينَ؛ لأنَّ السلامَ عندهم ليستَ للحالِ وإنما هي لامُ الابتداء<sup>(١)</sup>، أخَّرتُ لِمَا ذكرناه فِجَارَ أَنْ يَجامعَ ما معناه الحالُ والاستقبالُ إِذْ لا مَنقُضَ بينهما وبينها، وعندَ الكوفيينَ أَنَّها للحالِ فإذا جاءتْ سوفُ تناقضُ المعنى، لأنَّه يصيرُ حلالاً باللامِ مستقبلاً بسوفٍ وهو متناقضٌ فكانَ يلزَمُه أَنْ لا يَجيزُه أيضاً لأنَّه قد تقدَّمَ من قوله: إِنَّها للحالِ، فقد وافقَ الكوفيينَ في كونها للحالِ وخالفهم في جامعها لسوفٍ، والذي يدلُّ على ما ذكره البصريونَ قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا} (٢)، فقد دخلتِ اللامُ مع وجودِ سوفٍ.

(فصل) قوله: واللامُ الفارقة.

قال الشيخ: وأمَّا اللامُ الفارقةُ فهي اللامُ التي تؤذنُ بأنَّ إنَّ التي في أولِ الكلامِ هي المخففةُ من الثِقيلةِ وليستِ النافيةُ كقرئته تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لِّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ} (٣)، ألا ترى أَنَّكَ لو أسقطتها فهمَ النفيِّ فإذا قلتَ: إِنَّ زَيْدٌ لِّقَائِمٍ فلفهومُ إثباتُ القيامِ، والمعنى زَيْدٌ قائمٌ، وإذا قلتَ: إِنَّ زَيْدٌ قائمٌ فالفهومُ نفيُّ القيامِ والمعنى ما زَيْدٌ قائمٌ. وقد زعمَ بعضُ الكوفيينَ أَنَّها أيضاً للنفيِّ معَ الإلزامِ، وإنَّ السلامَ بمعنى إلا (٤)، فيزعمُ أَنَّكَ إذا قلتَ: إِنَّ زَيْدٌ لِّقَائِمٍ فمعناه ما زَيْدٌ إلا قائمٌ، فقد وافقَ في أصلِ المعنى، لأنَّه بالألَّا يُميرُ مثبتاً ولكنَّه خالفَ في التَّقريرِ، وفي معنى الحصرِ الذي يلزمُ من النفيِّ والاثباتِ، وعلى الوجهينِ حملَ قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لِّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ} (٥).

(١) انظر ابن يعيش ٢٦/٩.

(٢) سورة مريم الآية: ٦٦.

(٣) سورة الطارق الآية: ٤.

(٤) انظر الانصاف ٦٤٠/٢.

(٥) سورة الطارق الآية: ٤.

## ومن اصناف العروف تاء التانيث الساكنة

قال الشيخ : هذه التاء تدخل لتؤذن بأن من أسند اليه الفعل مؤنث فاعلاً كان أو مفعولاً كقولك : ضربت هنداً وضربت هنداً ، وإنما قل : ليؤذن بأن الفاعل مؤنث جرياً على مذهبه في أن مفعول ما لم يُسم فاعله فاعل ، ولذلك أدخله في حد الفاعل على ما تقدم ، وسمّاه فاعلاً في غير موضع ، وهذا مذهب [ الكوفيين ]<sup>(١)</sup> وكثير من المتقدمين البصريين ، وقد تقدم بيان موضع جوازها وموضع وجوبها في الذكر والمؤنث ، وإنما كانت ساكنة لأنها إنما تلحق الماضي وهو مبني فوجب إسكانها ، وإنما حُرِّكت تاء التانيث التي تلحق الاسم ، لأنها لما امتزجت مع الاسم امتزاج ألف الأيثر ، والألف وانحوت نحو صحراء وسكران ، والاسم مربوب وجب أن يكون الأعراب عليها مثله في صحراء وسكران فلذلك جاءت واجباً لها التحريك في الاسم ، والسكون في الفعل على أن دلالتها مختلفة ، أمّا التي تلحق الفعل فدلالها على ما ذكرناه . وأمّا التي تلحق الاسم فدلالها الايذان بأن ما دخلت عليه نفسه مؤنث وهذه الدلالة خلاف تلك الدلالة ، فإن تلك الدلالة لتأنيث فاعل ما دخلت عليه التاء ، وهذه الدلالة لتأنيث نفس ما دخلت عليه التاء ، ودخولها في الاسماء المشتقة قرع على دخولها في الفعل ، وهي في التحقيق في ذلك على نحو ما هي في الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بامرأة قائمة ، فإنما أنثت لأن الفاعل المضمّر في قولك : قائمة مؤنث فهو بشابة قولك : مررت بامرأة قامت . والذي يوضح ذلك قولك : مررت برجل قائمة جاريته ، فإنما أنثت قائمة ، لأن الفاعل مؤنث ، ألا ترى

(١) ( الكوفيين ) : ساقطة من الاصل ، و .

أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ غَلَامُهَا لَمْ تَوْنَتْ ، لَأَنَّ الْفَاعِلَ  
 غَيْرُ مُؤَنَّثٍ ، فِهَذَا يَوْضَحُ أَنَّ دَخُولَهَا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى نَحْوِ  
 دَخُولِهَا فِي الْإِفْعَالِ ، وَأَمَّا دَخُولُهَا فِي الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمَشْتَقَةِ فَمَحْمُولٌ  
 عَلَى الْمَشْتَقَةِ لَوَجْهِهِ مِنَ الشَّبْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ عَلَى  
 أَنَّهُ غَيْرُ جَرٍّ قِيَاسًا إِلَّا فِي مَفْرَدِ النَّبَاتِ وَالشَّجَرِ كَقَوْلِكَ : ثَمَرَةٌ  
 وَشَجَرَةٌ . قَوْلُهُ : « وَإِذَا لَيْسَ سَاكِنٌ بَعْدَهَا وَجِبَ تَحْرِيكُهَا عَلَى  
 قِيَاسِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ وَأَصْلُهُ الْكُسْرُ كَمَا سَأْنِي » <sup>(١)</sup> ، وَلَا يَرِدُ  
 مَا حُذِفَ لِسُكُونِهَا قَبْلَ حَرَكَتِهَا الْعَارِضَةِ ، إِذَا الْعَارِضُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ  
 غَيْرُ مُعْتَمَدٍ بِهِ بِدَلِيلٍ وَجُوبِ الْحَذْفِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : { لَمْ  
 يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا } <sup>(٢)</sup> ، فَكَذَلِكَ هَذَا ، وَهَذَا يَوْضَحُ أَنَّهُ  
 لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ رَمَاتِ الْمَرْأَةِ ، وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ رَمَاتًا فِي  
 قَوْلِكَ : الْمَرْأَتَانِ رَمَاتًا فَلْيَنْبَغِ لَيْسَتْ فِي مِثْلِ رَمَتِ الْمَرْأَةِ ،  
 وَذَلِكَ [ ١٤١ ظ ] أَنَّهُمْ رَأَوْا هَذِهِ الضَّمَائِرَ الْمُتَّصِلَةَ تَنْزِلُ مِنْ الْفِعْلِ  
 مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْهُ بِدَلَالِ قَوْلِهِمْ : يَقُولَانِ وَقَوْلَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ  
 يَكُنِ الْمَضْمَرُ مُنْزَلًا مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ لَمْ تَثْبِتِ الْوَاوُ فِي قَوْلِكَ : قَوْلَا ،  
 وَلَمْ يَكُنِ الْأَعْرَابُ بَعْدَ الْآلِفِ فِي قَوْلِكَ : تَقُولَانِ ، فَلَمَّا رَأَوْا هَذَا  
 الْإِمْتِزَاجَ فِي هَذِهِ الضَّمَائِرِ أُجْرُوا الْحَرَكَةَ فِي رَمَاتًا بِجَرِّ الْحَرَكَةِ  
 الْأَصْلِيَّةِ وَجَعَلُوهَا مِثْلَهَا فِي قَوْلَا .

### وَمِنْ أَصْنَافِ الْحُرُوفِ التَّنْوِينُ

قَوْلُهُ : وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرَبٍ إِلَى آخِرِهِ .

قَوْلُ الشَّيْخِ . التَّنْوِينُ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْآخِرَةِ لَيْسَتْ  
 بِزَنْ تَوْكِيدٍ فِي الْفِعْلِ ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَجْمَعُ جُمْلَةَ أَنْوَاعِ

(١) هَذَا الْكَلَامُ : غَيْرُ مُوجُودٍ فِي الْمَقْصَلِ ، وَلَا فِي نَصِ ابْنِ يَعِيشَ مِنَ  
 الْمَقْصَلِ .

(٢) سُورَةُ الْبَيْنَةِ الْآيَةُ : (١) .



التنوين<sup>(١)</sup> ، واخترزَ عن النونِ المؤكدةِ في الفلِ لأنَّها نونٌ ساكنةٌ  
تتبعُ حركةَ الآخرِ وليستُ بتنوينٍ ، وهو على خمسةِ أضربٍ : أحدها  
الدالُّ على المكانةِ ، وهو كلُّ تنوينٍ لحقٍ معرباً<sup>(٢)</sup> لم يشبهِ الفعلَ من  
الوجهينِ من الوجوهِ المذكورةِ في منعِ الصرفِ كقولك : زيدٌ عمروٌ  
ورجلٌ ، والثاني تنوينُ النكيرِ ، وهو تنوينٌ يدلُّ على ما دخلَ عليه  
نكرةٌ كقولك : صهٌ وصهٌ وما أشبهه ، وليس التنوينُ في رجلٍ  
تنوينٌ تنكيرٍ ، وإن كان الاسمُ نكرةً ، ألا ترى أنَّه لو جعلَ علماً  
لم يزلَ منه تنوينه ، ولو كان تنوينٌ تنكيرٍ لوجبَ زواله عندَ زوالِ  
التنكيرِ ، وأمّا زواله عندَ مجيءِ اللامِ للتثنيةِ فليسَ زواله لكونه  
للتنكيرِ بدليلٍ ما ذكرناه ، وإنَّما زالَ لما ضدَّ بهُ وبينَ اللامِ ، ألا  
ترى أنَّكَ لو سمَّيتَ رجلاً بحسنٍ فتوينه ليسَ للتنكيرِ من غيرِ  
ريبةٍ<sup>(٣)</sup> ، ولو أدخلتَ اللامَ عليه مع بقاءه علماً لزالَ إجماعاً وليسَ  
ذلكَ ، لأنَّه كانَ للتنكيرِ فكذلكَ رجلٌ • وإنَّما كُـ العوضُ من  
المضافِ اليه ، وهو كلُّ تنوينٍ لحقٍ مضافاً عندَ حذفِ المضافِ اليه  
كقولك : يؤمُّذٍ وساءمُّذٍ • والرابعُ التنوينُ الثَّنبُ منابِ حرفِ  
الاطلاقِ وهو تنوينُ الترنمِ ، وهو كلُّ تنوينٍ جعلَ مكانَ حرفِ  
المدِّ واللينِ في اقترافي المطلقةِ • والخامسُ التنوينُ الغالي • وهو كلُّ  
تنوينٍ لحقٍ قافيةً مقيدةً للترنمِ وهو قليلٌ ، وقد زادَ بعضهم تنوينَ  
المقابلةِ وهو كلُّ تنوينٍ لحقٍ جمعِ المؤنثِ السالمِ في نحو عرفاتِ  
غرفاتِ ومسلماتِ ؛ لأنَّه جيءَ به ليكونَ في جمعِ المؤنثِ السالمِ  
موازيّاً للنونِ في جمعِ المذكرِ السالمِ في ( مسلمون ) • وهو مستقيمٌ  
لأنَّه إن لم يذكرْ قسماً امتنعَ دخوله في جميعِ لأقسامِ المفصلةِ ،

(١) ( التنوين ) : ساقطة من ر .

(٢) في ل : ( ما لم ) •

(٣) في ل : ( مزية ) ، وما اثبتناه أفضل •

لأنَّ امتناعه في تنوين التكبير والعوض والنائب من باب حرف الإطلاق والغالي واضح ، بقي دخوله في تنوين التمكن ولا يستقيم ، لأنَّه لو كن كذلك لوجب أن لا يُصرف جمع المؤنث إذا سُمِّيَ به مؤنثاً كمسلمات إذا سُمِّيَتْ به امرأة لأنَّ فيه العلية ولتأنيث باقائ ، فلو كن تنوين التمكن لم يجرز بقؤه كما لا يجوز صرف زَيْنَب باقائ ، نعم يدخل في تنوين التمكن على مذهب من يقول : هذه مسلمات بغير تنوين إذا سُمِّيَ به امرأة ، وهو مذهب ردي لم يعمِّرْ إليه ذو تحقيق ، وقد تكلم الزمخشري في تفسيره على قوله تعالى : { فَاذَا آفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ } <sup>(١)</sup> ، في كونه صرف فيما يلزمه أن لا يُصرف مسلمات إذا سُمِّيَ به امرأة <sup>(٢)</sup> وليس بشيء . « والتنوين ساكن » ، لأنَّه حرف مبني ، وأصل البناء السكون ، « فان لقي ساكناً آخر » فحكمه أن يُحرَّك على ما سيأتي ، وقد يُحذف تخفيفاً تشبيهاً له بحروف المد والمين كما شُبِّهَ به في غير موضع ، ومنه القراءة الشاذة <sup>(٣)</sup> في قوله : { أَحَدَ اللَّهِ } <sup>(٤)</sup> وفي قوله :

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ۝ ١٣١

بنصب اسم الله سواء خففت ذاكراً أو نصبت وكلاهما جائز وخفضه على الطنف على « غير » ، وجعل ( لا ) زبنة كقوله تعالى : { وَلَا الضَّالِّينَ } <sup>(٥)</sup> ، ونصبه على أن لا بدعى غير وهي متعذر فيها

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٨ .

(٢) انظر الكشف ٩٥/١ .

(٣) القراءة الشاذة : هي قراءة أبي عمرو ، وزعم أبو الحسن أن

عيسى بن عمر أجاز نحو ذلك . ابن يعيش ٣٥/٩ .

(٤) سورة الاخلاص الآية : ١ ، ٢ .

(٥) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

الأعراب فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمتها وهو ما بعدها  
كقولك : جئني وجل لا عالم ولا عاقل ، ومنه قوله تعالى :  
{ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ } (١) .

### ومن أصناف الحرف النون المؤكدة

قوله : على ضربين إلى آخره .

قال الشيخ : هذه النون مختصة بالفعل المضارع وصيغة الأمر  
لأنها مأخوذة منه لتأكيد الفعل الداخلة (٢) هي عليه ، فلوك :  
أضرب أكده من قولك : أضرب ووزانها في المضارع ووزان قد في  
الماضي في معنى التوكيد ، إذ قولك : قد خرج أكد من قولك :  
خرج ، وشرطها أن يكون الفعل بمعنى الطلب أو أشبه به ،  
ويدل على أن يكون مستقبلاً ، لأن الطلب إنما يتعلق بغير الوجود  
[ ١٤٢ و ] ، فلا يكون إلا في المستقبل ، وإنما ختمت بالطلب ،  
لأن الطالب إنما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضياً  
لتأكيده ، لأن غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فإن هذا المعنى  
مفقود فيه وإنما دخلت في القسم ، وإن لم يلزم فيه معنى الطلب  
إذ قد يسمى الإنسان على ما يعلمه مما هو ليس مطلوب ، ولا من  
غرضه ، كقول من أتى كيرة والله لأعاقبن ، وأمثال ذلك كثيرة ،  
إما لأنه في الغالب إنما يقسم على ما هو مطروب المتكلم وحمل  
بقية الباب عليه لأنه منه ، وإما لأنه فعل مستقبل اشتمل على  
ما يقتضي توكيده ، ( وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على

(١) سورة الواقعة الآية : ٤٤ .

(٢) ( هي ) : ساقطة في و ، ت ، ب ، ر .

ما يقتضي توكيده<sup>(١)</sup> من المعنى المذكور آنفاً فأجري مجرى الطلب وهذا أيضاً هو الوجه في جواز توكيد الفعل بهذه النون في قوله تعالى : { فَاِمَّا تَرَيْنَ }<sup>(٢)</sup> ، وَاِمَّا تَذْهَبَنَّ لِأَنَّهُ فَعَلٌ مُّسْتَقْبَلٌ اشتمل على ما يقتضي توكيده ، وهو ما الزيدة على حرف الشرط كاشتمال فعل القسم على القسم واشتمال فعل الطلب على الطلب المنتضي لتوكيده ، وهي على ضربين ثقيلة وخفيفة وكلاهما في المعنى والدخول سواء ، إلا أن الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعة النساء خلافاً ليونس<sup>(٣)</sup> ، وإننا لم ندخل عليهما لوقوعها بعد الألف فلزم اجتماع الساكنين ، [ و ]<sup>(٤)</sup> ، تنذر فيهما حكم اتقاء الساكنين ؛ لأنه إما أن يبقيا ساكنين وإنما أن يحرك الثاني ، وإما أن يحذف الأول ، فبقاؤهما ساكنين يؤدي الى ما ليس من كلامهم ، وتحريك الثاني يؤدي الى خروجها عن حكمها ؛ لأن وضعها على أن لا تقبل الحركة بدليل امتناع أضربن ، ولو جاز تحريكها ثم لوجب تحريكها هنا . وحذف الأول يؤدي الى ليس لواحد بالثنى في فعل الاثنين ، ألا ترى أنك لو حذفت الألف في قولك : اضربن فيلتبس بفعل الواحد ، وإلى حذف ما عليم التزامهم الاثنين به للفعل بين نون الضمير ونون التأكيد بدليل التزامهم له في قولهم اضربان ، وكونها مشددة لا أثر له ، لأن الخفيفة فرعها فلا تأتي إلا على النحو الذي أتت فيه الثقيلة لئلا يؤدي الى أن يكون الفرع على الأصل مزية ، أو يقل في جمع المؤنث إنها ألف مشبهة بألف التثنية ، فكما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف هذه ، ويقوى ذلك كسر المشددة بعدها ، ككسرها في فعل الاثنين ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر

(٢) سورة مريم الآية : ٢٦ .

(٣) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٤) ( و ) : زيادة عن س

واذا تعدّرَ ذلكَ وجبَ امتناعُ دخولها فيهما • والمشددةُ مفتوحةٌ إلاَّ في فعلِ الاثنينِ وفعلِ جماعةِ المؤنثِ فإنَّها فيهما مكسورةٌ تشبيهاً لهما في نونِ التثنيةِ لوقوعها بعدَ ألِفٍ • وقوله : فَنُ دَخَلْتُ في الجزاءِ بغيرِ ما ففي الشعرِ (١) مستقيمٌ وتعليلهُ بقوله « تشبيهاً للجزاءِ بالنهي » غيرُ واضحٍ • والاولى أنْ يُقَالَ تشبيهاً لهُ بالجزاءِ الداخلِ فيها (٢) لأنَّه مُنتهَلٌ على معنى النفي • وأمَّا دخولُها في مثل « ربَّما يقولنَّ ذلكَ » فمُشَبَّهٌ بالنفي وكلُّ ذلكَ قليلٌ ، وإنْ كانَ بعضُه أكثرَ من بعضٍ ، وهذه النونُ إنّما تدخلُ على سبيلِ الجوابِ للغرضِ المتقدمِ ذكره وحذفها جائزٌ إلاَّ في فعلِ القسمِ ، والمؤكدُ بما في الشرطِ فإنَّ طرحها ضعيفٌ •

( فعمل ) قوله : واذا لقيها ساكنٌ بـدَها حُذِفَتْ حذفاً ولم تُحَرِّكْ الى آخره •

قالَ الشيخُ : يعني اذا لقي الخفيفةَ وإلاَّ فالثقيلةُ ثابتةٌ أبداً وإنَّما ذلكَ حُكْمُ الخفيفةِ ، وإنَّما حُذِفَتْ كراهةً أنْ تجري مجرى ما هو مثلها في الاسماءِ وهو التثوينُ قصداً الى أنْ تكونَ لها تدخلُ تسمى الاسمَ مزيةً على ما يدخلُ تسمى النعلَ فيُحذفُ لذلكَ فيقولونَ : في لا تُضربُ ابنَ إذا وصلوه بـتولاهم : ابنُك لا تُضربُ ابنُك ، ومنه قوله (٣) :

(١) في ل : ( الذي قاله ) ، ولا يستقيم معه الكلام •

(٢) في ل ، س : ( فيه ما ) •

(٣) البيت للاضبط بن قريع السعدي - شاعر جاهلي - من أبياتٍ أوردها القالي في أماليه ، وروايته ورواية الاضداد ( لا تعاد الفقير ) وبذلك يسقط عن الاستشهاد في حذف النون الخفيفة والياء والبيت بتمامه :

وَلَا تُؤْمِنُ الْفَقِيرَ ، عَلَيْكَ أَنْ

تَرْكَعَ يَوْمًا وَاللَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ =

ولولا ذلك لوجب أن يُقَالَ « لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ » بكسر التاء وحذف الياء لامتلاء الساكنين ، ولكنهم لما أرادوا « لَا تَهْنِ » وحذفَ التَّوْنِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَجِبَ أَنْ يَبْقَى « لَا تَهْنِ » .

### ومن أصناف الحرفِ هاءُ السكتِ

قوله : وهي التي في قوله تعالى : { مَا أَغْنَىٰ عَنِّي دَلِيلُهُ } <sup>(١)</sup> الى آخره .

[ ١٤٢ ظ ] قال الشيخ : هاءُ السكتِ هاءُ ساكنةٌ تلحق في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد ووزانها في الوقف التوصل الى بقاء الحركة في الوقف ، ووزانُ همزة الوصل التي يتوصل بها الى الابتداء بالسكّن قَدْأُ وَصِلَتْ حذفتها كما تحذف ألُ الوصل عند الوصل <sup>(٢)</sup> لفقدان المعنى الذي جيء بها لأجله ولذلك استُحِبَّ لكل قارئٍ مذهبه أثباتُ الهاء في مثل « كِتَابِيَّةٌ » و « سُلْطَانِيَّةٌ » أن يقف ثمَّ يبتديء ، فإن كان مذهبه في الوصل حمزٌ له الوقفُ بها والوصلُ بحذفها ، كقراءة حمزة والكسائي إِفْتَدِرَ قُلُ ، وقراءة

= الكامل ١٣٦/٢ ، منازل الحروف ص ٥٦ ، الاضداد في اللغة ص ٢٥٩ ، الانصاف ٢٢١/١ ، ابن يعيش ٤٤/٩ ، شرح شواهد الشافية ١٦٠/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، المغني ١٥٥/١ ، ابن عقيل ٢٤٧/٢ ، التوجيه ص ١٦٥ ، أمالي القالي ١٠٧/١ ، الصحاح مادة ( هون ) ٢٢١٨/٦ ، الخزانة ٥٨٨/٤ .

(١) سورة الحاقة الآية : ٢٨ .

(٢) ( عِنْدَ الْوَصْلِ ) : ساقطة من و .

مالي هلك وسلطاني خذوه<sup>(١)</sup> ، فان وصلت لمن يحذفها فالوجه  
إثباتها وإن كان الوصول مستكرها<sup>(٢)</sup> لِمَا ذكرناه ، ولكنه يجري  
الوصل مجرى الوقف فيكون كنهه موقوف عليه في انية ولذلك  
كان الوجه المختار في قراءة<sup>(٣)</sup> ورش كتابه أي باسكان الهاء من  
غير نقل ، ولولا انية الوقف لوجب التحريك .

قوله : وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز الوقف  
عليه بالهاء الى آخره .

قال الشيخ : ليس على عمومه فان ضرب وقتل<sup>(٤)</sup> ليست  
حركته إعرابية<sup>(٥)</sup> ولا يوقف عليه<sup>(٦)</sup> بالهاء وكذلك قولك لا رجل  
ويازيد وأشل ذلك وحتهما أن تكون ساكنة لأنها لغرض  
الوقف ، كما أن حكم همزة الوصل أن تكون متحركة لأنها  
لغرض الابتداء ولا يقف إلا على ساكن ولا ابتدء إلا بمتحرك ،  
وأما مثل قوله تعالى : { يؤده إليك }<sup>(٧)</sup> ، فيمن قرأ بالاسكان

(١) قرأ حمزة ويعقوب بحذف همزة ( ماله ) وصلًا وإثباتها  
وقفًا . اتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٢ ، غيث النفع ص ٣٧٢ .

(٢) في ل : ( كما ) ، وهو تحريف .

(٣) هو عثمان بن سعيد وقيل سعيد بن عبدالله بن عمرو بن  
سليمان القرشي مولاهم القبطي المصري الملقب بورش ، شيخ  
القراء المحققين ، انتهت اليه رئاسة الاقراء بالديار المصرية في  
زمانه ولد سنة ١١٠هـ وتوفي سنة ١٩٧هـ غاية النهاية ١/٥٠٢ .

(٤) ( قتل ) : ساقطة من ر .

(٥) في ر : ( يجوز الوقف ) .

(٦) في ل : ( عليها ) .

(٧) سورة آل عمران الآية : ٧٥ .

فليست بهاء السكت على المختار ، لأنها لم تلحق كلاماً مستقلاً فيوقف عليه وإنما هي<sup>(١)</sup> موصولة إجماعاً مع إنباب الهاء من غير استكرام لذلك ، وإنما هي هاء الاضمار ، ويجوز تسكين هاء الاضمار اذا وقعت في مثل هذا الموقع •

(فعل) قوله : [ وحققا أن تكون ساكنة ]<sup>(٢)</sup> وتحريكها لحن • قال الشيخ : وتخطئ للقل<sup>(٣)</sup> :

٢٥٤ يَا مَرَّ حَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْرَاءِ

مناقض لما ذكره في قوله تعالى : { وَيَتَقَه }<sup>(٤)</sup> ، فيمن أسكن الناف فأنه ساقه في أن الهاء محركة لالتقاء الساكنين ، وإذا جعلها محركة لالتقاء الساكنين لم يستقم إكراؤه على من حرّكه في قوله : « يَا مَرَّ حَبَاهُ » لالتقاء الساكنين وكذلك ساقه أبو علي الفارسي<sup>(٥)</sup>

(١) في ل : ( ولأنها ) ، وهو تحريف •

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ب وهي في الفصل •

(٣) البيت نسبته ابن يعيش لعروة بن حزام العذري ، وتماهه :

( إِذَا أَتَى قَرَيْتَهُ بِمَا شَاءَ ) • فحركة الهاء إمّا أن تكون كسرة لالتقاء الساكنين ، أو تكون ضمة تشبيهاً بالضمير •

اصلاح المنطق ص ٩٢ ، المنصف ١٤٢/٣ ، ابن يعيش ٤٦/٩ ،

المفصل ص ١٨٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ( لمحمد بن

جعفر القزاز القيرواني تحقيق الكعبي الدار التونسية للنشر

١٩٧١ ) ص ٣١ •

سورة النور الآية : ٥٢ • قرأ بكسر الهاء بلا اشباع قالون

وحفص ويعقوب ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وهشام في أحد

أوجه الثلاثة باسكانها ، والثاني لهشام الاشباع ، والثالث

الاختلاس • اتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٦ •

(٤) قال أبو علي : ومثل ذلك في الاسكان قراءة من قرأ (وَيَتَقَه) •

وليس ذلك على نحو ما أنشده أبو زيد : ( قالت : سَلِّمِي

أَشْتَرُ لَنَا ) ، انظر التكملة لأبي علي ص ٩ ، ١٠ ، الحجة

في علل القراءات للفارسي ٣١٠/١ ، ٣١١ •



لذلك وليس بجيد ، فإنَّ تحريك هاء السكت ووصلها ضعيفٌ فلا ينبغي أن يُصَّارَ إليه مع الاستغناء عنه ، والوجه في قراءة من قرأ ويتَّقَه إنَّها هاء الاضمارِ مثلها فيمن حرَّكَ الهاء والقاف جميعاً ، وإنَّما سكن القاف على النحو الذي سكن به كَتَف وعَضَد ولا حاجة حينئذٍ الى جعلها هاء السكت فإنَّه يلزم منه ثلاثة أمور ضعيفة منها ما ذكرناه من التشبيه بكَتَف [ وعَضَد ]<sup>(١)</sup> ، ومنها وصل هاء السكت والحقها فيما ليس بموقوفٍ عليه لأنَّ قوله : فأولئك جواب الشرط ، ولا يوقف على الشرط دون جزائه . ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلاَّ أمر واحد ، وهو مع ذلك دون الامرين في الظاهر فالمصير الى ذلك هو الوجه ، وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال : « يا مَرَّ حَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْرَاء » في البيتين وفي غيرهما ولا يستقيم الرد مع إثبات مثله في القرآن من جملة القراءات السبع ، والظاهر أنَّه وقع عن أبي علي الفارسي وهماً ثم أتبع ذلك من غير روية وثبت ، ألا ترى أنَّه على ذلك ملحق به هاء السكت في الوصل ، وهي محرَّكة وذلك هو الذي أنكر في « يا مَرَّ حَبَاهُ » فكيف يستقيم إيرادُه لفةً مستقيمةً مع مثل رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ ؟ وهل هذا إلاَّ نقضٌ بيِّنٌ لا شبهة فيه بعد هذا البيان ؟

### ومن أصناف الحرفِ شين الوقفِ

قال الشيخ : هذه لغاتٌ ضعيفةٌ ولا معوَّلٌ عليها ولم يأتِ في كلامٍ فصيحٍ وقد اختلفَ في ذلك مع ضعفه ، فمنهم من يقول ما ذكره من الحاقِ الشينِ بسدِّ النطقِ بالكاف . ومنهم من يقول الكاف شيئاً فيكون [ ١٤٣ و ] من قبيلِ الإبدالِ لا من قبيلِ

(١) (عَضَد) : زيادة عن ل . وإثباتها أفضل .

وصل الحروف ، والأولى أن تكون الترجمة « من أصناف الحرف حرفا الوقف » ، إذ اوقف ليس هو الحرف ، ألا ترى أنه قل : وهي الشين ، والشين ليس وقد وإنما هي حرف يقف عليه ، ووقع في آخر الحكاية المذكورة قال : « قومني » باضفته إلى ياء المكلم . وليس بمستقيم من حيث المعنى والنقل جميعاً ، أما المعنى فإنه مخاطب لأبي المؤمنين الذي لغته أفصح الناس فكيف يليق بمن يمت<sup>(١)</sup> إليه ويخطبه أن يكذب ويسيء عليه الأدب ، وأما لنقل فاتفق الرواة على أنه قل قومك وفي بعضها قل قومك : يا أمير المؤمنين<sup>(٢)</sup> ، والظاهر أنه وهم وقع فيه ما اشتملت عليه الحكاية من قوله : « وجرم من فصحاء الناس » .

### ومن أصناف الحرف حرف الانكار

قوله : وهي زيادة تلحق الآخر إلى آخره .  
 قل الشيخ : هذه الزيادة لهذا المعنى إنما وقعت في غير الكلام الفصيح ، وهي إما مدة مجردة وإما مدة قبلها « إن » مكسورة نونها لانتفاء الساكنين هي والمدة المذكورة ، والظاهر أنهم لم يزيدوا « إن » إلا فيما آخره ساكن مخفلة على صورته لثلاث تحركات إن كان صحيحاً أو يحذف إن كان مدّاً . فإن قيل فقد ثبت مجيئها في قولهم : « أنا إني » فقد لحقت المتحرك ، ألا ترى أنها بعد النون المتحركة في « أنا » فالجواب أنه لما كان يلزم في الوقف على أنا وإن لم يكن<sup>(٣)</sup> في الوصل ألف أن يكون بالألف ،

(١) في ر : ( يتوسل ) .

(٢) أمير المؤمنين : هو الخليفة معاوية بن أبي سفيان أول خلفاء الأمويين .

(٣) في ل : ( يلزم ) ، وما اثبتناه أفضل .

والالف ساكنة صار حكمه حكم ما آخره ألف ، لأنه في الوقف كذلك ، ألا ترى أنك إذا وقفت على أنا لزم إثبات الالف فتقول : « أنا » ولا يجوز أن تقول : أنا<sup>(١)</sup> أن صار في حكم ما آخره ألف مطلقاً لأن هذه الزيادة إنما تكون في الوقف فلو لم تزد (إن) لقل « أنا » فتحذف إحدى الالفين لالتقاء الساكنين فيجاء بجسيء (إن) « لِمَا ذكرناه من قبل » • « ولها معنيان » على ما ذكره إلا أن الاخفش قصد في تفسيره في قوله : « الاميره » بقوله : « كأنك تهزأ به » الى أن تجعلها بمعنى واحد ، وهو إنكار ما ذكر لا غير ، لأن باب التهزيء بإيراد الكلام على ضد ما هو له ليس من باب المنكر ، ألا ترى أن كل كلام يسمح بإيراده كذلك وليس كل كلام مشترك ، كقولك : لمن ظهر لك منه خلاف ما يقتضيه العقل ما هذا إلا عقل راجح ، وإنما تعني ضد ذلك ، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى : { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّئِيمُ }<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : { ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ }<sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك ، وهذه الزيادة ليست كزيادة التثنية في التزامهم فيها الالف ما لم يقع لبس ، وإنما هي زيادة تبعية لما قبلها ، فإن كان متحركاً فلا إشكال في أن تكون ألفاً بعد المفتوح وياء بعد المكسور وواو بعد المضموم ، وإن كان ساكناً فحكمه حكم المكسور ، لأن الكسر يلزمها لالتقاء الساكنين فيجب أن تكون المدة ياءً ، فتقول فيمن قال أكرمت عبد المطلب أعبد المطليبه ، وتقول في

(١) في ل : ( أن ) ، وفي ب ، ت : ( أنا ) : ساقطة •

(٢) سورة هود الآية : ٨٧ •

(٣) سورة الدخان الآية : ٤٩ • قرأ الكسائي بفتح المزة أي لا شك ، والباقون بكسرها على الاستثناف المقيّد للعلّة فيتحذفان • معاني القرآن ٣/٤٣ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٩ ، غيث النفع ص ٥٠ •

النديّة واعدَ المطلباء فقد ثبتَ أنّها مخالفةٌ لزيادةِ النديّةِ لِمَا ذكرناه في النديّة . وأمّا قولهم واغلامكوه وواغلامكوه في غلامِ المرأةِ المخاطبةِ وغلامِ الجماعةِ المخاطبينَ فإنّما خولفَ بهِ قياسُ النديّةِ كراهةِ الّلبسِ ألا ترى أنّه و قيلَ في غلامِ المرأةِ واغلامكوه ، وفي غلامِ الجماعةِ واغلامكماه ، لا تبسّ الاولُ بالمخاطبِ المذكورِ والثاني بالمخاطبينَ .

( فإمل ) قوله : وإنْ أُجبتَ من قالَ لقيتُ زيداً وعمرواً الى آخره .

قولَ الشيخُ : ذكر هذا الفمّلَ لِيُنبّهَ على أنّها تلحقُ الآخرَ على أيّ صفةٍ كانَ بخلافِ علامةِ النديّةِ فإنّها لا تلحقُ إلاّ المندوبَ لأنّها للايذانِ بأنّ ما أدخلتهُ عليه <sup>(١)</sup> متّجّعٌ عليهِ فاختصّتْ بهِ ، لأنّ معناه لا يتعداهُ ، وأمّا هذه فلانكرَ مضمونِ الجملةِ فلحقتْ آخرَ الجملةِ على أيّ حالٍ كنتَ فمن ثمّ جازَ إلحاقها في آخرِ كلِّ كلامٍ ، ولم يَجْزُ في ذلكَ إلاّ إلحاقها بالمندوبِ خاصّةً ويتركُ هذه الزيادةَ عندَ الدرّجِ بخلافِ زيادةِ انديّةٍ فإنّه جائزٌ إثباتها في الوصلِ ، إمّا لأنّ الغرضَ ثمّ تطويلُ الصوتِ [ ١٤٣ ظ ] الى المعنى المقصودِ ولذلك لم يَجْزُ حذفُ حرفِ النداءِ ولا الترخيمِ بخلافِ زيادةِ الانكرِ ، وإمّا لشبهها بهاءِ السكتِ في محافظتهم بها على بيانِ حركةِ آخرِ الكلمةِ بدليلِ قولهم : ا عبدالمطلبيةِ بخلافِ واعدالمطلباء فكنتُ في ذلكَ كهاءِ السكتِ وتشبههُ إيّاها بزيادةٍ من تشبيهِ لفظي لا معنى فيهِ يقتضي أنْ تكونَ محذوفةً في الوصلِ .

(١) ( عليه ) : ساقطة من ل .

## ومن اصناف الحرفِ الحرفِ التذكيرِ

قال الشيخ : وهي زيادةٌ على نحو زيادة الانكارِ ولكنّها لا تكون إلاّ مدّةً مجردةً عن إن وهي في الشذوذِ أبعدُ من تلك ، ولذلك لم يقع في كلام من يؤبه له ، وموضعها في آخر كل كلمة يقف المتكلم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها فلذلك لم يلحق إلاّ ما هو بعض الكلام في قصد المتكلم عكس زيادة الانكار ، ألا ترى أنّه لو قصد الى قوله قام زيد من غير زيادة لم يكن لتذكره عند فراغه من زيد معنى فلا وجه (١) للاحاق زيادة التذكير مع انتفاء معناها ، فان لحقت آخر كلام باعتبارها فلائته في قصد المتكلم لسه تمة باعتبار آخر كقولهم : « هذا سيفني » اذا قصد المتكلم الى الاخبار عن المشار اليه بأنّه سيف موصوف بصفة في حكمه ، ولكنّه ذهل عن اللفظ الذي يُعبّر به أو عن نفس المعنى مع علمه بأنّه كان قاصداً الى وصفه ، ولكنّه نسيها وهو قاصد الى أن يذكرها ولذلك ورد قولهم : « هذا سيفني » في حق من قصد الى الاخبار بسيف موصوف جاز أيضاً ادخالها على اللام للتعريف في قولهم : الى وشبهه اذا قصد الى الاخبار عن معهود ثم ذهل عن اللفظ وعن المدلول على ما تقدم والله أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب ، هذا آخر قسم الحروف من كتاب المفضل يتلوه القسم الرابع وهو المشترك فلذلك الله سبحانه وتعالى بالاستعانة على اتمامه بحسن توفيقه بالتوسل بمحمد سيد البشر وشفيع الشفع في المحشر وآله وصحبه .

(١) في ر : ( حاجة ) ، وهو تحريف .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## القسم الرابع في المشترك

قال صاحب الكتاب : المشترك نحو الإمالة والوقف وتخفيف  
الهمزة والتقاء الساكنين .

قال الشيخ : الصواب في لقب هذا القسم المشترك بفتح الراء  
لأنه عبارة عن الأحكام التي يشترك فيه وقد وقع في بعض النسخ  
المشترك بكسر الراء وليس بصواب ؛ لأن المشترك هو الذي  
اشترك مع غيره في شيء وليس هذا كذلك ، وقد صرح به في  
قوله : في أول كل صنف يشترك فيه كذا وكذا ، فقال في الإمالة  
يشترك فيها الاسم والفعل فثبت أن الصواب الفتح ، وإنما وهم من  
كسر من أجل أنه كان الأصل أن يقل المشترك فيه فلمّا لم  
يجد فيه مذكورة توهم الكسر وحذف فيه ههنا إمّا للكثرة وإمّا  
لكونه جعل لقباً .

### [ ومن أصناف المشترك الإمالة ]

قوله : وهي أن تنحو بالالف نحو الكسرة .

قال الشيخ : وقد عبّر عنه بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة .  
وقال قوم : بالالف نحو الياء . وقال قوم : بالفتحة والالف نحو  
الكسرة والياء <sup>(١)</sup> ، والجميع <sup>(٢)</sup> خير من عبارته ؛ لأنه إذا قال  
بالالف نحو أكسرة فادّعى أن يريد نحو الكسرة التي قبلها أو

(١) في ت : ( جميعاً ) .

(٢) في س : ( وعبرة ) .

الكسرة [ التي ] <sup>(١)</sup> عليها وكلاهما غير مستقيم ، لأنها لا تقبل الكسرة وليس قبلها كسرة وأولى الباقية أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، لأنه قد تكون الإمالة من غير ألف في مثل رَحِمِه والكَبِير . ومن المحاذر فإذا فسّرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أن يكون إمالة وهو إمالة فثبت أن الوجه أن يُقَل بالفتحة نحو الكسرة ليشمل جميع أنواع الإمالة . ثم علله بالتجانس المفظي ولتقديري جميعاً على ما تذكره في الأسباب وشبهه في تغييره بعض الغيبي للتجانس بما يشرب من الحروف صوت غيره لذلك كقولهم : يَصْدُرُ والصَّراطُ وأشباهه على ما سيأتي ويُنَّ تعليمه في صنف إبدال الحروف . ثم ذكر أسباب الإمالة وترك منها ما ليس بالقوي أو كان وقوعه قليلاً ، فما ليس بالقوي الإمالة لأجل الإمالة وما ليس بالكثير وقوعاً وإن كان قوياً الإمالة للتشاكل كإمالة ضُحَاهَا لتشاكل جَلَّاهَا على ما ذكره في فصله . ثم شرع في شروط وتفاصيل وموانع ، فابتدأ بالشرط في الكسرة قبل الألف وبين أنها إنما تؤثر إذا وليت حرف الألف وفصل بينهما ساكن [ ١٤٤و ] لأن الساكن ليس بحاجة معتد به فإن لم يكن كذلك لم يكن السبب ، وتؤثر لفوات شرطه وإنما لم يؤثر بعده عن الألف فلم يعتد بذلك وإنما أمالوا نحو يريد أن يضربها وعندها وإن كان شاذاً ، لأن الهاء خفية فكانت مع الألف كحرف واحد فكانته لم يفصل بين الكسرة والألف إلا بحرف واحد في قولك : يضربها أو بحرفين أولهما ساكن في عندها ، وأما إمالة درهمان وشبهه فأضعف مما تقدم لأنها ليست مع الألف فتكون لاجتماعهما معها كأنها مدة واحدة لخفائها وإنما هي مستقلة وحدها ولكن لما كانت من صفتها الخفاء قدّرت كالعدم ويدلّ على أن الهاء مع الألف غير معتد بها في قولهم : ردّ وردّ وأوجب أن يقال ردّها .

(١) ( التي ) : ساقطة من الأصل وإثباتها يستقيم معه الكلام .



( فصل ) قوله : وقد أجزوا الالف المنفصلة . مجرى المتصلة  
الى آخره .

قل الشيخ : الكلام في تفصيل أن سبب الاملالة يعمل في  
الالف وإن كنت منفصلة كما يعمل فيها اذا كانت متمثلة ويعمل  
أيضاً اذا كان هو نفسه عارضاً ، كما يعمل اذا كان أصلاً إلا أن  
ذلك ليس مثله اذا كان أصلاً والالف المنفصلة التي أرادها هي  
الف التتوين أو ما ضاهاها دون غيرها لأنها اترجت حتى صارت  
كأنها من بنية الكلمة ولذلك يعسر إثبات الانفصال فيها وتحقيقه  
هو أن التتوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمة برأسها فاذا  
أبدل منه الف كان في حكمه فوجب أن يحكم بأنه ليس من  
بنية الكلمة التي هو فيها وليس ذلك بمشابة الف المنفصلة عن  
السبب في غيره ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال من هؤلاء فيعتد  
بالكسرة التي في من لأنه ليس بينهما ما يجعلها كالكلمة الواحدة ؛  
لأن ( من ) كلمة تستقل بنفسها وهؤلاء كلمة مستقلة أيضاً فلم  
تكن بمشابة الف ( عندها ) ، ثم مثل بقوله : « رأيت زيدا » في  
المنفصلة ، « ومررت ببابه » في الكسرة العارضة ويعني (١) بالعارض  
ما كان مجيئه في الكلمة لأدبر في بعض أحواله كحركة الاعراب في  
قوله : في بابه ألا ترى أنها لا تلازم لأنك تقول أعجبنى بابه  
بخلاف الكسرة في نحو عالم فإنها لا تفك ولذلك كان ذلك  
السبب أقوى من هذا إلا في الرائ في نحو بأنصار ومثبه لعله في  
اراء على ما سيأتي في فصلها المختص بها .

( فعمل ) قوله : والالف في الآخر لا تخلو الى آخره .

(١) ( ويعني بالعارض ) : ساقطة من ر .

قال الشيخ : هذا الفصل حاصله راجع الى أن الالف في الاسم اذا كانت لاماً ثالثة [ منقلبة ]<sup>(١)</sup> عن واو ، ولا تؤثر فيها الاسباب المذكورة دون ما سواها من اللامات ، ألا ترى أن نحو قولك : رضا لا تمال وأتأ ما سوى ذلك فهو ممال لقيام سبب الإمالة ، فالأفعال الثلاثة كلها ممال لقيام سبب الإمالة ، ألا ترى أنك تقول في دعا وشبهه دعي كما تقدم ، وكذلك الاسماء اذا لم توجد هذه الشرائط المذكورة<sup>(٢)</sup> في المنع ممال أيضاً لقولك رحي لأنك تقول : رحيان ، ومصطفى لأنك تقول : مصطفىان ، ولم ثمل عصا لأنه لا يقال فيه عميان فلم يكن فيه سبب الإمالة ، بقي أن يقال لم يُمَل نحو رضا ، وسبب الإمالة قائم ، وهو الذي احتاج الى الفصل لأجله وإلا فهو في غنية عن جميع الفصول . وجوابه انقلابها عن الواو مناسب للتفخيم فلم يؤثر فيه السبب الخارج عنه [ نحو رضا ]<sup>(٣)</sup> وأثر اذا كانت هي في نفسها تنقلب ياء لقرب السبب منها لأنه فيها فلا يلزم من تأثير الاقرب تأثير الأبعد فمن أجل ذلك أميل دعا ولم يُمَل رضا ، لأنها في دعا تنقلب ياء ، وفي رضا لا تنقلب ياء فغلب ما فيها من مناسبة التفخيم

(١) ( منقلبة ) : ساقطة من الاصل ، ر .

(٢) حاصل هذا الكلام إن غير الالف المشروطة بالشرائط الاربعة كما ذكره أولاً جار على القياس فما وجد فيه سبب الإمالة أميل كرحيان ومصطفىان ، وما لم يوجد لم يُمَل كعصوان ، وإما ما بالشرائط كقوله رضا لم يُمَل مع وجود سبب الإمالة ، وسبب امتناعه على الاسباب ما ذكره الشيخ من مناسبة التفخيم ، فورد عليه دعا والعلی فاجاب عن الاول بأن السبب في دعا غير خارج ، وفي رضا خارج مع أن الاسم أكثر امتناعاً عن التغيير .

(٣) ( نحو رضا ) : زيادة عن و .

على ما ذكره ، ثم أورد اعتراضاً على الالف الثالثة في الاسماء عن الواو ، وهو قولهم : العلى ممالا ، وأجاب بأن فيه من السبب مثل ما في دعا لأنه جمع العلى المنقلبة فيه الواو ياء ، فصارت كأنها ياء كما في دعا بل هو أظهر ، ثم ذكر الالف التي هي عين وإنها لا يُمَل منها من الافعال إلا ما كان في فعل يقل فيه فعلت فدخل فيه باب مال وباب [ ٤٤١ظ ] خاف ، لأنها جميعاً عند اتصال ضمير الفاعل به يقال فعلت كقولك : ملت وخفت هذا مذهبه فأما من لا يرى أن نحو بعث عند هذا الاتصال يُنقل الى هذا البناء فلا يقيد الامالة بما ذكره لبقاء باب باع غير مذكور وهو ممال فيحتاج أن يقول : إن كان من ذوات الياء أو يقال فيه فعلت ولذلك وقع هذا الفصل معلماً في كثير من النسخ وجعل موضعه .

( فصل ) قوله : والمتوسطة إن كانت ياء أميلت الى آخره .

قول الشيخ : ويدخل فيه باب باع ، وإن كانت واو أميلت أيضاً إن كان يقال فيه فعلت فدخل فيه باب خاف ، وخرج في الفصلين جميعاً عن الامالة ما كان من الاسماء من ذوات الواو على أي حال كان ، وما كان من الافعال من ذوات الواو مما لا يقال فيه فعلت نحو حال وحال وقال . فان قيل فالسبب في الاخيرة في نحو دعا وغزا كونها تصير ياء عند بناء فعل كقولك : غزي ودعي فلم لا يكون مثل ذلك سبباً في نحو جال وحال لأنك <sup>(١)</sup> تقول : جيل وحيل وقيل . والجواب فيه من ثلاثة أوجه : أحدها أن انقلاب الياء في دعي بالكسرة

لازمة" في أصل بناءه ، والكسرة في نحو قيل وحيل عارضة  
ليست في أصل البناء فكانت الياء بعدها عارضة . والثاني أن الياء  
في دُعي مُحركة قوية بالحركة فظهر أمرها ، والياء في نحو  
قيل مِيتة ساكنة فلا يلزم من اعتبار ما قوي اعتبار ما ضعف .  
وأثالث أن باب دُعي لا يجوز فيه تغيير الياء عن حائها ولا  
الكسرة التي قبلها بخلاف باب قيل فإن الكسرة يجوز أن  
تُشَمَّ ضمّاً ، وأن تبقى ضمة على أصلها ويبقى الواو واواً فلا  
يلزم من اعتبار ياء لا تغير<sup>(١)</sup> عن يائها اعتبار ياء معرضة هي وسببها  
جميعاً للزوال فظهر الفرق بين البين من ثلاثة أوجه ولفرق بين  
البين من ثلاثة أوجه والفرق بين ما كان من الاسماء على فعل  
ومن الافعال على فعل أن الكسرة في الفعل تظهر فقوى أمرها  
لظهورها فأنست الإمالة وهي في الاسم لا تظهر أبداً إذ لا يتعرف  
فيه كما يتصف في الفعل فلا يلزم من إمالة الفعل إمالة الاسم لذلك  
ثم ذكر سبباً من أسباب الإمالة لم يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف  
ولذلك لم يُعَدَّ به إلا بعض المميزين ، وهو الإمالة للإمالة لأنها  
ليست كسرة محققة ولا ياء ، ويلزم من اعتبار الكسرة والياء  
مناسبتهم للإمالة اعتبار ما تجيء به نحوهما ثم ذكر الموانع للإمالة  
وبين حروف الاستعلاء ، وهي سبعة أحرف على ما ذكر ، وانما  
منعت هذه لأنها يُسْتَعْلَى عند النطق بها اللسان إلى الحنك  
الأعلى . والإمالة انخاض فكرة الجمع من هذين الأمرين أي  
الاستعلاء والانخاض . ثم ذكر<sup>(٢)</sup> باب رمى وباع مُسْتَشْنَى  
فيما لطلب وخاف وصفي وطغى وإن كان هذا المانع قائماً  
والفرق بينه وبين غيره إن السبب في هذا الباب قوي ، وهو أمّا

(١) في ل : ( يزول ) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) ( ثم ذكر ) : ساقطة في ر .

يَاءٌ فِي الْإِلْفِ الْمَمَالَةِ نَفْسُهَا وَإِمَّا الْكُسْرُ عَلَيْهِمَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا ، فَانَّ  
السَّبَبَ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا فَلَا يُلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ هَذَا<sup>(١)</sup> الْمَانِعِ فِي  
الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ السَّبَبُ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا فَلَا يُلْزَمُ مِنْ  
اعْتِبَارِ هَذَا الْمَانِعِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ السَّبَبُ فِيهِ ضَعِيفًا لِبَعْدِهِ  
وَاعْتِبَارِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ السَّبَبُ فِيهِ قَوِيًّا لِتَقَرُّبِهِ ، ثُمَّ مَثَلُ  
بِوَقُوعِ ذَلِكَ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ، ثُمَّ جَعَلَ مَا بَعْدَهَا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ مِثْلَهُ  
إِذَا وَلِيَهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَانِعًا عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
وَأُفْرِقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهَا<sup>(٢)</sup> إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا كَانَ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءً بَعْدَ اسْتِعْلَاءِ  
وَإِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا وَأَهْلَيْتْ كَانَ اسْتِعْلَاءٌ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ  
بَعْدَ الْاسْتِعْلَاءِ سَهْلٌ بِخِلَافِ الْاسْتِعْلَاءِ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَلِذَلِكَ  
اعْتَبِرْتُ وَإِنْ بَعُدَتْ بَعْدَهَا ، وَلَمْ تُعْتَبَرْ إِذَا بَعُدَتْ قَبْلَهَا ، فَأَمَّا  
سَوَاءُ بَيْنَهُمَا فَلَا اشْكَالَ .

( فَعَلَ ) قَوْلُهُ : قَالَ سَيُؤَيِّهِ : وَاسْمَعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : أَرَادَ أَنْ  
يُضْرِبَهَا زَيْدٌ<sup>(٣)</sup> إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ : « فَتَحُوا » أَي لَمْ يَمْلُؤُوا ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ  
عَلَى مَنْ يَجْرِي الْإِلْفُ الْمَنْفُصَةُ مَجْرَى الْمُتَّصِلَةِ فَيَجْرِي الْمَانِعُ  
الْمَنْفُصُ أَيْضًا مَجْرَى الْمُتَّصِلِ وَلَيْسَ بِاللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ ، وَاللُّغَةُ  
الْفَصِيحَةُ أَنَّ الْإِلْفَ فِي الرَّحَى جَيِّدٌ سَوَاءٌ وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ  
الْإِسْتِعْلَاءِ أَوْ لَمْ يَقَعْ ، وَكَذَلِكَ « مَرَرْتُ بِمَالٍ قَاسِمٍ وَبِمَالٍ مُلْقٍ » فَلَمْ

(١) ( هَذَا ) : سَاقِطَةٌ فِي و ، ل ، ت ، ش ، س .

(٢) ( أَنَّهَا ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٢/٢٦٥ .

يجيء في مثل ذلك [ ١٤٥ و ] إِلَّا ما كانت فيه الامالة ضعيفة .  
لانفصال الالف أو لعروض الكسرة ، فانفصال الالف منل  
يضربها قبل ، واكسرة العارضة مثل مررت بمال قاسم .

( فصل ) قوله : والراء غير المكسورة اذا وليت الالف تمنع  
منع المستعملة الى آخره .

قول النسخ : للراء حكم<sup>(١)</sup> في الامالة ومنعها ليس لغيرها من  
الحروف ، وسببه ما فيها من التكرير فاذا وليت الالف وهي غير  
مكسورة صارت كأنها بفتححتج أو ضمتين فلم يقو سبب الامالة  
فيها بخلاف غيرها من الحروف فلذلك لم يمل راشد وجمار ،  
وأمل عالم ، واذا وليتها مكسورة فلا يكون ذلك إلا بعدها كان لها  
من الأثر ما ليس لغيرها من الاسباب ، لأنها تصير ككسرتين اجتماعاً  
والواحدة كنت سبباً في مثل عالم فيقوى السبب فيها فن لم تؤثر  
فيها الموانع في غيرها ، ولذلك أمل طارد وغارم ولم يمل نحو  
خالد ، وكذلك اذا كان موضع حرف الاستعلاء قبلها راء فنأها تغلبها  
كما غلبت المستعملة ، لأنها اذا انفتحت قبلها فانها<sup>(٢)</sup> صارت مثل  
المستعملة بما ذكرناه من التكرير فاذا غلبت المكسورة المستعملة فلأن  
تغلبها أجدر ؛ لأن المكسورة كأنها بكسرتين والمفتوحة قبلها كأنها  
بفتححتين ، وقد كنت الكسرة الواحدة تنلب الفتحة الواحدة فغلبت  
الكسرتان أيضاً الفتححتين . قوله وتقول من قرأ رك وقريء

(١) ( في ) : ساقطة في ر .

(٢) في الاصل ، ر : ( فانما ) .

{ قَوَارِيرٌ <sup>(١)</sup> } ، يمثلُه بقوله من قَرَّ أَرَكَ ظاهرُ الاستقامة ، وأمَّا تمثيلُه بقوله : « قَوَارِيرٌ » فمليحٌ لأنَّ الغرضَ ههنا بيانُ أنَّ الرأى المكسورةَ تغلبُ غيرَ المكسورةِ ، وفي نحو قَوَارِيرٍ ليسَ ثمَّ رأءٌ مفتوحةٌ غلبتها المكسورةُ ، ولا يمكنُ أنْ يُقالَ إنَّ التمثيلَ لغلبتهِ المكسورةِ حرفُ الاستعلاءِ ، فإنَّ ذلكَ قد تقدَّم قبلهُ حكماً ومثالاً ، وشرعَ في حكمٍ غيرهِ فلا وجهَ لذكرِ ذلكَ فيه ، والظاهرُ أنَّه أرادَ التمثيلَ بغلبةِ الرأى المكسورةِ والرأى المفتوحةِ في آخرِ الكلمةِ على اللفظةِ الضعيفةِ في أنَّها وإنْ بعدتْ <sup>(٢)</sup> اعتبرتْ سبباً ومانعاً على ما يعتبرُ فيه وإذا قربتْ فيمضحُ التمثيلُ حيثُ دلَّ على ذلكَ . ثمَّ يسنُّ أنَّ الرأى إذا بعدتْ بعدَ الألفِ لم تؤثرْ في سببٍ ، ولا منعٍ عندَ الأكثرِ ، لأنَّها ليستْ كحروفِ الاستعلاءِ ، وإنَّما هي مجرأةٌ مجراها لِمَا ذكرناه وإنْ بعدتْ اعتبارها هي إذا بعدتْ فاللفظةُ الجيدةُ إمالةٌ كافٍ دونَ قادرٍ ، والآخرى بالعكسِ منها نظراً إلى اعتبارِ الرأى عندَ البعيدِ سبباً ومانعاً أو الغائهما .

( فعمل ) قوله : ومما شذَّ عن القياسِ قولهم : الحجاج والناسُ ممالين إلى آخره .

قال الشيخُ : يعني في حالِ الرفعِ لأنَّهما حيثُ شذَّ لا سببَ من أسبابِ الإمالةِ فيهما فامتلها على خلافِ القياسِ لانقضاءِ السببِ وكذلك إمالةُ مالٍ وبابٍ لأنَّهما من ذواتِ الواوِ ، والثلاثي الممثلُ

(١) سورة الانسان الآية: ١٥، ١٦ . اختلفَ في قراءة (قَوَارِيرٍ) نقرأَ الحرمين وشعبة وعلى بالتنوين ويقفون بابداله ألفاً والباقون بغير تنوين وكلهم وقفوا عليه بالالف إلا حمزة فوقف عليه بحذفه مع اسكان الرأى . غيث النفع ص ٣٧٨ ، معاني القرآن ٢١٧/٣ ، انظر الكتاب ٢٦٩/٢ .

(٢) في ر : ( بعدما ) .

العينُ من ذوات الواوِ لا يُمَلُّ لَأَنَّهُ لا سببَ للإمالةِ فيه ، وأمَّا إمالةُ غابَ فليسَ شاذًّا ، لَأَنَّهُ من ذوات الياءِ [ فمائلتهُ كإمالةِ غابَ ، وقد وقعَ ههنا مَلُّ وِبابٍ ولا وجهَ لهَ معهما لَأَنَّهُ من ذوات الياءِ ] (١) ، وهما من ذوات الواوِ فسببُ الإمالةِ فيه من غيرِ مانعٍ ، ولا سببَ للإمالةِ في مالٍ وِبابٍ • « وقالوا العشاءَ والمِكا والكِباءَ ، فأمالوا وهو أيضاً شاذٌّ » ، لَأَنَّ الألفَ الأخرى من ذوات الواوِ لا تُمالُّ ولا تؤثرُ في أمالتها كسرةٌ على ما تقدَّمَ فإذكَ كانَ إمالةُ ذلكَ شاذًّا ، ولذلكَ كنَّ قياسُ الرباعيِّ لا يُمالُّ ، لذلكَ أوردهُ اعتراضاً • وأجابَ بأنَّ السببَ لما كانَ قوياً أثّرَ ، وهو كونها كسرةٌ على الراءِ فهو الذي حَسَّنَ منه كَرَنَهُ خارجاً على القياسِ المذكورِ • (فصل ) قوله : وقد أمالَ قومٌ جَدَّ وجوادَ نظرأ الى الاصلِ •

قَالَ الشَّيْخُ : وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ [ هَذَا الْكَلَامُ ] (٢) عِنْدَ ذِكْرِ تَفْصِيلِ الْكُسْرَةِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهَا تَتَبَّرُ نَارِضَةً وَأَصْلِيَّةٌ لَأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ فِي أَنَّهَا تَتَبَّرُ مَقْدَرَةٌ كَمَا تَعَبَّرُ مَلْفُوظًا بِهَا مُحَقَّقَةٌ ، وَالْفَصِيحُ تَرَكَ اعْتِبَارَهَا ، وَإِنْ كَانَ السَّكُونُ نَارِضًا ، لَأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَارِضًا فِي التَّقْدِيرِ فَقَدْ صَارَ لَازِمًا فِي الْمَلْفُوظِ ، بِخِلَافِ سَكُونِ الْوَقْفِ الْعَارِضِ فِي نَحْوِ هَذَا مَائِشٍ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْغَايَةِ ذَلِكَ السَّبَبُ الَّذِي زَالَ زَوَالًا لَا يَرْجِعُ [ ١٤٥ ظ ] إِلَيْهِ الْغَايَةُ هَذَا السَّبَبُ الَّذِي زَالَ زَوَالًا لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ غَالِبًا • فَمِنْ ههنا ضَعُفَ اعْتِبَارُ السَّبَبِ فِي جَدَّ وَقَوِيَّ اعْتِبَارَهُ فِي مَائِشٍ فِي الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ بِهِ لِاجْتِمَاعِهِمَا جَمِيعًا فِي أَصْلِ الْعُرُوضِ (٣) •

- 
- (٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، وإثباتها أفضل •  
 (١) ( هذا الكلام ) : زيادة عن ر ، وإثباتها أحسن •  
 (٣) في ل : ( في أن كل واحدٍ منهما عارض ) •



(فصل) قوله : وقد أميل : { والشمس وضحاها }<sup>(١)</sup>  
الى آخره .

قال الشيخ : ذكر في هذا الفصل سبباً آخر من أسباب الإمالة التي لم تذكر مع الأسباب المقدمة وقد تقدم عذره في ذلك فكان ينبغي أن يكون ذلك يلي الفصل المشتمل على الإمالة لأجل الإمالة لأنهما سبيان<sup>(٢)</sup> لم يذكرهما أولاً ، وهما من الأسباب فإذا لم يذكرهما مع الأسباب لعذر<sup>(٣)</sup> ذكرناه كن الأولي أن يذكرهما مجتمعين ، لأنهما من جنس واحد ، فلا وجه للفرقة بينهما وقد ذكرنا أنه من الأسباب القوية وليس كإمالة لأجل الإمالة في الضعيف على ما تقدم .

(فصل) قوله : وقد أمالوا الفتحة الى آخره .

قال الشيخ : لم تحمل الفتحة إلا مع الراء مكسورة بعدها ليمّا في إمالتها من الكلفة فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة ليمّا ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعده ألف من الفتحات فنه يعتمد عليها فيزول ما في النحو بها الى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق .

(فصل) قوله : والحروف لا تمال الى آخره .

قال الشيخ : لأنّ الفتح لا أصل لها في الاء حتى تطلب مجازتها بالإمالة ولقلة تصرفهم فيها والإمالة من باب التصرف فأمّا

(١) سورة الشمس الآية : ١

(٢) في ل : ( من جنس واحد )

(٣) في ل : ( لتعذر ) ، وهو تحريف .

إذا سُمِّيَ بها فتصيرُ من قبيلِ الاسماءِ ، فإنَّ كنَ فيها سببُ الإمالةِ  
أُعتبرَ ، وإلاَّ فلا ، فلذلكَ يُمالُ حتى إذا سُمِّيَ بهِ ولا يُمالُ نلَى  
ونحوها إذا سُمِّيَ بها ، لأنَّكَ لو سُميتَ بِحَتَّى وثبتته لملت :  
حتيان ، ولو سُميتَ بعلي لقلت : علوانِ وأماً إمانتهم « بلى ولا في إمالةِ  
وباء في النداء » فلمَّا في ذلكَ من التضمنِ للجَماعةِ المتضمنةِ للفعلِ  
أو الاسمِ أو الاسمين فصارَ كأنَّه فعلٌ أو اسمٌ لاغنائها عن ذلكَ •  
قوله : والاسماءُ غيرُ المتمكنةِ يُمالُ المستقلُ منها بنفسه  
الى آخره •

٣٨٧ قالَ الشيخُ : حكمها حكمُ الحروفِ لِمَا ذكرناه وإِنَّمَا أُميلَ  
المستقل منها من الجهةِ التي أُميلَ بها بلى ونحوها ، فلذلكَ أَمالوا  
« أنى ومتى » ولم يميلوا إذا ونحوها ، والأفعالُ غيرُ المتصرفةِ ليسَ  
منها ما يقبلُ الإمالةَ إلاَّ عسى ، لأنَّ بقيتها لألفَ فيها وإِنَّمَا أُميلَ  
مع عدمِ التصرفِ لِمَا تحققَ من قولهم عسيتُ وعسينا (١) فلمَّا كانتْ  
تصيرُ الى الياءِ عندَ اتِّعمالِ هذه الضمائرِ صارتْ كالمتصرفةِ في ظهورِ  
الياءِ فيه فأميلتُ لذلكَ ، ولذلكَ « قالَ المبردُ وإِالةُ عسى  
جيدةٌ » (٢) •

### ومن اصنافِ المشتركِ الوقفِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : تشاركُ فيهِ الاضربُ الثلاثةُ ، وفيه  
أربعُ لغاتٍ الى آخره •

قالَ الشيخُ : لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يصحُّ الوقفُ عليه ،  
وقوله : « وفيه أربعُ لغاتٍ » وليسَ يعني أنَّ الاربعَ تجتمعُ ، لأنَّ

(١) (وعسينا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، ب ، س •

(٢) انظر المقتضب ٥٣/٣ •

منها ما يُضَادُّ بعضه بعضاً كلاسكان والروم والاشمام ، وإنما أراد بيان ما يكون لاجل الوقف وإن اختلف ممانه ، وعلى ذلك كان ينبغي أن لا يقتصر على أربعة إذ من جملة أحكام الوقف ، الابدان في مثل رأيت زيدا ، وفي مثل رَحْمَةً ، وفي مثل هذا الكَلْبُ ، ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا البكر ، والحذف في مثل القاضي والداعي ، والحاق هاء السكت وكل ذلك قد ذكره في أثناء فصول الصنف ، فلا وجه لتخصيصه [ بذكر ] (١) أربعة منها ، فإن خصها لشهرتها فالتصنيف ليس مثل الباقي في الشهرة ، فلو أُسْقِطَ التَّضْعِيفُ أيضاً وذكره في أثناء الفصول لكان التخصيص لثلاثة أوجه . قوله : « الاسكان الصريح » ، احترز بالصريح عن الروم والاشمام ، فإن الروم تضعيف الحركة فقرب من الاسكان ، والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان وهو مضاد ، فاحترز بالصريح عنهما أي ليس معه بعض حركة ، ولا ضم الشفتين (٢) بعد الاسكان وهو مضاد للاسكان الصريح والروم ، أما مضادته للاسكان الصريح ، فلأن حقيقة الاسكان الصريح أن لا تُضمَّ معه الشفتان ، وحقية الاشمام أن تُضمَّ معه الشفتان ، فلو قدَّر اجتماعهما لكان جميعاً للضدين ، نفي ضم الشفتين وثبوت في محل واحد . وأما مضادته للروم فلأن الروم آتيان بعض [ ١٤٦ و ] الحركة والاشمام اسكان ثم ضم الشفتين فكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد . ثم ذكر اصطلاح الكتاب في صور هذه اللغات . قوله : « ولاشمام مختص بالمرفوع » ، لأنه ضم للشفتين ليؤذن بأن الحركة كانت ضمة فوجب أن لا تكون إلا في مضوم . قوله : « ويشترك في غيره المجرور والمنحوب غير المنون » ، هكذا وقع في النسخ المشهورة

(١) ( بذكر ) : زيادة عن ل ، ر .

(٢) في ل : ( والروم الاتيان ببغض الحركة دون اشباعها ولذلك

يدرك باللمح ) ، وما اثبتناه احسن .

وليس بمستقيم لأنَّ قوله 'ويشترك' « فاعله » المجرور والمنصوب ، وقوله : « في غيره » لا وجه له إلا في غير الاشمام ، وإذا كان كذلك لم يستقم لادائه الى أن غير الاشمام يكون في المنصوب والمجرور دون غيرهما ، لأنَّه في محل اليان المذكور لذلك ، ومعلوم أن المرفوع مع المجرور والمنصوب في غير الاشمام سواء ، ألا ترى أنَّك تسكن وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور فلم تكن لتخصيص المجرور والمنصوب فائدة . ووقع في بعض النسخ « ويشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور » وهو الصواب ولعلَّه كان كذلك ، أو لعلَّه كان ويشترك في غيره مع المجرور والمنصوب ، ويكون في ويشترك ضمير المرفوع لتقدم ذكره ، أو كان ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب ، ثمَّ ضمَّن النصل ذكر المنصوب النون ، وإنَّه تبدل من توينه ألف ، وهو لغة من لغات الوقف . ومثَّل بأثلة متعددة ليؤذن أن الاسماء تلي اختلافها مستوية في ذلك إلا ما سيأتي في باب عصا . والتضعيف هو أن تشدد الآخر وشرطه أن لا تكون آخره همزة (١) ولا حرف علة ولا ساكناً ما قبله (٢) ، إمَّا كونه ليس بهمزة فلأنَّ تضعيف الهمزة مستثقل فكره في الحرف المستثقل ، وأمَّا كونه صحيحاً فلأنَّ حروف العلة أيضاً ثقلت على الستهم حتى غيروها بضروب من التغيرات فكره التثقل فيها حتَّى كان الحذف فيها مناسباً لاجل الوقف ، فلأنَّ لا تثقل أجدر . وأمَّا كونها متحرّكاً ما قبلها فلئلا يجمع بين ثلاث سواكن الحرف الموقوف عليه ، والحرف المدغم والحرف الذي قبله ، وذلك مطرح في كلامهم وصلاً ووقفاً ، وليس من ذلك باب دواب ؛ لأنَّ حرف المد واللين قام مقام الحركة فيجوز أن يكون معه ما يكون مع الحركة وصلاً ووقفاً .

(١) ( و ) : ساقطة في ر .

(٢) ( ما قبله ) : ساقطة في ل .

(فصل) قوله : وبعضُ العربِ يحوّلُ ضمةَ الحرفِ الموقوفِ  
عليه وكسرتَه تلى الساكنِ قبله إلى آخره •

قول الشيخ : هذه أيضاً لغةٌ من لغاتِ الوقفِ كما تقدّمَ وشرطه  
أنْ يكونَ ما قبلَ الآخرِ ساكناً ، لأنّه إذا لم يكنْ ساكناً تعدّرَ أنْ  
تنقلَ عليه حركةٌ [ المجرّك ] <sup>(١)</sup> ، لأنّ المجرّك لا يقبلُ حركةً  
أخرى ، وإنْ يكونَ مضموماً أو مكسوراً مطلقاً أو مفتوحاً غيرَ منونٍ  
في الهمزة ، ولا يكونُ مفتوحاً في غيرِ الهمزة أصلاً ؛ لأنّه إذا  
كانَ مفتوحاً في الهمزة وغيرِ الهمزة لم يخلُ إمّا أنْ يكونَ  
منوناً أو غيرَ منونٍ ، فإنْ كانَ منوناً فأمّره ظاهرٌ ، لأنّ  
حركته واجبٌ بقاؤها على محلّها فكيف يصحُّ نقلها ؟ وإنْ كانَ بغيرِ  
تنوينٍ في غيرِ الهمزة فلا بدّ أنْ يكونَ معه ما ينوبُ منابَ التنوينِ  
فينزَلُ منزلةَ المنونِ فيجري مجراه ، أو لأنّ حذفَ التنوينِ فيه  
عارضٌ فأجري مجرى الأصلِ فليسَ كذلكَ المفتوحُ غيرَ المنونِ من  
المهموزِ في الحكمِ بلْ حكمه حكمُ المرفوعِ والمجرورِ <sup>(٢)</sup> ، لأنّ  
الهمزةَ مستثقلٌ سكونها مع سكونِ ما قبلها ، فكانَ نقلُ حركتها إلى  
ما قبلها لِمَا في النطقِ بها ساكنةً بعدَ الاسكانِ من الثقلِ مناسباً  
مغتفراً معه تركُ اعتبارِ ذلكَ الأصلِ ، ألا ترى أنّك إذا وقفتَ على  
قولك : رأيتُ الخَبَّ بالاسكانِ أدركتَ فيه من الثقلِ ما ليسَ فسي  
قولك : رأيتُ البكرَ ، فلهذا المعنى كانَ الوقفُ على الهمزةِ المفتوحةِ  
غيرِ المنونةِ كالوقوفِ على المرفوعِ والمجرورِ في هذا البابِ • ومن ثمَّ  
قالوا : هذا الرَدُّ ، ومررتُ بالبطيءَ ، ولم يقولوا : هذا حَبْرٌ  
ومررتُ بقُضِلَ ، وإثماً فعلوا ذلكَ في بابِ المهموزِ لِمَا في الهمزةِ من

(١) ( المجرّك ) : زيادة عن ل

(٢) ( المجرور ) : ساقطة في ر

الاستئصال عند سكونه وسكون ما قبله ولذلك استثناه في قوله :  
« دون التحة في غير الهمزة » وكان ينبغي أن يقول : إذا لم يكن  
الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا مخرجاً إلى  
ما ليس من أبنية الاسماء في غير الهمزة فالاول كَيَوْمٌ وقَسْوٌ  
لا يُقال فيه يَوْمٌ [ ١٤٦ ظ ] ولا قَوْلٌ لما يؤدي اليه من الثقل من  
تحريك حرف اللين • والثاني نحو ظبي وغزو ، ولا يُقل فيه  
هذا ظَبَوْ ولا مررت بغزي ، لما فيه من تغير حروف الكلمة إلى  
غيرها • والثالث نحو قولك : هذا حَبِرٌ ومررت بِقِفْلٍ لا يُقال  
هذا حَبِرٌ ولا مررت بِقِفْلٍ ، وقلنا : في غير الهمزة إحتراز من  
هذا الرديء ومررت بالبطيء ، فإن ذلك اغتفر عند كثير من  
أهل هذه اللغة ، وإن أدى إلى ما ليس من أبنية الاسماء لما ذكرناه  
من استئصال الهمزة السكينة بعد الساكن ، وإن كان أصحاب هذه  
اللغة كلهم حركوا استئصالاً للهمزة إلا أن منهم من يحرك كما  
ذكرناه على قياس النقل ومنهم من يعوض عن الحركة حركة  
ما قبلها ليخرج عن البناء المطروح في الاسماء الذي أدى إليها النقل  
المذكور ، فيقول : هذا الرديء ، ومررت بالبطوء كما ذكره •

( فصل ) قوله : وقد يدلون من الهمزة حرف لين إلى آخره •

قول الشيخ : هذه أيضاً لغة من لغات الوقف ، ولكن محلها  
المهموز وهو راجع إلى الإبدال فحكم هذه اللغة أن تبدل كل  
همزة وقعت آخر حرف لين من جنس حركتها ، فإن كان ما قبلها  
مفتوحاً نطق به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله ،  
فقول : هذا الكَلَوُ ورأيت الكَلَاءَ ومررت بالكَلِي ، وإن كان  
ساكناً أبدلتها كذلك ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيوافقون  
أصحاب النقل ، إلا أن هؤلاء يقلبونها حرف لين ، وأولئك يقونها

همزة ، فيقولون : هذا الخَبُوءُ ورأيتُ الخَبَأَ ومررتُ بالخَبِي ،  
وكذلك البَطُوءُ والرَّدُوءُ ، وقومٌ منهم يكرهون هذا الرَّدُوءُ ،  
ومررتُ بالبَطِي كما كرهَ أوثك ذلك مع الهمزة فيفرون الى  
الاتباع على النحو المذكور فيقولون : هذا الرَّدِي ومررتُ  
بالْبَطُوء ، ثم قال : « وأهلُ الحجاز يقولون : الكَلَا في الاحوال  
الثلاث » قاصداً بذلك تبين أن هذه اللمعة لغة في الوقف ، لا لغة  
في تخفيف الهمزة من حيث كونه همزة ، ألا ترى أن أهل الحجاز  
من لغتهم تخفيف الهمزة اذا وقفوا على الكَلَا أبدلوا الهمزة ألفاً في  
الاحوال الثلاث ، لأنهم يقفون بالاسكن فصير ساكنة وما قبلها  
مفتوح فحكمها أن تُقلب ألفاً فتبين بذلك أن اللمعة المتقدمة  
ليست لمجرد تخفيف الهمزة فتجري على قياس تخفيفه كما جرت  
لغة أهل الحجاز وإن اتفقا في بعض صور الالفاظ في رأيتُ الكَلَا  
في حال التمسك ، وكذلك لو وقف أهل الحجاز على الخَبَاء في  
الاحوال [ الثلاث ] <sup>(١)</sup> ، لحذفوا الهمزة حذفاً وسكنوا الياء وقلوا :  
هذا الخَب <sup>(٢)</sup> ، ومررتُ بالخَب <sup>(٣)</sup> . ثم قال : « وعلى هذه العبرة  
يتولون في : أكموء أكموء وفي أهني أهني » يعني أهل الحجاز  
وعلمته كلمة قولك : الكَلَا لأنها اذا سكنت تدبرها حركة ما قبلها  
فقلبت حرقاً من جنس حركته ، وشبهه همزة « أكموء » تندد  
الوقف بهمزة « جؤنة » وهمزة « أهني » بهمزة « ذئب » لوضوح  
أمر همزة « جؤنة وذئب » في كونهما ساكنين في الاصل كما شبه  
همزة « الكَلَاء » عند الوقف بهمزة « رأس » .

(١) ( الثلاث ) : زيادة عن ل واثباتها احسن .

(٢) في ل : ( رأيتُ الخَب ) .

(٣) ( ومررت بالخَب ) : ساقطة من ر .

(فصل) قوله: ' واذا اعتلَّ الآخرُ وما قبله ساكنٌ الى آخره .

قال الشيخ: ' يعني في الاسكان الروم والاشمام وإبدال التنوين ألفاً في النصب لا في نقل الحركة الى ما قبله ، فلا يُقل هذا ظَبُوٌ كما يُقال هذا بَكْرٌ وإنَّما ترك ذكره لظهوره .

قوله: ' والمتحرَّك ما قبله ' إن كان ياءً قد أسقطها التنوين الى آخره .

قول الشيخ: ' الاسم المعتل المتكّن مما قبل آخره متحرّك لا يكون إلا ياءً أو ألفاً إذ ليس في الاسماء المتكّنة ما آخره ' واوٌ قبلها حركة ' ، لأنَّها إن كانت فتحةً انقلبت الواوُ ألفاً كَعَصَا ، وإن كانت كسرةً قلبت الواوُ ياءً كَنُولُك : غاز ، وإن كانت ضمةً قلبت الضمة كسرةً فينقلب الواوُ ياءً أيضاً كَقُولُك : قَلْنَسٍ وعَرَقٍ وأدُل ، ولذلك لم يذكر ' إلاّ الياء والائبة ، وما آخره واوٌ من غير المتكّن نادرٌ ، وحكمه في الوقف كحكمه (١) في الوصل ولذلك لم يذكره ، فما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ إن كانت مسقطه للتنوين في الوصل فالمختار أن يُوقَف بحذفها مثل قاضٍ وعمٍّ وجوارٍ ، ومن العرب من يردّها فيقول قاضي ، والوجه هو الاول ؛ لأنّ التنوين حذفه عارضٌ فكأنّه ' وجودٌ فبقى الياء محذوفةً كما كانت في الوصل ، ومن ردّها كأنّما نظر الى ذهابها لفظاً ، والياء إنّما كانت [ ١٤٧ و ] حذفت لاجتماعها معه لفظاً فلمّا حُذِفَ التنوين لأجل الوقف ذهب المانع للياء فرجعت فقليل قاضي وإن لم يسقطها التنوين ، فالوجه إثباتها في الوقف على ما كانت عليه في الوصل في الثبات ، فيقال للقاضي وقاضي ، وبعض العرب يحذفها في الوقف

(١) في و ، ل ، ت ، ش ، س : ( حكمه ) ، وما اثبتناه احسن .



القاضُ ° ويا قاضٍ ° . والوجهُ الاولُ [ أو لى ] <sup>(١)</sup> ، لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف موجبٌ فبقيت على ما كانت عليه ومن حذفها فإنما حذفها للتخفيف لأن الوقف محلٌ تخفيفٍ ، وقد عمم المرفوعَ والمجرورَ والمنصوبَ ، ومثّل أيضاً بالمنصوب وهو قوله : « رأيتُ جوارى » وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذي ذكره غيره أن المنصوب ليس مثلاً للمرفوع والمجرور في جواز الحذف ، والذين يقولون : هذا القاضُ بحذف الياء لا <sup>(٢)</sup> يقولون : رأيتُ القاضُ بحذف الياء ، لأن الياء لما تحركت في الوصل صارت كالصحيحة فأُجريت مجراها فثبتت وفقاً كما ثبتت الصحيحة بخلاف الياء الساكنة وصللاً فإنها لم تكن كالصحيحة فلا يلزم من حذف الياء الساكنة في الوصل حذف الياء المتحركة ، لأن هذه قويت بالحركة وتلك ضعفت بالسكون ، وشروط جواز هذا الحذف أن لا يخل بالكلية إذ ليس بإعلالٍ ، وإنما هو حذفٌ تخفيفي فلذلك يُقالُ ياقاضُ ولا يُقالُ يا مُرُّ لما فيه من الإخلال ، ألا ترى أنه لا يبقى حينئذٍ من حروف الكلمة إلا الفاء <sup>(٣)</sup> ، ولا يلزم امتناع هذا مُرٍ ، ومررتُ بمُرٍ بحذف الياء وصللاً ووفقاً ، لأن ذلك إعلالٌ مضطّرٌّ إليه والحذفُ في نحو يامُرِي حذفٌ تخفيفي فلا يلزم من اغتثار الإخلال بالإعلال اغتثار الإخلال المجرد التخفيف ، وإن كان آخر الاسم ألفاً فالكثير أن يوقف أيضاً سواء كانت مسقطاً للتوين أو غير مسقطٍ والفرق بين بابٍ عمماً وبابٍ قاضٍ في ردّ الالاب ههنا وبقائها مجذوفةً ، ثم على قول من يرى أنها الالاب الأصلية أن الالاب خفيفةٌ ولياءٌ ثقيلةٌ فاعتُفِرَ

(١) ( أو لى ) : زيادة عن ل ، والاصح إثباتها .

(٢) ( لا ) : ساقطة من ر .

(٣) في ر : ( الفاء ) .

ودُّ الخفيف ولم يُغتفر ردُّ الثقيل ، وإنَّ كنَّ حذفُ التَّوْنِ غارِضاً فيهما ، وعلى قول من يرى أنَّها أَلَفٌ ظاهرٌ فأنَّه قبله فتحةٌ وليسَ في قاضٍ قبله فتحةٌ ، وعلى قول من يرى الفرقَ ذكرَ الأولِ في حالِ الرفعِ والجَرِّ ، والثاني في حالِ النصبِ ، ومذهبُ المبرد أنَّها الألفُ الأصليةُ في الاحوالِ الثلاثِ ، ولم يذكره (١) ، ومذهبُ المازني أنَّها أَلَفٌ التَّوْنِ في الاحوالِ الثلاثِ (٢) ، ومذهبُ سيبويه أنَّها في الرفعِ والجَرِّ الأصليةُ ، وفي النصبِ أَلَفٌ التَّوْنِ (٣) ، ولكلٍّ وجهٌ ، فأما وجهُ مذهبِ المبرد فأنَّه قد ثبت إِمَالَتُها في مثلِ رَحَا في الاحوالِ الثلاثِ ، ولو كانَ أَلَفٌ التَّوْنِ لم تصحْ إِمَالَتُها فدلَّ ذلك على أنَّها الأصليةُ في الاحوالِ الثلاثِ . وأيضاً فإنَّ الكتابَ يكتوبونها بالياءِ في الاحوالِ الثلاثِ ، وأيضاً فإنَّهما تقعُ في المقصورِ قافيةً في الاحوالِ الثلاثِ ، وكلُّ ذلك دليلٌ على أنَّها الأصليةُ . ووجهُ مذهبِ المازني أنَّ التَّوْنِ إِنَّمَا أُبدِلَ أَلَفٌ في نحو رأيتُ زيداً لوقوعِ النُّتْحَةِ قبله ولم يُبدَلْ في هذا زيدٌ ومررتُ بزيدٍ ، لأجلِ انضمامِ والكسرةِ ، فلمَّا كانَ عصاً في الاحوالِ الثلاثِ قبلَ التَّوْنِ فيه فتحةٌ وجِدَتْ علةٌ قبلها أَلَفٌ فوجبَ أنْ يُحكَمَ بأنَّها أَلَفٌ التَّوْنِ في الاحوالِ الثلاثِ . ووجهُ مذهبِ سيبويه قياسه ثلثي الصحيح ، وقد تقررَ أنَّ الصحيحَ ( لا يبدلُ في حالِ الرفعِ

(١) قال المبرد : فأما الأسماء فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف لأنها لا تنقل انتقال الأفعال ، لأن الأفعال تكون على فَعَلٍ وأفْعَلٍ والأسماء لا تتصرف وذلك قولك قفاً وعصاً ولا يكون فيها ولا في بابها إمالة لأنَّهما من الواو . ولكن رَحَى وحصى ونوى ونوى هذا كله تصلح إمالته . المقتضب ٤٤/٣ .

(٢) انظر ابن يعيش ٧٧/٩  
(٣) انظر الكتاب ٢/٢٦٠ ، ٢٦١ .  
في ر : ( فلأنَّ يثبت ) .

والجر<sup>(١)</sup> من تنوينه شيء وفي حال النصب يدل ، وإذا كان هذا حكم الصحيح<sup>(٢)</sup> ، فيبغي أن يحتمل عليه ما أشكل من المنقلب وما ذكره المبرد إنما يستتب له إن لو كان منقفاً عليه وإنما يفعل ما ذكره من الإمالة واقفية والكتابة من يعتقد اعتقاده ، وإلا فالوجه أن لا يمال رَحَاً في حال النصب ولا يكتب بالياء ولا يجعل قافية . وما ذكره المازني غير مستقيم ، فإنه في حل الرفع والجر ، الضمة والكسرة مقدرتان فلا يلزم من ثبوت قلب التنوين ألماً للفتحة عند انتفاء الضمة والكسرة<sup>(٣)</sup> لفظاً وتقديراً إبدائها ألفاً مع حصول الضمة والكسرة تقديرًا فظهر الفرق بينه وبين ما قس [ ١٤٧ ظ ] عليه وجعله أصلاً ، فالوجه إذن ما قاله سيويه وإن كان الجميع لا يبعد . إذ من العرب الميملين من يميل رَحَى في الاحوال الثلاث فلزم أن يكون الآخر في ذلك على مذهب المبرد ، ومنهم من لا يميله أصلاً فيلزم أن يكون الأمر على مذهب المازني ، ومنهم من يميله في حال الرفع والجر ولا يميله في حال النصب فيلزم أن يكون الأمر على مذهب سيويه ، وأكثر الرواة في قراءة الميملين على مذهب المبرد مثل غَزَا وشبهه<sup>(٤)</sup> وقد جاء أيضاً على مذهب سيويه ، وقد جاء أيضاً على مذهب المازني ، فظهر بذلك أن الجميع ثابت في لغة العرب ولم يبق إلا النظر في الأقوى ، وما ذكره من قلب ألف التثنية واواً أو ياء لغة ضعيفة مختصة بألف التثنية . وأما قلب الألف همزة فلا يختص ، وهي ضعيفة ، ووجه قلب الألف ياء أنه قُعد إلى قلب الألف لاختفائها حرفاً من جنسها يقرب منها فعلاً فقلبها ياء لأنها أبين منها وأخف من الواو ، ووجه قلبها

- 
- (١) (الجر) : ساقطة في ل  
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .  
(٣) (الكسرة) : ساقطة في و .  
(٤) (مثل غَزَا وشبهه) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .

واواً مثله ؛ لأنّ الالف خفيفة والواو أمكن منها ومن الياء ، ووجه قلبها همزة كذلك ؛ لأنّ الالف وإهمزة من مخرج واحد ، وكل ذلك ضعيف . ثم ذكر الفعل المتلّ فدلّ على أنّ ما تقدم مختص بالاسماء ، ولذلك قسمته الى منون وغير منون . والفعل يكون آخره ياءً وواواً وائفاً . أمّا الالف فلا تُحذف لأجل الوقف ، لا في فعل ولا في اسم . وأمّا الواو والياء وإن كانتا تُحذفان في الاسماء في الاختيار تارة في نحو قاضٍ ، وفي غير الاختيار في نحو القاضٍ فلا يُحذفون في نحو يغزوا ويرمي إلا قليلاً ، والفرق بين يغزوا ويرمي وبين قاضٍ ظهر ، لأنّ التّوين مراد ، فكأنّه موجودٌ فلا تثبت الياء معه ، وقد تقدّم . بقى الفرق بين يغزو ويرمي وبين القاضي على اللغة القليلة ، والفرق بينهما أنّ نحذف الواو والياء في يغزو ويرمي للدلالة على الجزم ، فلو حذفنا للتخفيف لأدّى الى اللبس بخلاف باب القاضي ، فإن حذف الياء فيه لا دلالة فيها<sup>(١)</sup> فلم يلزم من التخفيف في الموضع الذي لا لبس فيه التخفيف في الموضع الذي يحصل اللبس به . ويوقف على الفعل المجزوم بالاسكن تارة وهو الكثير ، بالحق الهاء ، فيقال ما ذكر وهذا أصل مطرد في كل ما كانت حركته بنائية ( ما خلا الفعل الماضي وشبهه فأنّه لا يلتحق هاء السكت ، وإن كانت حركته بنائية )<sup>(٢)</sup> والفرق بينه وبين ما سواه أنّ حركته مشبهة بحركة الاعراب لشبهه بالمضارع وكذلك بُني على حركة فنزله منزلة العرب ، ولذلك أيضاً لا يقال يازيده<sup>(٣)</sup> ولا لأجل جلدّه ، وإن كانت حركتهما حركة بناء بخلاف الحركة في لم يغز ولم يرم فإنّها لا شبه لهما في الاعراب فظهر الفرق بينهما . ومنهم من يزعم أنّه امتنع الحاق الهاء في الماضي

(١) في و : ( فيه ) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٣) في ر : ( بازياه ) .

لشبهه بهاء الضمير من غير حاجة ، وفي المضارع اغتفر لكونه عوضاً من المحذوف عند الجزم وليس بعيد ، وإذا ورد مثل أنه أجيب بأنها ليست هاء السكت إن كنت أتى تدخل على الضمائر وهي هاء السكت إن كنت إن بمعنى نعم ، فلم تدخل هاء السكت في موضع يلتبس فيه بضمير غير ما ذكرناه لذلك السبب المذكور ، ولذلك التزم دخوله في نحو رة وقه لما أدت إليه الضرورة واغتفر أمر الالباس لأنه لا يمكن الوقف عليه إلا كذلك عند الابتداء به لأنه يؤدي إتياناً إلى الوقف على متحرك وإمّا إلى الابتداء بالساکن فوجب الحاق الهاء لذلك .

( فعمل ) قوله : وكل<sup>٢</sup> واو<sup>٢</sup> أو ياء لا تحذف فانها تحذف في النواصل والتقوافي الى آخره .

قل الشيخ : للفواصل والقوافي في جواز الحذف شأن ليس لغيرهما ولذلك يحذف معهما ما لا يحذف مع غيرهما ، وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض إن كان بعضها محذوفاً أو قصد التخفيف فيها لتعدددها وليس مثل ذلك في غير الفواصل والقوافي ومثل بمثل « المتعال »<sup>(١)</sup> وإن كان حذفه سائغاً في غير الفواصل إلا أنها ليست باللغة التوية ، فمثله إذن بها إنما هو على لغة من يشبهها من غير الفواصل وحسب ينهض التمثيل بها ، وكذلك « التناد »<sup>(٢)</sup> ، وأمّا « يسر »<sup>(٣)</sup> ، « وصنع »<sup>(٤)</sup> في صنعوا

(١) سورة الرعد الآية ٩ ، وتام الآية : ( عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال ) .

(٢) سورة غافر الآية : ٣٢ ، وتام الآية ( يا قوم اني أخاف عليكم يوم التناد ) .

(٣) سورة الفجر الآية : ٤ ، وتام الآية ( والليل إذا يسر ) .

(٤) هذه قطعة من بيت مجهول القائل وهو بتمامه : =

فواضح [ ١٤٨ و ] في التمثيلِ إذْ لولا كونهُ في الفواصلِ والقوافي  
لم يقو حذفه .

( فصل ) قوله : وناهُ التانيثِ في الاسمِ المفردِ تُقلَبُ هاءُ فسي

الوقفِ .

قال الشيخ : هذه اللغةُ الفصيحةُ الكثيرةُ ، ووجهها قصدهم  
إلى التفرقةِ بينها وبينَ تاءِ الفعلِ لما ذهبتُ في الوقفِ الحركةُ التي  
كانَ بها التمييزُ وقلبتُ هاءً دونَ غيرها من الحروفِ ، لأنها<sup>(١)</sup>  
أشبهُ شميءَ بالالفِ ، وهي أولى من غيرها من الحروفِ ، لأنها تنسبُ  
ما قبلها وقد ثبتَ كونها أيضاً للتانيثِ ، ولكنهم عدلوا عن الالفِ كيلاً  
يُوهمُ أمَّها هي نَفْسُها للتانيثِ فكانتِ الهاءُ أولى بها . « وهياتَ إنْ  
جعلَ مفرداً فبِالهاءِ وإلاً فبِالتاءِ » . وقد تقدمَ ذلكَ وإنَّه أمرٌ  
تقديرِي ، إذْ هياتَ اسمٌ فعلٌ فلا يتحققُ فيه أفرادٌ وجمعٌ ، وقد  
يقفُ بالتاءِ من يصلهُ بالفتحِ ، وقد يقفُ بالهاءِ من يصلهُ بالكسرِ ،  
وإنَّما ذلكَ لاسيما بتاءِ التانيثِ لفظاً دونَ أفرادٍ وجمعٍ ، وأمَّا  
« عرفتُ » فذلكَ يتحققُ فيه كونهُ اسمٌ جميعٍ وجمعاً محققاً ؛ لأنَّ  
معناهُ جمعٌ عرُقٌ فإذا فُتِحَ في موضعِ النصبِ دلَّ على أنَّه  
غيرُ جمعٍ إذْ لو كانَ جمعاً لم يجرْ فُتِحُ تاءً فحُكِمَ عليهُ بأنَّه  
اسمٌ جمعٍ ، وإذا كسرتَ في موضعِ النصبِ دلَّ على أنَّه جمعٌ  
إذْ لو كانَ اسمٌ جمعٍ لم يجرْ الكسرُ فتحققَ لذلكَ الوجهانِ  
المذكورانِ .

= لَا يُبْعِدُ اللَّهَ أَصْحَابًا تَرَكْتَهُمْ

لَمْ آذُرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ

والشاهد فيه حذف واو الجماعة والاصل ( صَنَعُوا ) .

الكتاب ٣٠١/٢ ، الفصل ص ١٩٠ . ابن يعيش ٧٩/٩ .

( ١ ) ( لأنها ) : ساقطة في ر .

( فعمل ) قوله : وقد يُجرى الوصل مجرى الوقف في مثل قوله (١) :

٢٥٥- مثل الحريقِ وأفقى القمبًا

قال الشيخ : وهذان وإن كان موقوفاً عليه إلا أن الفواحي إذا حركت فأنما تحرك على زيه وصلها (٢) عند بعضهم . وأما من يقول : إن تحريكها لأنّه قد زيد عليها حرف مد (٣) يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقاً فليس ذلك في نية وصل ، وهو على كل تقدير ثاذاً إلا أنّه على الأول شنوده من حيث إنه أجري الوصل مجرى الوقف على ما ذكر ، وعلى الثاني [ شنوده ] (٤) من حيث إنه جمع بين الحركة والتشديد ، وشرط أحدهما انتهاء الآخر على ما تقدم .

قوله : ولا يختص بحال الضرورة ، تقول : ثلاثة أربعة ، وفي التنزيل : { لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي } (٥) .

(١) البيت من الأبيات المنسوبة لرؤبة وهو في ديوانه ص ١٦٩ وتامامه :

( وَالشَّيْبَنَ وَالْحَلَفَاءَ فَالْتَهَبَا ) ، ورواه البغدادي في شرح أبيات الشافعية الى ربيعة بن صبيح نقلاً عن الجرمي والسخاوي ، في الأرجوزة يصف الذباب أو الجراد كالنار الملتهبه فيما ذكر من انواع الخطب . شرح شواهد الشافعية للبغدادي ٢٥٤/٤ ، شرح الشافعية ٣١٩/٢ ، ابن يعيش ٦٨/٩ ، ابن عميل ٤٠٦/٢ ، العيني ٥٤٩/٤ ، التكملة للفارسي ص ٢٢ .

(٢) في ر : ( الوصل ) ، وما اثبتناه ارجح .

(٣) ( مئد ) : ساقطة من ر .

(٤) ( شنوده ) : ساقطة في الاصل .

(٥) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

قَوْلَ الشَّيْخِ : أَطْلَقَ وَلَيْسَ بِجِدٍ فَنَمْثِلُ ذَلِكَ لَا يَأْتِي إِلَّا  
 لضرورةٍ نَمْثِلُ « ثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً » وَلَيْسَ مِثْلُهُ لَكثْرَةٍ مِثْلُ ذَلِكَ  
 فِي الْكَلَامِ غَيْرَ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ ، فَهَذَا الْمَعْنَى اُغْتَفِرَ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ  
 فِي مِثْلِ مَا ذُكِرَ ، وَأَرَادَ فِي ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ إِنْ قَصِدَ الْإِسْكَانَ أَنَّهَا  
 لَا تُقْلَبُ هَاءٌ إِلَّا فِي الْوَقْفِ وَوَصَلَهُمْ أَرْبَعَةً مَعَهَا مَعَ بَقَائِهَا هَاءٌ إِجْرَاءً  
 لِلْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ ، وَإِنْ قَصِدَ التَّحْرِيكَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمزةِ  
 وَضَحَ الْأَمْرُ فَانْهَاجَ لَا تَنْقُلُ الْحَرَكَةَ عَلَيْهَا إِلَّا فِي الْوَصْلِ بَعْدَ سُكُونِهَا  
 وَقَبْلَهَا هَاءٌ فِي الْوَقْفِ ، فَقَدْ جُمِعَ بَيْنَ حَكْمِي الْوَصْلِ وَهُوَ مَعْنَى إِجْرَاءِ  
 الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ • وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنْ ثَلَاثَةٌ مَبْنِي عَلَى  
 السُّكُونِ وَلَيْسَ سُكُونُهُ لِلْوَقْفِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ وَصْلُ غَيْرِهِ مَعَ بَقَاءِ  
 آخِرِهِ سَاكِنًا هَاءً فَلَا حَكْمَ لِلْوَقْفِ فِيهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي  
 وَصْلِهِ تَاءٌ مَحْرُوكَةً ، وَهَذَا وَاجِبٌ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ فَصَارَ  
 سُكُونُهُ لَا لِلْوَقْفِ وَانْهَاءً لِأَنَّهُ لِسُكُونِهِ ، فَلَا حَكْمَ لِلْوَقْفِ فَلَيْسَ  
 فِيهِ إِجْرَاءُ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا فِيهِ حَكْمُ الْوَصْلِ خَاصَّةً  
 وَاتَّفَقَ أَنَّ حَكْمَ الْوَصْلِ كَحَكْمِ الْوَقْفِ كَمَا فِي قَوْلِكَ : كَمْ  
 وَأَشْبَاهُهَا فَإِنَّ حَكْمَ الْوَصْلِ فِيهَا كَحَكْمِ الْوَقْفِ فَتَيْنِ الْفَرْقُ بَيْنَ  
 أَسْمَاءِ الْعَدَدِ وَبَيْنَ نَحْوِ ( الْقَصْبِ ) بِالْوَجْهِينِ الْمَذْكُورَيْنِ فَلَا يَنْبَغِي  
 أَنْ يُحْكَمَ عَلَى نَحْوِ ( الْقَصْبِ ) بِأَنَّهُ سَائِعٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ حَمَلًا  
 عَلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ لِمَا بَيَّنَّ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَجَعَلُ : { لَكُنَّا دُؤُورًا  
 اللَّهُ رَبِّي } (١) أَيْضًا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ سَائِعٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ  
 وَلَيْسَ نَحْوُ « الْكُتُبِ » مِثْلُ « الْقَصَمَبِ » فَإِنَّ ذَلِكَ جَوْزٌ أَنْ يُقَالَ  
 فِيهِ أَنَا بِالْأَلْفِ فِي الْوَصْلِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ إِجْرَاءُ  
 الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ ، وَوَجْهُ آخِرٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتْ  
 هَمْزَتُهُ بَنَقَلَ حَرَكَتُهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا وَادْغَمَ نُونُ ( لَكُنَّ ) فِي نُونِهَا قَصْدًا



إلى تقويتها بالالف التي تكون لها وصلاً في بعض اللغات ووفقاً على كل لغة عوضاً عما حذف منها ، أو قصد فعل ذلك رفعاً [١٤٨ظ] للبس ، لِمَا يوهم لفظُ ( لكن ) من أَنَّهَا ( لكن ) من أَنَّهَا ( لكن ) المشددة فقد ظهر الفرق بينهما وبين القَصْبِ من وجهين أيضاً فلا وجهَ لإجراء الباب مجرى واحداً لِمَا ذكرناه .

(فعل) قوله : وتقول في الوقف على غير المتمكنة أَنَا بالالف وأنه بالهاء .

قول الشيخ : حكم ( أنا ) إذا وقف عليه أَن لا يوقف على النون اتفاقاً ، ولا بد من الحاق الف في اللغة الفصيحة أو الهاء ، وإحاقهم الف ( إمّا لأنها هي الأصل دليل إنبات بعضهم لها في الوصل ، وبديل أن نحوها من الضمائر لم يقتصر فيه على النون ) (١) . وأمّا لأنها مزيدة في الوقف خيفة اللبس بينها وبين أَن ، لأن الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها ، وهذا الوجه يقويه من وقف بالهاء ؛ لأنها هاء السكت وهو بالاسكان ، وهو بالحق الهاء « وهذا جارٍ على قياس ، لأن كل متحرك حركة بنائية جائز أن يوقف عليها بالكون والحق الهاء ، وكذلك « أكرمك وأكرمك » ، وما كان مثله « ههنا وههنا » ، وهؤلاء وهؤلاء إذا قصر « يعني هؤلاء إذا قصر وقف عليه بالالف » (٢) ، وبالهاء ، ونبي (٣) ولذلك ذكره مرتين : أحدهما من غير هاء ، الأخرى بالهاء ، ولأنها ههنا ليس فيه إلا القصر فلا وجه لرد التشبيه . وغلامي وضربني وغلاميه وضربني بالاسكان والحق

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) في ر : ( وحدها ) .

(٣) في ل : ( وثناه ) .

الهاء فيمن حرّك في الوصل ليس على إطلاقه ، لأنّه يؤذن بأن الوقف بالاباء إنما هي لغة من حرّك خاصة ، والوقف بالحذف إنما هي لغة من سكّن في الوصل وليس ذلك صحيحاً ، أمّا الاول فهو الأكثر ، وقد يحذف من يحرّك في الوصل . وقد جاء في القرآن : { فَمَا أَتَانِي اللَّهُ } <sup>(١)</sup> ، متوحاً في الوصل مرقرفاً عليه بغير ياء في قراءة أبي عمرو وقالون <sup>(٢)</sup> وحفص <sup>(٣)</sup> بخلاف ، وفي قراءة ورش بلا خلاف ، فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة ، لأنّه وصل محرّكاً ووقف بالحذف من غير خلاف . وأمّا اتانني فإنّ الأفصح الوقف باثبات الياء أيضاً ، فإنّ جاء في غلامي بثبت الياء في الوصل ساكنة الوقف عليها باثباتها أفصح ، قال الله تعالى : { يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ } <sup>(٤)</sup> ، ول من

(١) سورة النمل الآية : ٣٦ . ( اتانني ) : أثبتتها وصلّا المديان وأبو عمر وحفص ورويس ، ووقف يعقوب بالياء اختلف عن أبي عمرو وقالون وقنبل وحفص . تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص ١٥٥ .

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبدالصمد بن عمر ابن عبدالله الزرقني ، ويقال المري مولى بني زهرة الملقب بقالون قاري المدينة ونحوها أخذ القراءة عن نافع وأبي جعفر ، توفي سنة ٢٢٠هـ . غاية النهاية في طبقات القراء ١/٦١٥ .

(٣) هو حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان امام القراء وشيخ الناس في زمانه وأول من جمع القراءات ، قرأ على اسماعيل ابن جعفر عن نافع وقرأ عليه يعقوب بن جعفر ، له كتاب ( ما اتفقت الفاظه ومعانيه من القرآن ، ( واجزاء القرآن ) توفي سنة ٢٤٦هـ ، غاية النهاية ١/٢٥٥ ، الاعلام ٢/٢٩١ .

(٤) سورة الزخرف الآية : ٦٨ . سكّن ياء ( يا عبادي ) وصلّا ووقفاً نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس ، والباتون بحذفها . وقال الفراء : هي في قراءة أهل المدينة ( يا عبادي ) وقراءة العوام على حذف الياء . معاني القرآن ٣/٣٧ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٦ .

أثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها أيضاً ساكنة مع كونه منادى، فالوقف على غير المنادى باثبات الياء أجدر، وكذلك جميع ما جاء في القرآن إلا في (١) ، واضح يسميه حذف خطأ في المصحف فقرأها بعضهم على النحو الذي ذكره فظهر أن ما ذكره غير مستقيم لا في الأول ولا في الثاني، وهو في الأول أقرب، وأما الثاني فواضح الفساد لما بناه • ثم مثلاً بقراءة أبي عمرو (٢) وليس تمثيلاً مستقيماً من وجهين : أحدهما أنها رؤوس الآي أن لها شأنًا في الحذف ليس لغيرها ، فكيف يستقيم التميم ، ثم التمثيل بما صرح أنه في الحذف ليس كغيره • وأما الثاني فلأن المشهور في قراءة أبي عمرو حذفها وصلها ووقفاً عند ذلك لا تبقى فيه شبهة في الاستدلال ، لأن غرضه وصله بالياء ساكنة والوقف بغير ياء قد تقدم أن المشهور ليس كذلك ، وكذلك (٣) البيت الذي أئتمده لا يستقيم دلالة ؛ لأنها في القافية ، والقافية لها شأن في الحذف ، وأيضاً فإنه لا يستقيم وصلها بياء أصلاً ، لأنه يفسد الوزن ، وإنما يستقيم الاستدلال إن (٤) لو ثبت وصله بياء ساكنة والوقف بحذفها ، وذلك متعذر فيه •

(١) ( في ) : ساقطة في و ، ت ، ب ، ش ، س •

(٢) قرأ أبو عمرو الآيتين : ( فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنُ ، وَرَبِّي أَهَانَنُ ) سورة الفجر الآية : ١٥ ، ١٦ ، انظر الكتاب ٢٨٩/٢ ، تقريب النشر في القراءات العشر ص ١٨٨ •

(٣) البيت هو : وَمِنْ شَأْنِي كَاسِفٌ وَجْهُهُ  
إِذَا مَا اتَّسَبَّتْ لَهُ أَنْ تَكْرَنَ  
للاعشى في ديوانه ص ١٩ ، ابن يعيش ٨٦/٩ ، الكتاب ٢٩٠/٢ ، مجاز القرآن ١٥٩/٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٢١١ ، الشاهد فيه حذف الياء في ( يأتيني ، وأنكرني ) في الوقف •

(٤) ( ان ) : ساقطة من ب •

قوله : « وَضَرَبَكُمْ وَضَرَبَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وَهُمْ إِلَى آخِرِهِ » .  
 قول الشيخ : « مِيزَ الْجَمْعَ وَهَاءَ الضَّيْرِ لِلْغَائِبِ » ، لا خلاف في  
 أَنَّ الوقفَ عليها دونَ اللاحقِ في لغة الملتحقين وغيرهم بالاسكان ،  
 وقد جاء عن بعضهم فيهما الرومُ والاشمامُ في لغة من ضمَّ الميمَ ،  
 وليس بالكثير في الميمِ ، وَأَمَّا في الهاءِ فَانْ كُنْ قَبْلَهُ سَاكِنٌ « صحيحٌ »  
 قَوِيٌّ وَإِلَّا ضَعْفٌ • وقوله : « فِيمَنْ أَلْحَقَ وَصَلًا » يعني اسمَ  
 الجمعِ والهاءِ جميعاً • وقوله : « أَوْ حَرَّكَ » <sup>(١)</sup> يعني به هاءَ  
 الاضمارِ وحدها ، ويجوزُ أَنَّ يكونَ قصدُ بقوله : « فِيمَنْ الْحَقَّ »  
 وَصَلًا أَوْ حَرَّكَ هَاءَ الاضمارِ وحدها ، ؛ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ آخِرًا ،  
 واستغنى عن تقييدِ [ ١٤٩ و ] « ضَرَبَكُمْ » لِأَنَّ مَنْ أَسْكَنَ  
 لَا إِشْكَالَ فِي وَقْفِهِ فَيَقْبَى قَوْلُهُ : « وَضَرَبَكُمْ » محمولًا على  
 « مِنْ أَلْحَقَ وَصَلًا » فلمَ يَحْتَجُ إِلَى تَقْيِيدٍ ، « وَهَذِهِ فِيمَنْ قَوْلٌ : هَذَا  
 هِيَ أُمَّةُ اللَّهِ » وَهَذَا يُقَوِّي أَنَّ التَّقْيِيدَ فِيمَا تَقَدَّمَ لِلْهَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ  
 لَمْ يَحْتَجْ إِلَى بَيَانِ الْوَقْفِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ • قوله :  
 « وَتَقُولُ حَتَّامٌ وَفِيمَ وَحَتَّامُهُ وَفِيهِ بِالْإِسْكَانِ وَالْحَاقُ الْهَاءُ » •  
 أَمَّا الْإِسْكَانُ فَلِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ الْآلِفُ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ لَتَنَزَّلَهَا  
 مَعَهَا كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ صَارَتْ نَسِيًا نَسِيًا <sup>(٢)</sup> ، فَوَقِفَ عَلَيْهَا بِالْإِسْكَانِ  
 كَمَا يُوقِفُ عَلَى الْمُتَحَرِّكِ • وَأَمَّا الْحَاقُ الْهَاءُ ، فَعَلَى أَصْلِ الْحَاقِ  
 حَرَكَةُ الْبِنَاءِ • وَأَمَّا « مَجِيءُ مَهْ » ، وَهَلْ مَهْ « فَلَمْ يَرْقُبْ عَلَيْهِ  
 إِلَّا بِالْهَاءِ وَسَبِيهِ <sup>(٣)</sup> » أَنَّ اتِّصَالَ الْمَجْرُورِ بِالْمُضَافِ لَيْسَ كَاتِّصَالِهِ  
 بِالْجَارِ لِاسْتِقْلَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَاهُ فَلَمْ يَشُدَّ اتِّصَالُ فِيهِ  
 اشْتِدَادُهُ مَعَ الْحَرْفِ ، وَلِذَلِكَ زَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الْعُطْفَ عَلَى

(١) من هنا خرم في ش، ينتهي في النصف الأخير من ورقة ٢٤٧ ظ •

(٢) ( منسياً ) : زيادة عن ل •

(٣) في ل : الفرق بينهما وبينها ( بدلاً من ( سببه ) ، وما اثبتناه  
 أفضل •

المضمر المخفوض بالاضافة جائزٌ من غير تكريرٍ وحملٍ عليه قوله تعالى: { أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا } (١) ، وقال هو معطوفٌ على الكف والميم في قوله: { كَذَكَرِكُمْ } آباءكم (٢) ، كأنه قال: أَوْ كَذَكَرِكُمْ قَوْمٍ أَشَدَّ ذِكْرًا ، ولذلك كتب الكتابُ حَتَامٌ بالالف لأنها صارت متوسطةً وكذلك عَلَامٌ وَالَامٌ وَفِيمٌ وَعَمٌ من غير فصل (٣) ، كلُّ ذلك لما فهم من شدة الاتصال ، ولم يكتب مثل «م» متصلاً ، ولا يجيء منه وأشباهه مما كان متصلاً باسمٍ فدلَّ ذلك كله على أنَّ اتصاله بالجارِ أشدُّ ، فلهذا كان كذلك كُرهَ أَنْ يُوقَفَ عليه ، لاسكان فيكون وفقاً على كلمة (٤) على حرفٍ باسكانٍ كما كُرهَ ذلك في مثل قولهم: يا زيدوه ، واجتماعهم على الوقف عليه بالهاء يقوي الوقف على مجيء «مه» بالهاء لأنه مثله في أنَّه كلمةٌ واحدةٌ في حكم المستقل فلا يوقف عليه إلا بالهاء ، كقولهم قَهْ وشِهْ .

(فصل) قوله: والنون الخفيفة تبدل ألفاً في الوقف .

قال الشيخ: يعني إذا كان قبلها فتحة تشيهاً لها بالتوين ، لأنها مثله في كونهما نوناً ساكنةً في آخر الكلمة بعد حركة ، فقالوا في اضْرِبَنَّ: في الوقف اضْرِبَا ، كما قالوا في: رأيتُ زيداً زيداً ، فإن لم يكن قبلها فتحةٌ وجب حذفها كما وجب حذف التوين ، بل حذفها أجدر ؛ لأنها ليست لازمةً في الوصل بخلاف التوين ، لأن ما دخلت عليه فرعٌ فكانت فرعاً فلا تكون لها على الاصل مزية ، إلا أنَّك إذا حذفها في الوقف أزالت ما كان من

(١) سورة البقرة الآية : ٢٠٠ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٠٠ .

(٣) في ل : ( نون ) .

(٤) في الاصل : ( كلمة ) .

أحكامها في الوصل ، ورددت الفعل الى حكمه لو لم يكن البتة فلذلك  
 قيل في هل تضربن ؟ هل تضربون ؟ وفي هل تضربين ؟ هل  
 تضربين ؟ بخلاف النوين في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنك تقول  
 في قاضٍ قاضٍ ، فلا ترد الياء في الافصح عند زوال التنوين ،  
 وإن كان من أحكامه ، والفرق بينهما أن استنوين لازم في الوصل  
 والوقف ، فجعل للزومه له مزية على ما ليس بلازم ، وأيضاً  
 فإن التنوين مسوق لمعنى زائد على معنى الاسم ، وانون في الفعل  
 ليست مسوقة لمعنى زائد ، وإنما هو تأكيد محض ، وهو معنى  
 الزيادة ، فجعل لما جيء به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزية •  
 وأيضاً فإن النون في الفعل على وجه تشبيهها بالتنوين فجعل  
 للاصل على الفرع مزية • والله اعلم •

### ومن اصناف المشترك القسم

قال صاحب الكتاب : يشترك فيه الاسم والفعل وهو جملة  
 وسمية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية الى آخره •  
 قال الشيخ : القسم جملة انشائية تؤكد بها جملة أخرى ،  
 فإن كانت خبرية فهو السهم لغير الاستعطف ، وإن كانت طلية فهي  
 التي قصد بها الاستعطف ، كقولك بالله أخبرني ، وهل كان  
 كذا ؟ قوله « ومن شأنهما أن ينزلا منزلة جملة وحدة » ؛ لأنهما  
 كالشرط والجزاء إذ الأولى لم تقصد لمجردتها وإنما أتت بها لغرض  
 الثانية فلا بد من الثانية معها فامّا ارتباطاً صارنا كالجملة الواحدة  
 كالشرط والجزاء • نعم لو أسقطت الأولى لاستقلت بالثانية كما  
 لو أسقطت الأولى في الشرط لاستقل الجزء إذا أعرب بنفسه  
 ولكنه لا يصير مقسماً عليه ، كما لا يكون جواب [١٤٩ظ] جزءاً

عند حذف الشرط ، وليس للقسم في جوابه عمل ، فذلك جاز  
 حذف الاول عنه من غير شريطة بخلاف الشرط فان له فيه عملاً  
 إذا كان مضارعاً أو حرفاً يدل على الجزئية كالفاء ، وإذن  
 فيشترط عند حذف الشرط إزالة ذلك ، والقسم وإن كان له  
 في الجواب الفاظ لأجلها فجائز أن يحذف مع بقائها كقولك :  
 إن زيداً قائم ، وقد كن يقال والله أن زيداً قائم ، وأما حذف  
 الثانية فلا بد من قرينة خاصة <sup>(١)</sup> تشعر بذكرها كاجزاء وجواب  
 ( لو ) وخبر المبتدأ ونظائر ذلك •

( فصل ) قوله : ولكنرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه  
 إلى آخره •

قال الشيخ : إذا كثر التسيء في كلامهم خففوه ليخفف على  
 السنتهم كما فعلوا ذلك في النداء ، وأشباهه ، لأن الكثرة تناسب  
 التخفيف ، ولذلك في النداء ، وأشباهه ، لأن الكثرة تناسب  
 التخفيف ، ولذلك خففوا هذه الجملة من غير وجه ، فن ذلك  
 حذفهم الفعل جوازاً مع الباء وزواً مع الواو والتاء واللام وبين  
 لأنهم جعلوا هذه الأحرف الأربعة عوضاً عن الفعل فلم يجمعوا بينها  
 وبين الفعل فبدأ بالتخفيف ، ومن ذلك حذف الخبر إذا وقع المقسم  
 به مبتدأ ، كتولهم : لعمرك ويدين الله وأمانة الله وأيمن الله  
 ومن ذلك حذف نون أئمن الله ، فيقولون : أئمن الله لأفعلن •  
 وقوله « وهمزته في الدرج » دليل على أن الهمزة عنده همزة  
 قطع ، وليس [ هو ] <sup>(٢)</sup> مذهب سيويه ، ومذهب سيويه أنها همزة  
 وصل جيء بها المنطق بالساكن <sup>(٣)</sup> ، فليس حذفها في الدرج

(١) في ل : ( حاصلة ) ، وهو تحريف •

(٢) ( هو ) : زيادة عن ل •

(٣) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ، ١٤٧ •

للتخفيف<sup>(١)</sup> من أجل القسم ، ولكنه على قياس حذف همزات الوصل أدرج في كل موضع ، وإنما الذي أشار إليه مذهب الفراء ، فإنه يزعم أنها جمع ليمين فهزته همزة أفعل الذي للجمع وهي قطع ، فإذا وصلت فأنما كان ذلك لأجل التخفيف<sup>(٢)</sup> في القسم ، وسيويه يزعم أنها كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الأولى فاجتلبت الهمزة للنطق بالساكن كما اجتلبت في اري وابن وأشباهها من الاسماء التي وضعت ساكنة الأولى ، فعلى ذلك لا تكون الهمزة مخففة في الوصل ، لأجل القسم على ما ذكرناه ، ومن ذلك حذفهم نون من ومن ، وإن كان قد ذكر أن في ذلك خلافاً ، وأن منهم من يقول : إنهما من آيمن ، ومنهم من يقول : إنهما من من وعلى كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم . وحرف القسم في الله والله والمراد والله وبالله ولكن الحذف لأجل التخفيف . ومثّل بمثالين مع الحذف تنبيهاً على أن النصب والخفض بعد الحذف جائزان فيه على ما سيأتي . وقوله : وبعوض في هاء الله والله وأف الله ، يعني أنهم عوضوا عنها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل ، وكل ذلك للتخفيف المذكور ، والابدال عنه تاء في تالله لأن التاء أخف من الواو وإيثار الفتحة على الضمة في قولهم : لعمرك وإن كانت أعرف وأكثر في العمر ، ، ولكنهم عدلوا عنها تخفيفاً .

(فصل) قوله : ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام وبأن وحرف النفي .

(١) في و : ( لتخفيف ) وهو تصحيف .

(٢) انظر ابن يعيش ٩٥/٩ .



قال الشيخ : وذلك للتنبيه على أن ما يذكر بعده هو الذي  
جاء بالقسم تأكيداً له ، وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف ،  
وهو الشائع الكثير ، وأما القسم للاستعطاف فأنما يكون جوابه  
الجميل الطلية وما حمّل عليها من قولهم : أقسمت عليك لما فعلت  
وآلاً فعلت ، وهذه الأجوبة في القسم إنما تكون إذا اختير ذكر  
الجملة المقسم عليها بعده ، وإما إذا لم يذكر بعده وذكر قبل  
القسم ما يدل عليها أو ذكر القسم معترضاً امتنع ذلك ، فإذا  
قلت : زيد قائم والله أو زيد - والله - قائم ، لم يكن ذلك في  
شيء منه ، فإن ذكرت بعد القسم ما يصح أن يكون له ،  
وما يصح أن يكون تنمة لما قبله جاز الأمران ، فتقول زيد  
- والله - إن أباه قائم ، وزيد - والله - أبوه قائم ، وإن  
مخصوصة بالجملة الاسمية ، لأنها لا تدخل إلا على الاسم ، وأما  
اللام وحرف النفي فيدخلان على الجملتين جميعاً ، إلا أن الفعلية  
إذا كان فعلها مضارعاً التزم في الإفصح معها (نون) (١) التأكيد ، وإذا  
كان ماضياً التزم على الإفصح معها (٢) قد ، ولم يحتاجوا مع  
الاسمية إلى غيرها لأنها دخيلة على الفعل أصلية في الاسم فتصدي  
إلى تقويتها فيما ليست أصلاً فيه تنبهاً على أنه ليس من أصل  
مواضعها • وقوله [ ١٥٠ و ] « وقد حذف حرف النفي في قولهم (٣) :

٢٥٦- تالله يَبْقَى على الأيام مُبْتَقِلٌ

- (١) في ل : ( التي ) ، وهو تحريف .  
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .  
(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه : ( جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعِ  
سِنَّةٌ غَرْدٌ ) ، والشاهد فيه حذف حرف النفي مع الجملة  
الفعلية أي : ( لا يَبْقَى ) ، مبتقل : أي يأكل البقل ، غرد :  
يطرب ، وهو منسوب للهذلي في ديوان الهذليين ١٢٤/١ ،  
ابن يعيش ٩٨/٩ ، وغير منسوب في المفصل ص ٢٩١ ، وفي  
اللسان مادة ( بقل ) نسب لمالك بن خويلد الخزاعي .

قَالَ الشَّيْخُ : حَذَفُ حَرْفِ النِّفْيِ جَزْءٌ مَعَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَلَا تَعْرِفُهُ مَعَ الْأَسْمَةِ وَإِنَّمَا حُذِفَ مَعَ الْفَعْلِيَّةِ دُونَهَا <sup>(١)</sup> ، إِمَّا لِأَنَّهُ يُدَلُّ عَلَى النِّفْيِ فِيهِ أَمْرَانِ : حَذَفُ الْلَامِ وَحَذَفُ التَّوْنِ • وَإِمَّا لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْقِسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا } <sup>(٢)</sup> ، فَأُجْرِيَ فِي الْقِسْمِ مَجْرَاهُ فِي غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْأَسْمِ فَإِنَّهُ خَالَ عَمَّا ذَكَرَ مِنَ الْأَمْرَيْنِ •

(فصل) قوله : وقد أوقعوا موقعَ إِبَاءٍ بعدَ حَذَفِ الْفِعْلِ الَّذِي أَلْصَقْتَهُ بِالْقِسْمِ بِهِ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ حَذَفِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ جَعَلَ شَرْطَ اسْتِعْمَالِهِمْ <sup>(٣)</sup> حَذَفَ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا عِنْدَهُمْ عَوْضٌ مِنَ الْفِعْلِ فَكَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ عَلَى عَادَتِهِمْ فِي ذَلِكَ • قَوْلُهُ : « رَوَّمَا لِلْإِخْتِصَاصِ » تَعْلِيلٌ لَوْضَعِ هَذِهِ الْحُرُوفَ عَنِ الْإِبَاءِ ، فَالْوَاوُ رَامُوا بِهَا الْإِخْتِصَاصَ الظَّاهِرَ بِهَا ، وَالتَّاءُ إِخْتِصَاصٌ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالسَّلَامُ إِخْتِصَاصٌ بِالْتَعَجُّبِ « وَهِيَ إِخْتِصَاصٌ بِرَبِّي » فَلَا يُسْتَعْمَلُ الْلَامُ إِلَّا فِيمَا هُوَ حَقِيقِي بِالْتَعَجُّبِ كَقَوْلِكَ : اللَّهُ لَتَتَّبِعَنَّ وَلَتُحَاسِبَنَّ ، وَاللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ ، وَلَا يَبْقَى مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ وَشَبَّهَ ، وَلَا يَقُولُ اللَّهُ نَقْدَ قَوْمٍ زَيْدٌ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ وَجْهٌ لِلْتَعَجُّبِ ، وَقَدْ جَاءَتِ التَّاءُ أَيْضًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَثِيرًا وَلَكِنَّهَا لَمْ يَلْتَزِمُوا بِهَا ذَلِكَ ، بَلْ اسْتَعْمَلُوهَا فِي غَيْرِهِ • قَوْلُهُ : « وَتَضُمُّ مِيمٌ ( مِنْ ) » فَيَقَالُ مِنْ رَبِّي أَنْكَ لِأَشِيرَ ، تَنْبِيْهَا عَلَى الْقِسْمِ لِمَا فِي لَفْظِهَا مِنَ الْإِشْرَاطِ وَقَلَّتْهَا فِي الْقِسْمِ ، فَقَصَدُوا إِلَى أَنْ

(١) فِي ل : ( دُونَ الْفَعْلِيَّةِ ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَحْسَنَ •

(٢) سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ ١٧٦ •

(٣) فِي ل : ( شَرْطًا لاسْتِعْمَالِهَا ) •

يكونَ لها فيما قولٌ دلالةٌ على أنَّها المقسمُ بها ومن الناسِ من يزعمُ أنَّها من أيمنٍ ولكنَّه أختيرَ ذلكَ لأنَّها داخلَةٌ على رَبِّي كما تدخلُ من ، ولو كانتَ من أيمنٍ لدخلتُ على اسمِ اللهِ كما تدخلُ أيمنُ ، ثمَّ لمَّا اختصتِ الضمةُ بمن في هذا الموضعِ شبهوها باختصاصها بما اختصَّ مثلها كالفتحةِ معَ لدُن في غروةٍ ، واختصاصُ التاءِ باسمِ اللهِ واختصاصُ أيمنٍ باسمِ اللهِ والمكعبةِ ، « واذا حُدِفَتْ نونُها فهي كالتاءِ » يعني في أنَّها تدخلُ على اسمِ اللهِ خاصةً فيقالُ مِ اللهُ ومِ اللهُ كما يُقالُ اللهُ ، ومن الناسِ من يزعمُ أنَّها من أيمنٍ من حيثِ دخلتُ على اسمِ اللهِ كما تدخلُ أيمنُ ، ولو كانتَ مِنْ مِنْ لم تدخلُ على اسمِ اللهِ كما لا تدخلُ مِنْ ، ومن الناسِ من يزعمُ أنَّ المضمومةَ من أيمنٍ لما ذكرناه والمكسورةَ مِنْ مِنْ ، لأنَّه ليسَ في أيمنٍ كسرةٌ في ميمٍ ، ويحكمُ بالكسرِ على أنَّها ميمٌ مِنْ ويجعلُ ذلكَ أوَّلِي الاعتبارِ من دخولها على اسمِ اللهِ لأنَّ كسرَ ميمٍ أيمنٍ لا وجهَ له في أيمنٍ ، ودخولُ مِنْ على اسمِ اللهِ تعالى لا مانعٌ له إلا من حيثِ الاستعمالُ على أنَّه قد سُمِعَ مِنْ اللهِ عن الاختفِصِ (١) على ما ذكره آخرًا ، وقياسُ يقتضي الجوازُ فترجحَ بذلكَ أنَّ المكسورةَ ميمٍ مِنْ والمضمومةَ ميمٍ أيمنٍ ، وظاهرُ كلامه أنَّها ميمٌ مِنْ وإنْ دخلتا على اسمِ اللهِ ، لأنَّه يأخذُ الكسرَ دليلاً على أنَّها ميمٌ مِنْ ويحملُ المضمومةَ عليها لأنَّه قد ثبتَ فيها الضمُّ معَ نونِها وقد ثبتَ الحذفُ في أختها فليكن الحذفُ في الأخرى بخلافِ أيمنٍ فإنَّه لم يثبتْ حذفٌ همزتها لا فيها ولا فيما شابهها ، وكان التَّسْوُلُ بأنَّها ميمٌ مِنْ أوَّلِي .

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ٢٠٦/٢ .

(فصل) قوله: والباء لاصالتها الى آخره .

قال الشيخ: لما كانت الباء هي الاصل دخلت على كل مقسم به ، مضمراً كان أو مظهراً ولم يلزم ذلك فيما كان فرعاً عنها لوضعهم إياها مختصاً كما ذكرناه في الواو والياء ، ولذلك لما كانت الاصل دخل الفاعل مصرحاً به عليها إذ لم توضع عوضاً عنه ، وإنما وضعت لمعناها خاصة بخلاف الواو والياء فنتهما جعلاً عوضاً من المفظ بالفعل فلذلك لم يجز<sup>(١)</sup> اظهار الفعل معهما ، وكذلك استعملوها لما كانت أصلاً في الاستعطاف كقولك: بالله أخبرني ، وهذه الباء أدخلها المجويزين على ما تقدم في حروف القسم كما تقدم ذكره . فظاهر كلامهم أنها متعلقة بفعل في معنى أقسم على سبيل الاستعطاف ، ولو قيل إنها متعلقة بفعل بمعنى استعطى لكان جيداً ، ولو قيل إنها متعلقة بفعل الطاب المذكور بعدها أو بما يدل على قول الطلب على أنها باء الاستعانة كما تقول: بالله حججت لكان جيداً ، والذي يقويه أنك تقول: أخبرني بالله ، وبالله أخبرني [ ١٥٠ ظ ] كما تقول: بتوفيق الله حججت ، وحججت بتوفيق الله ، كأنك قلت أطلب منك الخبر مستعيناً بالله في أخبارك لي ولذلك وجب أن لا يجاب إلا بفعل طلب ، أو في معنى الطلب ، ولا يجاب بما يجاب به الأقسام .

(فصل) قوله: وتُحذفُ الباءُ فيَتَصَبُّ المقسمُ بهِ بالفعلِ

المضمَرِ .

قول الشيخ: لأن موضعها متعلق بالفعل ، فإذا حُذِفَ الجارُ بقى متعلق الفعل خلياً عن المعارض له ، فيجب نصبه بدليل قولك:

(١) في و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س ( يَكُنْ ) ، وما اثبتناه افضل .

كلت زيدا وقلت لزيدا ، واستغفرت من الذنب ، واستغفرت الذنب ،  
 وذلك طرد في كلامهم ، إلا أنهم لم يحذفوه إلا مع حذف الفعل ،  
 فلا يقولون : حلفت الله ، [ ولا أقسمت الله ] <sup>(١)</sup> بل يقولون : الله  
 لأفعلن . قوله : « وقد روي رفع اليمين والامانة على الابتداء  
 محذوف في الخبر » ، وذلك أن القسم جاء في كلامهم جملة فعلية  
 وجملة اسمية في مثل لعمرك إلا أن الفعلية هي الشائعة في  
 كلامهم ، ولذلك لم يجر أن تقول : الله لأفعلن على تقدير الله  
 قسمي ، وقد جاء قولهم أمانة الله ويمين الله تشبيها بقولهم : لعمرك  
 وهو قليل فاذن النصب هو الوجه والخفض [ جائز ] <sup>(٢)</sup> على  
 ارادة حرف الخفض وهو قليل أيضاً ، « وتضمير كما تضمير  
 اللام » ، يعني أنهم يخفضون المقسم به على اضماع حرف الخفض  
 واداءه وجوداً كما يخفضون في قولهم : « لاه أبوك » ، ألا ترى أن  
 الخفض في قولهم : لاه أبوك لابد له من خافض ولا خافض إلا  
 الحرف المقدر فكذلك ههنا بالحرف المقدر .

( فصل ) قوله : وتُحذف الواو ويُعوَضُ عنها حرف التثنية

في قولهم : لاه الله ذا .

قال الشيخ : يلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام حرف  
 الجر ، وهو حرف التثنية كما يلزم مع الواو والتاء وهمزة  
 الاستفهام « وقطع همزة الوصل » لما كانت عوضاً عما ذكره .  
 قوله : « وفي لاه الله ذا اثنان » حذف ألف ها وإبائهما ، فأما الحذف  
 فوجه ، أنها ألـ لقيت ساكناً بعدها فقيدها أن تُحذف لالتقاء

(١) ( ولا أقسمت الله ) : ساقطة من الاصل .

(٢) ( جائز ) : ساقطة من ر . والاصل .

الساكين ، وأما إنباتها فلا يخلو إما أن تثبت الهمزة معها أو لا تثبت ، فإن لم تثبت وهو الظاهر من كلامهم • فوجه أنهما تتركت معها منزلة الجزء من الكلمة ، فلم تحذف لالقاء الساكنين ، لأنهما التقيا على أحدهما كما في قولك : ولا انضالين وشبهه وإن ثبت الهمزة معهما وليس بعيد من كلامهم ، فوجه أن همزة سم الله لها شأن في جواز القطع ليس غيرها بدليل قوهم : يا الله ، وقوهم : أوا لله ، فلم يجتمع ساكنان البتة وتثبت ألف ها ؛ لأنها لم تلق ما يوجب حذفها • قوله : « وفيه قولان أحدهما وهو قول الخليل : إن ذا مقسم عليه » كأنه قيل ، للأمر ذا فيحذف الأمر لكثرة الاستعمال • ثم قال : « ولذلك لم يجر أن يقاس عليه » ، فلم يعطل ما ذكره من أن تقديره « للأمر ذا » وإنما عاى امتناع القياس عليه لأجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره ، ولم يدل على ما أدناه البتة ، وقد دلّ الاخفش بما ذكره على دعواه <sup>(١)</sup> ، ولو قيل إن ذا هو المقسم عليه لالمى الوجه الذي ذكره الخليل <sup>(٢)</sup> ، بل على معنى لا يفعل ذا ولا يكون ذا لكن مستقيماً ، وليله أن المعنى المستعمل فيه هذا الماظر هو أن يكون المقسم عليه منفياً دليله استقراء كلامهم ، وإذا كان كذلك وجب تقديره منفياً ، وإذا قدر منفياً بطل تقدير الخلل ، ويبطل تقدير الاخفش ، لأنه يجعل المقسم عليه محذوفاً ، لأن الحذف على خلاف الأصل ، وإذا استقام الانبات فلا معنى للعدول الى الحذف ، ويضيف أيضاً من جهة أن الإشارة الى التسم في القسم يجيء مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف بعض المقسم عليه ، وما ذكره الاخفش من قوله :

(١) قال أبو الحسن : هو من جملة الجواب ، وهو خبر مبتدأ

محذوف ، والتقدير لا والله الأمر ذا • ابن يعيش ١٠٦/٩ ،

شرح الاشموني ٢٠٥/٢ •

انظر الكتاب ١٤٥/٢

« لا هـا الله ذآ لقد كنَ كذآ » ، لا نُسَلِّمهُ فآنَ مثْل ذاك لا نعرفه  
 في كلامهم ، ثم <sup>(١)</sup> ولو قد رنا صحته فلا تنازع في أن المتكلم مرید  
 للنفي بقوله : « لا » واذأ ثبت ذلك ثبت ما قلناه ، فيكون قوله :  
 « لقد كنَ كذآ » إثباتاً لغیر ما نفاه بقسمٍ مقدّرٍ آخرٍ فيستقيم ذلك  
 مع جریان ما ذكرناه من التّأويل •

( فصل ) قوله : والواو الأولى في نحو : { والليل إذا  
 يَفْشَى } <sup>(٢)</sup> ، للقسم وما بعدها للعطف •

قال الشيخ : وقد اختلف الناس في هذه الواو الثانية مع  
 اتفاقهم على أن الواو الأولى للقسم ، فمنهم من قل [ ١٥١ و ] : هي  
 واو العطف على ما ذكره صاحب الكاب ، ومنهم من قال : هي  
 واو قسمٍ آخر ، واستدل من قل : هي واو العطف وهو مذهب  
 الخليل وسيبويه <sup>(٣)</sup> بأنّه لو كانت واو القسم لم يخل إمّا أن يكون  
 ما بعدها مشتركاً مع ما قبلها أو لا فإن كان مشتركاً وجب واو العطف  
 أيضاً وإن كان غير مشترك وجب أن يكون لكل واحدٍ منهما  
 جوابٌ مستقلٌّ به ، لأنّه قدّر غير مشترك ، ويكون مع ذلك  
 جملة بعد جملة والأحسن بعد ذلك أن تكون في الجملة واو  
 العطف ، فثبت أن الواو ليست واو قسم ، فذا ثبت ذلك وجب  
 أن تكون واو العطف شَرَكْتُ بين المقسم به ثانياً ومع المقسم به  
 أولاً فلم يحتج إلا إلى جواب واحد : لأن القسم واحد •  
 واستدلوا <sup>(٤)</sup> أيضاً بأنك لو جعلت موضعها الفاء وثمّ لكان المعنى على

(١) ( ثم ) : ساقطة في ر

(٢) سورة الليل الآية : ١

(٣) انظر الكتاب ١٤٥/٢ ، ١٤٦ •

(٤) في ل : ( وكذلك ) •

حاله ، وهما حرفا عطفٍ فكذلك الواو . وشبهه ' من ظنَّ أنَّها  
 وأُعطِفَ (١) صورتها بعد صورةٍ مَطفٍ (٢) عليه ، وذلك مدفوعٌ  
 بما ذكرناه ، وأقوى ما قلوا فيه بالنظرِ الى المعنى : أنَّها لو كانت واو  
 عطفٍ لكان عطفاً على عاملين ، وهو ممتنعٌ ، وهذا مما يردُّ على من  
 يمنعُ في الدار زيداً والحجرة عمرو ، وهو مذهبُ سيويه  
 وأصحابه (٣) ، وأما من يجيزه فلا ورودَ لذلك عليه ، وتقديره هو  
 أنَّ قولك : « واللَّيْلُ » مخفوضٌ بحرف الجرِّ الذي هو واو  
 القسم ، وقولك : « إِذَا يَغْشَى » منصوبٌ بالفعلِ المتدرِّ الذي هو  
 أقسمٌ فتحقق معمولان لعاملين متغايرين كما في قولك : إنَّ في الدار  
 زيداً ، فإذا جعلت الواو في قوله : { وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى } (٤) ،  
 للعطف كان قولك : « والنَّهَارُ » معطوفاً على الليلِ خفضاً ، وكان  
 « إِذَا تَجَلَّى » معطوفاً على « إِذَا يَغْشَى » نصباً فقد تحقق مماثلته  
 لقولك : إنَّ في الدار زيداً والحجرة عمرو سواءً وذلك ممتنعٌ فيكون  
 هذا ممتعاً فوجب أنَّ يُحمَلَ على غيرِ العطفِ ولا وجه إلا أنَّ  
 يكون واو القسم . وقد أجاب الزمخشريُّ في تفسيره عن هذا  
 السؤال ، فقال : لما تنزَّلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل  
 حتَّى لم يجزْ ذكرُ الفعلِ معها صارت كأنَّها هي العاملةُ نصباً وخفضاً  
 فصارَتْ كعاملٍ واحدٍ له عاملان وكلُّ عاملٍ له عاملان فما فوقهما  
 جائزٌ أنَّ يُعطِفَ على معمولاته بعاطفٍ واحدٍ باتفاق ، كقولك :  
 قام زيدٌ يومَ الجمعةِ وعمرو يومَ السبتِ ، وهذا قد ينزلُ منزلةَ  
 العاملِ الواحدِ فأجري مجراه (٥) . ثمَّ قال : تقديره لذلك ما معناه ،

(١) في و : ( قسم ) .

(٢) في ل : ( مقسومٌ عليه ) .

(٣) انظر الكتاب ٢/١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) سورة الليل الآية : ٢ .

(٥) انظر الكشف ٤/٢١٤ ، ٢١٥ .



وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ قِيلَ أَقْسَمُ بِاللَّيْلِ إِذَا يَفْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ،  
فهذا هو الذي يشبه 'أَنَّ' فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحَجْرَةَ عَمْرَوًا فَلَا وَرُودُ  
لَهُ ، وَمَا أَجَابَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ قُوَّةً مِنْهُ 'وَاسْتِنْبَاطٌ' لِمَعْنَى 'دَقِيقٍ' ، وَلَوْ  
تَمَّ لَهُ 'يَلْزَمُهُ' (١) 'أَنَّ' لَا يَجِيزُ لَمَّا ذَكَرَ أَقْسَمُ بِاللَّيْلِ إِذَا يَفْشَى وَالنَّهَارُ  
إِذَا تَجَلَّى ، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ ، قَالَ تَعَالَى : { فَلَا  
أَقْسَمُ بِالْخُنُودِ الْجُؤَارِ الْكُنُوسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ  
وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ } (٢) ، فَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مَعَ التَّمْرِيحِ بِالْفِعْلِ  
وَالْحَرْفِ فَبَطُلَ مَا أَجَابَ بِهِ مَنْ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ  
الْوَاوِ ، وَبَقِيَ السُّؤَالُ قَائِمًا عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَيْهِ يَدْفَعُ  
جَوَابَهُ ، وَيَدْفَعُ أَصْلَ السُّؤَالِ أَيْضًا لِأَنَّهُ 'يُوجِبُ' جَوَازُ الْعَطْفِ  
عَلَى عَامِلَيْنِ فِي غَيْرِ مَا مَنَعُوهُ ، وَجَعَلُوهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا وَاوُ الْقِسْمِ ،  
فَبِتَّ أَنَّهَا وَاوُ الْعَطْفِ بِمَا تَقَدَّمَ أَوَّلًا ، وَإِنَّ السُّؤَالَ لَا وَرُودَ لَهُ  
عَلَى الرَّجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلْزَمُهُ مَانَعُوا أَنْ فَي  
الدَّارِ زَيْدًا وَالْحَجْرَةَ عَمْرَوًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ •

### وَمِنْ أَصْنَافِ الْمَشْتَرَكِ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : يَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَضْرَبُ الثَّلَاثَةُ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ : « لَا تُخَفِّفُ الْهَمْزَةُ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَهَا  
شَيْءٌ » ، يَعْنِي أَنَّهَا إِذَا كُنْتَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ مُبْتَدَأً بِهَا فَلَا يَدَّ أَنْ تَكُونَ  
مُحَقِّقَةً لِمَعْنَى تَسْمِيئِهَا إِذْ لَوْ سَهَّلْتُمْ أَجْعَلْتُمْ بَيْنَ بَيْنَ لَا تَنْفَاءً  
مُوجِبَ الْحَذْفِ وَالْبَدَلِ ، فَلَوْ جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ اقْرَبَتْ مِنَ السَّاكِنِ  
فَكَرِهُوا أَنْ يَبْتَدَأُوا بِمَا يَقْرَبُ مِنَ السَّاكِنِ لِأَنَّهُ 'مَرْفُوضٌ' فِي كَلَامِهِمْ

(١) فِي ل ، س : ( يَلْزَمُ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٢) سُورَةُ التَّكْوِينِ الْآيَاتُ : ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ •

أو متدّر . قوله : « وفي تخفيفها ثلاثة أوجه » ، وقد فسر الثلاثة  
 الأوجه وفسّر بينَ بينَ بجعلها بينَ الهمزة والحرف الذي منه  
 حركتها ، هذا هو الكثير في بينَ بينَ ، وقد جوزَ بعضهم في بعض  
 الهمزات أنْ يجعلَ بينَ الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها ،  
 مثلُ يستهزؤنَ وسئلَ [ ١٥١ ظ ] فيجوزُ أنْ يجعلَ في ( يستهزؤنَ )  
 بينَ الهمزة والياء وفي سئلَ بينَ الهمزة والواو ، وبذلك قرأ  
 بعضهم الهمزة في الوقف ، لأنَّ من أصله تخفيف الهمزة في الوقف  
 وذلك ليس بجيدٍ عندنا والمهورُ عندنا لغةٌ وقراءةٌ فيما هو مُسهلٌ  
 بينَ بينَ ما ذكره . وأمّا « الابدالُ والحذف » فواضحٌ . ثمَّ أخذَ  
 يقسمُ الهمزة ، فقال : لا تخلو أنْ تقعَ ساكنةٌ أو متحركةٌ ، وهو  
 أخضرٌ في المعنى . قوله : « فإنْ كانتْ ساكنةً فيبدلُ منها  
 الحرفُ »<sup>(١)</sup> ، والذي منه حركةٌ ما قبلها ، « والاولى أنْ يقولَ ههنا :  
 فإنْ كنتْ ساكنةً لم يخلُ ما قبلها من أنْ يكونَ ساكناً أو متحركاً  
 فإنَّها قد تُسكَّنُ للوقوفِ وقبلها ساكنٌ فتكونُ ساكنةً وقبلها ساكنٌ  
 فلا يدخلُ ذلكَ في تقسيمه فلتكلّمَ عليه ، فاذا كانتْ كذلكَ نُظِرَ  
 الى الساكنِ قبلها ، فإنْ كانَ صحيحاً [ نحو « الخُبْ »<sup>(٢)</sup> ] حرّكَ  
 تقديرًا بحركتها ووقّفَ عليه بالسكون أو الرومِ على حسبِ  
 ما ذكرَ في الوقف ، وإنْ كانَ معطلاً ، « فإنْ كنْ ياءً أو واوًا  
 مدينتينِ زائدتينِ أو ما أشبهَ المدةَ كياءِ التصغيرِ » قلبتِ الهمزةُ  
 حرفاً من جنسه وأدغمتْ فيه ووقّفَ عليه على مقتضى الوقفِ  
 كقَرُوْهُ وهَمِيْهُ ومَرِيْهُ ، وإنْ كانَ ياءً أو واوًا ، وغيرَ ذلكَ فحكمه  
 حكمُ الصحيحِ وقد تقدّمَ ، وإنْ كانَ ألفاً فلا يخلو إمّا أنْ يُقدَّرَ  
 الوقفُ بالسكونِ أو لا ، فإنْ قدَّرَ بالسكونِ وجبَ قلبها ألفاً ، ثمَّ

(١) ( الحرفُ ) : ساقطة في ر .

(٢) ( نحو الخُبْ ) : ساقطة من ل ، والاصل .

إِمَّا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْاَلْفَيْنِ أَوْ يَحْذِفَ أَحَدَهُمَا لِاجْتِمَاعِ الْاَلْفَيْنِ ،  
 وَإِمَّا أَنْ يُوقِفَ بِالرُّومِ فَيُجْمَلُ بَيْنَ بَيْنَ . وَإِلَى هَهَا يَنْهَي قِسْمَ  
 السَّاكِنَةِ الَّتِي قَبْلَهَا سَاكِنٌ ، وَهُوَ قِسْمٌ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ كَلَامُهُ ، ثُمَّ  
 وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْخَبْ وَهَنْيَّ وَمَرِيَّ ، يَدْخُلُ فِي حَكْمِ الْمُتَحَرِّكِ  
 السَّاكِنِ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّ الْحَكْمَ فِيهِ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَقْدَرُ مُتَحَرِّكَةً فَلَا  
 يَدْخُلُ نَحْوُ يَشَاءُ ، لِأَنَّهَا إِذَا قُلِبَتْ أَلْفًا وَهُوَ أَكْثَرُ لَمْ تَدْخُلْ فِي  
 حَكْمِ الْمُتَحَرِّكِ الَّتِي قَبْلَهَا أَلْب ، أَلَا تَرَى أَنَّ تِلْكَ يَجِبُ أَنْ تُجْمَلَ  
 بَيْنَ بَيْنَ وَهَذَا الْمُخْتَرُ فِيهَا أَنْ تُقْلَبَ أَلْفًا . ثُمَّ يَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ  
 وَجِهَانِ قُبِتَ أَنَّ الرَّجْعَ تَقْسِيمُهُمَا إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِلَى هَهَا يَنْهَي  
 الْكَلَامُ عَلَيْهَا . ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْقِسْمِ الْآخَرِ ، وَهُوَ أَنَّ تَكُونُ سَاكِنَةً  
 مُتَحَرِّكًا مَا قَبْلَهَا ، فَحُكْمُهَا مَا ذُكِرَ مِنْ قَبْلِهَا حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَةٍ  
 مَا قَبْلَهَا . وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ قَبِضْ إِلَى تَسْهِيلِهَا وَاحْذَفْ مُخْلً  
 وَاتَّسِيلُ مُتَعَذِّرٌ وَجِبَ الْإِبْدَالُ ، وَلَا حَرَكَةٌ لَهَا تُبَدَّلُ إِلَيْهِ ،  
 وَحَرَكَةُ مَا بَدَأَ لَمْ تَأْتِ فَوَجِبَ إِبْدَالُهَا بِإِسْتِبْرَازِ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا فَكَانَتْ  
 أَلْفًا بَعْدَ الْمَفْوُوحِ وَوَاوًا بَعْدَ الْمَضْمُونِ ، وَيَاءٌ بَعْدَ الْمَكْسُورِ ، وَشَلَّ  
 بِكُلِّ ذَلِكَ مُتَصِلًا وَنَفْسِلًا تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْحَكْمَ وَاحِدٌ ، ثُمَّ انْتَقَلَ  
 إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ أَعْمَلِ الْقِسْمَةِ ، وَهُوَ إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً وَهُوَ  
 قَوْلُهُ : « وَأَمَّا أَنْ تُقَعَّ مُتَحَرِّكَةً » ، ثُمَّ قَسَّمْ ذَلِكَ إِلَى مَا يَكُونُ  
 مَا قَبْلَهَا فِيهِ سَاكِنًا وَمُتَحَرِّكًا ، فَكُلَّمْ عَلَى السَّاكِنِ فَقَالَ : « يُنْظَرُ إِلَى  
 السَّاكِنِ فَإِنْ كَانَ حَرْفَ لَيْنٍ » لَمْ يَدْخُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَاءً أَوْ وَاوًا  
 أَوْ أَلْفًا ، « فَإِنْ كَانَ يَاءً أَوْ وَاوًا مَدَّتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ أَوْ مَا يَشْبَهُ الْمَدَّةَ  
 كَيَاءِ التَّصْغِيرِ قُلِبَتْ إِلَيْهِ وَأُدْغِمَ فِيهَا كَتَوَلَّكَ : خَطِيئَةٌ وَمَقْرُوءَةٌ  
 وَأَفْيَسَ » فِي أَفْؤُسَ جَمْعٍ فَأُسَ ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ وَإِنْ كُنْ تَسْهِيلِ  
 مِثْلَهَا التَّقْلُ وَالْحَذْفُ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَحَرَّكَوْا أَدَمًا لَا أَصْلَ  
 لِمِثْلِهِ فِي الْحَرَكَةِ فَوَجِبَ بَقَاؤُهُ سَاكِنًا ، فَلَمَّا وَجِبَ بَقَاؤُهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا  
 الْإِبْدَالُ وَالتَّسْهِيلُ ، كَرِهُوا التَّسْهِيلَ لِمَا فِيهِ مِنْ شَبهِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

فلم يبقَ إلاَّ الابدالُ ، ولم يجزَ أنْ تُبدَلَ باعتبارِ حركتها لما يؤدي  
إليه من التعذر أو الاستتال فوجبَ إبدالها باعتبارِ الحرفِ الذي  
قبلها ولذلك قالوا : « خَطِيئَةٌ وَمَقْرُوءَةٌ » .

قوله : وقد التزمَ ذلكَ في نبيٍّ وبريَّةٍ .

قولَ الشيخ : هذا على قولٍ من قال : إنَّ نبيًّا مشتقٌّ من النبأ ،  
والبريَّةُ مشتقٌّ من برأ<sup>(١)</sup> اللهُ الخلقَ ، وأمَّا من يرى أنَّ انبيَّ  
مشتقٌّ من النبؤ وهو الارتفاعُ والبريَّةُ من البري وهو التراب<sup>(٢)</sup> ،  
فلا مدخلَ لهما في الهمزة أصلاً ، ثمَّ ولو سلَّم أنَّه من الهمزة فلا  
يصحُّ قوله : « وقد التزمَ » لأنَّه قد ثبتَ أنَّهم يقولون : نبياً  
بالهمزة وبرئَةً بالهمزة ، فكيفَ تصحُّ دعوى التزامِ تركِ  
الهمزة<sup>(٣)</sup> معَ ثبوتِ الهمزةِ ثبوتاً لا يمكنُ دفعه ؟ فأدَّنا نبيَّ فهي  
قراءةُ أهلِ المدينة ، وأمَّا البريةُ فهي قراءةُ أهلِ المدينة وبعضِ أهلِ  
الشامِ<sup>(٤)</sup> فثبتَ أنَّه لا يمكنُ [ ١٥٢ و ] دعوى التزامِ تركِ الهمزةِ

(١) قال الهروي : البرية أصلها برأت والنبوة أصلها أنبات .  
كتاب الغريبين غريبى القرآن والحديث ١٤٩/١ .

(٢) انظر كتاب الغريبين ١٦٠/١ ، ١٦١ .

(٣) ( ترك الهمزة ) : ساقطة من ر .

(٤) قال سيبويه : وقال نبي وبرية فالزمها أهل التحقيق البدل  
وليس كل شيء نحوهما يفعل به إذا إنما يُوخذُ بالسمع ، ثمَّ  
قال : وبلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون  
نبيء وبريئة وذلك قليل ورديء . ومما يدل على صحة كلام  
سيبويه ما ذكره ابن دريد في الاشتقاق : قال رجل للنبي صلى  
الله عليه وسلم ( يا بنبيء الله ) فهمز ، فقال صلى الله عليه  
وسلم لست بنبيء ولكني نبيُّ الله . الكتاب ١٧٠/٢ ،  
الاشتقاق ص ٤٦٢ .

في نبي وبرية بعد تسليم اشتقاقهما أنهما من الهمز ، نعم يمكن أن  
 يقال إن بعضاً من لغة الهمز واشتقاق نبي وبرية عنده من الهمز  
 لا يهمز ، وهذا أمرٌ تقديري لا يقوم عليه دليلٌ إذا نُوزِعَ فيه ولا  
 معنى لالتزام ذلك مع ما ذكرناه . ثم قل : وإن كان ألفاً وكان  
 التقسيم يقتضي أن يذكر الواو والياء الأصليتين والزائدين لمعنى  
 إلا أنه أختَرُ ذكرهما بعد<sup>(١)</sup> الألف لذكرهما مع الصحيح إذ  
 الحكم واحد ، فقال : وإن كان ألفاً جعلت بين بين ، وإنما  
 كان كذلك من جهة أن نقلها لا يمكن وابدالها على نحو ما تقدم  
 لا يمكن إذ لا يستقيم أن تقبل حركة ، وقد فُرِضَتْ متحركة .  
 وأيضاً فإن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، فوجب أن تجعل  
 بين بين ، واغتفر اجتماع السكون وشبه السكون لما في الألف  
 من قبول المد أكثر مما في الواو والياء ، فلا يلزم من رفض ذلك  
 مع الياء والواو ورفضه مع الألف ، أو يقال أمكن مع الواو  
 والياء غير ذلك فلم تكن حاجة إلى ارتكابه ، ولم يمكن ذلك مع  
 الألف فعُدل إلى جعلها بين بين . ثم مثل بها على اختلاف  
 أحوالها ، ثم انتقل إلى فصل آخر ، وهو إذا كان قبلها ياء أو واو  
 أصليتين أو مزيدتين لمعنى وألحق به الحرف الصحيح ، لأن  
 الحكم فيهن واحد ، وهو أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن  
 وتحذف ، وإنما فعل ذلك لأن ابدالها لا يمكن ، لأنه ليس  
 قبلها حركة ترجع به إليها ، ولأنه كان يؤدي إلى اشتقال  
 كاشتقالها أو إلى اجتماع ساكنين ، وجعلها بين بين أيضاً غير مستقيم  
 لما تقدم من أداء ذلك إلى اجتماع ساكنين وشبه الساكن ، فكان  
 كاجتماع الساكنين فوجب النقل فيها ، وإنما لم يحذفوا من غير  
 نقل ؛ لأنه كان يؤدي ذلك إلى الإخلال بإسقاط حرف بحركته

(١) في ر : ( عن )

مجاناً من غير حاجة إلى ذلك ، وإنما لم يتلوا الحركة وبقوا  
 الهمزة ، لأنهم لو فعلوا ذلك لم يكن في ذلك تخفيف إذ الهمزة  
 الساكنة مستقلة أيضاً وإنما لم ينقو وبقوها ساكنة ثم يسهلونها  
 بالحركة التي صارت قبلها على ما جوزة الكوفيون مطرداً<sup>(١)</sup> ،  
 ونجيزه فيما سُمع من نحو « المرأة والكمأة » ، لأنه تغير متعدد  
 مع استقل فكن ما تقدم أقرب ، فذلك اتزّم عندنا ، وقد أجاز  
 الكوفيون ذلك مطرداً على سبيل الجواز لا على سبيل المزوم .

قوله : وقد اتزّم ذلك في يرى وأرى ويرى .

قال الشيخ : هذا الالتزام الذي ذكره في ذلك صحيح لا مدفع  
 له بوجه بخلاف ما ذكر آنفاً في نبي وريّة ؛ لأنّ يرى مضارع  
 رأى بتفاني ولا همزة في يرى بتفاني ، وهو ملتزم كذلك ، فعلم  
 أنّ تخفيفه ملتزم ، وكذلك يرى مضارع أرى وقد تحقق تقدير  
 الهمزة عيناً في الماضي فوجب تقديرها عيناً في المضارع ، فعلم أنّ  
 يرى أصله يري ، وقد التزم فيه يري فعلم أنّ تخفيف  
 الهمزة ملتزم ، ولم يلزموا ذلك فيما كان مثله في الوزن كضارع  
 نأى وهو قولهم نأى ولا يلتزمون ينأوا كذلك أنأى فأنه مثل  
 أراى<sup>(٢)</sup> في الزنة وموضع الهمزة ولا يلتزمون أنا وكذلك مضارعه  
 وهو قولهم : ينأي ولا يلتزمون ينأي ، نعم أجراؤه مجرى يرى  
 وأرى ويرى (على سبيل الجواز مثله في تخفيف الهمزة في غيره ،  
 والفرق بين البابين أنّ باب يرى وأرى ويرى<sup>(٣)</sup> خُصِفَتْ  
 همزته<sup>(٤)</sup> التزاماً لكثرة في الكلام وكثرة تناسب التخفيف بخلاف

(١) انظر ابن يعيش ١٠٩/٩ ، ١١١ .

(٢) في ل : ( أرى ) .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) انظر شرح الكافية ٣/٣٣ .

ما ذكرناه من مماثله فإنه لم يكثر كثرته فبقي على الجواز ، فلا يلزم من التزام التخفيف إن كان جائزاً لهذا السبب يقتضي الالتزام التزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين اليايين . ثم انتقل الى القسم الآخر من الهمزات ، وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يبق غيره فذكر في ضمن كلامه تقسيمها ولم يستوفه إلا على مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> ، والاولى أن يقال : هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام العقلي الى تسعة أقسام : مفتوحة وقبلها أحد ثلاث حركات ، ومضومة كذلك ومكسورة كذلك فسمارت تسعة سأل وائه ومؤجلاً [ ١٥٢ ظ ] ورؤف ومستهزئون ومرؤس [ وسئم ]<sup>(٢)</sup> وسئل ومستهزئين ، فأما المفتوحة المضوم ما قبلها فتقلب واواً ، والمفتوحة المكسور ما قبلها تملأ ياءً باتناني فيهما ، وإنما كان كذلك لأنه تعذر النقل فيها لتحريك ما قبلها ، وتعذر جعلها بينين ، لأنها تصير كالآل ، والآل لا يكون قبلها إلا الفتحة فقصد الى أن يكون ما قبلها كذلك فلم يبق إلا ابدالها ، وابدائها إما أن يكون باعتبار حركتها أو باعتبار حركة ما قبلها ، تعذر ابدالها بحركتها لأن الآل لا تقبل حركة ولا يكون قبلها ضم فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها والمكسورة المضوم ما قبلها فقد زعم الاخفش أنهما تقلبان حرفاً من جنس حركة ما قبلها فيقالها في (ستهزئون) ياء وفي (سئل) واواً<sup>(٣)</sup> ، والشبهة في ذلك أنه لو جعلها<sup>(٤)</sup> بينين لأدنى في (ستهزئون) الى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وفي سئل الى شبه الاء وقبلها ضمة ، وكما كرهوا شبه الآل وقبلها غير فتحة فليكره شبه

(١) انظر الكتاب ١٦٦/٢ .

(٢) ( سئم ) : ساقطة من الاصل .

(٣) انظر ابن يعيش ١١١/٩ .

(٤) في و : ( جعلوها ) وهو تحريف .

الواوِ والياءِ <sup>(١)</sup> ] وقبلهما كسرةٌ وضمةٌ <sup>(٢)</sup> ، وهذا غيرُ مستقيمٍ  
لأمرين : أحدهما أنَّ ذلك في الالفِ متعذرٌ ، وهو في الياءِ  
والواوِ <sup>(٣)</sup> ] مستثقلٌ فلا يلزمُ في امتناعِ شبهِ المتعذرِ وامتناعِ شبهِ  
المستثقلِ ، ثمَّ ولو سلَّمَ التسويةُ فيهما في التعذرِ والاستثقالِ فسي  
محل الاتفاقِ فرُّوا الى ما لا استثقالَ فيه ولا تعذرَ نحو موجَّلا  
ومثَّه ؛ لأنَّ الواوِ المفتوحةَ والمضمومَ ما قبلهما والياءِ المفتوحةَ المكسورَ  
ما قبلهما يضمنان ، وفي محل النزاعِ يكون الفرارُ من شبهِ المستثقلِ  
الى المستثقلِ محققٌ ، وهو بالفرارِ منه أولى ، ألا ترى أنَّك اذا قلت :  
مستهزؤونَ وسؤلَ أتيتَ بياءٍ مضمومةٍ قبلها كسرةٌ ، وواوٍ مكسورةٍ  
قبلها ضمةٌ ، وذلك مرفوضٌ في كلامهم ، وأنتَ فررتَ مما يشبه  
المرفوضَ فكيفَ تفرُّ من شبهِ مرفوضٍ حقيقةً ؟ فثبت أنَّ الرَجْهَ  
مذهبُ سيويهِ في ذلكَ وبقيةُ الهمزاتِ المذكورةِ تُجْعَلُ بينَ بينَ  
لا من <sup>(٤)</sup> ما ذكرناه في نحو موجَّلا ومثَّه وانتفاءُ ما تُخِيلُ في نحو  
مستهزؤونَ وسؤلَ ، فجُعِلَتْ في بقيةِ الاقسامِ بينَ بينَ [ وقد  
تقدَّم ] <sup>(٥)</sup> ، وكذلك ما خالفَ فيه الاخفشُ حكمهُ هذا الحكمُ عندَ  
غيرِ ، وقد تقدَّم أنَّ بعضَ النحويينَ يجيزُ فيما خالفَ فيه الاخفشُ  
وهو بابُ مستهزؤونَ وسؤلَ أنَّ يُجْعَلَ بينَ الهمزةِ والحرفِ الذي  
منهُ حركةٌ ما قبلها ، فتُجْعَلُ في مستهزؤونَ بينَ الهمزةِ والياءِ [ وفي  
سؤلَ بينَ الهمزةِ والواوِ ] <sup>(٦)</sup> .

قوله : وقد يُبدَلُ منها حرفُ اللينِ .

- 
- (١) في س : ( الساكنين ) .  
(٢) في ل : ( قلت ) .  
(٣) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من الأصل .  
(٤) في ل ، س ( لأمر ) .  
(٥) ( قد تقدم ) : ساقطة من ر ، والاصل .  
(٦) ما بين القوسين المعقوفين ساقط في الأصل .



قال الشيخ : وذلك راجع الى السماع المحض ، فيتبع تجويزه فيما سمع . ثم أورد مستشهداً على ذلك منسأة وسالت . ثم أشد عجز بيت عبدالرحمن مستشهداً به على مثل ذلك وهو قوله (١) :

يُسَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ واجي

٢٥٧-

وأصله واجي فقلبت الهمزة ياء ، وقد أشده سيمويه أيضاً على مثل ذلك ، وهو عندي وهم ، فإن هذه الهمزة موقوفة عليها ، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف ، وإذا سكنت دبرها حركة ما قبلها ، فيجب في التسهيل أن تقلب ياء ، فليس لايرادهم لها فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم ، وقد اعتذر لهم في ذلك بأن قبل القصيدة معلقة بالياء ، وياء الاطلاق لا تكون مبدلة عن همزة ؛ لأن المبدلة من الهمزة في حكم الهمزة بدليل قولهم : رؤيا فجعلها ياء للاطلاق ضرورة فصح ايرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين . والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف جارياً على القياس ، لأن الضرورة في جعل الياء مبدلة عن الهمزة ياء اطلاق لا أن إبدالها

(١) البيت لعبدالرحمن بن حسان من أبيات يهجو بها عبدالرحمن ابن الحكم بن أبي العاص وصدده : ( وكنت أذل من وتد بقاع )

ورواية الاضداد ( يُوَجِّي ) مكان ( يُسَجِّجُ ) ، الفهر : الحجر ، والواحي : من وجأت الوتد أي ضربته . الكتاب ١٧٠/٢ ، المقتضب ١٦٦/١ ، ابن يعيش ١١٤/٩ ، الاضداد في اللغة ص ٢٠٩ ، الفصل ص ١٩٤ ، شواهد الشافية ٣٤١/٤ ، ٣٤٤ .

ياءً على خلاف القياس لأنهما أمران متقاطعان ، فتخفيفها الى الياء أمر وجعلها ياء اطلاقاً أمر آخر ، والكلام إنما هو في ابدالها ياءاً<sup>(١)</sup> ، فلا يرفع المدول الى الكلام في جعلها ياء اطلاقاً ، فثبت أن قلبها ياء في هذا المحل قياس تخفيف همزة ، وأن كونها اطلاقاً لا يضر في كونها جارية على القياس في التخفيف . نعم يضر في كونه جعل ما لا يصح أن يكون اطلاقاً اطلاقاً وتلك قضية ثانية ، وهذا بعد التسليم أن الياءات والواوات والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصح أن يكون اطلاقاً ، وهو في التحقيق غير مسلم إذ لا فرق في حرف الاطلاق بين أن يكون غير ذلك كما في حرف الردف وألف التأسيس .

ثم قل ( فصل ) قوله : وقد حذفوا الهمزة في نحو خذ وكل ومرو الى آخره .

قال الشيخ : وهذا أيضاً باب من الحذف على غير قياس ، وقياسه أن تقلب حرف لين واجباً اذا ابتدء بها على ما سيأتي في مثلها وجائزاً اذا اتصلت بشيء قلبها إلا أنهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزة لأمر عرض فيها وهو كثرة استعمالها فاناسب ذلك حذفها على ما ذكرناه في يرى<sup>(٢)</sup> إلا أنه في يرى<sup>(٣)</sup> التزام جواز على القياس ، وهو هنا التزام فيما لم يسجد على القياس ، لأن تخفيفها عند الابتداء بها لازم مع الاستشغال لأجل هزلة الوصل التي ينضم اليها ، وهو قولك : أوخذ أوكل فصار الاستشغال

(١) : ياء : ساقطة من ر .

(٢) في ل : ( يئآى ) ، وهو تحريف .

(٣) في ل : ( يئآى ) ، وهو تحريف .

حاصلاً مع التجريان على قياس تخفيف الهمزة ففروا الى الحذف  
 للتخفيف لأجل كيرة الاستعمل ، فثبت أن هذا الالتزام وإن  
 كن على خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل الالتزام في يرى ،  
 وإن كن على قياس تخفيف الهمزة ، وقد جاء في صيغة الأمر من  
 أسر يأمر الوجهن الأصل واخرج فلك أن تقول أو أسر ، ولك  
 أن تقول مر ؛ لأنه لم يذكر كثرة خذ وكل ولم يقل قلة  
 وإسر من أسر يأسر ، فجرى ما كثر على التخفيف المذكور  
 وما لم يكثر على القياس المذكور والتوسط بينهما على الوجهين  
 جميعاً لقربه من البابين جميعاً .

( فعمل ) قوله : وإذا خُفِفتْ همزة الأحمر على طريقها  
 فتحركت لام التعريف اتجه لهم في ألف اللام طريقان الى آخره .

قال الشيخ : وطريقها أن تنقل حركتها الى ما قبلها فيتحرث  
 لام التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها نظر بعضهم الى الحركة  
 المخففة فستعني عن همزة اللام لأنها لم يؤت بها لسكون اللام ،  
 ومنهم من نظر الى أن الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن فتبقى  
 الهمزة دالة<sup>(١)</sup> عليها وذلك كنه عند الابتداء بها . قوله : « وهذا  
 المذهب هو اقياس » وليس عندي بالقياس ولا ما عليه الفسحاء  
 المحققون للهمزة ، ولا ما عليه اقراء الصحيحة فيمن خفف  
 الهمزة ، أمّا وجه كونها ليس بالقياس ، فلأن كلام العرب  
 أن لا يُعتدّ بالعارض بدليل امتناع ردّ الواو في قوله تعالى : { لم  
 يكن الذين كفروا }<sup>(٢)</sup> ، والواو في قول انظروا ، وأما ذلك

(١) في ر : ( داخلية ) ، وهو تحريف .

(٢) سورة البينة الآية : ١ .

كثير ، فثبت أن العارض في كلامهم قياسه أن لا يعتد به ،  
والشبهة لمن ظن أنها القياس ما توهمه في صيغة الأمر من نحو قل  
وسر وشبهه ، وتقديره أن أصله أقول وإسير ، فلمّا اعل  
بنقل حركة العين إلى الفاء حذفت العين للبقاء الساكنين ، فلمّا  
تحرّكت الفاء استغنى عن الهمزة ، وأولا الاعتداد بالعارض لقليل في  
قل أقول وفي سر إسر ، ولمّا لم يقل ذلك دل أن العارض في  
مثل ذلك يعتد به ، وهو أشبه عندهم مما اعتمد عليه غيرهم ،  
وكذلك قولهم : يسئل إذا خففت الهمزة قيل في الأمر سل ،  
ولولا الاعتداد بهذه الحركة العارضة لوجب أن يقال : إسل .  
والجواب عن ذلك [ من وجوه أحدها ]<sup>(١)</sup> أن فعل الأمر فرع  
المضارع ، فما اعتقل في المضارع فهو ثابت في الأمر ، فإذا أمر من  
المضارع حذفت حرف المضارعة ثم نطق بما بعده فإن احتج  
إلى همزة اجتزعت وإلا فلا ، فإذا لم يكن للهمزة في مثل قل  
تحقيق لأنه لم ينطق بالمضارع فيه إلا متحرّكاً ، والأمر فرع  
عليه فلم يكن همزة بوجه بخلاف ما نحن فيه ، والثاني أن  
الحركة في قل مع موجبها كلمة واحدة فصارت في حكم الأصلي  
اللزوم ، وليست الحركة في اللام كذلك ؛ لأنها كلمة مستقلة ،  
فلا يلزم من اعتبار ما صار لازماً لا ينطق به إلا كذلك اعتبار  
ما ليس ب لازم ولذلك كثرت قولهم : الحمر ولم يقل أحد قل  
ولا إسر<sup>(٢)</sup> . الثالث أن الاعلال فضية واجبة لموجب قوي ،  
وتخفيف الهمزة ليس بحتم بل أمر جائز ، فلا يلزم من اعتبار  
الأمر الواجب الأمر الجائز ، وهذا يخص بالفرق بين [ ١٥٣ ط ]  
باب قل وباب الجر ولا يدرج فيه باب سل ؛ لأنه أيضاً  
تخفيف همزة ولكن يقال فيه إنه كثر استعمالهم إيّاه مخففاً حتى

(١) ( من وجوه أحدهما ) : زيادة عن ر .

(٢) في ل : ( اُسَل ) .

صار كاللازم للاعلال لكثرتهم في كلامهم فيتنزل منزلة ما ذكرناه .  
 فقد ثبت بما ذكرناه أن مثل هذا العارض ، لقياس أن لا ينعقد  
 به . فإن قيل فاذا جعلتم الحركة فيه حركة لم يكن الذين  
 فينبغي أن لا تجزوا الحذف في الهززة لعروض الحركة كما  
 لا تجزون ردّ الواو في « لم يكن الذين » لأنهما جميعاً لازمان  
 للسكون الأصلي ، وقد جعلتم العروض لا اعتداد به . قلت : فيه  
 وجهان : أحدهما أنها لما كانت كالجزء مما بعدها نزلت معها كجزء  
 منها على ما تقرر في نحو قلّ وسلّ فأجريت مجراه لهذا السبب .  
 الآخر أنه مبني على أن الهززة أصل خففت لكثرة استعمالها  
 عند الاستغناء عنها<sup>(١)</sup> في قولك : ضربت الرجل حذفت تنسند  
 الاستغناء عنها وما لحمر ومن لحمر وزيد لحمر في قولك :  
 مبتدأ لحمر ، ثم ذكر أحكاماً تبني على الاعتداد بالحركة ونفس  
 الاعتداد بها ، فكل موضع جعلت معتداً بها فواجب أن يكون  
 حكمها حكم كلمة متحرك أولها فلا يحذف قبلها حرف نلة ولا  
 يحرك ساكن نذلك تقول على هذه اللغة في لحمر وما  
 لحمر وخذوا لحمر ومن لحمر وزيد لحمر<sup>(٢)</sup> ، وكل  
 موضع لم يجعل معتداً بها فواجب أن يكون حكمها حكم كلمة  
 ساكن أولها فيحذف قبلها حرف النلة ويحرك الساكن فلذلك  
 تقول : فذلحمر ومذلحمر وخذ لحمر ومن لحمر وزيد  
 لحمر وعلى ذلك قول : « وثل لحمر { عاد لولي } »<sup>(٣)</sup>

(١) في ر : ( فكما حذفت عند الاستغناء عنها ) ، ولا يستقيم معه

الكلام .

(٢) انظر شرح الكافية ٥١/٢ .

(٣) سورة النجم الآية : ٥٠ . قال الزمخشري وقرئ عاداً لولي  
 وعاداً لولي بادغام التنوين اللام وطرح همزة ( أولى ) ونقل  
 ضميتها الى لام التعريف ، قال الفارسي من ذلك قراءة أبي  
 عمرو . الكشف ٤٢/٤ ، التكملة ص ٤٥ .

يعني ومثل لَحْمَرٍ فيمن اعتدَّ بالحركة فحذف الهمزة « عَادَاً  
 الأولى » في قراءة أبي عمرو ، لأنه لم يُحرَّك الساكن لكونه  
 قدَّرَ الهمزة متحركة أصلاً ، ولو لم يعتدَّ بها لوجب أن يُحرَّك  
 النون<sup>(١)</sup> وكذلك مِنْ لَان • ثم قال : « ومن قول الْحَمِيرُ قول  
 مِنْ لَان » يعني أن مِنْ لم يعتدَّ بالحركة العارضة وجعل السلام  
 في حكم الساكن حتى أوجب دخول الهمزة على ما كان عليه قبل  
 النقل فهؤلاء يقولون : « مِنْ لَان بتحرك النون » لانتقاء الساكنين ،  
 لأنَّ أسكون الذي أوجب عندهم الجيء بالهمزة يقتضي أيضاً أن  
 يُحرَّك الساكن الذي قبله لالقاء الساكنين ، وتحريك نون  
 ( مِنْ ) بالفتح على اللغة الفصحى فوجب أن يُقال مِنْ لَان  
 بفتح النون •

ثم ذكر لغة أخرى على قول مَنْ قول : الْحَمَرُ غير معتدَّ  
 بالحركة وهم الذين يحذفون نونَ مِنْ لسكونها وسكونِ لَامِ  
 التعريف بعدها إجراء لها مجرى حرفِ العلة لكثرتها معها في الكلام  
 فيقولون : « مِلْكَذِب » في « مِنْ الكَذِب » فهؤلاء إذا لم يبتدوا  
 بالحركة العارضة في قولهم : « الْحَمَرُ » حذفوا النون لانتقاء  
 الساكنين كما يحذفونها في مثل « مِلْكَذِب » لأنَّ السكونَ في مثل  
 « مِلْكَذِب » في مثل « مِلَان » إذا لم يعتدَّ بالحركة سواء ، فإذا  
 سَوَّغُوا الحذف في مثل « مِلْكَذِب » سَوَّغُوهُ في مِماله وهو  
 « مِلَان » •

( فصل ) قوله : وإذا اتقت همزتان في كلمة واحدة إلى آخره •

قال الشيخ : اتتل إلى الكلام في تخفيف الهمزة إذا اجتمع  
 مع الهمزة ، فعلم أن ما تقدم على تقدير الانفراد • ثم قسم

(١) انظر معاني القرآن ١٠٢/٣ ، أتحاف البشر ص ٤٠٣ ، غيث

النفع في القراءات السبع ص ٣٦٠ •

ذلك الى ما يكون في كلمة أو في كلمتين وذلك حاصر ، فإن كان في كلمة لم تخل الثانية من أن تكون ساكنة أو لا ، فإن كانت ساكنة وجب قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، لا خلاف في ذلك ، كقولك : « آدم » وأوتى من ريت ، وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع الهزئين مع عسر النطق بالثانية ساكنة بعد الاولى ، وإذا كانوا قد سهوا مثلها مفردة مع انقضاء الأمرين فإن تسهت ههنا أولى فذلك التزم ، وإن كنت متحركة فلا يكون ما قبلها إلا متحركاً فيسقط السكون لعدمه من كلاهما ، فهذه يجب عند النحويين أن تقلب الثانية حرف لين وتبقى الاولى على حسب ما كان يجوز فيها وقلبها حرف لين على حسب حركتها إن أكنى ذلك كقولك : « أئمة » بياء محضة <sup>(١)</sup> ، وإنما لم يفعلوا ذلك في أويدم لأنهم لو قلبوها ألفاً لذهبت حركتها وهم يحافظون عليها وليس قبلها ما يمكن رده اليه لأنها أيضاً فحة ، فوجب حملها على ما ثبت فيما هو فيه وهو أويدم فلبوها واواً فإن قيل فقد قلبوها ياء في مثل جثي ، وهي مضمومة وقيل على ما ذكرت [ ١٥٤ و ] أن تقلب واواً ، قلت : الأولى أن يقل قلبت واواً على ذلك القياس ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ويجوز أن يقال من الاصل ، إن أصله أن تقلب حرفاً من جنس حركة ما قبلها فلذلك قالوا : « أويدم وجثي » بقلب الاولى واواً والثانية ياء إلا أن يمنع ما منع مثل أواديم على ما تقدم تقرير المنع فيرجع اليها في نفسها إن أمكن كقولهم : أئمة وكقولك : أوول الى كذا أولى

(١) قال الزمخشري: وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ، ولا يجوز

أن يكون قراءة ومن صرف بذلك فهو لاحق . قال ابن الجزري : ونص على أن الياء خالصة ابن شريح في الكافي وأبو المعز في الارشاد ، الكشف ١٤٢/٢ ، تقريب النشر ص ٢٦ .

(٢) في ل : ( الاوادم ) ، وهو تحريف .

الواو أنْ تعذرَ الامرانِ كقولك : أوَادِم ، والوجهانِ مستقيمانِ  
ويترجَّحُ الاولُ فإنَّ الابدالَ إِنَّمَا كَانَ فيما ثبتَ في غيرِ هذا البابِ  
باعتبارِ حركةِ الحرفِ السابقِ فكانَ جعلُ هذا هو الاصلُ أولى وهو  
الوجهُ الاولُ ولكنهُ قدحَ فيه قولهم : جاء وشبهه واحتيجَ الى  
الجوابِ عنه بما تقدَّم • قوله : « ومنه جاء وخطايا » ، لأنَّ أصلَ  
جاء جائيٌّ باتفاقٍ ، فمنهم من يقولُ : وقعتِ الياءُ بعدَ ألفٍ فأنلَ  
فوجبَ قلبها همزةً فصارَ جائي فاجتمعَ همزتانِ في كلمةٍ واحدةٍ  
فوجبَ قلبُ اثنائِةٍ على ما تقدَّم ثمَّ أُعْلِتْ كما أُعْلِ غزٍ وقاضٍ  
فبقى جاءٌ ، وهو جارٍ مجرى قاضٍ ، ومنهم من يقولُ : كرهوا أنْ  
يهمزوا الياءَ فيؤدي الى الاشتغالِ بإجماعِ الهمزتينِ ففروا الى القلبِ  
فجعلوا اللامَ موضعَ العينِ ، والعينَ موضعَ اللامِ فقالوا : جائيٌ ثمَّ  
أعلَّوه كما أعلَّوا قاضٍ فوزنه تلى القولِ الاولِ فاعٍ ، وعلى الثاني  
قالٍ ، والثاني قولُ الخليل (١) •

وأما خطايا فاصله خطائي وقعتِ الياءُ بعدَ لالفٍ فوجبَ قلبها  
همزةً كما يجبُ في صحائبٍ فصارَ خطائي فاجتمعتْ همزتانِ فوجبَ  
قلبُ الثانيةِ على ما ذكرناه في جاءٍ و لخليل (٢) يقولُ : في جمعِ  
خطيئةٍ ما قاله في جاءٍ من القلبِ الذي ذكرناه ، فيقولُ : لما أدَّى في  
خطائي ابدلِ الياءَ همزةً الى اجتماعِ الهمزتينِ رُفِضَ وَقَلْبَتِ  
اللامُ الى موضعِ العينِ والعينُ الى موضعِ اللامِ ، فصارَ خطائي لمسى  
ما ذكرناه في جاءٍ فأدَّى اقولانِ بالآخرةِ الى الرجوعِ الى خطائي فصارَ  
مثلَ تقديره في جمعِ (٣) ركيًّا إذْ أصلُ ركيًّا رَكائِي ؛ لأنَّ

(١) انظر الانصاف ٨٠٥/٢ •

(٢) انظر الانصاف ٨٠٥/٢ ، ٨٠٦ •

(٣) ( جمع ) : ساقطة من و ، ت ، ب ، س ، ر •



رَكْبَةً كَصَحِيفَةٍ فَجَمَعَهُ فِي الْأَصْلِ رَكَائِي ، والعربُ في كلِّ جمعٍ بعدَ ألفٍ همزةٌ عارضةٌ في الجمعِ وياءٌ يقبلونَ الهمزةَ ياءً والياءَ ألفاً فيقولونَ في رَكَائِي رَكَايَا ، وكذلكَ يجبُ أنَ يقولوا : في خَطَائِي خَطَايَا ، وقد بينا كيفيةَ وصولهِ إلى خَطَائِي الذي هو مثلُ رَكَائِي ، وسيأتي ذلكَ في موضعه معللاً فلا معنى في استيفائه ههنا • ثمَّ ذكرَ الجمعَ بينَ الهمزتينِ في كلمةٍ وإنَّه شاذٌّ في كلامهم وأتبعه بقراءة (١) الكوفيين وابنِ عامرٍ قاصداً منه لتضعيفِ قراءتهم كما فعلَ ذلكَ في غيرِ موضعٍ •

قوله : وإذا التقيا في كلمتين إلى آخره •

قولَ الشيخ : وقعَ في بعضِ النسخِ جازَ تحقيقتهما بقافين وهو عندي تصحيفٌ لأنَّ التحقيقَ ضعيفٌ عندهُ فلا معنى لذكره متقدماً ، وأيضاً فإنه قد قالَ بعدَ ذلكَ عندَ ذكره الفصلَ بينهما بألفٍ : ثمَّ منهم منَ يحققُ فلو كانَ للأولِ ذكرٌ لجوازِ التحقيقِ لم يكنْ لذكرِ جوازِ التحقيقِ معَ الفصلِ معنى ، وقوله : « تخفيفُ أحدهما بأنَّ نجعلَ بينَ بينَ غيرَ مستقيمٍ » ، فإنه يكونُ تخفيفُ أحدهما بغيرِ ذلكَ فلا وجهَ لحصره تحقيقَ أحدهما بأنَّ نجعلَ بينَ بينَ ، فالوجهُ إذنَ تبيينُ كيفيةِ التحقيقِ فيهما أو في أحدهما فنقولُ : إذا اجتمعتا وقصداً إلى التخفيفِ فجائزٌ أنْ تُخففاً جميعاً وجائزٌ أنْ تُخففَ أحدهما ، فإنْ أريدَ تخفيفهما جميعاً فوجهانُ : أحدهما أنْ تُخففَ

(١) كما في الآية : ٧٣ من سورة الانبياء ( وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ) ، قرأ ابن عامر والكوفيون وروح بتخفيف الهمزتين جميعاً والباقون بتسهيل الهمزة الثانية • تقريب النشر ص ٢٦ •

الاولى<sup>(١)</sup> على ما يقتضيه ( قياس' التخفيف لو انفردت' ثم' تُخَفَّفُ'  
الثانية' على ما يقتضيه )<sup>(٢)</sup> قياس' تخفيفهما للاجماع' على ما يندكر'.  
والثاني أن' يُخَفَّفَا معاً على حسب ما يقتضيه تخفيف' كلٍّ واحدة'  
منهما لو انفردت' ، هذا واضح' ، وإن' أريد تخفيف' احدهما لم يخل'  
إمّا أن' تكررنا متفتحين' أو لا ، فإن' كُتِبَا متفتحين' والاولى جزء' كلمة'  
فجائز' أن' تُحذف' احدهما وتسهَّلَ الأخرى على القيس' المتقدم' ،  
وجائز' أن' تُبدلَ الثانية' ألفاً بعدَ المقوح' وياءَ بعدَ المكسورِ وواواً  
بعدَ المضمومِ ، فإن' لم يكونا كذلكَ خُفِّفَا أيهما شئتَ على حسب'  
ما يقتضيه قياس' لتخفيف' في كلٍّ واحدةٍ منهما لو انفردت' . ثم ذكر'  
اقحامَ الالف بينَ الهمزتين ولم يثبتْ ذلكَ إلا في مثلِ أَلَّتْ  
وشبهه' ، وأمّا مثلُ { جَاءَ أَحَدَهُمْ }<sup>(٣)</sup> فلا<sup>(٤)</sup> ، يُعرفُ مثلُ ذلكَ  
فيه ، ثم جوازُ التحقيقِ [ ١٥٤ ظ ] عندَ هذا الاقحامِ فدلَّ على أنَّه'  
عندهُ دونَ الاقحامِ غيرُ جيدٍ ، ثم نُسبَ ذلكَ الى قراءةِ ابنِ عارٍ ،  
فإنَّ قَصْدَنا الى نسبتها معَ التحقيقِ فهو وجهٌ ضعيفٌ عن ابنِ عامرٍ ،  
والمنهورُ خلافه' ، وإنَّ قَصْدَنا الى نسبتها معَ التخفيفِ فهو المشهورُ  
عن همام<sup>(٥)</sup> دونَ ابنِ ذكوان<sup>(٦)</sup> ، وليسَ لنسبةِ ذلكَ لابنِ عامرٍ دونَ

(١) في ل : ( الاول ) ، وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) سورة المؤمنون الآية : ٩٩ ، ( حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ

المَوْتُ ) . انظر تقريب النشر ص ٢٨ ، اتحاف فضلاء البشر  
ص ٥١ .

(٤) في ل : ( فلم يثبت ) ، وما اثبتناه افضل .

(٥) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي وقيل الظفري

الدمشقي امام أهل دمشق وخطيبهم ومحدثهم ، أخذ القراءة

عرضاً عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد ، وروى الحروف عن

عتبة بن حماد وعن أبي رحيه عن نافع وروي عن مالك بن

أنس وسفيان وابن عيينة ، ولد سنة ١٥٣ هـ وتوفي سنة ٢٤٥ هـ

غاية النهاية ٣٥٤/٢ .

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن بشير ، ويُقال بشير بن ذكوان بن

أبي عمرو ونافع<sup>(١)</sup> معنى ، أمّا أبو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك ،  
 وأمّا نافع فلأنّ قالوا : يُقرأُ كذلك من غير خلاف أيضاً ، فنبه  
 القراءة الى من قرئت عنه بلا خلاف ، أو من قرأها أحدُ راويه بلا  
 خلاف أو لى من نسبها الى من قرأها أحدُ راويه بخلاف فلا وجه  
 لتخصيصه ابن عامر •

( فعمل ) قوله : وفي إقرأ آية<sup>(٢)</sup> ثلاثة أوجه •

قال الشيخ : وهم في الوجه الثالث منها لأنه قول : « وأنّ  
 يُجْعَلَا معاً بينَ بينَ » وليست الساكنة تُجْعَلُ بينَ بينَ متأتين أنّ  
 معنى ذلك أنّ تُجْعَلُ بينَ الهمزة وبينَ حرفٍ حركتها فإذا لم تكن  
 لها حركة ، فكيف يعقلُ جملها بينَ الهمزة وبينَ حرفٍ<sup>(٣)</sup>  
 حركتها ؟ فثبت أنّه وهم ، وانقسم في اثنائه صحيح ، لأنّه  
 لا يخلو إنّ تُسهّلَا جميعاً أو الأولى دونَ الثانية أو الثانية دونَ  
 الأولى ، فهذا التقسيم حاصرٌ في المعنى ، فالوجه أنّ يُخفّفَا جميعاً

=  
 عمر بن حسان ، الدمشقي الامام الاستاذ الشهير ، شيخ القراء  
 بالشام ، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، وقرأ على  
 الكسائي حين قدم الشام وروي الحروف سماعاً عن اسحاق  
 بن المسيبي عن نافع ، ولد سنة ١٧٣هـ وتوفي سنة ٢٤٢هـ •  
 غاية النهاية ٤٠٤/١ • تقريب النشر ص ٦٦ ، ٣ •

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن ابي نعيم الليثي بالولاء ، أحد  
 القراء السبعة ، أصله من اصبهان سكن المدينة وانتهت اليه  
 رئاسة القراء فيها ، أخذ القراءة عرضاً في تابعي أهل المدينة  
 مثل عبد الرحمن بن هرمز الاعرج وأبي جعفر القاري ، روى  
 عنه عيسى بن وردان ومالك بن أنس مات في المدينة سنة ١٦٩هـ •  
 غاية النهاية ٣٣٠/٢ ، ابن خلكان ١٥١/٢ ، الاعلام ٣١٧/٨ •

(٢) انظر الكتاب ١٦٨/٢ •

(٣) ( حرف ) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ر ، س •

وتخفيفهما جميعاً فيه وجهان : أحدهما أنْ تُنْقَلَ حركةُ الثانيةِ إلى الأولى ثمَّ تُجْعَلُ الأولى بينَ بينَ بعدَ تحريكِها • والوجهُ الآخرُ أنْ تُقْلَبَ الأولى ألفاً ثمَّ تُسَهَّلُ اثنانِ بينَ بينَ ، وتسهلُ الأولى دونَ الثانيةِ أنْ تُقْلَبَ ألفاً وتحققُ الثانيةُ ، وتسهلُ الثانيةِ دونَ الأولى • أنْ تُسَهَّلَ الثانيةِ بينَ بينَ ، فحصلَ من التقسيمِ ثلاثةُ أوجهٍ انقسمَ وجهٌ منها إلى وجهينِ فصارتْ أربعةَ أوجهٍ ذكرَ منها وجهينِ وأسقطَ منها وجهينِ ، وذكرَ وجهاً لا يعقلُ البتَّةُ ، وهو الوجهُ الثالثُ في كلامه ، هذا آخرُ الهمزاتِ باعتبارِ التخفيفِ ، واللهُ أعلمُ •

### ومن أصنافِ المشتركِ التقاءُ الساكنينِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : يشتركُ فيهِ الاضربُ الثلاثةُ إلى آخره •

قالَ الشيخُ : التقاءُ الساكنينِ إنْ كانَ باعتبارِ كلمَةٍ اشتركَ فيها الاسمُ والفعلُ كَقَوْلِكَ في الفعلِ : قُلْ وقُمْ ، وفي الاسمِ كَقَوْلِكَ : قاضٍ وغازٍ ، وليسَ في الحروفِ - حرفُ المعاني - حرفٌ يجتمعُ فيهِ ساكنانِ ، وذلكَ لعدمِ تصرفهم في الحروفِ ، والتقاءُ الساكنينِ فيما تقدَّمْ إنما جاءَ من قبلِ التصرفِ ، وإنْ كانَ من كلمتينِ جاءَ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ تركيباً من كلِّ واحدٍ من الأقسامِ الثلاثةِ ، ومن كلِّ واحدٍ معَ أخويهِ مقدماً ومؤخراً ، فيكونُ تسعةً : اسمٌ معَ اسمٍ ، واسمٌ معَ فعلٍ ، واسمٌ معَ حرفٍ ، وفعلٌ معَ اسمٍ ، وفعلٌ معَ فعلٍ ، وفعلٌ معَ حرفٍ ، وحرفٌ معَ اسمٍ ، وحرفٌ معَ فعلٍ ، وحرفٌ معَ حرفٍ ، فمثالُ الأولِ كَمِ استَخْرَجَكَ ؟ ومثالُ الثاني كَمِ استَخْرَجْتَ ؟ ومثالُ الثالثِ كَمِ الملُ الذي عندَكَ ؟ ومثالُ الرابعِ استَخْرَجَ استَخْرَجَ استَخْرَجاً ، ومثالُ الخامسِ استَخْرَجَ

اسْتَخْرَجَ ، ومثالُ السادسِ اسْتَخْرَجَ المَالَ ، ومثالُ السابعِ عَجِبْتُ مِنْ اسْتِخْرَاجِكَ ، ومثالُ الثامنِ قد اسْتَخْرَجْتُ ، ومثالُ التاسعِ مِنَ الْخُرُوجِ . قوله : « متى التقيَا في الدرجِ ؟ » لأنَّما إذا التقيَا في غيرِ الدرجِ اغْتَفِرَ وهوَّانِ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا الْوَقْفُ ، وإنْ كَانَ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى غيرِ حِدَهُمَا كَقَوْلِكَ : عمروٌ وزيدٌ وشبهَ ذلكَ وسببُ سَهولَتِهِ أَوْ امكانِهِ أَنَّكَ تَقْطَعُ الصَّوْتَ عِنْدَ الثَّانِي ، ولو وصلته لم يكن وصله إِلَّا بِالصَّوْتِ بَاقِيًا فَيُعْذَرُ أَوْ يَعْسُرُ بِقُوَّةِ سَاكِنًا مَعَ اسْتِمْرَارِ الصَّوْتِ لِعَسْرِ انْتِقَالِ اللِّسَانِ سَاكِنًا عَلَى مَخْرَجِ الحَرْفِ مَرَّتَيْنِ . قوله : « وَحَدَّهْمَا أَنْ يَكُونَ الْاَوَّلُ حَرْفَ لَيْنٍ وَالثَّانِي

مَدِّغَمًا » ومعنى قوله : « وَحَدَّهْمَا » أي الصِّفَةُ الَّتِي يُغْتَفَرُ أَمْرُهَا عِنْدَهَا أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ ، وسببه ما في حَرْفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ مِنَ الْمَدِّ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ بَعْدَهُ مَعَ اسْتِمْرَارِ الصَّوْتِ ، وما في الحَرْفِ الْمُشْتَدِّ مِنْ سَهولَةِ النُّطْقِ بِعَمَلِ اللِّسَانِ فِيهِ عَمَلًا وَاحِدًا ، وَلَا يَكْفِي أَحَدُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ مُمْكِنًا اسْتِثْقَالًا لَهُ ، أَلَا تَرَى إِلَى رَفْضِهِمْ نَحْوَ « قَوْمٌ » وَإِنْ كَانَ الْاَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ وَوَجُوبُ حَرَكَةِ الثَّانِي مِنْ قَوْلِكَ : « يُشَدُّ » وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُشَدَّدًا إِلَّا أَنَّهُمْ أَقَامُوا حَرْفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ مَسْوَعًا لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ [ ١٥٥ و ] دَخَلَتْ فِيهِ هَمْزَةُ الاسْتِنْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْمَفْتُوحَةِ فَانْتَهَمَ يَبْدَأُونَ الْهَمْزَةَ أَلْفًا فِي نَحْوِ الرَّجُلِ <sup>(١)</sup> عِنْدَكَ ؟ وَأَيُّمَنْ اللهُ يَمِينُكَ ؟ لِمَا يُؤْدِي إِلَيْهِ مِنَ الْبَاسِ الْخَبَرِ بِالاسْتِخْبَارِ لَوْ حَذَفَتِ الْهَمْزَةُ فَصَارَ حَدُّ السَّاكِنَيْنِ بِاعْتِبَارِ اغْتِفَارِ أَمْرِهِمَا إِمَّا حَالُ الْوَقْفِ وَإِمَّا لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ وَالادْغَامِ فِي الثَّانِي ، وَإِمَّا نَحْوِ

ألف الوصل<sup>(١)</sup> مع المبدلة ألفاً عند اجتماعهما مع همزة الاستفهام ،  
 ويزيد من يرى أن نحو قف وبسم واشباههما من حروف الهجاء  
 مبنية على السكون لعدم التركيب وكذلك الاسماء كلها اذا عُدَّت  
 متعدداً ، وقد اختاره في بعض المواضع واختار أن سكونه لأجل  
 الوقف في موضع آخر •

قوله : لم يجز أولهما من أن يكون مَدَّةٌ أو غير مَدَّةٍ •

قول الشيخ : ويعني بالمدة أن يكون حرف لين قبله حركة  
 من جنسه ، فإن كان مَدَّةً<sup>(٢)</sup> فإنه يُحذف سواء كان من كلمة  
 أو من كلمتين ، وشال الكلمة خَفَّ وبع وقل ، وشال الكلمتين  
 يخني القوم ، وغزو الجيش ، ويرمي الغرض ، وإن كان غير مَدَّةٍ  
 صحيحاً أو لينا ليس قبله من جنسه لم يُحذف فلا بد من التحريك ،  
 وقياسه أن يُحرَّك الأول إلا في كل موضع كان اجتماع الساكنين  
 باسكان الأول لغرض بعد أن كان متحرِّكاً ، فلو حرَّك لزال  
 الغرض الذي لأجله سَكَّنَ يفوت ما لأجله سَكَّنَ فيصير أءالا  
 متعددة لا فائدة فيها ، فعند ذلك لا يكون التحريك لثاني فيعلم  
 بذلك الموضع التي يُحرَّك فيها الأول والموضع التي يُحرَّك فيها  
 الثاني ، وإنما كان تحريك الأول الاصل لأنه إن كان من كلمتين  
 فالأول آخر كلمة فهو أقبل للتبني فكان أولى به ، وإن كان من  
 كلمة لم يكن الثاني ممكناً إلا لغرض ، فوجب تحريك الأول  
 لئلا يفوت ذلك الغرض ، وأما سكون الأول لغرض فقليل ولذلك  
 لم يجعل أصلاً • ثم مثل بما يُحرَّك فيه أول الساكنين ، فمنها

(١) في و ، ل ، ر : ( همزة ) ، ولا يستقيم معه الكلام •

(٢) ( فإن كان مَدَّةً ) : ساقطة في ل •

لم أبْلِهْ ، وتحقيق الساكنين فيه عَسِرٌ ، وغاية ما يُقالُ إنَّ أصله  
 لم أَبْأَلِي حُذِفَتِ الياءُ المجزِمة ، وكثُرَ في السُّتْهُمْ حتَّى صارَ كَأَنَّ  
 اللامَ هي الآخر فسُكِّنَتْ لفظاً وحُذِفَتِ الالفُ لالتقاء الساكنين  
 اللفظيين ثمَّ أُدخلوا هاءَ السكتِ على اللامِ باعتبارِ الحركةِ التقديريةِ  
 لأنَّها لا تدخُلُ إلاَّ على متحركٍ فاجتمعَ ساكناً لفظين اللامُ والهاءُ  
 فكُسِرَتِ اللامُ لالتقاء الساكنين المنظيين ولم يردَّ الالفُ لأنَّ  
 كسرتها المفضية عارضةٌ فستعملوا هذه اللامَ ساكنةً تقديرًا من وجهٍ  
 ومتحركةً تقديرًا من وجهٍ ومتحركةً عارضةً من وجهٍ ، فالاولُ هو  
 الذي حُذِفَتِ الالفُ لأجله ، والثاني هو الذي جيءَ بالهاءِ لأجله ،  
 والذِّكْرُ ما في لفظ اللامِ من الكسرِ لسكونها وسكونِ الهاءِ ، وهو  
 كما ترى من التعسُّفِ ومثَّلَ من جملتها بقوله تعالى : { أَلَمْ اللَّهُ } (١)  
 وقد ساقه ههنا في أنَّها حركةٌ لالتقاء الساكنين ساقه في تفسيره نلِى  
 أنَّها حركةُ الهمزة نُقِلَتْ إلى الميمِ فهو ههنا وفي غيرِ هذا انوضع  
 من هذا الكتابِ مَضْرَحٌ بأنَّ سكونَ الميمِ وأشباهاها سكونُ بناءٍ ،  
 ولذلك لما لاقى ساكنًا آخرَ حُكِمَ بأنَّ الحركَةَ لالتقاء الساكنين ،  
 ولو كان سكونٌ وقفَ لم يستبَ له الحكمُ وإنَّما حملَ من جعلِ  
 السكونِ فيها سكونَ وقفٍ أمرانِ : أحدهما استبعادُ البناءِ نلِى  
 السكونِ معَ سكونٍ ما قبلَ الآخرِ لما يؤدي إلى اجتماعِ الساكنينِ  
 في غيرِ لوقفٍ ، والثاني مجيئها مفتوحةً الميمِ ، ولو كانت حركتهُ  
 لالتقاء الساكنين لَأَتَتْ مكسورةً فهو الذي حمِلَ على ذلك ، وإذا  
 جعلَ السكونَ سكونَ وقفٍ وأجري الوصلُ مجرى الوقفِ كانتِ  
 الميمُ بَقِيَّةً على نيةِ السكونِ تقديرًا والهمزةُ بَقِيَّةً على نيةِ الثباتِ  
 مبتدأً بها ، وجائزٌ إذا أُجْرِيَ الوصلُ مجرى الوقفِ أنْ يُعْطَى  
 أيضًا أحكامُ الوصلِ لفظاً بدليلِ جوازِ قولهم ثلاثةٌ أربعةٌ فَنَهْ نُقِلَ

الحركة الممزة الى الهاء وإجراء للوصل مجرى الوقف قبل ذلك  
والا لم تَقْلَبْ تاء التانيث هـ ، وفي ذلك تصف وحمل ، ما اجتمع  
عليه القراء على الوجه الضعيف لأن اجراء الوصل مجرى الوقف  
ليس بالقوي في اللغة ، وبيان تصفه هو أن الاسماء اذا جُرِّدَتْ عن  
التركيب فَقَدْ فَقِدَ منها مقتضى الاعراب ، واذا فَقِدَ مقتضى  
الاعراب وجب البناء إذ لا متوسط ، واذا كان كذلك وجب الحكم  
بالبناء واذا وجب الحكم بالبناء ورأينا العرب أَسَكَّتْها حكما بمحة  
[ ١٥٥ ظ ] البناء على السكون وإن كان قبله ساكن لأنه حرف  
مدّ ولين أو حرف لين . والذي يدل على ذلك أن بعض العرب  
يكسرها ولا وجه لكسرها إلا البناء فثبت أنها مبنية ، وإنما اغتفر  
بناءها على السكون ، وإن كان خلاف قياس ما وُضِعَ عليه كلام  
العرب لعروض ذلك في بابها كعروض الوقف في مثل زيد وعمرو ،  
ألا ترى أن الحركة لما كانت أصلاً في قولك جاءني زيد وعمرو ،  
وأغتفر ما يعرض من التقاء الساكنين في الوقف ، وكذلك هذه  
الاسماء الغرض في وضعها إنما هو التركيب لتحصل الفائدة التركيبية  
هذا هو المقصود في وضع الكلام ، ولم توضع الالفاظ لفيد مفاداتها  
بدليل أنه لا يتكلم بها إلا مع من يعرف مفاداتها قبل ذلك ، واذا  
كان الأصل التركيب ، فالأصل الاعراب الذي هو مسببه وقطعها عن  
التركيب عارض كما أن الوقف على الكلم عارض وأغتفر فيها  
الجمع بين الساكنين كما أغتفر في نحو زيد وعمرو في الوقف  
لما اشتركا في عروض ذلك ، وإن كان أحدهما عربياً والآخر مبنياً  
لما قدمناه في الدليل ، وأما شبهة الفتح دون الكسر بعد أن ثبت  
أنه مبني فلما يحصل من الكسرات والياء وترقيق اسم الله بعد  
ثبوت تفخيمه في الابتداء مع أن السكون عارض على ما قدمناه ،



وإنما اشترطنا الاسم المفعم لثلا يرد مثل قولك : مُرِيبَ الذي  
فإنه يُكسرُ على المختار ، وإنما اشترطنا أن يكون السكون  
عارضاً لفقدان سبب الأعراب وهو التركيب لثلا يرد مثل قولك :  
مُنِيبَ الله ، وأما تحريك الثاني فقد تقدّم ما يرشد إليه وبينا أنه  
إنما يكون في الموضع [ الذي ] <sup>(١)</sup> يسكن الأول لغرض فلو  
حرّك الأول لبطل الغرض الذي يسكن لأجله وذلك مثل  
« أَنْطَلِقْ وَلَمْ يَلِدْهُ وَيَتَّقْهُ » <sup>(٢)</sup> ، وأما أَنْطَلِقْ فإن أصله  
أَنْطَلِقْ فلمّا كان طَلِقْ مثل كَتَفْ صارت اللام كالطاء  
فَسَكَنَتْ كسكينها فاجتمع ساكنان فحرّك الثاني فراراً من تحريك  
الأول لما ذكرناه • وأما « لَمْ يَلِدْهُ » <sup>(٣)</sup> فأصله لَمْ يَلِدْهُ ،  
فيلد مثل كَتَفْ ، فسكنت اللام فاجتمع ساكنان فحرّكت  
الدال لالقاء <sup>(٤)</sup> الساكنين ، وأما « يَتَّقْهُ » فأصله يَتَّقْهُ نلّي أن  
الهاء هاء السكت ، وقد حملها أبو نلمي على ذلك في قراءة حفص <sup>(٥)</sup>  
وليس بمستقيم ؛ لأنّ قراءة حفص ظاهرة في أن الهاء ضمير لأنّها  
بعد قوله : { وَيَخْشَى اللَّهَ } <sup>(٦)</sup> ، فقوله « وَيَتَّقْهُ » الهاء فيه

- (١) (الذي) : ساقطة في ر ، والاصل .  
(٢) (وَلَمْ يَلِدْهُ وَيَتَّقْهُ) : ساقطة في ل .  
(٣) هذه قطعة من بيت لرجل من أزد السراة ، والبيت بتمامه :  
أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ آبٌ  
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ آبُؤَانِ

وهو موجود في الكتاب ٣٤١/١ ، التكملة للفارسي ورقة ٩ ،  
ابن يعيش ١٢٦/٩ ، التوجيه ص ٢٥٧ ، الخصائص ٢٢٣/٢ ،  
الخرزانه ٣٧٩/١ ، الحجة ٣١٠/١ .

- (٤) في ل : ( لاجتماع ) ، وما اثبتناه احسن .  
(٥) قال أبو علي : ومثل ذلك قراءة من قرأ ( وَيَتَّقْهُ ) • التكملة  
ص ٩ ، وفي شرح الشافية المتن قال وقرأ حفص ( وَيَتَّقْهُ )  
٢٣٨/٢ | الحجة في القراءات ٣١٠/١ .  
(٦) سورة النور الآية : ٥٢ .

ضمير "يعود" على اسم الله تعالى ، وإذا كان كذلك فوجهه "أن أصله  
 « يَنْقِيهِ » حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلجَزْمِ بَقِيَ وَيَنْقِيهِ سَكَنْتِ الْقَافُ  
 تَشْبِيهاً لِيَنْقِيهِ بِكَتَبَ فَمَارَ وَيَنْقِيهِ فَلَا سَاكِنِينَ حِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ  
 لَا يَرَادُهُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ ، وَأَمَّا إِذَا قَدَرْنَا هَاءَ السَّكْتِ  
 وَسَكَنًا اقَافَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جُتَمَعَ سَاكِنَانِ الْقَافُ وَالْهَاءُ فَحُرِّكَتِ  
 الْهَاءُ بِالْكَسْرِ لَاتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَفِيهِمَا مَا تَرَى مِنْ ضَعْفٍ [ نَلْسِي  
 ضَعْفٍ ] <sup>(١)</sup> ، وَالثَّانِي أَبْعَدُ مَعَ ظَهْوَرِ انْقِصَاثِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْمَذْكُورَةِ  
 وَلَمَّا بِنَاهُ فَلَا وَجْهَ لِحَمَلِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ مَعَ ظَهْوَرِهِ فِي وَجْهِ  
 جَائِزٍ مُسْتَقِيمٍ •

وَأَمَّا نَحْوُ « رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ » ، فَلَا صِلَ أَرْدُدُ وَلَمْ يَرْدُدْ ،  
 فَمُسْكَنُ الْاَوَّلِ لَغَرَضِ الْاِدْغَامِ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذِهِ اللَّغَةِ فَاجْتَمَعَ  
 سَاكِنَانِ فَحُرِّكَ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَوْ حُرِّكَ الْاَوَّلُ لَفَاتَ الْغَرَضُ الَّذِي  
 سَكَنَ لِأَجْلِهِ ، وَهُوَ غَرَضُ الْاِدْغَامِ فَوَجِبَ تَحْرِيكُ الثَّانِي لِذَلِكَ •  
 وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَوَجْهٌ لِفَهْمِ أَنَّ الْاِدْغَامَ مُشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ  
 الثَّانِي مُتَحَرِّكًا <sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّ الْاَوَّلَ لَا يَدَّ مِنْ اسْكَنِهِ <sup>(٣)</sup> ، فَلَوْ لَمْ يُشْتَرَطْ  
 تَحْرِيكُ الثَّانِي لَأَدَّى إِلَى اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ بِدَلِيلِ اِجْمَاعٍ <sup>(٤)</sup> ، <sup>(٥)</sup>  
 الْاِظْهَارِ فِي رَدَدَتْ وَرَدَدَنْ [ إِلَّا مِنْ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ وَلَا يُعْتَدَّ  
 بِلِقَتِهِمْ ، وَإِذَا كُنَ كَذَلِكَ قَوِي الْاِظْهَارُ فِي أَرْدَدَ وَلَمْ يَرْدُدْ كَمَا  
 كَانَ كَذَلِكَ فِي رَدَدَتْ وَرَدَدَنْ ] <sup>(٦)</sup> ، فَقَدْ أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ

(١) ما بين المعقوفين : ساقطة في الاصل •

(٢) انظر ابن يعيش ١٢٧/٩ ، شرح الشافعية ٢/٢٣٩ •

(٣) في ر : ( اشكاله ) ، وهو تحريف •

(٤) في ت : ( اجتماع ) •

(٥) في س : ( على ) •

(٦) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل •

السكونَ في رَدَدَتْ 'سكون' بناءً ولا يقبل 'حركة' ، والسكونُ 'فسي' لم يُرَدَّ 'سكون' عارضٍ بنقلِ الحركة فلا يلزمُ من امتناعِ إدغامِ الأولِ امتناعُ (١) إدغامِ الثاني ، ولذلك جاءَ في القرآنِ على كلِّ واحدةٍ من اللغتين ، فثبتَ أنَّ كِلتا اللغتينِ مستقيمةٌ • قالَ اللهُ تعالى : { مَنْ يَرْتَدَّ } (٢) ، فهذا على « لغةِ بني تميم » ، وقالَ : { مَنْ يَرْتَدُّ } في قراءةِ ابنِ عامرٍ ونافعٍ ، وهذا على لغةِ أهلِ الحجازِ • وقالَ تعالى : { وَأَضْمُ إِلَيْكَ } (٣) ، وقولَ : { أَشْدُّ بِهِ أَزْرِي } (٤) ، فهذا على لغةِ أهلِ الحجازِ إجماعاً ، واللغتانِ جيدتانِ إلاَّ أنَّ الإدغامَ في المضارعِ المجزومِ أقوى منه في صيغةِ الأمرِ ، ألا ترى الى قوله تعالى : أَضْمُ وَأَشْدُّ ، كيف اتفقَ على إظهاره ؟ وقوله : « مَنْ يَرْتَدَّ » أكثرُ القراءِ على إدغامه وسِرُّ ذلكَ أنَّ السكونَ في أَضْمُ وَأَشْدُّ 'سكون' بناءً لا 'سكون' إعرابٍ كما يوله البصريونَ ، فكانَ كسكونِ رَدَدَتْ ، وسكونِ المضارعِ [ ١٥٦ و ] سكونُ إعرابٍ عارضٍ ، والعارضُ لا يُعْتَدُّ به فكأنَّه مُجَرَّكٌ على أصله ، وأيضاً فإنَّه أدغمَ قبلَ دخولِ الجازمِ ، فجاءَ الجازمُ وهو مُدْغَمٌ فبقى على حاله ، فأما إذا قيلَ رُدُّوا وشُدُّوا

(١) ( امتناع ) : ساقطة في ر

(٢) سورة المائدة الآية : ٥٤ • قرأ نافع وابن عامر وابو جعفر

بدالين مكسورة فمجزومة بفك الإدغام على الاصل لاجل الجزم ، وعليها الرسمُ المدني والشم والامام • اتحاف فضلاء البشر ص ٢٠١ ، تقريب النشر ص ١٠٧ •

(٣) سورة القصص الآية : ٣٢ •

(٤) سورة طه الآية : ٣١ • قرأ ابن عامر وابن وردان بقطع همزة

( اشد ) مع فتحها ، لأنَّه من فعل ثلاثي وهمزة المضارع قطع وحكما أنَّ ثبتَ في الحالين مفتوحة وجزم الفعل جواباً للدعاء • اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٣ ، تقريب النشر ص ١٤١ •

وشبهه ' فهو محل' اجماع' في الادغام لأنَّ حركةَ الثاني حركةَ " لازمة " فلا وجهَ للاظهار ، واذا وجبَ الادغامُ في المضارعِ والماضي في نحو " شَدَّ يَشْدُو ورَدَّ يَرُدُّ معَ قبوله الاسكان في شَدَدَتْ وَلَمْ يَرُدُّ ، فادغامُ ما لا يقبلُ الاسكانُ أجدرُ •

( فصل ) قوله : والاصلُ فيما حُرِّكَ منهما أنْ يُحَرِّكَ بالكسرِ الى آخره •

قَالَ الشَّيْخُ : إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَبَوْرَ : أَحَدُهُمَا مَا بَيْنَ الْكَسْرِ وَالسَّكُونِ مِنَ الْمُؤَاخَاةِ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَاصُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِثِقِيلٍ مِنَ الْمُرَبَّاتِ ، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا هَذِهِ الْمُؤَاخَاةُ جُعِلَ الْكَسْرُ عَوْضًا عَنْهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الْحَرَكَةِ • الثَّانِي أَنَّ الْجُزْمَ فِي الْأَفْعَالِ جُعِلَ عَوْضًا عَنْ دُخُولِ الْجَرِّ<sup>(١)</sup> فِيهَا لِتَعَذُّرِ دُخُولِ الْجَرِّ<sup>(١)</sup> فَلِذَلِكَ جُعِلَ الْكَسْرُ عَوْضًا مِنَ السَّكُونِ فِي مَوْضِعٍ تَعَذَّرَ بَقَاءُ السَّكُونِ عَلَى سَبِيلِ التَّقَاصُّ وَالتَّعَارُضِ • وَالثَّالِثُ أَنَّ الْفَرْصَ مِنْ تَحْرِيكِ الْأَوَّلِ التَّوَصُّلَ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ الثَّانِي وَقَدْ ثَبَتَ الْكَسْرُ فِي أَصْلِ ذَلِكَ ، وَهِيَ الْهَمْزَاتُ الَّتِي يَتَوَصَّلُ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ • قَوْلُهُ : « وَالَّذِي حُرِّكَ بغيره فَلأمر » ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَعْدَلُ عَنِ الْكَسْرِ إِلَّا بِمَعَارِضٍ<sup>(٢)</sup> خَاصَّةٍ يَتَّقَضِي غَيْرُهُ جَوَازًا وَوَجُوبًا ، وَالْجَوَازُ قَدْ يَكُونُ عَلَى السَّوَاءِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَصْلُ أَوَّلِي ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَعْدُولُ إِلَيْهِ أَوَّلِي ، فَالْجَوَازُ عَلَى السَّوَاءِ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ السَّاكِنِ الثَّانِي ضَمَّةً أَصْلِيَّةً لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا

(١) كَذَا فِي ل ، س ، وَفِي بَقِيَّةِ النُّسخِ ( الْجَرِيَّةُ ) •

(٢) فِي ل : ( الْعَارِضُ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفُ •

في نفس الكلمة التي الساكن فيها في « مثل : ( وَقَالَتْ أَخْرِجْ ) »<sup>(١)</sup>  
 وَقَالَتْ أَغْزِي »<sup>(٢)</sup> ، وَإِنَّمَا قلنا ضمةً أصليّةً إحترازاً من مثلِ إِنْ  
 أَمْسُوا ، ( وَإِنْ أَمْرُو ) »<sup>(٣)</sup> ، فَإِنَّهَا ليستْ أصليّةً بديلٍ قولهم :  
 امشِ بالكسر ، ومررتُ بامرئٍ بالكسر ، ورأيتُ امرئاً بافتح ، وَإِنَّمَا  
 قلنا لفظاً وتقديراً يشملُ بابَ « قَالَتْ أَخْرِجْ » وَقَالَتْ أَغْزِي ،  
 لئلا يتوهمَ أَنَّ الشرطَ حصولُ الضمةِ لفظاً ، وَإِنَّمَا قلنا : في نفسِ  
 الكلمةِ التي الساكنُ فيها ، إحترازاً من مثلِ « إِنْ الْحُكْمَ »<sup>(٤)</sup> فهذه  
 ضمةٌ أصليّةٌ بعدَ الساكنِ ولكنّها من كلمةٍ أخرى ، لأنَّ حرفَ  
 التعريفِ كلمةٌ مستقلةٌ فالضمةُ من كلمةٍ أخرى ، وإذا كانتْ منفصلةً  
 كانتْ غيرَ لازمةٍ ، ولذلك لم يعتدْ بها بخلافِ ما تقدّمَ ، فمن كسرِ  
 فعلى الاصلِ ومن ضمٍّ فلكرهه الضمُّ بعدَ الكسرِ فعدلَ الى الضمِّ ،  
 ولذلك وجبَ ضمُّ الهمزةِ في مثلِ أَخْرِجْ أَقْتُلْ ، وَإِنَّمَا التزمَ  
 بهِ ولم يلزمْ ههنا لأنَّ الهمزةَ معَ الضمةِ في كلمةٍ واحدةٍ ، وليسَ  
 ما ذكرناه معَ هذه الضمةِ في كلمةٍ واحدةٍ فلا يلزمُ من شدةِ  
 الكراهةِ لهذا الاستقلالِ الذي تحقّقَ في كلمةٍ واحدةٍ شدتهُ في ما كانَ  
 من كلمتينِ لكونِ ذلكَ غيرَ لازمٍ<sup>(٥)</sup> وصلاً ولا قطعاً ، أمّا الوصلُ  
 فلائنهُ قد يتصلُ بغيرِ ساكنٍ . وأمّا القطعُ فواضحٌ ، وأمّا نحو  
 أَخْرِجْ فلازمٌ عندَ الابتداءِ أبداً فلذلكَ كرهَ الكسرُ وعُدلَ الى  
 الى الضمِّ وجوباً ، وأمّا الجوازُ فاختيرَ فيهِ العدولُ عن الاصلِ فكلُّ

(١) سورة يوسف الآية : ٣١ . ( وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْهِنَّ ) .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٤٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٧٦ ( إِنْ أَمْرُو هَلَكَ ) لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ .

(٤) سورة الانعام الآية : ٥٧ وتام الآية ( إِنْ الْحُكْمُ ) إِلَّا لِلَّهِ يَقَعُ الْحَقُّ .

(٥) في ل : ( عنده ) .

«واو هي ضمير» وقبلها فتحة» نحو اخشوا القوم ، وإنما اختير ؛ لأنه لما قصد الى تحريكه كان تحريكه بضمة الحرف الذي كان يليه أولى من حركة أجنبية لما في ذلك من مناسبتها والدلالة على المحذوف أيضاً والمفرق بينهما وبين واو<sup>(١)</sup> لو كما قال ، وأما موضع الجواز فلمختار الأصل فواو لو لأنها ليست كواو الضمير فيما ذكرناه فبقى الكسر فيها على الأصل ، وأما الضم فيها ملتصقها بواو الضمير بعد تعليله بالعلة الاولى فلا يستقيم تشبيهاً به مع تعليله بالعلة الثانية ، لأن فيه نفياً ، لأنه إنما ضم اخشوا القوم ليفصل بينه وبين واو لو فكيف يستقيم أن يقال ضمت واو لو تشبيهاً بها ؟ وفي ضمها انتفاء الفرق الموجب لضم اخشوا القوم ، فصار في ضمن اثبات هذا الحكم انتفاء تلك العلة ، وشال العدول عن الأصل على غير المختار الفتح في مثل « مريدن الذي » ، ومثل الجواز على الاستواء قولهم : « ردّ ورد<sup>(٢)</sup> وردّ بالحرركات الثلاث » في لغة بني تميم<sup>(٣)</sup> . أمّا الكسر فعلى الأصل ، وأما الضم فلا اتباع ، وأما الفتح فطلب الخفة بعد كراهة الكسر ، وأما الموضع الذي يازم فيه العدول عن الأصل فباب ردّ اذا لقيه ضمير بعده للغائبة ، فإنه يجب فيه الفتح ، وإنما التزموا فيه الفتح لخفاء الهاء ، وكان الحرف الذي قبلها قد ولى الالف فقوي

[ ١٥٦ ظ ] أمر النتج فلتزم لذلك ، واذا اتصل به ضمير الغائب فالوجه ضمه لما ذكر من العلة إلا أنه ليس في القوة كالالف لأنه لا يكون قبل الالف إلا الفتحة ، وليست الواو مثلها في التزام الضم . وأيضاً فإنك اذا كسرت انكسرت الهاء فيقلب الواو ياء

(١) ( واو ) : ساقطة في ل ، ت .

(٢) في المفصل : ( رد ولم يرد ) ص ١٩٦ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٨/٢ ، شرح الشافية ٢٤٣/٢ .

فيزول 'مستلزم' الضم ، ولهذا المعنى جاز 'الكسر' في لغة بني عقيل  
 فلا يعرف 'الفتح' إلا فيما أورده 'ثعلب' (١) فإنه 'قل شدّه' وشدّه  
 وشدّه 'فجوز' الثلاثة في ذلك والظاهر أنه 'وهم' منه في تجويزه  
 ذلك مع وجود الضمير ، وظن أن ما كن يجوز 'قبل اتصال  
 الضمير بان' بعد اتصاله فإذا لقي 'نجور' ولم 'يرد ساكن' آخر  
 بعده 'ساغ' الفتح 'والكسر' ولا 'بعد' في الضم ، أمّا 'الكسر' فعلى  
 الأصل ويتقوى لأنه إذا قدّر 'مفكوك' الادغام كن 'الكسر' لازماً ،  
 وإذا كان لازماً فلا دغام إنمّا جاء عليه ، وهو على ما كن 'فينبغي أن'  
 يبقى على حاله ، وأمّا 'الفتح' فلأن الكلمة الأولى منفصلة فنطق بها  
 على ما تقتضيه ثم جاء الساكن الثاني فبقيت على حاليها في الفتح ،  
 وهذا بعينه يجري في وجه الضم فذلك قلنا : ولا 'بعد' في الضم ،  
 ومما حركوه 'بحركة' غير 'الكسر' والتزموا قولهم 'مد' أيوم لأنها  
 حركتها الأصلية فكن 'تحريكها بها' أولى ولما فيه من الانباع ، وهذا  
 يشير إلى تقوية الضم في اخشعوا القوم ، لأنهم بدلوا عن أصل التقاء  
 الساكنين إلى حركة في التقدير تنبهاً عليها مع ما بين الواو والضم  
 من المناسبة كما بين ضم الميم وضم الدال من المناسبة . قوله :  
 « وليس في هلم إلا الفتح » فإنمّا التزم الفتح فيها لأنه اسم 'فعل'  
 موضوع على النتج كريد فلا وجه على ذلك لايراده في اتقاء  
 الساكنين ، وإنمّا ورد في ذلك على تقدير أن يكون أصله 'هل'  
 أو 'م' أو 'ها' ألم على القولين المتقدمين في فعل هلم فحينئذ يكون  
 من باب القاء الساكنين ، وإذا قدّر كذلك علل التزام الفتح  
 لأنه 'مركب' والتركيب يناسب من التخفيف أكثر من المفرد وأيضاً  
 فلتشبيهه بخمسة عشر .

(١) قال ابن الحاجب : وغلط ثعلب في جواز الفتح ، شرح الشافعية،  
 المتن ٢٤٣/٢ .

(فصل) قوله : ولقد جَدَّ في الهربِ من التقاءِ الساكنينِ من  
قالَ دَابَّةً وشَابَّةً الى آخره .

قالَ الشيخُ : يعني أَنَّهُ لم يفتقرْ أمرهما معَ وقوعهما على  
حدِّهما حتَّى فرَّ عنهما لِمَا أمكنَ قلبُ الالفِ همزةً • قوله :  
{ وَلَا الضَّالِّينَ } (١) ، وكذلكَ اذا وقعتْ على بابِ « انْقَرَّ »  
بحركةِ الحرفِ الموقوفِ عليه ، وكلُّ ذلكَ فرارٌ من التقاءِ الساكنينِ ،  
ولم يفعلْ ذلكَ فيما منعَ منه مانعٌ ، فلم تُغيَّرِ الواوُ والياءُ في مثلِ  
تأمروني وخويصةً لتعذرِ التغيرِ لبُعدِ الهمزةِ عنهما ، ولا فعلِ  
ذلكَ في مثلِ رأيتُ انْقَرَّ إِلَّا على شذوذٍ لِمَا تقدَّم من علتهِ في  
موضعه •

(فصل) قوله : وكسروا نونَ مِنٍ عندَ ملاقتها لكلِّ ساكنٍ  
الى آخره •

قالَ الشيخُ : هذا الحكمُ المذكورُ في هذا الفصلِ هو من أحكامِ  
الفصلِ الذي قبلَ ما قبله وهو قوله : « والاصلُ فيما حُرِّكَ منهما ،  
وليسَ لِأخيره عنه » معني ، فالاصلُ أنْ تُحرِّكَ نونَ مِنٍ بالكسْرِ  
على ما تقدَّم (٢) من (٣) أصلِ التقاءِ الساكنينِ إِلَّا أَنَّهُم التزودوا معَ  
لامِ التعريفِ النتحَ على اللغةِ الفصحى لكثرةِ (٤) وقوعها معها معَ  
لزومِ الكسرةِ قبامها فطلبوا تخفيفه لذلكَ والتزودوا فقالوا : مِنٍ  
الرَّجُلِ وبقوا فيما عداه على الاصلِ ، « وأما نونُ عَنٍ » فقياسها

(١) سورة الفاتحة الآية : ٧ •

(٢) في ل : ( تقرر ) •

(٣) في ر : ( من أصل ) •

(٤) في ل ، الاصل : ( دخول ) •



أيضاً الكسر الذي التزموه في الأفتح ، وهي إن كُثِرَتْ<sup>(١)</sup> مع الالم إلا أنها لم تكرر كثرة « من » ، وليس قبل نونها كسرة فافترقا لذلك . وأما ما حكى « عن الرجل بالضم » فلغة ليست بجيدة<sup>(٢)</sup> ، ووجهها من حيث الجملة أنهم شبهوها بحرف العلة لما افتتح ما قبلها كما شبهوها لما انكسر ما قبلها بحرف العلة فقلوا : بلعنبر كما قالوا : خذوا العنبر وكذلك قالوا عن الرجل كما قالوا اخشوا القوم .

### ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلام

قال صاحب الكتاب : تشترك فيه الأضرب الثلاثة وهي في الأمر العام على الحركة إلى آخره .

قال الشيخ : الظاهر أنه حكم أوائل الكلام وإلا فعلم لم أوائل الكلام ليس من المشترك لأن المشترك عبارة عن الأحكام التي يشترك فيها ثنان أو ثلاثة وليس اعلم كذلك ، ولو صح أن يقال العلم مشترك فيه هنا لصح أن يعبر عن جميع الأبواب بالعلم ، وليس هذا<sup>(٣)</sup> هو المقصود ، وإنما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بيناه في أوله كالألة والوقف . وأحكام أوائل الكلام تحرك وسكون واشترك في ذلك الاسم والتعل والحرف . ثم ذكر أن الأصل التحرك لأن كل كلمة تقدّر منفصلة بقياسها أن توضع متحركة الأول لئلا يتعذر النطق أو يتثقل ، فثبت [ ١٥٧ و ] أن الأصل الحركة .

(١) في ر : ( كسرت ) ، وهو تحريف .

(٢) شرح الشافعية ٢/ ٢٤٦ .

(٣) ( هذا ) : ساقطة في ل .

قوله : وقد جاء منها ما هو على السكون الى آخره .

قول الشيخ : الكلمات التي أوائلها ساكن تكون في الاسماء والافعال والحروف ، أما الاسماء فعلى قسمين : سماعي وقيسي ، فالسماعي ألفاظ محفوظة وهي ما ذكرها واقياسي مصادر الأفعال التي بعد ألفاتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف فمما عد كقولك الانطلاق وشبهه ، وإنما قال بعد ألفاتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف ، ولم يقل مصادر الأفعال التي على أكثر من أربعة أحرف لأنه في حصر ما أوله ساكن من المصادر ، فلو قال ذلك لوجب أن يكون قد حكم على نحو تدحرج وتناظر ( ونحوها ، بأن أوئل مصادرهما ساكنة وليس بمستقيم لأنك تقول في مصدره : تدحرج وتناظر )<sup>(١)</sup> ، فوجب أن تعرض لآفات الأفعال لتخرج عنه مثل ذلك ، ولا يرد على ذلك إلا مثل قولهم : أهراق واسطاع فإن بعد ألفاتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف وليس أول مصادرهما ساكناً . وجوابه أن ذلك شاذ فلم يعتد به فيما نحن فيه . والوجه أن تقول أصله أراق ، وأطاع وتند ذلك لا يبقى بعد ألفه أربعة أحرف . والآخر أن هذه زيادة على غير قياس فلا يعتد بها فكأنك قلت : أراق وأطاع وليس بعد الالب إلا ثلاثة أحرف ، وسيأتي ذكر ذلك في صنف زيادة الحروف . وأما الفعل فكل ما جاء<sup>(٢)</sup> فيه من سكون الاول جار على قياس وهو قسمان : أحدهما أفعال المصادر الي ذكرناها ماضية وأمرأ وهو كل ما كن بعد ألفه اذا ابتدء به أربعة أحرف ماضياً وأمرأ ، ويرد على المصنف لكونه لم يقيد بالماضي والأمر ولم يحترز بذلك عن المضارع أن يقال اذا قلت : أنطلق وأستخرج فهذا فعل بعد ألفه اذا ابتدء بها

(١) ما بين القوسين : ساقطة في ر .

(٢) في الاصل ، ت ، و : ( جاءت ) وهو تحريف .

أربعة أحرف فصاعداً وليس أوله ساكناً فلا يستقيم ذلك<sup>(١)</sup> في الفعل وإن أقيم في المصدر لأن المصدر جارٍ في الجميع نلحى ما ذكرنا وإنما جاءت هذه المخلفة في الفعل ، فإن أجيب عن ذلك بأننا قمنا إلى أن تكون الألف المذكورة [فتصير]<sup>(٢)</sup> همزة وصل جيء بها المنطق لساكن لم يستتم التعريف بذلك لأنه يؤدي إلى الدور ، وذلك لأنه لا يعرف أن المجتلب همزة وصل إلا بعد أن يعرف كون الأول ساكناً ولا يعرف كونه ساكناً إلا بعد أن يعرف أنها همزة وصل . فلاولى أن يقال في الفعل مما ليس بمضارع فيندفع هذا السؤال ويرتفع اللبس .

واقسم الثاني من الأفعال صيغ الأمر من الثلاثي غير المزيد فيه مثل اضرب واذهب ولا يرد على ذلك نحو ق وخف فإن أصله السكون وإن قصد قصد إلى الاحتراز عنه أمكنه أن يقول مما لم يعمل مضارته من المعتل الفاء والين فيخرج باب ق وخف ولا يخرج نحو ايجل لأننا قلنا : مما لم يتل مضارعه ، وهذا لم يعتل مضارته فهو داخل في الأول ، فإن خيف من ورود رة وقصد إلى الاحتراز منه أيضاً لكونه صيغة أمر من الثلاثي وليس ساكن الأول زيد الاحتراز عنه بخصوصية لأنه لا أخ له يشاركه فيقصد إلى تغيير عام وإنما ذلك مختص بالأمر من ترى خاصة ، ألا ترى إلى أخواته نحو شئ ونائي لم يفعل بها هذا الفعل بل جرت كما جرى باب سعى فيقال في الأمر إناء إناء كما يقال إسع فعلم أن ذلك مختص بلفظ يرى والأمر منه ، وأما الحرف فلم يأت فيه ما أوله ساكن إلا لام التعريف وحدها والميم فرع عليها وهذا على مذهب سيويه ؛ لأن مذهبه أن اللام

(١) في س : ( كلمة ) ، ولا يتفق معه الكلام .

(٢) ( فتصير ) : زيادة من ر .

وحدما للتعريف ، وأما الخليل ' فمذهبه ' أن ' حرف التعريف ' ال ' (١)  
 فعلى مذهبه ليس في الحروف ما أوله ' ساكن ' ؛ لأن أول هذه  
 الهمزة ، وهي متحركة ' بالفتح ، وإنما استمر بها التخفيف ' للكثرة ،  
 وتخفيفها للكثرة لا يجعل ' اللام ' أولاً ، فثبت أن ذلك إنما يجري  
 على قول سيويه دون الخليل . قوله : « فإذا وقعت هذه الاوائل  
 في الدرج نطبق بها ساكنة » لأنه ' إن ' كان (٢) قبلها متحرك ' فلا  
 اشكال ، وإن كان قبلها ساكن ' حرّك الأول ' وحذف فيصير ' أيضاً  
 ما قبلها متحرك ' فنطبق بها على حالها ساكنة ' فأما إذا وقعت في موضع  
 الابتداء فلا يمكن ' الابتداء ' بالساكن ' أو يعسر ' توصلوا الى الابتداء  
 بالساكن ' بأن ' زادوا همزة متحركة ' ليكن ' النطق ' بالساكن ' ،  
 كقولك ' في الابتداء اسم ' : استغفار استخراج استخرج  
 اضرِب الرجل .

( فصل ) قوله : وتسمى هذه الهمزات ' همزات الوصل ' .

قال الشيخ : لأنها يوصل بها الى النطق ' بالساكن ' ، لا لأنها  
 سُميت ' بهمزات الوصل ' ؛ لأنها [ ١٥٧ ظ ] تحذف في الوصل  
 لأنها حينئذٍ مفقودة ، فكيف تضاف ' مثبتة ' الى شيء ' يجب ' عنده  
 ( فقدانها ؟ وهي بتسميتها بالعكس من ذلك أولى .

قوله : وحكمها أن تكون مكسورة الى آخره .

(١) انظر شرح الاشموني ١٧٦/١ ، ١٧٧ .

(٢) ( كان ) : ساقطة في ر .

قَوْلَ الشَّيْخِ : 'لَأَنَّهُ' (١) 'قَدْ ثَبَتَ إِنَّمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى النُّطْقِ بِهَا  
 عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ حَرَكَتُهُ هِيَ كَسْرَةٌ فَجُمِلَتْ حَرَكَةُ  
 الْهَمْزَةِ أَيْضًا تَنْسِيهَا لَهَا بِذَلِكَ لِعَرُوضِهَا أَصْلًا ، أَوْ تَقُولُ يُقَدَّرُ  
 اجْتِلَابُهَا عَرِيَّةً عَنِ الْحَرَكَاتِ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً لِمَا تَقْدَمُ  
 مِنْ أَنْ أَصْلَ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ الْكَسْرُ ، فَإِنْ عُدِلَ عَنِ الْكَسْرِ إِلَى  
 غَيْرِهِ لِعَارِضٍ فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِهِ ، وَهُوَ مَوْضِعَانِ : أَحَدُهُمَا مَا وَقَعَ بَعْدَ  
 سَكُونِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، كَقَوْلِكَ : أُعْزُوا وَأُعْزِي وَلَا  
 تَقُولُ : ابْنُوا بِالضَّمِّ بَلْ تَقُولُ : ابْنُوا بِالْكَسْرِ ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ هُنَا  
 لَيْسَتْ أَصْلِيَّةً ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مِنْ قَوْلِكَ : بُنِيَ يَبْنِي ، وَإِذَا قُلْتَ :  
 أُعْزِي ضَمَمْتُ لِأَنَّ بَعْدَ السَّكُونِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ تَقْدِيرًا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ  
 غَزَا يَغْزُو وَأَصْلُ أُعْزِي أُعْزَوِي وَإِنَّمَا جَاءَتِ الْكَسْرَةُ مِنْ قَبْلِ  
 الْإِعْلَالِ لَا مِنْ أَصْلِ الْبَنِيَّةِ وَيَجِبُ الضَّمُّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا يَجُوزُ  
 الْبَقَاءُ عَلَى الْأَصْلِ ، فَلَا تَكُونُ هَمْزَةُ أَقْتُلُ أَخْرُجُ إِلَّا مَضْمُومَةً  
 بِخِلَافِ نَحْوِ قَوْلِكَ : إِنْ أُعْزُوا ، وَقَالْتَ أَخْرُجْ عَلَى مَا تَقْدَمُ ،  
 الْحَرَكَةُ الَّتِي فِي بَابِ قَالْتَ أَخْرُجْ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى ، وَالْحَرَكَةُ  
 الَّتِي فِي بَابِ أَقْتُلُ وَأَخْرُجْ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَمَّا كَانَتِ الْهَمْزَةُ  
 مِنْ جُمْلَةِ الْكَلِمَةِ هُنَا قَوِيٌّ أَمْرُ الضَّمِّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْعِدُولَ عَنِ الْكَسْرِ  
 فِي نَحْوِ قَالْتَ أَخْرُجْ إِنَّمَا كَانَ كَرَاهِيَةً الضَّمِّ بَعْدَ الْكَسْرِ وَكَذَلِكَ  
 فِي قَوْلِهِمْ : أَقْتُلْ ، وَكَرَاهِيَةُ الضَّمِّ بَعْدَ الْكَسْرِ فِيمَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ  
 أَشَدَّ فِيمَا كَانَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، وَهُوَ فِي كَلِمَتَيْنِ أَسْهَلُ فَلِذَلِكَ جَاءَ  
 الْأُدْرَانِ فِي بَابِ قَالْتَ أَخْرُجْ وَالتَّزْمِ الْعِدُولُ عَنِ الْأَصْلِ فِي بَابِ  
 أَقْتُلُ وَأَخْرُجْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ • وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي هَمْزَةُ لَامِ التَّعْرِيفِ  
 عَلَى مَذْهَبِ سَيِّرِيهِ فَإِنَّهَا هَمْزَةٌ وَصَلٌ اجْتَلَبَتْ لِلنُّطْقِ بِالسَّاكِنِ  
 وَلَكِنَّهَا التَّزْمُ فِيهَا الْفَتْحُ عَلَى مَا تَقْدَمُ •

(فعل) قوله : وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب الى آخره .

قال الشيخ : لأنّه 'إنّما جيء بها في الابتداء لما ذكرناه من الحاجة إليها فعلم أنّه لم يوت بها إلاّ لذلك ، فذا أتى بها في غيره كن خروجاً عن كلامهم قطعاً وما خرج عن كلامهم فهو لحن ، وأمّا كونه لحناً فاحشاً فلأنّه إذا غيّرت حركة حُكَمَ بأنّها لحن فاذا زيد حرف<sup>(١)</sup> وحركة ليست من كلامهم كان أفحش ، إلاّ أنّهم أبدلوا عن هذه الهمزة ألفاً في باب آلحن عندك ؟ وآيمن الله يمينك ؟ ، وقد تقدمت علة ذلك وهو مما الزموه فراراً من ذلك الالباس المتقدم ذكره .

(فصل) قوله : وأمّا إسكانهم أول هو وهي الى آخره .

قال الشيخ : أورد هذا الفصل معترضاً به لأنّ أول الكلمة من قولك : وهو ولهو وفهو وفهي<sup>(٢)</sup> ، وهي<sup>(٣)</sup> ، الهاء وهي ساكنة كسكرن قولك : واسمك واستخراجك ، فلم لا تعدّ ما أوله ساكن ؟ ولم تعدّ . وأجاب عن ذلك بأنّ هو وهي ولام الأمر أوائلها متحركة بدليل قولك : هو فعل كذا هي فعلت كذا : { ليسنفق ذو سعة من سعته }<sup>(٤)</sup> ، ثمّ بين سبب الاسكان فيه لتستفي شبهة ذلك أنّه لمّا اتصل بها هذه الحروف وتزّأت معها كالجزء نزل قولك : وهو منزلة قولك عضد ، وقولك : وهي أولى من قولك : وليسنفق منزلة

(١) ( حرف ) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ل ، س .

(٢) ( وفي ) : ساقطة من ر .

(٣) ( وهي ) : ساقطة من و ، ت ، ب ، س .

(٤) سورة الطلاق الآية : ٧ .

قولك : كَسَفَ ، وقد ثبت تخفيفُ نحو ذلك الاسكان فاجري هذا مجراه فسكَّن تخفيفاً عارضاً فثبتَ أنَّ أصلها الحركة وأنَّ السكون عارضٌ • وأمَّا إسكانهم ثمَّ هوَ ، وإنَّ كانتْ ثمَّ ليستْ كالواوِ والفاءِ في تزلها من ذلةِ الجزءِ لاستقلالها فلحملها على أختها تشبيهاً بهما ولذلك كانَ الاسكانُ في وهَوَ وهَيَ وَلِيْنَفِقَ أكثرُ منه في ثمَّ هوَ وثمَّ هَيَ وثمَّ لِيْنَفِقَ ، وضعفَ في نحو : { أنْ يَمِلَ هوَ } (١) لأنَّه لم يَمِلْ بما هو كالجزءِ ولا بما أشبهَ ما هو كالجزءِ ، فلذلك كانَ ذلكَ الوجهُ ضعيفاً ، وهو مروى عن قالون •

### ومن أصنافِ اشتراكِ زيادةِ الحروفِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : يشتركُ فيهِ الاسمُ والفعلُ والحروفُ الزوائدُ هي التي يشملها قولك : اليومَ تساءُ أو أتاهُ سليمانُ الى آخره •

قولَ الشيخِ : ولا مدخلُ للحرفِ في مثلِ ذلكَ اذا لم يثبتَ تصرفهم في الحرفِ بالاشتقاقِ كتصرفهم في الاسمِ والفعلِ ، وأمرُ الزيادةِ راجعٌ الى معنى الاشتقاقِ ، ولأنَّ معنى الزائدِ هو الذي يسقطُ في تصاريِفِ الكلمةِ تحقيقاً أو تقديرأ ، والحرفُ لا مدخلَ له في ذلكَ إذْ لم يتصرفْ فيهِ تصرفهم في الاسمِ والفعلِ ، وأمَّا الاسماءُ الجادةُ فأنَّهم حكموا فيها بالزائدِ والاصلي على معنى أنَّها [ ١٥٨ و ] لـو تصرفَ فيها لكانَ قياسها أنْ يكونَ كذلكَ حملاً على نظائرها ، وأمَّا الاسماءُ الانجسيةُ والعربيةُ فأكثَرهم أيضاً يحكمُ عليها بالاصلي والزائدِ على معنى أنَّها لو كانتْ من كلامهم تقديرأ لكنَ قياسها أنْ يكونَ

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ • قرأ باسكان الهاء قالون وابو جعفر بخلاف عنهما ، اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ ، تقريب النشر ص ٩٩ ، سراج القارى ص ٤١٩ •

كذلك كما قلناه في الجوائد • ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض وأصل في البعض فيقول 'إنما ثبت ذلك في كلامهم ، فأما ما عرّبوه فلم يثبت ذلك فيه • والحروف الزوائد هي ما ذكره ، وقد ظنّ بعض الناس أن حصرها في أنه سليهان ليس بمستقيم من حيث إنه سقط منها الواو • وأجيب بأن المراد أتاها سليمان بوصل الهاء بواو وعند ذلك يحصل الواو •

قوله : ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائداً فإنه منها لا أنها أبداً تقع زوائد •

قال الشيخ : أراد بحروف الزوائد ما ذكره من أن الزائد لا يخرج عنها لا أنها تكرر أبداً زوائد ، لأنه قد تكون الكلمة منها وكلها أصول كقولك : سلم ونمل وهمل وأشباه ذلك ، وأراد أيضاً الزيادة غير المكررة ، لأنه قد تقدم أن تلك تجري في الحروف كلها فعلم أنه لا اختصاص لها فاذا خصص ههنا علم أنه أراد غير ذلك • قوله : « ولقد أسلفت في قسمي الاسماء والافعال » لأنه لما ذكر الانية ورتبها على مواضع الزيادة علمت مواضع الزيادة وما يقع زائداً ، وهو كلام يتعلق بالزيادة ضمناً ولكنه لم يستغن عنه لأن غرضه أن تعرف القوانين التي تحكم بها الشيء زائداً ، ولم يتعرض لذلك ، ثم فالغرض الذي ذكره ههنا باعتباره غير الغرض الذي (١) ذكرها ثم باعتباره • ثم شرع فيها واحداً واحداً •

( فعل ) قوله : الهمزة يحكم زيادتها اذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول •

(١) ( الذي ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •



قال الشيخ : قلتَ أمّا اذا وقعتْ أولاً وبمدها ثلاثة أحرفٍ أصولٌ فإنَّ عِلْمَ ذلكَ بالاشتقاقِ فلا إشكالَ وهو كثيرٌ ، وإنَّ لمْ يَلْمَ بالاشتقاقِ فإنَّ ثَبْتَ أَنَّ الثلاثةَ أصولٌ زالَ الاشكالُ أيضاً لأنَّه قد ثَبْتَ مثلهُ كثيراً فكانَ حمْلُهُ على الأكثرِ أولى وإنَّ يتحقَّقَ أنَّها أصولٌ لم يخلُ إمّا أنَّ يقومَ دليلٌ على زيادةِ بعضها أو لا فإنَّ قامَ فلا إشكالَ في الحكمِ بأعمالها لتعذُّرِ الزيادةِ كما ذكره في « إمعة <sup>(١)</sup> » وإمّارة <sup>(٢)</sup> » ، وإلاَّ حكمَ بزيادتها وما ذكره في « أوّلَى » في أنَّه يَحْتَمِلُ الأمرينِ غيرَ مستقيمٍ في التحقيقِ لأنَّه لم يخلُ إمّا أنَّ يقومَ دليلٌ على زيادةِ الواوِ أو لا فإنَّ قامَ دليلٌ على زيادتها ثَبْتَ أَنَّ الهمزةَ أصليةٌ ، وإنَّ لم يَقمْ ثَبْتَ أَنَّ الهمزةَ زائدةٌ وكانَ الحكمُ بزيادتها أولى من الواوِ نظراً إلى الأكثرِ في كلامهم لأنَّ أَفْعَلَ أكثرُ من فَوَعَلَ ، وإذا لم يَقمْ دليلٌ فحملهُ من بابِ الأكثرِ في كلامهم أولى ، فإذا حكمَ بِأَنَّ أَرَباً أَفْعَلَ لا فَعَّلَ ليكونَ من بابِ الأكثرِ معَ كثرةِ فَعَّلَ كانَ حَلُّ هذا على أنَّه أَفْعَلَ أولى ، وما توهمَ من معارضةِ الدليلِ على أَنَّ الواوِ في « أوّلَى » زائدةٌ وهم ذكره صاحب <sup>(٣)</sup> الصحاحِ وهم فيه ، وذلكَ لأنَّه قالَ

(١) إمعة : الإمعة : هو العاجزُ الذي لا رأيَ له ، وإنَّما ينظرُ إلى غيره ، ويروى عن الإمامِ علي ( عليه السلام ) قال : الإمعة الذي يقولُ من يذهبُ حتى آذهبُ معه ، اللسان ( مع ) ٢١٧/١٠ ، أساسُ البلاغة ١٢/١ ، المنصف ١٨/٣ ، شرح الشافية ٣٩٧/٢ ، اللسان ( مع ) ٢١٧/١٠ .

(٢) إمّارة : رجلٌ إمّرةٌ أو إمّارةٌ ستأمرُ كلَّ واحدٍ في أمره ، والأَمرة بالكسْرِ الإمارة . اللسان ( امر ) ٩١/٥ .

(٣) هو اسماعيلُ بن حمادِ الجوهري قرأ العربية على الفارسي والسيرافي سافر إلى الحجاز وشافه باللغة العربِ العاربة ، أخذ عنه الشيخ أبو إسحاق الوراق ، صنف مصنفًا في العروض ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة توفي سنة ٣٩٨ ، ٤٠٠ هـ انباء الرواة ١٩٤/١ ، بغية الوعاة ٤٤٦/١ .

وأولق<sup>(١)</sup> أفعل لأنه يقال 'ألق' فذكر دليلاً على أن الهمزة زائدة 'والواو أصلية' وهو دليل على العكس لأنه إذا ثبت<sup>(٢)</sup> أنق فهو مألوق كانت الهمزة أصلية فاء من الفعل فعلم أن الهمزة في ألق أيضاً فاء من الفعل فيجب أن يكون وزنه 'فوعلاً' ثم ذكر بعد ذلك أنه يكون 'فوعلاً' لأنه يقال 'مؤولق' ، وهذا أيضاً دليل ثان بأن الهمزة أصلية إلا أن الدليل الأول الذي قبله لعكس مداولة أظهر في الدلالة لانقضاء الاحتمال عنه • لأن مؤولقاً يحتمل أن يقدر مؤوفعل فكون الهمزة زائدة ، وإذا علمت أن الواو في أولق زائدة وجب أن تكون الهمزة أصلية ؛ لأنها لم تقع مع ثلاثة فاو جعلت زائدة لأدنى إلى أن تكون الأصول حرفين ولم يثبت ذلك • وأما الدليل على أن إحدى اليمين في «إمعة وإمرة» زائدة أنها لو كانت أصلية لأدنى إلى أن تكون الفاء والين من جنس واحد وهو نادر من كلامهم فكان العدول عنه أولى ، فتقدير وقوع الهمزة أصلاً أكثر من تقدير الناء والعين من جنس واحد فحمله على الأكثر أولى وأوقيل في إمرة (أن الهمزة أصلية دليل الاستقاق لأن المعنى أنه ياتمر بأمر كل أحد لم يكن بعيداً وكان أقوى من الاستدلال)<sup>(٣)</sup> بغيره لأنه هو الأصل في الحكم بالزيادة وإذا وجد لم يعارض [ ١٥٨ ظ ] بغيره لكونها إنما يُصار إليها عند فقدانه ، فأما إذا وقعت على غير الصفة التي ذكرها فالحكم

(١) قال الجوهرى : الأولق : شبه الجنون وهو أفعل لأنهم قالوا : ألق فهو مألوق على مفعول أو يقال مؤولق مثل فعولق ، فإن جعلته من هذا فهو فوعل • الصحاح ( ولق ) ١٥٦٨/٤ ، المنصف ١٧/٣ •

(٢) في و : ( قيل ) ، وما أثبتناه ارجح •

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر •

عليها بالاصالة لأنه لم تثبت كثرة في زيادتها فيحمل عليها ، وإذا لم يحكمم بزيادتها كما ذكره فيما استثناه من قولهم : « شمأل<sup>(١)</sup> » ونبدل<sup>(٢)</sup> » الى آخرها . أمّا شمأل فلوهم شملت الريح ، وذلك دليل واضح على كونها زائدة ، وأمّا نبدل فمن الندل من قولك : ندلت الشيء إذا أخذته بسرعة . وأمّا « جرأئض<sup>(٣)</sup> » فلا تهم قالوا : جرأئض وجرأئض في معناه وهو الضخم فعلم أن الهمزة ليست من أبيية الكلمة فوجب أن يحكمم بزيادتها . وأمّا « ضهياة<sup>(٤)</sup> » فلا تهم لما قالوا : إراءة ضهياً فعلم أن الهمزة زائدة لأنه ليس في الكلام مثل ذلك أصلاً ، فإذا علم أن الهمزة زائدة في ضهيا وجب الحكم بزيادتها في ضهياة .

( فصل ) قوله : والالف لا تزداد أولاً الى آخره .

قال الشيخ : كونها لا تزداد أولاً واضح في التعليل لتعذر الابتداء بها ، وأمّا إذا وقعت غير أول مع ثلاثة أحرف فصاعداً لم تكن زائدة لأنه كثر زيادتها حتى صار ذلك من<sup>(٥)</sup> كلامهم

(١) شمأل : من شملت الريح الماء أي برّده ، والشمأل : الشمال . أساس البلاغة ١/٢٦٧ ، المنصف ٣/٢٤ .

(٢) نبدل : من الندل وهو الأخذ بسرعة أو النقل بسرعة أو الداهية . أساس البلاغة ٢/٢٤٣ ، شرح الشافية ٢/٣٣٣ ، اللسان ( نادل ) ١٦٢/١٤ .

(٣) جرأئض : من جرأض أي غصّ بريقه ، أو العظيم البطن من الابل ، أساس البلاغة ١/٦٣ ، شرح الكافية ٢/٣٣٩ .

(٤) ضهياة : المرأة التي لا تحيض ، وسُميت ضهيا لأنها ضاحت الرجال ، وكذلك الأرض التي لا تبت فيها . أساس البلاغة ٢/٣٢ ، شرح الشافية ٢/٣٣٩ .

( من ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

كالمعلوم ، ولذلك حُكِمَ بأنَّها لا تكون ' أصلاً ' إلاَّ وهي منقلبةٌ عن  
واوٍ أو ياءٍ ، وإنَّما لم يثبتوها أصلاً لأنَّ الأصولَ في الابنيةِ قابلةٌ  
للحركاتِ فكروها أن يَضَعُوا منها ما لا يقبلُ الحركةَ البتَّةَ فرفضوه  
بخلافِ غيرِهِ . وذلكَ لم يوقعوها أيضاً للالحاقِ لأنَّهم إذا ألحقوا فقد  
قصدوا إجراءَ البنيةِ به مجرى الأصلي فكروها أن يَضَعُوا للالحاقِ  
ما لا يكونُ أصلاً فذلكَ أيضاً لم يقعْ للالحاقِ • وقوله : « ولا تقعُ  
للالحاقِ إلاَّ آخرًا » فيه تجوُّزٌ لأنَّها عندَ المحققينَ إنَّما لحقتْ ياءُ  
فتحرَّكتْ وانفتحَ ما قبلها فقلبتْ ألفاً إلاَّ أنَّ الحاقها في الموضعِ الذي  
تَقَابَرُ فيه <sup>(١)</sup> ألفاً مَخْمُوصٌ " أيضاً بأنْ تكونَ آخرًا لأنَّها لو أُلْحِقتْ  
في غيرِ الآخرِ لم تَحُلْ إمَّا أنْ تُلحِقَ متحرَّكةً مفتوحاً ما قبلها أو غيرِ  
ذلكَ ، فإنَّ أُلْحِقتْ على الأولِ انقلبتْ ألفاً فيزولُ وجهُ الالحاقِ  
لغراتِ الحركةِ فيها فيفوتُ المبنى الذي من أجله أُلْحِقتْ ، وإنَّ  
أُلْحِقتْ على الثاني وجبَ أنْ تبقى فيه على حالها فلا يكونُ ألفاً •  
فإنْ قلتَ : فلمَ لا يجيءُ ذلكَ في الحَقِّها آخرًا عن الياءِ ؟ فيُقالُ  
فيهما آخرًا ما قيلَ فيها غيرُ آخرٍ • قلتُ : حركةُ الآخرِ حركةٌ  
عارضةٌ غيرَ معتدٍّ بها في الزنةِ فلا يلزمُ من صحَّةِ الحَقِّها في الموضعِ  
الذي لا يخلُ بمعنى الالحاقِ صحَّةُ الحاقها في الموضعِ الذي أُخِلَّ  
بمعنى الالحاقِ •

قوله : وهي في قَبَعَشَرَى كنجو ألفِ كتابٍ الى آخرِهِ •

قولُ الشيخِ : يريدُ أنَّها زيادةٌ محضةٌ ليستْ للالحاقِ ، كما  
أنَّ ألفَ كتابٍ ليستْ كذلكَ لأنَّ شرطَ الالحاقِ بأَعْمَلٍ أنْ يكونَ  
الفرعُ بالحرفِ الزائدِ لغرضِ الأتيانِ بهِ على زنةِ الأصلِ وليسَ في  
الأصولِ سداسي فكونُ قَبَعَشَرَى بألفِهِ ملحقاً بهِ ، ولو كانَ نَسَمَ

(١) ( فيه ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

أصلٌ لِحُكْمٍ بكونه<sup>(١)</sup> للإلحاقِ إذْ لا مانعَ سوى ما ذكرناه فقتدَّرَ لذلكَ ، وهذا معنى قوله : « لا نأقها على الغاية » معناه لكونها زائدة على نهاية ما بُنيت عليه الأصولُ ، لأنَّ نهايةَ الأصولِ خمسةٌ والالفُ في قَبَعَشَرَى أَتَفَتْ عليها ، فعُلِمَ أَنَّها لغيرِ الإلحاقِ ، وأمَّا كونها زائدةٌ فواضحٌ •

( فَمِل ) قوله : والياءُ اذا حصلتْ معها ثلاثةٌ أحرفٍ أصولٍ

فهي زائدةٌ أيَّما وقعتْ الى آخره •

قول الشيخ : لَأَنَّهُ كَثُرَ زيادتها مع ثلاثةٍ أحرفٍ حتَّى حُكِمَ عليها بالزيادة وإن لم يثبت الاشتقاقُ ولا مانعٌ فإن قام مانعٌ يمنعُ من زيادتها حُكِمَ بالأصالة على نحو ما تقدَّم في الهمة ، ولذلك حُكِمَ بالأصالة في « يَأْجِجُ »<sup>(٢)</sup> و « رِيَمٌ » ومَدِينٌ وصيصية<sup>(٣)</sup> وقَوَّيْتُ<sup>(٤)</sup> ، أمَّا يَأْجِجُ فَزُنَّةٌ لو كانت زائدةً لوجبَ أنْ يكونَ ما بعدها أصولاً ولو كانت أصلاً لوجبَ إنظامُ الين في اللام كما في يَعْضُ ويضُلُّ فلهـ لم يُدغمْ دلَّ على أنَّ الثمانية للإلحاق ، واذا وجبَ أنْ يكونَ كذلكَ وجبَ أنْ تكونَ الياءُ فيه أصليةً وإلَّا أدَّى الى أنَّ تكونَ الأصولُ حرفين ، وهو مطرحٌ • وأمَّا رِيَمٌ فَإِنَّمَا يُحْكَمُ بِأصالةِ الياءِ فيه<sup>(٥)</sup> لأنَّها لو كانت زائدةً

(١) في ت : ( لكان ) ، وهو تحريف •

(٢) يَأْجِجُ : اسم موضع معروف ، السان ( أجج ) ٢٩/٣ ، الكتاب ٣٤٦/٢ •

(٣) الصيصية : الصيصة : شوكة الحائك التي يساوي بها السداة ، وصيصة الثور : قرنه الصجاح ( صيص ) ١٠٤٤/٣ ، المنصف ٧٨/٣ ، شرح الشافية ٣٨٦/٢ ، الكتاب ٣٤٧/٢ •

(٤) قَوَّيْتُ : القيق والقوق صوت الدجاجة ، يقال قَوَّيْتُ الدجاجة قوقاً ، اللسان ( قوق ) ٢٠١/١٢ ، المنصف ٢٧/٣ ، الكتاب ٣٤٧/٢ •

(٥) فيه ( ساقطة من ل )

لوجبَ أَنْ تكونَ الميمُ الأولى أصليةً فيجبُ أَنْ يكونَ وزنهُ فَعِيلَ ،  
 وفَعِيلَ ليسَ من أبنيتهم • والثاني هو أَنَّهُ لو كانتَ الياءُ زائدةً لوجبَ  
 أَنْ يكونَ من بابِ سَلَسٍ ، وهو قليلٌ وإذا كانتَ أصليةً [ ١٥٦ و ]  
 كانتَ من بابِ فَرَسٍ وهو أَكثَرُ • الثالثُ لو كانتَ زائدةً لوجبَ  
 أَنْ تكونَ الميمُ أصليةً ، وزيادةُ الميمِ أولاً أَكثَرُ من زيادةِ الياءِ  
 وسطاً وحملهُ على الأكثرِ أولى • والآخرُ هو أَنَّها لو كانتَ زائدةً  
 لأدَّى الى أَنْ يكونَ من بابِ المَهْمَلِ في كلامهم ، لأنَّ بابَ مَرَّيَمَ  
 مهمَلٌ وإذا كنتَ أصليةً كانَ من بابِ رَامَ يَرِيمُ وهو من المستعملِ  
 فحملهُ على المستعملِ أولى • وأما بابُ مَدَّيْنِ فيجري (١) فيه  
 الوجهُ الأولُ والثالثُ ولا يجري فيه الثاني والرابعُ ، لأنَّهُ لا يلزمُ  
 أَنْ يكونَ من بابِ سَلَسٍ ، وهو الثاني ، ولا يلزمُ أَنْ يكونَ من  
 المَهْمَلِ لأنَّ مَدَّنَ مستعملٌ كما أَنَّ دانَ يدينُ مستعملٌ وهو  
 الرابعُ ، فبقى الوجهانِ جاريانِ فيه • وأمَّا صَيِّصَةٌ ، فإنَّما حُكِمَ  
 بأصالةِ الياءِ الأولى لأنَّهُ لو كانتَ زائدةً لأدَّى الى أَنْ يكونَ من  
 بابِ يَيَّنَ (٢) وهو نادرٌ وبابِ سَلَسٍ أَكثَرُ منه ، وحملهُ على  
 الأكثرِ أولى • وأيضاً فإنَّهُ لو حُكِمَ بزيادتها لأدَّى الى أَنْ تكونَ  
 من المَهْمَلِ ، إذْ ليسَ في كلامهم تركيبٌ من صادينِ وياءٍ ، وإذا حُكِمَ  
 بأصالتها كانَ من بابِ المستعملِ لأنَّ الصادَ والياءَ من بابِ المستعملِ  
 لتولاهم : الضيَّصُ بمعنى الشيصِ وهو الحشفُ من التمرِ • وأمَّا الياءُ  
 الثانيةُ فأصليةٌ أيضاً ؛ لأنَّهُ من بابِ الرباعي كَقَوِّقَيْتُ • وأمَّا  
 قَوِّقَيْتُ فإنَّما حُكِمَ بأنَّ الياءَ أصليةٌ ؛ لأنَّهُ لو حُكِمَ بزيادتها

(١) في ل : ( يَجِيءُ ) •

(٢) يَيَّنَ : في اللسان ( يين ) ٣٥٨/١٧ اسم وادٍ عن كراع ،  
 ونقلَ عن ابنِ جنِّي قال إنما هو ( يَيَّن ) اسم وادٍ بين ضاحك  
 وضويحك جبلين أسفل الفرش ، انظر أيضاً شرح الشافعية  
 • ٣٦٨/٢

لوجبَ أَنْ يكونَ من بابِ سَلَسٍ وهو قليلٌ • وأيضاً فَإِنَّهُ كَانَ يكونُ فَعَلَّيْتُ وهو أيضاً قليلٌ ، فَكَانَ جعلها أصليّةً أوّلَى لدخولها في الأكثرِ من الوجهين المذكورين ، وهو الحكمُ عليها بِفَعَلَّيْتُ مثلَ زَلَزَلْتُ حَكَمْنَا بِأَنَّ الواوَ أصلٌ لثلاثا يؤدي الى بابِ «يَن» وهو نَدَرٌ وإذا حَكَمْنَا على إِعَالَةِ الياءِ لِمَا أدَّى اليه من بابِ سَلَسٍ فَلَأَنَّ تحكّمَ باعْمالَةِ الواوِ لِمَا يؤدي اليه من بابِ «يَن» أوّلَى لَأَنَّ سَلَساً أَكْثَرُ وَلِأَنَّهُ أَيضاً كَانَ يكونُ فَوَعَلْتُ ، وَفَعَلَّيْتُ أَكْثَرُ مِنْ فَوَعَلْتُ فَحَمَلَهُ عَلَى الأكثرِ أوّلَى • فَإِنْ قُلْتَ فَحَمَلَهُ عَلَى فَعَلَّيْتُ يؤدي الى أَنَّ يَكُنْ من بابِ سَلَسٍ ، وقد جعلته مانعاً من زيادةِ الياءِ • قُلْتَ لَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا يكونُ من بابِ صَرَصَرَ<sup>(١)</sup> وهو كثيرٌ • فَإِنْ قُلْتَ فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يكونَ موضعُ الياءِ واواً وإلّا فَلَأَنَّ يَكُنْ من بابِ صَرَصَرَ<sup>(٢)</sup> لَأَنَّ الْفَاءَ والعينَ مكرّرانِ لامينِ وليسَ في «قَوَّقَيْتُ» ذاكَ • قُلْتَ : هو كذلكَ وأصله «قَوَّقَوْتُ» كما أَنَّ أَصْلَ أُعْزَيْتُ أُعْزَوْتُ ، وَلَكِنَّهُمْ قَلَبُوا الواوَ ياءَ لزيادتها على اثلاثَةِ وهذا أَصْلُ «طَرَدَ» فَيُغْنِي عَنْهُمْ فَلَيْسَ فِي ارتكابهِ خَرُوجُ البَتَّةِ عَنْ لَغْثِهِمْ وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ وَزْنَهُ فَعَلَّيْتُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ •

قوله : وإذا حَمَلْتُ مَبْها أربعةً فَإِنْ كَانَتْ أوْلَى فَهِيَ أَصْلُ كَيْسَسَتَـمُورَ وإلّا فَهِيَ زائِدَةٌ •  
 قولُ الشَّيْخِ : لَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أوْلَى زِيادتها معَ الأربعةِ إلّا فِي الأفعالِ المضارعةِ ، لا فِي غيرها من الأسماءِ ، فوجبَ أَنْ يُحْكَمَ بالأصَمَةِ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَأَمَّا إِذَا وَقَّتْ آخِراً فَقَدْ كَثُرَتْ زِيادتها معَ تاءِ التَّائِيثِ كَبَلْهَنِيَّةِ •

(١) صَرَصَرَ : رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، واسمُ دَوِيْبَةٍ صَغِيرَةٍ تَعِيشُ تَحْتَ

الْأَرْضِ أَساسُ الْبَلَاغَةِ ٩/٢ ، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٦٢/١ •

(٢) فِي ر : ( وَهُوَ كَثِيرٌ ) •

( فصل ) قوله : ' والواو ' كالألف ' لا تزاد ' أولاً .

قال الشيخ : ليس امتناعهم من زيادة الواو كامتناعهم من زيادة الألف ؛ لأن ذلك متعذر ، وإنما امتنعوا منها لاستثقالها وهي في غير الأولى لا تكون زائدة إلا إذا عرض ما يقتضي أصلتها « كعزويت »<sup>(١)</sup> والذي اقترض هو إنه لو كانت زائدة لوجب أن تكون التاء أصلية فيكون وزنه فعويلاً وفعوَيْل ليس من أبيتهم فوجب أن تكون أصلية . وأيضاً فإنها لو كانت زائدة لوجب أن تكون من باب عزت وهو مهملة وإذا جعلت أصلية كان من باب عزاً يعزّو وهو مستعمل ، فحمله على المستعمل أولى . فإن قلت فإذا حكمت بأصلتها فهل تحكم بزيادة التاء أو بأصلتها ؟ قلت : بزيادتها لأنه<sup>(٢)</sup> قد كن يكون من المهملة وإذا جعلت زائدة كان من المستعمل .

( فصل ) قوله : ' والميم ' إذا وقعت أولاً وببداها ثلاثة أصول إلى آخره .

قال الشيخ : وإنما حكم بزيادتها لما ذكره من وقوعها أولاً في المشتقات زائدة كثيراً غير منحصرة فإذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه فحمله على الكثير أولى ، فلذلك حكم بزيادتها أولاً مع ثلاثة أحرف ، وإن لم يعلم الاشتقاق إلا إذا عرض ما يقتضي أصلتها فحينئذ يحكم بالدليل الخاص فيها من نحو « نعدّ ومعزى

(١) عزويت : القصير ، وقيل الداهية ، وقال أبو عمر : غزويت بالعين المعجمة اللسان ( عزاء ) ٢٨٢/١٩ ، الخصائص ٢٧١/١ ، المنصف ٢٨/٣ .

(٢) في ل : ( وقد كثر زيادة التاء آخرها وإذا كثر زيادة الحرف في موضع وجاز أن يكون أصلاً كان حمله على الزائد أولى على ما تقدم في الهمزة وغيرها ) .



وَمَاجِجَ وَمَهْدَدَ<sup>(١)</sup> وَمَنْجَنُونَ وَمَسْجَنِيْقَ ، أَمَّا « مَعْدٌ » ،  
فَلَأَنَّهُمْ قَالُوا : تَمَعَّدُوا إِذَا اتَّسَبُوا إِلَى مَعْدٍ ، فَرَجَبَ أَنْ يَكُونَ  
تَفَعَّلُوا إِذْ تَمَفَّعَلَ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْفَعْلِ إِذَا وَجِبَ أَنْ تَكُونَ  
فِي تَمَعَّدُوا أَصْلِيَّةٌ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ فِي مَعْدٍ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّهُ  
لَا يَكُونُ [ ١٥٩ ظ ] الْحَرْفُ الْوَاحِدُ فِي الْمَشْتَقِّ وَالْمَشْتَقُّ مِنْهُ يَخْتَلِفُ  
فَحُكْمَ لِهَذَا الدَّلِيلِ الْخَصِّ بِإِصَالَةِ وَلَمْ يُعْتَبَرْ ذَلِكَ الدَّلِيلُ  
الْعَامُّ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ انْتِفَاءِ الدَّلَالَةِ الْخَاصَّةِ • وَأَمَّا  
« مَعَزَى » فَحُكْمُ بِأَعْمَالَةِ الْمِيمِ كَقَوْلِهِمْ : مَعَزٌ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ فَعْلِمٌ  
أَنْ تَرْكِيهِ مِنْ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ وَالزَّيِّ ، فَعْلِمُ إِصَالَةِ الْمِيمِ فِي الْمَعَزِ  
وَإِذَا كَانَتْ أَصْلِيَّةً فِي الْمَعَزِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً فِي مَعَزَى  
لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ وَاحِدٍ • وَأَمَّا « مَاجِجَ » فَإِنَّمَا حُكْمُ بِإِصَالَةِ الْمِيمِ  
لَأَنَّهُمَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعِيَانُ أَصْلِيَّتَيْنِ ، وَلَوْ كَانَتَا  
أَصْلِيَّتَيْنِ لَوْجِبَ ادْغَامُ أَحَدِيهِمَا فِي الْآخَرِ فَوَجِبَ أَنْ لَا تَكُونَ  
زَائِدَةً ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً • وَأَمَّا  
« مَهْدَدَ » فَكَهَاجَجَ<sup>(٢)</sup> • وَأَمَّا « مَنْجَنُونَ »<sup>(٣)</sup> فَلِمِمْ أَصْلِيَّةٌ  
وَالنُّونُ الثَّانِيَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَصْلِيَّةٌ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ زَائِدَةٌ • وَالدَّلِيلُ  
عَلَى إِصَالَةِ الْمِيمِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعاً إِنَّمَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً وَالنُّونُ أَصْلِيَّةً

(١) مَهْدَدَ : اسم امرأة ، قال سيبويه والميم من نفس الكلمة  
ولو كانت زائدة لادغم الحرف • الكتاب ٢/٣٤٤ ، اللسان  
( مهدي ) ٤١٩/٤ المنصف ٨/٣ •

(٢) مَاجِجَ : من مَاجَ الكلام فهو مَجِجٌ ، وماء مَاجٍ : أي مالِحٌ ،  
وأحمق مَاجٍ ، ويجوز أن يكون موضعاً للارض المالحة ، أو لمكان  
المَلْحِ ، أساس البلاغة ٢/٢٠٦ ، شرح الكافية ٢/٣٩٤ ، ٣٩٧ ،  
معجم البلدان ٣٥١/٧ •

(٣) المنجنون : هو اللولاب التي يستقي عليها أو داة السانية  
التي تدور حولها • اللسان ( مجز ) ١٧/٣١٢ ، المنصف  
٢٤/٣ •

لَوْجِبَ أَنْ تَكُونَ الْمِيمُ زَائِدَةً أَوَّلًا فِي بَنَاتِ الْارْبَعَةِ وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْفِعْلِ نَحْوِ مُدَحَّرَجٍ وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَلَا .  
وَأَيْضًا فَإِنَّهُ كَانَ يُؤْدِي إِلَى إِثْمَالٍ مَا لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ وَهُوَ مَفْعَلُولٌ ،  
وَفِي الْحُكْمِ بِأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ يَكُونُ فَعْلَلُولًا ، وَفَعْلَلُولٌ مِنْ كَلَامِهِمْ  
كَقَرِّ طَبُوسَ وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةً وَالنُّونُ زَائِدَةً لَأَدَّى إِلَى زِيَادَةِ الْمِيمِ  
وَالنُّونِ فِي أَوَّلِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ جَارِيَةً عَلَى الْفِعْلِ وَذَلِكَ غَيْرُ  
مَرْوُفٍ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا فِي الْجَارِيَةِ عَلَى الْفِعَالِ نَحْوِ مُنْطَلَقٍ . وَأَيْضًا  
فَإِنَّهُ كَانَ يُؤْدِي إِلَى مَا لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ ، وَهُوَ مَنَفْعُولٌ وَلَيْسَ مِنْ  
أَبْنِيَّتِهِمْ . ( فَانْ قُلْتَ فَكَمَا أَنَّ مَنَفْعُولًا لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ فَفَعْلَلُولٌ  
لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ ) (١) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ جَلْهًا أَصْلِيَّةً بِأُولَى  
مِنْ جَلْهَهَا زَائِدَةً [ لِاسْتَوَاءِ الْبَنَاتَيْنِ ] (٢) . قُلْتَ : إِذَا تَرَدَّدَ الْبِنَاءُ بَيْنَ  
أَنَّ يَكُونَ حَرْفُهُ أَصْلِيًّا وَزَائِدًا وَكِلَا الْوِزْنَيْنِ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ فَحَمَلُهُ  
عَلَى الزِّيَادَةِ أُولَى . وَسِرُّ ذَلِكَ هُوَ أَنَّ أَبْنِيَّةَ الزَّوَائِدِ كَثِيرَةٌ ، وَأَبْنِيَّةُ  
الْأَحْمُولِ قَلِيلَةٌ ، وَإِذَا تَرَدَّدَ أَحْرَفُ بَيْنَ الْبَنَاتَيْنِ فَحَمَلُهُ عَلَى الْآكْثَرِ  
أُولَى . فَانْ قُلْتَ : فَمَا الَّذِي يُخْتَارُ فِي النُّونِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِإِصَالَةِ الْمِيمِ .  
قُلْتَ : الْآكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ مُوَافِقَةٌ لَهَا مَعَ إِصَالَةِ الْمِيمِ بِنَاءُ  
الْأَصُولِ ( لَيْسَتْ تُعَوَّرُ وَتَنْدِي أَنَّهْ يُلْزَمُهُمْ أَنَّ تَكُونَ النُّونُ زَائِدَةً  
لِأَنَّهْمُ حَكَمُوا عَلَى « خَنْدَرِيسَ » ) (٣) بِأَنَّ النُّونَ زَائِدَةٌ ، وَقَدْ  
قِيلَ « مَنَجْنَيْنِ » « كَخَنْدَرِيسَ » ، وَإِذَا حُكِمَ بِزِيَادَةِ النُّونِ فِي  
« خَنْدَرِيسَ » لَثَلَا يُؤْدِي إِلَى مَا لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ وَجِبَ الْحُكْمُ عَلَى  
زِيَادَةِ نُونِ « مَنَجْنَيْنِ » ، وَإِذَا وَجِبَ الْحُكْمُ بِزِيَادَتِهَا فِي « مَنَجْنَيْنِ »  
وَجِبَ الْحُكْمُ بِزِيَادَتِهَا فِي مَنَجْنُونٍ ، لِأَنَّهَا هِيَ فَلَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ مِنْ ر

(٢) ( لِاسْتَوَاءِ الْبَنَاتَيْنِ ) : زِيَادَةُ عَنْ ل ، س .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ مِنْ ر

بينهما فعلم بذلك أن المختار في نونها إن قلنا : إنَّ انون في « خنْدَرِيس » زائدة • وأمَّا « منْجَنِيْق » فالقول في الميم كالقول في ميم « منْجَنُون » ، وقد قال بعضهم إنه منْفعِل • واستدل <sup>(١)</sup> على أنه جاء « جَنَقُونَا » فحذف الميم والنون من « جَنَقَ » دليل على زيادتها ، وقول الأكثرين على خلاف ذلك لشذوذ جَنَقُونَا في استعمال الفصحاء فالوجه ما ذكر من أنَّ الميم أصلية ، وأمَّا النون فلاكثرون على أنَّ النون زائدة ، وهو عندهم كخنْدَرِيس في أنَّ النون زائدة ولو قيل إنَّ انون أصلية لم يكن بعيداً عن الصواب • قوله « وهي غير أول أصل » ، لأنه لم تكثر زيادتها فالحكم بالأصل هو الأصل إلى أنَّ ثبتت الزيادة بدليل خاص وذلك في نحو « دلامص » <sup>(٢)</sup> لأنه من الدلاص ، « وقمارص » <sup>(٣)</sup> لأنه من القرص ، « وهيرماس » <sup>(٤)</sup> لأنه من الهرس ، « وزرقم » لأنه من الزرقة فلذلك حكم زيادتها في هذه المحال المخصوصة ، وإن لم <sup>(٥)</sup> يثبت كثرة لأنَّ الاشتقاق في هذا الباب أقوى الأدلة فحكم بالاصالة والزيادة على خلاف الكثرة في البابين جميعاً • قوله « وإذا وقعت أولاً في الخماسي فهي أصل » ، لأنه لم تثبت زيادتها في مثل ذلك فوجب الحكم باصالتها • قوله « ولا تزداد في

(١) ( على ) : ساقطة من ل

(٢) دلامص : أو الليص : البريق ، والدلامص : البراق ، دلاص ، ودليس بمعنى دلامص ، اللسان ( دلص ) ٣٠٣/٨ ، الكتاب ٣٥٢/٢ ، المنتصف ١٥١/١ •

(٣) قمارص : القمارص كالقارص : وهو الحامض من البان الابلي • اللسان ( قرص ) ٣٣٨/٨ ، شرح الشافية ٣٣٤/٢ •

(٤) هيرماس : من الهرس وهو اللق ، هيرس الحطب دقته بالمهراس ، والميم فيه زائدة اللسان ( هرس ) ١٣٣/٨ ، اساس البلاغة ٣٠٣/٢ ، شرح الشافية ٣٣٤/٢ •

(٥) ( لم ) : ساقطة من ل

الفعل « إِذْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِالِاشْتِقَاقِ » ، ولذلك استدلنا على إِصَالَةِ مِيمٍ مَعْدَّةً « [ بقولهم تَمَعَّدُوا ] <sup>(١)</sup> » وأما قول من قال « تَمَسَّكْنَ » إلى آخره ، فخارجٌ عن القياسِ فلا وجهَ للتمسكِ به . فانْ قُلْتَ : لَمْ لَمْ تَجْعَلْ تَمَعَّدُوا خَارِجاً عَنِ الْقِيَاسِ فَلَا تَتَمَسَّكُوا بِهِ فِي إِصَالَةِ مِيمٍ مَعْدَّةً كَمَا لَمْ يُتَمَسَّكْ بِتَمْدَرَعٍ بِإِصَالَةِ مِيمٍ مَدْرَعٌ ، « وَتَمَسَّكْنَ » فِي إِصَالَةِ مِيمٍ مَسْكَيْنٍ ؟ قُلْتَ : لِأَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ بِالِاشْتِقَاقِ زِيَادَةِ الْمِيمِ فِيهِ [ ١٦٠ و ] فَلَا وَجْهَ لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ . وَأَمَّا مَعْدَّةٌ فَلَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ الْمِيمِ زَائِدَةً بِاشْتِقَاقٍ مِثْلِهَا فِيمَا تَقْدَمُ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى تَمَعَّدُوا بِأَنَّهُ تَفَعَّلُوا مَعَ جَرِيهِ عَلَى الْقِيَاسِ وَعَدَمِ الْمَقْضَى ، الْحُكْمُ عَلَى تَمَسَّكْنَ بِأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ مَعَ وَجُودِ الْمَقْضَى لِذَلِكَ ، وَهُوَ دَلِيلُ الْإِشْتِقَاقِ عَلَى زِيَادَتِهَا .

( فصل ) قوله : والنونُ إذا وقعتْ آخرًا بعدَ النِّ في زائدةٍ

إلى آخره .

قال الشيخُ : يَتَنَبَّي إِذَا وَقَعَتْ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَدْ يَقَعُ آخِرًا فِي مِثْلِ زِهَانٍ وَمَكَانٍ وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ صَارَ مَعْلُومًا ، وَإِنَّمَا حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا لِكَثْرَتِهَا كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا قَامَ دَلِيلٌ خَاصٌّ عَلَى لَإِصَالَةٍ فِي بَعْضِ الْمَحَالِّ فَيَكُونُ الْحُكْمُ لِلدَّلِيلِ الْخَاصِّ كَمَا ذَكَرَهُ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ « فَيَنَانٌ » <sup>(٢)</sup> دَلَّ عَلَيْهِ الْإِشْتِقَاقُ لِأَنَّ مَعَاهُ ذُو فَنُونٍ ، فُتِبَتْ أَنَّ إِلَاءَ زَائِدَةً ، وَإِذَا ثَبَتَ زِيَادَةُ إِلَاءٍ وَجِبَ إِصَالَةُ النُّونِ وَ « حَسَنَانٌ » فِيمَنْ صَرَفَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا صَرَفَهُ لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ أَنْ تَكُونَ النُّونُ أَصْلِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ

(١) ( بقولهم تَمَعَّدُوا ) : ساقطة في الاصل .

(٢) فَيَنَانٌ : الشعرُ الطويلُ الحسنُ ، يقال رجلٌ فَيَنَانٌ : أي

حسن الشعر ، اللسان ( فنن ) ٢٠٥ / ١٧ ، شرح الشافية

٣٣٩ / ٢

زائدة لوجب أَنَّ يكونَ فيه عدانٍ من الصرفِ هما العلمية والزيادة  
فلَمَّا صُرِفَ وجبَ أَنَّ يُحْكَمَ بانتفاءِ مانعِ الصرفِ ، ولا يمكنُ  
إزالةِ العمليةِ للعلمِ بـوجودها فوجبَ تقديرُ أصالةِ انونٍ ليكونَ على  
علةٍ واحدةٍ ، وعلةٌ واحدةٌ لا تمنعُ من الصرفِ • وأَمَّا « حَسَارُ »  
قَبَّانٍ فمِثْلُ حَسَّانٍ سواءَ لَأَنَّهُ لا يَدَّ أَنَّ يُقَدَّرَ علماً لَأَنَّهُ من  
بابِ أَسَمَةٍ بِدليلِ امتناعِ دخولِ حرفِ التعريفِ عليه ، وإذا وجبَ  
ذلكَ وهو منصرفٌ وجبَ أَنَّ تكونَ نونُهُ أَصْلِيَّةً وإِلَّا كَانَتْ فِيهِ  
مُخَالَفَةٌ لأَصْلِ المَذْكُورِ • وقوله « فيمن صرف » راجعٌ الى قوله  
« حَسَّانٍ وَحَمَّارُ قَبَّانٍ » لا الى قوله « فَيَنَّانٍ » لَأَنَّ فَيَنَّاناً مَنْصَرَفٌ  
فلا وجهَ لتقييدهِ بالصرفِ • وأَمَّا حَسَّانٌ وَحَمَّارُ قَبَّانٍ فهو الذي  
يُحْتَمَلُ التَّعْيِيدُ ، قوله : « وكذلك الواقعةُ في أولِ المضارعِ أَوْ  
المطَّوَّعِ » وذلكَ معلومٌ بالاشتقاقِ فلا حاجةَ الى بيانه ، وكذلك الثالثةُ  
السَّاكِنَةُ في نحو « شَرَنْبَثٌ <sup>(١)</sup> » وَعَرَنْدٌ • قوله « وهي فيما عدا  
ذلكَ أَصْلٌ » إِلَّا إِذَا قَامَ دَلِيلٌ على زيادتها في مثل « عَنَسَلٍ » وهو  
السرعةُ ، « وَعَفَرَنْتِي » وهو من العفرِ وهو الترابُ ، « وَبَلْهَنِيَّةٌ » <sup>(٣)</sup> ،  
وهو من البلهِ ، و « خَنْفَقِيْقٌ » <sup>(٤)</sup> من الخَفَقِ ؛ لَأَنَّهُ اسمٌ  
للريحِ التي تخفقُ •

(١) الشرنبثُ : الشُّرَابُثُ بضم الشين القبيح ، وقيل هو الغليظ

الكفين والرجلين والقدمين ، وهو ما يوصف به الاسد ، اللسان

( شرب ) ٤٦٥/٢ ، الكتاب ٣٥١/٢ •

(٢) عَفَرَنْتِي : من العفرِ التراب ، يقال للاسد عَفَرَنْتِي لَأَنَّهُ

يعفرُ فريسته بالترابِ ، أو الشعراتُ في الرأسِ ، تنتصب عند

الغضب ، الكتاب ٣٥٠/٢ اللسان ( عفر ) ٢٦٥/٦ ، الصحاح

( عفر ) ٧٥٢/٢ ، شرح الشافية ٣٤٣/٢ •

(٣) بَلْهَنِيَّةٌ : من البلهِ ، أو من العيشة الهنيئة الكتاب ٣٥٣/٢ ،

شرح الشافية ٣٣٥/٢ ، أساس البلاغة ٣٤/١ •

(٤) خَنْفَقِيْقٌ : من الخفق للريح التي تخفق أو للدهية الكتاب

٣٥٠/٢ ، شرح الشافية ٣٣٥/٢ ، أساس البلاغة ١٢٨/١ •

( فصل ) قوله : والاء اطردت زيادتها أولاً في نحو تَفْعِيل  
وَتَفْعَالٍ وَتَفْعُل ، وَتَفَاعُل •

قول الشيخ : لِأَنَّهَا عَلِمَتْ زِيَادَتَهَا فِي ذَلِكَ الْاِسْتِقَانِ • وقوله  
« وفعليهما » أَرَادَ بِهِ فَعْلَى تَفْعُل وَتَفْعُل ، لِأَنَّ فِعَالَى تَفْعِيل  
وَتَفْعَالٍ لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ تَاءٌ ، كَقَوْلِكَ كَرَّمَ <sup>(١)</sup> تَكْرِيماً ، وَسَارَ  
تَسْيَاراً ، فَعَلَا تَفْعُل وَتَفَاعُلُ هُمَا الْمَذَانُ فِي أَوَّلِهِمَا اِتَاءُ كَقَوْلِكَ :  
تَكَلَّمَ وَتَضَيَّرَ ، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُّلُ وَفَعْلُهُ كَتَدَحْرَجَ  
وَتَدَحْرَجَ ، وَلَكِنَّهُ تَرَكَهُ الْمَعْلَمُ بِهِ فَاسْتَفْنَى عَنْهُ بِتَفْعُل • قوله  
« وَاخِيراً فِي الْاَتْنِثِ وَالْجَمْعِ » يَعْنِي بِالْاَتْنِثِ مِثْلَ قَوْلِكَ : قَائِمَةٌ  
وَقَائِدَةٌ ، وَيُنْيِي بِالْجَمْعِ اِتَّاءُ مِثْلُ زَنَادَقَةٍ وَجَوَارِيَةٍ ، وَأَمَّا مِثْلُ  
قَائِمَاتٍ وَقَائِدَاتٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ اِثْنَيْنِ ، لِأَنَّ تِلْكَ يُطْلَقُ  
عَلَيْهَا تَاءُ اِثْنَيْنِ فَكَانَ حَمْلُهَا عَلَى الْجَمْعِ فِي مِثْلِ قَائِمَاتٍ أَوَّلَى ، وَفِي  
نَحْوِ « رَغَبُونَ وَجَبَرُوتٌ » وَشَبَهِهِ ، لِأَنَّهُ كَثُرَ أَيْضاً زِيَادَتُهَا فِي  
مِثْلِ ذَلِكَ بِالْاِسْتِقَانِ فَجُكِّمَ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ ، مُطْلَقاً إِلَّا فِي نَحْوِ  
« تَرْتَّبِ » <sup>(٢)</sup> ( إِلَى آخِرِهِ • وَقَعَ فِي نَسْخٍ بَعْدَ قَوْلِهِ « عَسْكَبُونَ  
إِلَّا فِي نَحْوِ تَرْتَّبِ » <sup>(٣)</sup> وَتَوَلَّجِ <sup>(٤)</sup> وَسَمْنَبَةِ <sup>(٥)</sup> ) وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ،

(١) فِي ر : ( يَكْرَم ) •

(٢) تَرْتَّبِ : مِنْ رَتَبَ الشَّيْءَ ثَبَتَ وَدَامَ وَعَزَّ رَاتِبٍ ثَابِتٌ ، الْكِتَابُ

٣٤٨/٢ ، اِسَاسُ الْبَلَاغَةِ ١/١٦٨ •

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ فِي ر •

(٤) تَوَلَّجَ : التَّوَلَّجَ : الْكُنَّاسُ الَّذِي يَلِجُ فِيهِ الطَّبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ

الْوَحْشِ أَوْ الَّذِي يَتَخَذُهُ الْحَيَوَانُ ضَلَاً فِي أَصُولِ الشَّجَرِ الْكِتَابُ

٣٤٨/٢ ، اللِّسَانُ ( تَرَب ) ١/٢٢٣ ، ( دَلَج ) ٣/٩٩ ، الْمُنْصَفُ

٣٨/٣ •

(٥) سَمْنَبَةِ : أَوْ السَّنْبَةِ : لِحَقْبَةٍ مِنَ الدَّهْرِ أَوْ مِنَ الْوَقْتِ

اللِّسَانُ ( سَنَب ) ١/٤٥٧ ، الْكِتَابُ ٢/٣٤٨ •

لأنه ذكر الزائد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي أن يكون المستثنى منه إلا أصلياً؛ لأنه مخرج من الزائد، و « ترُتب » تأولها زائدة فكيف يستثنى من الزائد وكذلك « سَنَبَتَة » . ووقع في [بعض] (١) النسخ « وعسكبوت وهي ما عدا ذلك أصل إلا في نحو ترُتب وتوَلَّج وسَنَبَتَة » وهو مستقيم لولا ذكر « توَلَّج مع ترُتب وسَنَبَتَة » لأنَّ الاء في « ترُتب وسَنَبَتَة » زائدة . وليست في « توَلَّج » كذلك فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة الاء مع اختلافها في ذلك . والوجه أن تكون وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو ترُتب وتَدَرَأ وسَنَبَتَة . فيستقيم حينئذ . والوجه في كون الاء في « ترُتب » زائدة ، أنها لو كانت أصلية لوجب أن تكون فعلاً وليس من آتيتهم . ( والوجه في « تَدَرَأ » إنها لو كانت أصلية لكان فعلاً وليس من آتيتهم ) (٢) إلا عند الاخفش وقد يقول إنه تفعلاً أيضاً إما بالاشتقاق وإما لأن بناء تفعّل أكثر فحمله عليه أولى [١١٦ظ] . وأباً « سَنَبَتَة » فلأنهم يتولون مضى . سَنَبَ من الدهر وسَنَبَتَة من الدهر ، وإذا علم أنها زائدة في سَنَبَ وسَنَبَتَة (٣) وجب أن تكون زائدة في سَنَبَتَة لأنَّ الجميع من باب واحد .

( فمل ) قوله : والهاء زِيدَتْ زيادةً مطردةً في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد إلى آخره .

قال الشيخ : هاء الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي أن يُعَدَّ من حروف الزيادة كما لا تُعَدُّ الاء واللام زائدة في

- 
- (١) ( بعض ) : زيادة عن ل .  
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .  
(٣) ( سَنَبَتَة ) : ساقطة في ل ، س .

قَوْلِكَ بَزِيدٍ وَلَزِيدٍ، وَإِنَّمَا عُدَّتْ لَكُونِهَا امْتَرَجَتْ مَعَ الْكَلِمَةِ حَتَّى صَارَتْ مَعَهَا كَالْجُزْءِ، فَاشْبَهَتْ تَاءَ الْبَائِثِ فَكَمَا عُدَّتْ تَاءُ الْبَائِثِ عُدَّتْ هَذِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ عُدَّتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي قَوْلِكَ: أَعْلَمُ وَهِيَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ كَهَاءِ السَّكْتِ لِلْوَقْفِ عَلَى الْمُتَحَرِّكِ. قُلْتَ: لَيْسَتْ الْهَمْزَةُ فِي امْتَرَا جِهَا بِالْكَلِمَةِ كَالِهَاءِ لِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ فِيهِ لَا بِهَا بِخِلَافِ هَاءِ السَّكْتِ فَإِنَّكَ مُخَيَّرٌ فِيهَا فَكُنْتَ تِلْكَ بِصِغَةِ الْكَلِمَةِ أَشْبَهَ مِنْ هَاءِ السَّكْتِ، وَزِيدَتْ الْهَاءُ فِي جَمْعٍ أَمْ هُوَ الْمَحْقُوقُ فِي زِيَادَةِ الْهَاءِ بِاعْتِبَارِ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا أَنَّ أَمَّا وَزَنَهُ فَعَلَّ لِقَوَانِهِمُ: الْأُمُومَةُ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْبِنَاءَ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِينَ ثَبَتَ أَنَّ الْهَاءَ زَائِدَةٌ، وَالْكَثِيرُ اسْتِعْمَالُهُ بِالِهَاءِ وَقَدْ جَاءَ بِغَيْرِ هَاءٍ قَلِيلًا. وَقُلْ بَعْضُهُمْ: إِنْ الْأَمْهَاتُ لِلنَّاسِ وَالْأَمَاتُ لِلِهَائِمِ « وَقَدْ ذُكِرَ. وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي مَثَلِ مَا أَتَشُدُّهُ <sup>(١)</sup> فَقَلِيلٌ. وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْفِعْلِ فَأَشَدُّ مِنْهُ وَأَقْلُ وَلِذَلِكَ قَالَ: « وَهُوَ مُسْتَرْدَلٌ وَزِيدَتْ فِي أَهْرَاقٍ إِهْرَاقٌ » عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَأَهْرَاقٌ أَصْلُهُ آرَاقٌ ثُمَّ قَلَبَ الْهَمْزَةُ بَعْضُهُمْ هَاءً فَقَالَ هَرَاقٌ ثُمَّ جَاءَ بَعْضُهُمْ فَائِثَ الْهَمْزَةِ دَاخِلَةً عَلَى الْهَاءِ، فَقَالَ: أَهْرَاقٌ وَلَيْسَ بِفَصِيحٍ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ جَرِيهِمْ فِيهِ تَلَى مُخْلَفَةَ النِّيَاسِ فِيمَنْ قُلْ آرَاقٌ قَالَ يَرِيقُ وَمُرِيقٌ وَمُرَاقٌ، وَمَنْ قَالَ: أَهْرَاقٌ قَالَ يَهْرِيقُ بِاسْكَانِ الْهَاءِ وَمَهْرِيقٌ وَمَهْرَاقٌ، وَهِيَ أَرْدَاُ الثَّلَاثَةُ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنْ قِيَلِ الْوَهْمِ لِادْخَالِهِمُ الْهَمْزَةَ عَلَى الْهَاءِ الَّتِي بَدَلُ

(١) الْبَيْتُ هُوَ: عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبٍ  
أَمْهَتِي خِنْدَفُ وَالْيَاسُ أَبِي

نُسِبَ لِقَصِي بْنِ كَلَابٍ، بْنِ مَرَّةٍ، وَقِيلَ لَامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ.  
الْمَفْصَلُ ص ٢٠٠ ابْنُ يَعِيشَ ٤/١٠. وَقَدْ ذُكِرَ صَدْرُهُ مُخَالَفًا  
لِمَا ذُكِرْتُ وَهُوَ (مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ) شَرَحَ  
شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ٣٠٤.



من الهمزة لما تَغَيَّرَتْ صورتها إلى الهاء • قوله « وزيدت في  
هَرَ كُوْلَةٍ <sup>(١)</sup> » وهَجْرَع <sup>(٢)</sup> » وهَلْقَامَةٌ <sup>(٣)</sup> » لما دلَّ عليه  
الاشتقاق ، ويجوز أن يكون مزيدة في قولهم : « قَرَنُ سَلَهَبٍ <sup>(٤)</sup> »  
وإنما لم يُحْكَمْ عليها بما حُكِمَ في هَجْرَعٍ لَأَنَّهُ لم تثبت زيادتها  
وسطاً كما ثبتت أولاً فكان الأمران محتملين • وأمّا هَلْقَامَةٌ عند  
الاختصاص <sup>(٥)</sup> فلأنَّه لِكثيرِ البلع دلَّ الاشتقاقُ عندهُ على زيادتها ،  
وذهب غيره إلى أصليتها ، وزعم أنَّه ليس من اللقم لأنَّ معناه البلع  
وليس البلع بمعنى اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق •

( فصل ) قوله : « والسين » أُطْرِدَتْ زيادتها في اسْتَفْعَلَ •

قول الشيخ : وهو واضح " ، « ومع كاف الضمير فيمن  
كَمَكَسَ » • قلت : ليس عدَّ السين ههنا من حروف الزيادة  
بمستقيم ، لأنَّه حرفٌ جيء به للوقف بعد تمام الكلمة ولو صحَّ  
عدّها صحَّ عدُّ الثمين فيمن كَشَكَسَ ولا سبيل إلى ذلك واجتماعهم  
على تركِ عدِّ الثمين من حروف الزيادة مع علمهم بوقوتها هذا

(١) هَرَ كُوْلَةٌ : أو الهَرَ كَلَةٌ : الحسنَةُ الجسم والمشيئة والخلق ،

والهَرَ كَلَةٌ ضرب من المشكي اللسان ( هر كل ) ٢١٩/٤ ، شرح  
الشافعية ٣٨٥/٢ •

(٢) هَجْرَع : الهَجْرَعُ : الطويل المشوق أو الكلاب السلوقية

أو للمكان السهل اللسان ( هجع ) ٣٤٤/١٠ ، المنصف ٧/٣ ،  
شرح الشافعية ٣٨٣/٢ •

(٣) هَلْقَامَةٌ : للاكول والهَلْقَامُ للطويل ، اللسان ( هلقم )

١٠٣/١٦ •

(٤) انظر شرح الشافعية ٣٨٣/٢ •

(٥) سَلَهَبٌ : الطويل ، يقال : فرس سَلَهَبٌ وقرن سَلَهَبٌ

أي طويل ، المنصف ٤/٣ ، أساس البلاغة ٢٤٠/١ •

الموقع دليل" على أنها ليست كالزيادة في الأمتزاج في بنية الكلمة ،  
وانتما هي بعد الكف في هذه اللغة الرديئة بثابة هاء السكت بعد  
الحركة فيمن يلحقها ، بل هي أبعده ؛ لأنها إنما تلحق كاف الموث  
فلا يتوهم امتزاج ، معها كما يتوهم الامتزاج في هاء السكت في بعض  
الكلمات حين تسمه تاء التأنيث . قوله : « وزيدت في استطاع » ،  
وزيادة هذه السين في استطاع على غير قياس كما زيدت الهاء في  
اهرأى ، لأن معنى استطاع أطاع كما أن معنى اهرأى أراق  
فمضارعه يستطيع لأنه رباعي في التحقيق ولا اعداد بالسين كما  
لا اعداد بالهاء وليست محذوفة من استطاع لأن ذلك يقال فيه  
استطاع بكسر الهمزة في الابتداء والمراد استطاع فمضارعه  
يستطيع بفتح الياء ونه قوله تعالى : { فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ  
يَظْهَرُوهُ } <sup>(١)</sup> ، في قراءة الأكثرين ، وأما هذه اللغة فمفتوحة  
الهمزة مقطوعة بمعنى أطاع فمضارعه يستطيع على ما تقدم . وأما  
اسم التاعل والمفعول فيتفقدان لفوات ما بهما يحصل الفرق وهما  
الهمزة وحرف المضارعة وهما يحذفان في ذلك فيبقى يستطيع  
ومستطاع فيهما جميعاً ولا يفرقان إلا بالتقدير .

( فعمل ) قوله : واللام جاءت مزيده في ذلك وهنالك الى

آخره .

قول الشيخ : وهو أصل مطرد في أسماء الاشارة اذا قصيد  
بها الدلالة على البعيد وجملهم أيضاً ايئاًها من حروف ازوائد فيه  
[ ١٦١ و ] تجوز من وجهين : أحدهما أن المبنيات لا تدخل في باب

(١) سورة الكهف الآية : ٩٧ . قرأ حمزة بتشديد الطاء والباقون  
بالتخفيف . تقريب النشر ص ١٣٨ ، غيث النفع ص ٢٨٣ ،  
سراج القارى ص ٢٨٣ .

الزيادات • والآخر 'أَنَّ اللامَ جِيءَ بها عندَ الكثيرِ للدلالة على البعيدِ فلم تكنْ زائدةً ، وزيدتْ في «عَبْدَكَ وَزَيْدَكَ وَفَحَّجَكَ» باعتبارِ الاشتقاقِ ، وأما «هَيْقَل» <sup>(١)</sup> ففيهِ احتمالٌ من جهةِ أنهم قولوا : هَيْقَ هَقْل وقالوا : هَيْقَل للمقتى من انعامٍ فإنَّ جعلناه مشتقاً من الهَيْقَ فمعلومٌ أنَّ لامَهُ زائدةٌ ؛ لأنَّه لا لامَ في الهَيْقَ وإنَّ جعلناه من الهَقْل كانتِ اللامُ أصليةً لثبوتها لاماً فيما هو مشتقٌ منه ، من أجلِ ذلكَ جاءَ الاحتمالُ في أصلها وزيادتها • واللهُ أعلمُ بالصوابِ •

### ومن أصنافِ المشتركِ إبدالُ الحروفِ

قولَ صاحبِ الكتابِ : يقعُ الإبدالُ في الاضربِ الثلاثةِ الى آخره •

قالَ الشيخُ : يقعُ الإبدالُ في الاضربِ الثلاثةِ بخلافِ الزيادةِ فإنَّها لم تقعْ في الحروفِ ؛ لأنَّ الزيادةَ إنما كانتْ باعتبارِ الاشتقاقِ أو ما تنزَّلَ منزلتهُ والحرفُ أجنبيٌّ عن ذلكَ ، فأما الإبدالُ فقد يكونُ طريقتهُ الاشتقاقُ ، فلا يكونُ في الحرفِ باعتبارِهِ ، وقد يكونُ طريقتهُ معرفةُ كثرتهُ على صورةٍ في موضعٍ وتغييرِ بعضِ حروفِهِ فيُستدلُّ بتلكَ الكثرةِ على أنَّها الأصلُ ، وأنَّ اقليلَ بدلٍ فصارَ للبدلِ طريقانِ : أحدهما الاشتقاقُ أو ما تنزَّلَ منزلتهُ وذلكَ مخصوصٌ بالاسمِ والنعلِ ، الآخرُ الكثرةُ المذكورةُ ، ويجري في اسمِ والحرفِ ، وأما الفعلُ فلا يجري فيه ، لأنَّه لم يقعْ فيه من

(١) الهَيْقَلُ : الظليمُ والانشى هَيْقَلَةٌ ، والهَيْقَلُ كالحقلِ ، والهَيْقُ من الرجالِ المفرطِ الطولِ ، وقِيلَ هو الطويلُ الدقيقُ ولذلك سُمِّيَ الظليمُ هَيْقاً اللسانُ (هَقْل) ٢٢٤/١٤ ، (هَيْق) ٢٤٩/١٢ ، اساس البلاغة ٣٠٧/٢ •

ذلك إلا ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله في مثله ، ولذلك قال :  
« وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم » فوهم لأنه لم  
يحصرها بذلك ولم يمنع من دخول غيرها ، فكان ما ذكره غير  
جامع لغيرها ، وبيان ذلك أن حرف البدل إنما يعني به الحرف  
المبدل لا المبدل منه ، بدليل أن العين يبدل منها واياء يبدل منها  
وليست معدودة من حروف الابدال باتفاق ، فإذا كان كذلك فعده  
السين من حروف البدل خطأ لأنها لا تبدل وإنما يبدل منها ،  
وقد تبين أن عدتها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلاً منها ، وبين بذلك  
أنها غير مانعة ، لأنه أدخل غيرها فيها ، وبيان أنها غير جامعة ،  
هو أن الصاد والزاي تبدلان من السين ، ولم يعد هما ههنا من  
حروف البدل ، وقد تبين كونهما منها وقد ذكر ذلك في التفصيل  
على ما سيأتي .

( فعمل ) قوله : فالهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء  
والعين الى آخره .

قال الشيخ : يعني بالمطرود جري الباب قياساً من غير حاجة  
الى سماع في آحاده ، ويعني بغير المطرد ما توقفت آحاده على  
السماع ، ويعني بالواجب ما لا يجوز غيره ، ويعني بالجزئ ما يجوز  
إبدالها وتركه على أصله ، « فالواجب إبدالها من ألف التانيث في  
نحو حمراء وصحراء » ، وهذا لأن النحويين يزعون أن الهمزة  
في نحو حمراء أصلها أل فذكره اجتهاداً من الألفين فقابلت الثانية  
همزة لما أدى اجتهادها الى حذف إحديهما لأنهاما ساكنان ، ولو قيل  
إن الهمزة والألف جميعاً جيء بهما للتانيث في الأصل لم يكن ذلك  
بعداً من العموم . ثم قوله : « والمتلبة لأمأ نحو كساء ورداء » ، ولم  
يبين انقلابها عن واو أو ياء أو عن ألف . لأن ذلك محتمل ، فإن

بعض النحويين يزعم ' أن الهمزة منقلبة<sup>(١)</sup> عن نفس الواو والياء  
أولاً من غير واسطة ، وظاهر كلامه أنها عن الالف لأنه قال :  
« ومن المنقلبة » فإن عني به الواو والياء لم يستقيم ؛ لأنها إذا  
أبدل منها لم تكن منقلبة ، وإذا كانت عن الالف صح أن توصف  
بكونها منقلبة لأنها انقلبت أولاً ألفاً عن الواو والياء ثم أبدل منها ،  
إلا أنه يضعف من حيث إنه لم يذكر عن الياء بدلاً مطرداً واجباً  
ولا جائزاً • ويجاب عنه<sup>(٢)</sup> بأن التقسيم لا يوجب وإنما يوجب  
بدلاً عن الياء وقد ذكره في نحو « أدية وفي أسنانه ألل<sup>(٣)</sup> » لأن  
قوله مطرد وغير مطرد ، إنما هو يستقيم في حروف اللين فلا  
يتعين أن يكون كل واحد منهما منقسماً هذا التقسيم • قوله :  
« أو عيناً في نحو قائل بائع » والكلام فيه كالكلام في كسائهم ورواء في  
الخلاص والظهور والاعتراض والجواب ، « ومن كـ وو واقعة  
أولاً شُفِعتْ بأخرى لأنه في نحو أو أصل وأوان » هكذا ذكره  
غير من النحويين وفسروا اللازم بما لا يفارق واحترزوا به عن  
مثل [ ١٦١ ظ ] ووري ووصل وو وعد ، لأنه من قبيل  
الجائز بالاتفاق ، وزعموا أن أصله إنما هو أصل وو أعد ،  
وإنما انقلبت الالف فيه واواً لانضمام ما قبلها وذلك عرض فلذلك  
قيل في الأول لازم إحترازاً به عنه وليس هذا بمستقيم ، لأنه إن  
صح في ذلك صح أن يقل في أو يصل أن أصله وأصل وإنما  
انقلبت الالف واواً لانضمام ما قبلها كما في ضو يرب فيكون تارضاً

(١) في ل : ( عن الالف التي هي بدل ) ولا يختل الكلام بدونها •

(٢) ( عنه ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س •

(٣) « ألل » : وهو أن تقبل الاسنان على باطن الفم ، وأللت

أسنانه : فسدت ، وقد أبدلت الهمزة من الياء : أي

( يلل ) اللسان ( ألل ) ٢٦/١٣ •

كما في وُورِي ، وكونُ المَكْبَرِ أصلاً للمصغَرِ أظهر من كونِ (١)  
 ما سُمِّيَ فَعَلَهُ أصلاً لما لم يُسَمَّ فاعلهُ لموافقةِ المصغَرِ المَكْبَرِ  
 في الأحكامِ ومخالفةِ ما لم يُسَمَّ فاعلهُ لما سُمِّيَ فاعلهُ ، وإذا ثبتَ  
 ذلكُ ثبتَ أنَّ احترازَهُم بذلكَ عن مثلِ وُورِي غيرُ مستقيمٌ •  
 فلاولى أنْ يُطلَبَ غيرُ ذلكَ ، وهو أنْ يُقَالَ من كلِّ واوٍ واقعةٍ  
 أولاً شُفِعَتْ بأخرى متحركةٍ فيزولُ الاعتراضُ بـووري ويظهرُ  
 الفرقُ بينَهُ وبينَ أوٍ يَمِيلُ وذلكَ واضحٌ في الصورةِ والمنى أمَّا في  
 الصورةِ فما ذكرناه من التحريكِ • وأدباً في المنى فلأنَّ الواوَيْنِ  
 إذا تحركتا أحسنُ فيهما من الاستثقالِ ما لا يكونُ فيهما إذا كانتِ  
 الثانيةُ ساكنةً وذلكَ مُدَرِّكٌ ضرورةً فاتزموا إبدالَهُ في الموضعِ  
 الذي اشتدَّ فيه ثقلُهُ وجوزهُ في الموضعِ الذي لم يشتدَّ فلذلكَ جاءَ  
 أوٍ يَصِلُ ملترماً وجاءَ « ووري » جُزْأً ، وإنَّما أبدلوا الأولى  
 دونَ الثانيةِ ، لأنَّهم لو أبدلوا الثانيةَ لَأَدَّى إلى وهمٍ جوازِ تخفيفِها  
 جرياً على قياسِ تخفيفِ الهزَّةِ فيرجعُ الأمرُ إلى مثلِ ما فَرَّ منه  
 فأبدلوا ما لا يؤدي إلى ذلكَ وهو الأولى ، لأنَّها إذا كانتِ أولاً  
 التَّزَمَتْ فلا يؤدي إلى ما ذكرناه • فانْ زعمَ زاعمٌ أَنَّها قد تتملُّ  
 بما قبلها فؤدي إلى ذلكَ بعينه • قلتُ : إعمالُها عارضٌ وما ذكرناه  
 لازمٌ ، فكانَ إبدالُ الأولى أولى •

قوله : والجائزُ إبدالُها عن كلِّ واوٍ وقعت مفردةً فاءً •

قولُ الشيخُ : فهذا غيرُ مستقيمٍ في الحصرِ لأنَّ بابَ « ووري »  
 من قبيلِ الجائزِ وليست مفردةً وقد ذكرَ أنَّ الواجبَ أنَّ يشفعَ  
 تقع لازمةً فإدباً أنْ يكونَ المزومُ له أثرٌ في وجوبِ القلبِ ، وأولاً

(١) في ل : ( فَعَلَّ ) •

فَإِنْ كَانَ لَهُ 'أَثَرٌ' فَقَوْلُهُ : « فِي الْجَائِزِ مُفْرَدَةٌ » ، غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْمَشْفُوعَةَ غَيْرَ الدَّزِمَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ 'أَثَرٌ' فَلَا مَعْنَى لَجَعْلِهِ قِيداً فِي السَّوَابِ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ يَقُولَ : وَقَعَتْ مُفْرَدَةٌ أَوْ مَشْفُوعَةٌ غَيْرَ لَازِمَةٍ ، وَعَلَى مَا بَيَّنَّاهُ أَنَّ يَقُولَ : وَقَعَتْ مَضْمُوعَةٌ فَهَاءٌ لَيْسَ بَعْدَهَا وَاوٌ مُتَحَرِّكَةٌ فِيهِ « وَوَرِي » ، وَبَابُهُ فَيَكُنْ مُسْتَقِيماً • قَوْلُهُ « أَوْ عَيْنٌ غَيْرٌ مَدْغَمٌ فِيهَا كَأَدْوَرٍ » وَإِنَّمَا قَالَ غَيْرٌ مَدْغَمٌ فِيهَا إِحْتِرَازاً مِنْ شَبْلِ التَّسْوِيرِ وَالتَّعَوُّذِ ، لِأَنَّهَا لَا تَبْدَلُ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَبْدَلْ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْلُ إِثْمًا أَنْ يُبَدَّلَا جَمِيعاً أَوْ أَحَدَهُمَا ، فَلَوْ أُبْدِلَا جَمِيعاً لَأَدَّى إِلَى اسْتِقْطَالِ بَيْنِ أَثْقَلُ مِنَ الْأَصْلِ • أَلَا تَرَى أَنَّ التَّعَوُّذَ أَثْقَلَ مِنَ التَّعَوُّذِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَدْغَمُوا هَمْزَةً فِي هَمْزَةٍ إِلَّا فِي نَحْوِ سَائِلٍ نَمْلَى مَا سَيَأْتِي ، وَلَوْ أَبْدَاوَا أَحَدَهُمَا لَانْفَكَ الْإِدْغَمُ الَّذِي هُوَ مَقْعُودٌ فِي هَذَا الْبَنَاءِ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْإِبْدَالِ مَعْنَى « أَوْ مَشْفُوعَةٌ » عَيْنًا • حَكَمُ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ مَشْفُوعَةٌ وَغَيْرُ مَشْفُوعَةٍ سَوَاءٌ فِي جَوَازِ الْأِبْدَالِ مَا لَمْ تَكُنْ مَدْغَمَةً •

قَوْلُهُ : وَغَيْرُ الْمَطْرُودِ إِبْدَالُهَا مِنَ الْآلِفِ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ النِّسْبِيُّ : وَهَذَا أَيْضاً كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مِنْ الْمَطْرُودِ لِأَنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الْمَفْعَةِ اطْرَدُوهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَ الْأُولَى لَضَعْفِهَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مَطْرُودٍ ، وَلَا مُنَاقِضَةٌ بَيْنَ كَوْنِهِ <sup>(١)</sup> مَطْرُوداً وَكَوْنِهِ فِي لَفَةٍ • ضَعِيفَةٌ • وَأَمَّا مِثْلُ الْهَائِمِ وَالْخَتِيمِ فَهُوَ عَلَى ضَعْفِهِ غَيْرُ مَطْرُودٍ ، وَكَذَلِكَ بَتِيَّةُ الْأَثَلَةِ فِي إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ عَنِ الْآلِفِ • قَوْلُهُ « وَنِ الْوَاوِ غَيْرِ الْمَضْمُومَةِ » يَعْنِي أَنََّّهُ مِنْ قِسْمِ غَيْرِ الْمَطْرُودِ إِبْدَالُهَا عَنِ الْوَاوِ ، وَغَيْرِ الْمَضْمُومَةِ كَيْفَمَا وَقَعَتْ فَيَحْتَاجُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ نَهْجاً إِلَى السَّمَاعِ ، وَالْخِلَافُ مَعَ الْمَازِنِيِّ <sup>(٢)</sup> فِي الْمَكْسُورَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ، لِأَنَّهُ

(١) (بَيْنَ كَوْنِهِ مَطْرُوداً) : سَاقِطَةٌ فِي ر •

(٢) شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى الْآلِفِيَةِ ٤/٢٩٦ •

يراه' من قسم المطرد الجائز ، وغير' يراه' غير' مطرد . ومن الباء  
في « قطع الله أيديته وفي أسنانه أَلَل » ، وهو قليل ولا خلاف أنه  
غير' مطرد . « ومن الهاء » ، يعني إبدال الهمزة من الهاء « في ماء  
وأمواء » ، وإنما حكم بذلك لقولهم : مَوِيهٌ وَمِيَاهٌ وَأُمُوَاهُ ،  
والتصغير والتكثير يرُد الأشياء إلى أصولها ، وإذا ثبت أَنَّ أصلها  
هاء ثبت أَنَّ الهمزة مبدلة عنها . قال (١) :

٢٥٨ وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاؤُهَا

مَاءٌ صِحَّةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

مرتفعة أمواؤها أي كثرت لأنّها لا ترتفع إلا لكثرتها ،  
ما صِحَّة رَأَد الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا يعني [١٦٢] أَنَّهَا كثيرة الفيء  
لكثرة ظلال اشجارها حتّى يذهب ذلك رَأَد الضُّحَى وهو  
ارتفاعه أي يذهب أثر ذلك وهو حرّ الشمس وأثرها . قوله :  
« وفي أَلْ فَعَلْتُ وَأَلَا فَعَلْتُ » لأنّ الكثير هَلْ فَعَلْتُ وَهَلَا  
فَعَلْتُ ، فاذا قيل أَلْ فَعَلْتُ فالهمزة تدلّ على ما هو الكثير في  
الاستعمال ، ومنهم من يزعم أَنَّ الهمزة والهاء في هَلَا سَوَاء  
ويدهما جميعاً من حروف التخصيص ولا أحد يعد هَلْ وَأَلْ من  
حروف الاستفهام وسببه ما في هَلْ من الكثرة الواضحة وليس

(١) البيت لم يعرف قائله ، قال ابن جني انشدنا ابو علي الفارسي  
وذكره ورواية البغدادي في شرح الشواهد ( يُسْتَتَن ) مكان  
( ما صِحَّة ) . قالصه : من قلص الماء اذا ارتفع في البئر ،  
وما صِحّه : قصيرة ، رَأَد الضُّحَى : ارتفاعه ، والشاهد فيه جمع  
من غير هاء بالهمزة ، المنصف ١٥١/٢ ، ابن يعيش ١٥/١٠ ،  
شواهد الشافعية ٤٣٧/٤ .



« هَلَا » بالنسبة الى « أَلَاكَهْل » ، بالنسبة الى « أَل » ، فذلكَ فَرَقَ بينهما ، ومن العينِ في قوله (٢) :

٢٥٩ أُبَابُ بَحْرٍ

• وهو قليل

( فعمل ) قوله : والالفُ أُبدلتُ من اختيها ومن الهمزة والنون فابداها من أختيها مطردٌ في نحو قولِ وِباعَ ودَعَا ورَمَى ، وبابِ ونابٍ مما تحركا فيه وادفتح ما قبلها الى آخره •

قال الشيخ : سيأتي ذلك ممللاً في ضعف الاعلال من هذا القسم ، وأمثا « اقوودُ والمصيدُ » فكان قياسه ' أَنْ يُقَالَ القادُ والصادُ كما قالوا : « بابٌ ونابٌ » إلا أَنَّهُم أَتَوْا بِهِ عَلَى أَصْلِهِ تَنِيهًا عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ وكثيراً ما يفعلون مثل ذلك ، وما ذكرناه مطرداً إلا ما كان شاذاً ، وغير المطرد في نحو « طائي وحاري وياجل » ، وكان قياسُ طائي طَيْيً ، لَأَنَّهُ نُسِبَ إِلَى طَيْيٍ فقياسه ' أَنْ تُحذفَ الياءُ الثانيةُ كما تقدَّم فيبقى طَيٌّ ، ثُمَّ قَلَبُوا الياءُ أَلْفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَقَالُوا : طَائِي ، وقالوا في النسبة الى الحيرة

(١) هذه قطعة من بيتٍ وتامه :

( وَمَاجَ سَاعَاتٍ مَلَا الْوَدِيقَ •  
أُبَابُ بَحْرٍ ضَا حِكِ زَهْوَقِ

والرواية في شرح الشافية والاشموني ( هزوق ) ، العباب : وفرة الماء وكثرتة ، الضاحك : من السحاب العارض اذا برق ، زهوق : مرتفع ، الملاء فلاة ذات حر وسراب ، والشاهد إبدال العين همزة • ابن يعيش ١٠ / ١٦ ، شرح الشافية ٣ / ٢٠٧ ، الاشموني ٤ / ٢٩٧ ، شرح شواهد الشافية ٤ / ٤٣٢ ، والبيت لم يعرف قائله •

حَارِي فابدلوا الياء ألفاً ، وقالوا : يَجَلُّ وَيَوْجَلُّ وَيَاجَلُّ فيجوز  
 أَنْ يَكُونَ الْآلِفُ مبدلاً عن الواو ويجوز أَنْ يَكُونَ عن الياء وهو  
 على غير قياس فلا تقول : في يَوْجَلُّ يَاجَلُّ ، وابدالها من الهمزة  
 على ما ذكره في اللزوم والجواز قد تقدم في تخفيف الهمزة  
 « وابدالها من انون في ثلاثة مواضع » كما ذكر ، وهو مختص  
 بالوقف أحدها الوقف على المنصوب النون في قولك : « رَأَيْتُ  
 زيداً » وهي اللمعة الفصيحة بخلاف المضموم والمكسور الاستقل  
 الضمة مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الفتحة مع ادلب •  
 والثاني « النون الخفيفة » إذا انفتح ما قبلها ، كقولك : اضْرَبْ  
 وَلَنَسْفَعَنَّ ، إذا وقتت تقول : { لَنَسْفَعًا } <sup>(١)</sup> ، لأنها في الفعل  
 كالتوين في الاسم فأجريت مجراءً في انقلابها الفاء إذا انفتح  
 ما قبلها • والثالث ابدالها من نون اِذَنْ ؛ لأنها كلتنوين ، ونون  
 الفعل لسكونها بعد الفتحة ووقوعها آخراً فوقفوا عليها بالالف كما  
 وقفوا على التوين •

### ( فصل ) قوله والياء أُبدلت من اختيها •

قول الشيخ : فابدالها من الالف في نحو مفتح ، وهو كـ  
 موضع وقعت الالف فيه بد كسرة ياء التصغير أو كسرة الف  
 الجمع ، فثما تنقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظة على صيغة التصغير  
 والجمع فلا تبقى الف لانكسار ما قبلها فتقلب ياء ضرورة وهو مطرد  
 إلا في نحو حَبِيلِي وحُمَيْرَاء وقد تقدم •

قوله : ومن الواو نحو ميقات •

قال الشيخ : ذكر آثلة من أبواب شتى كلها ستأتي مفصلة في فصول الاعلال فلا حاجة الى تفصيلها ههنا . « وفي نحو صبية وثيرة (١) وعليان وييجل » لأن صبية من صبا يصبو بقياسها صبة فابدها على غير قياس ، « وثيرة » جمع نور ككوزة جمع كوز بقياسه أن يقال ثيرة لأن مثل هذا اجمع إننا يقلب فيه الواو ياء إذا وقت بعدها الال ككتاب وسيط ، فأما إذا لم يقع الال بقياسها بقاءها على أصلها ، وكذلك الأصل في « عليان » علوان لأنه من علأ يعلو ولم يطرأ ما يوجب تغييرها . وكذلك الأصل في « ييجل » يوجل ، لأنه مضرع وجل فلبت ياء على غير قياس ، وإدخالها من الهمزة قد تقدم وجوبه وجوازه ، فوجوبه في نحو آيت وجوازه في نحو « ذيب وميرة » ، « ومن أحد حرفي التضيين ، على غير قياس إلا أنه كثر في فلت وتفلت وقل في غيره كقولك : قضيت وسريت وقل في مثل « لا وربك (٢) لا أفعل » لأن مثل ذلك نادر في كلامهم ، وكذلك ك ما ذكره من غيرها فهو على خلاف الأكثر إلا فيما كان راجعاً إليهما كاسم الناعل والمفعول والمصدر . « والتصدية (٣) » فيمن جعل التصدية من صدّد ، فلياء بمدة عن أحد حرفي التضعيف ( سواء جعله (٤) من صدّ يصد بمعنى منع أو يصد بمعنى ضج ) (٥) ، ومن جعله من الصدى وهو حكية السموت ، فهو أصله الياء غير بمدة « وهديت وصهصيت » أي قلت دة ،

(١) ثيرة : جمع نور ، أساس البلاغة ٤٨/١ ، ابن يعيش ٢٤/١٠

(٢) المقصود : ( لا وربك لا أفعل ) فابدلوا من الباء الثانية ياء انظر ابن يعيش ٢٤/١٠

(٣) التصدية : التصفيق ، أساس البلاغة ٨/٢ ، ابن يعيش

٢٦/١٠ ، اللسان ( صدى ) ١٨٦/١٩

في ل ، ت : ( جعل )

(٤) ما بين القوسين : ساقط في س

وَصَهَيْتُ أَي قُلْتُ صَه ، فوجبَ [١٦٢ظ] أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ بَدَلًا  
 عَنْ أَحَدِ حُرُفِي التَّضْعِيفِ ، لِأَنَّهُ كَرَّرَ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَإِنْ كَانَ  
 وَزَنَهُ فَعَلَّلْتُ إِلَّا أَنْ أَخَذَهُ مِنْ « دَهْ وَصَهْ » ، يُؤْذَنُ بِالتَّكْرِيرِ  
 فِيهِ . « وَمَكَاكِي فِي جَمْعِ مَكُوكِ » <sup>(١)</sup> ، أَصْلُهُ مَكَاكِيكُ ؛ لِأَنَّ  
 مَكُوكًا فَعُولًا وَجَمْعُهُ فَعَاعِيلُ فَأَبْدَلْتُ الْكَافَ الْأَخِيرَةَ يَاءً ثُمَّ  
 أَدْغَمْتُ يَاءَ فَعَاعِيلِ فِيهَا . « وَدِيَا جٍ فِي جَمْعِ دِيَجُوجٍ » ، أَصْلُهُ  
 دِيَا جِي جٍ ، فَقُلِبَتِ الْجِيمُ الْأَخِيرَةُ يَاءً ثُمَّ خُفِّفَتْ بِحَذْفِ إِحْدَى اللَّائِنِ  
 عَلَى مَا هُوَ مَطْرُودُ الْجَوَازِ ، فَصَارَ مِنْ بَابِ جَوَازٍ ، تَقُولُ : هَذِهِ  
 دِيَا جٍ وَمَرَرْتُ بِدِيَا جٍ ، وَرَأَيْتُ دِيَا جِي . « وَدِيَوَانٍ » <sup>(٢)</sup> ، أَصْلُهُ  
 دَوَانٍ ، أَصْلُهُ دَوَانٌ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ  
 دَوَاوِينَ ، وَلَوْ كُنْتُ يَاءً لَقِيلَ دِيَاوِينَ كَمَا قِيلَ دِيَجُوجٍ  
 دِيَا جِي جٍ ، وَلَيْسَتْ مُبْدَلَةٌ لِأَنَّهُمَا قَبْلُهَا ، ( لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا أُدْغِمَتْ  
 صَحَّتْ وَإِنْ كُسِرَ مَا قَبْلُهَا ) <sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِمْ حِرَوَاءٌ ، فَتَبَتِ أَنَّ إِبْدَالَهَا  
 إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ أَحَدِ حُرُفِي التَّضْعِيفِ لَا مِنْ بَابِ مِيزَانٍ ، فَإِنَّ  
 ذَلِكَ قِيَاسٌ وَهَذَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَقَلَبُوا هَهُنَا الْأُولَى  
 وَلَمْ يَقْلَبُوا الثَّانِيَةَ لِأَنَّهُ لَوْ قَلَبُوا الثَّانِيَةَ لَأَدَّى إِلَى قَلْبِهَا جَمِيعًا .  
 أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُولَى كُنْتُ تَصِيرُ مَكْسُورًا مَا قَبْلُهَا سَاكِنَةً مِنْ غَيْرِ ادْغَامٍ  
 فَيَعْذَرُ النُّطْقُ بِهَا فَيَجِبُ قَلْبُهَا يَاءً وَلِذَلِكَ قَلَبُوا الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ  
 ( وَلَمْ يَلْتَزِمُوا مَا التَزَمُوهُ فِيهِ مِنْ سَبِيْدٍ ، لِأَنَّ إِبْدَالَهَا يَاءً عَارِضٌ ،  
 فَكَأَنَّهَا عَلَى وَاقِعِهَا . « وَدِيَا جٍ » <sup>(٤)</sup> ، أَصْلُهُ دِيَا جٍ لِأَنَّكَ تَقُولُ

(١) المَكُوكُ : مَكِيلٌ مَعْرُوفٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْجَمْعُ مَكَاكِيكُ وَمَكَاكِي

عَلَى الْبَدَلِ كَرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ وَهُوَ صَاغٌ وَنَصَفٌ . اللَّسَانُ

( مَكْ ) ( ٢ / ٣٨١ ، اِسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٢ / ٢٢٢ .

(٢) دِيَوَانٌ : مِنْ دَوَانَ الْكُتُبِ وَجَمْعُهُ دَوَاوِينَ ، وَقَدْ وَضَحَهُ

الشَّيْخُ . اِسَاسُ الْبَلَاغَةِ ١ / ١٥١ .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ فِي ر

(٤) دِيَا جٍ : ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ مُشْتَقٌّ دِيَجٍ : وَهُوَ النَّقْشُ ، فَارْسِي

مَعْرَبٌ . اللَّسَانُ . ( دِيَجٍ ) ٣ / ٨٦ .

دَبَّابِج ، فهو على مثل دَوَاوِين فَفَعَلَ مِثْلُ فَلِه لِمَا ذَكَرْنَاهُ ،  
فَقُلِبَتِ الْاُولَى دُونَ الْثَانِيَةِ (١) ، لِأَنَّهُمَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ فَجُمِلَ  
عَلَيْهِ . « وَقِرَاط » (٢) أَصْلُهُ قِرَاطٌ بِدَلِيلٍ قِرَارِيْطٍ فَجُمِلَ عَلَى  
دَوَاوِين ، وَكَذَلِكَ « شِيرَاز » لِقَوْلِهِمْ : شَرَارِيْزُ ، وَكَذَلِكَ  
« دِيْمَاس » (٣) لِقَوْلِهِمْ : دِمَامِيْس ، وَقَوْلُهُ (٤) :

وَأَيْتَصَلَّتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ - ٢٦١ -

أَبْدَلَ الْيَاءَ مِنَ الْتَاءِ الَّتِي هِيَ بَدَلُ « مِنْ الْوَاوِ » الَّتِي هِيَ فَأَتْ فَاصِلَةٌ  
إِوَتْصَلَّتْ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ تَاءً عَلَى الْقِيَاسِ ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْتَاءِ يَاءً  
لِكونِهَا أَحَدَ حَرْفِي التَّضْعِيْفِ وَقَالُوا الْاُولَى دُونَ الْثَانِيَةِ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَلَبُوا  
الْثَانِيَةَ لَأَدَّتْ إِلَى قَلْبِ الْاُولَى ، لِأَنَّ قَلْبَهَا تَاءٌ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ وَقُوعِ  
الْتَاءِ بَعْدَهَا فَلَوْ غَيَّرُوهَا لَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهِ لِتَوَاتُرِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي  
قَلْبَهَا تَاءً ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْيَاءَ مَبْدَأٌ عَنِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَأَتْ لَمْ يَكُنْ  
بَعِيداً . قَوْلُهُ : « وَمِمَّا سَوَّى ذَلِكَ » ، يُعْنِي وَمِمَّا أَبْدَلَتْ فِيهِ الْيَاءُ وَهُوَ  
مَا ذَكَرَهُ مِنَ النُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْيَاءِ وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ ، وَتَرَكَ تَفْصِيلَ ذَلِكَ  
لِتَقْدِمِهِ وَقَاتِهِ فَجَمَعَ الْجَمِيعَ (٥) بِقَوْلِهِ : « وَمِمَّا سَوَّى ذَلِكَ » وَذَكَرَهُ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ مِنْ ر .

(٢) قِرَاطٌ : مِنَ الْوِزْنِ وَهُوَ نَصْفُ دَانِقٍ ، وَأَصْلُهُ قِرَاطٌ بِالتَّشْدِيدِ

لِأَنَّ جَمْعَهُ قِرَارِيْطٌ ، وَكَذَلِكَ الْقِرَاطُ : جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الدِّينَارِ .

( قِرَطٌ ) ٢٥١/٩ ، الْكِتَابُ ٣١٣/٢ .

(٣) دِيْمَاسٌ : لِلشَّرَبِ الْمَظْلَمِ ، وَلِلْحِمَاحِ ، وَقِيلَ سَجَنُ الْحِجَاجِ

ابْنُ يُوْسُفَ الثَّقَفِيِّ ، فَإِنْ فَتَحْتَ الْفَاءَ جَمَعَ عَلَى دِيَامِيْسٍ وَإِنْ

كَسَرْتَهَا عَلَى دِمَامِيْسٍ اللَّسَانِ ( دِمَسِ ) ٣٩١/٧ ، ابْنُ يَعِيشَ

٢٦/١٠ .

(٤) الْبَيْتُ لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ وَصَدْرُهُ : ( قَامَ بِهَا يُنْشِدُ كَثَلُ

مُنْشِدٍ ) ابْنُ يَعِيشَ ٢٦/١٠ ، الْأَشْمُونِيُّ ٣٣٧/٤ ، الْمَفْصَلُ

ص ٢٠٢ .

في ر : ( الْجَمْعُ ) .

على الترتيب « فَنَاسِيٌّ وَظَرَابِيٌّ »<sup>(١)</sup> ، الياءُ الثانيةُ فيه مبدلةٌ عن النونِ لأنَّهُ جمعُ إنسانٍ وَظَرَبْنِ فقيسهُ أناسين وَظَرَبَيْنِ ، فأبدلوا من الزونِ ياءً ووقعتْ ياءُ الجمعِ قبلها فوجبَ إدغامها فيها لاجتماعِ المتلين ، فقالوا : « أناسي وَظَرَابِي » ، وهذا وإنْ كانَ هو القياسُ إلاَّ أَنَّهُ كَثُرَ إبدالُها ياءً في فصحِ الكلامِ . وأتَّى إبدالُ الياءِ عن العينِ والباءِ والسينِ واتِّاءَ فمن أَرْدَأُ اللغاتِ لم يأتِ إلاَّ في أبياتٍ شاذةٍ كقولهِ<sup>(٢)</sup> :

وَلِصْفَدِي جَمَّةٌ نَقَانِقُ  
-٢٦١-  
٢٦٢-وقوله<sup>(٣)</sup> :

(١) ظَرَابِي : أو ظَرَابِين : جمع ظَرَبَان : وهو حيوان أو دويبة صغيرة القوام طول قوائمها قدر نصف اصبع وعرضها بمقدار شبر ، وطولها بمقدار ذراع ، اللسان ( ظرب ) ٦٠/٢ .

(٢) البيت لم يعرف قائله ، وقيل صنعه خلف الأحمر ، وصدره : ( وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ ) المنهل : المورد ، الحوازق : الجماعات ، الضفادِي : يريد الضفادع النقانق : أصوات الضفادع ، الشاهد فيه إبدالُ الياءِ من العين . الكتاب ٣٤٤/١ ، المقتضب ٢٤٧/١ ، ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الجمل ٤٨٤/٢ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٤١ ، الاشموني ٣٣٧/٤ ، همع الهوامع ١٥٧/٢ ، شرح الشافية ٢١٢/٣ .

(٣) وصدره : ( لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُهُ ) والبيت من أبيات لأبي كاهل اليشكري ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافية ، الاشارير : جمع اشارره ، وهي اللحم القديد ، تمره : تجفيف اللحم والتمر ، الثعالي : الثعالب ، والاراني : الارانب . والاستشهاد به أنه ابدل الباء من كليهما ياءً . وهو غير منسوب في الكتاب ٣٤٤/١ ، المقتضب ٢٤٧/١ ، شرح الشافية ٢١٢/٣ ، ابن يعيش ٢٨/١٠ ، همع الهوامع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، ومنسوب لأبي كاهل في شرح شواهد الشافية ص ٤٤٣ ، أهالي ابن الحاجب ٩٨ .

٢٦٣- وقوله<sup>(١)</sup> :

٢٦٤- وقوله<sup>(٢)</sup> : وَهَذَا الثَّالِي

وكله لم يأت في فصح الكلام بخلاف أناسي وطرابي فإنه من فصح الكلام .

( فمّل ) قوله : والواو تبدل من أختيها ومن الهمزة الى آخره .

قال الشيخ : وكل ذلك مطرد ، وأما الاول فلأن ألف فاعله اذا وقعت موضع الحركة وجب قلبها واواً قياساً مطرداً لوجوب حركته ولم تقلب ياءً لما ثبت من قلبها واواً قياساً في قولهم : ضوِيرِب فقلبوها أيضاً في ذلك لما كانت قد ثبت قلبها اليها وكذلك قلبوا الالف الثانية في التّصغير ياءً اذ لم يكن أصلها الياء كقولك في

---

(١) البيت لم يعرف قائله : وهو بكماله :

إذا ما عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ

فَزَوَجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي

والشاهد فيه ابدال السين ياءاً وأصله ( سَادِس ) ، الفسال : جمع ومفرده فسئل : وهو الرجل الرذل الدنيء . • اصلاح المنطق ص ٣٠١ ، ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الشافعية ٢١٣/٣ ، الاشموني ٣٣٦/٤ ، شرح شواهد الشافعية ص ٤٤٦ ، همع الهوامع ١٥٧/٢ .

(٢) هذه قطعة من بيت وهو بتمامه :

يَفْقَدِيكَ يَا زَرْعُ أَبِي وَخَالِي

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي

وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي

والشاهد فيه الثالي حيث ابدل الياء من الثاء ، زرع : مرخم زَرْعُه . • ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الشافعية ٢١٣/٣ ، المقرب ٢١٥/١ ، الاشموني ٣٣٧/٤ ، شرح شواهد الشافعية ٤٤٨ .

ضَارِبٍ : ضَوِيرِب ، وفي عَاقُولٍ عَوْبِقِيل ، وذلك واضحٌ فسي  
التعليل . وأما « أَوَادِمُ » فجمعٌ لَأَدَمَ وإذا جُمِعَ وجبَ تحريكُ  
الالف التي في آدَمَ فلا يمكنُ رَدَّهَا إلى أصلها الذي هو الهمزة فوجبَ  
قلبها إلى ما تُقَلَّبُ إليه الالف ، وهو الواو ، ولو قيلَ إِنَّ الواوَ في  
أَوَادِمَ بدلٌ عن الهمزة لكنَ مستقيماً وأصله أَدَمُ كَرِهَ اجتماعُ  
الهمزتين فقلبتِ الثانيةُ وقد تقدَّم ذلك في تخفيفِ الهمزة . وأما  
« أَوِيدَمَ » فالكلامُ فيه كالكلامِ في أَوَادِمَ ، ومن جعلَ الواوَ عن  
الهمزة في أَوَادِمَ جعلها عنها في أَوِيدَمَ وهو واضحٌ ، إلاَّ أَنَّهُ لَمَّا  
التزموها في آدَمَ صارت الهمزة [ ١٦٣ و ] نسياً منسياً فكانتِ المعاملةُ  
مع الالف « وَعَصَوِي وَرَحَوِي » قلبوا الالفَ فيه واواً لَمَّا اضطروا  
إلى تحريكها ولا يمكنُ بقاؤها ألفاً لوقوعها في موضعِ الحركة فقالوا :  
عَصَوِي وَرَحَوِي ، ولو قيلَ إِنَّ الواوَ في عَصَوِي هي الواوُ الأصليةُ  
والواوُ في رَحَوِي مبدلةٌ عن الياءِ لكنَ مستقيماً ولكنَّهم عدلوا إلى  
ذلك لوجوبِ انقلابِ الواوِ والياءِ في بابهما ألفاً فكانتِ الماملةُ كأنَّها  
مع الالف كما ذُكِرَ في أَوِيدَمَ ، « وإِلِوانٍ تشيةٌ إلى اسماءٍ » وخصَّ  
إِلِوانَ دونَ عَصَا وَرَحَى ، لأنَّها في عَصَا وَرَحَى تُرَدُّ إلى أصلها ،  
وفي إِلِوانٍ لم يثبتْ لها أصلٌ وإنَّما قُلِبَتْ أَلْفاً لَمَّا اضطروا إلى  
تحريكها ولو قيلَ في عَصَوَانٍ أَنَّ الواوَ مبدلةٌ عن الالف وفي  
رَحَيَانٍ من أَنَّ الياءَ مبدلةٌ عن الالف لكنَ ذلك جَاريّاً على قياسِ  
كلامهم ، وابدأها « من الياءِ في نحو مَوْقِنَ » مما وقعتْ فيه الياءُ فاءً  
وانضمَّ ما قبلها كقولك : مَوْقِنَ ومُوسِرَ ، وكذلك إذا وقعتْ عيناً  
في الاسمِ دونَ الصفةِ كقولك : « طَوْبِي » وسيأتي ذلك في الاعلالِ ،  
« وفي ضَوِيرِبَ تصغيرُ ضِيرَابٍ مصدرِ ضَارِبٍ ، إذا صَغُرَ ضِيرَابٌ  
وقبِلَ مصدرُ فاعِلٍ وجبَ قلبُ يائه واواً لأنَّها عن الالف فسي  
ضَارِبٍ ، وقد انضمَّ ما قبلها فوجبَ أَنَّ تُقَلَّبَ واواً ، وكذلك  
كانتِ الياءُ في المكبَّرِ عن الواوِ كقولك : مِيفَاتٍ ومِيلادٍ فانك  
تَرُدُّ إلى الأصلِ فتقلبُ الياءَ واواً فتقولُ : مَوِيفَتٍ ومَوِيلَدٍ ،



فإن كنت الياء ليست عن الواو ولا عن الالف بقيت ياء كقولك :  
 في بَيْعٍ بَيْعٍ وفي دَيْنٍ دَيْنٍ وفي بَقْوَى وبُطْرٍ من بَيْطَرٍ<sup>(١)</sup>  
 وهما قياس ، أمّا بَقْوَى ففَعَلَى اسماً من بقى وهو من الياء وكل  
 اسم على فَعَلَى ولاؤه ياء فأنّها تُقَلَّبُ واواً ، ولنفرض بين الاسم  
 والصفة كقولك : الدَّعْوَى والشَّرْوَى والبَقْوَى ، وأمّا  
 « بُطْرٍ » فلأنّها ياء ساكنة انضمَّ ما قبلها فوجب أن تُقَلَّبَ واواً  
 « وهذا أدرك مضمون عليه » ، وهذا تلى غير القياس ، ( لأنَّ الاسم  
 اذا وقعت آخره ياء قبلها واو قبلها ضمة وجب جعلها ياء مشددة  
 مكسوراً ما قبلها كما سيأتي إلّا ما شذَّ من نحو قولهم : مَمْضُو  
 ونَهْرٌ ، ومن الياء أيضاً في « جِبَاوَة »<sup>(٢)</sup> وهو أيضاً على غير  
 قياس<sup>(٣)</sup> ، لأنّه من قولك : جَبِي يَجْبِي فقياسه أن تقول :  
 جِبَايَة<sup>(٤)</sup> فاذا قيل جِبَاوَة فقد أبدلوا عن الياء واواً على غير قياس  
 لأنّه لا موجب لابتدائها من حيث الاعلال ، ألا ترى الى صحة  
 قولهم : عَبَايَة وعَفَايَة قياساً مطّرداً فيما جاء من ذلك ، وإنّما  
 قياسها لو لم تُقدَّر تاء التانيث متممة أن تُقَلَّبَ همزة لوقوعها  
 متطرفة بعد ألف زائدة كما في كساء ورداء ، ومن الهمزة في جَوْنَة  
 وجَوْنٍ كما سلب في تخفيفها وابدالها من الهمزة مطرداً واجباً في نحو  
 أوْتَمِنَ وغير واجب في نحو جَوْنَة وجَوْنٍ على ما سلب .

(١) بَيْطَرُ : من يبطر الحيوان الذي يعالج مرضه ، اساس البلاغة  
 ٢٨/١ .

(٢) جِبَاوَة : قال شمر : جببت الماء في الحوض الجبي جيباً وجبوت  
 أجبو جبواً وجِبَايَة وجِبَاوَة أي جمعته . اللسان ( جبي )  
 ١٤٠/١٨ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٤) في ل : ( حياة ) ، وهو تحريف .

(فصل) قوله : والميمُ أُبدِلَتْ من الواوِ واللامِ والنونِ والباءِ

الى آخره .

قال الشيخ : « وابدالها من الواوِ في فمِ وحده » ، وقد تقدّم  
علة ذلك ولم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله إلا ذو  
ولم يقع إلا مضافاً فاستغنى عن ابدال واوه ميماً وابدالها من اللامِ في  
لغة ليست بالقوية يجعلون لامَ التعريف ميماً<sup>(١)</sup> ، وابدالها من النونِ  
لازم في نحو « عَنَبَرٍ وشَمْبَاءٍ فيما وقعت فيه النونُ ساكنة قبل  
الباءِ » وإنما ابدلوها ميماً لأنهم لو بقوا نوناً والحرف الذي بعدها  
من حروف الشفة فإن أظهر استهجن وإن أخفي استحقّل أو  
تعدّر وإن أدغم ذهب ما في النونِ من الغنة فوجب قلبه ميماً  
فوافق النونَ في الغنة ولا تنافر الباءِ في المخرج ، فقالوا :  
« عَنَبَرٍ » وهو غير لازم في غير ما ذكره من بابِ « عَنَبَرٍ » بل  
شاذٌ ، وابدالها من الباءِ أيضاً شاذٌ .

(فصل) قوله : والنونُ أُبدِلَتْ من الواوِ واللامِ في صنَعَانِي

وبهَرَانِي .

قال الشيخ : لأنّ قياسه أن يقول : صَنَعَاوِي وبَهَرَاوِي ،  
لأنّها همزة تأنث فوجب أن تُتَلَبَّ واواً كَحَمَرَاوِي<sup>(٢)</sup> ، فإذا  
قلوا : صَنَعَانِي فقد جعلوا النونَ موضع الواوِ وهو معنى الابدال<sup>(٣)</sup> .  
وأما « لَعَنَ في لَعَلَّ » فاخته قليلة وحكم بالبدلية الكثرة تيسر  
وقلة هذه .

(١) وعلى هذه اللغة في الابدال ما رواه النمر بن تولب عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ( ليس من امبَر من امبَر انصيام في  
امسقر ) ، فقد ابدل فيها الميم من لام التعريف .

انظر ابن يعيش ٣٤/١٠ ، المقرب ١٧٧/٢ .

(٢) ( كَحَمَرَاوِي ) : ساقطة في س .

(٣) في ل : ( في السين أيضاً ) .

(فصل) قوله: «والتاءُ أبدلتُ من الواوِ والياءِ والسينِ والصادِ

والباءِ ، فابداها من الواوِ فاءً في نحو اتَّعَدُ وأَتْلَجَةُ .

قول الشيخ: مما وقعت فيه الواوُ وقبل تاءِ الافتعال وهو لازم مطرد ، تقول: اتَّعَدَ اتَّعَاداً فهو مُتَّعِدٌ فقلبتاه ، في جميع متصرفاته وسأني ذلك في الاعلال . وقد أبدلتُ فاءً في نحو «أَتْلَجَةُ وَتَخَسَّهُ» وفيما ذكره من الامثلة ، وهو غيرُ مُطَرَّد ، وإن كان في بعضه لازماً وقد يلزم الشيءُ في بعض الامثلة وهو غيرُ مُطَرَّد [١٦٣ ظ] فهو في مثل اتَّْلَجُهُ وَتَجَاهُ غيرُ لازم وفيما عداه لازم ، وابدالها «لاماً في أختٍ وبنتٍ وهنتٍ وكلمةٍ» ، لأنَّ أختَ من الاخوة ، وبنتَ من البنوة ، وهنتَ لقرلهم : هنواتٌ فدلَّ على أنَّ لاماتها واوُ فالتاءُ بدلةٌ عنها ، وأمَّا «كلمتا» فمنهم من يقول هي عن الواوِ أيضاً ، ومنهم من يقول: هي عن الياءِ ، ومنهم من يقول: ليست مبدلةً البتة ، فمن قال: إنَّها عن الواوِ ، فلأنَّ ابدالَ التاءِ عن الواوِ أكثرُ فحملها على الأكثرِ أو لى ، وأمَّا من قال: إنَّها عن الياءِ فلأنَّ الاعلالَ بالياءِ أكثرُ وهذا معتلٌ فحُمِلَ على الأكثرِ . وأمَّا من قال: إنَّها ليست بدلاً فقد زعم أنَّها مجردُ التأنيتِ ، والالفُ بعدها هي اللامُ فيكونُ وزنهُ فَعْتَلٌ ، وليس بمستقيم ؛ لأنَّ تاءَ التأنيتِ لا تكونُ وسطاً ولا يكونُ ما قبلها ساكناً ، وفَعْتَلٌ أيضاً ليس من أبنيتهم ، وابدالها عن «الياءِ فاءً في نحو اتَّسَّرَ» وهو لازمٌ مُطَرَّدٌ كما ذكرناه في اتَّعَدَ وتَمْلِيهِ سأني مثله «ولاماً في [نحو] (١) أَسْنَتُوا (٢) وَثِنَتَانِ (٣)

(١) (نحو) : زيادة عن ت .

(٢) أَسْنَتُوا : وهم مستنون اي مسحون ، مجذبون ، من السنة

المجدبة . اساس البلاغة ١/٢٤٣ .

(٣) (ثنتان) : ساقطة في ل .

وَكَيْتَ وَذَيْتَ ، ، فَاسْتَنْتُوا لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ ، وَكَلَّمَا وَقَعَتْ  
أَلْفُهُ زَائِدَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ حُكْمَ بِأَنَّهَا يَاءٌ فَوْجَبَ أَنْ تَكُونَ اِتَاءً بَدَلًا  
عَنِ الْيَاءِ • وَأَمَّا « نَنْتَانِ » فَلَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِكَ : ثُنَيْتُ فَلَامَهُ يَاءٌ وَالتَّاءُ  
بَدَلٌ عَنْهَا • وَأَمَّا « كَيْتَ وَذَيْتَ » فَلَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : كَيْتَ وَذَكَيْتَ  
فِي مَوْضِعِ « كَيْتَ وَذَيْتَ » فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الْاِصْلُ وَلَامُهُ يَاءٌ ، وَلَا  
يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَدَّرَ وَاوًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِمُ الْيَاءُ عَيْنًا وَالسَّلَامُ  
وَاوًا كَمَا وَقَعَتْ فِي مِثْلِ يَوْمٍ بِاعْتِبَارِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ اسْتِغْنَاءً لَهَا وَلَا يُمْكِنُ  
تَقْدِيرُ مَا قَبْلَهَا أَيْضًا وَاوًا لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : كَوَوْهَ  
وَكَوُوتَ <sup>(١)</sup> فَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ يَاءٌ وَالتَّاءُ بَدَلًا عَنْهَا • وَأَمَّا اِبْدَالُهَا عَنِ  
السَّيْنِ فِي نَحْوِ <sup>(٢)</sup> « طَسَّتْ » <sup>(٣)</sup> وَسَتْ ، وَهُوَ قَلِيلٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلِ  
الْأَسْتُ وَإِنَّمَا حُكِمَ بِاِبْدَالِهَا فِي « طَسَّتْ » لِقَوْلِهِمْ : طَسَّوْسٌ ، وَلَمْ  
يُحْكَمْ بِأَنَّ السَّيْنَ هِيَ بَدَلٌ عَنِ التَّاءِ فَيُقَالَ طَسَّتْ هُوَ الْاِصْلُ  
وَالسَّيْنُ فِي طَسَّوْسٍ بَدَلٌ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ السَّيْنِ مِنْ  
حُرُوفِ الْبَدْلِ الْبَتَّةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ كَانَ الْمُخَصَّفُ قَدْ عَدَّهَا  
وَهَمًّا مِنْهُ وَذَكَرَهَا فِي الْفَصْلِ وَذَكَرَ أَنَّهُ يُبَدَلُ مِنْهَا لَا أَنَّهَا تُبَدَلُ  
مِنْ غَيْرِهَا ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْ حُرُوفِ الْبَدْلِ وَاتَّاءَ مِنْ حُرُوفِ الْبَدْلِ <sup>(٤)</sup> ،  
فَجَعَلَ التَّاءَ بَدَلًا عَنْهَا هُوَ الْوَجْهُ ، ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ  
الْبَدْلِ فَلَمْ يَثْبُتْ اِبْدَالُهَا عَنِ التَّاءِ وَقَدْ ثَبَتَ اِبْدَالُ التَّاءِ مِنْهَا بِدَلِيلِ  
« سَتْ » فَحَمَلَهُ دَلِيلُ مَا ثَبَتَ فِي لُغَتِهِمْ أَوَّلِي • وَأَمَّا « سَتْ » ، فَلَأَنَّهُ  
مِنْ قَوْلِكَ : سَدَسَتْ وَسُدَّسَ وَأُسْدَسَ ، فَلَامُهُ سَيْنٌ ، فَإِذَا

(١) فِي ل : ( ذَوْتَ ) •

(٢) ( نَحْوِ ) : سَاقِطَةٌ فِي ل ، ت ، ر • وَفِي ب : ( فَفِي ) •

(٣) طَسَّتْ : الطَّسَّتْ : مِنْ آتِيَةِ الصَّفْرِ أَتَى وَقَدْ تَذَكَّرَ • لِسَانُ  
الْعَرَبِ ( طَسَّتْ ) ٣٦٣/٢ •

(٤) ( وَالتَّاءُ مِنْ حُرُوفِ الْبَدْلِ ) : سَاقِطَةٌ فِي ر •

قالوا : « ست » فالأء عن السين ، وإنَّما حُكِمَ بأنَّ التاء بدلٌ ولم يُحَكِّمْ بأنَّها أصلٌ لمَّا كثرَ من قولهم : سُدُسٌ وأسَدُصٌ وسَدَسْتُ ولم يُحَكِّمْ بالعكسِ لذلك ولمَّا تقدَّم • • ومن الصاد في لَصَّتْ<sup>(١)</sup> وهو قليلٌ شاذٌّ ، وابدالها « عن الباء في انْدَالَتْ<sup>(٢)</sup> بمعنى انْدَعَالِبِ » وهو قليلٌ •

( فعمل ) قوله : والباءُ أُبدِلَتْ من الهمزةِ والالفِ والياءِ والتاءِ فابدالها من الهمزةِ في نحو هنرتُ الثوبَ •  
ب

قال الشيخ : وهردتُ الشيءَ ، وهو غيرُ مطردٍ ، وقد كثر في قولهم : « هرقتُ الماءَ » وأمَّا قولهم : « لَهْنَكَ » فعلتُ كذا ، فأصله إِنَّكَ فعلتُ كذا ، فأدخلوا الهمزةَ الابتدائيةَ ، وكرهوا الجمعَ بينهما وبينَ أَنْ معَ بقائها على لفظها فقلبوها هاءً ، فقالوا : لَهْنَكَ وهي قليلةٌ رديئةٌ • وابدالها من الألفِ في قوله<sup>(٣)</sup> :

(١) لَصَّتْ : اللصُّ في لغةٍ طي وجمعه الصُّوت • لسان العرب ( لصت ) ٣٨٩/٢ •

(٢) الذَّعَالَتْ : الذَّغَالِب وهي القطع من الخرق أو قطع من أطراف الثوب والتاء فيه مبدلة من الباء • ابن يعيش ١٤/١٠ ، اللسان ( ذعلب ) ٣٧٤/١ •

(٣) البيت لم يعرف قائله وقبله :

( قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ )

مِنْ هَهْنَا وَمِنْ هُنْهَ ( )

والشاهد فيه إبدال الألف هاءً فأصله ( فما ) أصنع ؟ والبيت موجودٌ في المنصف ١٥٦/٢ ، ابن يعيش ٦/٤ ، ١٨/٩ ، ٤٣/١٠ ، شرح الشافعية ٢٢٤/٣ ، الاشموني ٣٣٤/٤ ، شرح شواهد الشافعية ص ٤٧٩ •

إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَهَمْ

يَقْبَلُونَ أَلْفَ مَا فِي الْأَسْفَهَامِ هَاءٌ عِنْدَ الرَّقْفِ • وَكَذَلِكَ « أَتَّهَ » وَحِيَّهَلَهُ • وَيَجُوزُ أَنْ يُنَالَ إِنَّ الْهَاءَ فِي حِيَّهَلَهُ هَاءُ السَّكْتِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : وَحِيَّهَلْ بِغَيْرِ أَلْفٍ ، فَإِذَا وَقِفَ بِالْهَاءِ كُنْتَ هَاءُ السَّكْتِ وَإِذَا قُلَّ حِيَّهَلًا ثُمَّ وَقِفَ بِالْهَاءِ فَهِيَ مُبْدَلَةٌ عَنِ الْأَلْفِ كَمَا (١) فِي قَوْلِكَ : أَنَا ، وَكَذَلِكَ هِيَ مُبْدَلَةٌ عَنِ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِمْ (٢) :

٢٦٦- وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَاهَنَّا

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) لِقَوْلِهِمْ : هَنَوَاتُ فَبِتَّ أَنْ لَامَهَا وَوُ ، وَإِذَا بُتَّ أَنْ لَامَهَا وَوُ صَارَ هَنَاهُ ، مِثْلَ قَبَاهُ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ثُمَّ قَلْبَتِ الْأَلْفُ هَاءً فَقِيلَ يَاهَنَاهُ • وَأَمَّا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ إِنَّهَا هَاءُ السَّكْتِ (٤) فَضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَاءَ السَّكْتِ لَا تُجْرَكَ وَهَذِهِ مُحَرَّكَةٌ وَإِنْ هَاءُ السَّكْتِ لَا تَكُونُ فِي الْوَصْلِ وَهَذِهِ (٥) فِي الْوَصْلِ فَبِتَّ إِنَّهَا لَيْسَتْ هَاءُ السَّكْتِ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَاءُ السَّكْتِ فَلَا تَخْلُو إِذَا أَنْ تَكُونُ أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً وَلَا تَكُونُ (٦)

(١) ( كَمَا ) : سَاقِطَةٌ فِي ر •

(٢) الْبَيْتُ لَامَرِي الْقَيْسِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٧٩ وَعَجْزُهُ :

( وَيُحَكِّ الْخَفَقَتَ تَشْرَأُ بِشَرِّ ) ، رَابَنِي قَوْلَهَا : أَيِ

خَوْفَنِي قَوْلُهَا حَيْثُ إِنَّهَا اتَّهَمَتْهُ بِتَّهْمَةٍ بَعْدَ تَّهْمَةٍ ، وَالشَّاهِدُ

فِيهِ إِنَّ الْهَاءَ بَدَلَ مِنَ الْوَاوِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ

لِلْوَقْفِ • الْجَمْلُ ص ١٧٥ ، ابْنُ يَعِيشَ ٤٣/١٠ ، الْأَشْمُونِيُّ

٣٣٤/٤ ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٣١٠/٢ •

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٣٣٤/٤ •

(٤) انْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٤٤/١٠ •

(٥) ( فِي الْوَصْلِ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر •

(٦) ( وَلَا تَكُونُ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر •

زائدة ؛ لِأَنَّ الهاءَ لَا تُزَدُ آخِرَ اقْتَبَتْ أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ ، وَإِذَا كَانَتْ أَصْلِيَّةً فَأَمَّا أَنْ تُكَوِّنَ هَاءً فِي الْوَصْلِ أَوْ بَدَلًا وَلَيْسَتْ هَاءً فِي الْوَصْلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : هَذَوَاتٌ فُتِبَتْ أَنَّهَا بَدَلٌ عَنْ أَصْلِ ، وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهَا بَدَلٌ عَنْ أَصْلِ لَمْ تَحُلْ إِمَّا أَنْ تُكَوِّنَ عَنْ أَلْبِ أَوَّلًا وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّهَا أَصْلُهَا وَوُ وَاَنَّهَا فِي مَجْلٍ يَنْقَلِبُ فِيهِ الْوَاوُ الْفَاءُ فُتِبَتْ أَنَّهَا عَنْ الْآلِفِ [١٦٤و] بَدَلًا عَنْ الْيَاءِ لِكثَرَةِ قَوْلِهِمْ هَذَا وَقَلَّةِ قَوْلِهِمْ هَذِهِ ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُمَا جَمِيعًا أَصْلٌ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ، وَإِبْدَالُهُمْ عَنْ ائْتَاءٍ فِي كُلِّ تَاءٍ تَأْنِيثٌ لِحَقَّتِ الْأَسْمُ كَتَوَاكَ قَوْمُهُ وَقَاعِدَةٌ وَهُوَ مَطْرَدٌ فَمَسِيحٌ ، وَيَجُوزُ بَقَاؤُهَا تَاءً وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ ، وَأَمَّا إِبْدَالُهَا عَنْ تَاءٍ الْجَمْعِ فِي نَحْوِ الْإِفْوَاهِ وَالْبَنَاءِ فَقَلِيلٌ ضَعِيفٌ .

(فصل) قوله : واللامُ أُبْدِلَتْ مِنَ النونِ والضادِ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِبْدَالُهَا مِنَ النونِ فِي ثَمَلٍ قَوْلُهُ (١) :

٢٦٧ وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلًا

(١) البيت من قصيدة للنايفة الذبياني مدح بها النعمان بن المنذر ، وعجزه : ( عَيَّتْ جَوْبًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ ) ورواية سيبويه والانساف والعسكري ( اُصِيلَانًا ) اُصِيلَان : تصغير اُصِيل وهو نهاية النهار ، ( وأُصَالًا ) بإبدال النون لا ما وهو الشاهد ، وعلى الرواية الاولى يسقط عن الاستشهاد .  
الديوان ص ٢٠٢ الكتاب ١/٣٦٤ ، الانصاف ١/٢٦٩ ، المقتضب ٤/١١٤ ، الايضاح للفارسي ص ٢١١ ، مجاز القرآن ٢/٣١٠ ، ما يقع فيه التصحيف ص ٢٥٤ ، اصلاح المنطق ص ٤٧ ، ابن يعيش ٩/١٤٣ ، ١٠/٤٥ ، شواهد الشافية ص ٤٨١ ، الخزانة ٢/١٢٥ ، العيني ١/٤٨٠ ، اصلاح الخلل في كتاب الجمل ورقة ١٣٦ .

قَدْ وَقَعَ فِي النِّسْخِ أُعْيِلَانًا بَانُونٍ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ ، لِأَنَّهُ 'إِنَّمَا ذَكَرَ  
الْلَفْظَ بِلَفْظِ الْبَدْلِ لَا بِلَفْظِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ' . وَإِبْدَالُهَا مِنَ الضَّادِ قَلِيلٌ  
ضَعِيفٌ .

(فصل) قوله : 'وَالطَّاءُ أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ فِي نَحْوِ إِصْطَبَرَ' .

قَالَ الشَّيْخُ : وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مِنْصِلًا فِي بَابِ الْإِدْغَامِ ، وَأَمَّا  
إِبْدَالُهَا فِي نَحْوِ « فَحَصَّصْتُ بِرَجُلِي » فَقَلِيلٌ ضَعِيفٌ .

(فصل) قوله : 'وَالدَّالُّ أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ فِي نَحْوِ إِزْدَجَرَ' .

قَالَ الشَّيْخُ : وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ ، وَأَمَّا إِبْدَالُهَا فِي  
نَحْوِ « إِجْدَمَعُوا وَاجْدَزْ<sup>(١)</sup> » فَقَلِيلٌ جَدًّا وَكَذَلِكَ إِبْدَالُهَا فِي  
دَوْلَجٍ .

(فصل) <sup>(٢)</sup> قوله : 'وَالجِيمُ أُبْدِلَتْ مِنَ الْيَاءِ' .

---

(١) (إِجْدَزَ) : هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلْمُضَرِّسِ بْنِ رَبِيعٍ الْفُقَيْسِيِّ  
الْأَسَدِيِّ وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

فَقُلْتُ لِمَصَاحِبِي لَا تَحْبِسُنَا  
بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْحًا

وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبَغْدَادِيُّ ضَمَّنَ سَبْعَةَ آيَاتٍ وَنَسَبَهُ لِلْمُضَرِّسِ ،  
وَانْكَرَ نَسَبَهُ لِيَزِيدِ بْنِ الطُّثْرِيِّ كَمَا نَقَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ عَنِ  
الْكِسَائِيِّ . انْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٤٩/١٠ ، الْمُقَرَّبَ ١٦٥/٢ ، شَرْحُ  
الشَّافِيَةِ ٢٢٨/٣ ، شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٤٨١ .

(٢) انْتَهَتْ السَّقَطَةُ : فِي ش .



قال الشيخ : فيما ذكره ' وهو قليل ' ضعيف ' في كل ما ذكره ' وهو في الحركة في نحو (١) :

٢٦٨ اَمْسَجَتْ وَاَمْسَجَا

أَقْلُ وَأَضْعَفُ •

(فصل) قوله : ' والسين ' إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جازاً إبدالها صاداً الى آخره •

قول الشيخ : ذكر السين من حروف البدل وجعل لها فضلاً وليست من حروف البدل ولم يذكر ما هي بدل منه ، وإنما ذكر أنها تُبدل منها الصاد فالصاد إذن هي البدل ويُبدل منها الزاي أيضاً فالزاي هي البدل • وأما السين فلم تُبدل من شيء فلا معنى لثبوتها في حروف البدل ، وإنما أُبدلت السين صداداً مع هذه الحروف لثمة استعلائها واستثقال السين فأُبدلت صداداً لتوافق السين في المخرج والتمغير وتوافق البواقي في الاستعلاء ، وأما إبدالها زايّاً قبل الدال فلأن الدال حرف مجزور والسين حرف مهموس فأُبدلوا السين زايّاً لتوافق السين في المخرج والدال في الجهر • « قال سيويه : ولا تجوز المضارعة » (٢) لأن الزاي والسين من

(١) البيت منسوب الى العجاج كما ذكر البغدادي في شرح الشواهد ،

وهو من الملحقات في ديوانه ، وتكملة الشطر : ( حَتَّى إِذَا مَا اَمْسَجَتْ وَاَمْسَجَا ) والشاهد فيه إن الجيم بدل من الباء أي اَمْسَيْتْ وَاَمْسَى ، التكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٣٠ ، ابن يعيش ٥٠/١٠ ، شرح الشافية ٢٣٠/٣ ، شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٨٦ ، الديوان ٢٧٨/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٦ •

(٢) انظر الكتاب ٤٤٧/٢ ، ابن يعيش ٥٢/١٠ •

مخرج واحد ، وهما حرفا صغير فيمسر' الاشراب' مع شدة التقارب  
بخلاف الصاد مع الزاي فإن الاطباء الذي في الصاد أمكن من  
إشراها صوت انزاي والاطباء في السين .

( فعمل ) قوله : والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز

إبدالها زايًا خالصةً في لغة فصحاء من العرب .

قال شيخ : ذكر الصاد ههنا من حروف البديل ولم يذكرها  
فيما تقدم عند جمعه لها بحروف الزيادة في اطاء والجيم ولم  
يذكر الصاد والدال ، ثم ذكر في هذا الفصل أنه يُبدل منها ،  
ولم يذكر أنها تكون بدلًا وكانت الاحكام التي للسين في إبدالها  
صادًا أولى بأن تذكر ههنا ؛ لأن الصاد هي البديل ثم ذكر كون  
الصاد بدلًا في (١) فصل السين ، وذكر كون الزاي بدلًا  
في فصل الصاد ، ولم يذكر الزاي بدلًا أصلاً (٢) لا في  
الجملة ولا في التفصيل وقد تقدم أن البديل ليس باعتبار المبدل  
منه ، وإذا كن كذلك فلم يذكر ههنا إلا إبدال الزاي منها فالزاي  
هي البديل ، وقد أبدلت الزاي من الصاد إذا وقعت الصاد قبل الدال  
ساكنة كقولك : في يصدق يزدق ، وفي مصدر مزدور ، ومنه  
قوله « هكذا فزدي أنه » (٣) ينبي فمدي ، ومنه « لم يحرم  
من فزدي » (٤) له ، وأمله من فصّد فمكنت الصاد تخفيفاً كما

(١) ( في ) : ساقطة في و ، ش ، ت ، ب ، س .

(٢) ( أصلاً ) : ساقطة في ر .

(٣) هذا قول لحاتم الطائي ، وقد عقر إبلاً لضيغه فقيل له هلاً

فصدتها ، فقال : ( هذا فزدي أنه ) ابن يعيش ٥٣/١٠

(٤) هذا مثل يضرب في القناعة . والفصيد دم كان يجعل في المعى ،

والدم يؤخذ من أوداج البعير ، والفرس ويشوى ويطعم للضيف ،

ويجوز تسكين الصاد فيقال من ( فصّد ) وتبدل الصاد زايًا

جمهرة الامثال للعسكري ١٦٨/٢ ، فرائد اللال ١٦١/٢ ، شرح

الشافعية ٤٣/١ ، ابن يعيش ٥٣/١٠ .

خَفَفُوا عِلْمَ إِلَى عِلْمٍ فَصَارَ فَصْدٌ بِصَادٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَ الدَّلِ فَأَبْدَلُوهَا زَايَا وَإِنْ يُضَارَعُ بِهَا الزَايُ لَا مَكَانَ ذَلِكَ فِيهَا كَمَا ضَارَعُوا فِي الصِّرَاطِ بَعْدَ قَلْبِهَا صَادًا فَلِضَارَعَةٍ هُنَا أَقْرَبُ فَإِنْ تَحَرَّكَتْ لِسْمُ تَبَدَّلَ ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يَضَارَعُونَ بِهَا الزَايَ ، لِأَنَّهَا لَمَّا تَحَرَّكَتْ قَوِيَتْ بِالْحَرَكَةِ فَلَمَّا قَوِيَتْ لَمْ تَكُنْ كَالْمَيْتَةِ السَّاكِنَةِ فَأُشْرِبَتْ وَلَمْ تَقْلِبْ ، وَقِيلُوا : فِي صَدْرٍ صَدْرٍ بِالشَّرَابِ وَلِسْمٍ يَقُولُوا زَدَرٍ لِقَوْنِهَا بِالْحَرَكَةِ ، وَمِثْلُ الصَّادِ فِي الْمَضَارَعَةِ إِشْرَابُ الْجِيمِ صَوْتُ الثَّمِينِ ، وَإِشْرَابُ أَشِينِ صَوْتُ الْجِيمِ ، وَهِيَ لَفَةٌ قَلِيلَةٌ رَدِيثَةٌ لِعَسْرِ ذَلِكَ فِي النُّطْقِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي كَلَامِ فَصِيحٍ بِخِلَافِ إِشْرَابِ الصَّادِ بِصَوْتِ الزَايِ فَاتَّهَ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ .

#### وَمِنْ أَصْنَافِ الْمَشْتَرَكِ الْأَعْلَالِ

قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ : حُرُوفُ الْآلِفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَثَلَاثُهَا فِي الْأَضْرِبِ الثَّلَاثَةِ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : حُرُوفُ الْأَعْلَالِ الْآلِفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَسُمِّيَتْ حُرُوفُ الْأَعْلَالِ لَمَّا وَقَعَ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الْمَطْرُودَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمُ الْهَمْزَةَ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ لِذَلِكَ وَلَمْ يَعْدَهَا كَثِيرًا لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ فِيهَا مَا جَرَى [١٦٤ظ] فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ مِنَ الْأَطْرَادِ اللَّازِمِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ وَلِكُلِّ وَجْءٍ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْآلِفَ لَا تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ إِلَّا زَائِدَةً أَوْ مُنْقَلِبَةً ، وَلَا تَكُونُ الْآلِفُ أَصْلًا فِيهَا بِخِلَافِ بَابِ الْحُرُوفِ ، وَأَرَدْنَا بِالْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّكَةِ ، وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُسَمَّكَةِ فَالْفَتْحَاتُ كَالْفَاتِ حُرُوفِ فِي كَوْنِهَا أَصْلًا فَلَا يُقَالُ فِي الْآلِفِ مَتَى وَمَا أَنَّهَا مُنْقَابَةٌ وَلَا أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَإِنَّمَا لَمْ تَقَعْ الْآلِفُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ أَصْلِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَعَتْ أَصْلِيَّةٌ لَمْ تَخْرُ إِذَا كَانَ

تقع (مبدلة في محل آخر أو لا ، فإن وقعت<sup>(١)</sup>) في محل مبدلة  
أدّى إلى الملبس بين الأصلية والمنقلبة ، وذلك مغلّ بمعرفة  
الأوزان ، وهو باب كثير ، وإن لم تقع في محل مبدلة عن الواو  
والياء أدّى ذلك إلى وقوع الياء واواو متحركتين في كل موضع  
كان أصلها فيه التحرك ، وهو كثير مستقل فيؤدي إلى استقل  
كثير فرفضوه لذلك فثبت أنّها لم تقع في الاسماء والأفعال أصلية  
فاذا وقعوها مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه ، فكان ذلك هو  
القياس . ثم بين اتفاق مواقع الواو والياء الذي ثبت أنّهما الاصلان  
في الاعلال بعد أنّ ثبت أنّ الألف لا تكون أصلاً ، فذكر اتفاقهما  
واختلافهما فتفاهما فاء وعيناً ولأما كثير واضح واتفاهما في وقعهما  
عيناً ولأما كقوة وحية واضح ، وليس بكثير في البابين وقد وقع  
في بعض النسخ في اتفاهما وإن تقدمت كل واحدة منهما على اختها  
فاء وعيناً (كيوم وويل وهو مستقيم في باب اتفاهما ، لأنّه قد  
وقعت كل واحدة منهما فاء قبل اختها وعيناً بعد اختها)<sup>(٢)</sup> ، وهما  
بايان في الاتفاق وإن جاءت العبارة فيهما واحدة . ثم ذكر اختلافهما  
فقال : « واختلافهما أنّ الواو تقدمت على اختها في نحو وقيت  
وطويت ولم تقدم الياء عليها » ، يعني أنّ الواو تقدمت فاء على  
الياء لأما وتقدمت عيناً على الياء لأما وتبين ذلك في كلامه بالمشال  
والأ فلا يستقيم [ التعميم ]<sup>(٣)</sup> ، لأنّه قد ثبت أنّ كل واحدة  
منهما قد تقدمت على اختها فاء وعيناً في [ باب ]<sup>(٤)</sup> الانسان فكيف  
يستقيم بأنّ يعسم تقدم الواو على الياء مطلقاً دون تقدم الياء في  
باب الاختلاف ؟ ثم أورد اعتراضاً بالحيوان فنّه قد تقدمت فيه

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقطة في ر .

(٣) ( التعميم ) : زيادة عن ل .

(٤) ( باب ) : زيادة من ل .

إلياء عيناً على الواو لانبأ فهما موافقتان لطوَيْتْ وقد ذكرَ أَنَّ طَوَيْتْ فيما اختلفا في إياه ، ولم تقعَ إلياء قبل الواو في مثله ، وأجابَ عنه بَأَنَّ الواو مبدلةٌ عن إلياء والاصلُ حَيَّان ، وإنَّما حملَ النحويينَ على ذلكَ عدمُ نظيرِ ذلكَ من كلامهم ، وإذا جاء الحيوانُ محتملاً أَنَّ يكونَ من الواو من مظاهر لفظه ومحتملاً أَنَّ يكونَ من إلياء باعتبارِ استقراءِ كلامهم كانَ حملُهُ على إلياء أولى إجراءً لَهُ على ما ثبتَ من قياسِ كلامهم ، ولا يستقيمُ الاستدلالُ بقولهم : حَيِّي<sup>(١)</sup> من أَنَّ للام ياءٌ فأنَّه لو كانَ اللامُ واواً لانقلبَ ياءٌ لانكسارَ ما قبلها فلم ينهضِ الاستدلالُ على أَنَّها ياءٌ بذلكَ . ألا ترى أَنَّهُم قالوا : رَضِيَ فقلبوا الواو ياءً لانكسارَ ما قبلها وإذا كانَ حَيِّيَ يجوزُ أَنَّ تكونَ للامُ فيه ياءٌ لانكسارَ ما قبلها ويجوزُ أَنَّ تكونَ أصلاً ، لم يجزِ الاستدلالُ بِهِ على أَنَّها ياءٌ .

قوله : وإنَّ إلياء وقعتْ فاءً وعيناً معاً وفاءً ولا ما معاً في يمينِ اسمِ مكانٍ ، وفي يدَيْتْ ولم تقعِ الواو كذلكَ .

قولَ الشيخ : « هذا الكلامُ الى آخره وقعَ فيه (٢) احتمالٌ وذلكَ أَنَّهُ لا يخلو إمَّا أَنَّ يَعْتَبَرَ لفظَ الواو في الموافقةِ أو لا يعتبره فَنُ اعتبره لم يصحَّ إطلاقُ قوله : إنَّ إلياءَ مختصةٌ بوقوعِها فاءً وعيناً (٣) على قولٍ من قالَ : إنَّ الالفَ عن واوٍ (٤) ، وإنَّ لم

(١) في ل : ( في ) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : مكان ( هذا الكلام الى آخره وقع فيه ) : ( فوافقتها في يدَيْتْ ) ولا يستقيم .

(٣) كذا في الاصل ، ل ، وفي بقية النسخ : ( لاحقاً ) .

(٤) في ل : ( الف الواو عن واوٍ ) .

يعتبره لم يستقيم لأنها من كلامهم • وأيضاً فإنه لا يستقيم قوله :  
فهي على هذا موافقة الياء في يد يت • فإن قلت : ذكر انفرد الياء  
على وجه اجترار على اختلاف الأقوال في السراو • قلت : فكان  
ينبغي أن يقول (١) فيما انفردت به الياء في (٢) وقوعها فاءً وعيناً ولاماً  
وكان ينبغي أن يقول : وإن الياء وقعت فاءً ولاماً في « يد يت » ولم  
تقع الواو كذلك ، فلذي جوز له ذلك في « يد يت » مجوز له  
ذلك في يد يت فالفعل بينهما حتى ذكر ذلك أولاً في أصل  
الباب • وذكر هذا عارضاً في ضمنه لا معنى له ، والاولى أن يعتبر  
في الواو [١٦٥] ، والواوات إن كانت الالف عن واو والواوين  
والياء إن كانت الالف عن ياء فيقول بعد قوله « وإن الياء وقعت  
فاءً وعيناً معاً ، وفاءً ولاماً معاً ، ولم يقع الواو كذلك » وإن الياء وقعت  
عيناً وواو فاءً ولاماً ( في قول من قل : إن الالف في الواو عن  
ياء ) (٣) ، ولم يقع الواو مع آياء كذلك ، وإن الياء وقعت فاءً وعيناً  
ولاماً ولم يقع الواو كذلك إلا في الواو على قول من قال : إن  
الالف في الواو عن واو • وقرله : وقلوا : « ليس في العربية كلمة  
إلى آخره » هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف ،  
لأن ذلك لا يخرجها عما ذكر • قوله : « ولذلك آثروا في الوعى  
أن يكتب بالياء » حملاً له على ذوات الياء ؛ لأنه لو حمل  
على الواو لأدّى إلى أن يكون من النادر ، وهو باب لفظ السواو  
فحملة على الياء التي هي أكثر في مثل ذلك أجدد ، فلذلك كان  
الوجه كتابته بالياء •

(١) في ب : ( إن يذكر ) •

(٢) ( في ) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س •

ما بين القوسين : ساقطة في ر •

## القول في الواو والياء فائين

قوله : الواو ثبت صريحة وتسقط وتقلب ، فثبتها على الصحة في نحو وعد وولد إلى آخره .

قل الشيخ : هذا القسم حاصر ، لأنها إما أن تغير أو تغير بالحذف أو لا ، فإن غيرت بالحذف فهو السقوط وإن لم لا ، فإن لم تغير فهو معنى ثباتها على الصحة وإن غيرت ، فأما أن تغير بالحذف فهو القلب . ثم ذكر مواضع كل واحد من الأمور الثلاثة . قوله : « فثبتها على الصحة في نحو وعد » . وهو كل موضع لم تقع [ فيه ] <sup>(١)</sup> موجبات السقوط ولا موجبات القلب كقولك : وعد وولد ووعد [ وولد ] <sup>(٢)</sup> ، وموعود ، وكذلك ما أشبهه ، وسقوطها في كل موضع وقعت بين ياء مقوحة وكسرة وذلك إنما يكون في مضارعتها الثلاثة كقولك : وعد وولد ، تقول : فيه يعد ويلد ، لأن الأصل يؤعد ويولد بدليل أن حروف ماضيه هي حروف مضارعه والفاء واو فوجب أن يقدر بد حرف المضارعة ، فوجب أن يكون الأصل يـؤـعـد ويـؤـلـد ويؤلد فاستقلوا وقوع الواو في مثل ذلك فحذفوها فقالوا : يعد ويلد وليس كذلك يؤعد ويؤلد لسهولة النطق بها <sup>(٣)</sup> ، لانضمام ما قبلها فذلك ثبت في أحدهما وسقطت في الآخر .

قوله : لفظاً وتقديراً فاللفظ في يعد والتقدير في يسع ويضع .

(١) فيه : زيادة عن ش ، س .

(٢) ( وولد ) : زيادة عن و ، ش ، ب .

(٣) بها : ساقطة في ر .

قال الشيخ: لَأَنَّ الْأَصْلَ وَسَّعَ يُوسَّعُ وَوَضَعَ يُوْضِعُ ،  
أَمَّا فِي يَضَعُ فَظَاهِرٌ لَأَنَّ فَعَلَ لَا يَتِي عَلَى يَفْعَلُ عَلَى أَنْ يَكُونَ  
أَصْلًا ، وَإِنَّمَا يَأْتِي عَلَى يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَلَا جُزْأَنُ أَنْ يَكُونَ (١)  
يَفْعَلُ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ يَفْعَلُ وَالْفَتْحُ لِحَرْفِ الْحَلْقِ ،  
فَقَدْ وَقَعَتِ الْوَاوُ بَيْنَ يَاءٍ وَكسرةٍ مَقْدَرَةٌ فِي الْأَصْلِ • وَأَمَّا يَسَّعَ  
فَأَشْكَلُ مِنْ يَضَعُ لَأَنَّ مَاضِيَهُ عَلَى فَعَلَ بِكسْرِ الْعَيْنِ ، وَلَيْسَ مِثْلُ  
يَضَعُ فِي أَنْ مَاضِيَهُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَقَيْسُ مَا جَاءَ مَاضِيَهُ عَلَى فَعَلَ  
بِكسْرِ الْعَيْنِ أَنْ يَكُونَ مُضَارَعَتُهُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، فَعَلَى ذَلِكَ يَشْكَلُ  
حَذْفُ الْوَاوِ مِنْ يُوسَّعُ وَقَدْ حُمِلَ ذَلِكَ • وَالْجَوَابُ عَنْهُ فَمِمَّا  
بِرَأْسِهِ بَعْدَ هَذَا الْفِعْلِ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنْ فَعَلَ مِمَّا اسْتَلَتْ فَؤُوهُ جَاءَ  
مُضَارَعَتُهُ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَيَفْعَلُ بِكسْرِ الْعَيْنِ • قَالُوا : وَرِي  
الزُّنْدُ يَرِي وَوَلِي يَأِي ، وَقَالُوا : وَجَلُ يُوجَلُ وَوَجَلُ  
يُوجَلُ (٢) ، فَإِذَا جَاءَ يَسَّعَ حَذُوفًا فَؤُوهُ عَلِمَ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ  
أَصْلُهُ فِي التَّقْدِيرِ الْكسَرِ ، وَإِنَّ الْفَتْحَ عَارِضٌ ، ( كَحَرْفِ الْحَلْقِ  
لِيَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ لَعْنَهُمْ ، فَثَبَتَ أَنْ الْفَتْحَ فِي يَسَّعَ كَالْفَتْحِ فِي  
يَضَعُ ، وَأَنَّ (٣) الْفَتْحَ فِي يُوجَلُ كَالْفَتْحِ فِي يُوجَلُ ، فَلَمْ  
يُحْذَفِ الْوَاوُ فِي يَسَّعَ إِلَّا لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكسرةٍ تَقْدِيرِيَّةٍ ،  
( ثَبَتَ الْوَاوُ فِي يُوجَلُ ، لَأَنَّ الْفَتْحَ فِيهِ أَصْلٌ فَلَمْ يَقَعْ الْوَاوُ بَيْنَ  
وَاوٍ وَكسرةٍ لِأَنَّ لَفْظَةَ وَلَا تَقْدِيرِيَّةٍ ) وَشَبَّهَ الْفَتْحَ فِي يَسَّعَ بِلِكسرةٍ  
فِي التَّجَارِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ عَارِضَةً ، وَالْأَصْلُ حَرَكَةُ غَيْرِهَا وَهِيَ  
الضَّمَّةُ لَأَنَّهُ مُصَدَّرٌ تَجَارِيئًا تَجَارِيًا فَقُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً  
لَأَنَّهُ فِي كَلَامِهِمْ مَا آخِرُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَإِذَا وَجِدَ ذَلِكَ  
قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ أَوْ تُقَلَّبَ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً ، شَبَّهَ

(١) فِي و ، س : ( الْأَصْلُ )

(٢) ( وَجَلُ يُوجَلُ ) : سَاقِطَةٌ فِي ر

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ فِي ر



الفتحة في يُوجَلْ بالكسرة في التجارب لأنَّه جمع التجربة ،  
 وقياس الجمع الذي ثلثه ألفٌ وبعده حرفان أن يكون الحرف  
 الذي بعد الالب مكسوراً كقولك : مَسْجِدٌ وَمَسْجِدٌ ، وضاربة  
 وضوَّارِبٌ • قوله : « وفي نحو العدة والمقة في المصادر » يعني أنَّها  
 الحذف في مصادر هذه الأفعال إذا كانت بالتاء مكسورة الفاء ولا  
 يحذف منها إذا وقعت بغير تاء كأنَّهم قعمدوا إلى أن تكون التاء  
 كالعوض من المحذوف ، وهو الواو المكسورة ولم يذكر فعل  
 الأمر ، مثل عدَّ وضعَّ وسعَّ استغناء عنه بالفعل المضارع ، لأنَّه  
 فرعه فلم يحتاج إلى ذكره لذلك ، فان قلت : حذفها في الفعل  
 المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة وليس [ ١٦٥ ظ ] مع فعل الأمر  
 كذلك فما وجه حذفها ؟ قلت : نزَّلوا تقدير حرف المضارعة  
 كوجوده لأنَّه الأصل كما نزَّلوا الكسرة في يضع وإن زالت  
 لفظاً لما كانت هي الأصل منزلة الموجود • قوله : « واقلب فيما مرَّ  
 من لبدال » • والذي مرَّ أنَّها همزة واجباً وجائزاً على ما مضى ،  
 وتقلب ألفاً في مثل يَاجِلْ وتقلب ياء في مثل ميزان وميتات •  
 قوله : « والياء مثلها إلا في السقوط » ، يريد أن الياء ثبتت صحيحة  
 وتقلب فيما مرَّ من البدال ، ولا تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة  
 كما تسقط الواو ، تقول : « يَنْعَ يَنْعَ وَيَسَّرَ يَسَّرَ » ، وأما  
 من قال : « يَيْسُ يَيْسُ » فقد أجراها مجرى الراو من أجل  
 مجيء الهزة مستثناة معها ، ولا يقولون : يَسَّرَ يَسَّرَ (١) إذ  
 لا همزة فيه وإن كن الف مح' أيضاً إثبات الياء في مثل يَيْسُ  
 يَيْسُ • ووجه حذفها ما ذكر « وقلبها في نحو اتَّسَّرَ » يعني  
 فيما مرَّ من البدال فقد تقلب همزة كقولهم : « في أسنانه

(١) ( يَيْسِرُ ) : ساقطة في ر

أَلَلْ ، ، وقد ثَقَلَبْ وَاوَأْ كَقَوْلِهِمْ : « مُوقِنٌ وَطُوبَى وَضُوبِرِبْ »  
وقد ثَقَلَبْ تَاءً كَقَوْلِهِمْ : « اِتَّسَرَ » وقد مضى ذلك كله .

( فصل ) قوله : والذي فُرقَ به قولهم : وَجِعَ يَوْجَعُ  
وَوَجِلَ يَوْجِلُ ، قولهم : وَسِعَ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وقد مضى الكلام في هذا الفصل عند الكلام في  
يَضَعُ فلا حاجة إلى إعادته .

( فصل ) قوله : ومن العرب من يقلبُ الواوَ والياءَ في مضارعٍ  
افْتَحَلَ أَفْأً فيقول : يَأْتَعِدُ وَيَأْتَسِرُ .

قال الشيخ : ولا يُضَعَلُ ذلك في الماضي لانكسار ما قبل الياء  
لما كرهوا الراوِ في مثل قولك : اِوْتَعَدَ فقلبوها تَاءً لَتُدْغَمَ فيما  
بعدها ولم يقلبوها يَاءً لأنهم يفعلون بالياء الأصلية هذا [ الفعل ] (١)  
فلأن يفعلوه بالواو أجدر ، فاذا صاروا إلى المضارع فلفظهم إبقاء  
هذه التاء فقول : يَتَعَدُّ وَيَتَسِرُ ، لأنه فرعُه فلم يُغَيَّرْ عما  
كَانَ عَلَيْهِ . ومنهم من يقلبها أَفْأً لأنَّ الألفَ أختُ الياء من حيث  
كانتْ حرفَ مدٍّ وتعذر قلبها أَفْأً في الماضي للكسرة فلمَّا جاءت  
الفتحة في المضارع قلبها أَفْأً نقلاً : يَأْتَعِدُ وَيَأْتَسِرُ . وأما  
« يَتَسِسُ » فقد تقدَّم أنَّ الإثبات هو الفصح ، وأنَّ منهم من  
يستثقلها ، والذين استثقلوا منهم من حذفها كما حُذِفَ في يَعِدُ ،  
ومنهم من قلبها أَفْأً فيقول : يَأْسِسُ ، والذين قلبوها أَفْأً قلبوها مع  
الكسرة والفتحة جميعاً في الهمزة ، والذين حذفوها لم يحدفوها إلا

---

(١) ( الفعل ) : زيادة عن ل .

مع الكسرة وسببه زيادة الاستثقال مع الكسر وقلته مع الفتح ،  
فحذفوها في موضع زيادة الاستثقال ، وقلبوا في موضع قلته •  
قوله : « في مضارع وجَلَّ أربع لغات » يَوْجَلُ وهو القياس لأنَّ  
ماضيه فَعَلَ والاكتر فيه أَنْ يَأْتِيَ عَلَى يَفْعَلُ بفتح العين ، وثبت  
الواو لأنه لم يعرض ما يوجب حذفها • وقال بعضهم : يَجْجَلُ  
فقلب الواو ياءً استثقلاً لها على غير قياس ، ( كما قالوا : « ثيرة  
وَصَلِيَان » ، فأبدلوا من الواو ياءً على غير قياس ) <sup>(١)</sup> • وقال بعضهم :  
يَاجَلُ شبهة بِيَيْئُسُ على غير قياس أيضاً <sup>(٢)</sup> ، وقال بعضهم :  
يَيْجَلُ فكسر حرف المضارعة لينقلب الواو فيه ياءً استثقلاً  
للاو ، وكلُّهُ على غير قياس ، وليست الكسرة من لغة من يقول :  
تَعْلَمُ أوْثَمُكَ لا يكسرون الياء استثقلاً للكسرة على الياء فلا  
تُحْمَلُ هذه اللغة تلى لغتهم مع مخالفتهم لها ، وإنما هذه لغة  
آخرين من أجل استثقال الواو بعد الياء •

( فَعَلَ ) قوله : واذا بُنِيَ افْتَعَلَ مِنْ أَكَلَ وأَمَرَ الى  
آخره •

قول الشيخ : يعني أَنَّ بابَ افْتَعَلَ مِمَّا فَاوُهُ همزة يجب  
أَنْ تَنْقَلِبَ فِيهِ الهمزة ياءً إذا ابتدئ به لأنكسار ما قبلها فيقول :  
« اَيْتَكَلَ وَاَيْتَمَرَ » وأصله اِئْتَكَلَ وَاِئْتَمَرَ <sup>(٣)</sup> فاجتمعت  
همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها حرفاً من جنس حركتها ما قبلها فإذا  
انقلبت ياءً صار مثبته بقولك : اَيْتَسَرَ باعتبار أصله وكذلك  
اَيْتَعَدَ ففروهم قلب الياء ياءً كما قلبت في اتَّعَدَ واتَّسَرَ فنبه

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر •

(٢) ( أيضاً ) : ساقطة في ر •

(٣) ( وأصله اِئْتَكَلَ وَاِئْتَمَرَ ) : ساقطة في ر •

على أَنَّ ذَلكَ لَيسَ بِمستقيمٍ والفعلُ بينهما أَنَّ هَذهِ الياءُ في قولكَ  
« اِيتَكَلَّ » وقولكَ « اِيتَمَرَ » عارضةٌ مبدلةٌ عن الهمزةِ فحكمها  
حكم الهمزةِ ، والهمزةُ لا تُقلبُ تاءً إذا اجتمعتْ مع تاءِ الافتعالِ  
فوجبَ أَنَّ لا تُقلبُ الياءُ التي هي مبدلةٌ عنها تاءً أيضاً ، لأنَّها  
فرعُها فحكمُها حكمُها بخلافِ اِتَّسَرَ فانَّها ليستْ بعارضةٍ فلا يلزمُ  
من قلبِ الياءِ تاءً في اِتَّسَرَ قلبُ الياءِ تاءً في اِيتَكَلَّ ، وقولُ من قالَ :  
« اِئْتَزَرَ » وهمُ ، لأنَّه من الأَزَرَ فأَصْلُه « اِئْتَزَرَ » قلبتِ  
الهمزةُ ياءً لأنكسارَ ما قبلها فصارَ « اِئْتَزَرَ » فهو مثلُ « اِيتَكَلَّ »  
فكما لا تُقلبُ الياءُ التي في « اِيتَكَلَّ » تاءً ، لأنَّها عن الهمزةِ  
فكذلكَ الياءُ التي في « اِئْتَزَرَ » فتبيَّنَ من ذلكَ أَنَّ الياءَ في  
« اِئْتَزَرَ » و« اِيتَكَلَّ » واحدٌ وكما لا تُقلبُ في « اِيتَكَلَّ »  
لا تُقلبُ في « اِئْتَزَرَ » وقولُ من قالَ اِئْتَزَرَ وهمُ .

### القولُ في الواوِ والياءِ عَيْنينِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : لا تخلوانِ من أَنَّ تَعَلَّأَ أَوْ تَمَلَّأَ  
إلى آخره .

قالَ الشيخُ : التقسيمُ [١٦٦و] في ذلكَ كالـتقسيمِ فيما ذكرَ في  
الفاءِ « فالانلالُ في نحو قالَ وباعَ » مِمَّا تَحَرَّكَ فيه وانفتحَ ما قبلها  
أَوْ كُنَّا في حكمِ المتحركِ على ما سيأتي تفصيلُه مما لم يمتنعَ فيه  
مانعٌ ، وإنَّما قلبتِ الواوُ والياءُ إذا كُنَّا كذلكَ استعقالاتاً لهما  
وإنَّما لم يمتنعوا على الاسكانِ فلهما كراهةٌ أَنَّ تَلْتَسَّ صيغةُ  
المتحركِ بصيغةِ الساكنِ ، ألا ترى أَنَّهم لو أَعْلَوْا نحو بابٍ ،  
وَأَصْلُه بُؤَبٌ بالاسكانِ فقالوا بُؤُبٌ لم يعلم كونه من بابِ فَرَسٍ  
أَوْ من بابِ فَلَسٍ كيَوْمٍ فقلبوها الفاءَ ايذاناً عن حركةٍ ، ولأنَّ

الالف أيضاً أَخَفُّ من الواوِ والياءِ وما ذكره من إعلالها إلى غير  
الالف فسيأتي مفصلاً ، فإذا سكن ما قبل الواوِ والياءِ فلا يخلو إمّا  
أَنْ يَكُونَ في صيغة فعلٍ أَصْلٌ في معناه ' أَوْ في صيغة فعلٍ أَوْ  
غيره ممّا هو راجعٌ إلى ما تحركت فيه وانفتح ما قبلها فإن كانت  
من الأولِ صحّت كقولك : تَبَايَعْنَا وَتَقَاوَلْنَا وَإِعْوَارٌ وما أشبهه  
ذلك ، وإن كان من الثاني أُعِلَّ بالالف حملاً له على أصله كما  
ذكره في أقام واستقام • قوله : « أَتَلَّتْ هذه الأنبياءُ وإن لم  
تقم فيها علّة الاعتلال » ينسب وإن لم تَقُمْ فيها نفس تلك العلة  
الأولى ، وإلا فلا بدّ من علةٍ أَوْجَبَتْ إعلالَه ولكنّها ليست تلك  
العلّة الأصلية ، لأنّ تلك انفتحت فيها ما قبلها وهذه ما قبلها ساكنٌ  
ولكنّه في حكم المتحرك فأُجْرِيَتْ مجراها لكونها بأخوذة منها  
وراجعة إليها • قوله : « والحذف في قلّ وقُلْنِ » وذلك أنّ هذه  
اللامات لما سكنت للأمر أو لجزم أو لاتصال الفاعلين وحرف العلة  
قبلها ساكنٌ وجب حذفه • لاتقاء الساكنين لكونه حرف مدٍّ وإن ،  
(فَقِيلَ قُلْ وَقُلْنِ • وحذفت في نحو « سَيِّدٌ وَمَيْتٌ » وأصله  
سَيُّودٌ وَمَيُّوتٌ قَلِبَتْ الواوُ ياءً) <sup>(١)</sup> وأدخمت في الياء على  
ما سيأتي ثم خُفِفت بحذف الياء الثانية • وفي نحو « كَيْنُونَةٌ » <sup>(٢)</sup>  
وقِيلُولَةٌ <sup>(٣)</sup> ، وهو مثل سَيِّدٍ ، لأنّ كَيْنُونَةٌ أصلها كَيْنُونُونَةٌ

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر •

(٢) كَيْنُونَةٌ من كنت في مصدر كان ، وكان ينبغي أن يقال  
كُونُونَةٌ ولكنّها لما قُلَّتْ في مصادر الواو وكثرت في مصادر  
الياء الحقوها بالذي هو أكثر ، وكان الخليل يقول : كَيْنُونَةٌ  
فَيَسْهُلُة هي في الأصل كَيْنُونُونَةٌ التقت فيها ياءٌ وواو والأولى  
منهما ساكنة فصيرتا ياءً مشددة ثم خففوها فقالوا كَيْنُونَةٌ ،  
اللسان ( كون ) ٢٤٥/٧٧ •

(٣) قَيْيُولَةٌ : نومة نصف النهار أو النوم في وقت الظهيرة ، اللسان  
( قيل ) ٩٦/١٤ •

فَفُعِلَ فِيهَا مَا فُعِلَ فِي سَيْدٍ ، وَلَوْ كَانَتْ لَوْجِبَ أَنْ تَكُونَ  
كَوْنُونَةً إِذْ لَا مُوجِبَ لِقَلْبِ الْوَإِيَاءِ • وَأَمَّا « قِيلُولَةٌ » فَالَّذِي  
مَنْعَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ فَعْلُولَةٌ مَا ثَبَتَ مِنْ مِثْلِ كَيْنُونَةٍ فَكَانَ جَعْلُهُ  
كَمِشَابَهَةٍ أُولَى • « وَفِي الْأَقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ » لِأَنَّ أَحَدَهَا إِقْوَامَةٌ  
فَقُلِبَتْ الْوَإِيَاءُ الْفَاءُ أَجْرَاءً لِلْمَصْدَرِ ، مَجْرَى فَعْلِهِ فَاجْتَمَعَ الْفَنَانُ  
فَحُذِفَتْ أَحَدَاهُمَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَالْأُولَى أَوْلَى ، لِأَنَّهَا عَلَى  
قِيَاسِ السَّاكِنِينَ • قَوْلُهُ : « مِمَّا الْقِيَ فِيهِ سَاكِنٌ » ، يَعْنِي فِي  
« قُلْ وَقُلْ » ، « أَوْ طَلِبْ تَخْفِيفٌ » يَعْنِي فِي « سَيْدٍ وَبَيْتٍ » ،  
« أَوْ اضْطُرَّ إِعْلَالٌ » يَعْنِي فِي الْأَقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ • فَإِنْ قُلْتَ :  
فَلَا قَامَةَ وَالِاسْتِقَامَةَ كَقُلْ وَقُلْ (١) فِي أَنْ الْمَحْذُوفَ لِاتِّقَاءِ  
السَّاكِنِينَ • قُلْتَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ قُلْ وَقُلْ ثُمَّ إِعْلَالُهُ أَوَّلًا  
بِاسْكِنَهُ ثُمَّ جَاءَ سَاكِنًا بَعْدَ تَمَامِ لِاعْلَالِ وَثَبُوتِ حَرْفِ الْعِلَّةِ سَاكِنًا  
فَحُذِفَ لِاجْلِهِ ، وَالْأَقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ لَمْ يَثْبُتْ سَاكِنًا ثُمَّ حُذِفَ  
بَعْدَ ذَلِكَ لِسَاكِنٍ عَرَضَ لَهُ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ مِنْ تِمَّةِ إِعْلَالِهِ ، لِأَنَّهُ  
لَمْ يَنْفَكْ عَنْ مُوجِبِ حَذْفِهِ فَكَانَ مِنْ تِمَّةِ إِعْلَالِهِ فَلِذَلِكَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا  
وَجَعَلَ ذَلِكَ حَذْفًا لِلْسَّاكِنِ الْعَارِضِ ، وَهَذَا حَذْفٌ لِاضْطِرَارِ الْإِعْلَالِ  
لِكَوْنِهِ غَيْرَ يَنْفَكِ عَنْهُ • « وَلِسَلَامَةٍ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ » وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ  
مَا فَقِدَتْ فِيهِ أَسْبَابُ الْإِعْلَالِ كَقَوْلٍ وَكَيْلٍ أَوْ وَجِدَتْ وَلَكِنْ  
عَرِضَ لَهَا مَانِعٌ يَصُدُّ عَنْ إِمضَاءِ حُكْمِهَا وَمِثْلُ ذَلِكَ « بِصَوَرِي  
وَحَيْدِي وَالْجِسْوَلَانِ وَالْحَمِيكَانِ وَالْقُرْبَاءِ وَالْخِيَلَاءِ » أَمَّا  
صَوَرِي وَحَيْدِي فَالسَّبَبُ تَحْرِيكُ الْإِيَاءِ وَإِنْفَاتِحُ مَا قَبْلَهَا وَالَّذِي  
عَرِضَ كَوْنُهُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَلَيْسَ مُوَازِنًا لِلْفِعْلِ

(١) ( كَقُلْ ، وَقُلْ ) : ساقطة في ر .

وسأيتي ذكر ذلك ، « والجَوْلَانُ <sup>(١)</sup> » والحَيْكَانُ <sup>(٢)</sup> ، كذلك ، وأَمَّا  
 « الْقَوْبَاءُ <sup>(٣)</sup> » والخَيْلَاءُ <sup>(٤)</sup> ، فغاية ما يُقَالُ فِيهِ أَنَّ تَحْرُكَ الْوَاوِ  
 وَالْيَاءِ عِبَاةٌ فِي الْأَعْلَالِ لِثِقَلِهَا مُتَحَرِّكِينَ ، وَالْمَانِعُ مِنَ الْأَعْلَالِ وَقَوْعُ  
 النُّصَةِ قَبْلَهَا ، لِأَنَّ شَرْطَ الْأَعْلَالِ انْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا ، وَإِذَا حَصَلَ  
 مُضَادًّا لِلشَّرْطِ كَانَ دَائِمًا عَنْ إِضَاءَةِ الْحُكْمِ •

( فَعِلْ ) قَوْلُهُ : وَأَبْنِيَةُ الْفَعْلِ فِي الْوَاوِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ •

قَالَ الْمَسِيخُ : يُرِيدُ أَنَّ الْمَعْلُومَ الْعَيْنَ مِنَ الْوَاوِ إِنَّمَا يَأْتِي  
 مُضَارِعُهُ يَفْعَلُ بِالضَّمِّ وَإِنَّمَا التَّزَمُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْأَصْلِينَ  
 وَلَا يُؤْدِي إِلَى تَغْيِيرٍ ، فَكَانَ التَّزَامُ الْوَجْهَ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَوْ بَنَوْا  
 مِنْهُ يَفْعَلُ لَأَدَّى إِلَى قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً مَعَ اسْتَوَاءِ الصَّيغَتَيْنِ فِي غَرَضِهِمْ •  
 ( « وَلَمْ يَفْعَلْ يَنْعَلُ » ، وَهُوَ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ <sup>(٥)</sup> ) ، وَعَلَى  
 « فَعَلٍ يَفْعَلُ » لِأَنَّ الضَّمَّ فِي يَنْعَلُ هُوَ اقْتِيَاسٌ وَهُوَ مُنَاسِبٌ  
 لِلرَّوِ وَلِذَلِكَ بَنَوْا مِنَ الْوَاوِ فَعَلٌ وَلَمْ يَبْنَوْا مِنَ الْيَاءِ فَعَلٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا  
 بَيْنَ مَحْذُوفِينَ : إِمَّا بِمُخَالَفَةِ اقْتِيَاسِ فِي الْمُضَارِعِ وَإِمَّا بِتَغْيِيرٍ مِنَ الْيَاءِ  
 إِلَى الْوَاوِ • وَقَوْلُهُ « وَفِي الْيَاءِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ » ، الْكُسْرَةُ فِي الْيَاءِ

(١) الْجَوْلَانُ : التَّطَوُّفُ ، أَوْ الْمَالُ الْقَلِيلُ أَوْ جَوْلَانُ الْمَالِ :  
 صَغَارُهُ • وَالْجَوْلَانُ بِالتَّسْكِينِ : جَبَلٌ بِالشَّامِ • اللِّسَانُ  
 ( جَوْل ) ١٣ / ١٣٨ ، ١٤١ •

(٢) الْحَيْكَانُ : الَّذِي يَحْرُكُ مِنْكِبِهِ وَجَسَدَهُ فِي اثْنَاءِ الْمَشْيِ •  
 اللِّسَانُ ( حَيْك ) ١٢ / ٣٠١ •

(٣) الْقَوْبَاءُ : الَّتِي تَقْوِبُ الْجِلْدَ وَتَقْشُرُهُ ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْقَوْبَاءُ  
 الَّتِي تَخْرُجُ فِي جِلْدِ الْإِنْسَانِ فَتَدَاوِي بِالرِّيقِ • اللِّسَانُ ( قَوْب )  
 ١٨٦ / ٢ •

(٤) الْخَيْلَاءُ : أَوْ الْخَيْلَاءُ أَوْ الْأَخْيِيلُ كَلِمَةُ الْكِبَرِ أَوْ الْمَعْجَبِ  
 بِنَفْسِهِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الصِّفَاتِ ، اللِّسَانُ ( خِيل ) ١٣ / ٢٤٢ •

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ فِي ر •

[١٦٦ظ] كاضم في الواو ، وعلى فَعَلَ يَفْعَلُ على قياس الصحيح  
 [ كما في ] <sup>(١)</sup> الواو . ثمَّ قالَ « ولم يجيء في الواو يَفْعَلُ بالكسرِ  
 ولا في الياء يَفْعَلُ بالضم » ولم يذكرْ أَنَّهُ لم يأتِ من الياء فَعَلَ  
 في الماضي بالضم . ثمَّ قالَ « وزعم الخليل <sup>(٢)</sup> في طاحَ يَطِيحُ وتاهَ  
 يَتِيهِ أَنَّهُما من فَعَلَ يَفْعَلُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ وهما من الواو ،  
 والذي اضطره أَنَّ يحكم عليهما بالواوية مجيء طَوَّحَتْ  
 وتَوَّهَتْ ، اضطره أَنَّ يحكم أَنَّ الماضي فَعَلَ بالكسر كَحَسِبَ  
 [ يَحْسِبُ ] <sup>(٣)</sup> ، ولم يجعله فَعَلَ بالفتح كَضَرَبَ مجيء  
 طَحَّتْ وتَهَتْ ، ولو كان كَضَرَبَ وهو من الواو لوجب أَنَّ  
 يُقالَ طَحَّتْ وتَهَتْ ، فلما جاء بالكسر ، وقد ثبت أَنَّهُ من  
 الواو فلمْ أَنَّ ذلك لا يثبت في الواو إلاَّ فيما عينه مكسورة  
 كَخَفَّتْ فثبت أَنَّهُ لا يستقيم أَنَّ يكونَ طاحَ يَطِيحُ المشتق  
 منهما طَوَّحَتْ وتَوَّهَتْ إلا فَعَلَ بالكسر وهما من الواو ، وأما  
 إذا كان <sup>(٤)</sup> « طَيَّحَتْ وتَيَّهَتْ » هو <sup>(٥)</sup> المأخوذُ منهما فلا اشكال في  
 أَنَّهُما مثل قولهم : باعَ يَبِيعُ ، لأنَّ ذلك هو الذي يقتضيه  
 قياسهما .

( فسل ) قوله : وقد حوّلوا عند اتّصال ضمير الفاعل فَعَلَ  
 من الواو الى فَعَلَ ومن الياء الى فَعَلَ الى آخره .

(١) ( كما في ) : زيادة عن ل .

(٢) انظر الكتاب ٣٦٨/٢ .

(٣) ( يَحْسِبُ ) : ساقطة في ر ، والاصل .

(٤) في ل : ( من ) .

(٥) ( هو ) : ساقطة في ل .



قال الشيخ : وإنما فعلوا ذلك إيداناً بأن المحذوف ياء أو واو فيقولون : في سار سرت ، وفي قال قلت ولم يفرقوا في موضع بقائها ، إمّا للمحافظة على الألف فيتعذر الضم والكسر ، وإمّا لكون ما انقلب إليه الياء أو الواو موجوداً وهو الألف بخلاف ما إذا اتصل به الضمير المتحرك فإنه يحذف فكان قياسه في موضع الحذف أولى منه في غيره ، فأما إذا كن الفعل في أصله مكسوراً فأنهم أيضاً يفعلون هذا الفعل سواء كان المكسر ياء أو واو كقولك : خفت وهيت إمّا لأن ذلك قد استقر فيما ليس بأصل فكان فيما هو أصل أولى ، وإمّا للإيدان بأن المحذوف مكسور في الأصل . وقال « عند اتصال ضمير الفاعل ، وأطلق والاولى أن يقيّد بضمير الفاعل البارز المتحرك كقولك : قمت احترازاً من قولك : زيد قام وقاما وقاموا ، فإن كل واحد من هذه لأفعال قد اتصل به ضمير الفاعل ولم يفعل فيه شيء . وقوله « كيد ومازِيل » فشاذاً لا يعمل عليه .

( فعمل ) قوله : وتقول فيما لم يسم فاعله قيل وبيع بالكسر والاشمام الى آخره .

قال الشيخ : قياس ذلك أن يأتي مضموم لئلا يكسر العين فيقال قول ربيع ، فستثقلت [ الكسرة ] <sup>(١)</sup> على الواو والياء فتلقت الى ما قبلها نقيلاً قيل وبيع ، وهذه هي المغنة الفصيحة . وأما من قل قول وبوع فوجهه أنه لما استقل الكسرة على الواو وحذفها فسكنت وما قبلها مضموم بقيت على حالها ثم حل ذوات الياء عليها لاتفاقهم على جريهما جري واحد ، وهذا

(١) ( الكسرة ) : ساقطة في الاصل .

التحليل 'ينكس' لمن قال 'قيل' وبيع' ، ويكون 'أولى لأن' فيه حمل  
 الواو على الياء وهو أقرب من حمل الياء على الواو \* وبعض  
 أصحاب اللغة الأولى يسمون الفاء الضم تبيهاً على أن الأصل فيه  
 الضم وقد جاء مقرأً به في السبعة ، وقد توهم بعضهم أن مثل  
 هذا الأشمام غير ممكن ، لأن الأشمام الممكن عنده هو ضم الشفتين  
 بعد الاسكان <sup>(١)</sup> المسكوت عليه من غير صوت وذلك غير معمول به  
 هنا باتفاق فلم يبق إلا ضم الشفتين في حل التضمين وذلك إما  
 أن يكون قبل التصويت بالقاف ، أو بعدها ، أو معها والجميع غير  
 مستقيم ، أمّا قبلها فلا يستقيم لأنه حينئذ يكون إشماماً للحرف  
 الذي قبلها \* وأيضاً فإن الحرف الذي قبلها إن كان مضموماً لم يقبل  
 إشماماً وإن كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً وضمت شفتيك مع  
 التضمين به صار مضموماً ، وأمّا بعدها فكذلك ، وأمّا معها فلا  
 يستقيم ، لأنه إذا صوت به وضمت الشفتين مع التضمين بها  
 جاءت ضمة خالصة ، لأن حقيقة الضمة لخالصة ضم الشفتين  
 بالحرف مع التضمين فوجب أن تجيء ضمة خالصة عند ذلك ،  
 وقد توهم بعضهم أن الأشمام إن كان يكون بعد الطق بها في حل  
 النطق بالياء الساكنة بعدها وتوهم أن ما فيها من المد يمكنه من  
 ذلك وهو فاسد من جهة أن الأشمام ثابت في مثل قولك 'بعت'  
 يا عبد' وقولت 'يا قول' ، وأيضاً فإنه لو فعل ما ذكره هذا القائل  
 لانقلبت الياء واواً لضم الشفتين عندها إذ لا معنى للواو إلا ذلك \*  
 والجواب عن ذلك الأشكال أن الأشمام إن كان عند ابتدائك  
 بالكلمة فلا إشكال وإن كان مع وصلك إياها بغيرها كان ضمماً  
 للشفتين بسرته بين <sup>(٢)</sup> النطق بما قبلها وبها ، وإن زعم أنه ليس

(١) في و : ( اسكان ) وهو غير مستقيم .

(٢) في ل : ( من ) ، هو تحريف .

بينَ النطقِ بالحرفينِ زمان ، وإنَّ زمنَ الفراغِ من الاولِ هو زمنَ  
الاشتغالِ بالحرفِ الثاني . فجوابه ' أَنَّهُ إِذَا نُطِقَ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ  
اللسانِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ اللِّسَانَ يَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، وَزَمَنُ  
الانتقالِ زَمَنٌ ثَالِثٌ قَطْعًا ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ بَيْنَ النُّطْقِ بِالْحَرْفَيْنِ  
[١٦٧] زَمَانًا ثَالِثًا وَلِذَلِكَ يُدْرِكُ ضَرُورَةَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ  
وغيره ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَدْغَمَ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا زَمَنٌ ثَالِثٌ بِخِلَافِ  
غيره ، ثُمَّ لَوْ سَلَّمْ لَهُ ذَلِكَ لَكَانَ الْجَوَابُ أَنَّهُ 'يُوتَى بَضْمُ الْمُتَقَاتِلَيْنِ  
بَيْنَهُمَا فِي زَمَنٍ بَيْنَهُمَا يَقْصِدُ الْمَكْلَمُ إِلَى تَرْكِ الْحَرْفِ الثَّانِي فِي الزَّمَانِ  
الثَّانِي وَمُغْلَ الْزَمَانِ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِيهِ الْحَرْفُ الثَّانِي بَضْمَ  
الْمُتَقَاتِلَيْنِ لَيْسَ كَانَ ذَلِكَ . قَوْلُهُ : « وَكَذَلِكَ أُخْتِمِرَ وَأُنْقِيدَ » ،  
لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ كَالْعِلَّةِ فِي « قِيلَ » وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِمَا ضَمِيرٌ  
يُوجِبُ حَذْفَ الْعَيْنِ كَقَوْلِكَ قُلْتُ يَقُولُ وَبُعْتُ يَابَسَدُ ،  
وَأُخِّرْتَ يَارَجُلُ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً .

قوله : وليسَ فيما قيلَ ياءُ أَقِيمَ واستقيمَ إلا الكسرُ الصريحُ .

قالَ الشيخُ : لانتفاءِ العلةِ الموجبةِ لما ذكرناه وهو الضمُّ الذي  
هو أصلُ ' فيما قيلَ ' أَيْاءاتِ المذكورة ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ :  
« أَقِيمَ وَأَسْتَقِيمَ » أَقُومُ وَأَسْتَقُومُ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى  
الثَّانِي فَسَكُنَتْ وَانْقَلَبَتْ يَاءُ فَلَا وَجْهَ لِلضَّمِّ فِي الْقَافِ ، وَلَا لِالِشَّمَامِ ،  
لِأَنَّ أَصْلَهَا السَّكُونُ وَالضَّمُّ ، وَالِاشَّمَامُ فِي قِيلَ وَبِعَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ  
أَجْلِ أَنَّ أَصْلَهَا الضَّمُّ فَثَبَتَ أَنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ مُتَّفِقَةٌ فِي بَابِ أَقِيمَ  
وَأَسْتَقِيمَ .

( فصل ) قوله : وَقُلُوا عَوْرَ وَصَيْدَ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : يعني أَنَّ عَوْرَ وَصِيدَ من بابِ العيوبِ وقياسها  
إِفْعَالَ فكانَ الأصلُ إِعْتَوَارَ وإِصْيَادَ ، وبابه لا يُعْمَلُ لالتقاءِ  
الساكنين بحرفِ العلة ، ومثل ذلك لا يُعْمَلُ كراهةِ الاختلالِ  
بالفعل مطلقاً وكذلك « إِزْدَوْجُوا وإِجْتَوَرُوا » بمعنى تزاوجوا  
وتجاوروا ، ومثل ذلك لا يُعْمَلُ لوقوعِ الالفِ قبلَ حرفِ العلةِ  
لأنَّهم لو أَعْلَوْهُ لادى الى الاختلالِ به مطلقاً بخلافِ قولك أَقَامَ  
فأنَّه أُعْمِلَ ، وإن كان قبلَ حرفِ العلة ساكنٌ لامكانِ بقاءِ حرفِ  
العوضِ عنه وهو الالفُ ، ألا ترى أنَّهم لو أَعْلَوْا تَجَاوَرُوا لقلبوا  
الواوَ الفاءَ ، وإذا قلبوها الفاءَ فيجتمعُ الفان فيُحذفُ أحدهما فلا يبقى  
العوضُ ويصيرُ لفظه تَجَاوَرُوا فلمَّا كانَ مثلُ عَوْرَ وَصِيدَ في  
معنى ما يجبُ فيه التصحيحُ صَحِّحَ حملاً عليه . قوله : « ومنهم  
من لم يلمسحِ الأصلَ فقال عَارَ يَعَارُ » يعني من لم ينظرَ الى أَنَّ  
الأصلَ والقياسَ إِفْعَالَ بَلَّ جماعه من بابِ خَافَ فاعلُه كاعلاله .

قوله : وما لحقته الزيادةُ من ذلك نحو عَوْرَ في حكمه .

قال الشيخ : لأنَّهم لما صححوا ثلثيه صححوا ما زادَ عليه ،  
لأنَّ إِعْلَالَ المزيدي فرغَ عليه وهذا على اللغة الأولى ، وأمَّا اللغةُ  
الثانيةُ فيعلُّونَ لأنَّ حكمَ « عَوْرَ » عندهم حكمُ « خَافَ » وحكمُ  
أَعْدَرَ عندهم كحكمِ أَخَافَ ، فيقولون : أَعَارَ اللهُ عينه ، كما  
يقولون : أَخَافَ . قوله : « وَلَيْسَ مسكنةٌ من لَيْسَ » إنما أوردَ  
ليسَ ههنا لأنَّه فعلٌ وقياسُ عينِ الفعلِ أَنَّ تَقَلَّبَ الفاءُ كما  
أوردَ عَوْرَ لما كنَ في الظاهرِ مخالفاً للقياسِ فقال أَصْلُهَا لَيْسَ  
كَصِيدَ إِلَّا أَنَّهَا<sup>(١)</sup> ليست من بابِ صِيدَ ، لأنَّ أَصْلَ ذلك

(١) ( في و ) : ( لآتها ) وهو تحريف .

إِفْعَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَاسْكُنُوا فِي لَيْسَ كَمَا أَسْكُنُهَا ، وَإِنَّمَا حَمَلُوهَا عَلَى فَعَلَ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ فَعَلَ وَلَا فَعَلَ لِأَنَّ فَعَلَ لَمْ يَأْتْ فِيهِ اسْكُنَ وَفَعَلَ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْيَاءِ وَلَمْ يَأْتْ فِيهِ اسْكُنَ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنَّ يُجْعَلَ فَعِلٌ وَسُكِّنَ كَمَا سُكِّنَ عَلَّمَ ، وَهُوَ بَابٌ فَحُمِلَ عَلَيْهِ وَالزُّمَ هَذَا الْجَائِزُ لَكُونِهَا غَيْرَ مَتَصَرِّفَةٍ فَلَمْ يَصَحَّ كَمَا صَحَّ فِي صَدِيدٍ وَلَمْ يَعْملْ كَمَا أُعْلِلَ هَبَّ بَلَّ التَّزْمُ هَذَا الْاسْكُنُ الْجَائِزُ لِيَكُونَ عَلَى لَفْظٍ مَا لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ تَنْبِيْهَا عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ شَبهِ الْحُرُوفِ . قَوْلُهُ : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقَلَوْا حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فِي لَيْسَ » يَرِيدُ أَنَّهُمْ قَصَدُوا إِلَى أَنَّ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ ائْجَرَفِ فَلَمْ يَغْيِرُوهُ تَغْيِيرَ الْفِعْلِ ، وَيَجْسَنُ أَنْ يُقَالَ لَمْ يَنْقَلَوْا حَرَكَةَ الْعَيْنِ لِأَنَّهُمْ التَّزَمُوا السُّكُونَ فَعَمَّارُ الْكُسْرِ نَسِيًا مُنْصِمًا فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقَلَوْا حَرَكَتَهُ <sup>(١)</sup> قَوْلُهُ : « وَقَالُوا فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ مَا أَقُولُ لَهُ وَمَا أَبِيعُهُ » أَوْرَدَهُ أَيْضًا لِكَرْنِهِ جَاءَ مُصَحِّحًا ، وَعِلَّةُ تَصْحِيحِهِ كَوْنُهُ أَشْبَهَ الْأَسْمَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَتَصَرَّفْ تَصَرَّفَ الْفِعْلِ فَأُجْرِي مَجْرَى الْأَسْمِ ، وَلَوْ بَنِيَتْ أَفْعَلَ مِنَ الْأَسْمِ الْمُعْتَلِ الْعَيْنِ لَقُلْتُ : أَقُولُ وَأَبِيعُ وَتَصْحِيحُ هَذَا الْبَابِ قِيَاسٌ ، وَأَمَّا تَصْحِيحُهُ مَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِهِ فَمُنَادٌ مَسْمُوعٌ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

( فَعِلٌ ) قَوْلُهُ : وَإِعْلَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ أَنَّ تُقْلَبَ عَيْنُهُ هَمْزَةً إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : إِنَّمَا أُعْلِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ سَمَكُونٍ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْمَلَّةِ حَمَلًا عَلَى أَفْعَلَ لِقُرْبِهِ مِنْهُ وَقُلِبَتْ هَمْزَةُ تَشْبِيْهَا لَهَا بِكَسَاءِ وَرَدَاءِ ، كَأَنَّهُمْ قَلْبُوهَا الْفَاءَ فَلِذَا اضْطُرُّوا إِلَى تَحْرِيكِهَا قَلْبُوهَا هَمْزَةً كَمَا

(١) ( حَرَكَتُهُ ) : سَاقِطَةٌ فِي و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س .

فعلوا ذلك في كسَاءٍ تقربِ الهمزة من الالف • قوله : « ورُبَمَا  
 حَذَفْتُ كَقَوْلِكَ : شَاكَ » ، وذلك مسموعٌ ووجههُ أَنَّهم قَبَوْهَا  
 الْفَا فَحَذَفْتُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِينِ وَقَبَوْهَا هَمْزَةً فَحَذَفْتُ تَخْفِيفاً •  
 [١٦٧ظ] قوله : « ومنهم من يَتَلَبُّ فَيَقُولُ شَاكَ » ، وذلك مسموعٌ قَلَبُوا  
 الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللّامِ فَمَارَ شَاكِي مِثْلَ قَاضِي فَأَعِلَّ كَعَدْلِهِ •  
 « وفي جَاءِ قِرْلَانٍ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مُقْلُوبٌ كَلِشَاكِي وَاهَمْزَةُ لَامِ الْفَعْلِ »  
 وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ (١) وَأَصْلُهُ جَثِي كَرِهَ قَلْبُ الْيَاءِ هَمْزَةً لَمَّا  
 يُوْدِي إِلَيْهِ مِنْ كَثَرَةِ الْأَعْلَالِ فَقَلَبَ الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللّامِ فَسَارَ  
 جَاثِي عَلَى وَزْنِ فَدَلَعِ (٢) فَأَنْدَلَ كَالْعِلَالِ قَاضِي فَلَمْ يَزِدْ أَعْلَالَهُ نَمْلَى  
 أَعْلَالِ قَاضٍ إِلَّا بِالْقَلْبِ وَهُوَ قَرِيبٌ • وَنَتَأَيَّ أَنْ الْأَصْلَ جَاثِي  
 فَقُلِمَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ هَمْزَةٍ قَلْبُهَا فِي بَائِعٍ فَمَارَ جَاثِي فَاجْتَمَعَتْ  
 هَمْزَتَانِ فَوَجِبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ يَاءَ فَمَارَ جَاثِي ثُمَّ أُعِلَّ الْمَلَّ قَاضٍ ،  
 وَهَذَا أَقْسَرُ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ وَإِنْ كَانَ وَجْهًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُومُ  
 عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَهَذَا جَارٍ نَمْلَى قِيَاسَ كَلَامِهِمْ وَانْقَابُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ •  
 قوله : « وَقَالُوا فِي عَوْرٍ وَصِيدٍ عَاوِرٌ وَصَائِدٌ كَمُقَاوِمٍ وَمُبَايِنٌ » ،  
 يَعْنِي أَنَّهم صَحَّحُوا فِيمَا صَحَّ فِيهِ الْفَعْلُ لِأَنَّ الْأَعْلَالَ كَانَ حَسْلًا  
 عَلَيْهِ فَلَمَّا صَحَّ فِي الْأَصْلِ فَهُوَ فِي الْفَرْعِ أَجْدَرُ ، وَكَذَلِكَ « مُقَاوِمٌ »  
 وَمُبَايِنٌ » كَقَوْلِهِمْ : قَاوِمٌ وَبَايِنٌ •

(فصل) قوله : « وَأَعْلَالُ اسْمِ الْمَقُولِ مِنْهُمَا أَنْ تُسَكَّنَ تَيْنَهُ »

إلى آخره •

قَالَ الشَّيْخُ : فَيَكُونُ أَصْلُهُ 'مَقُولٌ' وَمِثْلُهُ 'نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ'

(١) الْكِتَابُ : ٣٧٨/٢ •

(٢) (فَالْع) : سِنَاظَةُ فِي وَ •

إلى الفاء فمكنت العين فاجتمع ساكنان العين ( وواو مفعول  
فَحَضَفَتْ وَاوُ مفعول ) (١) عند سيويه (٢) فبقي [ باب ] (٣) مقول على  
حاله وَقَلِبَتِ الضمةُ في باب مَبِيعِ كسرة لتصحَّ الياء وحُذِفَتْ  
العينُ عند الاخفش (٤) فبقي مقول على حاله أيضاً وإن اختلف  
التقديران ، وَقَلِبَتِ الضمةُ في باب مَبِيعِ كسرةً تنبهاً على ذوات  
الياء ، وانقلبت وَاوُ مفعول ياء ، وقول سيويه : أُسِدَّ لِمَا يَلْزَمُ  
من (٥) ، ذهب الاخفش من قلب الضمة كسرةً لغير علة ، وقلب  
وَاوُ مفعول ياء (٦) وكان الاخفش ترجَّحَ عنده ذلك من حيث  
> إِنَّهُ < (٧) رأى أَنَّ الزائد إذا اجتمع مع الأصلي وهما ساكنان  
حُذِفَ الأصلي كما في قاضٍ وعصاً وأشباههما فحُكِمَ على الواو  
الأصلية بذلك ، وأيضاً فإنَّ الأصل في الساكنين إذا كان الأول  
حرف مدٍّ ولين أن يُحذف الأول والأصلي هو الأول وكان حذفه  
أولى وما ذكرناه عنه لا يوازن ظاهر ما تمسك به سيويه على أن  
تمسكه جميعاً إنما ثبت فيما كن الأول حرف مدٍّ ولين ، والثاني  
صحيحاً كقاضٍ وعصاً وقُضِلَ ، وأما إذا كانتا مدتين فلا . قوله :  
« وقالوا مَشِيبٌ بناءً على شَيْبٍ بالكسر » وذلك شاذٌّ وقياسه  
مَشُوبٌ كَمَقُولٍ . ووجهه أَنَّهُ لَمَّا كَانَ جَارِياً على شَيْبٍ وقد  
قَلِبَتْ وَاوُهُ ياءً في اللغة الفصحى فَأَجْرِي مجراه ، وقالوا :  
« مَهُوبٌ » وهو شاذٌّ وقياسه مَهَيْبٌ كَمَبِيعٍ . ووجهه أَنَّهُ لَمَّا  
كَانَ مِنْ هَيْبٍ وفيه لغة أهلها هُوبٌ ، أَجْرِي مجراه في هذه

- 
- (١) ما بين القوسين : ساقط في ر .  
(٢) الكتاب ٣٦٣/٢ ، المقتضب ١٠٠/١ .  
(٣) ( باب ) : زيادة عن ل .  
(٤) انظر المقتضب ١٠٠/١ .  
(٥) ( من ) : ساقطة في ل .  
(٦) في ل : ( وذلك غير جائز ) ، ولا يستقيم معه الكلام .  
(٧) ( أنه ) : زيادة للسياق بدلالة ما قبله .

اللثة . قوله : « وقد شدَّ نحو مَخْيُوط وَمَزْيُوت ومَيَّوْع ،  
وَتَفَّاحَة ومَطْيُوبَة <sup>(١)</sup> » فجاءت على الأصل تبيهاً على أن ذلك  
قياسها وأصلها وكذلك آيت <sup>(٢)</sup> . قوله : « قال سيبويه ولا نعلمهم  
أتمروا في الواو لأن الواوات أثقل من عليهم الياآت <sup>(٣)</sup> » ، يريد أنهم لم  
يُصحَّحوا في باب مَخَوْفٍ كما صحَّحوا في باب بَيْعٍ فلم يقولوا :  
مَخَوْوَفٍ كما قالوا : مَيَّوْعٍ استقلالاً للواو واستخفافاً للياء ، وقد  
شدَّ نحو ثوبٍ مَصْمُومٍ .

(فصل) قوله : ورأى صاحب الكتاب في كلِّ ياءٍ هي عينٌ  
ساكنةٌ مضمومةٌ ما قبلها أن تُقلَّبَ الضمةُ كسرةً لتسلم الياءُ .

قال الأبنخ : ومذهبُ الاخفش <sup>(٤)</sup> أن تُقلَّبَ الياءُ واواً ،  
ومذهبُ سيبويه هو القياس <sup>(٥)</sup> نقلاً ومعنى ، أمَّا النقلُ فلمَّا ثبت من

(١) هذه قطعة من شطرٍ ، وهو : ( كَاتَهَا تَفَّاحَة مَطْيُوبَة ) ،  
قال المازني : سمعتُ الأصمعي يقول : سمعتُ أبا عمرو بن  
العلاء يقول : سمعتُ في شعر العرب وذكر الشطر ، والاستشهاد  
فيه مَطْيُوبَة جاءت على الأصل كمَخْيُوط مأخوذ من خاط  
ومَطْيُوب مأخوذ من طاب أي من الفعل الثلاثي . المنصف  
٢٨٦/١ ، المقتضب ١٠١/١ ، الخصائص ٢٦٠/١ ، الأشموني  
٣٢٤/٤ ، العيني على الأشموني ٣٢٤/٤ ، ابن يعيش ٨٠/١٠ .  
(٢) البيت لعلقة الفحل وهو في ديوانه من قصيدةٍ عدتها عشرون  
بيتاً وهو :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيَضَاتٍ وَهَيَّجَةٍ  
يَوْمَ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ

الديوان ص ٥٩ ، المنصف ٢٨٦/١ ، ابن يعيش ٧٨/١٠ ، ٨٠ ،  
الأشموني ٣٢٥/٤ ، العيني على الأشموني ٣٢٥/٤ .

(٣) الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٤) انظر المقتضب ١٠١/١ .

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢ ، المقتضب ١٠١/١ .



قولهم : أبيضٌ وبيضٌ وهو محلّ اجماع ، وذلك يستثني  
الاخفش . • وأمّا المعنى فلأنّ الضرورة ملجئة في اجتماع الياء  
والضمة الى تغيير أحدهما وتغيير الحركة ليقى الحرف على حاله  
أولى من تغيير الحرف لتبقى الضمة على حالها ؛ لأنّ المحافظة على  
الحرف أولى من المحافظة على الحركة ، وإذا ثبت ذلك بالنقل  
والمعنى كان أرجح ، ولا يحسن التمسك لسيبويه باب مبيع ، لأنّ  
الاخفش لا يوافقه في أنّ الياء عين ، وقد تمسك الاخفش بقولهم :  
مضووفة وطوبى وكووسى وليس بقوى . • أمّا مضووفة فشاذ ،  
وأمّا الطوبى والكووسى فلما ثبت من تفريقهم بين فعلى في الاسم  
وفعللى في الصفة ، ألا ترى أنّهم يقولون الدنيا والعليا والفتوى  
والشروى فيقبلون ، فهم ههنا أجدر ، وأيضاً فإنهم كرهوا ذلك  
ههنا لئلا تخطأ فعلى بفعللى ، ألا تراهم لم يقلوا : طيبى  
وكيسى لم يعلم أنّه فعللى [ أو فعللى ] (١) ، ثمّ هو معارض  
بقولهم حيكى وضيزى فيقابل البان ويبقى التمسك الاول  
سالماً . قوله : « ومعيشة » [ ١٦٨ و ] عنده يجوز أن تكون  
مفعلة ومفعلة . أمّا اذا كانت مفعلة فأصلها معيشة نقلت  
حركة العين الى الفاء فصارت ياء ساكنة هي عين وقبلها ضمة ،  
فوجب أن تقلب الضمة كسرة على ما هو مذهبه فتغير  
« معيشة » ، وإن كان أصلها « معيشة » فواضح على كلاً  
القرين ، ولا يجوز أن تكون مفعلة عند الاخفش لأنّه لو كان  
كذلك لكانت ياء ساكنة وقبلها ضمة فيجب قلب الياء واواً على ما هو  
قياس مذهبه فتغير « معوثة » .

(١) ( وفعللى ) : ساقطة في الاصل .

قوله : « واذا بُنيَ من البيعِ نحو تُرْتُبِ قالَ تَبِيعُ » وقال  
الاخفش 'تَبُوعٌ' (١) .

قال الشيخ : وأصله 'تَبِيعُ' فلما وجب الاعلال نُقلت حركة  
العين الى الفاء فعمارتُ ياء ساكنةً وقبلها ضمةٌ فوجب قلبُ الضمة  
كسرةً على قياسِ مذهبِ سيويه فيصير 'تَبِيعُ' (٢) ، ووجب قلبُ  
الياء واواً لانضمام ما قبلها على قياسِ مذهبِ الاخفش فتصير 'تَبُوعُ' .  
قوله : « والمضبوقةُ كالمضبوقةِ والصَوْنِ » الى آخره . يعني أنه (٣)  
خرجَ عن قياسِ بابهِ ، لأنَّ أصله « مَضِيفَةٌ » نُقلت حركةُ  
العين الى الفاء فوجب أنْ تُقلبَ الضمةُ كسرةً فيقالُ « مَضِيفَةٌ »  
هذا هو القياسُ لذلك ، ومذهبُ الاخفش فيه أنه قُلبتِ الياءُ واواً  
لانضمام ما قبلها على قياسِ مذهبهِ .

(فصل ) قوله : « والاسماءُ الثلاثةُ المجردةُ إنّما يُعملُ منها  
ما كانَ على مثالِ الفعلِ نحو بابٍ ، ودارٍ ، وشجرةٍ شاكّةٍ الى  
آخره . »

قال الشيخ : إنّما أُعِلَّ الثلاثي لما كانتْ عِلَّةُ إعلاله هي  
العلّةُ الأصليةُ في إعرالِ الفعلِ وهو تحريكُ الواوِ وانفتاحُ ما قبلها  
كقوالك : « بابٌ ودارٌ » معَ مشابهةِ النعلِ الذي هو أصلُ الاعزالِ .  
وأما اذا زادَ على ثلاثةٍ فإنَّه لا يجتمعُ فيه الامرانِ جميعاً ، لأنَّه  
إنْ تحرّكتْ وانفتحَ ما قبلها لم يكنْ على وزنِ الفعلِ ، وإنْ كنْ

(١) انظر المقتضب ١/ ١٠٠ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٣ .

(٣) في ل : ( لأنه ) .

على وزن الفعل لم يكن ذلك ، فلم يلزم إعلاله مطلقاً ، إلا بما  
 سذكروه باعتبار غير ذلك ، ولذلك أعل نحو باب ودار ولم يعمل  
 نحو « المومة والمومة والعيوض » والمودة ، وأما نحو « الترد »  
 وشبهه فشاذاً وقياسه الاعلال ولكنه جاء ممحاً تنبيهاً على الأصل  
 وتنبيهاً على أنه ليس كلفعل في قوة علة الاعلال ، ألا ترى أنه  
 لم يأت نحو قوم كما أتى نحو القود .

قوله : وإنما أعلتوا قياساً الى آخره .

قال الشيخ : أورد قياساً اعتراضاً ، لأنه اسم ثلاثي وقد  
 أعل وليس على مثال الفعل فكان قياسه أن يقال قوماً كما قيل  
 عوَض . وأجاب عن ذلك بأنه مصدر والمصادر تعمل باعلال  
 أفعالها اجريها عليها (١) لا بما ذكره (٢) من مثل الفعل ثم انتذر عن  
 وقوعه صفة لتحقيق مصدرية فجعله من المصادر الموصوف بها  
 كقولك : رجل عدل وصوم وزور . ثم أورد على الجواب اعتراضاً  
 وهو قولهم : « حال حو لا » . وأجاب أن القياس حيلاً ولكنه  
 شاذاً كلقود .

قوله : وفعل إن كان من الواو سكنت عينه لاجتماع  
 الضمتين والواو .

قال الشيخ : ذكره ههنا لأنه ثلاثي أعل ، ( وليس على مثال  
 الفعل ، فذكر أن أمره منقسم الى ما يعمل والى ما يمح ، فإن

(١) في و : ( عليه ) ، وهو وهم .

(٢) في ل : ( لأن ما ذكر ) .

كَانَ مِنَ الْوَاوِ أَعْلَى (١) بِالْإِسْكَانِ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَتَيْنِ وَأَحَدِيهِمَا عَلَى الْوَاوِ وَهُوَ اسْتِثْقَالٌ يُوجِبُ الْأَعْلَالَ لِمَا فِيهِ مِنَ اثْقَالِ الْيَنِّ «فَيُقَالُ نُورٌ وَعَوْنٌ فِي جَمْعِ نَوَارٍ وَعَوَانٍ» وَأَصْلُهُ نُوُورٌ وَعَوُورٌ • وَأَمَّا تَمْصِيحُهُ ، فَمَاذًا لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ ، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : «وَيَثْقُلُ فِي الشَّعْرِ» • وَإِنْ كَانَ مِنَ الْيَاءِ (٢) فَجَائِزٌ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُجْرَكَ بِالنَّضْمِ عَلَى الْأَصْلِ فَيَكُونُ كَالصَّحِيحِ ، فَيُقَالُ «غَيْرٌ وَبَيْضٌ» ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِسْتِثْقَالِ كَالْوَاوِ فَلَا يَنْزِمُ مِنْ كِرَاهَةِ النَّضْمِ ، ثُمَّ كِرَاهَتُهُ هَهُنَا • وَالثَّانِي أَنْ تُسَكَّنَ عَيْنُهُ كَمَا سَكَنْتَ فِي «كُتُبٌ وَرُسُلٌ» ، وَإِذَا سَكَنْتَ وَجِبَ أَنْ يَنْكَسِرَ مَا قَبْلَهَا لِتَعْذُرَ النُّطْقَ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ وَقَبْلَهَا ضَمَةٌ فَقَالَ : «غَيْرٌ وَبَيْضٌ» •

(فصل) قوله : وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمَزِيدُ فِيهَا فَإِنَّمَا يُعَلُّ مَهْمَا مَا وَافَقَ الْفِعْلَ فِي وَزْنِهِ وَنَارِقَهُ إِمَّا بِزِيَادَةٍ لَا تَكُونُ فِي الْفِعْلِ •  
قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي بِوِافَقَتِهِ فِي وَزْنِهِ مُوَافَقَتُهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ لَا فِي حَقِيقَةِ الزَّنَةِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَ بَفَارَقَتِهِ لَهُ فِي الزِّيَادَةِ أَوْ فِي الْمِثَالِ ، وَإِنَّمَا أُعْلِمُوا مَا وَافَقَ الْفِعْلَ فِي وَزْنِهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِهِ حَيْثُ وَافَقَهُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ الْمَفَارِقَةَ بِالزِّيَادَةِ أَوْ بِالْمِثَالِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ كِرَاهَةَ اللَّبْسِ فِيهَا وَإِنَّمَا لَمْ يُشَرِّطْ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِي إِمَّا لِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَطَ لَمْ يُعَلِّ إِذْ لَا يَتَّفِقُ فِيهِ أَبَدًا ، وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ عِلْمُهُ أَعْلَالُهُ قَوِيَّةٌ [ ١٦٨ ظ ] فَلَا يَنْزِمُ مِنْ مِرَاعَةِ اللَّبْسِ فِي الْعِلَّةِ الضَّعِيفَةِ مِرَاعَاتِهِ فِي الْعِلَّةِ الْقَوِيَّةِ ،

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ فِي ر •

(٢) فِي ل : (قوله : وَإِنْ كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ • قَالَ يَعْنِي) •

وَلَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ مَعَهُ •

وإِمْأَ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنَوَّنًا بخلاف الزائد فإنه قد يكون غير منون فيجيء اللبس فيه ولا يجيء ههنا ، وهذا الوجه رتبته التقديم على أخويه •

قوله : وقد شيد نحو مكوزة ومزید الى آخره •

قال الشيخ : قياسها أن تقلب ألفاً ولكنهم استعملوه على الأصل تنبيهاً عليه ، وإذا كان ذلك قد استعمل فيما هو أصل لهذا كاجود واسترواح فهو ههنا أجدر • « وقولهم : مقول محذوف من مقوال » ، هذا يرد إعتراضاً في الظاهر على هذه القاعدة لأنه على مثال الفعل وقد فارقته بزيادة لا تكون فيه ، فقياسه أن يعمل مقام • وأجاب بأن أصله مفعال ، وإذا كان كذلك لم يكن مثال الفعل لمفارقة له بالالاب التي بعد العين ، ولا تكرر في الفعل مثل ذلك فوجب تصحيحه ، لأنه قد اكتنه ساكنان ، وإذا كان اكتاف الساكنين يوجب التصحيح في الفعل كقولك : أسود وأبيض فهو فيما كن مشبهاً<sup>(١)</sup> به أجدر • قوله : « وإما بمثل لا يكون فيه » ، وهو أحد الشرطين المذكورين على البدل أو على الاجتماع ولذلك أعلّ نجو يحلّي من باب تبيع ، لأنه وافق الفعل فيما ذكرناه وفارقه في الزنة التي لا يكون الفعل عليها فلذلك قلت : تبيع ، ولو صححت لقلت : تبيع • قوله : « وإما كان منها مماثلاً للفعل صحيح » ، يعني من غير المفارقة بأحد الوصفين وهو الزيادة التي لا تكون في الفعل والمثال الذي لا يكون صحيح فرقاً بينه وبينه كما في قلبك : « أسود وأبيض » ، ألا ترى أنك لو أعلته لالتبس بصيغة الفعل ، لأنه لا يفارقه بزيادة ولا مثال

(١) في ل : ( ملحقاً ) ، وما اثبتناه أحسن •

لا تفاقهما في أفْعَلْ ولذلكَ لو بنيتَ تَفْعَلْ أو تَفْعَلْ اسماً من زادَ  
تَزِيدُ لوجبَ أنْ تقولَ : تَزِيدُ أو تَزِيدُ على التصحيحِ لِمَا  
ذكرناه من اداءِ الالتباسِ •

فصل ( قوله : وقد أعلّوا نحو قيام وعياد واختيار الى  
آخره •

قال الشيخ : ذكرَ هذا الفصلَ ليُبينَ أنْ في الاسماءِ المزيدي  
فيها أسماءٌ ليستَ على ما يوافقهُ الفعلُ في وزنه ، ومعَ ذلكَ فَنَهَا  
أَعَدَّتْ لئلا يَنُفَسَمَ أَنَّهُ لَا يُبَيِّنُ من المزيدي فِيهِ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا  
الفصلِ ، فمن ذلكَ المنادى « نحو قِيَامٌ وَعِيَادٌ وَاخْتِيَارٌ وَإِنْقِيَادٌ »  
وعَدَلَ اِعْلَالُهَا فَقَالَ : « لَا اِعْلَالُ أَفْعَالِهَا مَعَ وَقُوعِ الْكُسْرَةِ قَبْلَهَا ،  
( والحرفُ المشبهُ بِلِيَاءِ بَدَها وهو الالفُ » ، وقوله « لَا اِعْلَالُ أَفْعَالِهَا  
مَعَ وَقُوعِ الْكُسْرَةِ قَبْلَهَا » (١) مستقيمٌ ، وأمّا قوله : « والحرفُ  
المشبهُ بِلِيَاءِ بَدَها وهو ادال » فلا حاجةَ اليه ، وبينَ ذلكَ أَنَا  
نَعْلَلُ قِيَمًا كَمَا نَعْلَلُ قِيَامًا اِعْلَالِ الْفَعْلِ وَالْكَسْرَةِ فَبِتَ أَنَّ  
الْأَلِفَ مَلْفَاةً ، وأمّا اِعْلَالُ الْفَعْلِ وَالْكَسْرَةِ فَلَا يَدُّ مِنْ اِعْتِبَارِهَا ، أَلَا  
تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قَاوِمَةٌ قَوَامًا وَلَاوِذَةٌ لَوَاذًا فَلَا تَعْلَلُ الْفَعْلُ ،  
وَتَقُولُ : قَامَ قَوْمَةً وَعَمَّازَ عَمَّازَةً فَلَا تَعْلَلُ لِمَا لَمْ تَقْعِ الْكُسْرَةُ  
قَبْلَهَا فَبِتَ اِعْتِبَارُ اِعْلَالِ الْفَعْلِ جَمِيعًا وَالْأَلِفَ ، وَإِنَّمَا أَعْلَلُوا  
اِجْرَاءً لِلْمَصْدَرِ مِجْرَى الْفَعْلِ مَعَ وَقُوعِ الْكُسْرَةِ الَّتِي تَنَاسَبُ هَذَا  
الْاِعْلَالُ الْخَاصُّ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ اخْتِيَارًا بِاخْتِصَاءِ الرَّاءِ  
وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ اِعْلَالٌ ، لِأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ،  
وَالصَّوَابُ أَنَّ يَكُونَ اجْتِيَاظًا أَوْ اخْتِيَارًا بِالْجِيمِ وَالزَّايِ وَالْحَاءِ الرَّاءِ •

قوله : ونحو دِيَارٍ وريَاحٍ وجِيَادٍ الى آخره .

قال الشيخ : فهذا قسم من المزيد يُعَلُّ لَاعِلَالٍ واحده مع الكسرة ، وذكر الالف أيضاً وهي في هذا المحل خير منها في الاول ، وبيان ذلك أَنَّهُ لو لم يكن الواحد معللاً بل كَانَ ساكناً لَأُعْتُبِرَتِ الالف باتفاق ، وقد اتفق أَنَّهُا معتلة ساكنة فيجوز أَن يكون الاعلال في الجمع لسكونها في الواحد والكسرة والالف <sup>(١)</sup> كما علّوا نحو رِيَاضٍ وئِيَابٍ ، ويجوز أَن يكون لاجب الاعلال في الواحد والكسرة ، من غير الف كما أُنْثُوا نحو تِيرٍ جمع تارة ، وديَمٍ ، وإذا احتمل الأمرين واشتملها فليس الغاء أحدهما بأولى من الآخر ، وهما في ذلك بمنزلة عَليْنِ إذا اجتمعا فأنَّ الحُكْمَ عند المحققين يُنسَبُ إليهما جميعاً وميرانٍ عند اجتماعهما كجزئي عامة كما لو لمسَ وبَالَ • وأدَّى في القسم الاول فلم يظهر للالف أثرٌ البتة نلَى كلَّ تقدير ، ألا ترى أَنَّا بَيَّنَّا الامتناعَ من الاعلال عند صحة الفعل ، وإن كانت الكسرة ولالف موجودتين ، بخلاف هذا فإننا قد بَيَّنَّا أَنَّ الالف أثراً باعتبار قطع النظر عن الاعلال ، ولا نلال المفرد أثرٌ مع قطع النظر عن الالف فليس الغاء أحدهما بأولى من الآخر ، فثبت أَن ذكر الالف في هذا التسمِ أشبه من ذكرها في القسم الذي قبله •

قوله : ونحو سَيَاطِرٍ وئِيَابٍ وريَاضٍ لشبه الاعلال •

قال الشيخ : هذا القسم الثالث [١٦٩و] أَعْلٌ لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والالف ، ولا كلام في وجوب ذكر الالف لما ثبت من تأثيرها بدليل اعلال ئِيَابٍ وامتناع اِعلالِ كِبْوَزَةٍ ،

(١) في ل ، س : ( من غير الف ) ، وهو خطأ .

فثبت اعتبار الالف . « وقالوا تيسر<sup>(١)</sup> وديم<sup>(٢)</sup> » ، وهذا قسم<sup>(٣)</sup> اعل  
اعلال الواحد والكسرة وهذا القسم انما ذكره ، لأن الفعل<sup>(٤)</sup>  
منسحب على الثلاثي والمزید فيه جميعاً ، فذكر أيضاً أن من  
الثلاثي ما يعمل وإن لم يكن على مثال النعل ، لِمَا ذكره ، وإن  
كان الكلام في نفسه قد أدى الى ذكر ذلك . « وقالوا : تيسر<sup>(٥)</sup>  
لمكون الواو في الواحد » ، وهذا من النواذ ؛ لأن سكون الواو في  
الواحد مع التجميع لا يستقل مع الكسرة ما لم تكن الالف فلذلك  
حكم بشذوذ « تيسر » وقياس ما أتى عليه « كوزة » وعود<sup>(٦)</sup>  
وزوجة ، وقالوا : طوّل لتحرك الواو في الواحد ، ولم يفد  
الكسرة والالف لما فقد اعلال الواحد وسكون حرف العلة فلما  
قوي بالحركة صح في الجميع ، وكان أولى بالتمسك وقد جاء<sup>(٧)</sup> :

(١) تيسر : جمع تارة ، وتجمع على تارات ، والتارة المعاودة مرة  
بعد أخرى ، اساس البلاغة ٤٥/١ ، شرح الشافية ١٠٧/٢ ،  
ابن يعيش ٨٨/١٠ .

(٢) ديم : جمع ديمة وهو المطر الدائم ، وكان أصله الواو  
فانقلبت ياء للكسر قبلها . اللسان ( ديم ) ١٠٩/١٥ .  
(٣) في س : ( الأصل ) .

(٤) البيت نسبته البغدادي لأنيف بن زبان النبهاني نقلاً عن  
ابن المستوفي في شرح ابيات المفصل ، ولم ينسبه وصدره :  
( تبيين لي أن القمأة ذلة ) القمأة : من قمؤ الرجل  
قمأة اذا صغر وذل ، والشاهد في ( طيالها ) وهو شاذ  
والقياس طولها ، قال ابن جني : وإنما شبهه بثياب ،  
المنصف ٣٤٢/١ ، ابن يعيش ٨٨/١٠ ، الاشموني ٣٠٤/٤ ،  
شواهد الشافية للبغدادي ص ٣٨٥ ، العيني على الاشموني  
٣٠٤/٤ ، التصريف الملوكي لابن جني ( مطبعة دار المعارف  
دمشق ١٩٧٠ ) ص ٧٩ .



قوله : وَأَنَّ قَوْلَهُمْ : رِوَاءٌ مَعَ سَكْرَتِهَا فِي رِيَّانٍ وَانْقِلَابِهَا إِلَى

آخِرِهِ •

قال الشيخ : هذا يردُّ إِعْتِرَاضاً فِي بَابِ رِيحٍ وَرِيَّاحٍ ؛ لِأَنَّ  
الْهَمْزَ ثُمَّ إِعْلَالَ الْوَاحِدِ مَعَ الْكُسْرَةِ وَالْأَلْفِ ، وَإِعْلَالَ الْوَاحِدِ ههنا  
حَاصِلٌ وَالْكُسْرَةُ وَالْأَلْفُ لِأَنَّ الْوَاحِدَ رِيَّانٌ وَأَصْلُهُ رَوِيَّانٌ ،  
فَقُلِبَتِ السَّوَاءُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ وَالْكُسْرَةُ ، وَالْأَلْفُ فِي  
« رِوَاءٍ » وَاضِحٌ ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ « نَعَمْ مَتَعٌ » مِنْ أَجْرَائِ الْقِيَاسِ فِي  
رَدَائِهِ ، وَذَلِكَ أَنََّّهُمْ لَوْ أَعْلَوْهُ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ لَقَالُوا : رِيَّاءٌ  
وَأَصْلُهُ رَوِيَّاءٌ فَقُلِبَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةً لَوْ قَوَّيْنَاهَا طَرَفًا بَعْدَ  
الْبَاءِ زَائِدَةً ، فَلَوْ قَلَبُوا [ الْوَائِ ] <sup>(١)</sup> الَّتِي هِيَ عَيْنٌ عَلَى قِيَاسِ رِيَّاحٍ  
لَجَمَعُوا بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ قَابِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةً وَقَلْبِ الْعَيْنِ الَّتِي  
هِيَ وَائٍ ، فَلِذَلِكَ صَحَّحُوهُ فَكَانَ تَصْحِيحُ الْعَيْنِ أَوَّلَى مِنْ تَصْحِيحِ  
الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ طَرَفٌ وَالطَّرْفُ أَوَّلَى بِالتَّغْيِيرِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي  
كَلَامِهِمْ يَاءٌ طَرَفٌ بَعْدَ الْبَاءِ زَائِدَةً ، وَفِي كَلَامِهِمْ وَائٍ قَبْلَهَا كُسْرَةً  
بَعْدَهَا الْبَاءُ كَثِيرًا ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ انْتِهَمِ تَصْحِيحِ الْعَيْنِ إِذَا وَقَعَتْ  
الْأَلْفُ حَرْفَ عِلَّةٍ وَأَعْلَتِ الْأَلْفُ أَوْ لَمْ تُعَلَّ كَقَوْلِكَ : رَوِيَّاءٌ  
وَقَوِيٌّ ، وَلَوْ عُلِّلَ بِأَنَّهُ مُعْتَلٌ الْأَلْفُ ، وَمَعْتَلُ الْأَلْفِ تَصَحُّهُ فِيهِ  
الْعَيْنُ بِدَلِيلِ حَسْبِي وَرَوِيٍّ ، لَكَانَ وَجْهًا • « وَرِوَاءٌ لَيْسَ بِنَظِيرِهِ ،  
يَعْنِي أَنََّّهُ لَا يَرُدُّ إِعْتِرَاضاً عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لِأَنَّ جُزْءَ الْعِلَّةِ

(١) ( الْوَائِ ) : ساقطة في الاصل ، ر •

مفقود" ، وهو إعلال' الواحد' وسكون' حرف' العلة' فيه « وثأور' .  
ليس كذلك ، لأن' الواو' فيه متحركة' فكان كطويل' وطوال' .

( فصل ) قوله : ويمتنع' الاسم' من الاعلال' الى آخره .

قال الشيخ' : لأن' (١) علة' الاعلال' الاصلي' أن' يتحرك  
ويتحرك ما قبلها ولا يسكن' ما بعدها كقولك سارَ ورَمَى ،  
وما أُعلَ مما سَكَنَ ما قبل واوه' أو ما بعدها إنما كان حملاً' له  
على أصل' له' أُجْري مجراه' على ما تقدم' من الفصول' كما أُعلَ  
الاقامة' (٢) حملاً' على أقامَ وقائلَ ومَقولَ حملاً' على قالَ ، وكذلك  
غيرهما ممّا تقدمَ ذكره' .

( فصل ) قوله : وإذا اكتفت' الـب' الجمع' الذي بعده' حرفان'  
واوان' أو ياءان' الى آخره .

قال الشيخ' : يميني' إذا وقعت' الالب' بين' الواوين' أو ليائين'  
أو الواو' والياء' ، فإن' اثنيتَ قلبَ همزة' بشرطٍ أن' تكونَ قبلَ  
الطرف' ، وصلة' قلبها ما عرضَ لها من وجودِ حرفِ العلة' قبلَ النّها  
فاستثقلَ حرفاً' علةً وبينهما الف' مع اقربِ من الطرفِ فـُـلِبَت'  
همزة' تـُـسبِها بقائلَ نُزِّلَ وجودُ حرفِ العلة' قبلَ الفها في ايجابِ  
اعلاله ، وإن' كانَ قبلَ حرفِ العلة' ساكنٌ وذلك « قوَك' : في  
أَوَّلَ أوَائِلَ وأَصْلُهُ أوَاوِلَ ، وفي خَيْرٍ خَيَّائِرُ » وأَصْلُهُ  
خَيَّائِرُ ، « وفي سَيِّئَةٍ سَيَّائِقُ » وأَصْلُهُ سَيَّائِقُ ، وفي فَوَئِلَةٍ من  
الْبَيْعِ بَوَائِعُ » وأَصْلُهُ بَوَائِعُ ومثله' بالواوين' واليائين' والياءِ قبلَ

(١) في و : ( حركة ) ولا يستقيم الكلام معها .

(٢) في ل : ( الاستقامة ) .

الواو ، ولو او قبل الياء ، وإنما جعل بَوَايعَ جمعَ فَوْعَلَةٍ من البَّيْعِ ، وإنْ كَانَ بَوَايعَ جمعَ بَايَعَةٍ كذلكَ دَوَا أَوْهَمَ من يَتَوَهَّمُ أَنَّ الهمزةَ في بَوَايعَ جمعُ بَايَعَةٍ فرعٌ من مفردِها فأرادَ أَنَّ يرفعَ هذا الوهمَ بتقديرٍ مفردٍ لا همزةَ فيه وهي فَوْعَلَةٌ من البَّيْعِ •  
« وقولهم : ضَيَّائُونَ » القياسُ أَنَّ يُقَالَ ضَيَّائِينَ لا كَنَافٍ حرفي اللمةِ الالافِ كما في سَيَّائِقٍ •

قوله : وإذا كانَ الجمعُ بِدَلِّ الفهِ ثلاثةُ أَحرفٍ فلا قلبَ •

قال الشيخُ : لَأَنَّهَا بَعُدَتْ عن اطرفِ فاحْتَمَلَتْ التَّمَحِيجَ ، لأنَّ قَرِيبَهَا كَانَ جُزْءًا في اثْنالِها : « كقولهم عَوَاوِيرٌ وَطَوَاوِيرٌ » •  
وقوله (١) :

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ ٢٧٠

« إِنَّمَا صَحَّ لِأَنَّ [١٦٩ظ] الياءَ مرادةٌ » ، وأصله عَوَاوِيرٌ ، لَأَنَّهُ جَمْعُ عَوَارٍ فلم يَقْعِ الرَّاءُ قَبْلَ اطْرِفِ ، وحذفَ الياءَ وهي

---

(١) البيتُ لجندل بن المثنى الطهوي ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافعية ضمن بيتين للشاعر يخاطب امرأته ، وأرادَ أَنَّهُ تَرَكَ السَّفَرَ لكِبَرِهِ ، وصدَّره : ( حَتَّى عِظَامِي وآرَاهُ نَاغِرِي ) ، مسقط اسناني ، والعَوَاوِيرُ : أَلَمَ يَصِيبُ الْعَيْنَيْنِ فَشَبَّهَهُ بِالْكَحَلِّ وَالشَّاهِدِ فِي ( عَوَارٍ ) حَيْثُ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَحَذَفَ الْيَاءَ وَاصْلَهُ عَوَاوِيرَ جَمْعَ عَوَارٍ • الكتاب ٣٧٤/٢ ، الخصائص ١٩٥/١ ، تصريف المازني ٤٩/٢ ، التكملة للفارسي ٣٤٧ ، الانصاف ٧٨٥/٢ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ١١٧ ، شرح الشافعية ١٣١/٣ ، ابن يعيش ٩٢/١٠ ، اللسان ( عور ) ٢٩٣/٦ ، في هذه المصادر لم ينسب ، وفي شرح شواهد الشافعية ٣٧٥ ، العيني ٥٧١/٤ منسوب للطهوي كما ذكرنا ، التصريف الملوكي ص ٨٥ •

مرادةً بمنزلة إنبائها فمُسَحَّحَتٌ لذلك . قوله « وعكسه » ، يعني وعكسه في كون حرف العلة أَعْلَ مع بعده عن الطرف ، وكون الياء مقدراً عندما من حيث كانت زائدة ، فقوله « بالمواوِر » في صحة الواوِ عكس قوله « عيائيل »<sup>(١)</sup> في اعلال الياء لأن تلك قُدِّرَت وجودةً وهي معدومة ، وهذه قُدِّرَت معدومةً وهي موجودة ، وهما سواء من جهة أخرى ، وهو أنَّهما متدران على حالهما في المفرد فعوَّار في مفرد حرف علة يجب قلبه ياءً ساكنة في الجمع وعيَل لا شيء في مفرد يجب قلبه ياءً في الجمع لأنَّ عيلاً مثل خير وكما أنَّ خيراً جمعه خيائير لذلك عيَّل جمعه عيائيل فلم يعتد بما لا أصل له في المفرد ولذلك لم يعتد بحذف الياء في العوَّار ولا باثبات الياء في عيائيل حيث صححوا العوَّار ، وأَعْلَوُا عيائيل ، ولو اعتدوا بالعارض فيهما لأَعْلَوُا عوَّار وصححوا « عيائيل » ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فيهما مستويان في كونها لم يعتدوا بالعارض في كل واحد منهما وأحدهما عكس الآخر من جهة أنَّ المعدوم في أحدهما قُدِّرَ وجوداً والموجود قُدِّرَ معدوماً وشبه الياء في عيائيل بياء الصياريف ، ويعني به جمع صيرَف لا جمع صيراف ، لأنَّها إذا كانت جمع صيراف فليست للشباع في الجمع

(١) هذه قطعة من رجز لحكيم بن معية الربيعي ضمن أبيات ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافعية يصف بها أجمة والبيت بتمامه :

فيها عيائيل 'أسود' ونمر  
خطارة تندمي خياشيم النعير

إذا التَّقَافُ عَظَّهَا لَمْ تَنَاطِرِ

فيها عيائيل : عيل وهي الذئب والأسود تبحث عن الغذاء ، الكتاب ١٧٩/٢ ، المقتضب ٢٠٢/٢ ، ابن يعيش ٩٢/١٠ ، الاشموني ١٩٠/٤ ، الخزانة ٣١١/٢ ، شواهد الشافعية ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، العيني ٥٨٦/٤ ، شرح الشافعية ١٣٢/٣ .

وإنما هي الف صيرافٍ قُلِبَتْ ياءً لانكسار ما قبلها ، ووقعَ في كثير من  
السخ « وكحل العينين بالعَوَاورِ » وإنما صحَّ لأنَّ الياءَ مرادةً  
« كياء الصياريِف » فعلى ذلك يكون الصياريِف في هذا التقدير جمع  
صيرافٍ لأنَّ المراد أنَّ يكون بدَّ الالف ثلاثة أحرفٍ ، ولا يكون  
ذلك إلاَّ جمع صيرافٍ .

قوله : ومن ذلك إعلال صميمٍ وقيمٍ الى آخره .

قال الشيخ : يريدُ بأنَّهم يعلُّون ما قربَ من الطرفِ وإنَّ كان  
ما بعده مما لا له غيرُ مثلٍ كما أعلُّوا نحو صميمٍ ولم يعلُّوا صوامٍ ،  
وليس الإعلالُ في صميمٍ وقيمٍ بواجبٍ على ما هو في خيائير وبوائِع  
ولكنه جائزٌ ، وإنما أراد أنَّهم يعلُّون الشيء للقربِ ليسنَّ  
أنَّ المقربَ أثرًا في الإعلالِ لا أنَّ البابين سواءٌ في الوجوبِ  
والجوازِ ، ثمَّ أوردَ « فلانٌ من صيابة قومِهِ »<sup>(١)</sup> ، وقوله<sup>(٢)</sup> :

وَمَا أَرَقَّ النِّيَامَ [ إِلَّا سَلَامَهَا ]<sup>(٣)</sup> ٢٧١

لأنَّه أعلَّ معَ بعدٍ فجعله شاذًّا لزواتِ علةِ الإعلالِ فيه .

- (١) قال الزمخشري : هو من صياهم وصيابتهم : من خيارهم .  
وحكاه الفراء ثم فسره أنه من صميم ، والاصل صوابة  
قومه ، لأنه من صاب يصوب ، فقلبوا الواو ياء . اساس  
البلاغة ٢/٢١ ، ابن يعيش ٩٤/١٠ . المنصف ٥/٢ .  
(٢) هذا عجز بيتٍ يختلف صدره كما ذكر ذلك عبد القادر  
البغدادى في شرح شواهد الشافعية الاول : ( ألا طرقتنا  
مئة ابنة مندر ) والثاني ( ألا خيلت مئى وقد نام  
صحبتي ) والبيت لذى الرمة ، النيتام : جمع نائم ، المنصف  
٥/٢ ، ابن يعيش ٩٣/١٠ ، شرح الشافعية ١٤٣/٣ ، ابن  
عقيل ٤٥٤/٢ ، شواهد الشافعية ص ٣٨١ ، الديوان ص ٨٨ ،  
التصريف الملوكي ص ٨٧ .  
(٣) ( إلا سلامها ) : زيادة عن س .

(فصل) قوله: ونحو سَيِّد ومَيِّت ودَيَّار وقَيِّوم وقَيَّام الى

آخره •

قال الشيخ: لاصل في الواو والياء إذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون أنْ تُقَلَّب الواو ياءً وتُدغم فذلك قالوا سَيِّد لى آخره ، ولم يخالفوا هذا الأصل إلا إذا خيف فيه لبس من مثل بمثال فغفروا الثقل خيفة اللبس كما قالوا: «سُوَيْر وبُويِع» : لأنهم لو قالوا: سَيَّر لالتبس بفَعَّل ، فان قلت فلم لَمْ يتركوه في سَيِّد لثلاث تلبس بفَعَّل أو فَعِيل ؟ قلت: لأن فَعَلًا وفَعِيلًا ليس من أبنيتهم وإنما يخشون من لبس مثال بمثل من أبنيتهم ، فمما المعلوم فلا يخشون لبسًا به إذ هو منتف من أصله ، فان قيل فديَّار وقَيَّام يلتبس بممثال ، وفَعَّل من أبنيتهم ووزنه فَعَال فلم لَمْ يترك الأدغام خيفة اللبس ؟ قلت: كونها ياء ينفي اللبس لأنه لو كان فَعَلًا لوجب أن يُقال دَوَّار وقَوَّام ، لأنه من الواو فكان في نفس حروف الكلمة ما يرفع اللبس فلم يؤد هذا الاطلاق الى لبس ، فلذلك فَعَّل به ذلك ولم يضع بسوِير وتسوِير لما ذكرناه •

(فصل) قوله: ونقول في جمع مَقَامَةٍ ومَعُونَةٍ ومَعِيشَةٍ

الى آخره •

قال الشيخ: لأن الواو والياء إنما تُقَلَّب همزة بعد الالاب إذا كانت متطرفة أو عيناً في اسم الفاعل المحمول على فعله أو كانت لاصل لها في الحركة أو أصلية وقبل الفها ياء أو واو كقواك : أوّل أوائل وفي بيعة بوائع ، وليس هذا الباب بواحد من ذلك فرجب أن تبقى الواو والياء على حالهما ، ولذلك كانت قراءة

من قرأ معائش بالهمزة خطأ ، وقد زعم بعضهم أن مدائن شاذ من هذا الباب ، لأنه من دان يدين فكان قياسه أن يقال مداين بغير همزة ولا حاجة الى ذلك فإنه يجوز أن يكون من مدن بالمكن إذا أقام به فعلى هذا يكون وزنه فعائل فلا حاجة الى تقديره على وجه يؤدي الى شذوذه مع ظهور جريه على اقياس وأما معصائب في جمع مصيبة فلا شك أنه شاذ لأن الياء منقلبة<sup>(١)</sup> عن واو ، فقياسه أن يقال مصاوب إلا أنه كثير [١٧٠] في كلامهم فخالفوا فيه اقياس استخفافاً وذكر همزة رسائل دون جميع ما قلبت فيه الياء همزة ؛ لأنه أشبه شيء به في الصورة فذكر ما يماثله في الصورة والحكم فيه مختلف ولم يذكر غيره لوضوح الفرق بينهما ، وإنما قلبوا في رسائل ، لأنها زائدة مدة ، فلما وقعت في موضع تحريكها كرهوا أن يحركوها لا أصل له في الحركة وقلبوا حرفاً صحيحاً وأشبه شيء بها مما قلبت في مثله الهمزة . قولهم : كساء ورداء وقائل وبائع ، فلما قدموا الى قلب هذه كان الاولى أن تقلب كذلك فقالوا : صحائف ورسائل .

(فعل) قوله : وفعلنى من الياء إذا كانت اسماً الى آخره .  
قال الشيخ : وهذا مما جاء على خلاف قياس مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> ، ووافقاً لمذهب الاخفش<sup>(٣)</sup> ، لأن الياء إذا وقعت عيناً وقبلها ضمة ، فسيبويه يقول : تقلب الضمة كسرة ، والاخفش يقول : تقلب الياء واو ، وكذلك فعل هنا ، وسيبويه أن يقول : إن هذا الباب مستثنى لأدور : منها أنهم كرهوا أن يلبس

(١) كذا في ل ، وفي الاصل ( أصليه ) وهو وهم .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨٤ .

(٣) انظر شرح الشافية ٣ / ١٣٦ .

مثال" بمثل لا يرشد" إليه أمر" ، ألا ترى أَنَّهُم لو قالوا : طَيْبِي  
وَكَيْسِي لَمْ يُعْلَمْ كونهما فِعْلِي أَوْ فِعْلِي فَرَاوَا ذَلِكَ فِي مَثَلِ  
هَذَا . الْآخِرُ أَنَّهُم قَسَمُوا هَذَا الْبَابَ قَسَمَيْنِ فَرَاوَا فِي كَرٍّ وَحَدٍّ  
مِنْهُمَا أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، فَإِنْ أَوْرَدَ الْخَتَمُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ أَوْرَدَ عَلَيْهِ  
الْآخَرَ ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ لو فَعَلُوا ذَلِكَ لَادَى إِلَى الْمَبْسِ أَنَّهُمْ فَعَلُوهُ فِي  
الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُوْدِي فِيهِ إِلَى الْمَبْسِ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا « مِشِيَّةٌ »  
جِيئَكَ وَأَعْمَلَهَا حَوْكِي فَقَلَبُوا الضَّمَّةَ كَرَّةً ، لِأَنَّ فِعْلِي صِفَةٌ  
لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ فَلَمَّا كَانَ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ أَتَوْا الْمَبْسَ فَجَرُّوا دَلِيلِي  
الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ مِنْ أَصْلِ سَبْيُوهِ .

### القول في الواو والياء لامين

قال صاحب الكتاب : حكها أَن تَعَلَّأَ أَوْ تُحَدَّأَ أَوْ  
تُسَلَّمَا إِلَى آخِرِهِ .

قول الشيخ : شرط إعزلها إلى الألف أَن يتحرَّكا ويفتتح  
ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكن . فقولهُ « مَتَى تحرَّكنا ، إحترازٌ من  
أَن يُكونا ساكنين ، كقولك : غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ لَانْقَاءِ الاستقلال .  
وقوله « انفتح ما قبلهما » إحترازٌ من أَن يَدْخُلَ في الواو وينكسر في  
الياء فلا تَقْلِبُ ألفاً لتعذر ذلك أَوْ يسكن ما قبلهما فلا يُعَلِّقُ ابْتَدَأَ  
نَجْوَا الْغَزْوِ وَالرَّمْيِ ، وقوله « إِنَّا لَمْ نَقْعُ بَدَهِمَا سَاكِنٌ » إحترازٌ  
من قولك : غَزَوْنَا وَرَمَيْنَا وَرَحَيْنَا وَعَصَمَانَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعَلِّقْ  
هَهُنَا ، لِأَنَّهُمْ لو أَتَوْهُمَا لَادَى ذَلِكَ إِلَى الْإِلْبَاسِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ  
لو أَعْلَلْتَ غَزَوْنَا وَرَمَيْنَا بِأَن تَقْلِبَهُمَا إِلَى الْاَلِفِ اجْتَمَعَتِ الْفَائِ  
فَتَحَذِفُ أَحَدَهُمَا فَيَصِيرُ لَفْظُهُ غَزَا عَلَى مَا كَانَ فِي الْمَفْرَدِ ، فَيَسِيرُ  
فَعْلٌ الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ أَن يُكونَ



السَّاكِنُ الْبِ التَّثْنِيَّةُ (١) فَوَ كَانَ غَيْرَهُ 'لَاْعَلَّ' ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا  
قَلْتَ غَزَوَا ، وَغَزَتَ فَاصْلُهُ غَزَوْتَ وَغَزَوُوا فَقَدْ وَقَعَ بَعْدَهُ  
سَاكِنٌ وَبَعْدَ ذَلِكَ فَاتَهُ يَجِبُ إِعْلَالُهُمَا فَتَقْلِبُ الْقَا فَتَجْتَمِعُ سَاكِنَةٌ  
مَعَ الْوَاوِ الَّتِي لِلْجَمْعِ وَمَعَ الْيَاءِ الَّتِي لِلتَّائِيثِ فَتُحْذَفُ لَانْتِزَاعِ  
السَّاكِنَيْنِ فَيَتَمِيرُ غَزَوَا وَغَزَتَ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْبَاسُ جَرَتْ فِي  
الْإِعْلَالِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ [ الْقِيَاسُ ] (٢) الَّذِي تَقَدَّمَ • فَإِنْ قِيلَ فَجَوَ  
عَصَوَانُ وَرَحِيحَانُ لَا يَقَعُ فِيهِ لِسٌ ، لِأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ مَذْهَبَانِ  
وَأَمَلَةً صَارَ مَذْهَبَانُ فَلَا يَلْتَبِسُ بِمَنْزِلِهِ • قَالَتْ (٣) : الْإِلْيَاسُ فِيهِ  
حَاصِلٌ لِأَنَّهُ يُضَافُ فَتُحْذَفُ نُونُهُ فَوَ أَعْلَلٌ لِقِيلٍ فِي الْإِضَافَةِ  
مَلْهُمِي زَيْدٍ فَلَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مُشْتَبَى أَوْ مَنْزِلٌ • قَوْلُهُ : « أَوْ  
لأَحَدِيهِمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا » يَعْنِي أَوْ قَلْبًا لِأَحَدِيهِمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا يَعْنِي قَلْبَ  
الْوَاوِ يَاءٌ فِي أَشْزَيْتَ وَهُوَ كُلُّ وَاوٍ وَقَدْ فِيهِ رَابِعَةٌ فَمَا مَدَّ  
مَتَوَحَّحًا مَا قَبْلَهَا ، وَكَالْغَازِي وَدُعِي وَرَضِي ، وَهُوَ كُلُّ وَاوٍ وَقَعَتْ  
قَبْلَهَا (٤) كَسْرَةٌ ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مَفْصِلًا • وَلِئْلِ الْيَاءِ وَوَاوٍ قِيَاسًا فِي  
فَعْلَتِي إِذَا كَانَتْ اسْمًا « كَالْمَعْرُوفِ وَالْأَشْرُوفِ » وَسَيَأْتِي ، وَشَاذًا  
« كَالْجَبَاوَةِ » لِأَنَّ قِيَاسَهُ جَبَايَةَ كَقَوْلِكَ : رَسَيْتُ رَمِيَّةً ،  
وَاسْكَنْتُ نَطْفًا إِلَى قَوْلِهِ قَلْبًا أَيْضًا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَدْ يَكُونُ قَلْبًا لِأَحَدِيهِمَا  
إِلَى صَاحِبَتِهَا ، وَقَدْ تَكُونُ إِسْكَانًا ، وَهُوَ فِي كُلِّ وَضْعٍ وَقَدْ مَتَحَرَّكَيْنِ  
مُضْمُومَتَيْنِ أَوْ مَكْسُورَتَيْنِ ، فَالْوَاوِ مِثْلُ قَوْلِكَ يَغْزُو وَيَدْتُو ،  
وَالْيَاءُ مِثْلُ قَوْلِكَ : يَرْمِي وَلِقَاضِي [ وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ] (٥) لِأَنَّ  
الْكَسْرَ لَا يَقَعُ فِي الْوَاوِ ، لِأَنَّهُ لَا تَوَجُّدَ كَذَلِكَ إِلَّا فِي الْفِعْلِ وَلَا

- 
- (١) فِي ل : ( الْفَا لِلتَّثْنِيَّةِ ) •  
(٢) ( الْقِيَاسُ ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل •  
(٣) ( قَلْتَ ) : سَاقِطَةٌ فِي ت •  
(٤) ( قَبْلَهَا ) : سَاقِطَةٌ فِي س •  
(٥) ( مَرَرْتُ بِالْقَاضِي ) : سَاقِطَةٌ فِي ل ، ب ، ت ، ر ، وَالْأَصْلُ •

كسراً في الفعل وسبأتي ذلك ميبأ ، وإنما سكونهما استقلالاً للضمّة  
والكسرة عليهما ألا ترى أنّك إذا قلت : يدٌ غزوّ وقاصمي أدركت  
الاستقلال ضرورة فسكنوهما لزول استتقالهما وحذفهما قد يكون  
قياساً في نحو (١) قاضٍ وغزّ ، وهو كلٌّ واوٍ [ ١٧٠ ظ ] أو ياء سكنت  
للاعلال وبعدها ساكنٌ فقياسها أن تُحذف لالتقاء الساكنين وكذلك  
قياسُ كلِّ واوٍ أو ياء وقعت في فتلٍ ماضٍ لحقيقته تاءُ التثنية أو  
واوُ الجمع فانها تُحذف لالتقاء الساكنين وكذلك [ قياسُ ] (٢)  
كلِّ واوٍ أو ياء وقعت في المضارع ولاحقه الجزمُ فانها تُحذف  
لإلزام ، وأمّا حذفها شذوذاً ففي نحو يدٍ ودمٍ وأخٍ وشبهه ، ألا  
ترى أن يدٌ لا بدّ له من لامٍ ، فإن كان أصله متحركاً فقياسه يداً  
مثلُ عصاً أو يدٍ مثل عَصٍ ، وإن كان أصله ساكناً فقياسه يدِي  
كبرمِي ، فإمّا قيل يدٌ وجُعِلَ أعرايه على عينه كان على خلاف  
تقديراته كلها ، ولو كان ذلك قياساً لوجب أن يأتي بابٌ من  
الأبواب التي قدرنا أنّها لا بدّ وأن يكون واحداً منهما عليه فلماذا  
لم يأت شيءٌ من الأبواب على هذا القياسِ علمٌ أنّهُ شاذٌّ ،  
وسلاطتهما إذا سكن ما قبلهما لخفتهما حينئذ كقولك غزّوا ورَمَيَا ذكرته  
أو وقعت بعدهما التثنية كقولك غزّوا ورَمَيَا لَمَّا ذكرته  
من خوف اللبس ، أو سكنت سكوناً لازماً كقولك غزّوت ورَميتُ  
لأنّها حينئذٍ غيرُ مستقلة .

( فعمل ) قال صاحبُ الكتاب : ويجريان في تحمّلِ حركاتِ  
الاعرابِ بجرى الحروفِ الصحاحِ إذا سكن ما قبلها .

(١) هنا سقطت بمقدار ورقة : في ش .

(٢) ( قاس ) : ساقطة من ل ، والاصل .

قال الشيخ : شرع في هذا الفصل في بيان أمر الأعراب  
 بالنظر إلى حروف العلة إذا وقعت لامت فقل : « إن كان ما قبلها  
 ساكن » ، يعني الواو والياء ، لأن الألف لا يكن قبلها ساكن  
 فلذلك ذكرها على حدة آخر الفصل وإنما قلبت الواو والياء  
 الأعراب إذا سكن ما قبلها لاختفاها بالسكون قبلها ، ألا ترى أنك  
 تقول غزَوْ [ وظيفي ] <sup>(١)</sup> ورَمَيْ فلا تخشى في ذلك استئقلا كما  
 لا تحسه في ضَرَبَ وقَتَلَ ، ولا فرت بين أن يكون لساكن حرفا  
 صحيحا أو الفاء أو الواو أو الياء ، فالححيح قولك : ظبي ودلو ،  
 والألف كقولك : زاي وواو والواو والياء كقولك : عدو ولبيء  
 ولا يكرن الواو إلا مع الواو والياء والياء إلا مع الياء ثمذر  
 اجتباعهما وإذا أدى إلى غير ذلك قياس رجعت الواو ياء كقولك :  
 طي وأما طوي ولا مثال سبق الياء على الواو لأنه لم يقع  
 في كلام العرب ياء قبل واو ، وهي ساكنة ولا غير ساكنة إلا في  
 قولهم : واو على خلاف ، ثم تكلم فيما إذا وقع قبلها حركة ،  
 فقل « وإذا تحرك ما قبلها لم يتجملا من الأعراب النصب » ،  
 وتحرك ما قبلها يكون ضمما وكسرا في الانعلا ، ويكون كسرا في  
 الاسماء ولا يكون فتحا فيهما ولا ضمما في الاسماء ؛ لأنه إذا كان  
 فتحا فيهما انقلب الفاء فيخرج عن كونها ياء وواو ، وإن كان ضمما  
 في الاسماء قلبت الضمة كسرة فيقلب الواو ياء فيسير الباب  
 كله للياء ، وإنما تحملا الفتح لاستخفافه عليهما لأنه لا يثقل  
 مثل رأيت القاضي وإن يرمي ، ويدرك الفرق ضرورة بين  
 قولك : رأيت القاضي ومررت بالقاضي وهذا القاضي في استخفاف  
 الأول واستئقلا ما بعده ، وقد شذ مجيء التسكين في موضع  
 الفتح ، لأنها حرف علة فجاز للضرورة حذف الفتحة كما

(١) ( وظيفي ) : زيادة عن ل ، س .

حُذِفَتِ الضمةُ والكسرةُ وجوباً ، وكما يجوزوا حملَ الجـرِ تليّ  
النصبِ شذوذاً في التحريك ، وجوزوا حملَ النصبِ على الرفعِ  
والجرِ شذوذاً في التسكين . ومنه « أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا » ،  
وقوله : « وَالْأَنْثَايِيهَا »<sup>(١)</sup> ، وقوله :

حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّداً ١٦٤

وشبهه ، ثمَّ بَيَّنَّ كَيْفَةَ اسْتِعْمَالِهَا وهما على هذه الحال في الرفع .  
فقال « وهما في حال الرفع ساكنتان » وإنما سَكَنَّا اسْتِقْلَالاً للضمةِ  
عليهما وقبلهما ضمةٌ في الواو وكسرةٌ في الياء ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ :  
الْقَاضِي وَيَغْزُو وَيَرْمِي مُسْتَقِلٌّ وَأَيْضاً جَاءَ الْاسْتِقْلَالُ مِنَ الضَّمَّةِ  
فَرَجَبَ حَذْفِهَا فَإِنْ كُنَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ حُذِفَتْ<sup>(٢)</sup> ، وَإِلَّا ثَبَتَ ، وَقَدْ  
مَضَى مُسْتَوْجِباً مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْوَقْفِ وَقَدْ شَذَّ التَّحْرِيكُ بِالضَمِّ ،  
والتَّحْرِيكُ إِنَّمَا شَذَّ فِي الْيَاءِ لَا فِي الْوَائِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الثَّقُلُ عَلَى  
الْيَاءِ مِثْلَ أَنَّهُ عَلَى الْوَائِ ، لِأَنَّهُ فِي الْوَائِ أَثْقَلُ وَهَذَا مُدْرَكٌ  
بِالضَّرُورَةِ ، وَانْذَلِكَ قَالَ سَيَبُويه : وَالْيَاءَاتُ عِنْدَهُمْ أَخْبُ مِنْ  
الْوَاوَاتِ<sup>(٣)</sup> ، فَيَدُو أَثْقَلُ مِنْ قَوْلِكَ : الْقَاضِي وَلَمْ يَثْبُتْ مِثْلُ

(١) هذه قطعة من بيتٍ نسبته سيبويه لبعض السعديين ، والبيت  
بتمامه :

يَا دَارَ هِنْدٍ عَنَتِ إِلَّا أَنْثَايِيهَا  
بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَّارَاتٍ فَوَادِيهَا

والشاهد فيه إسكانُ ياءِ ( أَنْثَايِيهَا ) ، والقياسُ منصوبةٌ  
على الاستثناء ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : الْأَثْفِيَّةُ  
ذَاتُ وَجْهَيْنِ تَكُونُ فَعْلِيَّةً وَأَفْعُولَةً ، وَالْجَمْعُ الْأَثْفِي ، وَالْأَثْفِي :  
لِلْقَدْرِ أَوْ اجْتِمَاعِ الْقَوْمِ . الكتاب ٥٥/٢ ، ابن يعيش ١٠/١٠٢ ،  
شرح شواهد الشافية ص ٤١٠ ، أساس البلاغة ٥/١ .

(٢) حذفت ( : ساقطة في ل )

(٣) الكتاب ٣٨١/٢

يدعُ و شاذاً ولا غيره ، وقد ثبت مثل 'جَوَارِي' ، ثمَّ شرعَ يتكلمُ في حالهما في الجرِّ ، فبينَ أَنَّهُ لا يقعُ فيه إلا الياءُ ، لأنَّه لا يكونُ إلا في الاسماءُ ، وليسَ في الاسماءِ ما آخره 'واو' قبلها حركةٌ فوجبَ أَن لا يكونَ الجرُّ إلا في الياءِ كقولك : مررتُ بقاضٍ وغارٍ . ثمَّ ذكرَ [١٧١و] أَنَّ حكمَ الياءِ في الجرِّ حكما في الرفعِ من وجوبِ انقطاعها وبقيائها إن لم يقعْ بعدها ساكنٌ وحذفها إن كانَ بعدها ساكنٌ . ثمَّ ذكرَ المذوذَ في تحريكها في الجرِّ كالمذوذِ في تحريكها بالرفعِ ، ومثاله بقوله « كَجَوَارِي » <sup>(١)</sup> وشبهه وقد تدبَّرَ تعليله . ثمَّ شرعَ يتكلمُ في حكمه في حال الجزمِ فقال : « ويستطآن في الجزمِ سقوطُ الحركة » ؛ لأنَّهما لما كانَ حكمهما قبلَ الجزمِ اذْهَبَ حركتهما للائلالِ وكانَ اِجْزَامُ حكمه أَن تُحذفَ حركةٌ فلمَّا لم يجدْ حركةً حذفَها أَتَفْسَهُمَا به ولا يقعُ ذلكَ إلا في الفعلِ لأنَّه لا جزمُ في الاسماءِ كقولك : لم يدعُ ولم يرمِ ، وقد اِثْبَاتُهُمَا في حالِ الجزمِ اجراءً لهما مجرى الصحيح كما شدَّ تحريكهما في الرفعِ

(١) هذه كلمة في بيتٍ وهو :

( مَا إِن رَأَيْتُ وَلَا آرَى فِي مَدَنِي  
كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّخْرَاءِ )

والشاهد فيه اظهارُ الكسرة على الياء للضرورة ، والبيت لم يعرفْ قائله وهو في ابن يعيش ١٠٤/١٠ ، شرح الشافعية ١٨٣/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٣ ، شواهد الشافعية ٤٠٤ ، الخزائن ٥٢٦/٣ .

والجبر وهو قوله « لم تهجو »<sup>(١)</sup> وقوله<sup>(٢)</sup> :

٢٧٢ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي

قوله تعالى : { وَنَنْ يَسْقِي وَيَهْجُر }<sup>(٣)</sup> في قراءة ابن كثير في أحد التأويلين ، وهو أقوهما لأن حمل المقتل على المحجج

(١) هذه كلمة من بيت نسب لابي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق . وهو :

هَجَرْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَدِرًا  
مِنْ هَجَرِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُرْ وَلَمْ تَدْعِ

والشاهد في البيت ان الشاعر أثبت مع الجزم الواو والقياس حذفها . والبيت موجود في الانصاف ٢٤/١ ، ابن يعيش ١٠٥/١٠ ، معاني القرآن ١٦٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧ ، المنصف ١١٥/٢ ، شرح الاشموني ١٠٣/١ ، شواهد الشافية ٤٠٦ .

(٢) البيت لقيس بن زهير العبسي من قصيدة يفخر بها على الربيع بن زياد وتماهه : ( بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ ) والشاهد فيه ثبوت الياء مع الجازم ، تنمي تشيع تنتشر ، اللبون : الناقة ذات اللبن ، وهو غير منسوب في المنصف ١١٤/٢ الانصاف ٣٠/١ ، الخصائص ٣٣٣/١ ، المقرب ٥٠/١ ، المغني ١٠٨/١ ، الاشموني ١٠٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ ، شواهد التوضيح ٢١ ، ابن يعيش ١٠٥/١ ، ومنسوب لقيس العبسي في الكتاب الشنتمري ١٥/١٠ ، ٥٩/٢ ، الجمل ٣٧٣ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٤ ، شواهد الشافية ٤٠٨ ، شرح الشافية ١٨٤/٣ ، العيني على الاشموني ١٠٣/١ ، الصاحبى ٢٣١ ، الخزانة ٥٣٤/٣ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٩٠ ، قرأ باثبات الياء وصلًا ووقفًا قبل من طريق ابن مجاهد ووجهه بانه على اثبات حرف العلة مع الجازم ، وقيل : هو مرفوع ومن موصوله وجزم ( يصبر ) المعطوف عليه للتخفيف لينصركم في قراءة ابي عمرو او للوقف ثم جرى الوصل مجراه ، وروى ابن شنبوذ حذفها في الحالين . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٧ . البيان في غريب القرآن ٢/٤٤ .

الذي هو أصله 'أولى من حمل الصحيح على المعتل الذي هو فرعُه ،  
وذلك لأننا إذا جعلنا ( من ) شرطاً حملنا يتقوى على الصحيح ، وبقي  
يصير مجزوماً على ما يقضيه فكان حملاً للفرع على الأصل ، وإذا  
جعلنا ( من ) بمعنى الذي كان يتقوى مرفوعاً وأجيز فيه إثبات الياء  
على القياس ، وكان يصير مرفوعاً سكنت راءه تخفيفاً حملاً له على  
المعتل ، فكان فيه حمل الأصل على الفرع فذلك كان التأويل  
أولى ، ثم شرع يتكلم في الالب فقال : « وأما الالف فثبت ساكنة  
أبداً » يني في الاحوال الثلاثة إلا في الجزم ، لأنه خسر الجزم  
بالمذكر آخراً وإثباتاً وجب بقاؤها ألف لأنها لا تبطل حركة إذ  
الحركة تخرجها عن حقيقتها فوجب بقاؤها ألفاً في الرفع والنصب  
والجر ، ولرفع والنصب في الاسماء والافعال ، والجر في الاسماء ،  
وإثبات في حال الجزم فإن الموجب لحذف الواو والياء موجب لحذفها  
فذلك كان الف صحيح لم يخش ولم يدع ، وشذ إثباتها كشدوذ الياء  
والواو وفي الإثبات ، وهذه أبعد ، لأن تينك أكن حملها على  
الصحيح في حال التحريك فجرت في الجزم مجرى الصحيح ، وهذه  
لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك ، فلم تكن مثلهما  
ومع ذلك استعملوها شذوذاً كذلك ، لأنها منها فـ "جريت" مجرى  
واحداً ، ولأن الحركة مقدرة فكانت كالثابتة ، ومنها قوله (١) :

٢٧٣- مَا أَنَسَ لَا أَنَسَاهُ

(١) البيت نسبة البغدادي في شواهد الشافعية الى الحصين بن  
قعقاع ابن معبد بن زرارعة مع بيت قبله نقلاً عن ابن الاعرابي  
في نوادره ، وتامه :  
( آخِرَ عَيْشَتِي مَا لَاحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابٍ ) ،  
السراب : ما يلوح للمسافر في الصحراء ، والمعزاء : بفتح الميم  
أرض ذات حجارة صلبة حزنه ابن يعيش ١٠٧/١٠ ، الفصل  
ص ٢١٥ ، شرح شواهد الشافعية للبغدادي ص ٤١٣ .

وموضع استشهاده اثبات الالف في قوله : « لَا أَنْسَاهُ » وهو مجزوم لأنه جواب الشرط من غير فاء فقياسه لَا أَنْسَاهُ فإذا قال : لَا أَنْسَاهُ ، فقد أثبت الالف في حال الجزم كما أثبت الواو والياء في « أَلَمْ يَأْتِيكَ وَلَمْ تَهْجُو » وكذلك قوله <sup>(١)</sup> :

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلَقْ

-٢٧٤-

المفهوم فيه انه في موضع جزم فقياسه « وَلَا تَرْضَاهَا » وكان يمكن أن يقول : « وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلَقْ » ويستقيم له الرزن ، ولكنه فعل ذلك إما ذهولاً عن وجه الاستقامة ، وإما مراعاة للفرار من الزحاف ، لأن إثبات هذا الساكن هو بازاء سين مستفعلن ، وحذف سين مستفعلن في مثل ذلك جائز اتفاقاً وقد حذف في جميع أجزاء البيت في قوله : « وَلَا تَرْضَ » وفي قوله : « تَمْلَقْ » فيمير مستفعلن متاعلن وذلك جازم .

( فعمل ) قوله : ولرفعتهم في الاسماء المستكنة أن تطرف الواو بعد متحرك ، قولوا : في جمع دلو وحقو على أفعل الى آخره .  
 قال الشيخ : لما ذكر حكم الواو والياء التي قبلها حركة ، وتضمن كلاًه أنه ليس في الاسماء ما آخره واو قبلها ضمة ،

(١) البيت من ارجوزة لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٧٩ ،  
 وصدره : ( إِذَا الْعَجَّوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ )

والشاهد فيه إبقاء الالف مع الجزم ، وهذا يمكن أن يتفق ورأى أبي عثمان المازني بأن الالف محذوف وهذه الحركة ناشئة عن اشباع الحركة وبذلك يستقيم هذا البيت والابيات السابقة ، انظر الانصاف ٢٦/١ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، المنصف ١١٥/٢ ، ابن يعيش ١٠٦/١٠ ، شواهد الشافية ٤٠٩ ، شواهد التوضيح ص ٢٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦ ، الخزائن ٥٣٣/٣ .



أَخَذَ يُبَيِّنُ إِذَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ قِيَاسٌ كَيْفَ يَصْنَعُ فِيهِ ؟ فَقَالَ حَكَمُهُ  
 أَنْ تَقْلِبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً ، فَيَنْتَلِبُ الْوَائِيَاءُ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَعَلَّلَ  
 ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « وَارْفُضْهُمْ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُمْكِنَةِ أَنْ تَنْتَرْفِ الْوَائِيَاءُ بَعْدَ  
 مُتَحَرِّكٍ » وَالتَّعْلِيلُ نَامٌ فَيَأْتِي قَبْلَهُ حَرَكَةٌ هِيَ ضَمَّةٌ أَوْ فَتْحَةٌ أَوْ كَسْرَةٌ  
 إِلَّا أَنَّ الْغَرَضَ هَهُنَا لِيَأْنِ مَا قَبْلَهُ ضَمَّةٌ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَرَبَ رَفَضَتْ  
 فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّ لَامٍ هِيَ وَائِيَاءٌ قَبْلَهَا حَرَكَةٌ وَأَيْسَ بَعْدَهَا عِلَامَةٌ <sup>(١)</sup>  
 ثَنِيَّةٌ فَقَلَبُوا مَا قَبْلَهَا فَتْحَةً أَلْفًا وَتَلَبَّوْا مَا قَبْلَهَا ضَمَّةً يَاءً بَدَأَ أَنْ كَسَرُوا  
 مَا قَبْلَهَا وَقَلَبُوهَا يَاءً فَوَجَبَ انْكَسَارُ مَا قَبْلَهَا ، وَقَلَبُوا آخِرَهُ وَائِيَاءٌ قَبْلَهَا  
 كَسْرَةً يَاءً ، فَلَاوَلُ مِثْلُ عَصَا وَالثَّانِي مِثْلُ أَدْلٍ وَالثَّلَاثُ مِثْلُ غَازٍ ،  
 كُلُّ ذَلِكَ لِأَجْلِ اسْتِثْنَالِ الْوَائِيَاءِ إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا حَرَكَةٌ ، وَتَوَافَتْهَا الْيَاءُ  
 إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ فِي قَبْلِهَا أَلْفًا وَضَمَّةٌ فِي أَنْ الضَّمَّةُ تَقْلِبُ كَسْرَةً ،  
 فَلَاوَلُ مِثْلُ رَحَى ، وَالثَّانِي مِثْلُ التَّرَايِ وَالتَّسَارِي ، وَكَانَ أَصْلُهُ  
 تَرَامِيًا وَتَسَارِيًا فَوَجَبَ قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً ، وَإِذَا قَلَبُوهَا كَسْرَةً  
 قَبْلَ الْوَائِيَاءِ ، فَلَا أَنْ تَقْلِبَ قَبْلَ الْيَاءِ أَوْ لِي • ثُمَّ مِثْلُ « بِجَعِ دَلَوُ  
 وَحَقَّقُوا عَلَى أَفْعَلٍ » ، لِأَنَّهُ يُكُونُ أَصْلُهُ أَدَلَوُ وَأَحَقَّقُوا فَوَقَعَتْ  
 مُتَطَرَفَةٌ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ [ ١٧١ ظ ] فَوَجَبَ أَنْ يَفْلَ بِهَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ  
 قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً فَتَقْلِبُ الْوَائِيَاءُ يَاءً أَوْ قَلْبُ الْوَائِيَاءِ يَاءً فَتَقْلِبُ  
 الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَكَذَلِكَ « إِذَا جَعَتْ قَلْبُنْسُوءَ وَعَرَقُوءَ عَلَى حَدٍّ  
 تَمَرَّةٍ وَتَمَرٍ » وَمَعْنَى خَوْلِهِ : « عَلَى حَدٍّ تَمَرَّةٍ وَتَمَرٍ » إِنْ  
 تُحْذَفُ التَّاءُ وَيَبْقَى الْأِسْمُ عَلَى حَالِهِ فَإِذَا حُذِفَتِ التَّاءُ مِنْ  
 قَلْبُنْسُوءَ وَعَرَقُوءَ بَقِيَ الْأِسْمُ آخِرَهُ وَائِيَاءٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَيُفْعَلُ  
 فِيهِ مَا ذَكَرَ •

قَوْلُهُ : وَقَالُوا : قَدْ حُذِفَتْ إِلَى آخِرِهِ •

(١) هُنَا انْتَهَتْ السَّقَطَةُ فِي شَيْءٍ •

قال الشيخ : يعني أنهم لم يفعلوا ذلك فيها إلا إذا وقعت طرفاً  
لأنه يستعمل في الطرف ما لا يستعمل في الوسط ، ثم شبه  
باب آخر استعملوا فيه الطرف ولم يستعملوا الوسط ، وذلك إذا  
وقعت الواو والياء طرفاً وقبلهما ألت زائدة ، فانها تقلب همزة ،  
فإن لم تقع طرفاً لم تقلب ، ألا تراهم يقولون : معاش ومعاون  
وملكه هو بالنهاية والعظاية ، لأشبه بما هو فيه لأنهم أعلوا  
قلنس ولم يملوا قلنسوة وليس بينهما إلا تاء التانيث ، ولذلك  
شبه بما أعل طرفاً ولم يعمل وسطاً وليس بينهما إلا تاء التانيث  
كالكساء والنهاية • ثم ذكر « سؤال سيبويه الخليل عن قولهم :  
صلاة وعبادة » (١) ، لأنهم قلبوها مع كونها غير متطرفة فكان  
القياس أن لا تقلب دلى التقدير المقدم ، فجابه الخليل (٢) بما  
معناه أن تاء التانيث في حكم كلمة أخرى مضممة اليها بمعنى التانيث  
فكأنها وقعت متطرفة مثلها في صلاة وعبادة • وأما من قال :  
صلاة وعبادة فإنه لم ينظر إلى ذلك وإنما نظر إلى اللفظ  
الحامل في الكلمة ، ولذلك قال : « فإنه لم يجيء باو واحد على  
حد الصلاة » ، يعني أنه لم ينظر إلى أن أصله ذلك ثم زيدت  
التاء ليدل بها على المفرد ، وإنما جمعه مستقلاً برأيه موضوعاً لهذا  
المعنى وشبهه بالمنى الموضوع للمثنى من غير نظر إلى المفرد وهو  
قوله كما أنه إذا قل خصيتان لم يشبه على الواحد المستعمل في  
الكلام وذلك أنه لو تاء على المفرد المستعمل في الكلام لوجب أن  
يقول خصيتان لأن مفردة خصية فلمّا كن كذلك جعله  
كأنه وضع وضعاً أصلياً للمثنى كما أن صلاة وعظاية فيمن  
لم يهمز وضع في أصله للمؤنث فلذلك لم يلزم قلب الياء  
همز ولا إبقاء الياء في خصيتان •

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٣ •

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٨٣ •

( فصل ) قوله : وقالوا : عُتِيَّ وجُئِيَّ ففعلوا بالواو المتطرفة  
 بعد الضمة في فَعُولٍ مع حَجَزِ الدَّاءِ بينهما الى آخره .  
 قال الشيخ : يعني أَنَّهُمْ كَرِهُوا الواوَ المتطرفة بعد الضمة وإن  
 حالَ بينهما ساكنٌ هو حرفُ مدٍّ ولينٍ كما كَرِهُوا الواوَ المتحركة  
 بعدَ النَّتْجَةِ ، وإنَّ كُنَ بينهما ساكنٌ هو أَفٌ ، فقالوا : عُتِيَّ  
 وجُئِيَّ كما قالوا : كَسَاءٌ ورِداءٌ ، وهذا ظاهرٌ في أَنَّهُ عِنْدَهُ قُلِبَتِ  
 الواوُ والياءُ التي بعدَ الألفِ التي في كَسَاءٍ ورِداءٍ أَفْصاً فَاجْتَمَعَتِ  
 أَلْفَانِ فَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً كما قالوا ذَلِكَ في حمراءَ وصحراءَ ،  
 ولذلك قَالَ : كما فعلوا في الكَسَاءِ فعملهم في العَمَاءِ ، وهذه الواوُ التي  
 تقعُ مُطَرَفَةً بعدَ الضمةِ بينهما واوٌ لا تَخْلُو إِسَاءً أَنْ تَكُنَ في (١)  
 اسمٍ هو جمعٌ أو فيما ليسَ بجمعٍ ، فَإِنْ كَانَ جَمْعاً فَالْقِيَاسُ قَلْبُ  
 الضمةِ كسرةً فيُقَلَّبُ الواوَانِ يَتَيْنِ ، كَقَوْلِكَ : عُتِيَّ وجُئِيَّ ،  
 وإنَّ كَانَ تَلَى غَيْرَ ذَلِكَ فَمَازَتْ كَقَوْلِهِمْ : « إِنَّكَ لَتَنْظُرُ في نَحْوٍ  
 كَثِيرَةٍ (٢) » ، وَالْقِيَاسُ نَحْيِيٌّ ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ ، وَإِنْ كَانَ فيما ليسَ  
 بجمعٍ فَالْقِيَاسُ إِبْقَاءُ الضمةِ تَلَى حَالِهَا كَقَوْلِكَ : مَغَزَوْا وَمَدَعَوْا ،  
 وقد جاءَ شَيْءٌ من ذَلِكَ على خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ فِيهِ  
 أَكْثَرُ من مُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ في البابِ الأولِ ، وَإِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ كَوْنِهِ  
 جَمْعاً وَبَيْنَ كَوْنِهِ غَيْرَ جَمْعٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمْعاً اسْتَدَّ الاسْتِثْقَالُ ،  
 لِأَنَّ الْجَمْعَ مُسْتَقِلٌّ وَلَيْسَ الْمَفْرَدُ كَالْجَمْعِ فَاسْتَخَفَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ  
 غَيْرَ جَمْعٍ وَلَمْ يَسْتَخَفَّ إِذَا كَانَ مَضْمُوماً إِلَيْهِ الْجَمْعُ لِتَأْكِدِ الاسْتِثْقَالِ  
 بِالْجَمْعِيَّةِ ، وَإِنَّمَا جَرَى مَا بَيْنَهُمَا سَاكِنٌ مَجْرَاهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا  
 سَاكِنٌ ، إِذَا لَأَنَّ الْجَمْعَ قَامَ مَقَامَ مَا فَاتَهُ من الاسْتِثْقَالِ بِوَاسِطَةِ هَذَا  
 السَّاكِنِ وَإِنَّمَا لَأَنَّ السَّاكِنَ حَرْفٌ هُوَ إِيْ فَكَأَنَّهُ اشْبَاعٌ بعدَ الضمةِ ،

(١) ( في ) : ساقطة في و .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٣٨١/٢

وقد مثل في الاول بعُتِيَ وفي الثاني بعُتُو ، ولم يرد أنهما في  
الموضعين سواء ، وإنما أراد في الاول الجمع لَعَت ، يقال عَتَات  
وعُتُو كَقَاعِد وقُعُود ، وأراد في الثاني المصدر ، يقال عَتَا  
عَتُوًا كما تَقَلُّ قَعْد قَعُودًا ، ومنه قوله تعالى : { وَعَتُّوا عَتَا  
كَبِيرًا } (١) ، وليس قولهم : مَسْرِي ومرْمِي من هذا الباب ، وإن  
كان أصله مَسْرُوي ومرْمُوي ، لأن آخر هذا ياء قبلها واو  
ساكنة ، فوجب أن تَقْلِب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وإذا قَلِبَتْ  
ياء تَقْلِب الضمة قبلها كسرة ، فوجب أن يُقَالَ مَسْرِي  
ومَرْمِي فإذا باب آخر راجع الى اجتماع الواو والياء وسبق  
[ ١٧٢ و ] أحدهما بالسكون بخلاف قولك : مَدْعُو ومَغْزُو  
فإن هذا آخره واو قبلها واو ، فالعلَّة الموجبة في مَسْرِي ومرْمِي  
مفقودة هنا ، لأنَّ اللة ثم اجتماع الواو والياء ولم يجتمع هنا إلا  
واوان ، ولذلك كان قولك مَسْرِي ومرْمِي واجباً ، وقولك :  
مَدْعُو ومَغْزُو هو اقياس وإن كان قد خولف في بعضه  
تشبيهاً بالجمع كقولك : مَرْضِي ومَغْزِي ، وفي مَرْضِي أمر  
آخر ، وهو أن فعله الاصلي انقلب فيه الراو ياء لانكسار ما قبلها  
فجاء أن يُقَالَ أُجْرِي في تصارييف مشتقاته مجزاه في أصله  
فَقَلِبَتْ واءه ياء لذلك ، وهذا مما ينفرد به مثل مَفْعُول رَضِي ،  
وأما مثل مَفْعُول حَدَا وغَزَا فلا يجري فيه ذلك ، وإنما ذلك  
للتشبيه المذكور ، ويجوز أن يُقَالَ إنَّ اسمَ المفعول مبني على  
فُعِلَ أو فُعِلَ يَنْقَلِب فيه الواو ياء في مثل هذه الابنية فأجري  
اسمُ المفعول مما شذَّ عن اقياس مجرى فله كما أنَّهم قالوا :  
مَشْيَبٌ بناءً على (٢) شَيْب (٣) ، وقالوا : مَهُوبٌ بناءً على لغة من

(١) سورة الفرقان الآية : ٢١ .

(٢) في ل : ( قولهم ) .

(٣) ( مَشْيَبٌ بناءً على شَيْب ) : ساقطة في س .

هَال هُوْب •

(فصل) قوله : والمقلوب ' بعد الالف ' يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ  
الالف ' مزيدة ' مثلها في كسائه ورواء الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدمَ أَنَّهَا إِنَّمَا قُلِبَتْ هَمْزَةً بَعْدَ قَلْبِهَا أَوَّلًا  
وإِنَّمَا قُلِبَتْ بَعْدَ تَقْدِيرِ أَنَّ الالف التي قبلها كالمعدومة ، وهذا  
إِنَّمَا يَقْوَى إِذَا كَانَتْ الالف زائدة ، لأنَّ تَقْدِيرَ الزائد كالمعدوم  
أَقْرَبُ مِنْ تَقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ كالمعدوم فلذلك انقلبت في كسائه ورواء ولم  
تُقلَّبْ في « زَايٍ وَثَايَةٍ وَوَاوٍ » ، ويمكنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا اشترطَ  
أَنْ تَكُونَ الالف زائدةً لِأَنَّهُ تَكَثَّرَ حُرُوفُ الْكَلِمَةِ بِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ  
أَصْلِيَّةً لَمْ تَكَثُرْ فَاسْتَقْلَوْهَا مَعَ الْحُرُوفِ الْكَثِيرَةِ وَلَمْ يَسْتَقْلَوْهَا مَعَ  
الْحُرُوفِ الْقَلِيلَةِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : غَزَوْتَ وَتَغَزَيْتَ فَبَقُوا وَوَاوًا  
مَعَ قَلَّةِ الْحُرُوفِ وَقَلْبُوهَا يَاءٌ مَعَ الْكَثَرَةِ ، وَلِذَلِكَ فَرَّقَ بَيْنَ أَنْ  
تَكُونَ قَبْلَهَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ قَبْلَهَا أَلِفٌ أَصْلِيَّةٌ •

(فصل) قوله : والواو ' المكسور ' ما قبلها مقلوبة ' لا محالة •

قال الشيخ : يعني مقلوبة ' ياء ' لأنَّهم استعملوها لَآمًا مَعَ الْكَسْرِ  
قَبْلَهَا إِذْ لَوْ بَقُوا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْكَسْرِ بَقِيَّةً عَلَى  
وَاوِيَّتِهَا مَعَ قَلْبِهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ فَقَلْبُوهَا يَاءٌ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا ثُمَّ أَلْمَوْهَا  
إِنْ كَانَ مَعَهَا مَا تَعَلَّلُ بِهِ كَغَاظٍ وَعَادٍ أَوْ بَقُوهَا مِنْ غَيْرِ أَعْلَالٍ إِنْ  
لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَرَجِبُ الْأَعْلَالِ ، نَحْوُ رَأَيْتُ الْغَاظِيَّ وَالْعَادِيَّ ، وَأَمَّا  
إِذَا وَقَعَتْ عَيْنًا مَفْتُوحَةً بَعْدَ كَسْرَةٍ فَإِنَّهَا تَصَحُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ إِنَّمَا  
لَكِنَّهَا غَيْرَ طَرَفٍ وَإِمَّا لَكُونِهَا لَا يُوْدِي ذَلِكَ فِيهَا إِلَى غَيْرِ الْفَتْحِ  
فَاغْتَفِرَ أَمْرُ الْفَتْحِ عَلَى انْفِرَادِهِ فِيهَا •

قوله : ' واذا كنوا ممن يقابها الى آخره .

قال الشيخ : ليس ذلك بقياس ، وإنما مثل به لأنه لم  
تقلب ياء مع شذوذ القلب فيها إلا للكسرة وإلا فلقياس  
قنوة<sup>(١)</sup> ، وهو ابن عمي دنوا كقولهم<sup>(٢)</sup> : جذوة وصفوة .

(فصل) قوله : ' وما كان فعلى من الياء قلبت يؤه واوا

في الاسماء .

قال الشيخ : ' وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين فعلى في الاسماء  
وفعللى في الصفات فقلبوا الياء واوا وبتوا الصفات على حالها وإنما  
غيروا في الاسماء دون الصفات لأن الاسماء اخف عليهم فكانت  
أولى لاستخدامها بذلك ، وإنما لم يفرقوا فيهما اذا كانا من الواو ، لأن  
ذوات الواو من ذلك قليل فاجريت على قياسها لقلها ، وإذ قلت  
قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فإن ذلك كثير ،  
وإذ صيغة فعللى بضم الفاء فإنهم فرقوا فيها بين الاسماء والصفات  
اذا كانت من ذوات الواو ، فتأبوا الواو ياء في الاسماء دون  
الصفات ، وإنما فعلوا ذلك في الواو دون الياء وهو عكس فدلهم في  
فعللى إمّا لقله بناء فعلى من الياء والواو جميعاً واذا استويا كان  
قلب الواو ياء أولى لأنها الأثقل . وإمّا لأن بقاء الواو مع الضم  
في الفاء مستثقل ، فكان تغيير هذه لأجل هذا الاستثقال أولى ، ولم  
يفرق في فعللى من الياء كما لم يفرق في فعللى من الواو ،  
إمّا لأن الفرق كان يؤدي الى ركوب مستثقل وهو قلب الياء واوا  
مع ضم الفاء ، وإمّا لقله الصفات من الياء في هذه البنية . قوله :

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٢) هنا انتهت نسخة : ش .

« وَأَمَّا فِعْلِي » الى آخرها • وهذا يومهم ' أَنْ فِعْلِي جاءتْ صفةٌ ، ولم تجيء فِعْلِي عند سيبويه صفة (١) ، وأمّا إذا كنَ لايها حرفُ علةٍ فلم تجيء أصلاً عند أحد ، وإذا كنَ كذلكَ فلا حاجةُ الى تغييرٍ في الاسماءِ إذْ موجبُ التغيير (٢) في أخواتها إنّما هو حقيقةُ المبتسِ ولا صفةٌ ههنا يلبسُ معها الاسمُ ، فإذن علةُ التغييرِ الموجودةُ في أخواتها منتقيةٌ فها فوجبَ أَنْ تَأْتِيَ في فِعْلِي من غيرِ تغييرٍ ، فإذن قوله : « فحقها أَنْ تساقَ » يومهم ' أنّها صفةٌ وليس الأمرُ كذلكَ •

( فعمل ) قوله : « وإذا وقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ الذي بعدهُ حرفانِ همزةٌ عارضةٌ في الجمعِ وياءٌ قبلوا الياءَ ألفاً وهمزةٌ ياءٌ الى آخره •

[ ١٧٢ ظ ] قال الشيخ : شرطُ هذا الاعلالِ أَنْ يكونَ جمعاً وَأَنْ تكونَ الهمزةُ عارضةً ، وَأَنْ يكونَ بعدها ياءٌ فحينئذٍ تَعْلُ هذا الاعلالَ وتَقْلِبُ الياءَ ألفاً وهمزةٌ ياءٌ ، وذلكَ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَقْبَلَ ذلكَ في هذا الجمعِ الذي هو منتهى الجموعِ خففوهُ بَأَنْ قبلوا الياءَ ألفاً والهمزةُ ياءٌ ليسهلَ ، ولم يَسْتَقْنُوا بأحدهما لأنَّهُم لو فعلوا أحدهما لَقَالُوا إمّا مَاءً بآبَاتِ [ الألفِ معَ ] (٣) الهمزةُ وإمّا مطايي بقابِ الهمزةُ ياءٌ معَ بقاءِ الياءِ بعدها وكلاهما مستثقلٌ ، ولذلكَ غيروهما جميعاً لينتهي ما ذكرناه من الاستثقالِ ولو لم يكنْ جمعاً لم يُفْعَلْ

(١) قال سيبويه : وأما فِعْلِي منهُما فعلى الأصلِ صفةٌ واسماً تجريهما على القياسِ لأنه أوثقُ ما لم تتبين تغيراً منهُم • الكتاب ٣٨٤/٢ •

(٢) في ل : ( الموجود ) ، وفي و : ساقطة ، وما اثبتناه افضل •

(٣) ( الألفِ مع ) : ساقطة في الأصل •

هذا الفعلَ لِأَنَّهُ يُسْتَخَفُّ ذَلِكَ لِخَفَةِ الْمَفْرَدِ ، وَمِثَالُ قَوْلِكَ : جَاءَ  
وَشَاءَ وَشَبَّهَ لَوْ كَانَ جَمْعاً وَالْهَمْزَةُ غَيْرُ عَارِضَةٍ لَمْ يَمْتَدَّ بِهِ ، كَقَوْلِكَ  
فِي جَمْعٍ شَائِيَةٍ مِنْ شَأَوْتُ شَوَاءٍ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ عَارِضَةٍ  
وَلَوْ كَانَ جَمْعاً وَالْهَمْزَةُ عَارِضَةٌ ( ) وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ  
وَلَمْ تَعْمَلْ أَيْضاً هَذَا الْأَعْلَالُ كَقَوْلِكَ فِي جَمْعٍ شَائِيَةٍ وَجَائِيَةٍ مِنْ  
جَاءَ وَشَاءَ (١) شَوَاءَ وَجَوَاءَ ، لِأَنَّ (٢) الْهَمْزَةَ وَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً فِي  
شَائِيَةٍ وَجَائِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ غَيْرُ عَارِضَةٍ فِي الْجَمْعِ لِثَبَّتِهَا فِيهَا قَبْلَ  
جَمْعِهَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَابُوهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ لضعف  
أمرها حِينَئِذٍ وَقُوَّةُ هَمْزَتِهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ ، فَإِنْ قِيلَ فَشَوَاءُ  
وَجَوَاءُ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَزَنَّهُ فَوَالِغِ (٣) فَالْهَمْزَةُ أَذْنٌ أَصْلِيَّةٌ  
وَلَيْسَتْ عَارِضَةً لَا فِي الْجَمْعِ وَلَا فِي غَيْرِهِ . قُلْتُ : هِيَ وَإِنْ كَانَتْ  
عِنْدَ الْخَلِيلِ كَذَلِكَ فَهِيَ عَارِضَةٌ فِي الْمَفْرَدِ الَّذِي هَذَا جَمْعُهُ وَلَيْسَتْ  
عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ ، وَالَّذِي يَحْقُقُ لَكَ ذَلِكَ أَنَّهَا جَمْعٌ شَائِيَةٍ وَالْقَلْبُ  
فِي شَائِيَةٍ عِنْدَهُ إِذَا كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً مِثْلُهُ فِي شَوَاءٍ فَثَبَّتَ أَنَّهَا عَارِضَةٌ فِي  
الْمَفْرَدِ لَا فِي الْجَمْعِ . فَإِنْ قُلْتَ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً إِلَى مَوْضِعِ  
الْعَيْنِ فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ فَكَيْفَ تَكُونُ أَصْلِيَّةً عَارِضَةً ؟ قُلْتُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا  
عَارِضَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ فِي غَيْرِ الْجَمْعِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : أَصْلُ شَائِيَةٍ  
شَائِيَةٍ بَيَاءَ بَعْدَ الْأَلِفِ وَهَمْزَةٌ بَعْدَهَا هِيَ الْيَاءُ ، فَإِذَا قُلِبَتْ فَقُلْتَ  
شَائِيَةٍ فَقَدْ أَثْبَتَ هَمْزَةً بَعْدَ الْأَلِفِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَهَذَا مَعْنَى  
الْمَرْوُضِ ، وَالَّذِي يَحْقُقُ لَكَ ذَلِكَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى خَطَايَا وَهُوَ جَمْعُ  
خَطِيئَةٍ ، وَخَطِيئَةٌ فَعِيلَةٌ ، وَقِيَاسُهُ فَعَائِلٌ وَأَصْلُهُ خَطَّائِي ،  
فَعَلَى (٤) مَذْهَبِ غَيْرِ الْخَلِيلِ قُلِبَتْ الْيَاءُ هَمْزَةً فَاجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ

(١) ( جاء وشاء ) : ساقطة في س

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر

(٣) انظر الانصاف ٢/٨٠٥ ، ٨٠٨

(٤) غير الخليل هم البصريون انظر الانصاف ٢/٨٠٦ .



فوجب قلبُ الثانيةِ ياءَ فصارَ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةٌ عارضةٌ في  
الجمعِ وياءُ فوجبَ اعلالهُ على ما ذكرناه ، وعلى مذهبِ الخليلِ  
قلبتِ الهمزةُ الى موضعِ الياءِ الزائدةِ فصارتُ وإنْ كانتُ أصليةً  
عارضةً بعدَ الالفِ فلذلكَ اتفقَ معَ غيره على اعلالِ خطايا ولو  
لم يكنْ ذلكَ تارضاً بهذا التقديرِ لوجبَ أنْ يقولَ خطاءُ كما وجب  
في جمعِ فاعلةٍ من شأوتُ شواءُ • قوله : « وقد شدَّ هداوُ في  
جمعِ هديَّةٍ » وقياسه هدايا كما قيلَ مَطيَّةٌ ومَطايا ، وهما من  
بابِ واحدٍ ، « وأما نحو علاوةٍ وإداوةٍ ، وهراوةٍ » فلم يقلبوا  
الهمزةُ في جمعه ياءً وإنما قلبوها واواً قصداً الى مشاكلةِ الجمعِ  
الواحدِ في وقوعِ واوٍ بعدَ ألفٍ ، وهذه الواوُ وإنْ لم تكنْ واوُ  
المفردِ فالمشاكلةُ حاصلةٌ في الصورةِ وبيانُ أنَّها ليستْ واوُ المفردِ  
هو إنْ إداوةٌ مثلَ رسالةٍ فالواوُ كاللامِ والالفِ قبلَ الواوِ مثلُ  
الالفِ قبلَ اللامِ فإذا جمعتَ رسالةً قلتُ : رسائلُ زدتُ ألفاً للجمعِ  
بعدَ العينِ ووقعتْ ألفُ المفردِ بعدها فوجبَ أنْ تقلبَ همزةُ فصارَ  
أداوُ لأنَّ وزنهَ فَعائِلٌ كَرَسائِلُ ، فانقلبَتِ الواوُ التي هي لامُ  
ياءَ لانكسارِ ما قبلها فوقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةٌ عارضةٌ في  
الجمعِ وياءُ<sup>(١)</sup> فوجبَ أنْ يُعلَّ ذلكَ الاعلالَ إلاَّ أنَّهم جعلوا  
الواوُ مكانَ الياءِ لما ذكرناه ، فوزنُ أداوُى فَعَاوَلٌ ووزنُ إداوةٍ  
فَعَالَةٌ ، فالواوُ في إداوةٍ لامٌ ، والواوُ في أداوُى هي الالفُ التي  
قبلَ الواوِ في إداوةٍ ، ولما وقعتْ متحركةً بعدَ ألفِ الجمعِ همزةٌ  
عارضةٌ في الجمعِ وياءُ قلبوها واواً موضعَ الياءِ في أصلِ البابِ لما  
ذكرناه من قصدِ مشاكلةِ الجمعِ الواحدِ •

قوله : وإذا لم تكنِ الهمزةُ عارضةً في الجمعِ الى آخره •

(١) وياءُ : ساقطة في ل •

قال الشيخ : لم تُقَلِّبْ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا عَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِ  
 الْخَلِيلِ هِيَ الْعَيْنُ وَقَدْ كَانَتْ انْقَلَبَتْ فِي الْمَفْرَدِ قَبْلَ الْجَمْعِ فَلَمْ تَكُنْ  
 عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ هِيَ اللَّامُ قَلَبَتْ إِلَى وَضْعِ عَيْنٍ  
 فِي الْمَفْرَدِ فَلَمْ تَكُنْ أَيْضاً عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ <sup>(١)</sup> ، لِأَنَّ ذَلِكَ فَعَلَ  
 بِهَا [ ١٧٣ و ] فِي الْمَفْرَدِ قَبْلَ الْجَمْعِ فَتَبَتْ أَنَّهَا غَيْرُ عَارِضَةٍ فِي الْجَمْعِ  
 عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقُولَ هِيَ عَلَى ( مَذْهَبِ الْخَلِيلِ  
 أَصْلِيَّةٌ ، وَلَا صِلِيَّةٌ أُخْرَى لَا تُقَلِّبُ لَثَلَا يَنْخَرِمُ بِخَطَايَا ، وَيَجِبُ  
 عَلَى ) <sup>(٢)</sup> مَذْهَبِ الْخَلِيلِ حِينَئِذٍ أَنْ لَا يُقَالَ إِلَّا خَطَايَا وَلَيْسَ  
 بِقَائِلٍ بِهِ فَتَبَتْ أَنَّ الْوَجْهَ فِي التَّعْلِيلِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

( فصل ) قوله : وَكُلُّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةٌ فَمَاعِدَاءُ وَلَمْ يَنْضَمْ  
 مَا قَبْلَهَا قَلَبَتْ يَاءً إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وَإِنَّمَا قَلَبَتْ رَابِعَةٌ إِذَا لَمْ يَنْضَمْ مَا قَبْلَهَا لِأَحَدٍ  
 أَمْرَيْنِ : إِمَّا لِأَنَّهَا فِي بَعْضِ تَصَارِيْفِ الْكَلِمَةِ ، يَنْكَسِرُ مَا قَبْلَهَا فَيَجِبُ  
 قَلْبُهَا يَاءً كَقَوْلِكَ : أَغْزَى يُغْزِي ، وَغُزِي يُغْزِي وَاسْتَغْزَى  
 يَسْتَغْزِي ، ثُمَّ حُمِلَتْ بَقِيَّةُ تَصَارِيْفِ الْكَلِمَةِ عَلَيْهَا . فَإِنْ قُلْتَ  
 مِنْ جُمْلَةٍ مَا قَلَبْتَ فِيهِ يَاءً تَعْدَى يَتَعَدَّى وَهِيَ لَا تُقَلِّبُ فَمِنْ  
 مَضَارِعِهِ يَاءً . فَالْجَوَابُ أَنَّ تَفَعَّلَ إِنَّمَا هُوَ طَوَّعٌ فَعَلَّ وَفَعَّلَ  
 تُقَلِّبُ [ وَاوٍ ] <sup>(٣)</sup> فِي مَضَارِعِهِ يَاءً ، فَجُمِلَ طَوَّعُهُ عَلَيْهِ .  
 وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهَا لَمَّا وَقَعَتْ رَابِعَةٌ فَمَاعِدَاءُ تَلَّتْ الْكَلِمَةُ بِهَا وَكَانَ  
 قَبْلُهَا يَاءً لَثَقَلِ الْكَلِمَةُ بِالطَّوْلِ أَوْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ  
 مَضْمُومًا مَا قَبْلَهَا فِي ثَلَاثِ غَزَا يَغْزُو وَدَعَا يَدْعُو ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا

(١) انظر الانصاف ٨٠٥/٢ ، ابن يعيش ١١٣/١٠ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٣) ( واوٍ ) : زيادة عن و ، وإثباتها أحسن .

لأَدَّى الى تَفسيرٍ من غيرِ حاجةٍ اليه والباسِ ، فكانَ بقاؤه على أصله  
أَوَّلِي ، وهذا الوجهُ الثاني هو الوجهُ الذي يَستمدُّ عليه ، لأنَّ الأول  
يُردُّ عليه يَشَأْى فأنَّه من شَأُوتُ ولم يقعَ في تَصاريفه مَكسوراً  
ما قبلَ واوه • وقد يَجابُ عنه بأنَّه يُنقلبُ فيه الواوُ ياءً عندَ بناءه  
لما لم يُسمَّ فاعلهُ فَحُملَ عليه ولا يلزمُ ذلكَ في يدعُو ، وإن  
كَانَ ما لم يُسمَّ فاعلهُ دُعِي لأجلِ الضمةِ التي ذكرنا أنَّهم لا  
يَعتبرونَ معها الواوُ فيمَشِي بهذا التقديرِ الوجهانِ ، وقد جرى هذا  
التفسيرُ في الاسماءِ والأفعالِ جميعاً ، والعلَّةُ فيهما واحدة • وقوله :  
« ومضارعتها » إمَّا أنْ يكونَ معطوفاً على أغزيتُ فيكونُ مخفوضاً ،  
وكذلكَ مضارعهُ غزِي ورُضي ، ويجوزُ أنْ يكونَ المعنى  
« ومضارعتها ومضارعة » غزِي كذلكَ فيكونُ مبتدأً محذوفَ الخبرِ ،  
وأمَّا العلَّةُ في قلبِ واواتها ياءً<sup>(١)</sup> فقد تَقدمتُ على الوجهينِ المذكورينِ •

( فصل ) قوله : وقد أجزوا نحو حيي وعيي ، مجرى بقي  
وفني فلم يعلوه •

قال الشيخ : أمَّا تصحيحُ اللامِ فهو القياسُ ؛ لأنَّها انفتحتُ  
واكسرَ ما قبلها ، فقياسه في المضارعِ كبابِ فني وبقي ، وإنَّما  
الكلامُ في تصحيحِ العينِ هو المشكَلُ ، وكانَ حقها أنْ تُذكرَ ثمَّ ،  
وإنَّما جرَّ الى ذكرها ههنا اعلالُها في المضارعِ كاعلالِ يبتى ويفنى ،  
وإنَّما صحتُ في حييَ ، وإنْ كانَ الكثيرُ الادغامُ لأنَّهم لو اعللوا  
لقالوا : جاي فيؤدي الى أمرينِ : أحدهما وقوعُ ياءٍ متطرفةٍ بعدَ  
ألْب ، وهو نادرٌ في كلامهم • والآخرُ لزومُ الاعلالِ في المضارعِ  
حملاً على الماضي ، فكانَ يلزمُ أنْ يُقالَ يُحاي ( فيتحركُ اللامُ )

(١) ( ياء ) : ساقطة في و •

بالضمّ وهم لا يحركون ياء المضارع ولا واوه إلا بالفتح فكروا  
 أن يقولوا : يحاي<sup>(١)</sup> ، في اللغة الفصيحة لما لم يكن الاعلال لِمَا  
 ذكرناه نظرنا الى اجتماع المثليين في حيي فأدغموا فقالوا : حيّ ولم  
 يمتنعوا من الادغام ، لأنّه لا يلزم في المضارع لانقلاب اللام ألفاً  
 فيفوت المثالان ، ولو لم ينقلب اللام ألفاً للزيم الادغام لزومه في  
 حيّ فكان حينئذ يؤدي الى امتناعه لما يلزم من تحريك الياء بالضمّ  
 لو قالوا : يُحيّ ، ومما يدل على أنّهم لا يدغمون إلا بعد أن  
 يعلّوا ما وجب اعلاله امتناعهم من الادغام في قوي يقوى . فإن  
 قلت : فقد قالوا إنّما امتنعوا من ادغام أَحَوَّ أَوَي لأنّه يؤدي الى  
 ادغام يَحَوَّ أَوَي فيتحرك الواو بالضمّ اذا قالوا : إِحَوَّ أَوَيَحَوَّ أَو .  
 قلت : هذا وهم محض لأننا نعلم أنّهم أدغموا في حيّ ولم يدغموا  
 في مضارعه ، لانقلاب الياء ألفاً ، وامتنعوا من ادغام قوي يقوى  
 لانقلاب الواو الى اياء في الماضي وانقلابها ألفاً في المضارع وقد صرح  
 بما يدل على ذلك فالأولى في إِحَوَّ أَوَي أن يُقال إنّما امتنعوا من  
 ادغامه لفوات المثليين لانقلاب الواو الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح  
 ما قبلها ويَحَوَّ أَوَي لقلب كسرة الواو الثانية ياء ففات اجتماع  
 المثليين . قوله : « ومنهم من يدغم فيقول حيّ بفتح الفاء وكسرها ،  
 إمّا فتح الفاء فواضح » ، وأما كسرها ، فلأنّها لمّا سكّنها للادغام  
 وشبهها بتسكين الياء في لَيّ فكسرها كما كسر اللام ، ثمّ جوازاً ،  
 وكسرها في لَيّ أظهر لانهقال الضمة قبل الياء الساكنة وليس  
 كذلك حيّ ، لأنّها فتحة ، والفتحة قبل الياء غير مستكرهة  
 « وكذلك أَحَيّ الى آخره » [ ١٧٣ ظ ] ، لأنّ العلة فيه وفي حيّ  
 واحدة ، وليس كذلك أَحَيّ أُسْتَحَيّ وشبهه ، لانقلاب الثانية  
 ألفاً . والادغام في حيّ أكثر من أُسْتَحَيّ وبابه السكون الذي

قبل الياء الاولى في باب ( اُسْتَحْيِي ) بخلاف باب ( حَيَّ ) •  
 وقوله : « وكن ما كانت حركه لازمة » احترازاً من المضارع في  
 يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي ، لأنهم لو أدغموا ذلك الى تحريك الياء  
 بالضم وهو ممتنع على ما تقدم ، ولا فرق بين أن تكون الحركة  
 ضمة أو غيرها لأنهم لو أدغموا في أن يَسْتَحْيِي لزمهم أن  
 يدغموا في هو يَسْتَحْيِي وإلا حصل تفريق الباب والراحد •

قوله : وقالوا في جمع حَيَاءٍ وَعَيٍّ الى آخره •

قال الشيخ : لأنه في التصحيح والادغام مثل أُحْيِي ، وكما  
 جاء الوجهان ثم فذلك يجئان هنا • « وقوي في مثل حَيَّ  
 في ترك الاعلال » يعني في ترك اعلال العين ، وإلا فاللام انقلبت  
 ياء لانكسار ما قبلها • قوله : « ولم يجيء فيه الادغام » لقلب الواو  
 ياء للكسرة ، وهذا مما يدل على أنهم لا يدغمون إلا بعد إعطاء  
 ما تستحقه الكلمة من الاعلال ثم بعد ذلك إن وجد موجب  
 الادغام أدغموا وإلا فلا ، ولو كان الادغام قبل الاعلال لوجب أن  
 يقولوا قَوَّ لأن أصله قَرَوُ فيجتمع الواوان فيجئ الادغام ولكنهم  
 لما أتلوا أولاً انقلبت الواو الثانية ياء ففات اجتماع الملين ففات  
 الادغام •

( فعمل ) قوله : ومضاعف الواو مختص بفعلت دون  
 فعلت وفعلت الى آخره •

قال الشيخ : يعني أنه اذا كانت عينه ولامه واوا ولم يجيء  
 مفتوح العين ولا مضمومة ، لأنه لو جاء كذلك لوجب أن يفتحاً  
 في كل موضع سكن فيه اللام وذلك عند اتصال ضمير المتحرك

(فَمِثْلُ) قَوْلِهِ: وَقَالُوا فِي إِفْعَالٍ مِنَ الْحَوَّةِ (٢) إِحْوَاوِي  
فَقَلَّبُوا النَّائِيَةَ أَلْفًا وَلَمْ يَدْنُمُوا إِلَى آخِرِهِ •

قال الشيخ: قوله 'وإنما لم يدعوا أثلا يؤدي إلى تحريك الواو في المضارع بالنم' ليس بمستقيم الوجهين: أحدهما أن 'أثوا' أو 'انقلب' لانه 'الثنية' أثماً لتحركها وانفتاح ما قبلها ففعل الثلان، وذلك صريح بأنهم لم يدعوا في قوِي لفوات المثليين على ما قرره وقد مر أن 'لادغام' إنما يكون بدو وجبات الاعلال.

(١) في و : ( همزة ) ولا يستقيم الكلام معها .

(٢) الحوة : سواد الى الحمرة ، وكذلك كساء يوضع حول السنّام تركبه المرأة . أساس البلاغة ١ / ١١٠ .

والوجه<sup>(١)</sup> الثاني هو أنَّهم لو أدغموا في إحوَاوَى لم يلزم أن يدغموا في المضارع ، ألا ترى أنَّهم قد أدغموا في المنّة الفتيحة في حَيَّ فَقَاوَا حَيَّ ولم يقلَّ في مضارعه يَحْيِي فذلك لو قدرنا ادغامهم في إحوَاوَى لم يلزم الادغام في مضارعه ، إمَّا<sup>(٢)</sup> لأنَّ اللام الثانية تنقلب ياءً لانكسار ما قبلها مثلها في قَوِيَّ ، وإمَّا لأنَّه يؤدي إلى تحريك الواو بالضم ، فثبت أنَّه لم يمتنع من الادغام في ما نبيه لأنَّه يؤدي إلى تحريك الواو في مضارعه بالضم ، فلو جه ما ذكرناه من أنَّ امتناع الادغام إنَّما يكون لأنَّه لم ياتق مثلان وهذا جارٍ في كلِّ ما كان دلى هذا الوجه ، ألا تراهم قولوا : إِرْعَوَى ، وإن كان من بابِ إِفْعَلَّ ولم يدغموا لانقلاب الثانية ألفاً • « وتقول في مصدره إَحْوِيَّوَاءَ وإَحْوِيَّاءَ إلى آخره » • فأثَّ « إَحْوِيَّوَاءَ » فهو الأصل وصحت الراوُ الثانية ، وإن كان قبلها ياءً لصحتها في فمله • ومنهم من ينظر إلى لفظها الحاصل فيحملها على ما شابها في الواو التي وقع قبلها ياءً فيقلبها ياءً ويدغمها • ومن قلَّ « إَحْوَاءَ » حذف الياء من المصدر كما حذفها من « إِشْهَابَ » وإحرار لأنَّه من بابهِ فيبقى « إَحْوَاءَ » وصحح الواوين لصحتهما في الفعل ، ومن قال قتال في إقتال ونظر إلى اجتماع المثليين فأدغم فلمَّا أدغم وجب تحريك ما قبل الأول بنقل حركة عليه فتحرك بالكر [ ١٧٤ و ] فوجب حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ، « فقتال قتال » ، « قال » ههنا « جِوَاءَ » لأنَّه لمَّا قعد إلى الادغام لاجتماع المثليين نقل حركة الواو الأولى إلى الحاء التي قبلها إذ لا يمكن بقاؤها ساكنة مع الادغام فتحركت بالكسر فاستغنى عن همزة الوصل

(١) ( الوجه ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س ، واثباتها يتفق

مع السياق •

(٢) ( اما ) : ساقطة من و •

فحذفوها فصارَ لفظه ' حَوَاء ' بكسرِ الحاءِ والادغامِ للواوِ الاولى  
في الثانيةِ كما فعلَ في قِتَالِ سواء •

### ومن اصنافِ المشتركِ الادغامِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : ثَقُلَ التقاءُ المتجانسينِ على ألسنتهم فعمدوا  
بالادغامِ الى ضربٍ من الخفةِ ، والتقائهُما على ثلاثةِ اُضْرَبَ الى  
آخره •

قالَ الشيخُ : يجوزُ أنْ يُقالَ في الادغامِ أَنَّهُ ' لأجلِ ثَقُلِ  
المتجانسينِ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ إِنَّهُ ' لأجلِ تخفيفِ الادغامِ وإنْ لم  
يكنْ في المتجانسينِ ثَقُلٌ • أمَّا الاولُ فلأنَّ ثَقُلَ اللسانِ عن الموضعِ  
ثمَّ رَدَّهُ اليه مما يندركُ ثَقْلُهُ على الناطقِ • وأمَّا الثاني فلأنَّهُ اذا  
قُلْتُ تَبَّ نَطَقْتَ بالحرفينِ دفعةً واحدةً فيكونُ أخفَّ من قولك :  
تَبَّ فاذلكَ وجبَ الادغامُ عندما يكونُ الاولُ ساكنًا لعسرِ النطقِ  
بالمثلينِ منفكينِ • والاولُ منهما ساكنٌ ، لأنَّكَ اذا فككتهما فلا يبدُ  
من زمانٍ تقطعُ بهِ الاولَ عن الثاني ثم تشرعُ في الردَّ اليه في زمانٍ  
آخرَ فيطولُ ، بخلافِ ما اذا كانا غيرَ مثلينِ فإنَّ الزمنَ الذي تقصدُ  
بهِ انفككَ الاولَ عن الثاني هو الذي تشرعُ فيه في الثاني ، فمن أجلِ  
ذلكَ جاءَ الاستتالُ فوجبَ الادغامُ • قوله : « والتقائهُما على ثلاثةِ  
أضربٍ » ، الاولُ أنْ يجبَ الادغامُ ضرورةً لما ذكرناه من ثَقُلِ  
ذلكَ • والثاني أنْ يتحركَ الاولُ ويسكنَ الثاني فيمتنعُ الادغامُ  
ضرورةً ، وإنَّما أرادَ بالسكونِ ههنا السكونَ اللازمَ وإلا فسكونُ  
الوقفِ ليسَ بمناعٍ إجماعاً ، وسكونُ الجزمِ وما شابهه غيرُ مانعٍ  
أيضاً في الأكثرِ كقولك : في الوقفِ يَشْدُ ، وقولك في الجزمِ وما  
أشبهه : لم يَشْدُ وشَدَّ ، وإنْ كانَ بعضهم يقولُ : لم يَشْدُدْ  
وأشدُّدْ ، وقد جاءتِ اللفظانِ في القرآنِ ، وإنَّما الذي يُمنعُ فيهِ



السكون ما مثل به من نحو ظَلَلَتْ ، ورَسُولُ الْحَسَنِ وشبهه ،  
وإنما امتنع لأنَّ الادغام فيه من اسكان الاول لينطق بهما دفعةً  
واحدةً من غير أن ينتقل اللسان ثمَّ يردَّ ، فإذا كان الثاني ساكناً  
أدَّى الى التقاء الساكنين في المثليين وهو أعسر من التقاء الساكنين في  
غيرهما فلذلك امتنع •

قوله : والثالث أن يتحرَّكا وهو على ثلاثة أوجه : ما الادغام  
فيه واجبٌ وذلك أن يلتقيا في كلمة •

قال الشيخ : « وليس أحدهما » في حكم المنفصل ولا للإلحاق  
ولا يلبس مثال به ، مثال آخر فحينئذٍ يجب الادغام كقولك : شَدَّ  
ويشَدُّ ، وإنما قلنا : إن يكونا في كلمة احترازاً من مثل ضَرَبَ (١)  
يكرِّفانته ليس بلامٍ ، وقولنا : ولا في حكم المنفصل احترازاً من  
نحو اقْتَلَّ ، لأنَّ الإفصح أن لا يدغم ، وإنما قلنا : وليس أحدهما  
للالحاق احترازاً من قولك : شَمَلَّ ، وإنما قلنا : ولا يلبس مثال  
بمثال احترازاً من نحو سُرُرٌ • والثاني أن يكون الادغام جائزاً ،  
وذلك أن يلتقيا في كلمتين أو في حكم الكلمتين ، ( وليس الاول  
حرفاً ساكناً صحيحاً كقولك : « أنعتُ تلكَ الى آخره » ، فقولنا في  
كلمتين احترازاً من شَدَّ لأنَّه واجبٌ أو ما في حكم الكلمتين ) (٢)  
ليدخل اقْتَمَلَ ومُقْتَمِلٌ وشبهه على ما ذكره ، وقلنا : وليس  
ما قبل الاول حرفاً ساكناً صحيحاً احترازاً من عَدُوٌّ وليدٍ وقرمٍ  
مالِك ، لأنَّه لا يجوز فيه الادغام عند النحويين (٣) والكلام في

(١) في و ، ل ، ت ، س : ( ثوب ) •

ما بين القوسين : ساقط في ر •

في ل : ( المحققين ) •

الجائز • والثالث 'أَنَّ' يكون الادغام مستعاً وذلك على ثلاثة أضرب :  
أحدها اللاحق 'لأنها' إذا كانت لللاحق تذرّ الادغام 'لأنها'  
إنما الحقت 'لكون' انشال' الذي ألحقت به على صيغة المثال  
الاصلي ، فإذا ادغمت تغيرت الصيغة 'فيفوت' المعنى الذي كان  
لللاحق (١) فقع المدة بين اللاحق والادغام فذلك لم يجيء مع  
اللاحق ادغام ، والثاني أن يؤدي الادغام فيه الى بس مثال بمثال ،  
وهذا إنما يكون في الاسماء ، وتحقيق اللبس أنك إذا ادغمت في  
سُرُر فقلت : سُرٌّ لم يُعلم 'أفعل' هو أم 'فعل' أم 'فعل' ؟  
وعلى هذا النحو يتحقق اللبس في غيره ، وإنما لم يعتبر ذلك في  
الافعال فمتنع من ادغام شدّ وفرّ وعضّ مع تحقيق اللبس فيه ،  
لأنك إذا قلت شدّ لا يُعلم 'أهو فرّ' أو فرّ ؟ وعلى هذا  
النحو ليس عضّ لاحد آرين ، أو لهما جميع الاول هو أنه  
يتملّ بهما ما يوجب انفكاكهما غالباً نحو شدّدت وفرّرت  
وعضّضت فيتين بناؤها في الغالب ولا يلزم من الامتناع [١٧٤ظ] من  
الادغام الذي يلزم اللبس الامتناع من الادغام الذي لا يلزمه • الثاني  
أن ذلك يتيّن بمضارعتهما وصيغ أوامرهما ، ألا ترى أنك إذا قلت :  
يفرّ ويشدّ علم أن ماضيهما فعل ، وإذا قلت يمضّ علم أن  
ماضيه فعل وذلك إذا بُنيت صيغة الأمر فقلت : فرّ وشدّ وعضّ  
تيّن ذلك أيضاً فلا يلزم من الاتناع من الادغام الذي لا دلالة له  
على ما يؤدي اليه من اللبس الامتناع من الادغام المقترن به ما يرفع  
اللبس • والثالث 'أَنَّ' يفصلاً ويكرن الاول حرفاً صحيحاً (٢) غير  
مدة نحو « قرّم مالِك عدوٌ وليد » وإنما امتنع الادغام لما يؤدي  
اليه من التقاء الساكنين ، وهذا ممّا اضطرّب فيه المحققون من أهل

(١) في ل ، ر : ( اللاحق لاجله ) .

(٢) في و : ( ساكناً ) .

العلم ، وذلك أَنَّ النحويين مطبقون على أَنَّهُ لا يصحّ الادغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما . وقد أجاب النسخ الشاطبي<sup>(١)</sup> في قصيدته عن ذلك بجواب ليس بينين فقال : ما معناه 'يحمل' كلام النحويين على الادغام الصريح ، وكلام المقرئين على الاخفاء الذي هو قريب من الادغام فيزول التناقض<sup>(٢)</sup> ، فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين للاخفاء ، ولا يكون القراء منكرين امتناع الادغام ، وهذا وإن كان جيداً على ظاهره إلا أَنَّهُ لا يثبت أَنَّ القراء امتنعوا من الادغام بل أدغموا الادغام الصريح وقد كن المجيب بهذا الجواب يقرأ به في نحو الجلد جزاء والعلم مالِك ( والأولى الرد على النحويين في منع الجواز ، وليس قولهم بحجة إلا عند الاجماع ، ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون اجماع النحويين حجة عليهم مع مخالفة القراء لهم ثم ووقدر أَنَّ اقراء ليس فيهم نحوي فأنهم ناقون لهذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم وإذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القراء أولى لأنهم ناقلوها عن ثبوت عصمة عن الغلط في مثله ، ولأن القراءة ثبتت تواتراً ، وما نقله النحويون آحاد ، ثم ولو سلم أَنَّهُ ليس بتواتر فاقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع اليهم أولى .

(١) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن احمد الشاطبي الرعيني  
الضرير قرأ على أبي عبدالله محمد بن ابي العاص وابن هذيل  
ومحمد بن حميد ، نظم قصيدة في القراءات وتوفي سنة (٥٩٠هـ) .  
ذيل الروضتين ص ٧ ، غاية النهاية ٢/٢٠ ، ابن خلكان ط  
الأولى قديمة ٤٢٢/١ ، بغية الوعاء ط قديمة ص ٣٧٩ .

(٢) انظر سراج القارى المبتدي وتذكار القارى المنتهى في شرح منظومة الشاطبي ص ٣٦ .

( فصل ) قوله : ومخارجها ستة عشر إلى آخره •

قال الشيخ : قسم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريب والحق ما أشد تقاربه بمقاربه ، وجمله معه من مخرج واحد ، والتحقيق أن كل حرف له مخرج يخالف الآخر وإلا كان إياه ، فجعلوا للهزة والالف والهاء أقصى الحلق ، ولا شك أن الهزة أول والالف بعدها والهاء بعدها ، ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة ، وبعده العين والحاء ، وبعده الغين والحاء على الترتيب الذي ذكرناه في الهزة والالف والهاء ، « والمقف أقصى اللسان ما فوقه من الحنك والكاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف <sup>(١)</sup> ، والمجيم واليمين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك ، الأعلى وهو على الترتيب المتقدم • وللضاد أول حافة اللسان ويليهما من الاضراس ، وسواء أخرجهما من الجانب الأيمن أو الأيسر على حسب ما يسهل لبعض الأشخاص فيها دون بعض ، وأكثر الناس على إخراجها من الجانب الأيسر ، ولم يصرح الزمخشري بواحد منهما ، والأمر في ذلك قريب ، لأنه قد يوجد على كل واحد من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق فعبّر كل واحد على حسب وجدانه • « واللام ما دون حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وما يليها من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرابعة والثنية » وكان ينبغي أن يقال فوق الثنايا لأن سيويه <sup>(٢)</sup> ذكر ذلك فمن أجل ذلك عدّد وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك لأن مخرج النون يلي مخرجها ، وهو فوق الثنايا فكذلك هذا على أن الناطق باللام تنبسط جوانب طرفي لسانه

(١) في ل : قدم عبارة ( ولم يصرح الزمخشري ... لي وجدانه )

متقدمة الى هنا •

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢ •

مما فوق الضاحك الى الضاحك ، والآخر وإن كان المخرج في الحقيقة  
 ليس إلا فوق الثنايا ، وإنما ذلك يأتي لما فيها من شبه السدة  
 ودخول المخرج في ظهر اللسان فينسط الجانبان لذلك ، فلذلك  
 عدد الضاحك والناب والرابعة والثنية لذلك . « ولنون ما بين  
 طرفي اللسان وفوق الثنايا » وهي أخرج قليلاً من مخرج السلام  
 فلذلك ذكر مخرجها بعده . « وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان  
 قليلاً من مخرج النون » وذكر مخرج الراء بهذه الصفة مقتصرأ  
 يؤذن بأنه قبل النون ، لأنه إذا كان أدخل كان قبل ، وإنما  
 أراد أن المخرج بعد مخرج النون [١٧٥] يستقل به ، ألا ترى  
 أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند  
 النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون ، هذا<sup>(١)</sup> هو الذي يجده  
 المستقيم الطبع ، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل من مخرج  
 النون ، ومن مخرجها ، ولكن يتكلف لا على حسب إجراء ذلك تلى  
 الطبع المستقيم ، والكلام في المخارج إنما هو على حسب استقامة  
 الطبع لا على التكلف . « وللطاء والتاء والذال ما بين طرف اللسان  
 وأصول الثنايا » ، وقوله : « وأصول الثنايا » ليس بحتم بل قد  
 يكون ذلك من أصول الثنايا وقد يكون مما بعد أصولها قليلاً مع  
 سلامة الطبع من التكلف . « وللطاء والتاء والذال ما بين طرف  
 اللسان وأطراف الثنايا » ، وقولهم : الثنايا في هذا الموضع إنما  
 يننون الثنايا العليا وليس ثم الاثنتان<sup>(٢)</sup> ، وإنما عبروا  
 عنها بلفظ الجمع ، لأن اللفظ به آخف مع كونه معلوماً وإلا  
 فالقياس أن يقال وأطراف الثنتين . « وللماد والزاي والسين  
 ما بين الثنايا وطرف اللسان » فهي تفارق مخرج الطاء واختيها ،

(١) ( هذا ) : ساقطة في ل .

(٢) في ر : ( الاتيان ) ، وهو تحريف .

لأنَّهَا بَعْدَ أَصُولِ الثَّانِيَا أَوْ بَعْدَ أَصُولِهَا ، وَتَفَارِقُ الظَّاءَ وَأَخْتِيهَا ،  
لأنَّهَا قَبْلَ أَطْرَافِ الثَّانِيَا • « وَلِلظَّاءِ بِطْنُ الثَّمَةِ السُّفْلَى وَأَطْرَافُ  
الثَّانِيَا الْعُلْيَا » فَبِمِ شَرَكِهِ « بَيْنَ الثَّمَةِ وَالثَّانِيَا بِخِلَافِ مَا بَعْدَهَا فَانْهَاجَ  
لِلشَّقَيْنِ خَاصَّةً • « وَلِلْبَاءِ وَالْوَاوِ وَالْمِيمِ مَا بَيْنَ الشَّقَيْنِ » •

(فصل) قوله : ويرتقي عدد الحروف الى ثلاثة <sup>(١)</sup> وأربعين ،  
فحروف العربية الى آخره •

قال الشيخ : ذكر أن الحروف المتفرعة عن الأصول على  
ضربين : حروف واقعة في فصيح الكلام ، وحروف مستهجنة لم  
تقع في فصيح الكلام ، وإنَّما تأتي ممن ينطق بها من العرب عند  
العجز عن النطق بالأصل ، فهي كحرف يُشغ به ، وناذكرها  
ليبين أكانها لا أنَّها واقعة قاصداً إليها في كلام العرب ، وعدد السته  
فسمط منها واحد وهي همزة بين بين « فنَّها من المأخوذ بها في القرآن  
وفي كـ كلام فصيح » ، والظاهر أنَّها سقطت من الناقلين غلطاً  
كقولك : في سأل سأل بحرف بعد السين بين الالب والهمزة ،  
وقولك : يستهزون بحرف بعد الزاي بين الواو والهمزة ، وكقولك :  
سئل بحرف بعد السين بين اليا والهمزة ، ولو عددت همزة  
بين بين ثلاثة باعتبار حقيقة تفاصيها وتمييز أحدهما عن الآخر لكن  
صواباً ، لأنَّ الغرض تعداد حروف زائدة على الأصول فهذه وإن  
سمَّيت باسم جنس فلها ثلاثة أنواع ، فهي في الحقيقة ثلاثة أحرف  
فيكون على هذا المتفرع الفصيح ثمانية أحرف الخمسة التي ذكرها  
والساقط الذي ذكرناه أنَّه ثلاثة أنواع حروف بين الالب والهمزة  
وحرف بين الواو والهمزة وحرف بين الياء والهمزة ، وإن شئت  
قلت : الهمزة التي كالألب ، والهمزة التي كالواو ، والهمزة التي

(١) في الأصل : ( ثمانية وأربعين ) ، وهو وهم •

كالياء ، وأما النون التي كالياء ، وأما النون التي ذكرها فليست  
 انون التي تقدم ذكرها ، فإن تلك في الفم ، وهذه في الخيشوم ،  
 وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الضم ليصح  
 إختاؤها ، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق وكنت آخر  
 الكلام وجب أن تكون هي النون الأولى ، فإذا قلت عندك ومنك  
 فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق ،  
 فإذا قلت : مَنْ خَلَقَ وَمَنْ أَبُوكَ ؟ فهذه هي النون التي مخرجها من  
 الفم ، وكذلك إذا قلت أعلن وشبهه مما يكون آخر الكلام وجب  
 أن تكون هي النون الأولى أيضاً وسُميت « الخفيفة » والخفيفة  
 لخفتها وخفائها ، « والفتحة » والفتحة لخفتها وخفائها ،  
 أن أحدها خرجت إلى شبه الياء والأخرى خرجت إلى تفخيم ليس  
 في الالف الأصلية فلاولى كالف عالم والثانية كالف الصلاة  
 وتعدادهما حرفين يقوَّى تعداد همزة بين بين ثلاثة . « وأشين التي  
 كالجيم نحو أشدق » ذكر أنها مأخوذ بها في القرآن ، وليس  
 كذلك فإنه لا يعرف في القراءة المشهورة قراءة شين بين الشين  
 والجيم ، « والصاد التي كانزاي » مثل قولك الصراط ، وممدّر ،  
 ويمدقون وهي مأخوذ بها في القرآن . قوله « عدا ذلك حروف  
 مستهجنة » ، ثم عددها فمنها ما يتحقق ومنها ما يفسر تحققه وذلك  
 يدرك تحققه ، وأصل تحققه <sup>(١)</sup> بالتلفظ « فالكف التي كالجيم  
 والجيم التي كالكاف ، لا تتحقق واحدة منهما فإن إشراب الكاف  
 صوت الجيم متعذر ، وكذلك العكس ، ولو جعلت الشين مكان  
 الجيم لكان أقرب ، إذ قد يتوهم إشراب الكاف صوت الشين  
 بنوع من التكلّف ، وأما إشرابها صوت الجيم فبعيد . « والجيم  
 التي [١٧٥ ظ] كاليين » وهذه متحققة مقطوع بصحة النطق بها ،

وهي واقعة في كلام العرب إلا أن الفرق كما زعم النحويون بين الجيم التي كالشين وبين الشين التي كالجيم متذر حتى جعلت الشين التي كالجيم فصيحة ، والجيم التي كالشين مستهجنة وذلك لا يدرك باللفظ ، وإنما يدرك بالتلفظ بحرف واحد بين الجيم والسين . قوله : « والضاد الضعيف » يعني التي لم تقو قوة الضاد والمخرجة من مخرجها ، ولم يضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها فكأنها بينهما كما ينطق بها أكثر الناس اليوم فمن يتصد الفرق بينهما وبين الظاء والضاد ، [ والفرق بين الصاد والسين <sup>(١)</sup> والصاد <sup>(٢)</sup> ] <sup>(٣)</sup> التي كالسين ، يدركه ، وهي أن يؤتى بها بينهما . « والطاء التي كالتاء » كذلك . « [ والطاء التي كالتاء ، وكذلك ] <sup>(٤)</sup> » . « وانياء التي كافاء » كذلك وبقي حرف لم يتعرض له ، وإن كان ظاهر الأمر أن العرب تتكلم به وهي القاف التي كالكاف كما يتكلم بها أكثر العرب اليوم حتى توهم بعض المتأخرين أن القاف كذلك كانوا ينطقون بها ( حتى توهم أنهم كذلك كانوا يقرؤون بها ) <sup>(٥)</sup> ، والظاهر أنها في كلامهم وأن القاف الخالصة أيضاً في كلامهم وأن القرآن لم يُقرأ إلا بالقاف الخالصة على ما نقله الانبات مواتراً ، ولو كانت تلك قريء بها لنقلت كما نقل غيرها ولما لم تُنقل دل على أنها لم يُقرأ بها أو قُرأ بها من لم يعتد بنقل عنه .

( فصل ) قوله : تنقسم الى المجهورة والمهموسة الى آخره .

- |     |  |
|-----|--|
| (١) | ( والفرق بين الصاد والسين ) : ساقطة في ل ، س . |
| (٢) | في ر : ( الضاد ) وهو تصحيف .                   |
| (٣) | ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .             |
| (٤) | ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .             |
| (٥) | ما بين القوسين : ساقط من ر .                   |



قال الشيخ : قسّم الحروف باعتبار صفات تلازمها ، وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد ، إنّما هي باعتبار تقسيمات متعددة ، فالمجهورة والمهموسة تقسيم ، ومعنى التقسيم المستقل أن تكون الأنواع منحصرة بالنفي والاثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها ، فإذا علمت أنّ المجهورة هي الحروف التي يجري النفس معها عند النطق بها ، والمهموسة هي التي يجري النفس معها عند ذلك علمت انحصار التقسيم بالنفي والاثبات ، وكذلك « الشديدة والرخوة » وما بين الشديدة والرخوة تقسيم • « والمطبقة والمنفتحة » تقسيم ، « والمسماة والمنخفضة » تقسيم ، وما بعد ذلك لم يقصد فيه إلا ذكر ( التقسيم مع قسيمه إذا لم يُسمَّ قسيمه باسم باعتبار مخالطته فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر )<sup>(١)</sup> منفيًا عنه ذلك الوصف ، كما تقول : ما عدّا الراي من الحروف ليس بمكرر ولين لها لقب باعتبار نفي التكرار •

قوله : فالمجهورة ما عدّا المجموعة في قولك : ستشحنك خصفه •

قال الشيخ : حصرها بحصر قسيمها فحصل حصر القسمين لكون الحروف معلومة واختار ذلك لقلّة الحروف المهموسة ، وبين معنى الجهر بما ذكره من اتباع الاعتماد به من مخرج الحرف ومنم النفس أن يجري معه ، « والهمس بخلافه » ، وإنما سميت مجهورة من قولهم جهرت الشيء إذا أعلنته ، وذلك

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

أَنَّهُ لَمَّا (١) امْتَعَ النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ انْحَصَرَ الصَّوْتُ لَهَا فَقَوِيَ  
 الصَّرِيحُ بِهَا ، وَسُمِّيَ قِسْمُهَا مَهْمُوسًا أَخْذًا مِنَ الْهَمْسِ الَّذِي هُوَ  
 الْإِخْفَاءُ ؛ لَمَّا جَرَى النَّفْسُ مَعَهَا لَمْ يَقْرَ الصَّوْتُ بِهَا قُوَّتُهُ فِي الْمَجْهُورِ ،  
 فَصَارَ فِي الصَّوْتِ بِهَا نَوْعٌ خَفِيَ لِانْتِقَامِ النَّفْسِ عَدَا نَظْقِهَا . ثُمَّ  
 أَخَذَ يُبَيِّنُ تَبَايُنَ الْقِسْمَيْنِ بِحَرْفَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ ، وَإِذَا تَبَيَّنَ فَسَيُ  
 الْحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ كَانَ فِي اتِّبَاعَيْنِ أُبَيْنُ ، وَهُمَا الْقَافُ وَالكَافُ ،  
 « فَإِذَا كَرَّرْتَ الْقَافَ فَقُلْتَ : قَقَقُ وَجَدْتَ النَّفْسَ مُحْصُورًا  
 لَا تَحْسُ مَعَهَا بِشَيْءٍ ذِي » ، وَإِذَا كَرَّرْتَ الْكَافَ قُلْتَ : كَكَكُ أَدْرَكَتْ  
 ضَرُورَةُ خُرُوجِ النَّفْسِ مَعَهَا حَالَةَ التَّلْقِ تَبَايُنُهَا ، وَالشَّدِيدَةُ مُنْجَمَةٌ  
 فِي قَوْلِكَ : « أَجَدْتُ طَبَقَكَ وَالرَّخْوَةُ مَا عَدَاهَا وَعَدَا مَا فِي  
 قَوْلِكَ : لَمْ يَرْوَعْنَا وَلَمْ يَرْوَعُونَا ، وَهِيَ مَا بَيْنَ الشَّدِيدَةِ  
 وَالرَّخْوَةِ » (٢) ، وَمَعْنَى الشَّدَّةِ أَنْ يَنْحَصَرَ صَوْتُ الْحَرْفِ فِي مَخْرَجِهِ  
 فَلَا تَجْرِي ، وَالرَّخَاوَةُ بِخِلَافِهَا وَمَا بَيْنَهُمَا هُوَ أَنْ لَا يَتِمَّ لَهُ الْإِنْحِصَارُ  
 وَلَا يَتِمُّ لَهُ الْجَرِيُّ ، وَسُمِّيَتْ شَدِيدَةً مُأْخُذَةً مِنَ الشَّدَّةِ الَّتِي هِيَ  
 الْقُوَّةُ ، لِأَنَّ الصَّرْتَ لَمَّا انْحَصَرَ فِي مَخْرَجِهِ فَلَمْ يَجْرَ اشْتَدَّ ، أَيْ  
 امْتَعَ قَبُولُهُ لِلتَّلِينِ ، لِأَنَّ الصَّوْتَ إِذَا جَرَى فِي مَخْرَجِهِ أَشْبَهَ حُرُوفَ  
 اللَّيْنِ لِذَلِكَ فَسُمِّيَ شَدِيدًا ، « وَالرَّخْوَةُ » مُأْخُذَةٌ مِنَ الرَّخْوَةِ  
 الَّتِي هِيَ اللَّيْنُ لِقَبُولِهِ التَّطْوِيلَ لَجَرِيِّ الصَّوْتِ فِي مَخْرَجِهِ عِنْدَ النُّطْقِ ،  
 ثُمَّ حَقَّقَ تَبَايُنَهُمَا بِحَرْفَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ أَحَدُهُمَا شَدِيدٌ وَالْآخَرُ رَخْوٌ ،  
 وَهُمَا الْجِيمُ وَالشِّينُ ، وَقَدَّرَهُمَا سَاكِنَيْنِ لِتَبَيُّنِ انْحِصَارِ الصَّوْتِ فِي  
 مَخْرَجِهِ أَوْ جَرِيهِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ ، فَإِنَّهُ فِي التَّحْرِيكِ أُبَيْنُ ، فَقَدْ  
 عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْجِيمِ فَقِيلَ « الْحَجُّ » وَشَبَّهَ انْحَصَرَ

(١) فِي وَ : ( إِنَّمَا ) وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْكَلَامُ . فِي ل : ( أَتَى )

لَمَّا .

(٢) فِي ل : ( عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَرْوَعْنَا ) .

الصوت فلم يجر في مخرجه ، وإذا وقفنا على الشين فيقول  
« طس » جرى الصوت معها وأمكن أن تمد الصوت مع الطق بها  
وهو معنى رخوها وذلك يدرك ضرورة بأني تميز وتأمل ، وقد  
تداخل المجهورة والمهموسة مع الشدة والرخوة فيكون الحرف  
مجهوراً شديداً [ ١٧٦ و ] ومجهوراً رخواً وهموساً شديداً وهموساً  
رخواً . فأمّا الشدید المجهور فما تجده في « أَجَدْتُ طَبَقَكَ »  
مع انتقائه في « اسْتَشْحَضْتُكَ خَصَفَهُ » ، وهي الهزة والجيم  
والدال والطاء والباء والقاف ، فهذه انتقت في أنها لا يجري  
النفَس معها ولا الصوت في مخرجها ، وهي معنى الشدة واجهر  
جميعاً ، وأمّا « المجهورة الرخوة » ، ونعني بارخوة ههنا ما ليس  
بالشديدة ، فهو ما وجد فيما عدا « اسْتَشْحَضْتُكَ خَصَفَهُ » ،  
وفيما عدا « أَجَدْتُ طَبَقَكَ » ، وهي ( الدال وازاي والراء  
والسار والطاء والعين والغين واللام والميم والنون والواو والياء ) .  
وأما المهموسة الشديدة فما كن موجوداً في « اسْتَشْحَضْتُكَ  
خَصَفَهُ » مع وجوده في « أَجَدْتُ طَبَقَكَ » وهي ( التاء  
والكاف ) لا غير ؛ لأن كل واحدة منهما يجري انفس معها فكانت  
مهموسة ولا يجري الصوت في مخرجها فكانت شديدة ، وأما  
المهموسة الرخوة فكما وجد في « اسْتَشْحَضْتُكَ خَصَفَهُ » مع  
انتقائه في « أَجَدْتُ طَبَقَكَ » ، وهي ( السين والسين والحاء  
والاء والحاء والصاد والفاء والهاء ) ؛ لأنها يجري انفس مع  
صوت ، فهي مهموسة بهذا الاعتبار ويجري الصوت في مخرجها فهي  
رخوة بهذا الاعتبار .

قال صاحب الكتاب : والمطابقة : الصاد والطاء والضاد والطاء ،  
والمنفحة ما عداها .

قال الشيخ : ثم علَّلَ تسميتها مطبقة بما ذكرَ وهو في  
 الحقيقة اسمٌ متجوزٌ فيها لأنَّ المطبقَ إنما هو اللسانُ والحنكُ ،  
 وأمَّا الحرفُ فهو مطبقٌ عندهُ فاختُصِرَ فقل مطبقٌ كما قيلَ  
 للمشارك فيه مشتركٌ ومثله كثيرٌ في المنة والاصطلاح والانفتاح  
 بخلافه ، والكلامُ في « المنفحة » في التسمية كالكلام في المطبقة ، لأنَّ  
 الحرفَ لا يفتحُ ، وإنما يفتحُ عندهُ اللسانُ عن الحنكِ ،  
 « والمستعلة » : الأربعة المطبقة والغينُ والعاءُ والقافُ ، « وسُمِّيَتْ  
 مستعلةً » : لأنَّ اللسانَ يستعلي عندها إلى الحنكِ ، فهي مستعلٍ  
 عندها اللسانُ ويجوزُ في تسميتها مستعلةً كما يجوزُ في قولهم : ليلٌ  
 نائمٌ ، ويجوزُ أن تكونَ سُمِّيَتْ مستعلةً لخروج صوتها من جهةِ  
 اللوحِ ، وكما جاء في عالٍ فهو مستعلٍ « والانخفاضُ » على العكسِ  
 مما ذكرَ في الاستعلاء . « والحروفُ القلقة » سُمِّيَتْ حروفٍ  
 قلقةً ، إنما لأنَّ صوتها صوتٌ أشدُّ الحروفِ أخذاً من القلقة التي  
 هي صوتُ الأشياءِ اليابسة ، وإمَّا لأنَّ صوتها لا يكادُ يتبينُ به سكونها  
 ما لم يخرجْ إلى شبه التحركِ لشدة أمرها من قولهم قلقةٌ ، إذا  
 حركه ، وإنَّما حصلَ لها ذلك لانفلاق كونها شديدةً مجهورةً ،  
 فالجهرُ يمنعُ النفسَ أنْ يجري معها ، والشدَّةُ تمنعُ أنْ يجري  
 صوتها فلما اجتمعَ لها هذان الوصفانِ وهو امتناعُ النفسِ معها جرى  
 صوتها فاحتاجتْ إلى التكلفِ في بيانها فلذلك يحصلُ ما يحصلُ من  
 الضغط المتكلم عندَ النطق بها ساكنةً حتَّى لا يكادُ يخرجُ إلى  
 شبه تحركها لقصدِ بيانها إذْ لولا ذلك لم يتبينَ لأنَّه إذا امتنعَ  
 النفسُ والصوتُ تعذَّرَ بيانها ما لم يتكلمْ أظهارُ أثرها على الوجهِ  
 المذكورِ . « وحروفُ الصفيرِ الصادُ والزاي والسينُ » وتسميتها  
 ظاهرةً . « وحروفُ الذلاقة » ما في قولك : مُرٌ بنفيلٍ ، « والذلاقةُ  
 الاعتدادُ بها على ذلقِ اللسانِ وهو طرفه » وهذا التفعيلُ باعتبارها  
 غيرَ مستقيمٍ من جهتهِ في نفسه ومن جهةِ أمرٍ مُضادِّه من المعتمتهِ ،

أَمَّا مِنْ جِهَةٍ ، فَلَأَنَّهَا لَا تَعْتَمِدُ عَلَى طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَّا بِبَعْضِهَا ،  
فَالْيَمِينُ وَالْيَاءُ وَالْفَاءُ مِنْهَا لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي طَرَفِ اللِّسَانِ ، فَكَيْفَ يَصَحُّ  
تَسْمِيَتُهَا بِذَلِكَ مَعَ خُرُوجِ نَصْفِهَا <sup>(١)</sup> عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى . وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ  
التَّحْقِيقِ الْآخَرِ الْمُضَادِّ لَهَا ، فَلَأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ مَصْمُتًا لِأَنَّهُ كَالْمُسْكُوتِ  
عَنْهُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ضِدَّ ذَلِكَ الْمَنْطُوقِ بِطَرَفِ اللِّسَانِ ، وَإِنَّمَا  
الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ سُمِّيَتْ حُرُوفٌ ذَلَّاقَةٌ أَيُّ سَهُولَةٍ مِنْ قَوْلِهِمْ :  
لِسَانٌ ذَلَّقٌ مِنْ الذَّلَقِ الَّذِي هُوَ مَجْرَى الْحَبْلِ فِي ابْتِكَاةِ السَّهُولَةِ  
جَرِيهِ فِيهِ ، فَلَمَّا كُنْتُ كَذَلِكَ التَّزَمُّوا أَنْ لَا يَخْلُو رِبَاعِيًّا أَوْ خَمَاسِيًّا  
عَنْهَا فَكَانَ هَذَا الْحُكْمُ هُوَ الْمَعْتَبَرُ فِي تَسْمِيَتِهَا إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَفْتَوْا بِسَبِيهِ  
وَهُوَ الذَّلَاقَةُ فَأَضَافُوهَا إِلَيْهِ ، وَالْمَصْمُوتَةُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ ضِدُّهَا  
وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي لَا يَتَرَكَّبُ مِنْهَا عَلَى انْفِرَادِهَا رِبَاعِيًّا أَوْ خَمَاسِيًّا ،  
لِكُونِهَا لَيْسَتْ مِثْلَهَا فِي الْخَفَةِ ، فَكَأَنَّهُ قَدْ صَمَّتَ عَنْهَا ، وَلِلَّهِ لَمْ يَقْصُدْ  
فِي تَعْيِيرِهِ إِلَّا إِلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْوَهْمُ مِنْ اخْتِذِ الذَّلَاقَةَ مِنْ  
الطَّرَفِ وَجَعَلَهَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ خُرُوجِ الْيَاءِ وَالْفَاءِ  
وَالْيَمِينِ . « وَاللِّينَةُ حُرُوفُ الدِّينِ » ، وَهِيَ الْآلِفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ لِمَا  
فِيهَا مِنْ قَبُولِ التَّطْوِيلِ لَصَوْتِهَا وَهُوَ الْمَعْنَى بِاللِّينِ فِيهَا ، فَذَا وَأَقْفَهَا  
مَا قَبْلَهَا [ ١٧٦ ظ ] فِي الْحَرَكَةِ فَهِيَ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ ، فَلِآلِفُ حَرْفٌ  
مَدٌّ وَلَيْنٌ أَبَدًا ، وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ حَرْفٌ لَيْنٌ ، وَبَعْدَ الضَّمِّ  
وَالْكَسْرِ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ . « وَالْمَنْحَرَفُ الْإِلَامُ » ، لِأَنَّ اللِّسَانَ عِنْدَ  
النَّطْقِ يَنْحَرِفُ إِلَى دَاخِلِ الْحَنَكِ وَذَلِكَ سُمِّيَ مَنْحَرَفًا وَجَرَى  
فِيهِ الصَّوْتُ ، وَإِلَّا فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَوْلَا ذَلِكَ حَرْفٌ شَدِيدٌ إِذْ لَوْلَا  
الْانْحِرَافُ لَمْ يَجْرِ الصَّوْتُ ، وَهُوَ مَعْنَى الشَّدَةِ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا حَصَلَ  
الْانْحِرَافُ مَعَ التَّصْمُوتِ كَانَ فِي حُكْمِ الرِّخْوَةِ لَجَرِي الصَّوْتِ ،

(١) فِي ل : ( بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ذَلِكَ ) .

ولذلك جُعِلَ بَيْنَ الشَّدِيدَةِ وَالرَّخْوَةِ • « وَالْمَكْرَرُ الرَّاءُ » ، لِمَا  
تَحْصِيهِ مِنْ شَبَهٍ تَرْدِيدِ الْمَدِّ فِي مَخْرَجِهِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ ، وَلِذَلِكَ  
أُجْرِيَ مَجْرَى الْحَرْفَيْنِ فِي أَحْكَامٍ مُتَعَدَّةٍ فَحَسُنَ اسْمُكَ  
يَسْمُرُكُمْ وَيَسْمُرُكُمْ وَلَمْ يَحْسُنْ اسْمُكَ يَفْتِكُمْ وَيَسْمَعُكُمْ ،  
وَحَسُنَ إِذْغَامٌ مِثْلُ « وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ » (١) أَحْمَنُ  
مِنْهُ (٢) فِي أَنْ يَمَسَّكُمْ وَلَمْ يَمَسَّ طَابَ وَغَنَمَ وَأُمِيلَ طَارَدَ  
وَعَزِمَ • وَاسْتَعُوا مِنْ إِمَالَةٍ رَاشِدَةٍ ، وَلَمْ يَمْتَنُوا مِنْ إِمَالَةٍ نَاشِدَةٍ ، وَكُلُّ  
هَذِهِ الْأَحْكَامِ رَاجِعَةٌ فِي الْمَنْعِ وَالتَّسْوِيفِ إِلَى التَّكْرِيرِ الَّذِي فِي الرَّاءِ ،  
وَالْهَآوِي الْأَلْبُ • ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ رَاجِعٌ إِلَى الصَّوْتِ الْهَآوِيِّ  
الَّذِي بَعْدَ الْفَتْحَةِ ، وَهَذَا وَإِنْ شَارَكَهُ الْوَآءُ وَالْيَاءُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ  
يَنَارِقُهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا تُجَسِّسُهُ عِنْدَ الْوَآءِ وَالْيَاءِ مِنْ  
التَّرَضِّ لِمَخْرَجِهِمَا ، وَالْآخَرُ اتِّسَاعُ هَوَاءِ الْأَلْبِ ، لِأَنَّهُ ( صَوْتٌ )  
بَعْدَ الْفَتْحَةِ فَيَكُونُ الْقَمُّ فِيهِ مَفْتُوحًا بِخِلَافِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ فَإِنَّهُ  
لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ، فَلِذَلِكَ اسْمُ هَوَاءِ صَوْتِ الْأَلْفِ (٣) أَكْثَرُ مِنْهُ  
فِي الْوَآءِ وَالْيَاءِ • « وَالْمُهْتَرِزُ الْيَاءُ لَضَعْفِهِ وَخَفَافَتُهُ » لِأَنَّهُ حَرْفٌ  
شَدِيدٌ فِي تَتَعُّصِ الصَّوْتِ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَهْمُوسًا  
يَجْرِي النَّفْسُ مَعَهُ إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ السُّوقِفِ عَلَيْهِ لَا نَفْسَ  
يَجْرِي مَعَهُ فَيَتَقَقُّ خَفَافُهُ ، وَالْكَافُ وَإِنْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ  
مَخْرَجَهُ مِنْ أَقْصَى الْحَنَكِ فَيَقْوَى صَوْتُهُ وَلَا يَضَعُفُ كَضَعْفِهِ  
وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الشَّدِيدِ الْمَجْهُورِ ، لِأَنَّهُ بِجَهْرٍ يَخْرُجُ عَنِ الْخَفَاءِ  
بِخِلَافِ الشَّدِيدِ الْمَهْمُوسِ فَإِنَّ هَمْسَهُ يُوجِبُ خَفَاءَهُ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ  
بِالْهَمْسِ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ وَسُمِّيَ ضِدَّهَا بِالْجَهْرِ وَهُوَ الصَّوْتُ

(١) سورة آل عمران الآية : ١٢٠ •

(٢) ( مِنْهُ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر •

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر •

العالِي • نعم لو اتفقَ أَنَّ يكونَ في الحروفِ الشديدة ما وافقَ  
الموسى وليسَ مخرجهُ من أَقصى الحَنَكِ لَكُنْ حِكْمُهُ حَكْمُ التَّاءِ  
في النِّفَاءِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَّفَقْ وما ذَكَرَهُ من تسميةِ صاحب<sup>(١)</sup> العينِ  
فإِصْطِلَاحٌ قد نبه على عِلَّتِهِ •

(فصل) قوله : وَإِذَا رِيَمٌ إِدْغَامُ الحَرْفِ فِي مَقَارِبِهِ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الإِدْغَامَ هُوَ النُّطْقُ بِحَرْفَيْنِ مِنْ مَخْرَجٍ  
وَاحِدٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ فَمِلَ بَيْنَهُمَا لُضْرِبُ مِنَ الخَفَاءِ وَجِبَ إِذَا  
رِيَمٌ إِدْغَامُ الحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ أَنَّ يُقْلَبَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ،  
وَمِنْ ثَمَّ قَالَ : « لِأَنَّ مُحَاوَلَةَ إِدْغَامِهِ كَمَا هُوَ فِيهِ حَالٌ » ، لِأَنَّ  
حَقِيقَةَ الإِدْغَامِ تَتَأَنَّى إِبْقَاءَ الْأَوَّلِ عَلَى حَالٍ يُخَالِفُ الثَّانِي فِي الْحَقِيقَةِ  
فَإِذَا قُسِدَ إِلَى إِدْغَامِ الْمُتَقَارِبَيْنِ وَجِبَ أَنَّ يُقْلَبَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي  
ثُمَّ يُسَكَّنُ إِنْ كَانَ مُتَجَرِّكًا فَحِينَئِذٍ يَحْصُلُ الإِدْغَامُ كَمَا نَسَبَهُ فِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى : { يَكَادُ سَنًا بَرَقِهِ }<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { وَقَالَتْ  
طَائِفَةٌ }<sup>(٣)</sup> •

(فصل) قوله : وَلَا يَخْلُو الْمُتَقَارِبَانِ مِنْ أَنَّ يَلْتَقِيَا فِي كَلِمَةٍ أَوْ

كَلِمَتَيْنِ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : ثُمَّ ذَكَرَ كَيْفَةَ انْتِقَاءِ الْمُتَقَارِبَيْنِ وَإِنَّهَا يَكُونَانِ  
تَارَةً فِي كَلِمَتَيْنِ وَتَارَةً فِي كَلِمَةٍ فَحَكَمَهَا فِي كَلِمَةٍ أَنَّ يُنْظَرُ فَنَ

(١) صاحب العين هو الخليل وقد نسبته إلى كتابه العين • قال

فيه : القاف والكاف لهوتين ، لأنَّ مبدأهما من اللهات •

كتاب العين تحقيق الدكتور عبدالله درويش ٦٤/١ •

(٢) سورة النور الآية : ٤٣ •

(٣) سورة آل عمران الآية : ٧٢ •

أَدَى الْإِدْغَامُ إِلَى لِبْسٍ مُنْعٍ كَقَوْلِكَ : وَتَدٌ وَعَدٌ ، لِأَنَّكَ لَوْ  
أَدَغَمْتَ لَقُلْتَ وَدٌ وَعَدٌ فَيَلْبَسُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ  
لَا يُعْرَفُ تَرْكِيبُ الْكَلِمَةِ هَلْ عَيْنُهَا دَالٌ أَوْ غَيْرُهَا ؟ وَهُوَ الَّذِي  
أَرَادَهُ . وَالثَّانِي أَنَّ لَا يُعْرَفُ وَزْنُهَا ، هَلْ هُوَ سَاكِنٌ عَلَى مَا هُوَ  
عَلَيْهِ أَوْ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ لِلْإِدْغَامِ فَتَحَقَّقَ اللَّبْسُ فِيهِ مِنْ أَوْجْهَيْنِ  
الْمَذْكُورَيْنِ لَوْ أَدَغِمَ ، وَكَذَلِكَ « نَمَاءٌ زَنْمَاءٌ <sup>(١)</sup> » وَغَسَمٌ زَنْمٌ ،  
لِأَنَّهُ لَوْ أَدَغِمَ لَمْ يُعْلَمْ تَرْكِيبُهُ عَنْ مِيمَيْنِ أَوْ عَنْ نُونٍ وَمِيمٍ ،  
وَكَذَلِكَ « كُنْيَةٌ » لَوْ أَدَغِمَ لَمْ يُعْلَمْ تَرْكِيبُهُ هَلْ هُوَ عَنْ يَائِينَ  
أَوْ عَنْ نُونٍ وَيَاءٍ ؟ ثُمَّ قَرَّرَ ذَلِكَ بِرَفْضِهِمْ « وَطَدَاً وَوَتَدَاً إِلَى  
طَدَةٍ وَتَدَةٍ » لَمَا يُوْدِي الْإِدْغَامُ إِلَيْهِ مِنَ اللَّبْسِ وَالْإِظْهَارِ مِنَ الثَّقَلِ .  
ثُمَّ ذَكَرَ فِي « يَتَدٌ مَانِعاً آخَرَ » عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ يَنْتَفِي هَذَا الْمَانِعُ  
يَكُونُ هَرٍ مُسْتَقِلاً وَهُوَ إِدَاءُ الْإِدْغَامِ فِيهِ إِلَى إِعْلَالِ حَذْفِ الْوَائِ  
الَّتِي هِيَ فَاءٌ وَإِبْدَالِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ ، وَإِدْغَامِهَا إِذَا قُلْتَ : يَدٌ لِأَنَّ  
أَصْلَهُ يَوْتَدُ فَتُحْذَفُ الْوَائُ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ثُمَّ تُقْلَبُ  
النَّاءُ دَالاً وَتَدْغَمُ فِي الدَّالِ ، وَقَرَّرَ ذَلِكَ بِرَفْضِهِمْ بَنَاءً نَحْوِ وَدَدَتُ  
بِالْفَتْحِ ، لِأَنَّهُ كَانَ يُوْدِي إِلَى يَدٍ فِي مُضَارَعِهِ إِذَا أَصْلَهُ كَانَ يَكُونُ  
يَوْتَدُ فَتُحْذَفُ الْوَائُ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، وَيَدْغَمُ الْمُثَلَّثُ  
كَمَا أَدَغِمَ فِي وَدٍ ، وَإِذَا رَفُضُوهُ فِي هَذَا الْبَنَاءِ لِإِدْغَامِهِ إِلَى ذَلِكَ فِي  
الْمُثَلَّثِ لَوْجُوبُ الْإِدْغَامِ فِيهِ فَلَا أَنْ لَا يَنْفَعُ لَهُ فِي الْمُتَقَارِبِينَ مِنَ الطَّرِيقِ  
الْأَوَّلِيِّ إِذَا هُوَ فِي الْمُثَلَّثِ أَخْبَ لِقَلَّةِ التَّغْيِيرَاتِ فِيهِ ، فَوْنُ الْمُتَقَارِبِينَ  
تُقْلَبُ الْأَوَّلِيُّ مِنْهُمَا إِلَى الثَّانِي عِنْدَ الْإِدْغَامِ [١٧٧] فَيَزِيدُ الْإِعْلَالُ  
فِيهِ أَكْثَرَ فِيهِ فِي الْمُثَلَّثِ فَلَا أَنْ لَا يَفْعَلُ فِيهِ أَوَّلِي « وَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ »

(١) الزَنْمَاءُ : الَّتِي يَتَدَلَّى فِي فَمِهَا شَيْءٌ شَبِيهِه بِاللِّحْيَةِ وَلَا يَكُونُ  
ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَاعِزِ أَوْ الْعَنْزِ فَيَقَالُ لَهُ عَنْزٌ مَزْمَةٌ وَذَاتُ زَنْمَتَيْنِ .  
أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ١/ ٢١٦ ، ابْنُ يَعِيشَ ١٠/ ١٣٢ ، اللَّسَانُ (زَنْمٌ) .  
١٦٧/١٥



جازَ نحوَ إِهْمَرَشْ ، <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
الْإِلْبَاسِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ عَلَى أَحَدٍ ، إِنَّ هَذِهِ الْمِمْ الْمَشْدُودَةَ  
لَيْسَتْ مِنْ مِمينٍ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ مِمينٍ لَوَجِبَ أَنْ تُكَوْنَ الْأُولَى  
أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً يَكُونُ وَزْنُهُ إِفْعَلْ وَإِنْ كَانَتْ  
أَعْلِيَّةً فَيَكُونُ وَزْنُهُ إِفْعَلْ وَكِلَاهُمَا لَيْسَ مِنَ الْإِنْيَةِ ، فَلَا يَلْبَسُ وَلَمْ  
يَتَعَرَّضْ لِلتَّنْذِيرِ أَنَّ تُكَوْنَ الْأُولَى زَائِدَةً لَوْضُوحِهِ ، وَإِنَّمَا تَعَرَّضَ  
لِلتَّنْذِيرِهَا أَصْلِيَّةً ، وَكَذَلِكَ « هَمَرَشْ » إِذَا أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِمْ ،  
لِأَنَّهَا لَا يَلْبَسُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِمينٍ ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِمينٍ لَكَانَتْ  
الْأُولَى أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً ، فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فَوَزْنُهُ فَعْمَلٌ ، وَإِنْ  
كَانَتْ أَصْلِيَّةً فَوَزْنُهُ فَعْمَلٌ وَكِلَاهُمَا لَيْسَ مِنَ الْإِنْيَةِ وَاعْتَفِرَ  
تَقْدِيرُهَا زَائِدَةً لَوْضُوحِ ذَلِكَ وَقَدَرُهَا أَصْلِيَّةً لَا غَيْرَ .

قوله : وَإِنْ التَّقْيَا فِي كَلِمَتَيْنِ بَعْدَ مُتَحَرِّكِ أَوْ مَدَّةٍ جَازَ إِلَى  
آخِرِهِ .

قَالَ السَّيِّحُ : فَقَوْلُهُ بَعْدَ مُتَحَرِّكِ أَوْ مَدَّةٍ هُوَ الشَّرْطُ الْمُتَقَدِّمُ فِي  
الْإِدْغَامِ فِي الْمَثَلَيْنِ فَهُوَ فِي الْمَقَارِبِينَ كَذَلِكَ . مِثَالُهُ قَالَ : رَبَّ  
{ وَإِذَا انْفُوسٌ زُوِّجَتْ } <sup>(٢)</sup> ، وَجِبِلَّ رَبِّكَ وَشَبَّهْ ، ثُمَّ عَلَّلَ  
ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ فِيهِ وَلَا تَغْيِيرَ صِغَةٍ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : « لَا يَلْبَسُ  
فِيهِ » مَا تَقَدَّمَ مِنْ لِبْسِ التَّرْكِيبِ بِتَرْكِيبٍ آخَرَ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فِي  
الْحَقِيقَةِ إِذَا قُصِدَ النِّفْيُ الْمَطْلُوقُ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ مِثْلُ الْقَارِدِي لَمْ

(١) هَمَرَشْ : الْعُجُوزُ الْكَبِيرَةُ الْمُضْطَرِبَةُ الْخَلْقِ ، وَالْهَمَرَشُ أَصْلُهُ  
هَمَرَشَ الْمُنْصَفَ ٥/٣ ، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٣/٣١٦ ، ابْنُ يَعِيشَ  
١٣٣/١٠ ، اللِّسَانُ ( دَهْش ) ٢٥٩/٨ .

(٢) سُورَةُ التَّكْوِينِ الْآيَةُ : ٧ ، وَهَذَا مِنْ إِدْغَامِ السِّينِ فِي الزَّيِّ .  
انْظُرْ تَقْرِيبَ النِّشْرِ ص ١١ ، اتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبُشْرِ ص ٢٤ .

يَعْلَمُ 'أَهْوَالُ الْقَلَامِ' الْقَادِ وَهُوَ لَيْسَ فِي التَّرَكِيبِ كَاللَّبْسِ فِي زَنْمَاءٍ  
لَوْ قُلْتُ زَنْمَاءٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِنَّ هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ إِذْ وَقُرْعُ هَذِهِ  
الْكَلِمَةِ بَعْدَ الْآخَرِ لَيْسَ بِحَتْمٍ فِيهَا، وَإِنَّمَا هُوَ عَارِضٌ بِخِلَافِ بَابِ  
زَنْمَاءٍ فَتَنَّهُ لَوْ أُدْغِمَ لَكَانَ اللَّبْسُ لَازِمًا فَاعْتَفَرَ اللَّبْسُ الْعَارِضُ وَلَمْ  
يُعْتَفَرَ اللَّبْسُ اللَّازِمُ فَيَجِبُ حَمْلُ قَوْلِهِ: «لَا لَبْسَ» أَيِ لَا لَبْسَ  
لَازِمٌ مِثْلُ: ذَلِكَ اللَّبْسُ، وَقَوْلُهُ: «وَلَا تَغْيِيرَ صِغَةٍ» وَاضِحٌ عَلَى  
عَدَمِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَغْيِيرٌ فِي ادْغَامِ الْكَلِمَتَيْنِ مِنَ الْحَرَكَاتِ الْآخِرِ  
وَالْأُولَى إِنْ كُنَّ مَتَجَرِّكًا، وَلَا اعْتِبَارَ بِحَرَكَاتِهِ الْآخِرِ فِي اخْتِلَافِ  
الصِّغَةِ، لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ وَالصِّغَةُ وَاحِدَةٌ بِالْأَعْرَابِ وَالْوَقْتُ وَغَيْرُهُ فَلَمْ  
يَكُنْ لِاسْكِنَتِهِ لِادْغَامِ أَثَرٌ فِي تَغْيِيرِ صِغَةٍ وَلِذَلِكَ حَكَمْنَا بِأَنَّ قَوْلَهُ  
لَا تَغْيِيرَ صِغَةٍ عَامٌ •

(فصل) قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ بِمِطَاقٍ أَنَّ كُلَّ مُتَقَارِبَيْنِ يُدْغَمُ  
أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ وَلَا أَنَّ كُلَّ مُتَبَاعِدَيْنِ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِيهِمَا إِلَى  
آخِرِهِ» •

قَالَ الشَّيْخُ: قَوْلُهُ «وَلَيْسَ بِمِطَاقٍ أَنَّ كُلَّ مُتَقَارِبَيْنِ يُدْغَمُ  
أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ» مُسْتَقِيمٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْرَأُ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ حَكْمِ  
الِادْغَامِ، وَقَوْلُهُ «وَلَا أَنَّ كُلَّ مُتَبَاعِدَيْنِ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِيهِمَا» لَا يَسْتَقِيمُ  
عَلَى ظَاهِرِهِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُدْغَمُ الْمُتَلَانِ وَلِمَتَارِبَانِ  
وَأُوتِيْدَ أَنَّهُ قَعْدُ الْمُتَبَاعِدَيْنِ فِي الْأَصْلِ وَإِنْ كَانَ الْمَدْغَمُ نَهْمًا فِي  
الْآخِرِ إِنَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ صِنْفَةٍ قُرْبَتْ بَيْنَهُمَا فَصَحَّ اِطْلَاقُ الْمُقَارَبَةِ  
بِاعْتِبَارِ حَسَبِ الْوَجْهِ الَّذِي قُرَّبَ بَيْنَهُمَا وَصَحَّ اِطْلَاقُ التَّبَاعُدِ بِاعْتِبَارِ  
حَقِيقَةِ مَخْرَجِهِمَا ثُمَّ ذَكَرَ الْمُقَارَبَةَ الَّتِي لَا تُدْغَمُ فِي مَتَارِبِهَا لِحَصُولِ  
مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ إِدْغَامِهَا وَهِيَ السَّبْعَةُ الْمُرْكَبَةُ فِي «ضَوِيَّ مَشْفَرٍ»

فَمِمَّا الصَّادُ فَلَسًا فِيهَا مِنَ الْإِسْطَاطَةِ فَلَوْ أُدْغِمَتْ فِي مَقَارِبِهَا لَزَالَتْ صِفَتُهَا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ يَخْلِفُهَا ، وَأَوَاوُ وَالْيَاءُ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، وَالْمِيمُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْغَنَةِ ، وَالشَّيْنُ لِمَا فِيهَا مِنْ انْفِشَاشٍ ، وَالْفَاءُ لِمَا فِيهَا مِنْ شَبهِ الْفَتْحِ ، وَالرَّاءُ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّكْرِيرِ وَمَا ذَكَرَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَذْأَبًا وَعَلَيْهِ جَهْرٌ أَهْلُ اللُّغَةِ فَلَيْسَ بِمُوَافِقٍ نَمَلَى الْجَمِيعِ فَاتَّهَ قَدْ أُدْغِمَتْ الضَّادُ فِي الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ فِي قَوْلِهِ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ، وَأُدْغِمَتْ الثَّيْنُ فِي السَّيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا } (١) ، وَأُدْغِمَتْ الْفَاءُ فِي الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ : { نَخْسِبُ بِهِمْ } (٢) ، وَأُدْغِمَتْ الرَّاءُ فِي الِلامِ فِي قَوْلِهِ : { يَغْفِرُ لَكُمْ } (٣) ، إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنَ الْمَرَانِعِ أَيْضًا أَنَّ يَكُونُ اثْنَانِ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَدْخَلَ فِي الْحَلْقِ مِنَ الْأَوَّلِ كَالثَّيْنِ فِي الْهَاءِ وَالْحَاءِ فِي الْعَيْنِ وَالْغَيْنِ فِي الْخَاءِ وَلِخَاءٍ فِي بَاقِيهَا وَإِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَدْخَلَ أَثْقَلُ فَوَ ادْغُوا الْآخِرَ أَجْ لِقَلْبُوا الْآخِثَ إِلَى الْأَثْقَلِ وَفِي الْكَسِّ يُقَلِّبُ الْأَثْقَلُ إِلَى الْآخِثِ فَحَسَنَ عِنْدَهُمْ ادْغَامُ الْأَثْقَلِ لِيَخْفَ وَلَمْ يَحْسَنَ ادْغَامُ الْآخِثِ لِثِقَلِهِ ، وَهُوَ أَيْضًا جَارٍ فِيهِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَإِلَّا فَتَدْرُويْ ادْغَامُ الْحَاءِ فِي

(١) سورة الاسراء الآية : ٤٢ • على خلاف بين المدغمين ، تقريب

النشر ص ١١ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤ •

(٢) سورة سبأ الآية : ٩ • أدغمه الكسائي والباقون بلاظهار ،

وتضعيف الفارسي والزمخشري للادغام فيها من حيث إنه أدغم

الأقوى وهو الفاء في الاضعف وهو الباء ، رده أبو حيان وغيره •

تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ •

(٣) سورة نوح الآية : ٤ • الراء الساكنة عند اللام أدغمه أبو عمرو

بخلاف عن الدوري ، وظهره الباقر ، والخلاف في الدوري

فرع الاظهار في الادغام الكبير أدغم هذا وجهاً واحداً ، ومن

أظهره أجرى الخلاف • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء

البشر ص ٢٩ •

العين في قوله تعالى : { فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ } <sup>(١)</sup> ، [١٧٧ظ]  
وهو على خلاف ما ذكر . ثم ذكر من التباع ما يحصل له وجه  
في التقريب مسوغ لادغامه ، فذكر النون مع الميم ، والنون من  
طرف اللسان وفوق الثنايا ، والميم من الشفتين وبينهما مخارج ،  
وانما الوجه الذي قرَّب بينهما الغنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك  
متقاربين على ما تقدَّم ، وانما ادغموا النون في الميم ولم يدغموا الميم  
في النون ولا في غيرها ، لأنَّ النون الساكنة كُثِرَتْ في استعملهم  
حتى استغنوا بفتتها فيما يحسن معه تحقيقاً للكلام وتحسيناً له فلما  
ثبت ذلك لها أُجريت مع الميم ذلك المجزى ولم تُدغم الميم لِمَا  
ذكرنا من فوات صفتها على ما تقدَّم ، وكذلك ادغموا النون في الواو  
والياء لِمَا ذكرناه من امكان بقاء الغنة منها فيهما مع كونها كُثِرَتْ  
ساكنة فأُجريت معها مجزى الحروف التي يحسن اخفاؤها فيها .

قوله : وادغموا حروف طرف اللسان في الضاد والشرين .

قال الشيخ : يعني بحروف طرف اللسان التاء والطاء والدال  
فانهم يدغمونها في الصاد والشرين والجيم ، وإن كانت متباعدة عنها  
في المخرج ؛ لأنَّك تند النطق بها تتميز طرف اللسان وإن لم  
لم يكن مخرجاً لها قريباً من مخرج حروفه من الحنك فمات  
بذلك كأنها مقاربتها وإن كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل  
فلذلك ادغمت فيها .

( فصل ) قوله : فالفهزة لا تُدغم في مثلها إلا في قولهم إلى

آخر .

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨٥ . ادغام الحاء في العين في حرف  
واحد على خلاف بين المدغمين . تقريب النشر ص ١٠ ، اتحاف  
فضلاء البشر ص ٢٣ .

قال الشيخ<sup>(١)</sup> : ثمَّ شرعَ يذكرُ الحروفَ حرفاً حرفاً باعتبارِ إدغامِهِ ، والإدغامُ فيه لِيَتَبَيَّنَ بالتفصيلِ ما لا يَتَبَيَّنُ في الإجمالِ • قوله : « وَأَمَّا الهمزةُ فلا تُدْغَمُ في مثلها إلى آخره » يعني إلا في بابِ فَعَمَّالٍ فإنَّهُ بابٌ قياسيٌ فُحُوْظُ عَلَيْهِ معَ وجودِ المدَّةِ بعدهما فكانتْ كالمسهلةِ لأمرِها • وَأَمَّا « الدَّاءُآتُ »<sup>(٢)</sup> فمفردٌ وسهَّلَ أمره ما بعدهُ من الالفِ ، فكأنَّهم كرهوا إدغامها في مثلها لما يؤدي إليه من كلفةِ النطقِ بها لأنَّها عندهم على انفرادها مستقلةٌ حتَّى أنَّهم خففوها بوجوهٍ من التخفيفاتِ وكرهوا اجتماعها غيرَ مدغمةٍ في كلمةٍ وفي كلمتين في مثل آدم وأُوَيْدَمَ ، وفي كلمتين في مثل قرأ أبوك ، وقد رُوِيَ عن بعضِ العربِ أنَّهم يحقِّقونَ الهمزةَ في كلمتين في مثل قرأ أبوك ، وأخذَ سيبويه<sup>(٣)</sup> جوازَ الإدغامِ لهؤلاءِ قياساً على غيرها مما يجتمعُ فيه المثلانِ ، ورأى أنَّهما إذا اجتمعا غيرَ مدغمتينِ كانَ اجتماعهما مدغمتينِ أسهلَ ولم يُسمعْ ذلكَ عن العربِ الذين يحقِّقونَ ويمكنُ أنْ يكونَ الأمرُ على ما ذُكِرَ ، ويمكنُ أنْ يكونَ على خلافِهِ ، ويفرَّقُ بأنَّه إذا أدغِمَ اشتدَّ الثقلُ عندَ اجتماعهما من غيرِ فصلٍ عندَ الإدغامِ وفي غيرِ الإدغامِ يحصلُ لكلِّ واحدةٍ منطوقاً بها على حدِّتها فلا يلزمُ من اغتفاري اجتماعهما عندَ الانفكاكِ اغتفاره عندَ الإدغامِ وهذا كافٍ في إبطالِ قياسِ الإدغامِ معَ أنَّه يصحُّ أنْ يُقالَ لو كانَ الإدغامُ سائغاً لوقعَ ، ولو وقعَ لنقلَ ١ ، وكثيراً ما يستعملُ سيبويهُ نحو هذا الاستدلالِ في المعنى إلاَّ أنَّه يمكنُ أنْ يُقالَ ذلكَ مخصوصٌ بما يكثرُ عندهم ، فأما ما هو قليلٌ في أصلِهِ فلا يلزمُ في فرعٍ من فروعه أنْ يلزمَ نقله لوقوعِهِ ، وإنَّما انتسج إدغامها في مقاربتها لأمرينِ : أحدهما أنْ ما فيها من قوَّةٍ لا يشاركها فيه

(١) في ل : ( فذكر الحروف ) •

(٢) الدَّاءُآتُ : اسم وادٍ في الجزيرة العربية •

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٩ ، ٤١٠ •

غيره ، فلا تُدغمُ لفوات وصفها من غير خلف كما لم تُدغمُ حروف  
الذين لذلك . والثاني أنهم في غنية من الادغام لما ثبت فيها من جواز  
التخفيف الذي تحصل به سهولتها ، وعند التخفيف يتذرر الادغام  
لأنها إما أن تُحذف فلا إدغام وإما أن تُسهّل فتصير كحروف  
الذين فلام ادغام فإذا انتفع ادغامها في مقاربها انتفع ادغام مقاربها فيها  
لذلك ، ولوجهين آخرين أحدهما أنه يؤدي الى الادغام الادخل في  
الفم في الادخل في الحلق ، والثاني يؤدي الى اجتماع الهمزتين بد  
أن لم يكن ، وكن مناسبا لمنع الادغام .

( فصل ) قوله : والالف لا تُدغمُ البتة لا في مثلها ولا في  
مقاربها الى آخره .

قال الشيخ : لأن ادغامها في مثلها يتذرر لوجود التحريك وهي  
لا قبله ، ودغامها في مقاربها ، إن كن في الادخل منها وهو الهمزة  
فكذلك لما يؤدي اليه من اجتماع الهمزتين وادغام الادخل في الفم  
في الادخل في الحلق ولا يُدغمُ فيها غيرها للمتذرر المتقدم ذكره .

( فصل ) قوله : والهاء تُدغمُ في الحاء وقت بعدها أو قبلها  
الى آخره .

قال الشيخ : إنما أُدغمَت في الحاء لمقاربتهما ولم تُدغمُ  
[ ١٧٨ و ] في العين وإن كانت أقرب اليها لشبه العين بالهمزة ،  
فدأ كرهوا الادغام في الهمزة كرهوا الادغام في العين لما فيها من  
التنوع ، وأدغموا الحاء فيها بعد قلبها حاء لتقاربها ولكنهم قلبوا الثاني  
الى الاول عكس باب الادغام لثلا يؤدي الى ادغام الادخل في الفم في

الادخل في الحلق لو جروا على قياس الادغام ولم يلتزموا الاظهار لما فيه من عسر اخراج الهاء بعد الحاء الساكنة في قولك : « اذبح هذه » ، وأما ادغامها في مثلها فواضح •

( فصل ) قوله : والعين 'تُدغم' في مثلها الى آخره •

قول الشيخ : أدّا ادغام العين<sup>(١)</sup> في مثلها فواضح ، وأما ادغام الحاء فيها فضعيف عند التحويين ، لأنه [ ادغام ] الادخل في الفم<sup>(٢)</sup> في الادخل في الحلق ولما ذكرناه من أنها كالهزمة في أنه لم يدغم فيها • قوله : « واذا اجتمع العين والحاء جاز قلبهما حائين وادغامهما » لم يدغما أحدهما في الآخر إلا بعد تغييرهما جميعاً ، لأنهم لو أدغما والهاء في العين بقلب الهاء عيناً على قياس الادغام لأدّى الى الادغام في العين مع شبهها بالهزمة على ما تقدم وهو مستكره ، ولو أدغما العين في الهاء بقلب العين هاء لأدغما الادخل في الفم في الادخل في الحلق ، فلمّا كان كذلك اشتدّ تقاربهما وسرّ النطق بهما بعد الآخر ساكناً قلبوهما جميعاً حرفاً يقاربهما ولا يلزم منه شيء مما تقدم وهو الحاء ، فقالوا في : « معهم محم » ، وفي « أجبّه عنبه إجبحتبه »<sup>(٣)</sup> ، وهذا الحكم كان ينبغي أن يكون في قسم الهاء ؛ لأنه مشترك بينه وبين العين ، وقد تقدمت الهاء فكان ينبغي أن يكون فيها جرياً على قياس تصنيفه في مثله •

( فصل ) قوله : والحاء 'تُدغم' في مثلها •

- 
- (١) في و : ( إدغامها ) ، وهو خطأ •  
 (٢) ما بين المعوقين : ساقط من الاصل •  
 (٣) في الكتاب : ( كما قلت إجبحتبه تريد إجبّه عنبه )  
 • ٤١٣/٢

قال الشيخ : وادغامها في مثلها واضح . قوله : « وتُدغمُ فيها الهاءُ والغينُ » لقربهما منها مع كونهما أدخل في الحلق فلذلك قيل في أجبه حاتماً اجبتحاتماً وفي « اذبح حملاً » « اذبحملاً » .

( فصل ) قوله : والغينُ والحاءُ تُدغمُ في كلِّ واحدةٍ منهما في مثلها وفي أختها .

قال الشيخ : فأما ادغامها في مثلها وادغامُ الغينِ في الحاءِ فواضحٌ ، وأما ادغامُ الحاءِ في الغينِ فهو على خلافِ قياسِ قولهم : إنَّ الإدخَلَ في الفمِّ لا يُدغمُ <sup>(١)</sup> في الإدخَلَ في الحلقِ وقولك : « اسدَغْنَمَكَ » <sup>(٢)</sup> ادغامٌ للإدخَلَ في الفمِّ وهو الحاءُ في الإدخَلَ في الحلقِ وهو الغينُ والذي سوَّغَهُ شدةُ تقاربهما حتَّى لا يكادُ يُميَّزُ الإدخَلَ منهما من الآخرِ ، فلمَّا كانا كذلكَ اغْتَفِرَ أمرُ ادغامِ الإدخَلَ في أخته لذلك .

( فصل ) قوله : والقافُ والكافُ كالغينِ والحاءِ .

قال الشيخ : في ادغامِ كلِّ واحدٍ منهما في مثلها وفي أختها واضحٌ وهما قياسُ الادغامِ إذ لا يعتبرُ الإدخَلَ باعتبارِ ادغامِهِ في غيره إلا في حروفِ الحلقِ مع أنَّهما لو كانا من حروفِ الحلقِ لكانا أشبهَ شيءٍ بالحاءِ والغينِ ، وإذا ادغِمَتِ الحاءُ في الغينِ ، وهما من حروفِ الحلقِ فادغامُ الكافِ في القافِ أجدرُ .

( فصل ) قوله : والجيمُ تُدغمُ في مثلها .

(١) في و : ( لا تدخُلُ ) وهو وهم .  
(٢) انظر الكتاب ٤/١٤٤ .



قال النسيخ : واضح ، « وفي الشين ، لقربها مع كون الشين أزيد صفة ولذلك لم تدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحويين ، وقد أدغمت في التاء عن أبي عمرو <sup>(١)</sup> في قوله تعالى : { ذي المَعَارِجِ تَعْرُجُ } <sup>(٢)</sup> ، وليس ادغامها بالقوي ، وإن أدغمت فيها ، ألا ترى أنها تدغم فيها اطاء واندال والطاء واندال والتاء ولم تدغم في واحدة ممنون ، وإنما لم يدغموها فيهن لما ركنها للشين نأجريت مجراها لذلك ، وأدغم هؤلاء فيها كما تدغم في الشين أيضاً .

( فعمل ) قوله : والشين ' لا تدغم ' إلا في مثلها .

قال النسيخ : وقد تقدم ذلك ، « ويدغم فيها ما يدغم في الجيم » وقد تقدم والجيم لينة قربها منها على ما تقدم . والسلام في مثل « الشاسع » وكتوبك : هَشْرِيَتْ شَيْئاً في هَلْ شَرِيَتْ شيئاً لكثرة اللام في كدهم وانحرافها مع مقاربتها لها ، وإنما أدغمت في الشين ولم تدغم في الجيم في مثل قولك : الجار' بعد الجيم عن الشين قليلاً فلذلك لم يدغم فيها ولا فيما هو داخل منها ، وأدغمت فيما قاربها مما هو أدخل من الشين لما ذكرناه .

( فعمل ) قواه : والياء تدغم في مثلها متصلة الى آخره .

قال النسيخ : أدغموا الياء في مثلها متصلة أو شبيهة بالمتصلة سواء كان قبلها فتحة أو كسرة فادغامها عند الفتحة واضح ،

(١) روي اليزيدي عن أبي عمرو انظر ابن يعيش ١٣٨/١٠ .

(٢) سورة المعارج الآية : ٢ . إدغام الجيم في التاء ، انظر تقريب

النشر ص ١٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ .

وادغامها عند الكسرة للمماثلة ولزوم الاتصال جميعاً ، ولم تُدغم منفصلة إلا إذا انفتح ما قبلها ، لأنه إذا لم ينفتح كان الادغام فيما لا يلزم الكلمة مع إذهاب المد الذي فيها بخلاف ما إذا كانت متصلة ، لأنها تكون من بيتها أو منزلاً منزلة ما هو من البنية فأغفر ذهاب المد لذلك ، فتقول : قاضي ولا تقول [ ١٧٨ ظ ] قاضي ، فإن جاء الانفصال امتنع الادغام كقولك : إضر بي يوماً وفي يوم ولا تقول : إضر بي يوماً ولا فووم ، وقد تقدم أنها لا تُدغم في غيرها ويدغم فيها النون ، وإن كانت ليست مقاربة لها لما تقدم من قسدهم إلى تحسين الكلام بالغنة عند الالكان في الحروف التي لا يستقل ذلك فيها • قوله : « وتُدغم فيها الواو » ، وقد تقدم أن الواو لا تُدغم في مقاربها ، والياء ليست مقاربة لها فكان انتفاء ادغامها لانتفاء المقاربة فيها أجدر ، والتحقيق أنه من باب الابدال للاستتال ولكنهم لما أبدلوها وافق أن بعدها ياء وجب الادغام ضرورة لاجتماع المثلين ، لأن الادغام كان من أجل مقاربة أو تقريبها من المقاربة ولذلك عُدَّت الياء في حروف الابدال من الواو في مثل هذه المحال ولم تُعدّ بقية الحروف لأجل الادغام فدل ذلك على أن الادغام إنما طرأ بعد الابدال الذي كان لأجل الاستتال ، لأنه لأجل الادغام لانتفاء المثلية والمقاربة وشبه المقاربة •

( فعمل ) قوله : « والضاد لا تُدغم إلا في مثلها •

قال الشيخ : لما تقدم من أنه لو أُدغمت في غيرها لذهبت الاستطالة من غير تعويض عنها ، وقد عُمِّبَ بالقحح في قراءة

السُّوسِي<sup>(١)</sup> بادغام الصاد في الشين في قوله تعالى : { لِبَعْضِ  
شَأْنِهِمْ }<sup>(٢)</sup> ، وفيه ضعف آخر من حيث إنه سكن ما قبلها  
وادغام مثل ذلك وإن لم يكن ضاداً متمتعاً عند النحويين لما  
يؤدي إليه من اجتماع الساكنين على غير أحدهما فصارت ضعفها عندهم  
من وجهين . وقد أُجيبَ عن الادغام من الاسكان بوجهين أحدهما  
أنه إخفاء أطلق عليه الادغام مسامحةً ، والإخفاء مع الاسكان  
قبلها جائز بالاتفاق ، وهذا وإن كان حسناً وصالحاً لأنَّ يُجَابَ به  
عن اطلاقهم ادغام الصاد في الشين فإنَّ الإخفاء في الصاد قبل  
الشين وغيرها غير متمتع باتفاق لو ساعد رواة القراءة ، والذي نقل  
عن المنهورين أنهم يدغمون ذلك ادغاماً محضاً بقلب الصاد شيئاً  
وتشديدها وليس مع الإخفاء قلب ولا تشديد فضعف الجواب على  
هذا التقدير . والجواب الثاني أنهم قالوا : قد ثبتت هذه القراءة في  
السبعة ، وهي منقولة تواتراً وهو إثبات مقيم للعلم وذا ذكره  
النحويون نفياً مستندة الظن ، فالإثبات العلمي أولى من النفسي  
والظني ، وهذا الجواب بعينه يجري معارضاً في منهم ادغام الصاد ،  
وغاية ما يجيبون عنه القدح في تواتر القراءة أو في تواتر مثل هذه  
التي قد روي غيرها ولو سلم أنها غير متواترة فقل الأمر أن  
ثبتت اللغة بدلالة نقل العدول لها فيبقى الترجيح فيها بالإثبات ،

(١) هو صالح بن زياد بن عبدالله بن اسماعيل بن ابراهيم بن  
الجارود بن مسرح الرستبي السوسي الرقي ، مقري ضابط  
ثقة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وروي  
القراءة عنه ابنه ، ولد سنة ١٧٣هـ ، وتوفي سنة ٢٦١هـ غاية  
النهاية ٣٣٢/١ ، النشر ١٣٤/١ ، الاعلام ٢٧٦/٣ .

(٢) سورة النور الآية : ٦٢ . روى السوسي عن اليزيدي ان أبا  
عمرو كان يدغم الصاد في الشين ، قال ابن مجاهد : لم يرو  
عنه هذا إلا أبو شعيب السوسي . المفصل ص ٢٢٥ ، ابن يعيش  
١٤٠/١٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ .

ومذهبُ الخصمِ نفيُّ والابتليُّ أولى ، « ويدغمُ فيها ما يدغمُ » في  
الشرينِ إلاَّ الجيمُ ، وقد تقدّمَ ذلكَ عندَ ذكرِ الجيمِ والشرينِ باعتبارِ  
ادغامهما ولذلكَ لم يمثَّلْ بهِ لتقدمه .

( فعمل ) قوله : واللامُ إنْ كانتِ المرفقة .

قَالَ الشيخُ : تُدغمُ في غيرِ حروفِ الشمتينِ وغيرِ الجيمِ وما  
هو أدخلُ منها فلا تُدغمُ في الفاءِ والباءِ والميمِ واوِ ، ولا في  
الجيمِ واقافِ والكفِ واخاءِ والغينِ والحاءِ والعينِ والهاءِ والهمزةِ  
وتُدغمُ فيما سِوى ذلكَ وهي التاءُ واثاءُ والذالُ واذلُ والراءُ  
والزايُ والسينُ والشرينُ والتمادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ واللامُ  
والنونُ فَإِنْ كُنْتُ لَامٌ <sup>(١)</sup> التعريفُ التَّزِيمُ ذلكَ فيها لكثرةِ دورها  
في كلامهم وَإِنْ كُنْتُ غيرها فَأمرها منقسمٌ الى متأكّدٍ وحسنٍ ، فلما كُنْتُ  
ادغامها في الراءِ في مثلِ « هَلْ رَأَيْتَ » لشدةِ قربها ولِما في الراءِ  
من التَّكْبِيرِ ، وَأَمَّا ادغامها في اللامِ فواجبٌ في مثلِ هَلْ لَكَ جَرِيًّا  
على وجوبِ ادغامِ المشايينِ إذا سَكَنَ الاولُ وقد ذَكَرَ الحَسَنُ وجعلَ  
الادغامَ في انونٍ قِيحًا وليسَ بِمستقيمٍ فَإِنَّهَا ثَبَتَتْ قِرَاءَةً عَنِ الكَسَائِيِّ  
لَمْ يُخْلَفْ فِيهَا عَنْهُ وَثَلَّهَا لَا يُوصَفُ بِالْقَبِيحِ ، وقد رَوَى عَنْ  
الكَسَائِيِّ هَلْ نَحْنُ <sup>(٢)</sup> بالادغامِ بلا خلافٍ عَنْهُ في ذلكَ ولا يَمْلَحُ  
نسبةُ القَبِيحِ الى قِرَاءَةٍ مَنْقُولَةٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ بلا خلافٍ  
عَنْهُ فِيهَا وَلَا يُدغمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الانحرافِ فَكَأَنَّهُمْ  
كَرَهُوا الادغامَ فِيهَا لِذَلِكَ ، وأدغِمْتُ فِيهَا النونَ لثَمَدَةٍ تَقَارِبُهَا بِهَا ،

(١) في و : (لا) ، وهو خطأ .

(٢) أدغم اللام في النون الكسائي ووافقه حمزة . انظر تقريب  
النشر ص ٤٩ .

ولما ثبت من أنهم أظهروا<sup>(١)</sup> اسكان النون من مخرجها صريحاً إذا أمكن الإدغام والفصح إدغامها فيها بغير غنة لما بينهما من التقارب الذي لا يحسن معه ذلك لأنه إذا أظهر الغنة بطرف اللسان على مخرج النون جاءت نوناً أو قاربتها أو لاماً وإن أخفيت<sup>(٢)</sup> جاءت لاماً ساكنة مدغمة في لام أخرى [ ١٧٩ و ] مع الغنة فيخاف طريق الاخفاء وقد كرهوا الاظهار فأدغموها من غير غنة وذلك واجب فيها وجوب الاخفاء في حروف الفم • وأما اظهار غنتها فهي اللغة الساذجة فاجراء لها مجرى غيرها من الحروف التي أكن اخفاؤها مع بقاء غنتها • قوله : « وادغام الراء لجن »<sup>(٣)</sup> وهو يشير الى قراءة أبي عمرو نحو قوله : { يَغْفِرْ لَكُمْ }<sup>(٤)</sup> و { أَشْكُرْ لِي }<sup>(٥)</sup> ، وما أشبهه ، والكلام في ادغامها كالكلام في ادغام الضاد على أن نقل ادغام الراء في اللام أوضح وأشهر ، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى صار كالمثلين بدليل لزوم

(١) في ل : ( يكرهون اظهار ) •

(٢) في الاصل : ( أخرت ) •

(٣) قال ابن يعيش اختلف النحويون في إدغام الراء في اللام ، فقال سيبويه : واصحابه لا تدغم الراء في اللام ولا في النون وإن كن متقاربات لما في الراء من التكرير ، ولتكريرها تشبه بحرفين ولم يخالف سيبويه احد من البصريين إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله تعالى : ( يَغْفِرْ لَكُمْ ) وحكى ابو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنة كانت اللام أو متحركة ، واجاز الكسائي والفراء ادغام الراء في اللام • والظاهران هذا الرأي موافق لرأي ابن الحاجب ومخالف للزمخشري • ابن يعيش ١٤٣/١٠

(٤) ( مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَذِّرُكُمْ ) سورة نوح الآية : ٤ •

(٥) ( وَلِيُوَلِّدْكَ إِلَى الْهَيْدِ ) سورة لقمان الآية : ١٤ •

ادغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة ، ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك ، وكان ذلك (١) يقتضي أن تُدغم في اللام لزوماً إلا أنه عارضه ما في الراء من التكرار فلم يح تارة فأظهر وأغفّر تارة لشدة التقارب وذلك واضح •

(فصل) قوله : والراء لا تُدغم إلا في مثلها •

قال الشيخ : وقد تقدّم أن الراء لا تُدغم في مقاربها فلم يبق ما تُدغم فيه إلا مثلها ، وقد تقدمت علة ذلك • وأمّا ما يُدغم فيها فاللام والنون لما بينهما من التقارب ، وادغام النون بغير غنة علي الافصح كما تقدّم في ادغامها في اللام •

(فصل) قوله : والنون تُدغم في حروف يرمّلون •

قال الشيخ : للنون مع الحروف أربع أحوال : قسم "تظهر" عنده إظهاراً محضاً ، وقسم "تُدغم" فيه ، وقسم "تختفي" فيه ، وقسم "تقلب" عنده • فالاول حروف الحلق كقولك : من أبوك ومن هانيء ، والثاني الواو والياء واللام والراء (٢) ، وهي على ضربين : قسم "يحسن" (٣) فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء ، وقسم "لايحسن" (٤) فيه ذهاب غنتها ، وهو اللام والراء وقد تقدّم تعليل ذلك • والثالث من الجيم الى الفاء ، وهو الجيم والسين والطاء والذال والتاء والذال

(١) وكان ذلك ( : ساقطة في ر )

(٢) في ر : ( والميم والنون ) ، وهو وهم •

(٣) في ل : ( الاحسن فيه ) ، وهو تحريف •

(٤) في و ، س : ( أحسن ) •

والظاء والثام [ والصاد ]<sup>(١)</sup> والضاد والزاي والسين وانقاء ، والرابع وهو الاء فَنَهَا تَقْلَبُ عندها ميمًا كقولك : عَمْبَرٌ<sup>(٢)</sup> وَشَمْبَا<sup>(٣)</sup> وَإِنَّمَا قَلْبُهَا مِيمًا عِنْدَ الْبَاءِ لِأَنَّهُ لَمَّا رَفَضُوا أَظْهَرُهَا عِنْدَ مِثْلِهَا وَكَانُوا يَبْقُونَ غَنَتَهَا وَيَحَافِظُونَ عَلَيْهَا لَزِمَ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْبَاءِ بَعْدَ<sup>(٤)</sup> مَا أُطِيقَ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ عَلَى مَخْرَجِهَا عِنْدَ التَّصْوِيتِ بِالْغَنَةِ قَبْلُهَا فَوَجِبَ أَنْ يَجِيءَ مِيمًا إِذْ لَا مَعْنَى لِلْمِيمِ إِلَّا بِصَوْتٍ مِنْ مَخْرَجِ الْبَاءِ بِنَتْنَةٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَبٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِلَّا الْغَنَةُ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ مِيمًا عِنْدَ النُّطْقِ بِالْبَاءِ بَعْدَهَا لَذَلِكَ • وَأَمَّا الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ فَضَعِيفٌ ، لِأَنَّهَا حُرُوفٌ حَلَقٌ فَلَا يَحْسُنُ إِخْفَاؤُهَا كَمَا لَا يَحْسُنُ عِنْدَ بَقِيَّتِهَا وَإِنَّمَا حَسَنُهَا قَرِيبًا مِنَ الْقَافِ وَالْكَافِ وَبُعْدُهَا عَنِ أَقْصَى الْحَلْقِ فَلِذَلِكَ جَاءَ النُّطْقُ بِالْغَنَةِ مَعَهُمَا أَسْهَلَ مِنْهُ مَعَ غَيْرِهِمَا ، وَأَوَّجَهُ مَا قَدَّمَ وَعَلَيْهِ أَطْبَاقُ انْقِرَاءِ السَّبْعَةِ فِي الْقُرْآنِ • « وَقَوْلُ أَبِي عُمَانَ إِنَّ بَيَانَهَا مَعَ حُرُوفِ الْفَمِ لِحْنٌ »<sup>(٥)</sup> قَدْ قَدَّمَ تَعْلِيلَهُ وَيَأْنُ وَجْهَ اسْتِحْسَانِهِ •

(١) ( والصاد ) : ساقطة في الاصل •

(٢) عَمْبَرٌ : حكى سيبويه عَمْبَرٌ عَلَى الْبَدَلِ قَالَ : لَا تُدْغِمُ النُّونَ وَإِنَّمَا تَحُولُهَا مِيمًا وَالْمِيمُ لَا تَقَعُ سَاكِنَةً قَبْلَ الْبَاءِ فِي كَلِمَةٍ فَلَيْسَ فِي هَذَا التَّبَاسُ بِغَيْرِهِ ، وَفِي اللِّسَانِ الْعَنْبَرُ : الطَّيْبُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ وَقِيلَ الْوَرَسُ وَالْعَنْبَرُ التَّرْسُ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّخَذُ مِنْ جِلْدَةِ سَمَكَةٍ بَحْرِيَّةٍ يُقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ •  
الكتاب ٤١٦/٢ • اللسان ( عنبر ، عمبر ) ٢٨٨/٦ •

(٣) شَمْبَاءُ : الشَّنْبُ نَقَطٌ بَيْضَاءُ فِي الْإِسْنَانِ وَقِيلَ هُوَ حُدَّةُ الْإِنْيَابِ وَالْإِنْيُ شَنْبَاءُ • وَشَمْبَاءُ وَشَمْبٌ عَلَى إِبْدَالِ النُّونِ مِيمًا لَمَّا يَتَوَقَّعُ مِنْ مَجِيءِ النُّونِ بَعْدَهَا • الْكِتَابُ ٤١٦/٢ ، اللِّسَانُ ( شَنْبُ ) ٤٨٨/١ •

(٤) فِي ل : ( بَعْدَهَا ) •

(٥) انظر التكملة للفارسي ص ٣٧٤ •

( فصل ) قوله : ' والطاء والدال والتاء والظاء والذال والشاء '   
 ' تُدْغَمُ بعضها في بعض ' .

قَالَ السَّيْحُ : لَشِدَّةِ تَقَارِبِهَا ، وَتُدْغَمُ « فِي الْمَادِ وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ » لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَقَارِبَةِ أَيْضاً . قَوْلُهُ : « وَهَذِهِ لَا تُدْغَمُ فِي تِلْكَ » يَعْنِي الْمَادَ وَالزَّايَّ وَالسَّيْنَ لَا تُدْغَمُ فِي السَّيْنِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، لِأَنَّهَا حُرُوفٌ صَفِيرٌ فِيهَا زِيَادَةٌ فَوَ أَدْغَمْتُ فِيهَا لَفَتْتُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ ، وَصَحَّ ادْغَامُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ لِاشْتِرَاكِهَا فِي الصَّفِيرِ فَيَنْتَفِي مَانِعُ الْادْغَامِ ، فَلِذَلِكَ أَدْغَمَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ وَلَمْ يُدْغَمْ فِي السَّيْنِ الْأُولَى ، « وَإِلَّا قِيسَ فِي الْمَطْبَقَةِ إِذَا أَدْغَمْتُ تَبْقِيَةُ الْأَطْبَاقِ » . وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى النُّحَوِيِّينَ فِي إِطْلَاقِهِمُ الْادْغَامَ فِي الْحُرُوفِ الْمَطْبَقَةِ وَاشْتِرَاطِهِمْ بَقَاءَ الْأَطْبَاقِ ، فَقِيلَ الْأَطْبَاقُ صِفَةٌ لِلْحُرُوفِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِهَا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِهَا وَجِبَ حَصُولُهُ عِنْدَ حَصُولِهَا ، وَإِذَا وَجِبَ حَصُولُهُ تَنَافَى مَعَ الْادْغَامِ لِأَنَّهُ يُجِبُ بِهِ إِبْدَالَهَا إِلَى الْمَدْغَمِ فِيهِ فَيُؤْدِي إِلَى أَنَّ تَكُونَ مَوْجُودَةً غَيْرَ مَوْجُودَةٍ وَهُوَ مُتَنَاقِضٌ ، وَمَنْ أَجَابَ بِأَنَّ الْأَطْبَاقَ فِي الْمَطْبَقَةِ كَالْغَنَةِ فِي الْإِنُونِ ، وَكَمَا أُمِكنَ مَجِيءُ الْغَنَةِ عِنْدَ حُرُوفِ الْإِخْنَاءِ مِنْ غَيْرِ نُونٍ فَلَا يَبْعُدُ حَصُولُ الْأَطْبَاقِ بَعْدَ ادْغَامِ حُرُوفِهِ مَعَ عَدَمِ حُرُوفِ الْأَطْبَاقِ فَلَيْسَ عَلَى بَسِيرَةٍ ؛ لِأَنَّ الْغَنَةَ لَا يَتَوَقَّعُ حَصُولُهَا عَلَى مَجِيءِ الْإِنُونِ بَلْ تَحْمِلُ مُسْتَقْلَةً مِنْ غَيْرِ تَهْمُوتٍ بِالْإِنُونِ ، وَسَبِيحُهُ أَنَّهَا تَخْرُجُ مِنَ الْخِشُومِ وَالذَّنُّ مِنَ الْفَمِ ، فَأَكُنْ انْفِرَادُ الْغَنَةِ عَنْهَا . نَعَمْ لَا تَتَّبِعُ الْإِنُونُ إِلَّا بِالْغَنَةِ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنَ التَّلَازِمِ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ التَّلَازِمُ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ وَذَلِكَ بِخِلَافِ الْأَطْبَاقِ ، لِأَنَّ الْأَطْبَاقَ رَفَعَ اللِّسَانَ إِلَى مَا يَحَاطِيزُهُ مِنَ الْحَنَنْكِ لِلصَّوْتِ بِصَوْتِ الْحَرْفِ الْمَخْرُجِ عِنْدَهُ فَلَا يَسْتَتِمُ إِلَّا بِنَفْسِ الْحَرْفِ [ ١٧٩ ظ ] إِذْ لَيْسَ هُوَ أَمْرًا مُسْتَقْلَالًا ، وَلِذَلِكَ عَدَّهَا الْمُحَقِّقُونَ حَرْفًا مُسْتَقْلَالًا وَالْإِنُونُ حَرْفًا مُسْتَقْلَالًا ، وَإِنْ كُنْتَ الْغَنَةَ



تلازمها لما كانت الغنة تنفصل عنها • وأشبه ما يجاب به في الحقيقة ليس بادغام ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن انطق بأشائي بعد الاول من غير نقل المسان كان كأنطق بالمثل بعد المثل فأطلق عليه الادغام لذلك ، وذلك يحس الانسان من نفسه ضرورة عند قوله أحطت النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها ، فلا يجوز أن يقال إن الطاء مدغمة لأن ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها ، وقد علم أنها لم تقلب ، ولا يسمح أن يقال إن ثم حرفاً آخر ادغم في التاء مع بقاء الطاء الاولى لما يؤدي اليه من ادغام الحرف واطهاره في حالة واحدة ، ولما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وذلك فاسد فثبت أن الأمر على ما ذكرناه من أن الطاء مينة وإنه ما اشتد التقارب حتى نطق بالتاء بعدها من غير فصل فأطلق عليه لفظ الادغام لذلك • وقوله كقراءة أبي عمرو : { فَرَطْتُ } <sup>(١)</sup> ، فليس بمستقيم ، فإن الاتفاق من القراءة على « فَرَطْتُ » ليس بينهم خلاف •

( فصل ) قوله : والتاء لا تدغم إلا في مثلها •

قال الشيخ : لما تقدم من شبه التثني فيها ، هذا قول النحويين ، والتحقيق أنها قد ادغمت في الباء ، قرأ الكسائي : { نَحْسِفُ بِهِمِ الْأَرْضَ } <sup>(٢)</sup> ، بادغام التاء في الباء ، وهو عند

(١) سورة الزمر الآية : ٥٦ • تكلمة الآية ( فَرَطْتُ ) في جنب الله ) • انظر الكشف ٣/٣٥٢ •

(٢) سورة سبأ الآية : ٩ • ادغم الكسائي واحده فاء ( نَحْسِفُ بِهِمِ ) في الباء والباقون بالاطهار • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلا البشر ص ٣٥٧ •

النحويين "ضعيف"، وقد تقدم الكلام على مثل قولك : فمن نظر الى ما فيها من شبه التفشي آخرها كالشين ، ومن نظر الى ما في الشين من ظهور ذلك أجزأ فيها الادغام ، وطبان النحويين على تخصيص الشين بالفثي رد على من يمنع ادغام الفاء منهم في الباء لعدم الصنة المنة للادغام منها ، وادغام الباء فيها واضح لأنها إن لم ترد عليها فلا أول من أن تماثلها في صفتها فصح الادغام على كل تقدير كقوله تعالى : { أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ } (١) ، { وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ } (٢) ، وهي مروية عن أبي عمرو والكسائي وخلاص (٣) عن حمزة .

(فعل) قوله : والباء تدغم في مثلها ، قرأ أبو عمرو : { لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ } (٤) .

(١) سورة النساء الآية : ٧٤ . وتامها : وَمَنْ يَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُوْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا . اتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢ .

(٢) سورة الحجرات الآية : ١١ . وتام الآية : ( هُم الظالمون ) . فادغم في الآيتين السابقتين أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاص وخص بعض المدغمين الخلاف عن خلاص في الآية الثانية ( وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ ) فذكر فيه الوجهين . انظر تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ ، ١٩٢ .

(٣) هو خلاص بن عيسى الكوفي عرض على حمزة وهو من كبار أصحابه وهو ممن روى القراءة بأسرها عنه وروى عن خلاص ابن شاذان وابن الهيثم والوزان والطلحي ، توفي سنة ٢٢٠ هـ . غاية النهاية ١/٢٧٤ ، تقريب النشر ص ٣ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٨ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٠ . وتامها : وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ( لَذَهَبَ ) لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ) بخلفه وكذا رويس وعن يعقوب بكماله . اتحاف فضلاء البشر ص ١٣١ .

قال الشيخ : فودغما فيها<sup>(١)</sup> واضح وفي الفاء قد تقدم عند الكلام على افاء ، وادغامها في الميم واضح لأنها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصحح ادغامها فيها كما يصحح ادغامها في الفاء كقوله : { أَرْكَبُ مَعَنَا }<sup>(٢)</sup> ، وشبهه • وقوله : « ولا يُدغم فيها إلا » مثلها ، لأن مقاربها الميم والفاء<sup>(٣)</sup> فامتنع ادغام الميم لهما يلزم من ذهاب الصفة التي في الغنة وامتنع ادغام الفاء عندهم لما تقدم من شبه الشين •

( فصل ) قوله : والميم لا تُدغم إلا في مثلها •

قال الشيخ : لهما يلزم من ذهاب غنتها لو أدغمت في مقاربها ، ولا يلزم عليه ادغامها في الواو والياء مع ابقاء الغنة كما فعل في النون لما تقدم من أن النون حرف كرهوا النطق به ساكناً قبل حروف الفم لهما فيه من الصدع المنفور من شله في المعتاد ولما يلزم من اخفائه من تحسين الكلام وتزيينه بها بخلاف الميم فإن الاول مقصود فيه وليس بالكثير كلون ففعل فيه ما يفعل في النون وتُدغم فيها النون والياء • فأما ادغام النون فيها فواضح ، فإن قلت : لم لم تُدغم الميم فيها مع كون النون حرف غنة كما أدغمت النون فيها ؟ قلت : النون حرف كره التمريح به

(١) في ل : ( في مثلها ) •

(٢) سورة هود الآية : ٤٢ • وتماهما ، ( ولا تكن مع الكافرين ) أدغم باء ( اركب ) في ميم ( معنا ) أبو عمرو والكسائي ويعقوب ، واختلف عن ابن كثير وعاصم وقالون وخلاّد والباقون بالاظهار • اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٦ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٢٥٠ •

(٣) في ل : ( زائدة عليها فصّح ادغامها فيها كما صحّ ادغامها في الفاء والفاء فيها ) •

سايكناً مع امكان اخفائه لما تقدم ، وليس الميم ' كذلك ، بل الأمر فيها بالعكس ، ألا ترى أنك لو ادغمت الميم في النون لكنت آتياً بنون ساكنة فكان مؤدياً الى الاتين بما يفر منه لو كان ، فلم يلزم من صحة ادغام النون في الميم ادغام الميم في انون . وأمّا ادغام الباء في الميم فقد تقدم عند ذكر الباء ، وهو أنها زائدة عليها ومقارنته لها فصيح ادغامها فيها كما ادغم فيما هو مماثل لها في ذلك .

( فعل ) قوله : وافستعل اذا كان بعد تأتها مثاها جاز فيه البيان والادغام الى آخره .

قول الشيخ : قد تقدم أن تاء الافتعال مع ما بعدها من تاء أو مقارب بمنزلة المثلين أو المتقاربين من كلمتين ولم تجر مجرى الكلمة في وجوب الادغام في المثل ، وامتناعه في المنارب من حيث أن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء أو مقارب بعدها فهي كلمة أخرى انضمت الى ما يليها فلذلك أُجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الى الادغام أسكنت التاء الاولى على ما هو قياس الادغام فيجتمع ساكنان الفاء والتاء المسكنة فتحركت الفاء لالتقاء الساكنين ادماً بالفتح طلباً للخفة لأنها الحركة التي كانت للمدغم تنبهاً عليه كما في يمدد ويعض ، وإمّا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وتحذف همزة الوصل باتفاق للاستغناء عنها وكان قياس اجرائه مجرى الكلمتين عند [ ١٨٠ و ] النحويين منع لادغام لسكون ما قبل الاول لأنهم يمتنعون من ادغام مثل قرم مالك كراهة التقاء الساكنين فكذلك هذا . والجواب أن فيه شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فيجوز فيه الادغام لذلك ولم يجز مجرى « قرم مالك » لأن الانفصال فيه محقق وإنما لم يجيء في بقاء الهمزة وحذفها الوجهان في لحمم والحمر من حيث كانت الحركة في

لَحْمَرٍ مُحَقَّقَةٍ الْعُرُوضِ لَا أَصْلَ لِلْحَرْفِ فِيهَا الْبَيِّنَةُ ، وَأَمَّا هَذِهِ فَاصْلُهَا الْحَرَكَةُ وَسُكُونُهَا عَارِضٌ ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ لَمْ يَكُنْ اعْتِبَارُ سُكُونِهَا الْعَارِضِ بِأُولَى مِنْ حَرَكَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ مَعَ كَوْنِهَا مُتَحَرِّكَةً وَلِذَلِكَ لَمْ يَخْلَفْ فِي اسْقَاطِ الْهَمْزَةِ الَّتِي يُجَاءُ بِهَا إِلَّا لِذَلِكَ السُّكُونِ الْعَارِضِ ، « وَمَنْ قَوْلَ قَتَلُوا بِالْفَتْحِ أَقَوْلَ تَقْتَلُونَ بِفَتْحِ الْقَافِ أَيْضًا ، وَمَنْ قَالَ قَتَلُوا بِكَسْرِ الْقَافِ قَالَ يَقْتَلُونَ بِالْكَسْرِ أَيْضًا لِأَنَّهَا مِثْلُهَا ، وَكَذَلِكَ مُقْتَلُونَ وَمُقْتَلُونَ ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مُقْتَلُونَ وَعَلْتَهُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَصْدِ الْإِتْبَاعِ .

قوله : وَتَقَلَّبُ تَاءُ الْأَفْعَالِ مَعَ تِسْعَةِ أَحْرَفٍ إِذَا كُنَّ قَبْلَهَا إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وَإِنَّمَا قُلِبَتْ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لِمَا بَيْنَهَا<sup>(١)</sup> وَبَيْنَهَا مِنْ قَرَابَةٍ فِي الْمَخَارِجِ وَمُبَاعَدَةٍ فِي الصِّفَاتِ فَقَلَبُوهَا إِلَى مُقَارِبٍ لَهَا مُوَافِقٍ لَصِفَتِهَا فَتَقَلَّبَتْ « مَعَ الطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالصَّادِ وَالضَّادِ وَطَاءٌ ، لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ مَعَ مُقَارِبَتِهَا لَهَا لَا دَى أَمَّا إِلَى إِدْغَامِهَا وَهِيَ لَا تُدْغَمُ فِي التَّاءِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَطْبَاقِ الَّذِي يَفُوتُ بِالْإِدْغَامِ ، وَإِنَّمَا إِلَى إِظْهَارِهَا فَيَعْسُرُ النُّطْقُ بِهَا مَعَهَا لِقُرْبِهَا وَمُتَابَعَتِهَا فِي صِفَاتِهَا لِأَنَّ التَّاءَ حَرْفٌ شَدِيدٌ ، وَالطَّاءُ وَالضَّادُ وَالضَّادُ رَخْوَةٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّاءَ حَرْفٌ دِيمُوسٌ ، وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَالصَّادُ حُرُوفٌ مُجْهُورَةٌ فَقَلَبُوهَا مَعَ الطَّاءِ لِمُخَالَفَتِهَا لَهَا فِي الْجَهْرِ وَالرَّخْوَةِ ، وَمَعَ الضَّادِ كَذَلِكَ وَمَعَ الضَّادِ لِمُخَالَفَتِهَا لَهَا فِي الرَّخَاوَةِ فَقَلَبُوا تَاءَ الْأَفْعَالِ حَرْفًا يُوَافِقُ الثَّانِي فِي الْمَخْرَجِ وَيُوَافِقُ مَا قَبْلَهُ فِي الصِّفَةِ قَصْدًا لِنَفْيِ التَّنَافُرِ بَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَقَلَبُوهَا

(١) في ل : ( فيها ) مكان ( بينهما وبينها ) .

« مع الدالِ والذالِ والزاي دالاً » ، لأنَّهم لو بقُّوها تاءً لكانوا في الزاي على ما تقدَّم في حروف الاطباق ، وفي الدالِ على أحد مكروهن على إغغامٍ مخلٍ بنفاءٍ أو اظهاريٍّ فيما قرب الملمين ، وفي الذلِّ لمقاربتها للذالِّ في المخرجِ هذا مع أنَّها تخالفُ الثلاثة في الصفات ، أ. ب. بخلقتها للذلِّ والزاي فنَّ التاءَ حرفٌ شديدٌ وهذان رخوانٌ ، والتاءَ حرفٌ مهموسٌ وهذان مجهوران ، وأما مخالفتها للدالِّ فلأنَّها حرفٌ مهموسٌ والدالُّ مجسورةٌ فقلبتُ دالاً لتوافقِ التاءَ في المخرجِ والذلِّ في الجهرِ ومع الزاي كذلك ، وقلبتُ « مع التاءِ والسينِ تاءً وسيناً » ، يعني تاءَ مع التاءِ وسيناً مع السينِ لأنَّها لو بقيتْ مع السينِ لكانتْ كالهاءِ مع الطاءِ على ما تقدَّم ولو بقيتْ مع التاءِ لكانتْ كبقائها مع الدالِّ لأنَّها تخالفُ السينِ في الشدةِ واجهرِ وتختلفُ التاءُ في الشدةِ فقلبتُ تاءَ مع التاءِ لموافقةِ التاءِ في المخرجِ ، واءاءُ في المخرجِ والصفةِ جميعاً ، وكذلك قلبها مع السينِ ، وإذا قلبتِ التاءُ طاءً مع التاءِ وجبَ الادغامُ لاجتماعِ المثليين ، وإذا قلبتْ مع الطاءِ ففيها ثلاثةٌ أوجهٌ : الأظهرُ وهو الأصلُ والادغامُ بقلبِ الطاءِ طاءً على أصلِ قياسِ الادغامِ ، وتقلبُ الطاءُ ظاءً ترجيحاً للحرفِ الاصلي على الحرفِ الزائدِ لينبَهَ به على الأصلِ ، وإذا أبدلتْ مع الضادِ ففيها البيانُ الذي هو الأصلُ والادغامُ بقلبِ الزائدِ الى الأصلِ ولم يجيء<sup>(١)</sup> الادغامُ على أصلِ الادغامِ لما يلزمُ من ادغامِ الضادِ التي هي زائدةٌ بصفةِ الاستطالةِ على ما تقدَّم ولذلك جاءَ اضْطَرَبَ واضْطَرَبَ ولم يأتِ اطَّرَبَ إلا على شذوذٍ ، لأنَّ فيه ادغاماً للضادِ وهو شاذٌّ ، وإذا أبدلتْ مع الهمادِ ففيها ما في الضادِ سواءً ، لأنَّ الهمادَ لا تُدغمُ فيما ليسَ بصفييرٍ له ما يلزمُ من ذهابِ صفتها فيقالُ

(١) في و : ( يجز ) ، وهو خطأ .

اصْطَبَّرَ واصْبَرَّ ولا يُقَالُ اطْبَّرَ ، وإذا أُبدِلَتْ مع الدال  
 وجب الادغام لاجتماع المثليين ، فيقال « ادَّن » لا غير ، وإذا  
 أُبدِلَتْ مع الذال جاز اظهارها وجاز ادغامها على أصل الادغام  
 وهو الأكبر ، وجاز ادغامها بقلب الثانية اليها كما قلبت في اظلم  
 على ما تقدم فيقول اذْ دَكَرَ اذْ كَرَ واذْ كَرَ<sup>(١)</sup> ، وإذا أُبدِلَتْ  
 مع الزاي كانت كضاد مع الطاء في اظهارها وادغامها بقلب الثانية  
 اليها ولا تُدْغَمُ هي على قياس الادغام لما يلزم من ادغام حرف  
 صغير فيما ليس بموافق له في صفة وقد تقدم أنَّ ذلك غير سائغ ،  
 وإذا أُبدِلَتْ مع الثاء اُدْغِمَتْ لا غير لاجتماع المثليين .

قوله : ومع اثناء تُدْغَمُ ليس إلا بقلب [١٨٠] كل واحدة  
 منها الى صاحبها .

قال الشيخ : ليس على ظاهره لأننا إنما نقلب أحديهما ولكنه  
 جمع وأراد التفصيل وأما من قال : « مُتَرَدِّدٌ » فقوم لا يقبلون  
 تاء الافعال بل يبقونها على حالها ويدغنون فيها التاء على أصل  
 قياس الادغام فمن ثم جاء « لُتَرَدِّدٌ وَمُتَرَدِّدٌ<sup>(٢)</sup> » وأتار وأتار ،  
 وإذا أُبدِلَتْ مع السين وجب الادغام لاجتماع المثليين . وقوله  
 « ومع السين تين وتُدْغَمُ » ليس أيضاً بالجيد ، لأن الكلام  
 بعد ابدال تاء الافعال ، ولا يصح حينئذ إلا الادغام وأما البيان  
 في قولك مستمع فنما هو على لغة من يبقئها ولا يبدلها ، وأما من  
 أبدلها فواجب عنده الادغام لاجتماع المثليين ، والذين لم يبدلوها لم

(١) ( اذكر ) : ساقطة من و .

(٢) قال سيبويه فمن ذلك قولهم في مُتَرَدِّدٍ مُتَرَدِّدٍ لانتها  
 متقاربان مهموسان والبيتان أحسن ، وبعضهم يقول : مُتَرَدِّدٌ  
 وهي عربية جيدة والقياس مُتَرَدِّدٌ ، لأن أصل الادغام أن  
 يدغم الاول في الآخر . الكتاب ٤٢١/٢ .

يدغموا فيها السين لما يلزم من إدغام [ حرف ]<sup>(١)</sup> الصغير فيما ليس بموافق له فيه . قوله « وقد شبهوا تاء الصغير بتاء الأفعال » قال<sup>(٢)</sup> :

٢٧٥ وفي كل حي قد خبط بنعمة

قال الشيخ : لأنها تاء شبيهة بالمتصلة ووقعت بعد الحروف التي يستكره اجتماعها معها فكما قالوا : اطلب في اطلب قالوا : خبط في خبط ، وكذلك نقد وفزد .

قوله : قال سيويه : وأعرّب اللقنين وأجودهما أن لا تطلب<sup>(٣)</sup> .

قال الشيخ : وإنما ضعف ذلك فيها لكونها منفصلة في الحقيقة كما في كلمة أخرى وكما لا يحسن في أخبط تسعد وفي فزد تسعد ، أخبط سعد وفزد سعد وأنقد سعد ولا يحسن خبط وفزد ونقد لأنها مثلها في كونها كلمة منفصلة في الحقيقة .

(١) ( حرف ) : ساقطة في ر ، والاصل .

(٢) البيت من قصيدة لعلامة بن عبدة من قصيدة يمدح بها الحرث ابن شمر الغساني وهي في ديوانه ص ١٦ . وعجزه : ( فحَقَّ لِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ ذُنُوبُ ) خبط : الخبط الضرب للشجرة كي يسقط ورقها فتعلفه الأبل فيكون من باب العطاء ، ومعنى الكلمة سديت وانعمت . ذنوب : الدلو المألى . الشاهد فيه ابدال التاء طاء . الكتاب ٤٢٣/٢ ، الكامل للمبرد ١٩٥/١ ، المنصف ٣٣٢/٢ ، مجاز القرآن ٢٢٨/٢ ، ابن يعيش ١٠١/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٠٦/٢ ، الفضليات ١٩٦/٢ ، شواهد الشافية ص ٤٩٤ ، الصحاح ( شأس ) ٩٣٦/٢ ، اللسان ( تأس ) ١١٠/٦ ، أساس البلاغة ١١٣/١ ، مشاهد الانصاف ص ١٦ .

(٣) الكتاب ٤٢٣/٢ .



قوله : وإذا كنت الناء متحركة بعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام نحو استطمع واستضعف •

قال الشيخ : لسكون الثاني من المتقارين إذا شرطه أن يكون متحركاً ، وإذا وجب الاظهار في يشددن وهما مثلاً لسكون الثاني فلا أن يتمتع في استطمع ونحوه مما ليس بمثلين أجدر •

قوله : واستدان واستضاء واستطال بتلك المنزلة •

قال الشيخ : يعني أنه لا يدغم لأن ما يدغم فيه لو ادغم في حكم السكون إذا أصله استدين واستضوا واستطول ، وتحركها عارض بانقلاب عنها الفاء وإذا وجب اظهار أشدد في قولك : أشدد اليوم عند من لفته أشدد بغير ادغام لسكون الثاني ولم يعتد بحركتها العارضة في أشدد اليوم مع كونهما ملين فلا أن لا يعتد بهما ههنا أولى •  
( فمعل ) قوله : وأدغموا تاء تفعّل وتفاعّل فيما بعدها •

قال الشيخ : يعني إذا كان مقارباً لها وإنما حذفه للعلم به إذ لا يلبس أن تعمم وتقاتل لا يصح إدغامه ، فإذا أدغموا اجتلبوا هزة الوصل للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به فقلوا { اَطْيِّرُوا وَارْيَنُوا وَارْقَلُوا } ، قال تعالى : { يَطْيِّرُوا بِمِئْسَى } (١) ، وقال : { اَرَيْتَ } ، وقال تعالى : { اُنْزِلْنَاهُ عَلَى الْأَرْضِ } (٢) ، وقال تعالى : { فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا } (٣) ، وليس

- 
- (١) سورة الاعراف الآية : ١٣١ ، الكشف ٣٤٢/١  
(٢) سورة التوبة الآية : ٣٨ • اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٢  
(٣) سورة البقرة الآية : ٧٢ انظر اتحاف فضلاء البشر ص ١٣٩ ، الكشف ٦٠/١

اطَّيَّرُوا بِافْتَعَلُوا ، لِأَنَّهُ لَوْ كُنَ فِظُهُ إِطَّارُوا وَكَذَلِكَ أَتَّاقَدُوا  
 إِذْ لَوْ كَانَ افْتَعَلُوا لَكَانَ أَتَّقَلُّوا ، وَإِذْ رَأَوْا لَوْ كُنَ افْتَعَلُوا  
 لَكَانَ إِذْ رَأَوْا ، وَازَيَّنُّوا لَوْ كَانَ افْتَعَلُوا لَكُنْ أَزَانُوا ، وَإِنَّمَا  
 اطَّيَّرُوا وَازَيَّنُّوا تَفَعَّلُوا وَكَذَلِكَ جَاءَتِ الْعَيْنُ مُشَدَّدةً عَلَى  
 مَا كَانَتْ عَلَيْهِ ، وَاتَّاقَلُوا وَادَّارُوا تَفَاعَلُوا فَلِذَلِكَ جَاءَتِ الْآلِفُ  
 مُفْرَدةً بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْفَاءِ ، وَلَمْ يَدْغَمُوا نَحْوَ تَذَكَّرُونَ لِأَنَّ أَصْلَهُ  
 تَذَكَّرُونَ فَحُذِفَتِ النَّاءُ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا فَلَوْ ذَهَبُوا يَدْغَمُونَ  
 هَذِهِ الْبَاقِيَةَ لَا ذَهَبُوا الثَّانِيَيْنِ جَمِيعًا فَيُخْلَوْنَ بِالْكَلِمَةِ ، وَوَجْهُ آخَرُ  
 وَهُوَ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِبْدَالِ الْفَعْلِ الْمُنْأَرَعِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ مُضَارَعَةٍ إِنْ  
 كَانَ الْمَحْذُوفُ الثَّانِيَةَ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ جِنْسِهَا إِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ  
 الْأُولَى ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ فَعَلًا مُضَارِعًا عَرِيًّا عَنْهَا .

( فَعِل ) قوله : « ومن الادغام الشاذ قولهم : ست » .

قال الشيخ : قوله « ومن الادغام الشاذ » ليس بمستقيم لأن  
 الادغام بعد إبدال السين تاءً ليس بشاذ لِثَقُلِ النطقِ بِهَا مَعَهُ وَبِذَلِكَ  
 اتَّفَقَ عَلَى إدغامِ مِثْلِ قَدَّ تَيَّسَنَ وَوَدَّتْ حَتَّى كَانَتْهُمَا مِثْلَانِ ، وَإِنَّمَا  
 الشذوذُ فِي إِبْدَالِ السِّينِ تَاءً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالشذوذِ أَنَّهُ لَمْ  
 يَقَعْ مِثْلُهُ يَدْغَمًا وَلَا مَظْهَرًا فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ إِلَّا أَنَّ نِسْبَةَ الشذوذِ إِلَيْهِ  
 مَعَ ادِّغَامِ كُنُسْبَتِهِ إِلَيْهِ مَعَ الْإِظْهَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ :  
 إِنَّ قِيَاسَ كَلَامِ الْعَرَبِ لَوْ قَدَّرْنَا وَقُوعَهُ أَنْ يَكُونَ مَظْهَرًا ؛ لِأَنَّهَا  
 فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ لَا يَدْغَمُونَ الْمُتَقَارِبِينَ فِي كَلِمَةٍ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ  
 مِنَ اللَّبْسِ كَمَا تَقَدَّمَ وَبِذَلِكَ لَمْ يَدْغَمُوا (عَتَدَان) فِي جَمْعِ عَتُودٍ ،  
 وَإِنْ كَانَ يُسْتَكْرَهُ النطقُ بِهِ . قوله : « ومنه وَدَّ [١٨١و] فِي لُغَةٍ  
 بَنِي تَمِيمٍ وَأَصْلُهُ وَتَدَّ ، وَالْكَلَامُ فِيهِ يَدَّ اسْكَانِ النَّاءِ كَالْكَلَامِ فِي

(سِتْ) • ومن قول : عُدَّ في (عُدَّان) <sup>(١)</sup> والتَّزِيم (وَتِدْ) بتحريك العين ولم يسكنها كما أسكن كَتَفَ ، فنه فَرَّ مِمَّا يلزمه من أَحَدِ أمرين ، الإدغام المؤدي الى اللبس والاظهار ، المؤدي الى الثقل كما أَنَّهم امتنعوا من بناء فَعَلٍ مِمِّدراً لو تَدَّ فلم يقولوا : وَتَدَّ لِمَا يلزمهم من ثقلٍ إِنْ أَظْهَرُوا وَلَبَسَ إِنْ أَدْغَمُوا

(فصل) قوله : وقد عدلوا في بعض المثلين المتقاربين لآواز الإدغام في الحذف الى آخره •

قول الشيخ : لَأَنَّهُمْ لَمَّا ثَقُلَ عَلَيْهِمْ اجْتِمَاعُ الْمُثْلِينَ مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ وَتَعَذَّرَ الْإِدْغَامُ عَدَلُوا إِلَى مَا هُوَ شَبِيهُ بِالْإِدْغَامِ مِنْ إِحْدَفٍ الَّذِي لَا يَذْفِيهِ سَكُونُ اثْنَيْنِ ، وَشَرْطُهُ أَنَّ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ مُتَحَرِّكًا ، أَمَّا لَوْ سَكَنَ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْأَظْهَارُ كَقَوْلِكَ : يَشْمُدْدُنْ وَشَبْهَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ مِنْ ثَقُلٍ إِلَى مُتَعَذَّرٍ فَتَعَذَّرَ الْإِدْغَامُ وَالْحَذْفُ فَاعْتَفَرَ الْإِسْتِقْلَالُ ، لِأَنَّهُ أَخْفُ الْمَكْرُوهَاتِ لِلْإِزْمَةِ ، وَكَأَنَّمَا كَثُرَ <sup>(٢)</sup> مَثَلُهُ فِي كَلَامِهِمْ حَسُنَ الْحَذْفُ فِيهِ وَمَا قَلَّ لَمْ يَحْسُنْ لِتَرْجِيحِ الثَّقَلِ فِيهِ بِالْكَرَّةِ الَّتِي يَلْزَمُ مِنْهَا تَلَاوُذُهُ <sup>(٣)</sup> فَذَلِكَ كَانَ ظَلَّتْ أَكْثَرُ مَنْ مَسَّتْ ، وَهَذَا فِي الْمُثْلِينَ كَثِيرٌ عَلَى مَا ذُكِرَ • وَأَمَّا فِي الْمُتَقَارِبِينَ فَلَمْ يَأْتِ مُخَفَّفًا إِلَّا فِي مِثْلِ بَنِي <sup>(٤)</sup> الْعَنْبَرِ وَبَنِي <sup>(٥)</sup> الْعِجْلَانَ مَعَ كَوْنِهِ

(١) الكتاب ٤٢٩/٢ •

(٢) في ر : ( ليس ) ، وهو خطأ •

(٣) في ل : ( كثرته ) ، وما اثبتناه أفضل •

(٤) بنو العنبر : العنبر : أبو حي من تميم ، وهو العنبر بن عمرو

ابن تميم ، وينتسب اليه بنو العنبر ، قال سيبويه ومن الشاذ قولهم في بني العنبر بَلْعَنْبَرٍ بِحذف النون •

الكتاب ٤٣٠/٢ • اللسان ( عنبر ) ٢٨٨/٦ •

(٥) بنو العجلان : حي من العرب ، وعجل : قبيلة من ربيعة ،

اللسان ( عجل ) ٤٥٦/١٣ •

قليلًا ، وَيَسْتَطِيعُ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا لِمَا فِيهِ مِنْ اجْتِمَاعِ التَّاءِ وَالطَّاءِ  
وَالسَّيْنِ مَعَ شِدَّةِ التَّقَارُبِ بَيْنِ التَّاءِ وَالطَّاءِ وَالَّذِي حَسَّ حَذْفُهَا كَوْنُ  
الطَّاءِ مَتَحَرِّكَةً لِإِعْلَالِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تُحَذَفْ كَمَا لَمْ تُحَذَفْ فِي  
يَسْتَطِيعُ وَشِبْهِهِ لِمَا كَانَتْ سَاكِنَةً كَأَدَائِهِ إِلَى اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ  
فَالْـ(١) يَسْتَقِمُّ تَجَرُّكُ الْأَوَّلِ مِنْهَا ، وَأَمَّا « اسْتَخَذَ » فَيُحْتَمَلُ أَنْ  
لَا يَكُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ : اسْتَخَذَ  
وَلَوْ كَانَ مِنْهُ لَجَاءَ الْأَصْلُ إِذْ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ وَجُودِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ  
الْمَعْهُودَ حَذْفَ الْأَوَّلِ لَا حَذْفَ الثَّانِيَةِ مِمَّا اسْتَقْبَلَ فِيهِ الْاجْتِمَاعُ  
وَتَعَذَّرَ الْإِدْغَامُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ بِمَعْنَى اسْتَخَذَ فَلَوْ كَانَ عَلَى اسْتَفْعَلَ  
لَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ فِي الظَّاهِرِ [ وَيُضْعَفُ ] (٢) أَنْ يَكُونَ مِنَ اسْتَخَذَ  
بَعْدَ (٣) إِبْدَالِ السَّيْنِ مِنَ التَّاءِ عَلَى أَنَّهُ شَاذٌ كَيْفَمَا قَدَرُوا • وَأَمَّا  
« يَسْتَيْعُ » بِالتَّاءِ فَمِثْلُهُ فِي الشَّدَوِذِ وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي أَنَّ الْأَصْلَ  
يَسْتَطِيعُ (٤) إِذْ لَا مَحْتَمَلَ لَهُ غَيْرُهُ ثُمَّ فِيهِ تَقْدِيرَانِ : أَحَدُهُمَا

(١) فِي وَ : ( فِيمَا لَا ) •

(٢) ( وَيُضْعَفُ ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل •

(٣) فِي ل : ( الْبَعْدُ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٤) فِي اسْتَطَاعَ أَرْبَعُ لُغَاتٍ عَلَى رَأْيِ الْفَرَاءِ ، اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ  
بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ فَهُوَ مِنْ أَطَاعَ يُطِيعُ ،  
وَالثَّانِيَةِ اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحِهَا  
فِي حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَهُوَ اسْتَفْعَلَ نَحْوَ اسْتَقَامَ وَاسْتَعَانَ ،  
وَالثَّلَاثَةِ اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَوَصْلِهَا  
وَفَتْحِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَالْمُرَادُ اسْتَطَاعَ فَحُذِفَتِ التَّاءُ تَخْفِيفًا  
لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الطَّاءِ وَهُمَا مِنْ مَعْدِنٍ وَاحِدٍ ، وَالرَّابِعَةُ اسْتَاعَ  
بَحَذْفِ الطَّاءِ لِأَنَّهَا كَالْتَّاءِ فِي الشَّدَّةِ وَتَفْضُلِهَا بِالْأَطْبَاقِ ، وَقِيلَ  
الْمَحْذُوفُ التَّاءُ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُوا مِنَ الطَّاءِ بَعْدَ تَاءٍ  
مِنْ مَخْرَجِهَا وَهِيَ أَخْفُ ، وَهُوَ حَذْفٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ • وَالْأَوَّلَى  
رَأْيُ سَبْيُوهِه حَيْثُ قَالَ : وَمَنْ قَالَ يَسْتَطِيعُ فَإِنَّمَا زَادَ السَّيْنُ عَلَى  
أَطَاعَ يُطِيعُ وَجَعَلَهَا عَوْضًا مِنْ سَكُونِ مَوْضِعِ الْعَيْنِ •

الْكِتَابُ ٤٢٩/٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٤٢٩/١٠ •

أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ الطَّاءُ ، وَإِنْ كَانَتْ ثَانِيَةً كَمَا كَانَ الْمَحذُوفُ مِنْ  
 اسْتَخَذَ الثَّانِيَةَ لِمَا تَعَذَّرَ حَذْفُ الْأُولَى وَيُضَعَّفُ هَهُنَا مِنْ حَيْثُ  
 إِمْكَانُ حَذْفِ الْأَوَّلِ لِتَحَرُّكِ الثَّانِي فَيُقَالُ 'يَسْتَطِيعُ' <sup>(١)</sup> كَمَا هُوَ الْكَثِيرُ  
 وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الطَّاءَ فِي حُكْمِ السَّكُونِ وَحَرَكَتِهَا عَارِضَةٌ  
 فَكَأَنَّهَا فِي الْحُكْمِ سَاكِنَةٌ إِذْ وَزَانُهَا وَزَانُ الثَّانِيَةِ <sup>(٢)</sup> فَيُ  
 اسْتَخَذَ سَوَاءً ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَبْدَلَةً مِنَ الطَّاءِ بَعْدَ حَذْفِ  
 الثَّانِي كُنْهَ قِيلَ <sup>(٣)</sup> ، يَسْتَعِمْ ، إِلَّا أَنْ إِبْدَالَ الثَّانِي مِنَ الطَّاءِ  
 ضَعِيفٌ ، وَإِنَّمَا ضَعُفَ بِلَعْنَتِهِ وَشَبْهِهِ وَإِنْ كَانَ اجْتِمَاعُهُمَا <sup>(٤)</sup>  
 مَعَ لَامٍ اتَّعَرِفَ كَثِيرًا لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ  
 مُفَصَّلَتَيْنِ ، وَالْمُتَّصِلُ أَكْدُ مِنَ الْمُنْفَصِلِ ، وَالثَّانِي أَنَّهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ  
 يَجْتَمِعَا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَصْلِ بِالْيَاءِ فِي ( بَنِي ) ، وَالْوَاوُ فِي ( بَنُو ) ،  
 وَالْأَلِفُ فِي ( عَلَى ) لِأَنَّهَا مُرَادَةٌ فَكَانَتْ فَاصِلَةً فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَهُمَا •

قَوْلُهُ : وَإِذَا كَانَا مِمَّنْ يَحْذِفُونَ مَعَ إِمْكَانِ الْإِدْغَامِ فِي  
 يَتَسَمِعُ وَيَتَقَي •

قَالَ الشَّيْخُ : يَرِيدُ أَنَّهُمْ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْمُثَلِّينِ مَعَ إِمْكَانِ  
 تَحْقِيقِهِ بِالْإِدْغَامِ حَتَّى حَذَفُوا هَرَبًا مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا مَعَ إِمْكَانِ ضَرْبٍ مِنْ  
 التَّخْفِيفِ فِيهِمَا وَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِيهِ فَلَأَنْ يَفْعَلُوا <sup>(٥)</sup> فِي الَّذِي لَمْ يَكُنْ  
 فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ التَّخْفِيفِ أَوْ لِي عَلَى أَنْ يَتَسَمِعُ وَيَتَقَي  
 (١) يَسْتَطِيعُ (٢) السَّكِنَةُ (٣) قِيلَ (٤) اجْتِمَاعُهُمَا (٥) يَفْعَلُوا

- (١) فِي وَ : ( يَسْتَطِيعُ ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ •
- (٢) فِي وَ ، ل ، ب : ( السَّكِنَةُ ) ، وَهُوَ خَطَأٌ •
- (٣) ( قِيلَ ) : سَاقِطَةٌ فِي وَ •
- (٤) فِي ر ، ب : ( اجْتِمَاعُهُمَا ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
- (٥) فِي ل : ( يَفْعَلُوا ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

ضعيف" ولولا ذلك لكان الحذف مما يتعذر فيه الادغام أولى كما  
تبيّن بالاستدلال ، وإنما هو أولى من يتسع ويتقي بالتباعد  
شذوذهما • والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب •

فرغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله وحسن توفيقه أضعف  
عباد الله تعالى أبو بكر بن علي بن محمد في شهر ربيع الأول سنة  
ست وخمسين وستمائة هجرية ، والحمد لله رب العالمين والصلوة  
على محمد وآله <sup>(١)</sup> •



---

(١) تختلف النسخ في الخاتمة ، وعلى العموم فأنها تنطس على  
اسماء النساخ وتاريخ النسخ كما هو مبين في وصف النسخ •

## الفهارس العامة

- ١ - فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق .
- ٢ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٣ - فهرس الاحاديث الشريفة .
- ٤ - فهرس الامثال والاقوال .
- ٥ - فهرس الاشعار والارجاز .
- ٦ - فهرس الاعلام .
- ٧ - فهرس الموضوعات .





## (١) مصادر ومراجع البحث والتحقيق

### ١ - المخطوطات :

- ١ - اصلاح (١) الخلل الواقع في كتاب الجمل تأليف محسن عبد الله السيد البطليوسي مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (١١١٠) نحو .
- ٢ - الامالي النحوية لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (٢٦) نحو ، واخرى مصورة من السعودية بالجامعة العربية بمعهد المخطوطات المصورة برقم (٣٥٨) نحو .
- ٣ - البرهان لامام الحرمين الجويني مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (٢٥٨٧٥ ب ) اصول الفقه .
- ٤ - التوطئة في النحو للشيخ أبي علي عمر بن محمد الشلوبين للاشبيلي مخطوطة بدار الكتب في القاهرة برقم (٦٦٨) نحو .
- ٥ - الحل في شرح ابيات الجمل لابن السيد البطليوسي مخطوطة بدار الكتب برقم (١١١٠) نحو .
- ٦ - شرح الايضاح والتكملة للعكبري مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠٧) نحو .
- ٧ - شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوطة بدار الكتب برقم (٥٦٧) نحو ومخطوطة اخرى من مكتبة الظاهرية برقم (١٦٨٧) نحو .
- ٨ - شرح السيرافي على كتاب سيبويه مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم (٢٦١٨١) نحو .

---

(١) الاسم السابق موجود في المخطوطة وهو غير واضح وعند مراجعة الفهارس وجدت عنوانه ( الحل في اصلاح ... الخ ) .

- ٩ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب مخطوطة مصورة في معهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم (١٣٩) نحو .
- ١٠ - المحصل في شرح المفصل للعكبري مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٩٢) نحو .
- ١١ - مختصر المنتهى لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٤ أصول .
- ١٢ - المقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب في القاهرة برقم (٦٨) عروض .
- ١٣ - منتهى الطلب من اشعار العرب تأليف محمد بن المبارك بن ميمون المجلد الخامس من المخطوطة الموجودة حاليا في جامعة ييل في امريكا .
- ١٤ - نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب لشيخ الاسلام جمال الدين الاسنوي مخطوطة بدار الكتب برقم (٢٠) عروض .
- ١٥ - الوافية في نظم الكافية لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب برقم (١٤٠٩) نحو .

#### ب - الرسائل الجامعية :

- ١٦ - الاستشهاد في النحو العربي رسالة ماجستير لعثمان الفكي بابكر مقدمة الى كلية دار العلوم سنة ١٩٦٩م .
- ١٧ - التكملة لابي علي الفارسي رسالة ماجستير تحقيق السيد كاظم بحر المرجان مقدمة الى كلية الآداب في القاهرة سنة ١٩٧٢م .
- ١٨ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور صاحب جعفر مقدمة الى كلية الآداب في جامعة القاهرة سنة ١٩٧١م .

١٩- شرح المقدمة لابن بابشاذ رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور محمد أبو الفتوح مقدمة الى كلية دار العلوم سنة ١٩٧٤م .

### ج - المطبوعات :

٢٠- أتحاف السادة المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين تصنيف السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي مع كتاب الاملاء على اشكالات الاحياء للغزالي .

٢١- أتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر تأليف الشيخ أحمد الدمياطي تصحيح علي محمد الضباع مطبعة عبدالحميد حنفي مصر ١٣٥٩هـ .

٢٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة تأليف الدكتور احمد مكي الانصاري طبع في القاهرة سنة ١٩٦٤م .

٢٣- أبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٨م .

٢٤- أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديثي مطبعة دار التضامن بغداد سنة ١٩٦٦م .

٢٥- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي الطبعة الثالثة سنة ١٩٥١م مطبعة الحلبي واولاده .

٢٦- أخبار النحويين البصريين تأليف أبي سعيد السيرافي تحقيق فريتس كرنكو المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٣٦م .

٢٧- الازمنة والامكنة لأبي علي المرزوقي مطبعة دائرة المعارف حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٣٢هـ .

٢٨- اساس البلاغة تأليف جارالله الزمخشري مطبعة الكتبي القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

٢٩- الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥٨ م .

٣٠- الاشتقاق للاصمعي تحقيق الدكتور سليم النعيمي مطبعة السعادة بغداد سنة ١٩٦٨ م .

٣١- اصلاح المنطق لابن السكيت المتوفي سنة ٢٤٤هـ تحقيق احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعارف مصر ١٩٤٩ م .

٣٢- اصول التشريع الاسلامي للاستاذ علي حسب الله مطبعة العلوم الطبعة الاولى القاهرة ١٩٥٢ م .

٣٣- اصول الفقه للشيوخ محمد الخضري المطبعة الرحمانية الطبعة الثانية ١٩٣٣ م .

٣٤- اصول نقد النصوص ونشر الكتب برجستراسر اعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٦٩ م .

٣٥- الاضداد في اللغة تأليف محمد بن القاسم الانباري تحقيق عبدالقادر سعيد المطبعة الحسينية مصر ، وتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة الكويت ١٩٦٠ م .

٣٦- اعجاز القرآن للباقلاني تحقيق السيد أحمد صقر دار المعارف مصر .

٣٧- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف ابن خالويه طبع في حيدر آباد الدكن .

٣٨- الاعلام لخير الدين الزركلي الطبعة الثانية مطبعة كوستاتوماس وشركاه ، ١٩٥٥ م .

٣٩- الاعلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة لابن شداد تحقيق سامي الدهان المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٧٦ م .

٤٠- الاغراب في جدل الاعراب لأبي البركات ابن الانباري تحقيق سعيد الافغاني مطبعة دار الفكر بيروت ١٩٧١ م .

٤١- الاقتراح للسيوطي الطبعة الثانية طبع حيدر آباد الدكن سنة ١٣٥٩ هـ .

٤٢- الأقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطلبيوسي تصحيح عبدالله افندي المطبعة الادبية بيروت ١٩٠١ م .

٤٣- الامالي لأبي علي القالي الطبعة الثانية مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٩٢٦ م .

٤٤- الامالي الشجرية لهبة الله أبي علي بن حمزة المعروف بابن الشجري طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ .

٤٥- امالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم دار احياء الكتب العربية القاهرة .

٤٦- أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .

٤٧- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الانباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٩٦١ م .

٤٨- الايضاح للفارسي تحقيق الدكتور حسن الشاذلي مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٩ م .

٤٩- الايضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك مطبعة المدني مصر ١٩٥٩ م .

- ٥٠- البحر المحيط لأبي حيان الطبعة الاولى القاهرة ١٣٢٨هـ .
- ٥١- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفي سنة ٧٧٤هـ الطبعة الاولى بيروت ١٩٦٦م .
- ٥٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة الطبعة الاولى مطبعة السعادة ١٣٢٦هـ ، وطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤م .
- ٥٣- البيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات ابن الانباري تحقيق الدكتور عبد الحميد طه دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٩م .
- ٥٤- تاج التراجم في طبقات الحنفية للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطوبغا مطبعة العاني بغداد ١٩٦٢م .
- ٥٥- تاج العروس للسيد مرتضى الزبيدي مطبعة دار صادر بيروت ١٩٦٦م .
- ٥٦- تاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان مطبعة دار الهلال .
- ٥٧- تاريخ الادب العربي لكارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار مطبعة دار المعارف القاهرة ١٩٦١م .
- ٥٨- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي مطبعة المعارف حيدر آباد الدكن الهند .
- ٥٩- ترجمة رجال القرنين السادس والسابع المعروف الذيل على الروضتين لأبي شامة الطبعة الاولى ١٩٤٧م .
- ٦٠- تسهيل نيل الاماني في شرح عوامل الجرجاني لاحمد بن محمد زين ابن مصطفى الغطاني على متن العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجاني مطبعة دار احياء الكتب مصر .

٦١- التصريف الملوكي تأليف ابن جني ، تحقيق محمد سعيد بن مصطفى  
النعسان مطبعة دار المعارف دمشق الطبعة الثانية ١٩٧٠ م .

٦٢- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق احمد صقر دار احياء الكتب  
العربية مصر ١٩٥٨ م .

٦٣- تفسير القاسمي دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي الطبعة  
الاولى ١٩٥٧ م .

٦٤- تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق ابراهيم عطوة  
عوض مطبعة البابي ١٩٦١ م .

٦٥- التنبيهات على اغلاط ابن السكيت لعللي بن حمزة مطبعة دار المعارف  
مصر ، ( مع كتاب المنقوص والممدود للقراء ) .

٦٦- توجيه اعراب ابيات ملفزة الاعراب لابي الحسن علي بن عيسى  
الرماني تحقيق سعيد الافغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق  
١٩٥٨ م .

٦٧- جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة  
٣١٠ هـ ، المطبعة الاميرية بولاق ١٣٢٨ هـ .

٦٨- جمهرة الملفة لابن دريد الطبعة الاولى حيدر آباد الدكن ١٣٤٥ هـ .

٦٩- الجمال للزجاجي تحقيق ابن أبي شنب مطبعة كلنسك باريس ١٩٥٧ م .

٧٠- جمهرة الامثال لابي هلال العسكري ( مع مجمع الامثال للميداني )  
المطبعة الخيرية مصر ١٣١٠ هـ .

٧١- حاشية الامير على مغني اللبيب للسيد محمد الامير مع ( مغني اللبيب  
لابن هشام ) مطبعة دار احياء الكتب القاهرة .

- ٧٢- حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الازهرية المطبعة الحجرية  
بمصر سنة ١٢٩٩هـ .
- ٧٣- حاشية الصبان على شرح الاشمولي دار احياء الكتب العربية عيسى  
البابي وشركاه ، مصر .
- ٧٤- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفاروسي تحقيق علي  
النجدي وجماعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر مصر .
- ٧٥- حسن الصحابة في أشعار الصحابة تأليف هرسك وموستار لي جابي  
زادة علي فهمي دار سعادة ( روشن مطبعة مى ) ١٣٢٤هـ .
- ٧٦- حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة للسيوطي طبع سنة ١٣٢٧هـ  
القاهرة .
- ٧٧- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشمام تأليف احمد  
احمد بدوي ، مطبعة نهضة مصر القاهرة .
- ٧٨- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية للبغدادى  
طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .
- ٧٩- الخصائص الابن جني تحقيق محمد علي النجار مطبعة دار الكتب في  
القاهرة ١٩٥٢م .
- ٨٠- دائرة المعارف الاسلامية نقلها الى العربية محمد ثابت واحمد الشناوي  
١٩٣٣ ، وترجمة عباس محمد وعبد الحميد يونس وجماعة .
- ٨١- دائرة المعارف للمعلم بطرس البستاني طبع بيروت ١٩٧٦م .
- ٨٢- الدور النوامع على همع الهوامع للشنقيطي مطبعة كردستان العلمية  
في القاهرة ١٣٢٨هـ .



- ٨٣- دلائل الاعجاز في علم المعاني عبدالقاهر الجرجاني تصحيح الشيخ محمد عبدة والتركزي الطبعة الثانية مطبعة المنار القاهرة ١٣٣١هـ .
- ٨٤- الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب لابن فرحون الطبعة الاولى ١٣٥١هـ .
- ٨٥- ديوان ابي الاسود الدؤلي تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٤م .
- ٨٦- ديوان أمية بن ابي الصلت حققه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .
- ٨٧- ديوان أوس بن حجر تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ١٩٦٠م .
- ٨٨- ديوان ابن مقبل تحقيق الدكتور عزة حسن طبع دمشق ١٩٦٢م .
- ٨٩- ديوان الاخطل رواية ابي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي عن ابي سعيد السكري عن محمد بن حبيب عن ابن الاعرابي عنى بنشره انطوان الصالحاني الطبعة الثانية المطبعة الكاثوليكية بيروت .
- ٩٠- ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق الدكتور محمد حسن المطبعة النموذجية بالحلمية .
- ٩١- ديوان بشر بن ابي خازم الاسدي تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق سنة ١٩٦٠م .
- ٩٢- ديران جميل بثينة جمعه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .
- ٩٣- ديوان حاتم الطائي واخباره طبع لندن ١٨٧٢م .
- ٩٤- ديوان حسان بن ثابت الانصاري شرح ضابط بالحربية مطبعة السعادة مضر . ( ومطبعة الدولة التونسية سنة ١٢٨٠هـ ) .

٩٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي صنعة عبدالعزيز الميمني مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٨م .

٩٦- ديوان ذي الاصبع العدواني تحقيق عبدالوهاب علي العدواني ومحمد نائف الدليمي مطبعة الجمهور الموصل ١٩٧٣م .

٩٧- ديوان ذي الرمة حققه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .

٩٨- ديوان زهير بن سلمى صنعة ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٤٤م .

٩٩- ديوان سحيم عبد بني الحساس ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الدار القومية القاهرة .

١٠٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذباني تحقيق صلاح الدين الهادي مطبعة دائرة المعارف مصر ١٩٦٨م .

١٠١- ديوان عبيد بن الابرس دار صادر بيروت ١٩٥٨م .

١٠٢- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات تحقيق .

DR. N. RHODOKA NAKIS WIEN 1902.

١٠٣- ديوان العجاج رواية الاصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السلطي المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧١م .

١٠٤- ديوان عروة بن الورد تحقيق وشرح اكرم البستاني مطبعة دار صادر بيروت ١٩٥٣م .

١٠٥- ديوان غلقة الفحل بشرح الاعلام الشنتمري حققه لطفي الصقال راجعه الدكتور قباوة دار الكتاب العربي حلب ، ( ومطبعة الجزائر جول بول ) .

١٠٦- ديوان الفرزدق شرح وتعليق عبدالله الصاوي ، مطبعة مصر .

٢١١- ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي واحمد  
مطلوب مطبعة العاني بغداد ١٩٦٢م .

١٠٨- ديوان كعب بن مالك تحقيق سامي مكي العاني مطبعة المعارف بغداد  
١٩٦٦م .

١٠٩- ديوان لبيد بن ربيعة شرح ابراهيم جزي دار القاموس الحديث  
بيروت .

١١٠- ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت تحقيق الدكتور شكري  
فيصل ، مطبعة دار الفكر .

١١١- ديوان النمر بن تولب صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي ،  
مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩م .

١١٢- رسائل في اللغة والنحو . وهي ثلاث رسائل :

- ١ - كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس .
- ٢ - كتاب الحدود في النحو للرماني .
- ٣ - كتاب منازل الحروف للرماني ايضا .

تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، المؤسسة العامة للطباعة بغداد  
١٩٦٩م .

١١٣- الروض الآنف للسهيلى مطبعة الجمالية مصر .

١١٤- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهى لابي القاسم علي بن  
عثمان في شرح منظومة الشاطبي ( حرز الاماني ووجه التهاني ) ،  
مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٥٥م .

١١٥- السلوك لمعرفة دول الملوك للمعري تصحيح محمد مصطفى زياد ،  
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤م .

- ١١٦- سير اعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي  
المتوفى ٧٢٧هـ - تحقيق ابراهيم الايباري .
- ١١٧- السيرة النبوية للإمام ابن هشام مطبعة الجمالية مصر .
- ١١١٨- سنن النسائي تصحيح الغمراوي المطبعة الميمية مصر ١٣٠٦هـ .
- ١١٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي نشر مكتبة  
القدسسي القاهرة ١٣٥٠هـ .
- ١٢٠- شرح ابن حجر على متن نخبة الفكر في مصطلح اهل الأثر لابن حجر  
العسقلاني ، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٩م .
- ١٢١- شرح أبيات سيبويه تأليف احمد بن محمد النحاس المتوفى سنة  
٣٢٨هـ تحقيق زهير زاهد مطبعة الغرى النجف الاشرف ١٩٧٤م .
- ١٢٢- شرح الاشموني على الفية ابن مالك مع ( حاشية الصبان ) دار احياء  
الكتب العربية البابي الحلبي القاهرة .
- ١٢٣- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ،  
مطابع سجل العرب القاهرة .
- ١٢٤- شرح التصريح لخالد الازهري على التوضيح لالفية ابن مالك لابن  
هشام بحاشية ياسين مطبعة الوفاء ١٣١٢هـ .
- ١٢٥- شرح ديوان امرئ القيس تأليف حسن السندوبي مطبعة الاستقامة  
القاهرة . (وتحقيق احمد ابو الفضل ابراهيم) مطبعة دار المعارف .
- ١٢٦- شرح ديوان جرير تأليف محمد اسماعيل الصاوي الطبعة الاولى  
مطبعة الصاوي مصر .
- ١٢٧- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشر احمد أمين وعبدالسلام هارون  
الطبعة الاولى مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٥١م .

- ١٢٨- شرح ديوان طرفة ، عنتره ، علقمة . دار الفكر .
- ١٢٩- شرح ديوان كثير بن عبدالرحمن ( كثير عزة ) عنى بجمعه هنرى بيرس مطبعة جول كربونل الجزائر ١٩٢٨م .
- ١٣٠- شرح ديوان كعب بن زهير صنفه الحسن بن الحسين السكرى مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٥٠م .
- ١٣١- شرح شافية ابن الحاجب للرضى الاستربادي تحقيق محمد نور الحسن وجماعة مطبعة حجازي القارة .
- ١٣٢- شرح شواهد الشافية لعبدالقادر البغدادى تحقيق محمد نور الحسن وجماعة مطبعة حجازي القاهرة .
- ١٣٣- شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي مطبعة لجنة البيان القاهرة .
- ١٣٤- شرح شواهد المغني للسيوطي تصحيح الشيخ محمد محمود التلاميذ الشنقيطي .
- ١٣٥- شرح القصائد التسع المشهورات صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ تحقيق أحمد خطاب مطبعة الحكومة بغداد ١٩٧٣م .
- ١٣٦- شرح الكافية لابن الحاجب مطبعة دار الطباعة العامرة الاستانة ١٣١١ .
- ١٣٧- شرح الكافية للرضى الاستربادي المطبعة العامرة الاستانة سنة ١٢٧٥هـ .
- ١٣٨- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري تحقيق عبدالعزيز أحمد مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٦٣م .

- ١٣٩- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق احمد محمد شاكر دار المعارف مصر ١٩٦٦م .
- ١٤٠- شرح المفصل لابن يعيش تحقيق جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة .
- ١٤١- شعر النابغة الجعدي الطبعة الاولى ١٩٦٤م دمشق .
- ١٤٢- صاحب ابن عباد حياته وأدبه للشيخ محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٧م .
- ١٤٣- صاحب بن عباد الوزير الاديب العالم الدكتور بدوي طبانة مطبعة مصر .
- ١٤٤- الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس مطبعة المؤيد القاهرة ١٩١٠م .
- ١٤٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مراجعة أحمد عبدالغفار عطار مطبعة دار الكتاب العربي ١٩٥٦م .
- ١٤٦- صحيح البخاري وبهامشه عمدة القارئ لشرح العلامة العيني دار الطباعة العامرة سنة ١٠٣٨هـ .
- ١٤٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي نشر مكتبة القدسى ١٣٥٣هـ .
- ١٤٨- الطالع السعيد الجامع لاسماء الفضلاء والرواة باعلى الصعيد اللادفوى مطبعة الجمالية مصر ١٩١٤م .
- ١٤٩- طبقات الشافعية لالاسنوى تحقيق عبدالله الجبوري مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٠م .
- ١٥٠- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي الطبعة الاولى المطبعة الحسينية القاهرة .

- ١٥١- علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح دار العلم للملايين .
- ١٥٢- العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق القيرواني الطبعة الاولى ١٩٢٥م مطبعة امين هندية مصر .
- ١٥٣- العين للخليل تحقيق الدكتور عبدالله درويش مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧م .
- ١٥٤- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري نشر ج . براجستراسر مصر ١٩٣٢م .
- ١٥٥- غيث النفع في القراءات السبع لسيد علي النوري الصفاقسي مطبعة الحلبي ١٩٥٥م .
- ١٥٦- الفاخر للمفضل بن سلمة تحقيق عبدالحليم الصاوي الطبعة الاولى مطبعة دار احياء الكتب .
- ١٥٧- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير للشوكانى الطبعة الاولى مطبعة الحلبي مصر .
- ١٥٨- فرائد اللآل في مجمع الامثال للشيخ ابراهيم السيد علي الاحدب ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٣١٢هـ .
- ١٥٩- فحول الشعراء ، الفرزدق ، النابغة ، جميل بثينة ، ذو الرمة ، أمية ابن ابي الصلت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .
- ١٦٠- فقه اللغة تأليف الدكتور علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الرابعة ١٩٥٦ م ، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة .
- ١٦١- الفهرست لابن النديم المطبعة الرحمانية مصر ١٣٤٨هـ .
- ١٦٢- القاموس الاسلامي وضع أحمد عطية الله طبع القاهرة ١٩٦٣م .

- ١٦٣- القواعد النحوية مادتها وطريقتها الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٦٤- الكامل للمبرد تحقيق ابو الفضل ابراهيم مطبعة نهضة مصر الفجالة .
- ١٦٥- الكتاب لسيبويه مع (حاشية الشنتمري) طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ .
- ١٦٦- كتاب الغريبين غريبي القرآن والحديث لاحمد الهروي تحقيق محمود محمد الطناحي مطابع الاهرام القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٦٧- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل للزمخشري مع ( حاشية ابن المنير ) مطبعة محمد الطبعة الاولى ١٩٥٤هـ .
- ١٦٨- الكنى والالقب تأليف عباس محمد رضا القمي تحقيق حسن الحسيني الوساني مطبعة العرفان صيدا لبنان ١٩٣٩ م .
- ١٦٩- لسان العرب لابن منظور مطبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ١٧٠- ما تلحن فيه العوام للكسائي ضمن ثلاث رسائل تحقيق عبدالعزيز اليميني الراجوتي المطبعة السلفية القاهرة .
- ١٧١- ما يجوز للشاعر في الضرورة لابي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني المتوفي سنة ٤١٢هـ تحقيق المنجي الكعبي المطبعة الرسمية التونسية سنة ١٩٧١ م .
- ١٧٢- المبهج في تفسير اسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني مطبعة الترقي ، دمشق ١٣٤٨هـ .
- ١٧٣- مجاز القرآن صنعة ابي عبيدة تحقيق وتعليق الدكتور محمد فؤاد الطبعة الاولى ١٩٥٤م مطبعة السعادة مصر .
- ١٧٤- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة الحكومة بالكويت لسنة ١٩٦٢م .



١٧٥- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى  
أبيات مفردة منسوبة إليه تصحيح وليم بن الورد البروسي مطبعة  
ليسينغ برلين ١٩٠٣ م .

١٧٦- المدارس النحوية تأليف الدكتور شوقي ضيف مطبعة دار المعارف  
القاهرة .

١٧٧- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان لسبط بن الجوزي الطبعة الأولى حيدر  
آباد الدكن ١٩٥١ م .

١٧٨- مراتب النحويين تصنيف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر .

١٧٩- معاني القرآن للفراء تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي  
مراجعة علي النجدي مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .

١٨٠- مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني  
تأليف الدكتور إبراهيم حسن مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٤٧ م .

١٨١- معجم الأدباء لياقوت راجعته وزارة المعارف العمومية مطبوعات دار  
المأمون و ( تحقيق الدكتور أحمد رفاعي مطبعة دار المأمون مصر ) .

١٨٢- معجم البلدان لياقوت تصحيح محمد أمين الخانجي الطبعة الأولى  
١٩٠٦ م ، مطبعة السعادة القاهرة .

١٨٣- المعاجم العربية تأليف الدكتور عبد الله درويش مطبعة الرسالة القاهرة  
١٩٥٦ م .

١٨٤- المعجم في بقية الأشياء لأبي هلال العسكري تعليق إبراهيم الأبياري  
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ م .

١٨٥- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق محمد احمد جاد المولى

دار احياء الكتب العربية القاهرة .

١٨٦- مسائل خلافة لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد خير الحلواني حلب .

١٨٧- مسند الامام ابي عبدالله أحمد بن حنبل المروزي .

١٨٨- مظاهر الشعبية في الادب العربي الدكتور محمد نبيه حجاب الطبعة

الاولى مطبعة النهضة القاهرة ١٩٦١م .

١٨٩- المعجم المفهرس الالفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبدالباقي

مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ .

١٩٠- مغني اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة

المدني القاهرة .

١٩١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم للمولى احمد

مصطفى المعروف بطاش زادة . مطبعة دار المعارف النظامية حيدر آباد

اندكن ١٣٢٩هـ .

١٩٢- الفصل للزمخشري تصحيح حمزة فتح الله مطبعة الكوكب الشرقي

الاسكندرية ١٢٩١هـ .

١٩٣- الفضليات تحقيق احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون الطبعة

الرابعة دار المعارف مصر .

١٩٤- مقتضب للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة القاهرة ١٣٨٨هـ .

١٩٥- المقرب لابن عصفور تحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجواري

وعبدالله الجبوري مطبعة العاني بغداد ١٩٧١م .

١٩٦- منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل لابن الحاجب

مطبعة السعادة مصر الطبعة الاولى ١٣٢٦هـ .

١٩٧- المنصف شرح ابن جني لتصريف المازني تحقيق الاستاذين ابراهيم مصطفى وعبدالله الامين ، مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٥٤م .

١٩٨- المنقوص والممدود للفراء مع التنبيهات لعلي بن حمزة ، تحقيق عبدالعزيز الميمني مطبعة دار المعارف مصر .

١٩٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تأليف جمال الدين بن تغرى بردى الاتابكي مطبعة دار الكتب القاهرة .

٢٠٠- نزهة الالباء في طبقات الادباء لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٩م .

٢٠١- نزهة ذوى الكيس وتحفة الادباء في قصائد امرئ القيس دار الطباعة السلطانية باريس ١٨٣٦م .

٢٠٢- النوادر في اللغة لأبي زيد تعليق سعيد النحوي المطبعة الكاثوليكية لبنان ١٩٦٤م .

٢٠٣- هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين تأليف اسماعيل باشا البغدادي مطبعة المعارف استانبول ١٩٥١م .

٢٠٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تصحيح محمد بدرالدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت . (تصوير على الاصل).

٢٠٥- الورقة لأبي عبدالله محمد بن داود بن الجراح المتوفى ٢٩٦هـ ، تحقيق عبدالستار احمد ، مطبعة دار المعارف مصر ١٩٥٣م .

٢٠٦- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٩٤٨م ، و ( المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٠هـ ) .

207 — GESCHICHTE DER ARABISCHEN LITTERATUR VON PROF. DR. C. BROCKELM ANN ERSTER SUPPLEMENT AND LEIDEN E. J. BRILL 1937.



## (٢) فهرس الآيات

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
« سورة الفاتحة » ١		
٧	• غير المغضوب	٣٧٠
٧	• ولا الضالين	٣٦٤، ٢٧٨، ٢٢٩/٢
« سورة البقرة » ٢		
٢٠	• ولو شاء الله لذهب بسمهم	٥١٠/٢
٣١	• أنبؤني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين	٤١٧
٤٢	• ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكنموا الحق	٢٥/٢
٧١	• وما كادوا يفعلون	٩٤، ٩٣/٢
٧٣	• واذا قتلتم نفساً ( فأدرأتم فيها )	٥١٧/٢
٧٤	• فهي كالبحجارة أو أشد قسوة	٢٠٠/٢
٩٠	• بثمنما اشتروا به أنفسهم	١٠١، ٩٩/٢
١١١	• وقالوا ان يدخل الجنة الا من كن هودا أو نصارى	١٨١
١٢٨	• ( وأرنا مناسكنا ) وتب علينا	٦٤/٢
١٧٧	• وأقام الصلاة	٦٣٣

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
١٨٤	وان تصوموا خير لكم •	١٩٤/٢
١٨٤	فمن كان منكم مريضاً أو على سفر	٥٤٠
	(فعدة من أيام آخر) •	
١٨٩	واتقوا الله لعلكم تفلحون •	٢٠٠/٢
١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة •	١٤٧/٢
١٩٧	فلا رفث ولا فسوق •	٣٩٢
١٩٨	فاذا أفضتم من عرفات •	٢٧٨/٢
٢٠٠	أو أشد ذكراً •	٣٢١/٢
٢٠٠	كذكركم آباءكم •	٣٢١/٢
٢٢١	(ولعبد مؤمن) خير ممن مشرك ولو كن لآلهة	١٨٤
	• أتعجبكم •	
٢٢٨	والمطلقات يتربصن بأنفسهن (ثلاثة قروء)	٦١٣
٢٣٣	أن يتم الرضاة •	٢٣٣/٢
٢٧١	أن تبدوا الصدقات (فنعيا هي)	١٠٠/٢٠٤٨٧/١
٢٧٤	الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار	٢٠٦٠٢٠٤ ٢٠٣
	سرا وعلانية فلهم أجرهم •	
٢٨٢	أن تضل احداهما فتذكر	٢٤٩/٢
٢٨٢	أن يمل هو	٢٧١/٢
٢٨٦	لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت •	١٣٢/٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
	« سورة آل عمران » ٣	
٢٤٩	آلم الله	٣٥٥/٢
٧	فأما الذين في قلوبهم زيغ •	٢٦٠/٢
٢٦	قل اللهم مالك الملك •	٢٩١
٤٥	اسمه عيسى بن مريم •	٤١٧
٧٢	( وقالت طائفة ) من أهل الكتاب •	٤٩١/٢
٧٥	يؤده اليك •	٢٨٣/٢
١٢٠	وان تصبروا وتمتوا لا يضركم •	٤٩٠/٢
١٥٤	قل ان ( الامر كله لله ) •	٤٢٤
١٥٤	يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية	٦٧/٢
١٥٩	( فبما رحمة من الله ) لنت لهم •	٢٢٨/٢
١٨٥	فمن زحزح عن النار •	١٩٦/٢
١٩٠	ان في خلق السماوات والارض واختلاف الليل والنهار آيات •	٤٢٦

## « سورة النساء » ٤

١١	( وان كانت واحدة ) فلها النصف •	١٦٥
١٩	فان كرهتموهن فمضى أن تكرهوا •	٢٤٩/٢
	شيئاً •	

٤٨٧	والمحصنات من النساء ( الا ما ملكت أيمانكم ) •	٢٤
١٠١/٢	ان الله نعماء يعظكم به •	٥٨
١٦٩/٢	ولو أنهم اذا ظلموا أنفسهم •	٦٤
١٦٩/٢	( ولو أنهم فعلوا ) ما يوعدون به •	٦٦
١٦٩/٢	ولو أنا كتبنا عليهم •	٦٦
٣٦٧	ما فعلوه الا قليل منهم •	٦٦
٥١٠/٢	ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يظلم فسوف نؤتيه أجراً عظيماً •	٧٤
٢٣٠/٢	وكفى بالله شهيداً •	٧٩
٣٧٠	ما فيها آلهة الا الله •	٩٥
٣٠٨	ولا تقولوا ثلاثة ( انتهوا خيراً لكم )	١٧١
٢٥٩/٢	ان امرو هلك •	١٧٦
٣٦١، ٣٢٦/٢	يبين الله لكم أن تضلوا •	١٧٦

« سورة المائدة » ٥

١٨١	وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحبواؤه •	١٨
٢١٥/٢	أن تقولوا ( ما جاءنا من بشير ولا نذير ) •	١٩



رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٨	والسارق والسارقة ( فاقطعوا أيديهما )	٥٣٤
٥٤	يا أيها الذين آمنوا ( من يرد ) منكم •	٣٥٩/٢
٦٩	أن الذين آمنوا والذين هادوا ( والصابئون ) •	١٨٣/٢
١١٧	أن أعبدوا الله ربي وربكم •	٢٣١/٢
« سورة الانعام » ٦		
٢٣	ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا •	٣٠/٢
٢٩	وما نحن بمعبوثين •	١٥٢/٢
٥٧	( ان الحكم ) الا الله يقص الحق وهو خير الفاصلين •	٣٦١/٢
٩١	ثم ذرهم في خوضهم يلعبون •	٣٩/٢
٩٦	( وجعل الليل سكناً والشمس ) والقمر حسباناً •	٦٤٠
١٠٦	أنها اذا جاءت لا يؤمنون •	١٦٥/٢
١٠٩	وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون •	١٩٥/٢
١٠٦	لأن جاءتهم آية لؤذين بها	١٩٥/٢
١١٠	كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون •	١٩٥/٢

٦٦٣	ان ربك هو ( أعلم من يضل عن سبيله ) •	١١٧
٤٥/٢	وان أطمعوه انكم لمشركون •	١٢١
١٨١/٢	لم تكن ( أمنت ) من قبل •	١٨٠

## « سورة الاعراف » ٧

٤٢٥	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً وهم قائلون •	٤
٢٢٨/٢	ما منعك ألا تسجد •	١٢
٢٣٦/٢	أتقولون على الله ما لا تعلمون •	٢٨
١٥٦	للذين استضعفوا لمن آمن منهم •	٧٥
٤٣٦	للذين استضعفوا •	٧٥
٥١٧/٢	يطيروا بموسى •	١٣١
٤٨٨	مهما تأتتا به من آية •	١٣٢
٦١٢	وقطعناهم ( اثنتى عشرة أسباطا ) ٩	١٦٠
١٨١/٢	انا لا نضيع أجر المصلحين •	١٧٠
٢٢١/٢	ألست بربكم قالوا بلى •	١٧٢
١٠٤/٢	ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا •	١٧٧
٢٢٧، ٢٠١/٢	وأن عسى أن يكون •	١٨٥

٤٣/٢	من يضل الله فلا هادي له ويذرهم •	١٨٦
	« سورة الانفال » ٨	
١٩٦/٢	ولو أراكمهم كثيراً لفشلتم ولتتنازعتم في الأمر ولكن الله سيلم •	٤٣
	« سورة التوبة » ٩	
٣٦١	فاقتلوا المتمردين •	٥
١٧٧، ١٧٦	وان أحد من المشركين استجارك •	٦
٢٣٢/٢	وضاقت عليكم الأرض بما رحبت •	٢٥
٢٥١/٢	وان خفتكم عملة فسوف يغيثكم الله من فضله •	٢٨
٥١٧/٢	انقلتم الى الأرض •	٣٨
٤٨٣	وخضتم كالذي خاضوا •	٦٩
١٥٨/٢	من أول يوم أحق •	١٠٨
٤٧٤	من بعد ما ( كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم أنه بهم رؤوف •	١١٧
	« سورة يونس » ١٠	
١٩٢/٢	وآخر دعواهم ( أن الحمد لله رب العالمين ) •	١٠

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
-----------	--------------------------	------------

٢٢	حتى اذا كنتم في الفلك •	١٤٦/٢
٢٦	للذين أحسنوا الحسنى وزيادة •	٤٢٧
٢٧	والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة •	٤٢٧
٥٨	فبذلك فليفرحوا •	٢٧١/٢
٦٨	أتقولون على الله ما لا تعلمون •	٢٣٩/٢
٧١	فأجمعوا أمركم وشركاءكم •	٣٢٤
١٠٥	وأن أقم وجهك للدين حنيفا ولا تكن من المشركين •	٢٢٧/٢

« سورة هود » ١١

١	من لدن حكيم •	٤٠٢
٨	ألا يوم يأتهم ليس مصروفاً عنهم •	٨١٤٨٦/٢
٤٢	( أركب معنا ) ولا تكن مع الكافرين •	٥١١/٢
٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله لا من رحم	٣٦٥
٧٢	وهذا بعلي شيخاً •	٣٢٤
٨٠	لو أن لي بكم قوة •	٢٠١/٢
٨١	ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك •	٣٦٦
٨٧	انك لأنت الحكيم الرشيد •	٢٨٧٠٣٣/٢
١١١	وان كلا لما ليوفينهم •	١٨٨/٢

« سورة يوسف » ١٢

١٨	( فصبر جميل ) والله المستعان على	١٧٣
٣١	قلن حش الله ما هذا بشراً •	٣٩٧
٣١	حاش لله •	١٥٩/٢
٣١	( وقالت اخرج ) عليهن •	٣٦١/٢
٤٠	ودا تعبدون من دونه الا أسماء	٤١٧
٨٠	فلن أبرح الارض •	٢١٨/٢
٨٢	( وسأل القرية ) التي كنا فيها والعير التي آقبلنا فيها وأنا لصادقون •	٤٢٤
٩٠	( ومن يتق ويصبر ) فان الله لا يضيع أجر المحسنين •	٤٥٨/٢

« سورة الرعد » ١٣

٩	عالم الغيب والثمارة الكبير المتعال •	٣١٣/٢
٢٦	الله ( ييسط الرزق لمن يشاء ) •	٤٨٢
٣١	ولو أن قرآنا سيرت به الجبال •	٢٧١/٢
٤٣	كفى بالله شهيدا •	١٤٨/٢

## « سورة الحجر » ١٥

٣ ( ربما يود الذين ) كفروا لو كانوا مسلمين •  
٢٣٦٠١٥٢/٢

## « سورة النحل » ١٦

٢٤ واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الاولين •  
٤٩٦

٥٣ وما بكم من نعمة فمن الله •  
٢٠٣

٦٧ ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه •  
١٤٤/٢

١٢٤ ( وان ربك ليحكم بينهم ) يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون •  
٢٧٣/٢

## « سورة الاسراء » ١٧

٤٣ اذا لأبتغوا الى ذي العرش سبيلا  
٤٩٥/٢

١٠٠ قل لو أنتم تملكون •  
٢٥٨/٢، ١٦٨/٢، ١٧٦

١١٠ ( أيِّمًا تدعوا ) فله الاسماء الحسنى  
٤٠٩، ١٨٣

## « سورة الكهف » ١٨

١٨ وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد •  
٦٤٠

٦١١	• ثلاثمائة سنين •	٢٥
١٢١	• كلنا الجنتين أتت أكلها •	٣٣
٣١٦، ٣١٥، ١٧٥/٢	• لكنما هو الله ربي •	٣٨
١٦٦	• أتوني أفرغ عليه قطرا •	٩٦
٣٩٠/٢	• فما استطاعوا أن يظهروه •	٩٧
١٦٣/٢	• انما الحكم اله واحد •	١١٠

## « سورة مريم » ١٩

٣٨/٢، ٢٤٣	فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب •	٦٥
٢٨٠، ٢٧٤/٢	( فادا ترين ) من البشر أحدا فقولي أنني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم انسيا •	٢٦
٢٩١	• أسمع بهم وأبصر •	٣٨
٥١٣	ويقول الانسان اذا مات لسوف أخرج حيا •	٦٦

## « سورة طه » ٢٠

٣٥٦/٢	• أشدد به أزري •	٣١
٢٠٠/٢	• لعله يتذكر أو يخشى •	٤٤

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
-----------	--------------------------	------------

٧١ ( ولأصلبنكم في جذوع النخل )  
ولتعلمن أننا أشد عذاباً وأبقى •

٧٧ ( فأضرب لهم طريقاً في البحر يبساً  
لا تخاف دركاً ) ولا تخشى •

٨٢ ثم أهدى •

١١٢ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن  
فلا يخاف ظلماً ولا هضماً •

#### « سورة الأنبياء » ٢١

٢٢ ( لو كان فيها آلهة إلا الله ) لفسدتا  
فسبحان الله رب العرش عما يصفون •

٧٣ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا •

#### « سورة الحج » ٢٢

٥ ( لنبين لكم ونقر في الآحرام •

٢١ وليطوفوا بالبيت لعتيق •

٣٠ فاجتنبوا أرجس من الأوثان •

٤٦ فأنها لا تعمي الأبصار ( ولكن تسمي

القلوب التي في الصدور ) •



« سورة المؤمنون » ٢٣

٢٠٦/٢	ثم خلقنا النطفةعلقة فخلقناعلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحمًا •	١٤
٢٤٤	وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها •	٢١
١٥٥، ١٤٦/٢	فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك •	٢٨
١٥٩/٢	هيهات هيهات لما توعدون •	٣٦
٣٥٠/٢	حتى اذا ( جاء أحدهم ) الموت •	٩٩

« سورة النور » ٢٤

١٧٣	يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال اذا أخرج يده لم يكد يراها •	٣٧، ٣٦
٩٤، ١٣/٢	( ويخشى الله ) ويتقه فأولئك هم الفائزون •	٤٠
٣٥٧/٢	ومن يطع الله ورسوله ( ويتقه ) •	٥٢
٢٨٤/٢	يؤمنون بالله ورسوله •	٥٢
٢٧٣/٢	لبعض شأنهم •	٦٢
٥٠٣/٢		٦٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
-----------	--------------------------	------------

٦٣	قد يعلم الله •	٢٣٦/٢
٦٤	قد يعلم ما أنتم عليه •	١٥٣/٢
٤٣	يكاد سنا برقه •	٤٩١/٢

#### « سورة الفرقان » ٢٥

٢١	وعزّو عزّواً كبيراً •	٤٦٤/٢
٢٨-٢٧	يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً يا ويلتي ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً •	١٠٨

#### « سورة الشعراء » ٢٦

٦١	قال أصحاب موسى انا لمدركون •	٢٦٧/٢
١٩٧	أو لم يكن لهم آية •	٤٧٣
٢٠٨	وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون •	٣٧٧

#### « سورة النمل » ٢٧

١٨	( قالت نملة ) يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم •	٥٦٢
٢٥	( ألا يسجدوا ) لله الذي يخرج الخب •	٣٠٤

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

٣٦	( فما أتاني الله ) خير مما أتاكم بل أتم بهديتكم تفرحون •	٣١٨/٢
٧٢	( ردف لكم ) بعض الذي تستعجلون •	١٤٩/٢
٨٧	ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله •	٢٣٤
٨٨	( وترى الجبال ) تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب •	٢٣٤
٨٨	( صنع الله ) الذي أتقن كل شيء انه خير بما تفعلون •	٢٣٤
« سورة القصص » ٢٨		
٢٢	( وأضمم اليك ) جناحك من الرهب •	٣٥٩/٢
٣٨	( ما كان لهم الخيرة ) سبحان الله تعالى عما يشركون •	٥٢
٨٢	ويكانه لا يفلح الكفرون •	٥٠٧
« سورة العنكبوت » ٢٩		
١٤	فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما •	٣٦٠

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٣	ولما أن جاءت رسلنا •	١٩٨/٢
	« سورة الروم » ٣٠	
٣٤	وهم من بعد غلبهم سيفلون •	٦٣٦
٤	لله الامر من قبل ومن بعد •	٤٩٢
٣٦	وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يفتنون •	٥١٤
	« سورة لقمان » ٣١	
١٤	( أشكر لي ) ولوالديك الى المصير	٥٠٥/٢
٢٧	( ولو انما في الارض من شجرة اقلام ) والبحر يمدد من بعده سبعة أبحر	٢١٦٨/٢، ١٧٧
	ما نفذت كلما الله •	٢٤٢٢، ١٧٠/٢
		٢٥٩
	« سورة الاحزاب » ٣٣	
٦٠	( لئن لم ينته المنافقون ) والذين في قلوبهم مرض •	٤٥/٢
	« سورة سباء » ٣٤	
٩	( نخسف بهم الارض ) أو نسقط عليهم كسفاً من السماء •	٥٠٩ ٤٩٥/٢

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

١٨      ( سيروا فيها ليالي ) وأياماً آمين •      ٥٥٠

٤٨      قل أن ربي يقذف بالحق علام  
الغيوب •      ١٨٠/٢

« سورة يس » ٣٦

١٠      ( سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم )  
لا يؤمنون •      ١٩٠

٧٢      ( فمنها ركوبهم ) ومنها يأكلون •      ٥٥٧

« سورة الصافات » ٣٧

١٧      انهم لهم المنصورون •      ١٧٦/٢

٤٧      لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون •      ٣٩٣

١٠٤      ونادينه أن يا ابراهيم •      ٢٣١/٢

١٤٧      وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون •      ٢٠٠/٢

« سورة ص » ٣٨

٣٠      ( نعم العبد ) انه أوَّاب •      ١٠٢/٢

٥٠      مفتحة لهم الابواب •      ٦٥١

## « سورة الزمر » ٣٩

٢٩١	• قل اللهم فاطر السموات والارض	٤٦
٥٠٩/٢	• فرطت في جنب الله	٥٦
٢٢١/٢	• لو أن الله هداني	٥٧
٢٢١/٢	• قد جاءتك آياتي	٥٩

## « سورة غافر » ٤٠

٣١٣/٢	• ويا قوم إني أخاف عليكم يوم التناد	٣٢
٧٨/٢	• فإذا قضى أدراً فإنما يقول له ( كن فيكون )	٦٨

## « سورة فصلت » ٤١

٣١٣	• وأما ثمود فهديناهم	١٧
٢٢٩/٢	• ولا تستوي الحسنة ولا السيئة	٣٤

## « سورة الشورى » ٤٢

٣٠٠/٢	• لعل الساعة قريب	١٧
-------	-------------------	----

## « سورة الزخرف » ٤٣

٤٨٧	• وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا •	١٣
١٥٦	• ليوثهم سقفاً من فضة •	٣٣
٢٥٥/٢	• (فأما تذهبن بك) فإنا نأمنه من متقون •	٤١
١٤٣/٢	• أن الله يغفر الذنوب جميعا •	٥٣
٣١٨/٢	• (يا عباء لا خوف عليكم) اليسوم ولا أنتم تحزنون •	٦٨
٤٦٠	• وفيها ما تشتهيه الأنفس •	٧١
٥٧٦، ٢٩٥	• (ونادوا يا مالك) ليقتض علينا ربك •	٧٧

## « سورة الدخان » ٤٤

٢١٥/٢	• وما نحن بمتشرين •	٣٥
٢٨٧/٢	• ذق انك أنت العزيز الكريم •	٤٩

## « سورة الاحقاف » ٤٦

١٤٣/٢	• (يغفر لكم من ذنوبكم) ويجركم من عذاب أليم •	٣١
-------	--	----

## « سورة محمد » ٤٧

٢٢٦ ( فَأَمَّا مَنَّا بَعْدَ وَأَمَّا فِدَاءٌ ) حَتَّى تَضَعَ  
الحرب •

٢٢٩ ( فَشَدُّوا الْوُثَاقَ ) •

« سورة الفتح » ٤٨

٢٣/٢ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ •

« سورة الحجرات » ٤٩

٣١٦ ( لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ) •  
وَاتَّقُوا اللَّهَ •

١٧٦ ( وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ) حَتَّى تَخْرُجَ •

٥١٠/٢ وَمَن لَّمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ •

« سورة ق » ٥٠

٢٣٧ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدًا •

٧٩/٢ ( لَمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ) أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ  
وَهُوَ شَهِيدٌ •



رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٥٣	« سورة النجم »	٤٤
٥٠	عادا الاولى •	٣٤٥/٢
٥٥	« سورة الرحمن »	٤٤
٦٠	هل جزاء الاحسان الا الاحسان •	٣٣٩/٢
٥٦	« سورة الواقعة »	٤٤
٤٤	لا بارد ولا كريم •	٣٢٩/٢
٧٥	فلا أقسم بدواقع النجوم •	٣٢٩/٢
٥٧	« سورة الحديد »	٤٤
٢٩	( لئلا يعلم ) أهل الكتاب ألا يقدرّون على شيء من فضل الله •	٣٢٨/٢
٦٠	« سورة الممتحنة »	٤٤
٩	( انما ينهاكم الله ) عن الذين قاتلوكم في الدين •	١٦٣/٢
٦٢	« سورة الجمعة »	٤٤
٥	مثل الذين حملوا التوراة •	١٠٤/٥

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٨	قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملايكم *	٢٠٦
	« سورة المنافقون » ٦٣	
١٠	( فأصدق وأكن ) من الصالحين *	٤٣/٢
	« سورة الطلاق » ٦٥	
٧	( لينفق ذو سعة من سعته ) ومن قدر عليه رزقه *	٣٧٠/٢
	« سورة التحريم » ٦٦	
٤	فقد صغت قلوبكما	٥٣٤
	« سورة القلم » ٦٨	
٦	بأيكم المقتون *	١٤٧/٢، ٦٢٩
٩	( ودوا لو تدهن ) فيدهنون *	٢٦٠/٢
	« سورة الحاقة » ٦٩	
١٩	هاؤم اقرؤا كتابية *	١٦٦
٢٨	وما غنى غنى ما له	٢٨٢/٢

١٠٠/٢	( ذرئها سبعون ذراعاً ) فاسلكوه •	٣٢
	« سورة المعارج » ٧٠	
٥٠١/٢	• ذي المعارج تعرج •	٢
	« سورة نوح » ٧١	
٥٠٥:٤٩٥/٢	( يغفر لكم ) من ذنوبكم ويؤخركم •	٤
٢٢٢	والله أنبتكم من الارض نباتاً •	١٧
	« سورة الجن » ٧٢	
٢٢٢/٢	( وألز استقاموا ) على الطريقة	١٦
	لاستقنائهم • اء غدقا •	
	« سورة المزمل » ٧٣	
٢٢٢	• وتبتل اليه تبتيلا •	٨
٥٥٨	• السماء منقطر به •	١٨
	« سورة المدثر » ٧٤	
٢٢٩	• فما لهم عن التذكرة معرضين •	٤٩
٥٦٠	• فمن شاء ذكره •	٥٥

## « سورة القيامة » ٧٥

- ١ ( لا أقسم ) يوم القيامة • ٢٧٣/٢
- ٩ • وجمع الشمس والقمر • ٥٥٤
- ١٠ • يقول الانسان يومئذ أين المفر • ٢٦٧/٢

## « سورة الانسان » ٧٦

- ٢ ( هل أتى على الانسان ) حين من • ٢٤٠/٢
- ٤ • سلاسل وأغلالا وسعيرا • ١٣٨
- ١٦٤١٥ • ( قواريرا ) من فضة قدروها تقديرا • ٢٩٩/٢
- ١٦٤١٥ • كانت قواريرا من فضة • ١٣٨
- ٢٤ • ولا تطع منهم آثما أو كفورا • ٢١٢/٢

## « سورة المرسلات » ٧٧

- ٣٦ • ولا يؤذن لهم فيعتذرون • ٣٠/٢

## « سورة التکویر » ٨١

- ٧٧ • واذا النفوس زوجت • ٤٩٣/٢
- ٩٤ • علمت نفس ما أحضرت • ٩٤

- ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس  
٣٣٣، ١٥٤/٢ والليل اذا عسعس • والصبح اذا  
تنفس •  
١٧ والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس • ١٥٤/٢

## « سورة الانشقاق » ٨٤

- ١٩ اذا السماء انشقت • ٥١١  
١٨ والقمر اذا انشق • ١٥٤/٢

## « سورة البروج » ٨٥

- ١٩ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم  
يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب  
الحريق • ٢٠٥  
٢٤، ١٥، ١٦ وهو الغفور الودود ، ذو العرش  
المجيد • فعال لما يريد • ٢٠٣

## « سورة الطارق » ٨٦

- ٤ ان كل نفس لما عليها حافظ • ٢٧٤/٢

## « سورة الاعلى » ٨٧

- ١ سبح اسم ربك الاعلى • ٤١٧

## « سورة الفجر » ٨٩

٣١٣/٢	والليل اذا يسر •	٤
٣١٩/٢	فيقول ربي اكرم من ، فيقول أهانن	١٦٤١٥

## « سورة الشمس » ٩١

٣٠١/٢	والشمس وضحاها •	١
٢٣٢/٢	والسماء وما بناها •	٥

## « سورة الليل » ٩٢

٣٣١/٢، ٥١٢	والليل اذا يغشى •	١
١٥٣/٢	والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلّى	٢٤١
٣٣٢/٢	والنهار اذا تجلّى •	٢

## « سورة الضحى » ٩٣

٢٦٢/٢	فأما اليتيم فلا تقهر •	٩
-------	------------------------	---

## « سورة العلق » ٩٦

٣٩٨/٢	لنسفعا بالناصية •	١٥
-------	-------------------	----

« سورة البينة » ٩٨

١	( لم يكن الذين كفروا ) من أهل الكتاب •	٣٤٣، ٢٧٦/٢
---	--	------------

« سورة الاخلاص » ١١٢

٢٠٩	الله أحد •	٢٧٨/٢
-----	------------	-------

٤	ولم يكن له كفواً أحد •	٨٩/٢
---	------------------------	------

Q. 1.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{6}$  Q. 2.  $\frac{1}{4} \times \frac{1}{5} = \frac{1}{20}$

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{6}$

1.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{6}$  Answer  
10/10

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{6}$

10.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{6}$  10/10

2.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{6}$  10/10



## (٣) فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
ان أحبكم الي وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقا وأن أبغضكم •	٤١٢
انكن لأتتن صواحبات يوسف •	١٣٩
بعثت الى الاحمر والاسود •	٥١
كالشاة العائرة بين الغنمين •	٥٣٣
كما تكونوا يولى عليكم •	٢٣٤/٢
لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار ولا تحله القسم •	١٦/٢
لتأخذوا مصافكم •	٢٧٢/٢
( ليس من ابراهيم في امسفر )	٤٠٦/٢
( واجعله الوارث منا ) دناء	٢٤٢



## (٤) فهرس الأمثال والأقوال

رقم الصفحة

المثل والقول

- ٢٨٨ • أصبح ليل
- ٥٢٠ • أعط القوس باريها
- ٢٨٩ • أطرق كرا أطرق كرا ان النعامة في القرى
- ٢٨٨ • افتد مخزوق
- ١٧٨ • الا حظية فلا ألية
- ٤٢١ • اذهب بذى تسلم
- ١٨٦ • أمت في حجر لا فيك
- ٣٠٨ • انتهوا خيراً لكم
- ٣١٠/٢ • ان تأتني فأهل الليل وأهل النهار
- ٥٧ • أنفع من تفاريق العصا
- ٣٠٧ • أهلك والليل
- ٢٢٦ • أو فرقا خير من حب
- ٢٢٦ • تعلموا الجدي قبل أن يتفداكم
- ٧٣/٢ • حتى قعدت كأنها حربة
- ٥٢ • الحق أبلج والباطل ابلج
- ٥٥ • خبز الشعير يؤكل ويندم
- ٢٢٦ • رب فرق خير من حب
- ٢٢٦ • رهباك خير من رحماك
- ١٠٩/٢، ١٨٥/١ • شرأهر ذا ناب
- ١٨٥ • شربجيك الى مخة عرقوب

- ٢٢٦ • غضب الخيل على اللجم
- ٨٢ • قبح الله معزى خيرها خطة
- ٣٠٨ • كل شيء ولا شئمة حر
- ٣١٠ • كن من أي طير الله شئت
- ٣٠٨ • كأيهما وتمرا
- ٤١٤/٢ • لم يُحرم من فُزْدَ له
- ٧٩/٢ • لم يوجد كان مثلهم
- ١٧٧ • لو غير ذات سوار لطمتي
- ١٣/٢ • ما جاءت حاجتك
- ١٨٥ • مأربة لا حفاوة
- ٣٠٦ • ماز رأسك والسيف
- ٤٢٨ • ما كل سوداء تمر ولا بيضاء مشحمة
- ٣١٠ • من أنت زيدا
- ٦٥/٢ • من يسمع يخل
- ٣٨٠ • الناس مجزيون بأعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر
- ٢٤٢/٢، ٢٠٧ • نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
- ٣٠٨ • هذا ولأزعماك
- ٤١٤/٢ • هكذا فزدي
- ٥٤٥ • هالك في الهواك
- ٣٠٩ • وراءك أوسع لك
- ٣١٠ • وان تأنى فأهل الليل وأهل النهار
- ٥٥ • يجري بليق ويذم

## (٥) فهرس الاشعار والارجاز

١ - الابيات المرقمة هي التي ذكرها الشارح في اثناء شرحه ورقمتها ابتداءً من أول الكتاب الى نهايته .

٢ - الابيات غير المرقمة هي التي أشار إليها الشارح في اثناء الشرح أو ذكر منها كلمة واحدة ، ولجل ذلك لم اضع لها رقماً .

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
( الهمزة )					
وامرجباه	بما شاء	رجز	عروة بن خزام العنري	٢٥٤	٢٨٤/٢
إذا عاش	والفتاء	وافر	الربيع بن ضبع الفزاري	١٢٩	٣٥٣
قالوا تعال	صداء	طويل	يزيد بن محزم	١١٣	٢٩٩
ان لله	شقاء	خفيف		٦٦	٢٠٩
وبلدة	أفياؤها	رجز		٢٥٨	٣٩٦/٢
ما ان رأيت	الصحراء	كامل			٤٥٧/٢

## ( الباء )

ان لها	حبا	رجز		٨	٧٠٤، ٦٨٢، ٧١
يا عجبا	أرنبا	رجز		٢٠	٨٨
نحي الذنابات	أقربا	رجز	العجاج	٢٢٢	١٥٨/٢
يسر	ذهابا	وافر		٢٤٥	٢٣٣/٢
لن تراها	طييا	خفيف	ابن قيس الرقيات	٨٣	٢٤٧
حتى اذا	ولا طلبا	كامل	أوس بن حجر	٨٤	٢٤٨
مثل الحريق	فالتها	رجز	رؤبة	٢٥٥	٣١٥/٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
في ليلة	الطنبا	بسيط	مرة بن محكان	١٧٤	٦٢٥
لانكحن ببة	خدبة	رجز	هند بنت أبي سفيان	١٤	٧٨
جارية	معقبه	رجز	الاغلب العجلي	٩٠	٢٦٩
كانها	مطيوبة	رجز			٤٣٦/٢
كذبتم	وتحلب	طويل	الاسدي	٩	٧٢
ومصعب	أطيبها	وافر	ابن قيس الرقيات	٤٦	١٥٠
وقد جعلت	نابها	طويل	منلس بن لقيط الاسدي	١٥٩	٤٦٥
فاجزوا	معيوب	بسيط		١١٥	٣٠٤
فمن يك	لغريب	طويل	الضابي البرجمي	٥٢	١٦٧
اياك	جالب	طويل	الفضل بن عبدالرحمن القرشي	١١٧	٣٠٥
أتهجر	نطيب	طويل	المخبل السعدي أو للاعشى	١٣٠	٣٥٧
هذا لعمركم	ولا أب	كامل	ضمرة بن ضمرة	١٣٩	٣٩٥
تراد	فركوب	طويل	علقة بن عبده التميمي	١٧٥	٦٣٠
وما هو	أجيب	طويل		٢٠٢	٢٤/٢
وفي كل	ذنوب	طويل	علقة بن عبده	٢٧٥	٥١٦/٢
وواعدتني	ييترب	طويل	الشمناخ	٧٢	٢٢٥
وعدت	ييترب	طويل	الاشجعي	٧٣	٢٢٥
اذا كوكب	في القرائب	طويل		—	٤١٣
ما أنس	سراب	كامل	حصين بن القعقاع	٢٧٣	٤٥٩/٢
جباد	العراب	وافر			٧٩/٢
اقتاتل	من الكرب	طويل	كعب بن مالك	١٧٧	٦٣٠
وكمنا	مذهب	طويل	طويل الغنوي	٤٩	١٦٣
انوفهم	في الجبوب	رجز		١٨٨	٧٠٢

( التاء )

حنث	أجنت	كامل	شبيب بن جعيل التغلبي	١٤٥	٤٢٠
يامر	جعنا	رجز	سالم بن دارة	٨٥	٢٥٣
ان الموقى	خشيت	رجز	العجاج أو رؤبة	١٧٦	٦٣٠
رأى الادلاء	تنبيت	رجز	العجاج	١٨٩	٧٠٣
قل لابن قيس	المصيبات	بسيط		٢٧	١٠٦
أفي الولاثم	لعلات	بسيط		١٢٦	٣٤٧
ولست	أقلت	طويل		٢٤٠	٢١٠/٢

( الجيم )

متى تأتينا	تأحجا	طويل	لعبدالله بن الحر	٢٠٥	٤٢/٢
حتى اذا	أمسجا	رجز	العجاج	٢٦٨	٤١٣/٢
يحملو	الارتاج	كامل	ابن ميادة	٤٣	١٤٤
وكنت آذل	الفهرواجي	وافر	عبدالرحمن بن حسان	٢٥٧	٣٤١/٢

( الحاء )

لبيك	الطوائح	طويل	نهشل بن حرى	٥٦	١٧٣
هلا سألت	الريح	بسيط	رجل من النبت	٧٠	٢١٦
اذا غير	يبرح	طويل	ذو الرمة	٢١٣	٩٥/٢
يا بؤس	فاستراحوا	بسيط	سعد بن مالك البكرى	٩٩	٢٧٦
وان أبا	أذرح	طويل		٣٩	١٢٧
عسى	الجوانح	طويل	قسام بن رواحة	٢٤٨	٢٣٨/٢

(المدال)

٢٦٩	٩٢	رؤبة	رجز	المحمود	يا حكم
٢٣٩	٨١		هزج	أبو هند	فما وال
٥٢١	١٦٥	الاعشى	طويل	محمد	قالت
٤٥٦/٢					
٢٣٣/٢	٢٤٦		بسيط	أحدا	أن تقرأ
١٠٠/٢		جرير	وافر	زادا	تزود
١٧٩/٢	٢٣١	عقبة بن هبيرة الاسدي	وافر	الحديدا	مماوي
١٦٣/٢	٢٢٧	الفرزدق	طويل	المقيدا	أعد نظرا
١٢١	٣٣		رجز	بزائلة	في كلت
٤٢٢	١٤٧		كامل	مزادة	فزجتها
٣٢٥/٢	٢٥٦	أبو ذؤيب الهذلي	بسيط	غرد	تالله
٢٤/٢			طويل	ويقصد	على الحكم
٨٩	٢٢	امية بن أبي الصلت	بسيط	والجمد	سبحانه
٧٥		الراعي النميري	بسيط	أود	أشلى
٤٤٨، ٧٠	٧	رؤبة	رجز	فديد	نبئت
٤٧٨/١	١٦٠		طويل	لعميد	يلومني
١٧٤/٢					
٤٢٣	١٤٨		وافر	تعود	ثلاث
٤١١/٢	٢٦٧	الناطقة الذبياني	بسيط	من أحد	وقفت
٤٥٨/٢	٢٧٢	قيس بن زهير العبسي	وافر	زياد	الم يأتيك
٨٥	١٥	الطرماح	طويل	ولا نجد	وان تميما
			طويل	بنو سعد	كام حين



صدر البيت	قافيته	بحره	اسم تائله	رقم الشاهد	الصفحة
إذا كنت	من سعد	طويل	النمر بن تواب	٢٥	٩٢
فإن ابن	جلد	طويل			
تطاول	ترقد	متقارب	امرؤ القيس	٣٨	١٣٧
قالت	فقد	بسيط	النابعة الذبياني	٢٢٨	١٦٤/٢
او حرة	البلد	بسيط	لذى الرمة	٢١٤	١٠٤/٢
قام بها	الفرقد	رجز		٢٦٠	٤٠١/٢
ألا نع	الصمد	طويل	أبو القمقام الأسدي	٣	٥٢
شلت	المتعمد	كامل	عاتكة بنت زيد العدوية	٢٣٥	١٩٠/٢
والمؤمن	والسند	بسيط	النابعة الذبياني	١٤٢	٤١٥
بلغتها	الرعد	رجز	أبو نخلة (يعمر)	٤٠	١٣٨
أفد	قد				١٤٠/٢
أودى	حياة الوادى	بسيط	الاسود بن يعفر	١١١	٢٩٧
ومن فعلاتي	جليدها	طويل	عبدالوارث بن اسامة	٢١٠	٨٢/٢

### (الراء)

من شاهد	لا منتظر	رجز	العجاج	٩١	٢٦٩
الى الحول	اعتذر	طويل	ليبد	١٤٤	٤١٨
وقد رابنى	بشر	متقارب	امرؤ القيس	٢٦٦	٤١٠/٢
وغبرا	شعر	رجز	العجاج	٢٤٤	٢٣٠/٢
فيها عياثيل	النعر	رجز	حكيم بن معية الربعي		٤٤٨/٢
	تناطر				
لم يستريثوك	عشارا	متقارب	الكميث	٣٦	١٣٣
تظل	عشارا	وافر	خداش	٣٧	١٣٣

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
تقول	جارا	متقارب	الاعشى	١٢٨	٣٥٠
فيا الغلامان	شرا	رجز		٩٨	٢٧٥
مثل مروان	تأزرا	طويل	الفرزدق	١٣٥	٣٨٥
وان قال	بزوبرا	طويل	الفرزدق	٢٤	٩١
فهل	شمرا	طويل	امرؤ القيس	١٢	٧٤
لا تبك	فتعذرا	طويل	امرؤ القيس	٢٤/٢	
يعالج	حوارا	وافر	ابن احمر	٣٢/٢	
اذا ما انتهى	فاقصرا	طويل	زياد بن زيد العنزي	٢٤١	٢١٠/٢
جراجيح	قفرا	طويل	ذو الرمة	٢١٢	٨٤/٢
تفاقد	بهررا	طويل	ابن ميادة ( الرماح )	٨٠	٢٣٨
لا تتركنى	أطيرا	رجز		٦٤	٢٠٨
وقلن	دعائره	طويل	مضر بن ربعة	٢٤٣	٢٢٣/٢
فانك	حمار	وافر	ثروان العامري	٢٠٨	٧٥/٢
ربما الجامل	المهارا	خفيف	أبو داود	٢٢٠	١٥٣/٢
ألا أيهذا	المقادر	طويل	ذو الرمة	٩٥	٢٧٣
لقد كذبت	مضر	بسيط	عمر بن لجأ	١٠٢	
	الخور المرر				٢٧٩
ياتيم	عمر مضر	بسيط	جرير	١٠١	٢٧٨
اذا ابن أبي	جازر	طويل	ذو الرمة	١١٩	٣١١
اما أقت	وما تذر	بسيط		١٣٣	٣٨٣
فأبت	تصفر	طويل	تأبط شرا	١٩٧	١٣/٢
جزى	سنمار	بسيط	سلاط بن سعد	٤٨	١٦٠

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
وما نبالي	ديار	بسيط		١٥٦	٤٦٤
كل انثى	خيتعور	خفيف	حجر آكل المرار	١٩٥	٧١٧
كروا	البقر	بسيط	الاخطيل	٢٠٤	٤٠/٢
ثم أضحوا	والدبور	خفيف	عدي بن زيد	٢١١	٨٢/٢
عصيت	اليستعور	وافر	عروة بن الورد	١٩٦	٧١٩
الاعلالة	الجزارة	كامل	الاعشى	١٠٠	٢٧٧
ولقد	الاوبر	كامل		١٦	٨٦
ياحر	ولا أئر	بسيط	ابن مقبل	١٩٠	٧٠٨
قد قلت	الفاخر	سريع	الاعشى	٢١	٢٣٦، ٨٨
نحن	فجار	كامل	النابعة الذبياني	٢٣	٩٠
بالعنة	جار	بسيط	سعد بن مالك	١١٦	٣٠٤
يا سارق	الدار	رجز		١٢٤	٣٢٣
أغرك	الدوائر العواور	رجز	جندل بن المثنى	٢٧٠	٤٤٧/٢
وقال	بمقدار	بسيط	الاخطيل	٢٠٣	٤٠/٢
فلست	للكائر	رجز	الاعشى	١٨٣	٦٦٠
انى ضمنت	غدور	كامل	الفرزدق	٥٤	١٦٨
لله درى	يسرى قفى	رجز	ابو النجم العجلي	٦٢	٢٠٢
هن	بالسور	بسيط	الراعي النميري	٢١٦	١٤٨/٢
ان امرا	مكفور	بسيط	ابو زيد الطائي	٢٣٠	١٧٦/٢
كم عمة	عشارى	كامل	الفرزدق	١١٦	٥٢٧
لئن الديار	ومن دهر	كامل	زهير بن ابي سلمى	٢٢٣	١٥٨/٢

صدر البيت      قافيته      بحرته      اسم قائله      رقم الشاهد      الصفحة

جاري	بعيرى بالمحذور	رجز	العجاج	١٠٤	٢٨٩
لا هيثم	ابن خبيري	رجز		١٣٦	٣٨٦
اطرق	القرى	رجز			٢٨٩

( الزاي )

يا ايها	بالنكر	رجز	رؤبة	٩٦	٢٧٣
---------	--------	-----	------	----	-----

( السين )

اكر	القوانسا	طويل	العباس بن مرداس	١٨٥	٦٦٣
لله	والآس	بسيط	امية بن ابي عائذ	٢١٨	١٤٩/٢
اذا شق	لابس	طويل	سحيم عبد بنى الحساس	٧٧	٢٣٥
كانهن	الشمس	رجز	عمارة بن عقيل بن بلال	٦٥	٢٠٩
هنيئاً	يتلمس	طويل		٨٢	٢٤٠
يا صاح	والجلس	كامل	خزر بن لوزان	٩٣	٢٧١
ولما رأيت	نفسى	طويل		١٩	٨٧

( الشين )

بنو يدر	العشا	وافر		١١	٧٣
---------	-------	------	--	----	----

( الصاد )

أتاني	الاحاوصا	طويل	الاعشى	١٦٩	٥٤٧
كلو	خميص	وافر		١٧٣	٦١١
					٦٥٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
أحلف	العصا	رجز		٥	٥٧

### ( الضاد )

حتى تقضى	وخضا	رجز	العجاج	٧٨	٢٣٥
وممن	وذو العرض هزج		ذو الاصبع العدواني	٤٥	١٤٩
بتيها	بيوضها	طويل	ابن أحمر	٢٠٩	٨٠/٢

### ( العين )

قفي	الودعا	وافر	القطامي	٢٠٧	٧٤/٢
يا ليت	راتعا	رجز	رؤبة	٦٨	٢١٣/١ ١٩٩/٢
فادرك	اصبعا	طويل	الاسود بن يعفر	١٥١	٤٣٠
ذريني	مضاعا	وافر	عدي بن زيد	١٥٣	٤٥٣
لعلك	أجدعا	طويل	المتمم بن نويرة	٢٣٨	٢٠٢/٢
قعيدك	فييجعا	طويل	المتمم بن نويرة	٧٩	٢٣٧
إذا قال	أجمعا	طويل	الحريث بن عئاب الطائي	١٤١	٤١٤
تعلمون	أقنععا	طويل	جرير	٢٤٧	٢٣٥/٢
إنا ابن التارك	وقوعا	وافر			٤٥٣
لا تهين	رفعه	خفيف	الاضبط بن قريع	٢٥٣	٢٨٢/٢
وانت	فاجع	طويل		١٣٧	٣٩٤
يعثرن	الأذرع	كامل	أبو ذؤيب	١٠	٧٢
يا أقرع	تصرع	رجز	جرير بن عبدالله	٢٤٩	٢٤٥/٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
على حين	وازع	طويل	الناطقة الذبياني	١٥٤	٤٥٨
إذا خلت	وتنزع	طويل			١٨٨
فان يك	أجمع	طويل	جميل بشينة	٥٩	١٨٨
يا شاعرا	تواضع	طويل	الصلتان العبدى	٨٨	٢٥٨ ٢٦٣
كأن مجر	الصوانع	طويل	الناطقة الذبياني	١٨٧	٦٦٧
فارحم	وقع	كامل			٣١٤/٢
لا يبعده	ما صنع	بسيط			
قضت	رجوعها	طويل		١٣٨	٣٩٤
هجوت	ولم تدع	بسيط	أبو عمرو بن العلاء		٤٥٨/٢
فما كان	في مجمع	متقارب	عباس بن مرداس	٤٤	١٤٨
لانسب	الراقع	سريع	أنس بن العباس السلمى	١٣٤	٣٨٤
لا تجرعي	فاجزعي	كامل	النمر بن تولب	١٢١	٣١٥

### ( الفاء )

خالط	قرقعا	رجز	المجاج	٣١	١١٩
نحن	مختلف	منسرح	قيس بن الخطيم	٥١	٤٢٢، ١٦٧ ١٨٤/٢
قولك	ازدهاف	رجز	رؤبة	٧٥	٢٢١

### ( القاف )

قاتم	الخفق	رجز	رؤبة	٢٢٤	١٦١/٢
يا من رأى	للعقيق	طويل	أبو داود	١٥٠	٤٣٠
كفاني	معانقه	طويل	الراعى النميري	١٩١	٧٠٩

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
الم تسأل	سملق	طويل	جميل بن معمر	٢٠١	٣١/٢
فلو أنك	صديق	طويل		٢٣٣	١٨٧/٢
ومنهل	تنانق	رجز		٢٦١	٤٠٢/٢
ماج	زعوق	رجز		٢٥٩	٣٩٧/٢
والا فاعلموا	شقاق	وافر	بشر بن ابي خازم	٢٣٢	١٨٤/٢
اذا العجوز	ولا تملق	رجز	رؤبة	٢٧٤	٤٦٠/٢
خمتي	الساقى	خفيف	عدي بن زيد	٥٨	١٧٥

### ( الكاف )

تجانف	لسوائكا	طويل	الأعشى	١٢٢	٣١٩
اتتك	أياكا	رجز	حميد بن الارقط	١٥٧	٤٦٤
أفي السلم	العوارك	طويل	هند بنت عتبة	١٢٧	٣٤٧

### ( الالام )

جزى	وقد فعل	طويل	الناطقة الديباني	٤٧	١٦٠
صعدة	تمل	رمل	كعب بن جعيل	٥٧	١٧٣
غير أنا	التأميلا	خفيف	كعب بن العنبري	٢٠٠	٣١/٢
وميه	قذالا	وافر	ذو الرمة	١٨٢	٦٥٧
فالفيته	الا قليلا	مترقارب	أبو الاسود	١٣١	٣٦٩/١
ان محلا	مهلا	منسرح	الاعشى	٦٧	٢٧٨/٢
انرجلا					٢١٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
وهيج	حيهله	بسيط		١٦٣	٥٠٠
فلا مزنة	ابقالها	متقارب	عامر بن جوين	١٧١	٥٥٥
فقلت	تقتل	طويل	الاخطل	٢١٥	١٠٥/٢
في فتية	وينتعل	بسيط	الاعشى	٢٣٤	١٨٩/٢ ١٩٢
كأبى براقش	يتحول	كامل	الاسدي	١٨	٨٧
كانت	الاباطيل	بسيط	كعب بن زهير	٧٤	٢٢٥
تبين	طياها	طويل	أنيف بن زبان	٢٦٩	٤٤٥/٢
لئن عاد	لا أقبلها	طويل	كثير عزة	٢٥١	٢٦٣/٢
جاءوا	الدئل الاسل	منسرح	كعب بن مالك	٣٤	١٣١
فلو أن	من المال	طويل	امروء اليس	٥٠	١٦٥، ١٦٩
يسقون	السلسل	كامل	حسان بن ثابت	١٤٩	٤٢٥
ربما	العقال لاميل' تجهل'	خفيف	أمية بن أبي الصلت	١٦١	٤٨٦ ٢٣٣ ٢٥/٢
ما أنت	والجدل	بسيط	الفرزدق	٦	٦٧
إذا لاتبعناه	التهازل	طويل	أبو طالب	٧٦	٢٣٣
يا زيد	فانزل	رجز	عبدالله بن رواحة	١٠٣	٢٧٩
ويأوى	السمعال الطحال العيال	متقارب	أمية بن أبي عائذ	١٠٧	٢٩٤
كان خصيه	حنظل	رجز	جندل بن المثني	١٧٢	٦٠٨
فقلت	الغطحل	رجز	رؤبة	١٩٤	٧١٣
رب رفد	أقيال	خفيف	الاعشى	٢١٩	١٥٢/٢



صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
غنينا	ذهول	وافر		١	٤٨
أراك	فضول	وافر	بديع الزمان الهمداني	٢	٤٩
وما أنا	بقوول	طويل	كعب الغنوي	١٩٩	٢٨/٢
الحرب	جهول	كامل	عمر بن معد يكرب	٦١	٢٠٠
ترى التيمي	المليل فيل	وافر	جرير	١٧	٨٦
تضل منه	عن فل	رجز	أبو النجم العجلي	٢٨	١٠٩
تروحي	ظليل	رجز	احيحة بن الجلاح	١١٨	٣٠٩
ولكنما	امثالي	طويل	امرؤ القيس	٥٥	١٧٠
قد مر	لا تبالي	رجز		٢٦٤	٤٠٣/٢

### ( الميم )

قد وردت	من هنه فمه	رجز		٢٦٥	٤١٠/٢
ويوما	السلم	طويل	باعث	٢٣٧	١٩٨/٢
ألا اضحت	أما	وافر	جرير	١٠٨	٢٩٦
فأما تميم	نياما	متقارب	بشر بن أبي خازم	١٢٠	٣١٣
ألا من	الطعاما	وافر	يزيد بن الصعق	١٤٦	٤٢٠
سقته	يعدما	متقارب	النمر بن تولب	١٦٢	٤٩٨
وما هي	خثعما	طويل	حميد بن ثور	١٨٦	٦٦٦
هم	معظما	طويل		١٤٠	٤٠٥
أذكرت	صاما	بسيط	مسام بن الوليد		٢١٧
أقامت	مصطلاهما	طويل	الشمخ بن ضرار	١٨١	٦٥١

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
انى اذا	يا اللهما	رجز		١٠٥	٢٩٠
وما عليك	يا اللهما واينما لن نعدما	رجز		١٠٦	٢٩٠
بل بلد	جرمه	رجز	رؤبة	٢٢٥	١٦٢/٢
لقد ولد	وشام	وافر	جرير	١٧٠	٥٥٤
تزود	عقيم	طويل	هوبر الحارثي	٣٠	١١٨
لا ينعش	مبغوم	بسيط	ذو الرمة	١٤٣	٤١٨
انا بن حارث	قد علموا	بسيط	ابن حنساء التميمي	١٠٩	٢٩٦
ما أبالي	لثيم	خفيف	حسان بن ثابت	٢٣٩	٢٠٩/٢
حتى تذكر	مغيوم	بسيط	عاقمة الفحل		٤٣٦/٢
سلام الله	سلام	وافر	الاحوص	٨٦	٢٥٧
هي ماكنتي	حمو	مجث		٣٢	١١٩
تحلل	حالم	طويل	سويد بن كراع	٢٢٦	١٦٣/٢
حتى تهجر	المظلوم	كامل	ليبد بن ربيعة	١٨٠	٦٣٧
الاطرقتنا	سلامها	طويل	ابو الضمر الكلابي	٢٧١	٤٤٩/٢
يا ذا المخوفنا	الاحلام قطام	كامل	عبيد بن الابرص	٩٤	٢٧٢
على حلفة	كلام	طويل	المرزدق	١٢٥	٦٢٩، ٣٣٣
أسرك	غارم التنادم	طويل	عمارة بن الوليد	٢٦	١٠٥
لشتان	حاتم	طويل	ربيعة الرقي	١٦٤	٥٠٣
أزيد	فخاصم	طويل		٨٩	٢٦٦
ولكن	وهاشم	طويل	المرزدق	٤	٥٤

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
و كنت	اللهازم	طويل		٢٢٩	١٦٧/٢ ١٨٦
ومن هاب	بسلم	طويل	زهير	٦٣	٢٠٧
تنكرت	المكرم	ايانا	أوس	١١٢	٢٩٩
يدعون	الأدهم	كامل	عنتره	١١٠	٢٩٧
بيض	المنهم	رجز	العجاج	٢٢١	١٥٧/٢
سائل	ذى الاكم	بسيط	زيد الخيل		٢٤٠/٢
شم	ولا قزم	بسيط	الكميت		٦٣٩
عيرات	الاعكام	خفيف	الكميت		٥٤٠
يا دار	واسلمى	كامل	عنتره	١١٤	٣٠٤

## ( النون )

ومن شانيء	أنكرن	متقارب			٣١٩/٢
ومهمين	الترسين	رجز	خطام المجاشعي	١٦٧	٥٣٤
بكر العواذل	الومهنه	كامل	ابن قيس الرقيات	٢٣٦	١٩٤/٢
ويقلن	انه	كامل	ابن قيس الرقيات	٢٤٢	٢٢٢/٢
كل عام	تنتجونه	رجز	قيس بن حصين الحارثي	٦٠	١٨٩
مرت الطير	فطينا اسرائينا	رجز		٤١	١٣٩
قد علمت	الا أنا	سريع	عمر بن معد يكرب	١٥٥	٤٦٣
وكفى	طويل	كامل	كعب بن مالك	٢١٧	١٤٩/٢
كانا	ايانا	هزج	ذو الاعصب العدواني	١٥٨	٤٦٤
فلما تبين	بالأبيننا	متقارب	زياد بن واصل	١٥٢	٤٣٥
قد كنت	والليانا والثقيانا	رجز	لرؤبة	١٧٩	٦٣٧

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
ليست	المحزون	خفيف	أبو طالب	٦٩	٢١٥
ولم يبق	دانو	هزج	الفند الزماني	١٢٣	٣٢٠
فظل	أرونان	وافر	النايفة الجعدى	١٩٢	٧١٠
	هيجاني				
وكل أخ	الفرقدان	وافر	عمر بن معد يكرب	١٣٢	٣٧١
من يفعل	سيان	بسيط	عبدالله بن حسان بن ثابت	٢٥٠	٢٤٦/٢ ٢٥٣
رمانى بأمر	رمانى	طويل	خداش	٥٣	١٦٨
من أجلك	عنى	وافر		٩٧	٢٧٥
ألا رب	أبوان	طويل			٣٥٧/٢
فقلت	داعيان	وافر	ربيعة بن جشم	١٩٨	٢٦/٢
وماذا	الاربعين	وافر	سحيم بن وثيل	١٦٨	٥٣٨
الله	وهن	بسيط	ابن هرمة	٢٩	١١٠
أنا ابن جلا	تعرفوني	وافر	سحيم بن وثيل	٣٥	٤٤٧، ١٣١

### ( الياء )

على أطرقا	الا العصى الحميري	مقارب	أبو ذؤيب الهمذلي	١٣	٧٦
لا سيف	الا على	رجز		٧١	٢١٧
فلو كان	مواليا	طويل	الفرزدق	٤٢	١٤٠
فهى تنزى	صيا	رجز		١٧٨	٦٣٤
بدالى	جائيا	طويل	زهير بن ابي سلمى	٢٠٦	٤٤/٢ ١٨٢
فيا راكبا	تلاقيا	طويل	عبد يغوث الحارثي	٨٧	٢٥٨

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
مررت	ساريا واديا	طويل	سحيم بن وثيل	١٨٤	٣٦٢
أطربا	دواری	رجز	المعجاج	١٩٣	٧١١
ولقد أمر	لا يعنيني	كامل	رجل من بني سلول	٢٥٢	٢٦٨/٢
إذا ماعد	سادی	وافر		٢٦٣٤	٤٠٣/٢
لها اشارين	من ارانيها	بسيط	أبو كاهل اليشكري	٢٦٢	٤٠٢/٢

تاریخ و مکان	موضوع	محل وقوع	تاریخ و مکان	موضوع	محل وقوع
۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵
۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵
۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵
۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵
۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵	۲۵/۵



- ابن حجر صاحب شرح متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ٢٥ .
- ابن الحمامة الشاعر ٣٠٦ ، ٣١٠ .
- ابن خالوية ٨٧ ، ٢٣٩ ، ٥٠٣ .
- ابن خلكان ٥ ، ٢٦ ، ١٧٨/٢ ، ٢٠٣ .
- ابن دارة سالم ٢٥٣ .
- ابن دريد ٣٠ ، ٣١ ، ٧٢ ، ٢٩٢ ، ٦٨٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٣٣٦/٢ .
- ابن ذكوان ٢٧٢/٢ ، ٣٥٠ .
- ابن رواحة عبدالله ٢٧٩ .
- ابن الزبيري ٢٠٩/٢ .
- ابن الزبير عبدالله ١٧٨/٢ ، ١٩٤ .
- ابن السراج ٨ ، ٩٧ ، ١٣٩ ، ٢٢٠ ، ٢٩٢ ، ٦٤٩ .
- ابن السكيت ٣٠٨ ، ١٤٠/٢ .
- ابن عتيل ٧٢ ، ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٤٩ ، ١٦٠ .
- ابن سلام الجمحي ٧٣ .
- ابن سيرين ٢١١/٢ .
- ابن شاذان ٥١٠/٢ .
- ابن شبرمة ٩٥/٢ .
- ابن السجري ٣١ ، ٢٤٠ .
- ابن شنبوذ ٤٥٨/٢ .



ابن عامر ١٣٨ ، ٢٨١ ، ٤٦١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ١٧٥/٢ ، ٣١٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩

ابن عباس عبدالله ٢٩٥ ، ٣٩٢ ، ٧٣/٢ ، ٢٠١

ابن الاعرابي ٤٥٦/٢

ابن عصفور ٦٧ ، ٧١ ، ٨٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ٢١٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ١٦١/٢

١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٩٠

ابن عياش ٥٥

ابن عمر عبدالله ٥٦ ، ٢١٩/٢

ابن عينة ٣٥٠/٢

ابن قتيبة ٢٦ ، ١٣٣ ، ٢٧٣

ابن قيس الرقيات ٨٠ ، ١٠٦ ، ١٥٠ ، ١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٢٢٢/٢

ابن كثير ٢٧ ، ١٣٨ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٣٦٦ ، ١٨٨/٢ ، ٢٤٩ ، ٢٧٣ ، ٥١١

ابن كنز ٨٠/٢

ابن كيسان محمد ٦ ، ٧ ، ١٦٠ ، ٨٧/٢

ابن محيصة القاري ٣٦٦

ابن مسعود ٢٩٥

ابن مقبل ٧٠٨

ابن المستوفي صاحب شرح أبيات المفصل ٢٢٣/٢



أبو جعفر المدني ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٣٠٤ ، ٣٩٢ ، ١٧٥/٢ ، ٣١٨ ،

٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٧١ .

أبو الجود ٥ .

أبو حاتم الساجستاني ٤٨ ، ٥٣ ، ١٣٢ .

أبو الحسن الأشعري ٣٥١ ، ٤١٧ ، ٢١١/٢ .

أبو حيان ٢/٤٩٥ .

أبو داود الحارث بن الحجاج ٤٣٠ ، ١٥٢/٢ .

أبو الدرداء ٢٨١ ، ٢٦٦/٢ .

أبو ذؤيب الهذلي ٧٢ ، ٢١٦ ، ٣٢٥/٢ .

أبو زيد الطائي ٢/١٧٦ ، ٢٨٤ .

أبو رحية ٢/٣٥٠ .

أبو اسحاق الوراق ٢/٣٧٣ .

أبو اسحاق الشيباني ٥٥ .

أبو سفيان ١٢٦ .

أبو طالب ( عم الرسول «ص» ) ٢١٤ ، ٢١٥ .

أبو طاهر الصيدلاني ١١٨ .

أبو الطيب المتنبى ٢٤٠ .

أبو عبدالله محمد بن أبي العاص ٢/٤٧٩ .

أبو عبيد ٤٨ .

أبو عبيدة معمد بن المثنى ٤٨ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧١ ،  
٢٣٦ ، ٣٩٩ .

• أبو العلاء المعري ٢٤٠ .

• أبو عبيد بن القاسم ٥٣ .

• أبو علي الجبائي ٣١٦ ، ٣١٨ .

أبو عمرو بن العلاء ٤٨ ، ٥٣ ، ١٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ،  
٢٦٥ ، ٣٦٦ ، ٤٢٤ ، ٥٠٧ ، ٥٧٧ ، ٣٨/٢ ، ٤٣ ، ١٥٩ ، ٢١١ ، ٢٣١ ،  
٢٤٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٨٠ ، ٤٣٦ ،  
٤٥٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ .

• أبو الفداء ٢١٧ .

• أبو القمقام الاسدي ٥٢ .

• أبو كهل الشكري ٤٠٢/٢ .

• أبو اللحام التغلبي حريث ٣٤/٢ .

• أبو موسى الانعري ٢١١/٢ .

• أبو النجم العجلي ١٠٩ ، ٢٠١ .

• أبو نؤاس ٤٨ .

• أبو هريرة ١٦/٢ ، ٢١١ .

• أبو هلال العسكري ٢٥ ، ٣١ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ١٣٨ ، ١٧٣ ، ١٧٧ .

• ٢٢٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٧ ، ٤١١/٢ .

• أبو يوسف يعقوب ٥٥ ، ٥٦ .

• أبو نخلة يعمر ١٣٨ .

• أبو نعيم صاحب كتاب حلية الاولياء ٢٠٧ ، ٢٤٢/٢

• ابراهيم بن حسن ١١٠

• أحمد بن محمد المؤدب ٦٨٢

• أحمد بن اسماعيل بن محمد تيمور ٢٢

• الاحوص ٢٣٣ ، ٢٥٧ ، ٥٤٧

• أحيحة بن الجلاح ٣٠٩

• الاخطل ٥٥٣ ، ٣٩/٢ ، ٤٠ ، ١٠٥ ، ٣٩/٢ ، ١٠٥

• الاخفش أبو الخطاب ٨٩

• الاخفش سعيد بن مسعدة ٨ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٧١ ، ١٦٥

• ٢٠٥ ، ٣٠٠ ، ٤٢٦ ، ٤٧٦ ، ٥١٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٩٢

• ٥٩٩ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٧ ، ١١١/٢ ، ١٤٣

• ١٥٤ ، ١٧٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٨٧

• ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥١

• الاخفش علي بن سليمان ٨ ، ٧٣ ، ٦٤٣

• الارنوي مصطفى بن حمزة ١٤

• الازهري صاحب كتاب شرح التصريح ٣٠

• اسحاق بن السبيي ٣٥١/٢

• اسماعيل بن جعفر ٣١٨/٢

• الاسود بن المنذر ١٥١/٢

• الاسود بن يعفر ٣٩٧ ، ٤٣٠

• الاشجعي ٢٢٥

- الاشموني ٢٨ ، ٣١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ .
- الاصمعي ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٩٧ ، ١٥٠ ، ١٧١ ، ٢١٧ ، ٢٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٣ ، ٦٢٣ ، ٦٩٨ ، ٨٤/٢ ، ٢٤٥ ، ٤٣٦ .
- الاضبط بن قريع ٢٨١/٢ .
- أطيط بن لقيط ٤٦٥ .
- الاعشي ٢١٢ ، ٢٧٧ ، ٣١٩ ، ٣٥٠ ، ٤٢١ ، ٥٢٠ ، ٥٤٧ ، ٦٦٠ ، ٢٦/٢ ، ١٥١ ، ٣١٩ .
- أعشى مبدون ٨٨ ، ١٨٨/٢ .
- أعشى همدان ٣٥٧ .
- الاعليم الششمري ١٤٤ ، ١٦٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٦٨ ، ٥٥٤ ، ٨٤/٢ ، ١٧٩ ، ٢٤٥ .
- الاعمش ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٩٥ ، ٦١١ .
- الاعلب العجلي ٢٦٨ .
- الاقرع بن حابس ٢٤٥/٢ .
- الاقسمرائي عبدالرحمن ٢٢ .
- الآلوسي محمود شكري ٤٩ .
- الامام أحمد بن حنبل ٣١ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٤١٢ ، ٥٣٣ .
- إمام الحرمين الجويني ٢٠٣/٢ .
- الامام عاي ٢٢ ، ٢٩٥ ، ٣٨٦ ، ٧٣/٢ ، ٣٧٣ .
- الامير صاحب الحاشية علي المغني ٢٣٤/٢ .
- أمية بن أبي الصلت ٨٩ ، ٤٨٦ .

- أمية بن أبي عائذ ٢٩٣ ، ١٤٩/٢ •
- امرؤ القيس ١٣٧ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٨ •
- ٢٤/٣ ، ٤١٠ •
- أنس بن العباس السلمي ٣٨٤ •
- أنس الفوارس بن زياد العبسي ٧٩/٢ •
- أنس بن مالك ٥٧ ، ٢١١/٢ ، ٢٤٩ •
- أنمار بن نزار ١٠١ •
- أنيف بن زبان التبهاني ٤٤٤/٢ •
- الاوزاعي ٥٦ •
- أوس بن جبناء التميمي ٢٩٦ •
- أوس بن حجر ٢٤٨ ، ٢٩٩ •
- أيوب بن تميم ٣٥٠/٢ ، ٣٥١ •
- ( ب )
- باعث بن صريم اليشكري ١٩٨/٢ •
- الباقولاني محمد بن الطيب ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٤٢٤ •
- بجير القشيري ٣٠٧ •
- البخاري صاحب الصحيح ٣١ •
- بدوي طبانة ٤٩ •
- بديع الزدان الهمداني ٤٨ ، ٤٩ •

- بشر بن أبي خازم ٣١٣ ، ١٨٤/٢
- برجستراسر ٢٥
- بشر بن الوليد ٥٥
- البكري محمد حمدي ٢٥
- بلال بن أبي بردة ٢٧٣ ، ٣١١ ، ٦٧٥ ، ١٠٣/٢
- البوصيري ٥

### ( ت )

- تأبط شرا ٧١ ، ١٢/٢ ، ١٣
- التبريزي صاحب كتاب شرح المعلقات ٣١
- تزييد بن عمران القضاعي ٧٢

### ( ث )

- ثروان بن فزارة ٧٥/٢
- ثعلب ٧٣ ، ٢٠٧ ، ٣٠٨ ، ٧١٦ ، ٨٧/٢ ، ٣٦٣

### ( ج )

- الجاحظ ٩٢
- الجاربردي ٢٤
- جبلة بن الايهم ٦٢٩
- الجرجاني صاحب كتاب العوامل ١٦١/٢



الجرمي ١١٨ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٦٩٩ ، ١١١/٢ ،

• ٣١٥

جرير ٦٧ ، ٨٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦ ، ٤١٣ ، ٥٥٣ ، ٢٥/٢ ،

• ٢٣٤ ، ١٦٣ ، ١٠٠

• جرير بن عبدالله البجلي ٢٤٥/٢

• جرموز ١٩٠/٢

• جروال الحطيئة ٣٠٩ ، ٣١٠

• جميل بن معمر ١٨٨ ، ٣١/٢

• جذل بن المثنى ٦٠٨ ، ٤٤٧/٢

الجوهري ٣٠ ، ٣١ ، ٥٢ ، ١١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ ، ٢٢٢/٢ ، ٣٧٣ ،

• ٤١٢ ، ٣٧٤

( ح )

• حاتم الطائي ٢١٦ ، ٤١٤/٢

• الحجاج بن يوسف الثقفي ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ١٧٧/٢ ، ٤٠١

• حجر والد امرئ القيس ٢٧٣ ، ٧١٧

• حجل بن نضلة ٤١٩

• الحرث بن شمر الغطفاني ٥١٦/٢

• الحرث بن نهيك ١٧٣

• الحرميان ٢٩٩/٢

• حريث بن غناب الطائي ٤١٣

• الجزامي ابراهيم بن المنذر ٧٣ •

• حسان بن ثابت ٤٢٥ ، ٢٠٩/٢ ، ٢٤٥ •

• الحسن بن حسن ١١٠ •

• الحسن البصري ٣١٣ ، ٤١٦ ، ٢١١/٢ •

• الحسن بن عرفة ٢١٧ •

• حسان بن ولة ٩٢ •

• الحصين بن القعقاع بن معبد ٤٥٩/٢ •

• حطان بن عبدالله الرقاشي ٢١١/٢ •

• حفص ١٣٨ ، ٤٦١ ، ٤٧٤ ، ٢٨٤/٢ ، ٣١٨ ، ٣٥٧ •

• حكيم بن أمية الربيعي ٤٤٨/٢ •

• حمران بن أعين ٦١١ •

• حمزة الزيات ٥٥ ، ٣٩٣ ، ٤٧٤ ، ٦١١ ، ٦١٣ ، ٤١/٢ ، ٢٤٩ •

• ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣٩٠ ، ٥٠٤ ، ٥١٠ •

• حميد بن نور ٦٦٥ •

• حميد بن الارقط ٤٦٤ •

( خ )

• خالد بن عبد الملك بن سليمان ١٠٥/٢ •

• خالد بن أرطاة الكلبي ٢٤٥/٢ •

• خداش ١٣٣ ، ٧٥/٢ •



( ذ )

- ذو الاصبع العدواني ١٤٩ ، ٤٦٤
- ذو الرمة ٢٧٣ ، ٣١١ ، ٤٦٨ ، ٦٥٧ ، ٨٤/٢ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ٤٤٩

( ر )

- راشد بن عبدالعزيز ٤١٣
- الراعي النميري ٢٨ ، ٧٠٩ ، ١٤٨/٢
- الربيعي علي بن عيسى ٩٧ ، ١١٦
- ربيع بن صبيح ٣١٥/٢
- الربيع بن ضبع الفزاري ٣٥٣
- ربيعة بن جشم ٢٦/٢
- ربيعة بن جعفر بن كلاب ٥٤٧
- ربيعة الرقي ٥٠٢
- الربيع بن زياد العبسي ٧٩/٢ ، ٤٥٨
- الرضي الاستربادي ٢٦ ، ١٣٨ ، ٥٦٦ ، ٦٣٢ ، ١١٨/٢
- الرماني ٥٥ ، ١١٨ ، ٢٠١ ، ١٨٩/٢
- رؤبة بن الحجاج ١٧ ، ٦٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٦٣٠ ، ٦٣٧
- ٧٠٣ ، ٧١٣ ، ١٦٦/٢ ، ٣١٥ ، ٤٦٠
- روح ١٣٨ ، ٣١٩/٢
- رويس ٣٠٤ ، ١٧٥/٢ ، ٢٥٥ ، ٣١٨ ، ٥١٠

الرياشي ٥٣ •

( ز )

الزبير بن العوام ١٩٠/٢ •

الزجاج ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٨ ، ٢١٩ ، ٣٠٧ ، ٣٥٧ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ ،  
٦١٢ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ١٨٠/٢ ، ١٨١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ •  
الزجاجي ٨ ، ٣١ ، ٧٩ ، ١٣٩ ، ٢٢٠ ، ٦٤٩ •

زرعة بن عمر ٩٠ •

زفر بن الحارث الكلابي ٧٤/٢ •

ازمخشري ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٣١ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١٤٤ ،  
١٧٠ ، ٢٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤١ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤٤٩ ، ٤٨٢ ،  
٦٢٦ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٣١/٢ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٢٧٨ ، ٣٣٢ ،  
٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥ •

الزهري ٢٧٣/٢ •

زهير بن أبي سلمى ٢٠٧ ، ٤٤/٢ ، ١٥٨ •

زهير زاهد ١٦٧/٢ •

زيد بن أرقم ٢٧٩ ، ١٩٨/٢ •

زياد بن زيد العذري ٢١٠/٢ •

زياد بن واصل ٤٣٤ •

زيد بن ثابت ١٠٥ ، ٢١١/٢ •

زيد الخيل ٢٤٠/٢ •

- زياد العبسي ٧٩/٢
- زياد الغبري ٦٣٧ ، ٣١/٢
- زياد بن عمر بن نفيل ٨٩
- زياد بن واصل ٤٣٤
- زياد بن زيد العذري ٢١٠/٢

### (س)

- سالم مولى أبي حذيفة ٢٤٢/٢
- سالم مولى أبي ذر الغفاري ٢٠٧
- سحيم عبد بني الحساس ٢٣٥
- سحيم بن وثيل ١٣١ ، ٢٣٥ ، ٥٣٨ ، ٦٦٢
- السخاوي ٣١٥/٢
- السدي ٢٠١/٢
- سعد بن مالك البكري ٢٧٦
- سعيد بن جبير ٥٧ ، ٢٩٥
- سفيان الثوري ٥٦ ، ٣٥٠/٢
- سلامة ذا فؤوس ٢١٣
- سلامة بن عاصم ٧٣ ، ٨٠
- سليط بن سعد ١٦٠
- سليمان بن أرقم ٥٥

• سليمان التميمي ٥٥

• السمين القاري ٣١٣

• السهمي بن بكر بن حبيب ٢٥

• سويد بن كراع العكلي ١٦٣/٢

• الموسي صالح بن زياد ٥٠٣/٢

سيويه ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٣ ،  
٨٩ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،  
١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،  
١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ،  
٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،  
٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،  
٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،  
٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ،  
٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ،  
٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ،  
٤٠٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢ ،  
٤٦٣ ، ٤٧١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥١٨ ،  
٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩٣ ،  
٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٣٠ ، ٦٣٩ ، ٦٤٩ ،  
٦٥١ ، ٦٥٤ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٦ ، ٦٧١ ، ٦٧٣ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ،  
٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٩٢ ، ٦٩٤ ، ٦٩٧ ، ٧٠٠ ، ٧٠٥ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ،  
٧١٦ ، ١٠/٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٧٢ ، ٧٥ ،  
٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،  
١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ،  
٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ،  
٢٩٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤١

٣٦٧ ، ٣٨١ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ،  
 ٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ،  
 • ٥٢٠

السيد المرتضى ٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٩٥/٢ •

السيرافي ٨ ، ٣١ ، ٤٨ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ٢٢٠ ، ٢٩٢ ، ٦٨٠ ،  
 ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٩٥ ، ٧٠٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٩ ، ٧١١ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ،  
 • ٣٧٣/٢

السيواسي كمال بن محمد ١٣ •

السيوطي ٢٩ ، ٣١ ، ٥٥ •

(ش)

الشاطبي ٥ ، ٤٧٩/٢ •

الشافعي محمد بن ادريس ٢٠٣/٢ •

شبيب بن جعيل ٤١٩ •

شبيب بن ثبة ٢٥ •

الشلوبين ١٩٠/٢ ، ١٩٨ •

الشنبوزي ٣١٣ ، ٣٩/٢ •

الشناخ بن ضرار ٢٢٥ ، ٦٥١ •

شيبان بن شهاب الجحدري ٢٧٧ •

الشمياتي محمد بن الحسن ٥٥ ، ٥٦ •

الشميخ محمد حسن آل ياسين ٤٨ •



• الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

( ض )

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• صاحب بن عباد اسماعيل ٣٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ •

الصبان صاحب الحاشية على شرح الاشمونى ٢٧ ، ٣١ ، ١٦٣ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• ٦٦٢

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• صرمة الانصارى ٤٤/٢ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الصلتان العبدى ٢٥٨ •

• صلاح الدين الايوبى ٥ • ( ز )

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• صهيب ٢٠٧ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الصولى ١١٨ •

( ض )

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• ضباعا بن زفر ٧٤/٢ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• ضابىء البرجمى ١٦٧ ، ١٦٨ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• ضمرة بن أبى ضمرة ٣٩٥ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

( ط )

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الطائى حريث بن عتاب ٤١٣ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الطبلاوى محمد بن سالم ١٣ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الطراح ٨٥ ، ٩١ •

• طفيل الغنوي ١٦٠

• طلحة بن عبدالله الخزاعي ١٠٥

• طلحة الفياض ١٠٥

• طلحة الجود ١٠٥

• طلحة الدراهم ١٠٥

• طلحة الخير ١٠٥

• طلحة الندى ١٠٥

### ( ع )

• عائشة أم المؤمنين ٥٥٧

• عاتكة بنت زيد العدوية ١٩٠/٢

• عاصم ٥٦ ، ٢٣١/٢ ، ٥١١

• عامر بن الطفيل ٨٨

• عامر بن جوين الطائي ٥٥٤

• العباس بن مرداس ١٤٨ ، ٦٦٣

• عبدالحليم بن محمد ٢٠

• عبدالرحمن بن حسان ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦ ، ٣٤١

• عبدالرحمن بن الحكم ٣٤١/٢

• عبدالرحمن بن هرمز ٣٥١/٢

• عبدالسلام هارون ٦٦٥

• عبدالعزيز أحمد ٢٥

عبدالقادر بن عمر البغدادي ٢٨ ، ٣١ ، ١٠٦ ، ١٧٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨

• ٢٥٩ ، ٤٤٤/٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٩

• عبدالعزيز بن مروان ٤١٣

• عبدالعزيز الميمني ٢٦

• عبدالله بن أبي اسحاق ٧٥ ، ١٤٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦

• عبدالله بن الحرث ٧٨

• عبدالله بن الحر ٤١/٢

• عبدالله بن حسن ١١٠

• عبدالله بن حصين ٧٥

• عبدالله بن رواحة ٢٧٩

• عبدالله بن المبارك ٥٦ ، ٥٧

• عبدالله بن معاوية ٧٥

• عبدالله بن نصر الكسائي ١٩

• عبدالله بن همارك ١٦٠

• عبد الملك بن مروان ٦٧ ، ٢٦٦ ، ٤٠/٢ ، ١٧٧ ، ٢٦٣

• عتبة بن حماد ٣٥٠/٢

• عثمان بن عفان ١٦٧

• عبدالواسع بن اسامة ٨١/٢

• عبد يغوث بن الحارثي ٢٥٨

- عيد بن الابرص ٢٧٢ ، ٢٧٣
- عيد السلماني ٧١٢
- العجاج ١١٩ ، ٢١٣ ، ٢٣٥ ، ٢٦٩ ، ٢٨٩ ، ٦٣٠ ، ٧٠٢ ، ٧١١
- ١٥٧/٢ ، ٢٢٩ ، ٤١٥
- عدنان بن أد ٥١
- عدي بن جندب ١٦٣/٢
- عدي بن حاتم ١٦٠
- عدي بن زيد العبادي ١٧٥ ، ٤٥٢ ، ٨٢/٢
- عراق بن خالد ٣٥٠/٢
- عرقوب بن نصر ٢٢٥
- عروة بن حزام الذري ٣٤/٢ ، ٢٨٤
- عروة بن الورد ٧١٩
- عز الدين موسك الصلاحي ٥
- عطاء بن أبي رباح ٥٦ ، ٥٧
- عقبة بن هيرة الاسدي ١٧٩/٢
- العكبري أبو البقاء ٢٤ ، ٢٥
- ثلقمة بن عبدة ( الفحل ) ٥٤٧ ، ٦٢٩ ، ٤٣٦/٢ ، ٥١٦
- عاقمة بن علاثة ٨٨
- علي بن حمزة ٢٠٩ ، ٦٠٨
- عمر بن الخطاب ٥١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٩٥ ، ٣٠٧
- ٢٤٢/٢

- عمر بن خثارم البجلي ٢٤٥/٢
- عمر بن شسيم التغلبي ٧٤/٢
- عمر بن شبة ٤٨
- عمر بن عبدالعزيز ١١١ ، ٢/١٠٠
- عمر بن لجأ ٢٧٨
- عمروية ٧٣
- عمرو بن امرئ القيس ١٦٧
- عمر بن معمر القرشي ٢٦٩
- عمر بن معد يكرب ٢٠٠ ، ٣٧١ ، ٤٦٣
- عمارة بن عقيل ٢٠٩
- عمارة بن محمد بن سعيد ٢١٧
- عمارة بن الوليد بن المغيرة ١٠٥
- عمارة الوهاب ٧٩/٢
- عمرو بن شرع ٥٤٧
- عمرو الاحوص ٥٤٧
- العنبر بن عمرو بن تميم ٥١٩/٢
- عنترة العبسي ٢١٧ ، ٣٠٣
- عيسى بن عمر ٧٥ ، ٨٩ ، ١٣٠ ، ٢٥٧ ، ٢٩٥ ، ٣٣٣ ، ٤٤٧
- ٤٤٨ ، ٥٧٨ ، ٢/٢٧٨
- عيسى بن وردان ٢/٣٥١ ، ٣٥٩

( غ )

• الغزالي ٢/٢٠٣

• الغزنوي ٥

• الغضبان بن الشنفرى ٢٢٦

( ف )

الفارسي أبو علي ٨ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٥٣ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٦ ، ١٢٥ ،  
١٣٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٦٥ ،  
٢٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٥٧ ، ٥١٥ ، ٦٥٩ ، ١٦١/٢ ، ١٦٣ ،  
١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ٢١٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، ٣٧٣ ، ٣٩٦ ،  
٤٩٥

• فاطمة بنت الخرشب ٢/٧٩

الفراء ٢٦ ، ٣١ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٦٣ ، ٢٠٦ ،  
٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،  
٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٦٩٥ ، ٧٠٧ ، ١٤٨/٢ ، ٢١٢ ،  
٢١٨ ، ٢٢٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ، ٤٤٩ ، ٥٠٥ ، ٥٢٠

الفرزدق ٥٣ ، ٨٦ ، ٩١ ، ١٤٠ ، ١٦٨ ، ٢٥٨ ، ٣٣٣ ، ٣٨٥ ،

• ٥٢٧ ، ١٦٣/٢ ، ٢٣٤ ، ٤٥٨

• الفضل بن عبدالرحمن القرشي ٣٠٦

• الفند الزماني شهل بن شيان ٣٢٠

( ق )

• القالي أبو علي ٣١

• قالون ٢/٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٣٧١ ، ٥١١ •

• قسام بن رواحة ٢/٢٣٨ •

• قرة بن خالد ٥٣ •

• قصي بن كلاب ٢/٣٨٨ •

• قنعب اليربوعي ٣٠٧ •

• قنبل ٢/٣١٨ ، ٤٥٨ •

• قيس بن حصين ١٨٨ •

• قيس بن الخثيم ١٦٧ •

• قيس الحافظ بن زياد العبسي ٢/٧٩ •

• قيس بن زهير العبسي ٢/٤٥٨ •

• قيس بن الربيع ٨٠ •

• قيس بن هذمة ١٠٤ •

( ك )

• كثير غزاة ١٨٨ ، ٢/٢٦٣ •

• الكحلبة بن عبدالله اليربوعي ٤٣٠ •

• كرام المازني ٣٠٧ •

الكسائي ٢١ ، ٢٦ ، ٥٥ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ١١٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ،

٢١٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٦٢ ، ٣٩٣ ، ٥٠٧ ،

٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٦١١ ، ٦١٣ ، ٦٤٠ ، ٣٨/٢ ، ١١٨ ، ١٨١ ، ١٩٩ ،  
٢٢٩ ، ٢٨٧ ، ٣٥١ ، ٤١٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١

• كعب بن أرقم ١٩٨/٢

• كعب بن جعيل ١٧٥

• كعب بن زهير ٢٢٥

• كعب الغنوي ٢٧/٢ ، ٢٨

• كعب بن مالك ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٦٣٠ ، ١٤٨/٢

• كليب بن وائل ٨٢

• الكميت الاسدي ١٣٣ ، ٥٤٠ ، ٦٣٩

( ل )

• ليث بن ربيعة ٨٢ ، ٤١٨ ، ٦٣٧

( م )

المازني ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٢٨ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٩٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٥٧ ،

٢٧٠ ، ٣٠٠ ، ٣٥٦ ، ٣١٠/٢ ، ٣١١ ، ٣٩٥ ، ٤٣٦ ، ٤٦٠ ، ٥٠٧ ،

• مالك بن أنس ٥٦ ، ٣٥٠/٢ ، ٣٥١

• مالك بن خويلد الخزاعي ٣٢٥/٢

• مالك بن نويرة ٢٣٧

• ماوية بنت عفزر ٢١٦

• مجاهد ٥٧ ، ٩٧ ، ٢٣٣/٢ ، ٢٤٩



- محارب بن دثار ٥٦
- محمد بهجت الانري ٤٩
- محمد بن جعفر ١٠٤
- محمد بن أبي بكر ١٠٤
- محمد بن حاطب ١٠٤
- محمد بن أبي حذيفة ١٠٤
- محمد الطيب ١٤
- محمد بن حميد ٤٧٩/٢
- محمد علي الديلمي الرزوقي ٢٢
- محمد علي الهاشمي ١٧٥ ، ٤٥٢
- محمد بن المبارك ٢٧٨
- المخبل السعدي ٣١٧

البـ—رد ٦ ، ٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٨ ، ١٤١ ، ٢٣٦ ،  
 ٢٤٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١١ ،  
 ٣٣٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٦٢ ،  
 ٥٩١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٨٧/٢ ، ١٨١ ، ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ،  
 ٢٦٧ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣١١

- المتعم بن نويرة ٢٣٧ ، ٢٠١/٢
- مرة بن محكماتن التميمي ٦٢٥
- مرة بن واقع الفزاري ٢٥٣
- المرار بن سعيد ٤٥٣

المرزباني ٦٨٢ •

المرزوقي ٣١ ، ٢٠١ ، ٢٢٥ ، ٢٧٦ •

مسلم بن الحجاج ٣١ •

مسلم بن الوليد ٢١٧ •

مسلمة بن عبد الملك ٦٣٠ •

مصعب بن الزبير ٤١/٢ •

مضر بن ربيعة القعسي ٢٢٣/٢ ، ٤١٢ •

المطوعي ٣١٣ ، ٣٢٩ •

معاذ الهراء ٥٥ •

معاوية بن أبي سفيان ٨٢ ، ١٧٩/٢ ، ٢٨٦ •

المغيرة بن شهاب ٢٨١ •

مغلس بن لقيط الاسدي ٤٦٥ •

المفضل بن سلمة ٣١ ، ٢٢٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ •

المفضل بن عبد الرحمن القرشي ٣٠٦ •

المفضل بن محمد ٩٧ •

منبه بن الحجاج ٢١٧ •

المنذر بن الجارود ٢٦٩ •

مؤيد الدين الحسن بن بويه ٤٨ •

الميداني ٣١ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٨٢ ، ١٧٧ ، ٢٢٦ ، ٢٨٨ •

الميداني ٢٨٨ •

(ن)

• الثابتة الجعدي ٧١٠ ، ٧١١

الثابتة اذبياني ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٦٠ ، ٢١٦ ، ٤١٥ ، ٤٥٨ ،

٦٦٦ ، ١٤٠/٢ ، ١٦٣ ، ٤١١

ذقع ٥٣ ، ٥٦ ، ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٤٦١ ، ١٨٨/٢ ، ٣١٨ ، ٣٥٠ ،

٣٥٩ ، ٣٥١

النبي محمد صلى الله عليه وسلم ١٠٤ ، ٢١٧ ، ٢٩٥ ، ٦٢٦ ،

٦٢٧ ، ١٦/٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٩ ، ٣٣٦ ، ٤٠٦ ، ٥٢٢

• النحاس أحمد بن محمد ٤٢٣

• النماطي صاحب كتاب السنن ٣١ ، ١٩٣

• نصيب بن رباح ٤١٣

• نصر بن عاصم ٢٩٥

• النعمان بن المنذر ٨٢ ، ١٦٠ ، ٤١٥ ، ٤٥٨ ، ٦٦٦ ، ١٤٠/٢ ،

١٦٣ ، ٤١١

• النعمان بن ثابت ( أبو حنيفة ) ٥٥ ، ٥٦

• نظريّة ١١٨

• النمر بن تواب ٩٢ ، ٣١٣ ، ٤٩٨ ، ٤٠٦

• نهشل بن حري ١٧٣

• نوار بنت عمرو بن كاثوم ٤١٩

( هـ )

- هرم بن سنان ١٥٨/٢
- الهروي ٣٣٦/٢
- هشام بن عبد الملك ١٣٨
- هشام بن عمارة بن نصير ٢٨٤/٢ ، ٣٥٠ ، ٥١٠
- هند بنت أبي سفيان ٧٨
- هند بنت عتبة ٣٤٧
- هوبر الحارثي ١١٨

( و )

- واعمل بن عطاء الغزال ٤١٦
- ورش ٢٢٨/٢ ، ٢٨٣ ، ٣١٨
- الوزان ٥١٠/٢
- ورقة بن نوفل ٨٩
- وكيع بن الجراح ٥٦
- الوليد بن طريف ٢١٧
- الوليد بن عقبة ١٧٦/٢

( ي )

- يزيد بن عبد الملك ٤١١
- يزيد بن مخرم ٢٩٧
- يزيد بن الصمق الكلابي ٤٢٠
- يزيد بن الطثرية ٤١٢/٢
- اليزيدي عبدالله المبارك ٥٣ ، ٥٧ ، ٧٣ ، ٣٦٦ ، ٣٩/٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٣
- يزيد بن مريع الانصاري ٦٥١
- يزيد بن مزيد ٢١٧
- يعقوب بكر الدكتور ٣١٣
- يعقوب ٣٢٤ ، ٢٣١/٢ ، ٢٤٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١١
- يحيى بن سعد ٥٥
- يحيى بن يعمر ٢٩٥
- يونس ٤٨ ، ٥٧ ، ٨٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٨٩ ، ٥٦٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٣٤/٢ ، ٢٨٠



## (٧) فهرس موضوعات الجزء الثاني

الصفحة

الموضوع

### القسم الثاني في الافعال

١٣٥-٣

٤	من أصناف الفعل الماضي
٥	من أصناف الفعل المضارع
١١	ذكر وجوه إعراب المضارع
١٢	المرفوع
١٣	المنصوب
٣٥	المجزوم
٤٦	ومن أصناف الفعل مثال الأمر
٤٩	ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي
٥٥	ومن أصناف الفعل المبني للمفعول
٦١	ومن أصناف الفعل أفعال القلوب
٧١	ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة
٩٠	ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة
٩٦	ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم

- ١٠٧ ومن أصناف الفعل فعلا التعجب  
١١٣ ومن أصناف الفعل الثلاثي  
١٣٤ ومن أصناف الفعل الرباعي

### القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

١٣٧-٢٨٩

- ١٤٠ ومن أصناف الحروف حروف الاضافة  
١٦٢ ومن أصناف الحروف ، الحروف المشبهة بالفعل  
٢٠٢ ومن أصناف الحروف حروف العطف  
٢١٤ ومن أصناف الحروف حروف النفي  
٢٢٠ ومن أصناف الحروف حروف التنبيه  
٢٢٠ ومن أصناف الحروف حروف النداء  
٢٢١ ومن أصناف الحروف حروف التصديق والايجاب  
٢٢٤ ومن أصناف الحروف حروف الاستثناء  
٢٢٤ ومن أصناف الحروف حروف الخطاب  
٢٢٧ ومن أصناف الحروف حروف الصلة  
٢٣٠ ومن أصناف الحروف حروف التفسير  
٢٣١ ومن أصناف الحروف الحرفان المتدريان  
٢٣٤ ومن أصناف الحرف حروف التخصيص  
٢٣٥ ومن أصناف الحرف حروف التقريب



٢٢٧	ومن أصناف الحرف حرف الاستقبال
٢٣٨	ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام
٢٤٠	ومن أصناف الحرف حرفا الشرط
٢٦٥	ومن أصناف الحرف حرف التعليل
٢٦٧	ومن أصناف الحرف حرف الردع
٢٦٨	ومن أصناف الحرف اللامات
٢٧٥	ومن أصناف الحروف ثاء التثنية الساكنة
٢٧٦	ومن أصناف الحرف التثوين
٢٧٩	ومن أصناف الحرف النون المؤكدة
٢٨٢	ومن أصناف الحرف هاء السكت
٢٨٥	ومن أصناف الحرف شين الوقف
٢٨٦	ومن أصناف الحرف حرف الإنكار
٢٨٩	ومن أصناف الحرف حرف الإنذكار

## القسم الرابع المشترك

٢٩١-٢٢٢

٢٩١	ومن أصناف المشترك الإمالة
٣٠٢	ومن أصناف المشترك الوقف
٣٢٢	ومن أصناف المشترك القسم

٣٣٣	ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزة
٣٥٢	ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين
٣٦٥	ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلم
٣٧١	ومن أصناف المشترك زيادة الحروف
٣٩١	ومن أصناف المشترك ابدال الحروف
٤١٥	ومن أصناف المشترك الاعلال
٤١٩	القول في الواو والياء فائين
٤٢٤	القول في الواو والياء عينين
٤٥٢	القول في الواو والياء لامين
٤٧٦	ومن أصناف المشترك الادغام

## المصادر العامة

٦٣١-٥٣٢

٥٢٥	١ - فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق
٥٤٥	٢ - فهرس الآيات الكريمة
٥٧٣	٣ - فهرس الاحاديث الشريفة
٥٧٥	٤ - فهرس الاشكال والاقوال
٥٧٧	٥ - فهرس الاشعار والارجاز
٥٩٥	٦ - فهرس الاعلام
٦٢٧	٧ - فهرس الموضوعات
٦٣١	جدول الخطأ والصواب الوارد في الجزء الاول

# جدول الخطأ والصواب

## الوارد في الجزء الاول

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٥	٢٦	الضاة	القضاء
١٧٠	٩	الايضاح	الايضاح
١٧٦	٢٤	الحرات	الحجرات
٢١٤	٢٦	أبا عمرو	أبا عمرو
٢٤٩	٤	المياى	المناى
٢٥٥	٥	مرب	فرب
٢٥٨	٣	٧٨	٨٧
٢٨٧	١٥	لتزده	لترده
٣٣٣	١٩	قصيد	قصيدة
٣٨٥	٨	هـ	بهـ
٤١١	٢٠	رعم	زعم
٤١٣	١٩	القرئب	القرائب
٤١٥	١٥	١٢٤	١٤٢
٤٢٣	٢٠	آآيات	آيات
٤١٧	٢٣	٣١	٤٥
٤٦٤	١٨	لأبي الاصبع	لذي الاصبع
٧١١	٦	دوري	دواري
٦٠٨	٣	١٧٤	١٧٢
٧٢٣	٧	شواي	شمواي

# $\int_0^1 \frac{1}{x^2} dx = \int_0^1 x^{-2} dx$

$$= \left[ -x^{-1} \right]_0^1$$

$$= -\frac{1}{x} \Big|_0^1 = -\frac{1}{1} - \left( -\frac{1}{0} \right)$$

$\lim_{x \rightarrow 0} \frac{1}{x} = \infty$

$$= -1 - \infty = -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

$$= -\infty$$

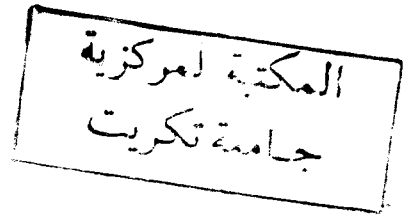
$$= -\infty$$

## صدر للمحقق

- ١ - دراسة كتاب الايضاح في شرح المفصل ، طبع سنة ١٩٧٦م في مطبعة المجمع العلمي الكردي بغداد .
- ٢ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق ودراسة ، طبع في مطبعة الآداب في النجف الاشرف سنة ١٩٨٠ .
- ٣ - الفرق بين الظاء والضاد لابي القاسم سعد بن عاي الزنجاني تحقيق ودراسة ، مطبعة الاوقاف بغداد سنة ١٩٨٣ .
- ٤ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب بجزئين ، صدر الجزء الاول منه سنة ١٩٨٢ ، وطبع في مطبعة العاني بغداد .

## البحوث المنشورة

- ١ - بعض من أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب ، نشر في مجلة المجمع العلمي في العدد الثامن والعشرين سنة ١٩٧٧م .
- ٢ - كتابة العربية بالحروف اللاتينية ، وموقف جماعة من المستشرقين وبعض العرب منها ، مجلة كلية الفقه العدد الاول ١٩٧٩م .
- ٣ - أسباب انتشار العامية وموقف جماعة من المستشرقين وبعض العرب منها مجلة آداب الرافدين في الموصل العدد الثامن ١٩٧٧م .
- ٤ - الاتجاه النقدي عند بن طفيل في أسرار الفلسفة المشرقية ، مجلة جامعة الموصل ، العدد العاشر ١٩٧٤م .



Cairo University  
Faculty Of Dar AL Eloum

# AL EIDAH FI SHARH AL MOUFFASSAL

A Study And Verification

PH. D. Dissertation  
by.

*Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli*

1982/1402

---

رقم الايداع في المكتبة الوطنية في بغداد ١٦٣ لسنة ١٩٨٣  
تم طبع الكتاب بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣ بعدد ٣٠٠٠ نسخة

Cairo University  
Faculty Of Dar AL Eloum

# AL EIDAH FI SHARH AL MOUFFASSAL

A Study And Verification

PH. D. Dissertation  
by.

*Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli*

1982/1402

---

رقم الايداع في المكتبة الوطنية في بغداد ١٦٣ لسنة ١٩٨٣  
تم طبع الكتاب بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣ بعدد ٣٠٠٠ نسخة